المقـــدّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده اللّه فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا اللّه وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد: فإنه لما كان شرف العلم بشرف المعلوم، كانت العلوم القرآنية في موضع الصدارة من بين سائر العلوم، وعلت منزلتها إلى القمة من بين الفنون؛ فصار مَثَلُ علم القرآن- كما قال عبد العزيز الكناني[1] رحمه الله: "مثل الأسد لا يُمَكِّنُ من غِيلِهِ[2] سواه".[3] وقال الحسن رحمه الله: "عِلْمُ القرآنِ ذَكَر لا يعلمه إلا

---

(١) هو: عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز بن مسلم الكناني المكي توفي بعد سنة ثلاثين ومائتين. التقريب (٥١٣/١).

(٢) الغيل: الشجر الملتف والمراد هنا: موضع الأسد. ومنه قول كعب بن زهير رضي اللّه عنه يمدح رسول اللّه ﷺ:

من خادر من ليوث الأُسد مسكنه ... من بطن عـثّر غِيْل دونه غِيل

انظر القاموس مادة [الغيل] (ص١٣٤٤)، شرح قصيدة بانت سعاد للتبريزي (ص٣٤).

(٣) البرهان (٧/١).

الذكور من الرجال".[1] فهو بحق أصل العلوم وينبوعها الذي لا ينضب: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: آية ٣٨].

قال الإمام الشافعي رحمه الله: "جميع ما تقوله الأمة شرحٌ للسنّة، وجميع السنّة شرحٌ للقرآنِ، وجميع القرآن شرحٌ لأسماء اللّه الحسنى وصفاته العليا"[2].

هذا وإن أولى ما اتّجهت إليه الهمم، واشرأبّت إليه العزائم، وضُربت فيه أكباد المطايا من الإبل، هو ذاك العلم القرآني الرفيع.

وهذا هو الذي حدا بالعلماء الربانيين من هذه الأمة أن يُشمِّروا عن سواعد الجد، فأضحوا من علمه يغترفون، وللبحث عن كنوزه وجواهره يغوصون، فحصَّل كلٌّ منهم بحسب ما يستوعبه إِخاذُه[3] من تلك الدرر، فأمسوا لمولاهم شاكرين، ولحقه مؤدين، فأخرجوا زكاة علومهم بالتعلم تارة، وبالتصنيف أخرى، فجاءت تصانيفهم تفوق الحصر والعد،

---

(١) المصدر السابق (٧/١).

(٢) المصدر السابق (٦/١).

(٣) الإخاذ بمعنى الغدير ومنه قوله ﷺ: "وكانت فيها إخاذات، مسكت الماء" أي: غدران. ومن ذلك أيضاً قول مسروق : "جالست أصحاب رسول اللّه ﷺ فوجدتهم كالإخاذ..." وهو مجمع الماء. كما في النهاية مادة [أخذ] (٢٨/١)، وانظر القاموس مادة [الأخذ] (ص٤٢١).

وثرواتهم زائدة على الحد، فأصبحنا أمام مكتبة واسعة الأرجاء، زاخرة بالمصنفات في شتى العلوم النافعة لا سيما العلوم القرآنية.

فكان من حقهم علينا، ومن واجبنا نحوهم؛ بل ونحو ديننا، أن نحفظ تلك الجهود المشكورة، ونقوم بخدمتها قدر الطاقة والاستطاعة، سواء كان ذلك بالتنقيب عنها والاحتفاظ بها، أو تحقيقها ودراستها، أو بطبعها ونشرها بين التائقين لها، أو بإيجاد دراسات تشرح طرائقها، وتبين مناهجها، وتستخلص مزاياها وفرائدها.

ولما كانت بعض تلك المصنفات -على جليل قدرها وسعة محتواها- لا تخلوا أحياناً مما قد يُكدِّر بعض صفوها، أو يقلل من سنا ضوئها وعبيق رياحينها، أردت أن أرفع عن هذا الكتاب ما وقع فيه من كدر، فشحذت الهمة للقيام بذلك الواجب، وإن لم أكن له بكفؤ، ولا للتقدم إليه بأهل، فاستعنت با لله وهو للعون أهل، فشرعت في تسطير صفحات هذا الموضوع (وهو دراسة تقويمية لكتاب مناهل العرفان)، ودراسة مباحثه ومسائله، وهو المسئول وحده التوفيق والسداد.

والمراد بهذه الدراسة: الجمع بين ذكر المحاسن وإبرازها، إضافة إلى بيان منهج المؤلف في كتابه (مناهل العرفان) وما شابه ذلك من الأمور الهامة، مع التنبيه على المآخذ على الكتاب جملة وتفصيلاً، ومناقشتها وبيان وجه الصواب فيها.

وهذه هي حقيقة التقويم؛ إذ إنه يعني التثمين، كما يعني: تقويم المِعْوَجّ[1].

وتتلخص أهمية الموضوع في الأمور الآتية:

١- أنه يبحث في العلوم القرآنية، وحسبك بهذا شرفاً.

٢- أهمية الكتاب الذي جرت عليه الدراسة وهو (مناهل العرفان في علوم القرآن) للشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني رحمه الله.

٣- أنه يوضح للقارئ منهج أهل السنة والجماعة ومذهبهم في كثير من القضايا الاعتقادية التي خالفهم فيها المؤلف.

وكتاب مناهل العرفان قد جمع ما بين تحقيق المتقدمين وأسلوب المعاصرين؛ فصار سائغاً يناسب المتخصصين وغيرهم من المثقفين، فالكل لا يجد كلفة في فهمه.

إضافة إلى أهميته وسعة انتشاره، وإقبال الناس عليه، حتى إنه قد تُرجم في حياة المؤلف إلى لغات متعددة[2]، كما أنه يُدَرَّس في بعض الكليات في الأزهر وغيره؛ وقد ألفه رحمه الله لطلاب الدعوة والإرشاد هناك[3].

---

(١) انظر القاموس مادة [القوم] (ص١٤٨٧).

(٢) أشار إلى ذلك المؤلف في تصدير الطبعة الثالثة من طبعات الكتاب. انظر (١/و).

(٣) انظر ذلك صريحاً في الصفحة التي قبل المقدمة.

وقد وقع في الكتاب كثير من المخالفات، سواء في موضوع العقيدة أو غيره من الموضوعات، ومن تلك المخالفات ما يثير الدهشة!!

فأردت النصح للأمة؛ وذلك بتنبيه من يقرأ ذلك الكتاب بما وقع فيه المؤلف من مخالفات، وتعريفه وجه الصواب فيها.

إضافة إلى تحقيق رغبة المؤلف رحمه الله؛ إذ إنه كان يرجو من قراء كتابه هذا أن يطلعوه على عيوبه ومآخذه كي يصلحها، وإليك شيئاً من كلامه رحمه الله حيث قال: "ورجائي من كل ناظر يطلع على عيب أن يدلني عليه، ويرشدني إليه، فالدين النصيحة، والمسلمون بخير ما تعاونوا، وما نجح سلفنا الصالح، وكانوا خير أمة أخرجت للناس، إلا بهذه الفضيلة، وإنه ليحلو لي أن أقول هنا ما قاله عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "رحم الله رجلاً أهدى إليَّ عيوب نفسي" أ.هـ[1]

وقال في موضع آخر: "وأرجو كل من يطلع عليه أن يلتمس لي العذر إن كنت قصرت، وأن يرشدني إلى شاكلة الصواب إن كنت أخطأت..." أ.هـ[2]

---

(١) المناهل (١/و).

(٢) المصدر السابق (١/٥٧٥).

وقال في موضع ثالث: "ونرجو من كل مطلع على هذا الكتاب، أن يتفضل فيدعو لنا بالخير، وأن يزودنا بملاحظاته، واستدراكاته، فإن الدين النصيحة، والمؤمنون بخير ما تناصحوا". أ.هـ(1)

هكذا كان حرص المؤلف رحمه الله على التعرف على ما وقع في هذا الكتاب من خلل وليس هذا بمستغرب؛ فقد كان أهل العلم يحرصون أشد الحرص على التعرف على أوهامهم وتقويمها؛ فهذا الإمام أبو سليمان الخطابي رحمه الله (ت٣٨٨هـ) يقول في مقدمة كتابه (غريب الحديث): "وختمت الكتاب بإصلاح ألفاظٍ من مشاهير الحديث... ويكفي من العذر فيما أورده منها أن الغرض فيه أن يظْهَر الحقُّ وأن يتبين الصَّوابُ، دون أن يكون القصدُ به الاعتراض على ماضٍ أو الاعتداء على باقٍ، ولعل بَعضَ ما نأثره منها لو بَلَغَ أبَا عُبَيد وصاحبَه لَقالا به وانتهيَا إليه، وذلك الظَّنُّ بهما، يَرْحَمُهُما الله، فأما سائِرُ ما تَكلَّمنا عليه مما استدركناه بمَبْلَغ أفهامِنا، وأخذْناه عن أمثالنا فإنا أحقاء بألا نُزكّيه، وألاَّ نؤكد الثّقَة به، وكُلُّ مَنْ عَثَر منه على حرف أو مَعْنىً يجب تَغْيِيرُه فنحن نناشدُه اللّهَ في إصلاحه وأداء حق النصيحة فيه، فإنَّ الإنسان ضعيف لا يسلم من الخَطَأ إلا أن يَعْصِمَه اللّهُ بتوفيقه، ونحن نسأل اللّهَ ذلك، ونرغب إليه في دركه إنه جواد وَهُوب" أ.هـ(2).

---

(1) المصدر السابق (٣٣٤/٢).

(2) غريب الحديث للخطابي (٤٩/١).

وقال الإمام عبد الغني المقدسي رحمه الله (ت٤٠٩هـ): "لما رددت على أبي عبد الله الحاكم "الأوهام التي في المدخل" بعث إلي يشكرني، ويدعوا لي، فعلمت أنه رجل عاقل"ا.هـ[١]

بل كان بعضهم يجعل المجال مفتوحاً لغيره ليزيد على كتابه مما فات مؤلفه، كما جاء ذلك صريحاً في آخر رسالة "التبيين لأسماء المدلسين"[٢] حيث قال تلميذ المؤلف[٣] رحمهما الله: "هذا آخر ما علقه شيخنا أمتع الله بحياته من المدلسين، فمن وجد بعد ذلك منهم أحداً فليلحقه في مكانه، فإنه قابل للزيادة" ا.هـ[٤].

ونحن وإن لم ندرك المؤلف أيام حياته فقد حققنا ذلك بعد وفاته، كما أننا ندعوا له بالمغفرة والرحمة والرضوان.

هذا وقد راعيتُ عند كتابة هذا البحث الأمورالآتية:

١- حرصت على أن أستدل بما صح من الأحاديث فقط، وما كان ضعيفاً تركته، وإن ذُكر فمع بيان ضعفه.

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٧٠)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠٤٨).

(٢) من تأليف سبط ابن العجمي.

(٣) وهو عمر بن النصيبي.

(٤) مجموعة الرسائل الكمالية في الحديث (ص٣٦٠).

٢- في الكلام على أُسلوب المؤلف، أو منهجه، أو عقيدته، أو غير ذلك مما يتطلب التمثيل من أقواله، أكتفي بذكر بعض الأمثلة دون الاستقراء لجميع المواضع.

٣- قد أُغفل الكلام على مسألة من المسائل التي تعرض لها المؤلف بذكر الأقوال دون أن يرجح، فلا أتعرض لها، لأنه لم يبين فيها رأيه.

٤- لما كنت مخالفاً لمنهج المؤلف في عرض الشبه، لم أتعرض لمناقشة المؤلف فيما وقع له من مخالفات فيها غالباً، لأني لا أوافقه على مبدأ عرض الشبه أصلاً.

٥- إن وجدت لكلام المؤلف محملاً حسناً -غير بعيد- يمكن أن يُحمل كلامه عليه، قدمت ذلك، و لم أتعرض لذلك الكلام.

٦- مسائل العقيدة هي أهم المسائل التي يجب أن يُبَيَّنَ فيها الحق، ولذلك فإني قد أُطيل النَّفَس في معالجتها، خاصة إذا أطال النَّفَسَ في تقرير قولٍ مخالف فيها، كما في مسألة القرآن والصفات.

ذلك وقد قَسَّمْتُ هذا الكتاب إلى مقدمة، وتمهيد، وأقسام ثلاثة، وخاتمة.

بَيَّنْتُ في التَّمْهِيد ما يأتي:

أولاً: تعريف علوم القرآن.

ثانياً: موضوع علوم القرآن.

ثالثاً: فائدته.

رابعاً: أهميته.

خامساً: غايته.

سادساً: نشأته وتطوره والمراحل التي مرَّ بها.

سابعاً: ذكْرُ أول ما أُلِّف في هذا الفن (حسب الاصطلاح المتأخر).

أما القسم الأول فهو يتضمن دراسة موجزة عن المؤلف رحمه الله من الجوانب الآتية:

١- التعريف بالمؤلف (اسمه، ونسبه، ومولده).

٢- حياته العلمية.

٣- عقيدته من خلال كتابه (مناهل العرفان).

٤- مؤلفاته.

٥- وفاته.

وأما القسم الثاني من الكتاب فهو يتعلق بجملة من القضايا المشتركة بين كثير من مباحث الكتاب، وقد حصرتُ هذه القضايا في اثني عشر مطلباً، وهي كما يأتي:

المطلب الأول: في ذكر مدى استفادة المؤلف ممن سبقه في التأليف في هذا الفن.

المطلب الثاني: أثر الكتاب على ما كُتِب بعده في هذا الفن.

المطلب الثالث: في بيان مدى استيفاء المؤلف لمباحث هذا العلم.

المطلب الرابع: في ذكرإضافات المؤلف في هذا الكتاب إجمالاً.

المطلب الخامس: في بيان منهج المؤلف في هذا الكتاب.

المطلب السادس: في أُسلوب المؤلف.

المطلب السابع: ذكر الأهداف التي رمى المؤلف لتحقيقها في هذا الكتاب.

المطلب الثامن: ذكر مباحث الكتاب.

المطلب التاسع: في توثيق المادة العلمية، والاهتمام بالعزو، مع الدقة في النقل.

المطلب العاشر: ذكر المميزات الخاصة في (مناهل العرفان) وبيان منزلته بين الكتب المؤلفة في هذا الفن.

المطلب الحادي عشر: ذكر مصادر المؤلف.

المطلب الثاني عشر: في التنبيه على بعض المآخذ المشتركة بين بعض مباحث هذا الكتاب.

وأما القسم الثالث من هذا الكتاب فهو يُعنى بدراسة كل مبحث -من المباحث التي كتبها الزرقاني- على حدة من حيث:

١- بيان مدى استيفاء المؤلف لمادة ذلك المبحث، وَذِكْر القضايا التي ناقشها فيه.

٢- الإشارة إلى إضافات المؤلف في ذلك المبحث، إن وُجِدَتْ.

٣- مناقشة المؤلف في مسائل من ذلك المبحث.

ثم الخاتمة وفيها ذكر النتائج الرئيسة لهذه الدراسة.

هذا وأسأل الله بأسمائه الحسنى، وصفاته العلى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، وأن يغفر لنا الزلل، ويسددنا بالقول والعمل، إنه على ذلك قدير.

وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيرا.

وكتب: خالد بن عثمان السبت

شوال ١٤١١هـ

المدينة النبوية

ص ب: ٤١٠٧

التمهيد

ويشمل:

أولاً: تعريف (علوم القرآن)

ثانياً: موضوع علوم القرآن

ثالثاً: فائدته

رابعاً: أهميته

خامساً: غايته

سادساً: نشأته وتطوره والمراحل التي مر بها

سابعاً: الكلام على أول ما أُلف في هذا الفن بمعناه المُصطلح عليه

أولاً: (معنى علوم القرآن):

لكي نصل إلى المعنى المراد من (علوم القرآن) لا بد لنا من أن نحلل أجزاء هذا المركب، ونُعرِّف كل جزء من أجزائه فنقول:

العلوم: جمع علم، **والعلم في اللغة:** ضد الجهل. قال ابن فارس: "العين واللام والميم أصل صحيح واحد، يدل على أثر بالشيء يتميز به عن غيره"[1] أ.هـ.

وفي الاصطلاح: الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع.

وعرفه بعضهم بأنه: صفة توجب تمييزاً لا يحتمل النقيض.

وقيل: هو إدراك الشيء بحقيقته. وذهب آخرون إلى أنه لا يُحد[2].

القرآن في اللغة: [3] اختُلف فيه هل هو مهموز، أو غير مهموز، على قولين:

---

(١) معجم المقاييس (مادة: علم) (ص٦٨٩)، وانظر المجمل: (مادة: علم) (ص٤٨٠).

(٢) انظر معانيه وإطلاقاته في تاج العروس (مادة : علم) (٨/٤٠٥)، المفردات (مادة: علم) (٣٤٣)، شرح الكوكب المنير (١/٦٠-٦٧)، التعريفات (٢٠٠)، الكليات (٣/٢٠٤-٢١٣، ٤/٢١٩-٢٢٠،٢٩٦)، كشاف اصطلاحات الفنون (٢/١٠٥٥-١٠٦٠).

(٣) انظر تفسير ابن جرير (١/٩٤-٩٧)، المفردات (مادة: قرأ) (ص٤٠٢)، تهذيب الأسماء واللغات (٣/٨٣-٨٥)، لسان العرب (مادة: قرأ) (٣/٤٢-٤٣)، النهاية (مادة: قرأ) (٤/٣٠-٣١)، بصائر ذوي التمييز (٤/٢٦٢-٢٦٣).

الأول: أنه غير مهموز، وبه يقرأ ابن كثير، وهو قول الشافعي[1].

الثاني: أنه مهموز، وعليه الأكثر.

ثم اختلف فيه أهل العلم من جهة الاشتقاق وعدمه، على قولين أيضاً.

الأول: أنه عَلَم على كتاب اللّه تعالى، مثل التوراة والإنجيل، وهو قول الشافعي.

الثاني: أنه مشتق، لكن اختلف أصحاب هذا القول في الأصل الذي اشتُق منه على أقوال متعددة.

فالقائلون بأنه غير مهموز لكنه مشتق، منهم من ذهب إلى أنه مأخوذ من قرنت الشيء بالشيء إذا ضممت أحدهما إلى الآخر. وسُمي القرآن بذلك لاقتران سوره وآياته وحروفه، فهو مشتق من قرن، والاسم (قُرَان) غير مهموز، ومن هذا يقال للجمع بين الحج والعمرة (قِرَان).

وذهب الفراء إلى أنه مأخوذ من (القَرَائِن) وذلك أن الآيات يصدق بعضها بعضاً، ويشابه بعضها بعضاً، فهي قرائن.

---

(١) قال الشافعي رحمه اللّه: "وقرأت على إسماعيل بن قسطنطين، كان يقول: القرآن اسم وليس بمهموز، ولم يُؤخذ مِنْ (قَرَأْتُ)، ولو أُخذ مِنْ (قَرَأْتُ) لكان كل ما قُرِئَ قرآناً، ولكنه اسم للقرآن مثل التوراة والإنجيل. يُهمز قرأت ولا يُهمز القرآن..." أ.هـ تاريخ بغداد (٦٢/٢).

وكما أن الخلاف وقع بين هؤلاء في مادة اشتقاقه، فقد وقع مثل ذلك أيضاً للقائلين بأنه مهموز.

فقالت طائفة: إنه مصدر من القراءة. قال أبو الحسن اللحياني:[1] "يُقال: قَرَأْتُ القرآن فأنا أقرأه قراءة، وقرأً وقُرآناً. وهو الاسم" أ.هـ. وهو مثل الرجحان والكفران والغفران. قال حسان بن ثابت رضي الله عنه، في عثمان رضي الله عنه:

ضَحَّوا بأشْمَطَ عُنوانُ السُّجود بـه
يُقَطِّعُ الليلَ تسبيحاً وقُرآناً[2]

ثم إن المقروء يسمى قُرآناً أيضاً، لأن المفعول يُسمى بالمصدر، كما قالوا للمشروب شراب، وللمكتوب كتاب.

والأصل في هذه اللفظة –قرأ– الجمع، فهي تدور عليه.. ولذا يقال: ما قَرَأَت الناقة سلى قط. إذا لم يضطم رحمُها على ولد، ومنه قول بعضهم:

.... هجان اللون لم تَقْرَأْ جنينا[3]

---

(١) علي بن المبارك اللحياني. (غلام الكسائي) وقد أخذ عنه، كما تتلمذ عليه أبو عبيد القاسم بن سلام، له كتاب النوادر. الفهرست (٥٤/١) معجم المؤلفين (١٧٤/٧).

(٢) ديوان حسان بن ثابت (ص٢٤٤).

(٣) انظر اللسان (مادة: قرأ) ٤٣/٣.

أي لم تجمع جنيناً.. وتقول: قرأت الشيء قرآناً أي جمعته وضممت بعضه إلى بعض. ومنه قُرء المرأة، وهو أيام اجتماع الدم في رحمها.

وبناء على ذلك فقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن القرآن سُمي بذلك لأنه يجمع السور فيضمها. وقيل: سمي به لأنه جمع فيه القصص، والأمر، والنهي، والوعد، والوعيد، أو لأنه جامع ثمرة كتب اللّه المنزلة، أو لجمعه ثمرة جميع العلوم. ولا منافاة بين هذه الأمور فكلها صحيح وثابت، وا لله أعلم.

القرآن في الاصطلاح: هو كلام اللّه المُنَزَّل على محمد ﷺ، بواسطة جبريل عليه السلام، المعجز بأقصر سورة منه[1].

وهذا التعريف جامع مانع؛ ويمكن أن يُزاد عليه (المُتَعَبَّد بِتلاوته) ولا ضرورة لهذه الزيادة فالمعنى تام بدونها.

محترزات التعريف:

قولنا: "كلام اللّه" أخرج غيره من كلام الإنس، والجن، والملائكة وهذا القيد يُخرج الأحاديث النبوية، كما يخرج الأحاديث القدسية، على القول بأن ألفاظها من النبي ﷺ ومعانيها من اللّه.

قولنا: "المُنَزَّل" أخرج كلامه سبحانه الذي لم ينزله.

قولنا: "على محمد ﷺ" أخرج ما أنزل على غيره من الأنبياء.

---

(١) راجع التحبير (ص٣٩).

قولنا: "المعجز بأقصر سورة منه" يُخرج الأحاديث القدسية (بناء على القول بأنها كلام الله لفظاً ومعنىً).

تنبيه: الأشاعرة والماتريدية قد لا يعارضون في مثل هذا التعريف، فهم يقولون: "القرآن كلام اللّه". لكنهم يريدون المعنى دون اللفظ، ويقولون بأن الكلام قد يُعبر به في بعض المواضع عن المعنى القائم في النفس، دون اللفظ.

وهذا مردود عند أهل السنة؛ لأن الكلام في الكتاب والسنة واللغة إذا أُطلق فإنه يُراد به اللفظ والمعنى، مثل إطلاق لفظ "الإنسان" على مجموع الروح والجسد.

وفي تعريف القرآن لم نُقيد قولنا: "كلام الله" بـ "لفظه ومعناه"؛ لأن الكلام عند الإطلاق يتجه إلى مجموع اللفظ والمعنى؛ هذا هو الأصل، وسيتبين ذلك عند مناقشة المؤلف في هذه المسألة في المبحث الأول، من القسم الثالث من هذا الكتاب إن شاء الله[1].

تعريف علوم القرآن باعتباره عَلَماً على ذلك الفن الخاص به:

لم أجد لأحد من المتقدمين تعريفاً له بهذا الاعتبار، وإنما وجدت ذلك لبعض المعاصرين، حيث حاولوا تعريفه بمفهومه الشامل، فجاءت تعريفاتهم متقاربة في المعنى مع بعض التفاوت في الألفاظ.

---

(١) انظر (ص١٦٠، ١٧٦).

فمن ذلك ما عرفه به بعضهم بقوله: (هو مباحث تتعلق بالقرآن الكريم من ناحية نزوله، وترتيبه، وجمعه، وكتابته، وقراءته، وتفسيره، وإعجازه، وناسخه، ومنسوخه، ودفع الشُبه عنه، ونحو ذلك)[1].

وهذا التعريف عليه مأخذان:

الأول منهما: هو أنه عرفه بذكر بعض أجزائه على وجه التمثيل مع كون التعريف مسهباً.

والثاني: أنه عد التفسير من بين علومه، فكأنه جزء من أجزائه المختلفة!!

والحق أن عامة العلوم المتعلقة بالقرآن، ومنها ما عده صاحب التعريف -غير التفسير- تدور حول تفسيره، أو تيسير السبيل إلى ذلك، وهذا هو السر في تصدير عدد من المفسرين كتبهم في التفسير بمقدمات تتعلق ببيان بعض العلوم القرآنية[2].

وعرَّفه آخر بقوله: "العلم الذي يتناول الأبحاث المتعلقة بالقرآن من حيث معرفة أسباب النزول..." الخ[3] وهذا كسابقه.

---

(١) انظر المناهل (١/٢٠)، ونحوه في موارد الظمآن في علوم القرآن (ص٧).

(٢) انظر علوم القرآن د/ عدنان زرزور (ص١٢٣-١٢٤).

(٣) انظر مباحث في علوم القرآن للقطان (ص١٥).

وعرَّفه ثالث بقوله: "هو عبارة عن مجموعة من المسائل يبحث فيها عن أحوال القرآن الكريم، من حيث نزوله وأداؤه وكتابته، وجمعه وترتيبه في المصاحف، وتفسير ألفاظه، وبيان خصائصه وأغراضه"[(١)].

وهذا التعريف ليس بأسعد حظاً من سالفيه.

والتعريف الرابع وهو أجودها: "هو علم يضم أبحاثاً كلية هامة، تتصل بالقرآن العظيم من نواحي شتى، يمكن اعتبار كل منها علماً متميزاً"[(٢)] وهو التعريف المختار.

ثانياً: موضوعه:

إن موضوع هذا العلم هو القرآن الكريم من جوانبه المختلفة[(٣)].

ثالثاً: فائدته: [(٤)]

١- يعين على فهم القرآن الكريم، واستنباط الأحكام والآداب منه، كما يجعل صاحبه مؤهلاً لتفسيره.

---

(١) انظر مباحث في علوم القرآن للدكتور صبحي الصالح (ص١٠).

(٢) انظر مقدمة التحقيق لكتاب فنون الأفنان (ص٧١).

(٣) انظر مناهل العرفان (١/٢٠)، أصول التفسير وقواعده (ص٣١).

(٤) انظر مناهل العرفان (١/٢) أصول التفسير وقواعده (ص٣١)، موارد الظمآن في علوم القرآن (ص٧-٨).

٢- يُعَرِّفُ الدارس بتاريخ هذا الكتاب العظيم، من حيث مبدأ نزوله، ومدته، وطريقة هذا النزول، وأماكنه، وأوقاته.. والأحداث التي نزل فيها.

٣- يوفر للدارس الكثير من العلوم والمعارف الهامة التي تتعلق بالقرآن الكريم.

٤- يُسَلِّح من وقف عليه، وفهمه، بسلاح قوي يمكنه من إزالة الإشكالات التي قد تعرض له، ويجعله قادراً على دحض شبه المضلين.

٥- يُوجِدُ المَلَكَة والقدرة على إدراك مواطن العِبر، والحجج، والأحكام، من القرآن العظيم.

رابعاً: أهميته: [(١)]

إن هذا العلم هو الميزان الدقيق الذي يستعين به المفسر على فهم كلام الله تعالى، كما يمنعه من الخطأ والشطح في التفسير غالباً.

هذا وإن مَثَلَ هذا العلم بالنسبة للتفسير، ونسبته إليه، كنسبة علم النحو للعربية، من حيث التمكين من سلامة النطق العربي، والكتابة العربية، وفهم نصوصها، ونظيره أيضاً علم أصول الفقه وقواعده بالنسبة للفقه، وكذا علم المصطلح، بالنسبة للحديث النبوي.

---

(١) انظر أصول التفسير وقواعده (ص٣٠-٣١).

فبهذا العلم يُعرف صحيح التفسير من فاسده، كما أن علم النحو به يُعرف صحيح الكلام من خطئه، وعلم المصطلح يُعرف به صحيح الحديث من غيره.

خامساً: غايته: [1] معرفة معاني النظم القرآني، وتوضيح آياته وبيان معانيها وغوامضها، وإبراز أحكامها، ومن ثم العمل بمقتضاها لتحصيل سعادة الدنيا والآخرة.

---

(١) انظر المصدر السابق (ص٣١).

سادساً: نشأة هذا العلم وتطوره والمراحل التي مرَّ بها: (١)

١- القرن الأول للهجرة:

أ- العهد النبوي:

نزل القرآن الكريم على النبي ﷺ والعرب أهل فصاحة وسليقة تمكنهم من فهم كثير من آياته، وكان إذا أشكل عليهم شيء من معانيه أو أحكامه سألوا رسول اللّٰه ﷺ فيبينه لهم، وكان صلوات اللّٰه وسلامه عليه يفسر لهم بعض آياته ويعلمهم أحكامه، ويُقرئ كل واحد منهم على الحرف الذي يتيسر له القراءة به، كما تعلم أولئك الصحابة ناسخه ومنسوخه وشاهدوا نزوله، وعرفوا أوقات هذا النزول، وأماكنه وأسبابه، إن كان من ذوي الأسباب، وكان أحدهم لا يتجاوز بضعاً من آياته حتى يفهمها ويعمل بها.

هذا وقد كان للنبي ﷺ جماعة من أصحابه يكتبون له كل ما يتنزل من القرآن في حينه، فلم ينزل شيء من آياته وسوره إلا وقد كتبوه، لكنه

---

(١) راجع ما كتبه محقق فنون الأفنان (ص٧٢-٧٣)، التحبير (ص٢٨)، ومقدمة أبي الفضل إبراهيم لكتاب الإتقان (١/٧-٨)، مقدمة السيوطي لكتاب الإتقان (١/٤-١٨)، مباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح (١١٩-١٢٦)، مناهل العرفان (١/٢١-٣٣)، مباحث في علوم القرآن للقطان (٩-١٥)، أصول التفسير وقواعده (٣٢-٣٥)، علوم القرآن لعدنان زرزور(١٢٤-١٢٦).

كان مفرقاً في الأكتاف والعُسُب وما إلى ذلك من الوسائل التي كانوا يكتبون عليها آنذاك.

وكان إذا نزل على النبي ﷺ شيء من القرآن أرشدهم إلى موضعه من السورة التي هو جزء منها.

فجاءت الآيات مرتبة في السور -كما نقرؤها اليوم- بأمر النبي ﷺ وبيانه.

ب- عهد الخلفاء الراشدين:

لما قُبض رسول اللّه ﷺ، وصار الخليفة من بعده أبا بكر الصديق رضي اللّه عنه، وارتد كثير من العرب عن الإسلام. جاءت حروب الردة التي راح ضحيتها ما يقارب السبعين من القراء، مما حدا بعمر رضي اللّه عنه أن يُشير على أبي بكر رضي اللّه عنه بجمع القرآن، فكان ذلك.

ومنذ ذلك الوقت أصبح القرآن مجموعاً في صحف بعد أن كان مفرقاً في العُسُب، واللّخاف، [1] وقطع الأكتاف.

ولما كانت خلافة عثمان رضي اللّه عنه، واختلف الناس في القراءة، وكادت الفتنة أن تقع بينهم في ذلك، قام عثمان رضي اللّه عنه فجمعهم

---

(١) هي حجارة بيض رقاق، واحدتها (لَخْفَة) انظر: القاموس (مادة: اللخف (ص١١٠٢).

على مصحف واحد مرسوم بدقة متناهية، وأمر بما سواه من المصاحف أن تُحرق درءاً للفتنة.

ومنذ كتابة ذلك المصحف ظهر ما يُسمى بـ (الرسم العثماني) للمصاحف، والذي صار سُنَّةً مُتبعة في كتابتها إلى هذا اليوم.

هذا وإن من الأعمال والجهود التي بُذلت في عصر الخلفاء، ما نقله السيوطي -بغير إسناد- عن ابن أشتة[1] في كتابه "المصاحف" عن ابن سيرين، وفيه:

أن علياً رضي اللّٰه عنه كتب في مصحفه الناسخ والمنسوخ، وأن ابن سيرين قال: فطلبت ذلك الكتاب، وكتبت فيه إلى المدينة، فلم أقدر عليه[2].

وقد ساق الحافظ ابن عبد البر رحمه اللّٰه بسنده إلى ابن سيرين رحمه اللّٰه أنه قال: "لما بويع أبو بكر أبطأ علي عن بيعته، فجلس في بيته، فبعث إليه أبو بكر: ما بَطَّأَكَ عني؟! أَكَرِهْتَ إِمْرَتِي؟! فقال علي: ما كرهت إمارتك، ولكني آليت أن لا أرتدي ردائي إلا إلى صلاة، حتى أجمع المصحف. قال ابن سيرين: وبلغني أنه كتبه على تنزيله، ولو أُصيب ذلك الكتاب لوُجد فيه علم كثير".

---

(١) محمد بن عبد اللّٰه بن أشته اللوذري الأصبهاني سكن مصر وتوفي فيها سنة (٣٦٠هـ). طبقات المفسرين للداوودي (٢/١٦١).

(٢) الإتقان (١/١٦٦).

قال ابن عبد البر: "أجمع أهل العلم بـالحديث أن ابـن سـيرين أصـح التابعين مراسل، وأنه كان لا يروي ولا يأخذ إلا عـن ثقـة، وأن مراسـله صحاح كلها، ليس كالحسن وعطاء في ذلك، وا لله أعلم".أ.هـ[1]

وإن مما نُقل في ذلك العهد أيضـاً أن علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أمـر أبـا الأسـود الدؤلي بوضع قواعد النحو[2] صيانة للنطق، وضبطاً للقرآن، فكانت هـذه بداية لإعراب القرآن[3].

جـ- فترة ما بعد الخلافة حتى نهاية القرن الأول الهجري:

ذُكر أن زياداً[4] أمر أبا أسود الدؤلي فوضع قواعد الشكل.

---

(١) التمهيد (٨/٣٠٠-٣٠١) وقد ساق الحافظ ابن كثير رحمه الله نحو هذه الروايـة في فضائل القرآن من طريق ابـن أبي داود في المصـاحف. انظـر فضـائل القـرآن (ص٢٣-٢٤)، وهو في المصاحف (ص١٠) ونحوه أيضاً عند ابـن أبي شـيبة في المصنـف (١٠/٥٤٥)، وابـن الضريـس في فضـائل القـرآن (ص٧٦) الأرقـام (٢١،٢٢)، وأورده السيوطي في الإتقان (١/١٦٥،١٦٦).

(٢) انظر فضائل القرآن لابن كثير (ص٢٤).

(٣) هذا هو المشهور بين النحاة: وهذه القصة رواها أبو القاسـم الزجـاجي في أماليـه بإسناد لا يثبت. انظر الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (١/٢٦-٢٧).

(٤) زياد بن أبيه أمير من الدهاة الفاتحين، مـن أهـل الطـائف، اختلفـوا في اسـم أبيـه فقيل: عبيد الثقفي وقيـل: أبـو سـفيان، كـان مولـده سـنة (١هـ) ووفاتـه سـنة (٥٣هـ). ميزان الاعتدال (٢/٨٦)، الأعلام (٣/٥٣).

قال الداني: [1] "اختلفت الرواية لدينا فيمن ابتدأ بنقط للصاحف من التابعين، فرُوينا أن المبتدئ بذلك كان أبا الأسود الدؤلي، وذلك أنه أراد أن يعمل كتاباً في العربية يُقَوِّمُ الناسُ به ما فسد من كلامهم، إذ كان قد نشأ ذلك في خواص الناس وعوامهم، فقال: أرى أن أبتدئ بإعراب القرآن أولاً. فأحضر من يمسك المصحف وأحضر صبغاً يُخالف لون المِداد، وقال للذي يمسك المصحف عليه: إذا فتحتُ فاي فاجعل نقطة فوق الحرف، وإذا كسرت فاي فاجعل نقطة تحت الحرف، وإذا ضممتُ فاي فاجعل نقطة أمام الحرف، فإن أتبعت شيئاً من هذه الحركات غنة، يعني تنويناً، فاجعل نقطتين. ففعل ذلك حتى أتى على آخر المصحف.

ورُوينا أن المبتدئ بذلك كان نصر بن عاصم الليثي[2] وأنه الَّذي خَمَّسَها وعَشَّرَها.

ورُوينا أن ابن سيرين كان عنده مصحف نَقَطَه يحيى بن يعمر[3] وأنَّ يحيى أول من نقطها... وأكثر العلماء على أن المبتدئ بذلك

---

(١) عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الداني مقرئ حافظ محدث مفسر ولد سنة (٣٧١هـ) وتوفي بدانية سنة(٤٤٤هـ). شذرات الذهب (٣/٢٧٢)، معجم المؤلفين (٦/٢٥٤).

(٢) نصر بن عاصم الليثي، من أوائل واضعي النحو، توفي سنة (٨٩هـ). البلغة في تراجم أئمة النحو واللُّغة (ص٢٣٢)، الأعلام (٨/٢٤).

(٣) يحيى بن يعمر البصري العدواني قيل: هو أول من نقط المصاحف، ولد بالأهواز، وسكن البصرة، وبها توفي سنة(٨٩هـ) وقيل: (١٢٩هـ). سير أعلام النبلاء (٤/٤٤١)، الأعلام (٨/١٧٧).

أبو الأسود الدؤلي؛ جعل الحركات والتنوين لا غير، وأن الخليل بن أحمد هو الذي جعل الهمز والتشديد والروم والإشمام" أ.هـ[1]

وذهب بعضهم إلى أن الحجاج هو أول من أمر بنقط المصاحف وبتجزئتها.

ومن الجهود المبذولة بهذه المضمار في هذه الفترة: أن يحيى بن يعمر (ت٨٩هـ) كتب مؤلفاً في "القراءة" جمع فيه اختلافات المصاحف المشهورة[2].

وقيل: إن سعيد بن جبير رحمه الله (ت٩٤هـ)، وقيل: (٩٥هـ) كتب تفسيراً للقرآن لعبد الملك بن مروان (ت٨٦هـ)[3] لما طلب منه ذلك[4].

وقد جاء في ترجمة عطاء بن دينار: "قال أحمد بن صالح[5]: ... وتفسيره فيما يروى عن سعيد بن جبير صحيفة..."[6] أ.هـ.

---

(١) النقط للداني (ص١٢٩)، وهو مطبوع مع كتاب المقنع للمؤلف نفسه.

(٢) انظر مقدمة تفسير ابن عطية (٣٥/١)، تهذيب التهذيب (٣٦٦/١١)، تاريخ التراث العربي (٢٢/١).

(٣) انظر الطبقات الكبرى (١٦٥/٥)، المعارف (٤٤٥)، تاريخ بغداد (٣٨٨/١٠)، سير أعلام النبلاء (٢٤٦/٤)، تهذيب التهذيب (٣٧٣/٦)، شذرات الذهب (٩٧/١).

(٤) انظر الفهرست (٣٧).

(٥) أحمد بن صالح المصري، أبو جعفر المعروف بابن الطبري، إمام حافظ، وُلد سنة (١٧٥هـ) وتوفي سنة (١٤٨هـ). تهذيب التهذيب (٣٤/١).

(٦) تهذيب التهذيب (١٧٩/٧).

وقال ابن أبي حاتم: "سُئل أبي عن عطاء بن دينار فقال: هو صالح الحديث إلا أنَّ التفسير أخذه من الديوان، فإن عبد الملك بن مروان كتب يسأل سعيد بن جبير أن يكتب إليه بتفسير القرآن، فكتب سعيد بن جبير بهذا التفسير إليه، فوجده عطاء بن دينار في الديوان فأخذه فأرسله عن سعيد بن جبير أ.هـ[1].

٢- القرن الثاني للهجرة: [2]

في هذا القرن بدأت تكثر التآليف خاصة في التفسير والحديث؛ وإليك بعض المؤلفات التي وُجدت في ذلك الوقت:

١- التفسير لمجاهد بن جبر (ت١٠٤هـ) [3].

٢- التفسير للضحاك بن مزاحم (ت١٠٥هـ) [4].

٣- التفسير لعكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنه (ت١٠٧هـ) [5].

---

(١) الجرح والتعديل (٣٣٢/٦)، معرفة القراء الكبار (٦٨/١)، تذكرة الحفاظ (٧٦/١)، طبقات المفسرين للداوودي (١٨٨/١).

(٢) لمزيد من الفائدة انظر: الفهرس الشامل للتراث (١/١٧-٢١).

(٣) انظر المعارف (٤٤٤)، تذكرة الحفاظ (ص١/٩٢)، غاية النهاية (٢/٤١)، كشف الظنون (١/٤٥٨)، تاريخ التراث (١/٧٠).

(٤) انظر سير أعلام النبلاء (٤/٥٩٨)، تهذيب التهذيب (٤/٣٩٧)، طبقات المفسرين للداوودي (ص٢/٤٧)، كشف الظنون (١/٤٥٢)، معجم المؤلفين (٥/٢٧)، تاريخ التراث العربي (١/٧١،٧٢).

(٥) انظر طبقات المفسرين للداوودي (١/٣٨٦)، كشف الظنون (١/٤٥٣).

٤- التفسير لمحمد بن كعب القرظي (ت١٠٨هـ)[(١)].

٥- (عد الآي) و(نزول القرآن) للحسن البصري (ت١١٠هـ)[(٢)].

٦- التفسير لعطاء بن أبي رباح (ت١١٤هـ)[(٣)].

٧-(عواشر القرآن) و(الناسخ والمنسوخ) لقتادة السدوسي (ت١١٧هـ، وقيل:١١٨هـ)[(٤)].

٨- (اختلافات مصاحف الشام والحجاز والعراق و(المقطوع والموصول) لعبد الله بن عامر اليحصبي (ت١١٨هـ)[(٥)].

---

(١) انظر سير أعلام النبلاء (٦٥/٥)، المعارف (٤٥٨)، تهذيب التهذيب (٣٧٣/٩)، كشف الظنون (٤٥٧/١).

(٢) انظر المعارف (٤٤٠)، الفهرست (ص٣٦)، تذكرة الحفاظ (٧١/١)، غاية النهاية (٢٣٥/١)، تهذيب التهذيب (٢٤٠/٥)، كشف الظنون (٤٤٦/١)، تاريخ التراث (٧٢،٢٥/١).

(٣) انظر المعارف (٤٤٤)، تذكرة الحفاظ (٩٨/١)، البداية والنهاية (٣٠٦/٩)، تهذيب التهذيب (١٧٩/٧)، كشف الظنون (٤٥٣/١)، تاريخ التراث العربي (٧٤،٧٣/١).

(٤) انظر الطبقات الكبرى (٧/قسم٢/ص١) تهذيب التهذيب (٣١٥/٨)، معجم الأدباء (٩/١٧)، تذكرة الحفاظ (١٢٢/١)، البداية والنهاية (٣١٣/٩)، غاية النهاية (٢٥/٢)، كشف الظنون (٤٥٦/١)، تاريخ التراث العربي (٧٥،٢١/١).

(٥) عبد الله بن عامر بن يزيد أبو عمران اليحصبي الشامي أحد القراء السبعة ولي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك، ولد بالبلقاء سنة(٨هـ) وتوفي في دمشق سنة (١١٨هـ). سير أعلام النبلاء (٢٩٢/٥)، الجرح والتعديل (١٢٢/٥)، الفهرست (٣٩،٣١)، الميزان (٤٤٩/٢).

وغير هؤلاء كثير كشعبة، وسفيان بن عيينة، ووكيع، وابن جريج، وابن وهب[1].

وكان الغالب في التأليف في ذلك العصر الرواية والنقل، وربما أُدمج التفسير بغيره من الحديث في كتاب واحد.

هذا وقد ذكرت ما مضى من المؤلفات من أجل التمثيل فقط، وإلا فالتأليف في ذلك الوقت أكثر مما ذكرت بكثير، وإذا أردت أن تطلع على المزيد من المؤلفات في ذلك العصر فعليك بمراجعة المبحث الثاني من القسم الثالث من هذا الكتاب[2].

٣- القرن الثالث للهجرة: [3]

في هذا القرن اتسعت دائرة التأليف، ونمت عمّا كانت عليه في السابق نمواً ملموساً، وإليك بعض ما كُتب آنذاك في التفسير وتوابعه:

١-(الناسخ والمنسوخ) لعبد الوهاب الخفاف (ت٢٠٤هـ) [4].

---

(١) هو عبد الله بن وهب بن مسلم الفهري بالولاء المصري أبو محمد، فقيه من أصحاب مالك رحمه الله، ولد سنة (١٢٥هـ) وتوفي سنة (١٩٧هـ). سير أعلام النبلاء (٩/٢٢٣)، الأعلام (٤/١٤٤).

(٢) (ص٢٢٠) فما بعدها.

(٣) للاستزادة انظر: الفهرس الشامل للتراث (١/٢٥-٣١).

(٤) هو عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، أبو نصر العجلي مولاهم البصري نزيل بغداد توفي سنة (٢٠٤هـ) وقيل: غير ذلك. سير أعلام النبلاء (٩/٤٥١)، التقريب (١/ص٥٢٨)، تذكرة الحفاظ (١/٣٣٩)، تهذيب التهذيب (٦/٣٩٨)، طبقات المفسرين للداوودي (١/٣٦٩).

٢- (الناسخ والمنسوخ) لحجاج الأعور (ت٢٠٦هـ) [1].

٣- (إعراب القرآن) لعبد الملك بن حبيب القرطبي (ت٢٣٨هـ) [2].

٤- (إعراب القرآن) لأبي حاتم، سهل بن محمد السجستاني (ت٢٤٨هـ) [3].

٥- (إعراب القرآن) لأبي العباس المبرد (ت٢٨٦هـ) [4].

٦- (إعراب القرآن) لأبي العباس ثعلب (ت٢٩١هـ) [5].

وغيرهم كثير، كعبد الرزاق (ت٢١١هـ) فقد ألّف في (التفسير) وأبي عبيد (ت٢٢٤هـ) في (القراءات) و(الناسخ والمنسوخ)، و(فضائل

---

(١) هو حجاج بن محمد المصيصي الأعور، أبو محمد، الترمذي الأصل، نزل بغداد ثم المصيصة، توفي سنة (٢٠٦هـ). التقريب (١/١٥٤)، الفهرست (٤٠)، تاريخ بغداد (٨/٢٣٦)، تهذيب التهذيب (٢/١٨٠)، طبقات المفسرين للداودي (١/١٣١).

(٢) عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون السلمي الألبيري القرطبي، أبو مروان، عالم الأندلس في زمانه، ولد في ألبيرة سنة (١٧٤هـ) وسكن قرطبة، وتوفي فيها سنة (٢٣٨هـ). سير أعلام النبلاء (١٢/١٠٢)، كشف الظنون (١/١٢٣).

(٣) أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، إمام في اللغة والشعر، من أهل البصرة، توفي سنة(٢٤٨هـ). سير أعلام النبلاء (١٢/٣٦٨)، كشف الظنون (١/١٢٣).

(٤) انظر سير أعلام النبلاء (١٣/٥٧٦)، كشف الظنون (١/١٢٣).

(٥) انظر سير أعلام النبلاء (١٤/٤٥) كشف الظنون (١/١٢٣).

القرآن)، وابن المديني (ت٢٣٤هـ) حيث ألف في (أسباب النزول)، وابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) في مشكل القرآن، ... ألخ.

٤- القرن الرابع للهجرة: [١]

وفي هذا القرن ازدهر التأليف ازدهاراً ظاهراً في جميع العلوم، وتفنن فيه العلماء بالتصنيف والتأليف، وكثر ذلك واتسع، حتى غدا من العسير على الباحث أن يجمع ما كُتب في ذلك القرن في نوع واحد من العلوم فضلاً عن جميعها.

وسوف أكتفي بذكر بعض الأمثلة من المؤلفات في التفسير وعلومه، دون الإطالة بتعداد التآليف التي لا يمكن حصر جانب منها كما أسلفت. وإليك ما وعدت: [٢]

١- (الحاوي في علوم القرآن) لمحمد بن خلف بن المرزبان (ت٣٠٩هـ) [٣].

---

(١) للاستزادة راجع: الفهرس الشامل للتراث (١/٣٥-٣٦).

(٢) الكتب الثلاثة الأولى التي ستأتي قصدت إيرادها هنا لبيان موضوعها، لأنه قد يُتوهم أنها مؤلفات في موضوع علوم القرآن حسب الاصطلاح المتأخر، وليست كذلك.

(٣) محمد بن خلف بن المرزبان هو ابن بسام، أبو بكر المحولي، مؤرخ مترجم عالم بالأدب، توفي سنة (٣٠٩هـ). الفهرست (ص٩٥،١٦٦،١٦٧)، تاريخ بغداد (٥/٢٣٧)، تذكرة الحفاظ (٢/٧٥٧)، طبقات الداوودي (٢/١٤٦)، ويقع هذا الكتاب في (٢٧) جزءاً ولم يتم العثور عليه إلى اليوم، والذي يظهر أنه كتاب في التفسير.

٢- (الاستغناء في علوم القرآن) لمحمد بن علي الأدفوي (ت٣٨٨هـ)[1].

٣- (تفسير القرآن) لأبي الحسن الأشعري (ت٣٢٤هـ)[2] وهذا الكتاب قال عنه مؤلفه: "وألفنا كتاب تفسير القرآن، رددنا فيه على الجُبَّائي[3] والبلخي[4] ما حرَّفا من تأويله" أ.هـ[5]

---

(١) محمد بن علي الأدفوي، نحوي مفسر، من أهل أدفو بصعيد مصر الأعلى، كان يبيع الخشب في القاهرة، وُلد سنة (٣٠٤هـ) وتوفي سنة (٣٨٨هـ) في القاهرة. طبقات القراء (١٩٨/٢، ٢٨٠)، معجم البلدان (١٦٩/١)، طبقات المفسرين للسيوطي (٩٧)، كشف الظنون (٧٩/١، ٤٤١)، قال الداوودي في طبقاته (١٩٧/٢): "وله كتاب في تفسير القرآن سماه "الاستغناء" في مائةوعشرين مجلداً، صنفه في اثنتي عشرة سنة" أ.هـ. وعنوانه في تاريخ التراث: "الاستغناء في علوم الدين". وذكر له سزكين -في تاريخ التراث (١٠٧/١)- نسخة غير مكتملة في مكتبة سليم أغا برقم (٦٣). وتوجد له نسخة أخرى في مكتبة الاسكندرية برقم (٣٥٩٩) وانظر: الفهرس الشامل للتراث (٦٢/١)، وقد قام أحد الباحثين بعمل دراسة على هذا الكتاب، وتحقيق سورة الفاتحة منه، في رسالة ماجستير، في جامعة الإمام عام (١٤٠٥هـ).

(٢) انظر سير أعلام النبلاء (٨٨/١٥).

(٣) أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي البصري، من أئمة المعتزلة بالبصرة، وُلد سنة (٢٣٥هـ) وقيل: سنة (٣٠٣هـ). شذرات الذهب (٢٤١/٢).

(٤) أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي، من كبار المعتزلة، توفي سنة(٣١٩هـ) وقيل:سنة (٣١٧هـ). تاريخ بغداد (٣٨٤/٩) .

(٥) تبيين كذب المفتري (ص١٣٤).

وقد ظن بعض الفضلاء أن اسم هذا الكتاب (الْمُخْتَزَن في علوم القرآن) ولا أظن هذا الظن صحيحاً، لأن كتاب الْمُخْتَزَن في موضوع آخر تماماً، إذ يقول عنه مؤلفه: "وألفنا كتاباً في ضروب من الكلام سميناه (الْمُخْتَزَن)، ذكرنا فيه مسائل للمخالفين لم يسألونا عنها، ولا سطروها في كتبهم، و لم يتجهوا للسؤال، وأجبنا عنها بما وفقنا اللّه تعالى له" أ.هـ[1].

ثم رأيت الداوودي[2] -رحمه اللّه- سماه (الْمُخْتَزَن في علوم القرآن) !! وقال عنه: "... كتاب عظيم جداً، بلغ فيه سورة الكهف، وقد انتهى مائة جزء، وقيل: إنه أكبر من هذا..." أ.هـ[3]. فالله تعالى أعلم.

٤- (جامع البيان في تفسير القرآن) لمحمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) وهو مطبوع ومشهور.

وبما سبق تكون قد عرفت المراحل التي مر بها هذا العلم حتى دُوِّن حسب مفهومه الاصطلاحي الذي مر معنا.

---

(١) المصدر السابق (ص١٣٣).

(٢) محمد بن علي بن أحمد الداوودي المصري حافظ مفسر أخذ عن السيوطي توفي سنة (٩٤٥هـ). شذرات الذهب (٢٦٤/٨) معجم المؤلفين (٣٠٤/١٠).

(٣) طبقات المفسرين للداوودي (٣٩٨/١)، وانظر كشف الظنون (٤٤٠/١).

ثم تتابع التأليف في كل الفروع والمباحث المتعلقة بالقرآن الكريم، سواء كان ذلك بطريقة الإفراد لها في التأليف، أو كان ذلك بضم بعضها إلى بعض، وجعلها في كتاب واحد.

ونظراً لكثرة المؤلفات في علوم القرآن المختلفة، وإتماماً للغرض الذي من أجله تعرضنا لهذه القضية -وهو التعريف بالأطوار التي مرت بها علوم القرآن بمفهومه الشامل- لا أرى حاجة للاستمرار في تعداد المؤلفات التي وُضعت لمعالجة مبحث خاص من مباحثه؛ بل سوف أكتفي بذكر بعض المؤلفات التي جمعت جملة من علومه فأقول:

صنف الإمام ابن الجوزي رحمه الله (ت٥٩٧هـ) كتابين في هذا الموضوع، الأول منهما هو: (فنون الأفنان في عيون علوم القرآن) وهو مطبوع. والآخر وهو كتاب المجتبى في علوم تتعلق بالقرآن). وهو مخطوط[1].

ثم جاء علم الدين السخاوي (ت٦٤٣هـ) فألف (جمال القراء وكمال الإقراء) وهو مطبوع متداول.

ثم تبعه أبو شامة رحمه الله (ت٦٦٥هـ) فصنف كتاب (المرشد الوجيز في علوم تتعلق بالكتاب العزيز) وخصه ببعض مهمات هذا العلم، دون التعرض لغيرها. وهو مطبوع أيضاً.

---

(١) انظر الفهرس الشامل للتراث (٢١٢/١).

بعد ذلك جاء الطوفي (ت٧١٦هـ) فألف كتاب "الإكسير في علوم التفسير" وقد طبع أيضاً.

ثم جاء الزركشي (ت٧٩٤هـ) فألف "البرهان في علوم القرآن" وهو مطبوع ومشهور أيضاً.

وبعده ألف جلال الدين البلقيني[1] (ت٨٢٤هـ) كتاب "مواقع العلوم من مواقع النجوم" وقد قال عنه السيوطي: "فرأيته تأليفاً لطيفاً، ومجموعاً طريفاً، ذا ترتيب وتقرير، وتنويع وتحبير" أ.هـ[2].

وفي القرن نفسه ألف محمد بن سليمان الكَافِيَجي[3] (ت٨٧٣) كتاباً في هذا الموضوع قال عنه السيوطي بعد وقوفه عليه: فإذا هو صغير الحجم جداً، وحاصل ما فيه بابان... فلم يشف لي ذلك غليلاً، ولم يهدني إلى المقصود سبيلاً".أ.هـ[4]

---

(١) عبد الرحمن بن عمر بن رسلان الكناني البلقيني، وُلد سنة (٧٦٣هـ) وتوفي سنة (٨٢٤هـ). شذرات الذهب (١٦٦/٧)، معجم المؤلفين (١٦٠/٥).

(٢) الإتقان (٥/١).

(٣) محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفي، لُقِّب بالكَافِيَجي لكثرة اشتغاله بالكافية في النحو، انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر، ولد سنة (٧٨٨هـ) وتوفي سنة (٨٧٩هـ). شذرات الذهب (٣٢٦/٧).

(٤) الإتقان (٤/١)، والمقصود كتاب: "التيسير في قواعد علم التفسير" وهو مطبوع.

بعد ذلك كله طَالَعَنا السيوطي (ت٩١١هـ) بكتابه (التحبير في علوم التفسير) أولاً، ثم بكتابه الموسوعي (الإتقان في علوم القرآن)[1].

ثم جاء بعده شمس الدين الحنفي، المعروف بابن عقيلة (ت١١٥٠هـ)[2] فألف كتاب "الزيادة والإحسان في علوم القرآن.[3] ثم ضعُف التأليف في هذا المجال عمَّا كان عليه، حتى جاء هذا العصر الذي ظهرت فيه كثير من المؤلفات في هذا الموضوع، منها كتاب (التبيان في علوم القرآن)[4]. للشيخ طاهر الجزائري[5]. وكتاب "منهج الفرقان في علوم القرآن" لمحمد علي سلامة[6]، وكتاب "مناهل العرفان في علوم

---

(١) وهما مطبوعان.

(٢) وهو محمد بن أحمد بن سعيد بن مسعود الحنفي، المكي، الشهير بابن عقيلة، محدث، مؤرِّخ، وُلد بمكة، وبها توفي سنة (١١٥٠هـ). معجم المؤلفين (٢٦٤/٨).

(٣) يوجد منه نسختان، إحداهما في مكتبة نوشهر في تركيا برقم (٢٢٣/٢)، والأخرى في مكتبة حكيم أوغلي علي باشا (١٠٥/٨).

(٤) وهو مختصر لكتاب الإتقان للسيوطي.

(٥) طاهر بن صالح بن أحمد الجزائري، ثم الدمشقي، كان من أعضاء المجمع اللغوي العلمي العربي، وأجاد أكثر اللغات الشرقية، مولده سنة (١٢٦٨هـ) ووفاته سنة (١٣٣٨هـ). الأعلام (٢٢١/٣-٢٢٢).

(٦) عالم مشارك في علوم القرآن والمنطق والمناظرة، وُلد في بلدة زُرقان بمصر، وتخرج بالأزهر، ودرَّس بكلية أصول الدين بالأزهر، توفي سنة (١٣٦٢هـ). معجم المؤلفين (١٣/١١).

القرآن" لمحمد بن عبد العظيم الزُرقاني، وكتاب "مباحث في علوم القرآن" لصبحي الصالح، وكتاب "مباحث في علوم القرآن" لمناع القطان، وكتاب "علوم القرآن" لعدنان زوزور، وكتاب "التعريف بالقرآن والحديث" للزفزاف، وكتاب "علوم القرآن" لمحمد الصباغ.

وبما سبق تكون قد عرفت أن هذه المباحث المجتمعة لم تكن قد أخذت وضعاً مستقلاً في أوائل عهود التأليف، بل كانت مفرقة في كتب التفسير والحديث والأصول، أو كان التأليف يقتصر على جزئية أو نوع خاص من أنواع العلوم المتعلقة بالقرآن.

ذلك إضافة إلى ما سار عليه عدد من المفسرين -قديماً وحديثاً- حيث صدروا مصنفاتهم في التفسير بمقدمات تشتمل على جوانب مختلفة من علوم القرآن، كما فعل الإمام ابن جرير، والراغب الأصفهاني، والقرطبي، وابن عطية، والسيوطي، الذي صنف كتابه الإتقان ليكون مدخلاً إلى تفسيره الذي شرع في تأليفه ولم يتمه "مجمع البحرين"[1]. ومثلهم كذلك القاسمي، والشنقيطي.

---

(١) اسم هذا الكتاب "مجمع البحرين ومطلع البدرين" قال عنه في الإتقان: "وقد جعلته -أي: الإتقان- مقدمة للتفسير الكبير الذي شرعت فيه وسميته بمجمع البحرين ومطلع البدرين الجامع لتحرير الرواية وتقرير الدراية" أ.هـ. الإتقان (١/١٤).

والحاصل أن التأليف في علوم القرآن بالمعنى الْمُتَعَارف جاء متأخراً عن التأليف في نظائره من قواعد العلوم وأصولها وضوابطها.. كعلم النحو، ومصطلح الحديث، وأصول الفقه.

قال السيوطي رحمه الله: "ولقد كنت في زمان الطلب أتعجب من المتقدمين إذ لم يدونوا كتاباً في أنواع علوم القرآن، كما وضعوا ذلك بالنسبة إلى علم الحديث" أ.هـ[1].

وقال في مقدمته لكتاب التحبير: "وإن مما أهمل المتقدمون تدوينه، حتى تجلى في آخر الزمان بأحسن زينة، علم التفسير، الذي هو كمصطلح الحديث" أ.هـ[2].

سابعاً: الكلام على أول ما أُلِّف في علوم القرآن بمعناه المصطلح عليه:

ليس من السهل أن نحكم على كتابٍ مَّا بأنه أول ما أُلف في علوم القرآن، وإنما يمكننا أن نذكر أول كتاب وقفنا عليه في هذا الشأن.

وقد ذهب الكافيجي (ت٨٧٩هـ) إلى أنه هو أول من دوَّن كتاباً في هذا الموضوع كما نقل ذلك عنه السيوطي[3].

---

(١) الإتقان (٤/١)

(٢) التحبير (ص٢٨).

(٣) انظر الإتقان (٤/١).

واختار السيوطي القول بأن كتاب "مواقع العلوم من مواقع النجوم" الذي ألفه جلال الدين البلقيني (ت٨٢٤هـ) هو أول ما أُلِّف في هذا الشأن[١].

وهذا مستغرب منه مع قوله في مقدمة الإتقان -بعد أن قرر ما سبق-:

"ومن المصنفات في هذا النمط -وليس في الحقيقة مثله (أي الإتقان) ولا قريباً منه، وإنما هي طائفة يسيرة، ونبذة قصيرة- فنون الأفنان في علوم القرآن لابن الجوزي، وجمال القراء للشيخ علم الدين السخاوي، والمرشد الوجيز في علوم تتعلق بالقرآن العزيز لأبي شامة..."أ.هـ[٢]. مما يدل على أنه وقف على هذه الكتب وهي متقدمة على كتاب البلقيني.!!

ذلك وقد اختلفت أنظار المعاصرين في تحديد المُجلي[٣] في هذا الشأن، فذهب بعضهم إلى أنه الحوفي (ت٤٣٠هـ)[٤] في كتابه البرهان[٥].

---

(١) انظر الإتقان (١/٦)، التحبير (ص٢٨).

(٢) الإتقان (١/١٨).

(٣) المُجَلِّي يطلق على السابق الأول في حلبة الخيل. انظر القاموس مادة (الجلي) (ص١٦٤١).

(٤) هو علي بن إبراهيم بن سعيد أبو الحسن الحوفي، من أهل الحوف بمصر، توفي سنة (٤٣٠هـ). سير أعلام النبلاء (١٧/٥٢١).

(٥) انظر مناهل العرفان (١/٢٦،٢٧)، مباحث في علوم القرآن للقطان (ص١٤).

وهذا الكتاب يقع في ثلاثين مجلداً!! وقد وقفت على بعضه،[1] وبعد النظر فيه ألفيته كتاباً من كتب التفسير، وطريقته في تفسيره: أنه يورد الآيات القرآنية، ثم يتكلم على الإعراب، والوقف والتمام، وما تضمنته الآيات من فوائد، ثم تجده يقول: القول في القراءة .. ثم يقول: القول في المعنى والتفسير.. وهكذا. فهوكتاب تفسير مرتب على نحو ما سبق[2].

وقد ذهب آخرون إلى أن أول ما أُلف في هذا الشأن هو كتاب ابن المرزبان (ت٣٠٩هـ) المسمى بـ "الحاوي في علوم القرآن"[3].

وهذا الكتاب يقع في سبعة وعشرين جزءاً، مما يدل على أنه كتاب في التفسير، لا مانحن فيه، والله أعلم.

وذهب أبو الفضل إبراهيم إلى أن كتاب البرهان للزركشي (ت٧٩٤هـ) هو المتقدم في هذا الشأن[4]. وهذا بعيد غاية البعد، إذ هو مسبوق قطعاً، وبقرون عدة.

---

(١) وهو من خزائن المكتبة الوطنية بتونس ورقمه (١٨٤٨٧)، وهو ضمن مصورات مكتبة المخطوطات بالجامعة الإسلامية، ورقمه: (٣٧٩٥/ف).

(٢) وانظر أيضاً كلام الزرقاني عنه في مناهل العرفان (١/٢٨).

(٣) انظر مباحث في علوم القرآن للدكتور صبحي الصالح (ص١٢٤).

(٤) انظر مقدمته على الإتقان (١/٧).

والحاصل أنه من المتعذر القول بأن كتاباً بعينه هو أول ما كُتب في هذا الفن كما أسلفت؛ لكن الأحسن أن يُقال: أول ما وقفنا عليه من مؤلفات هذا الفن[1].

(١) تنبيه: ذهب بعضهم إلى القول بأن كتاب عجائب علوم القرآن المنسوب لابن الأنباري هو أول المؤلفات في هذا الشأن.
والصواب أن الكتاب المذكور لا تصح نسبته لابن الأنباري، بل هو كتاب فنون الأفنان لابن الجوزي، ويعرف هذا بالمقارنة بينهما، وبدلائل لا مجال لذكرها في هذا الموضع.

القسم الأول: دراسة المؤلف[1]

وتشمل:

أولاً: اسمه ونسبه.

ثانياً: مولده.

ثالثاً: حياته العلمية.

رابعاً: عقيدته من خلال كتابه مناهل العرفان.

خامساً: مؤلفاته.

سادساً: وفاته.

---

(١) كتبتُ صفحات كثيرة في عصر المؤلف من الناحية السياسية والاجتماعية والعلمية، ثم رأيت حذف ذلك كله اختصاراً للكتاب.

أولا: اسمه ونسبه:

هو الشيخ محمد عبد العظيم الزُرقاني، من أهالي الجعفرية (السنطة)، في المحافظة الغربية من مصر، ونسبته إلى زُرقان وهي بلدة تابعة لمحافظة المنوفية.

ثانياً: مولده:

لم نستطع التعرف على العام الذي وُلد فيه المؤلف رحمه الله، وإنما يغلب على الظن أنه وُلد في مطلع القرن الرابع عشر الهجري.

ثالثاً: حياته العلمية: [1]

التحق الشيخ رحمه اللّه بالمعهد الأحمدي عام (١٩١١م)، ثم تخرج من كلية أصول الدين، وقد نال العالمية عام (١٩٢٥م)، وعُين مدرساً بمعهد الزقازيق عام (١٩٢٦م)، ثم نقل إلى معهد طنطا، ثم عُين إماماً، ثم نُقل مدرساً بمعهد القاهرة، ومنه إلى كلية أصول الدين عام (١٩٣٩م) حيث درَّس بها علوم القرآن والحديث، بتخصص الدعوة والإرشاد.

---

(١) في هذه الفقرة واللتين قبلها انظر: الأعلام (٢١٠/٦)، سلسلة التراجم الأزهرية (كلية أصول الدين) لمحمد حسين النجار (ص٨٥)، فهارس المكتبة الأزهرية (١٩٤/١، ٤٧٧/٧).

رابعاً: عقيدته من خلال كتابه مناهل العرفان:

يتجلى من استقراء المواضع التي تطرق المؤلف فيها لبعض مسائل العقيدة أنه أشعري المُعتقد، [1] فهو ينقل عن محمد عبده ما يدل على أن إثبات وجود الصانع هو أول واجب على المكلف..!! [2] وهذه المسألة من المسائل التي يدندن حولها المتكلمون من الأشاعرة والماتريدية؛ حيث يدَّعون أن أول واجب على المكلف: النظر، أو القصد إلى النظر..

هذا فيما يتعلق بأول الواجبات، أما كلامه في الصفات فهو كثير جداً.. ومن ذلك أنه يصرح بنفي العلو والاستواء تارة، وتارة يُعَرِّض بنفيهما بعبارات مجملة موهمة، كنفي التَّحَيُّز، والجهة، وما إلى ذلك مما يُتوصل به إلى معان باطلة[3].

ثم يُؤَوِّل العلو بعلو المكانة، والاستواء بالاستيلاء.

---

(١) تنبيه: قد لا يكون الكلام للمؤلف في جميع المواضع، بل قد يورد بعض النقولات مستأنساً بها، أو لغرض معين مع إقرار ما تضمنته من المخالفات!! وهذاالنوع - فيما أظن- له حكم كلام المؤلف نفسه الذي قاله وعبر عنه.

(٢) انظر المناهل (١/٥١٥).

(٣) المصدر السابق (١/٥١٤،٥٤١،٢/١٨٢،١٨٤،١٨٦،١٨٧-١٨٩،١٩٠-١٩٣).

ثم يبني على هذه العقيدة عقائد أُخرى مختلفة، فهو يرى أن معنى إنزال القرآن أي: الإعلام[١]! فراراً من إثبات النزول الحقيقي؛ لأنه لا يعتقد أن اللّه تعالى متصف به. كما أنه لا يثبت نزولاً للرب يليق بجلاله وكماله[٢].

وهكذا يُجري التأويل -التحريف- في صفة اليد، [٣] والوجه[٤]، والعين[٥]، والمجيء[٦]، والكلام[٧].

كما أنه يعد آيات الصفات من المتشابه من جهة المعنى[٨]، وينسب التفويض إلى السلف، [٩] وينفي أن يكون ظاهر نصوص الصفات مراداً لِلّه عز وجل[١٠]؛ لأنه يظن أنه يقتضي التشبيه[١١].

---

(١) انظر المناهل (١/٣٣، ٣٦،٢/١٩٢).

(٢) المصدر السابق (٢/١٩١-١٩٣).

(٣) المصدر السابق (٢/١٨٧-١٩١).

(٤) المصدر السابق (٢/١٨٧).

(٥) المصدر السابق (٢/١٨٧).

(٦) المصدر السابق (٢/١٨٧).

(٧) المصدر السابق (١/٨-١٥،٢/١٧).

(٨) المصدر السابق (١/٤٧٣، (حاشية) ٢/١٨٢-١٩٨)

(٩) المصدر السابق (١/٤٧٣ (حاشية)، ٢/١٧٥،١٧٧،١٧٩،١٨٢-١٩٨).

(١٠) المصدر السابق (٢/١٨٢-١٨٨).

(١١) المصدر السابق (٢/١٨٤،١٨٦).

بل يصرح بأن إبقاء آيات الصفات على ظواهرها لم يقل به أحد من المسلمين، وإنما هو رأي لبعض اليهود والنصارى والمجوس[1]!!!

وأما في أفعال العباد[2]، ومسألة التحسين والتقبيح[3]، فمذهبه فيهما لا يختلف عن مذهبه فيما تقدم من المسائل.

كما أنه جرى على بعض أصولهم وقواعدهم، كترك الأخذ بأحاديث الآحاد في العقائد[4]، وكتقديم العقل وتأويل النقل حال تعارض النقل القطعي مع العقل القطعي[5].[6]

خامسا: مؤلفاته:

أشار المؤلف رحمه الله في كتابه مناهل العرفان إلى أن له مؤلفاً سماه "المنهل الحديث في علوم الحديث"[7]، بالإضافة إلى كتابه الذي اشتهر به

---

(١) المصدر السابق (١٨٨/٢).

(٢) المصدر السابق (٥٠٩/١).

(٣) المصدر السابق (٩٧/٢، ١٢٧).

(٤) المصدر السابق (٤٩١/١).

(٥) المصدر السابق (٥٣٢/١).

(٦) من المعلوم أنه لا يمكن أن يتعارض العقل الصحيح مع النقل الصحيح الصريح بحال من الأحوال، لكن الأشاعرة ومن جرى مجراهم يُجَوِّزُونَ ذلك.

(٧) انظر المناهل (١٣٧/٢، ١٤٤).

"مناهل العرفان في علوم القرآن" وهو موضوع البحث، كما أن له بحثاً في الدعوة والإرشاد[1].

وله بحث آخر في البدع وموقف الإسلام منها، فرغ من وضعه سنة (١٣٦٢هـ) وقد وضعه للمتخصصين في الدعوة والإرشاد، بكلية أصول الدين في الأزهر.

ويوجد منه نسخة في مجلد (مطبوع سنة ١٣٦٢هـ) في المكتبة الأزهرية[2].

وهذا القدر هو الذي توصلتُ إلى معرفته فيما يتعلق بالكتب التي ألفها الزُّرقاني، سوى المقالات التي كان ينشرها في المجلات، كمجلة الهداية الإسلامية[3].

سادساً: وفاته:

توفي المؤلف رحمه اللّه سنة (١٣٦٧هـ)[4].

<u>وفي الختام</u>: هذا غاية ما توصلت إليه فيما يتعلق بترجمة المؤلف، مع ما في ذلك من الاقتضاب، وهو راجع إلى ندرة المراجع التي تعرضت لترجمته.

---

(١) انظر الأعلام (٦/ ٢١٠).

(٢) انظر فهارس الأزهرية (٧/ ٤٧٧).

(٣) انظر على سبيل المثال في تلك المجلة: عدد شهر ربيع الأول من عام (١٣٥٢هـ).

(٤) انظر الأعلام (٦/ ٢١٠)، فهارس الأزهرية (١/ ١٩٤، ٧/ ٤٧٧).

القسم الثاني: الدراسة الإجمالية للكتاب

وتشمل الدراسة: اثني عشر مطلباً هي كالآتي:

المطلب الأول: في ذكر مدى استفادة المؤلف ممن سبقه في التأليف في هذا الفن.

المطلب الثاني: أثر الكتاب على ما كُتب بعده في هذا الفن.

المطلب الثالث: في بيان مدى استيفاء المؤلف لمباحث هذا العلم.

المطلب الرابع: في ذِكْرِ إضافات المؤلف في هذا الكتاب إجمالاً.

المطلب الخامس: في بيان منهج المؤلف في هذا الكتاب.

المطلب السادس: في أسلوب المؤلف.

المطلب السابع: ذِكْر الأهداف التي رمى المؤلف إلى تحقيقها في هذا الكتاب.

المطلب الثامن: ذِكْر مباحث الكتاب.

المطلب التاسع: في توثيق المادة العلمية، والاهتمام بالعزو، مع الدقة في النقل.

المطلب العاشر: ذِكْر المميزات الخاصة في "مناهل العرفان" وبيان منزلته بين الكتب المؤلفة في هذا الفن.

المطلب الحادي عشر: ذِكْر مصادر المؤلف.

المطلب الثاني عشر: في التنبيه على بعض المآخذ المشتركة بين بعض مباحث الكتاب.

المطلب الأول: في ذِكْرِ مدى استفادة المؤلف ممن سبقه في التأليف في هذا الفن:

المؤلف رحمه الله -كغيره من أهل العلم- يعترف بفضل من سبقه من المؤلفين على تأليفه، فهو يقول في أول الكتاب: "... على أنني في هذه المحاولة لا أدعي أنني أنشأت وابتكرت، ولا أحدثت وابتدعت، بل قصاراي أنني فهمت وأحسنت العرض، إذا كنت قد وُفِّقْت.

أما المادة نفسها فالفضل فيها لعلماء هذه الأمة، الذين أبلوا في جمعها بلاء حسنا، ولم يخرجوا من الدنيا إلا بعد أن شقوا لنا الطريق، وقربوا لنا البعيد..." أ.هـ[1].

وقال في موضع آخر: "...مستمداً معارفه -بعد فتوح الله وتوفيقه- مما كتب علماء الإسلام قديماً وحديثاً في القرآن الكريم وعلومه، والتفسير ومقدماته، وعلم تاريخ التشريع، وعلمي الكلام والأصول، وعلوم اللغة ومعاجمها، وعلمي الفلسفة والاحتماع، وعلمي النفس والأخلاق، وبعض البحوث المنثورة هنا وهناك، في غضون الرسائل والمجلات، من عربية صميمة، ومترجمة منقولة..." أ.هـ[2].

---

(١) المناهل (١/ب).

(٢) المصدر السابق (١/أ).

هذا من حيث الإجمال، أما مـن حيـث التفصيـل، فإن المؤلـف قـد أحال في هذا الكتاب إلى أكـثر من مائـة مصـدر، ولا تكـاد تزيـد تلـك الإحالات في المصدر الواحد على سـتة مواضـع، اللهـم إلا الإحالـة علـى كتاب الإتقان للسيوطي فإنها زادت على العشرين مرة، علماً بأن المؤلف رحمه اللّه لا يعزو الكلام إلى مصدره في أحيان كثيرة، وفي بعض المواضـع يعزوه إلى مصدره الأصلي مع كونه قد أخذه من مصدر ثانوي!!! وهـذا كثير سأورد لك بعضاً من صوره وشواهده في موضع قـادم إن شـاء اللّـه تعالى.

ولعل الباحث لا يستطيع القول بأن المؤلف رَكَـنَ إلى مُؤَلّـف بعينـه وبنى كتابه -في الغالب- عليه؛ لأن المقارنة بين ما كتب المؤلف، وبين ما كتبه سابقوه، تُوْصِلُنَا إلى ما قررت آنفاً.

وكثير من الدارسين يظن أن الزرقاني إنما أعاد صياغة ما في الإتقـان والبرهان!!

وهذا لا يصح البتة!! نعم لقد اسـتفاد المؤلـف رحمـه اللّـه ممـا كتبـه السيوطي في مواضع متعددة من هـذا الكتـاب، إلا أن تلـك المواضـع قـد تضيع بين مباحثه ومسائله!

ومن الأمثلة على المواضع التي استفادها المؤلف من غيره:

١- ما كتبه المؤلف في موضوع "أول ما نزل من القرآن" فقد استفاد كثيراً من كتاب الإتقان، حتى إنه ساق الأقوال التي ذكرها السيوطي، وبنفس الترتيب الواقع في الإتقان.

٢- في موضوع "آخر ما نزل"، اقتبس المؤلف قدراً لا بأس به من ذلك الموضع من كتاب الإتقان للسيوطي، حتى بعض النصوص التي أوردها السيوطي هناك.

ومما يدل على ذلك أن كثيراً من الآثار وعزوها إلى مصادرها؛ بالإضافة إلى الأقوال التي أوردها هناك، إنما هي مأخوذة من كتاب الإتقان، كما يظهر ذلك عند المقارنة.

٣- استمد المؤلف كثيراً من مادة المبحث الثالث "نزول القرآن والوحي" من الإتقان للسيوطي، والذي اقتبس بدوره كثيراً من مادته من كتاب البرهان للزركشي.

٤- مبحث "أسباب النزول" مقتبس بأجمعه تقريباً من كتاب الإتقان، مع تقديم وتأخير يسيرين، بالإضافة إلى تغيير بعض العبارات والأساليب! اللهم إلا موضوع "عموم اللفظ وخصوصه" فإنه ذكر فيه أدلة الفريقين، وصاغها بصياغة منطقية، وليس ذلك كلُّه مأخوذاً من الإتقان.

أما ما يتعلق بفوائد معرفة أسباب النزول، فإن السيوطي قد نقل ذلك من البرهان مع اختلافات يسيرة جداً، ثم نقلها الزرقاني من السيوطي مع شيء من التقديم والتأخير، والزيادة والحذف، وكان عدد تلك الفوائد عند السيوطي ستاً، فزاد عليها الزُّرقاني واحدة.

٥- في موضوع "ترتيب الآيات والسور" يكاد يكون كلام المؤلف رحمه الله عبارة عن إعادة صياغة وترتيب لما كتب السيوطي لا غير!.

٦- استقى المؤلف رحمه الله من كتاب "النبأ العظيم" في مبحث "أسلوب القرآن الكريم". وقد صرح بذلك بقوله: "...يحلو لي أن أسوق إليك هنا كلمة... وهي لصديقنا العلامة الجليل محمد عبد الله دراز[١] في كتابه "النبأ العظيم"، الذي اقتبسنا منه فيما يتصل بإعجاز القرآن كثيراً..." أ.هـ[٢]. وأنت ترى ذلك جلياً حينما تطالع ما كتبه الزرقاني في ذلك المبحث وما كتبه دراز في النبأ العظيم، فعامة ما كتبه الزرقاني هناك إنماهو مُقْتَبَسٌ -بعبارته أحياناً- من كلام دراز، مع شيء من التقديم والتأخير، والزيادة والحذف[٣].

---

(١) هو فقيه متأدب مصري أزهري، كان من هيئة كبار العلماء بالأزهر، سافر إلى فرنسا وحصل من هناك على درجة الدكتوراه، توفي سنة (١٣٧٧هـ). الأعلام (٦/٢٤٦).

(٢) المناهل (٢/٢٢٢).

(٣) قارن ما في المناهل (٢/٢٢٢)، مع ما في النبأ العظيم (١٠١،١٣٦).

كما استفاد المؤلف من الدكتور دراز في كتابه "مدخل إلى القرآن الكريم" حيث تجد شيئاً من التشابه في مواضع متعددة[1].

وهذه مجرد نماذج وأمثلة تدل على غيرها، و لم يُقصد منها الاستقراء والتقصي؛ فليس هذا محله.

لكن لا تحسبن هذا الأمر هو الغالب على الكتاب، بل الأمر ما ذكرت لك فيما سبق وا لله المستعان.

---

(١) انظر المناهل في مبحث "أسلوب القرآن الكريم" وكتاب "مدخل إلى القرآن الكريم" (١١٤-١٢١).

المطلب الثاني: أثر الكتاب على ما كُتب بعده في هذا الفن:

لقد اخترت كتابين من الكتب المؤلفة في علوم القرآن التي جاءت بعد كتاب الزرقاني من حيث الفترة الزمنية فقارنت بين جميع مباحثهما ومباحثه، وهذان الكتابان هما:

١- مباحث في علوم القرآن للدكتور: صبحي الصالح.

٢- مباحث في علوم القرآن للشيخ: مناع القطان.

هذا بالإضافة إلى المقارنة مع بعض التآليف، ككتاب "التفسير والمفسرون" للدكتور الذهبي رحمه الله، وكتاب "النبأ العظيم"، ومدخل إلى القرآن الكريم" للدكتور دراز رحمه الله وغيرها من الكتب التي قارنت بينها وبينه في مواضع معدودة من مباحثه.

وقد كانت نتيجة تلك المقارنات هي أن عدداً من أصحاب تلك التآليف استفادوا -بدرجات متفاوتة- من كتاب: مناهل العرفان. لكن ذلك كله لم يكن بالصورة التي يتوهمها بعض الباحثين من أن بعض تلك التآليف يُعد تلخيصاً لما في مناهل العرفان، بل أفادوا منه بقدر مع استقلالية في البحث والمصادر غالباً.

وبعد هذا يمكننا أن نشير إلى بعض النماذج التي يمكن أن يقال بأنها مقتبسة من كتاب الزُّرقاني رحمه الله، ومأخوذة منه، فمن ذلك:

١- أننا نجد الزرقاني رحمه اللّه قد تعرض لذكر معنى "أسباب النزول" الأمر الذي تابعه عليه القطان في مباحثه[1] واللّه أعلم.

٢- نجد أن الزرقاني رحمه اللّه تعرَّض لذكر الفوائد المترتبة على معرفة أول ما نزل وآخر ما نزل، وقد تابعه على ذلك القطان أيضاً[2].

٣- استفاد الدكتور صبحي الصالح في مبحث "النسخ" من كتابه "مباحث في علوم القرآن" مما كتبه الزرقاني حول هذا الموضوع في مناهله، وهذه الاستفادة وإن لم تكن كثيرة، إلا أنها تُعد من أكثر المواضع التي أفاد فيها من الزرقاني نسبياً في ذلك الكتاب.

أما ما كتبه الشيخ مناع القطان في مباحث في الموضوع نفسه فهو يُعد تلخيصاً واختصاراً لما أثبته الزُّرقاني إلا ما شاء الله.

٤- وقعت جملة من الاستطرادات عند تعريف الزُّرقاني للقرآن، وهذا ما حصل للقطان في ذلك الموضوع.

٥- الناظر في كتاب "النبأ العظيم"، وكتاب "مباحث في علوم القرآن" للقطان، يجد أنهما يسوقان عدداً من الشُّبه في عدد من المواضع،

---

(١) انظر المناهل (٩٩/١)، مباحث في علوم القرآن (ص٧٩).

(٢) انظر المناهل (٨٥/١)، مباحث في علوم القرآن (ص٧٣).

ثم يحاولان الإجابة عنها، وهذا هو المنهج الذي اعتمده الزرقاني في مناهله.

٦- في موضوع "الوحي وأدلته" أورد الزرقاني مسألة التنويم المغناطيسي من جملة الأدلة العلمية على الوحي.

وقد أورد ذلك أيضاً الدكتور دراز في كتابه: "النبأ العظيم" مصرحاً باطلاعه على كلام الزرقاني، إلا أن هناك فرقاً بينهما من حيث وجه الاستدلال.

وقد جاء ذكر هذا التنويم في كتاب القطان في مبحث "الوحي" أيضاً، إلا أنه استفاده من كتاب "النبأ العظيم" والمؤدَّى واحد[١].

٧- عقد المؤلف في أوائل كتابه، مبحثين خاصين بذكر بعض التعريفات الهامة، مع عرض مقدمات تشمل موضوع هذا العلم وفائدته... ونشأته وتطوره... إلخ.

وهذا الأمر تابعه عليه الشيخ القطان في كتابه المشهور.

٨- خالف الزُّرقاني رحمه اللّه الزركشي والسيوطي من جهة ترتيب المباحث والموضوعات، فكان رأيه أن يُبدأ أولاً -بعد التعريفات

---

(١) انظر المناهل (١/٥٩-٦٢)، النبأ العظيم (ص٧٥)، مباحث في علوم القرآن (ص٣١).

والمقدمات- بموضوع "نزول القرآن والوحي"، وقد حصل هذا الأمر في كتاب القطان كذلك.

٩- تابع القطان المؤلف رحمه الله في عدّه شعبة ووكيع وسفيان في أول المصنفين في التفسير[١]، مع أن هذا غير مُسلّم كما سيأتي[٢].

وكما تابعه على ذكر كثير من أوائل المصنفين في بعض أنواع العلوم القرآنية[٣]؛ علماً بأن الكثير من ذلك لا يُسلّم له، كما ستعرف فيما بعد إن شاء الله تعالى[٤].

ومن ذلك أيضاً أنه تابعه -ونقل كلامه-[٥] في أن أول من ألف في علوم القرآن "مجموعة" هو الحوفي، وهذا لا يصح لما سأبينه لك في موضع قادم إن شاء الله.

وهناك أمور أخرى اقتبسها القطان من مناهل العرفان تقف عليها عند المقارنة بين كلامهما في تاريخ هذا العلم ونشأته وتطوره..

---

(١) انظر المناهل (٢٤/١)، مباحث في علوم القرآن (ص١٢).

(٢) انظر (ص٢٢٣).

(٣) انظر مباحث في علوم القرآن (ص١٢-١٣).

(٤) انظر (ص٢١٩) فما بعدها.

(٥) انظر مباحث في علوم القرآن (ص١٣-١٤)، وانظر المناهل (٢٧/١-٢٨).

كما أفاد الدكتور صبحي الصالح من مناهل العرفان أيضاً في الفصل الأول من الباب الثالث، والذي تحدَّث فيه عن تاريخ هذا العلم.[1] والحاصل أن أصحاب تلك المؤلفات استفادوا من كتاب "مناهل العرفان" كما هو الشأن بين أهل العلم حيث ينقل بعضهم عن بعض، لكن لا يصل ذلك إلى حد ما قد يُتوهم من أن تلك الكتب أو بعضها يُعد تلخيصاً للمناهل.

---

(١) انظر مباحث في علوم القرآن للدكتور صبحي الصالح (ص١١٩-١٢٦).

المطلب الثالث: في بيان مدى استيفاء المؤلف لمباحث هذا العلم:

إن عدة المباحث التي عقدها المؤلف في هذا الكتاب بلغت سبعة عشر مبحثاً لا غير. وهذا العدد يُعد ضئيلاً إذا ما قارنّاه بعدد الأنواع والمباحث التي تعرَّض لها السيوطي في كتاب "التحبير"، والتي زادت على المائة بنوعين! أو قُورن ذلك بعدد المباحث والأنواع التي جمعها في كتابه الآخر "الإتقان"، والتي بلغت ثمانين نوعاً.

وذلك العدد ضئيل كذلك إذا ما قورن بعدد الأنواع التي حررها الزركشي في "برهانه"!

ولكن يجب أن نلفت نظرك في هذه الناحية إلى أمرين اثنين وهما:

الأول: أنك وبمجرد اطلاعك على فهارس كتاب المناهل، تدرك أن المؤلف تعرض في هذا الكتاب لأهم مباحث وأنواع ذلك الفن الموسوم بـ"علوم القرآن".

وهذا أمر حسن ولا ضير فيه على منهج المؤلف رحمه اللّه، وقد سبقه إلى اختيار بعض الموضوعات عدد من المتقدمين ممن صنفوا في هذا المجال من العلم كأبي شامة، وغيره رحمهم اللّه أجمعين.

الثاني: وهو أن الأحوال والظروف العصيبة التي أخرج فيها المؤلف هذا الكتاب لم تساعده علىمواصلة الكتابة في موضوعات أخرى،

فنسأل اللّه تعالى أن يجزل له المثوبة أن أخرج لنا هذا القدر الهام، والذي أصبح فيه الكتاب بحق من أهم كتب هذا الفن.

هذا وقد صرح المؤلف رحمه اللّه بما ذكرته لك آنفاً بقوله عند ذكر كلمة الختام: "أما بعد؛ فإن الكلام في إعجاز القرآن طويل، وعلاج جميع الشبهات التي لفقها أعداء الإسلام أطول، حتى لقد اطلعت على رسالة خبيثة أسموها كتاب "حسن الإيجاز في إبطال الإعجاز " فوجدتها قد حملت من الأكاذيب والأراجيف، ومن اللف والدوران، أشكالاً وألواناً في الصحيفة الواحدة... ولو أننا استقصينا وجوه الرد على مثل هذه الرسالة لاقتضانا الأمر كتاباً كبيراً كاملاً، ...ثم أنّى لنا ذلك الرَّد المسهب الآن! وأزمة الورق طاحنة، وأدوات الطباعة عزيزة، حتى لقد اضطررنا من أجل هذا أن نقف في الكتابة عند هذا الحد (بالطبع)، ولقد كنا نود أن نمضي قُدُماً حتى نأتي على قصص القرآن، وأمثاله وجدله، ولكن الضرورات تبيح المحظورات.." أ.هـ[1].

ثم أشار المؤلف رحمه اللّه إلى هذه الأزمة في مقدمة الطبعة الثالثة من الكتاب أيضاً[2].

---

(١) المناهل (٢/٣٣٣).

(٢) المصدر السابق (١/أ).

وبعد أن عرفت عذر المؤلف في الاقتصار على هذا القدر من الأنواع، وعرفت منزلة تلك الأنواع التي ذكرها من بين سائر أنواع العلوم القرآنية، ننتقل بك إلى ذكر المباحث التي أغفل المؤلف ذكرها وقد ذكرها الزركشي أو السيوطي رحمهما الله تعالى فنقول:

أ- ذكر المباحث الزائدة على ما ذكر الزرقاني من كتاب البرهان للزركشي:-

١- معرفة المناسبات بين الآيات[١].

٢- معرفة الفواصل ورؤوس الآي[٢].

٣- جمع الوجوه والنظائر[٣].

٤- علم المتشابه[٤].

٥- علم المبهمات[٥].

٦- أسرار الفواتح والسور[٦].

---

(١) انظر البرهان (١/٣٥).

(٢) المصدر السابق (١/٥٣).

(٣) المصدر السابق (١/١٠٢).

(٤) المصدر السابق (١/١١٢).

(٥) المصدر السابق (١/١٥٥).

(٦) المصدر السابق (١/١٦٤).

٧- خواتيم السور[١].

٨-معرفة ما وقع فيه من غير لغة أهل الحجاز من قبائل العرب[٢].

٩- معرفة ما فيه من غير لغة العرب[٣].

١٠- معرفة غريبه[٤].

١١- معرفة التصريف[٥].

١٢- معرفة الأحكام من جهة إفرادها وتركيبها[٦].

١٣- معرفة كون اللفظ والتركيب أحسن وأفصح[٧].

١٤-معرفة توجيه القراءات وتبيين وجه ما ذهب إليه كل قارئ[٨].

١٥- معرفة الوقف والابتداء[٩].

---

(١) المصدر السابق (١/١٨٢).

(٢) المصدر السابق (١/٢٨٣).

(٣) المصدر السابق (١/٢٨٧).

(٤) المصدر السابق (١/٢٩١).

(٥) المصدر السابق (١/٢٩٧).

(٦) المصدر السابق (١/٣٠١).

(٧) المصدر السابق (١/٣١١).

(٨) المصدر السابق (١/٣٣٩).

(٩) المصدر السابق (١/٣٤٢).

١٦- معرفة فضائله[١].

١٧- معرفة خواصه[٢].

١٨- هل في القرآن شيء أفضل من شيء؟[٣].

١٩- آداب تلاوته وكيفيتها[٤].

٢٠- في أنه هل يجوز في التصانيف والرسائل والخطب استعمال بعض آيات القرآن؟[٥].

٢١- معرفة الأمثال الكائنة فيه[٦].

٢٢- معرفة أحكامه[٧].

٢٣- معرفة جدله[٨].

٢٤- معرفة الموهم والمختلف[٩].

---

(١) المصدر السابق (١/٤٣٢).
(٢) المصدر السابق (١/٤٣٤).
(٣) المصدر السابق (١/٤٣٨).
(٤) المصدر السابق (١/٤٤٩).
(٥) المصدر السابق (١/٤٨١).
(٦) المصدر السابق (١/٤٨٦).
(٧) المصدر السابق (٢/٣).
(٨) المصدر السابق (٢/٢٤).
(٩) المصدر السابق (٢/٤٥).

٢٥- بيان معاضدة السنة للقرآن[١].

٢٦- وجوه المخاطبات والخطاب في القرآن[٢].

٢٧- بيان حقيقته ومجازه[٣].

٢٨- في الكناية والتعريض في القرآن[٤].

٢٩- في أقسام معنى الكلام[٥].

٣٠- في أساليب القرآن، وفنونه البليغة[٦][٧].

٣١- في الكلام على المفردات من الأدوات[٨].

---

(١) المصدر السابق (٢/١٢٩).

(٢) المصدر السابق (٢/١٢٧).

(٣) المصدر السابق (٢/٢٥٥).

(٤) المصدر السابق (٢/٣٠٠).

(٥) المصدر السابق (٢/٣١٦).

(٦) المصدر السابق (٢/٣٨٢).

(٧) تنبيه: عقد الزرقاني مبحثاً خاصاً في أسلوب القرآن لكنه تكلم فيه عن خصائص الأسلوب القرآني دون التعرض للأساليب ذاتها كما فعل الزركشي والسيوطي.

(٨) البرهان (٣/١٧٥).

وقفتان مع ما سبق:

الأولى: أن هذه الأنواع قد يداخلها بعض الجزئيات التي تكلم عليها المؤلف في موضع من كتابه.

الثانية: قد نُغفل ذكر بعض الأنواع لأنها موجودة من حيث الجملة في المناهل، وإن كانت متضمنة لبعض المسائل أو التفاريع التي قد يفردها السيوطي في مبحث خاص.

ومن أمثلة ذلك: مبحث "المكي والمدني" فهو موجود في مناهل العرفان، وكذلك في البرهان، وقد ضمَّنه الزركشي بعض الجوانب التي قد تُفرد في نوع خاص، مثل: ما نزل ليلاً،[1] وما نزل مُشَيَّعاً[2].

ب- ذكر الأنواع الزائدة في التحبير على مناهل العرفان:

١- الحضري والسفري[3].

٢- النهاري والليلي[4].

٣- الصيفي والشتائي[5].

---

(١) انظر المصدر السابق (١/١٩٨).

(٢) المصدر السابق (١/١٩٩).

(٣) انظر التحبير (ص٦٣).

(٤) المصدر السابق (ص٧٤).

(٥) المصدر السابق (ص٧٩).

٤- الفراشي[١].

٥- النومي[٢].

٦- ما عُرف تاريخ نزوله عاماً وشهراً ويوماً وساعة[٣].

٧- ما نزل فيه وما لم ينزل على أحد قبل النبي، وما أُنزل منه على بعض الأنبياء[٤].

٨- ما تكرر نزوله[٥].

٩-ما نزل مفرقاً وما نزل جمعاً[٦].

١٠- قراءات النبي ﷺ.[٧]

١١- كيفية التحمل[٨].

١٢- العالي والنازل[٩].

---

(١) المصدر السابق (ص٨٣).

(٢) المصدر السابق (ص٨٤).

(٣) المصدر السابق (ص٩٧).

(٤) المصدر السابق (ص١٠٧).

(٥) المصدر السابق (ص١١١).

(٦) المصدر السابق (ص١١٣).

(٧) المصدر السابق (ص١٤٧).

(٨) المصدر السابق (ص١٥٦).

(٩) المصدر السابق (ص١٦٤).

١٣- المسلسل[١].

١٤- الابتداء والوقف[٢].

١٥- الإمالة[٣].

١٦- المد[٤].

١٧- تخفيف الهمز[٥].

١٨- الإدغام[٦].

١٩- الإخفاء والإقلاب[٧].

٢٠- مخارج الحروف[٨].

٢١- الغريب[٩].

---

(١) المصدر السابق (ص١٧١).

(٢) المصدر السابق (ص١٧٤).

(٣) المصدر السابق (ص١٨١).

(٤) المصدر السابق (ص١٨٣).

(٥) المصدر السابق (ص١٨٥).

(٦) المصدر السابق (ص١٨٩).

(٧) المصدر السابق (ص١٩٣).

(٨) المصدر السابق (ص١٩٤)

(٩) المصدر السابق (ص١٩٨).

٢٢- المُعرَّب[١].

٢٣- المجاز[٢].

٢٤- المشترك[٣].

٢٥- الترادف[٤].

٢٦- المُشكل[٥].

٢٧- المجمل والمبين[٦].

٢٨- الاستعارة[٧].

٢٩- التشبيه[٨].

٣٠- الكناية والتعريض[٩].

---

(١) المصدر السابق (ص٢٠٠).

(٢) المصدر السابق (ص٢٠٣).

(٣) المصدر السابق (ص٢١٤).

(٤) المصدر السابق (ص٢١٦).

(٥) المصدر السابق (ص٢٢١).

(٦) المصدر السابق (ص٢٢٤).

(٧) المصدر السابق (ص٢٢٦).

(٨) المصدر السابق (ص٢٣٠).

(٩) المصدر السابق (ص٢٣٢).

٣١- العام الباقي على عمومه[١].

٣٢- المخصوص والذي أريد به الخصوص[٢].

٣٣- ما خَصَّ فيه الكتابُ السُّنَّةَ وما خصَّتْ فيه السنَّةُ الكتابَ[٣].

٣٤- المُؤول[٤].

٣٥- المفهوم[٥].

٣٦- المطلق والمقيد[٦].

٣٧- الإيجاز والإطناب والمساواة[٧].

٣٨- الأشباه[٨].

٣٩- الفصل والوصل[٩].

---

(١) المصدر السابق (ص٢٣٥).

(٢) المصدر السابق (ص٢٣٦).

(٣) المصدر السابق (ص٢٤٠).

(٤) المصدر السابق (ص٢٤٣).

(٥) المصدر السابق (ص٢٤٥).

(٦) المصدر السابق (ص٢٤٩).

(٧) المصدر السابق (ص٢٦٤).

(٨) المصدر السابق (ص٢٧١).

(٩) المصدر السابق (ص٢٧٤).

٤٠- القصر[١].

٤١- الاحتباك[٢].

٤٢- القول بالموجب[٣].

٤٣- المطابقة[٤].

٤٤- المناسبة[٥].

٤٥- المجانسة[٦].

٤٦- التورية والاستخدام[٧].

٤٧- اللف والنشر[٨].

٤٨- الالتفات[٩].

---

(١) المصدر السابق (ص٢٧٨).

(٢) المصدر السابق (ص٢٨٢).

(٣) المصدر السابق (ص٢٨٥).

(٤) المصدر السابق (ص٢٨٧).

(٥) المصدر السابق (ص٢٨٩).

(٦) المصدر السابق (ص٢٩٢).

(٧) المصدر السابق (ص٢٩٦).

(٨) المصدر السابق (ص٢٩٨).

(٩) المصدر السابق (ص٢٩٩).

٤٩- الفواصل والغايات[١].

٥٠- أفضل القرآن وفاضله ومفضوله[٢].

٥١- مفردات القرآن[٣].

٥٢- الأمثال[٤].

٥٣- آداب القارئ والمقرئ[٥].

٥٤- تسمية السور[٦].

٥٥- الأسماء[٧].

٥٦- الكنى والألقاب[٨].

٥٧- المبهمات[٩].

---

(١) المصدر السابق (ص٣٠٣).

(٢) المصدر السابق (ص٣٠٥).

(٣) المصدر السابق (ص٣١٠).

(٤) المصدر السابق (ص٣١٤).

(٥) المصدر السابق (ص٣١٧).

(٦) المصدر السابق (ص٣٦٨).

(٧) المصدر السابق (ص٣٧٨).

(٨) المصدر السابق (ص٣٨٩).

(٩) المصدر السابق (ص٣٩١).

٥٨- أسماء من نزل فيهم القرآن[١].

٥٩- التاريخ[٢].

وهذه الأنواع وإن كانت متداخلة في الغالب إلا أنّا نذكرها على طريقته في التقسيم.

جـ- وأما الموضوعات الزائدة في كتاب الإتقان فهي:-

١- معرفة الحضري والسفري[٣].

٢- معرفة النهاري والليلي[٤].

٣- ذكر الصيفي والشتائي[٥].

٤-الفراشي والنومي[٦].

٥-الأرضي والسمائي[٧].

٦- فيما أنزل من القرآن على لسان بعض الصحابة[٨].

---

(١) المصدر السابق (ص٤٣٧).

(٢) المصدر السابق (ص٤٤١).

(٣) انظر الإتقان (١/٥١).

(٤) المصدر السابق (١/٦٠).

(٥) المصدر السابق (١/٦٣).

(٦) المصدر السابق (١/٦٥).

(٧) المصدر السابق (١/٦٧).

(٨) المصدر السابق (١/٩٩).

٧-ما تكرر نزوله[١].

٨- ما تأخر حكمه عن نزوله وما تأخر نزوله عن حكمه[٢].

٩- ما نزل مفرقاً وما نزل جمعاً[٣].

١٠- ما نزل مشيعاً وما نزل مفرداً[٤].

١١- ما أنزل منه على بعض الأنبياء، وما لم ينزل منه على أحد قبل النبي ﷺ.[٥]

١٢- معرفة أسمائه وأسماء سوره[٦].

١٣- عدد سوره وآياته وكلماته وحروفه[٧].

١٤- معرفة العالي والنازل من أسانيده[٨].

١٥- معرفة الوقف والابتداء[٩].

---

(١) المصدر السابق (١٠٢/١).
(٢) المصدر السابق (١٠٤/١).
(٣) المصدر السابق (١٠٧/١).
(٤) المصدر السابق (١٠٩/١).
(٥) المصدر السابق (١١٢/١).
(٦) المصدر السابق (١٤٣/١).
(٧) المصدر السابق (١٨٤/١).
(٨) المصدر السابق (٢٠٧/١).
(٩) المصدر السابق (٢٣٠/١).

١٦- بيان الموصول لفظاً المفصول معنى[١].

١٧- الإمالة والفتح وما بينهما[٢].

١٨- الإدغام والإظهار والإخفاء والإقلاب[٣].

١٩- المد والقصر[٤].

٢٠- تخفيف الهمز[٥].

٢١- كيفية تحمله[٦].

٢٢- آداب تلاوته وتاليه[٧].

٢٣- معرفة غريبه[٨].

٢٤- فيما وقع فيه بغير لغة الحجاز[٩].

---

(١) المصدر السابق (٢٥٢/١).
(٢) المصدر السابق (٢٥٥/١).
(٣) المصدر السابق (٢٦٣/١).
(٤) المصدر السابق (٢٧١/١).
(٥) المصدر السابق (٢٧٧/١).
(٦) المصدر السابق (٢٧٩/١).
(٧) المصدر السابق (٢٩٢/١).
(٨) المصدر السابق (٣/٢).
(٩) المصدر السابق (٨٩/٢).

٢٥-فيما وقع بغير لغة العرب[١].

٢٦- معرفة الوجوه والنظائر[٢].

٢٧- معرفة الأدوات التي يحتاج إليها المفسر[٣].

٢٨- معرفة إعرابه[٤].

٢٩- قواعد مهمة يحتاج المفسر إلى معرفتها[٥].

٣٠- في مقدَّمه ومؤخره[٦].

٣١- عامه وخاصه[٧].

٣٢- مجمله ومبينه[٨].

٣٣- مشكله وموهم الاختلاف والتناقض[٩].

---

(١) المصدر السابق (٢/١٠٥).

(٢) المصدر السابق (٢/١٢١).

(٣) المصدر السابق (٢/١٤١).

(٤) المصدر السابق (٢/٢٦٠).

(٥) المصدر السابق (٢/٢٨١).

(٦) المصدر السابق (٣/٣٣).

(٧) المصدر السابق (٣/٤٣).

(٨) المصدر السابق (٣/٥٣).

(٩) المصدر السابق (٣/٧٩).

٣٤- مطلقه ومقيده[١].

٣٥- منطوقه ومفهومه[٢].

٣٦- وجوه مخاطباته[٣].

٣٧- حقيقته ومجازه[٤].

٣٨- تشبيهه واستعاراته[٥].

٣٩- كناياته وتعريضه[٦].

٤٠- الحصر والاختصاص[٧].

٤١- الإيجاز والإطناب[٨].

٤٢- الخبر والإنشاء[٩].

---

(١) المصدر السابق (٣/٩١).

(٢) المصدر السابق (٣/٩٥).

(٣) المصدر السابق (٣/٩٩).

(٤) المصدر السابق (٣/١٠٩).

(٥) المصدر السابق (٣/١٢٨).

(٦) المصدر السابق (٣/١٤٣).

(٧) المصدر السابق (٣/١٤٩).

(٨) المصدر السابق (٣/١٦١).

(٩) المصدر السابق (٣/٢٢٥).

٤٣- بديع القرآن[١].

٤٤- فواصل الآي[٢].

٤٥- فواتح السور[٣].

٤٦- خواتم السور[٤].

٤٧- مناسبة الآيات والسور[٥].

٤٨- الآيات المشتبهات[٦].

٤٩- العلوم المستنبطة من القرآن[٧].

٥٠- أمثال القرآن[٨].

٥١- أقسام القرآن[٩].

---

(١) المصدر السابق (٣/٢٤٩).

(٢) المصدر السابق (٣/٢٩٠).

(٣) المصدر السابق (٣/٣١٦).

(٤) المصدر السابق (٣/٣١٩).

(٥) المصدر السابق (٣/٣٢٣).

(٦) المصدر السابق (٣/٣٣٩).

(٧) المصدر السابق (٤/٢٤).

(٨) المصدر السابق (٤/٣٨).

(٩) المصدر السابق (٤/٤٦).

٥٢- جدل القرآن[١].

٥٣- فيما وقع في القرآن من الأسماء والكنى والألقاب[٢].

٥٤- المبهمات[٣].

٥٥- أسماء من نزل فيهم القرآن[٤].

٥٦- فضائل القرآن[٥].

٥٧- في أفضل القرآن وفاضله[٦].

٥٨- مفردات القرآن[٧].

٥٩- خواص القرآن[٨].

٦٠- غرائب التفسير[٩].

هذه جملة ما في الإتقان من مباحث لم يذكرها الزُّرقاني في مناهل العرفان، والله تعالى أعلم.

---

(١) المصدر السابق (٥٢/٤).

(٢) المصدر السابق (٥٨/٤).

(٣) المصدر السابق (٧٩/٤).

(٤) المصدر السابق (١٠١/٤).

(٥) المصدر السابق (١٠٢/٤).

(٦) المصدر السابق (١١٧/٤).

(٧) المصدر السابق (١٢٨/٤).

(٨) المصدر السابق (١٣٧/٤).

(٩) المصدر السابق (٢٠٢/٤).

المطلب الرابع: في ذكر إضافات المؤلف في هذا الكتاب إجمالاً:

إن ما نذكره هنا إنما هو مقتصر على الأنواع والمباحث الزائدة على الأنواع التي ضمنها الزركشي والسيوطي كتبهما.

أما المسائل الفرعية والجزئيات فسيأتي التنبيه عليها في القسم الثالث من هذه الرسالة -إن شاء الله تعالى- مقسمة على مباحث الكتاب، والتي تبلغ سبعة عشر مبحثاً.

بعد ذلك أقول: إن المباحث التي يمكن أن تعتبر من إضافات المؤلف على ما كتبه الزركشي والسيوطي رحمهما الله تعالى أربعة، بغض النظر عن وجود بعض الجزئيات المندرجة تحتها في الإتقان أو البرهان.

وهذه المباحث هي:

١- المبحث الأول: في معنى علوم القرآن[1].

٢- المبحث الثاني: في تاريخ علوم القرآن[2].

٣- المبحث الثالث عشر: في ترجمة القرآن وحكمها تفصيلاً[3].

٤- المبحث السادس عشر: في أسلوب القرآن الكريم[4].

---

(١) انظر المناهل (٥/١).

(٢) انظر المصدر السابق (٢١/١).

(٣) المصدر السابق ٣/٢.

(٤) المصدر السابق (١٩٨/٢).

وهذا المبحث الأخير وإن كان رسمه موجوداً في الإتقان والبرهان، إلا إنه في الحقيقة يتحدث عن خصائص الأسلوب القرآني، وستأتي الإشارة إلى ذلك[1] -إن شاء اللّه تعالى- وعليه فمادة هذا المبحث عند الزرقاني تختلف عنها عند الزركشي والسيوطي. وكان المفترض أن يكون عنوانه عند الزُّرقاني مطابقاً لما ذكرت من مضمونه.

وبهذا الاعتبار يمكننا أن نعتبر هذا المبحث -بهذه الصورة- إضافة قدمها المؤلف في هذا الكتاب.

تنبيه: كلامنا هنا في المباحث المضافة، وإلا فالقالب الذي وُضع فيه الكتاب يعد إضافة جديدة كذلك.

---

(١) انظر (ص٨٧٣).

المطلب الخامس: في بيان منهج المؤلف في هذا الكتاب:

يمكننا أن نلخص المنهج الذي سار عليه المؤلف في كتابه هذا بالنقاط التالية:

١- فيما يتعلق باختيار الأنواع والمباحث المتعلقة بالقرآن، فقد اختار المؤلف أكثرها أهمية كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق.

٢- عقد الزرقاني رحمه اللّه في هذا الكتاب سبعة عشر مبحثاً، وجعل كل مبحث منها يضم مسائل متنوعة تندرج تحته، كما وضع لكثير من هذه المسائل والتفريعات عناوين خاصة تدل عليها. وقد أشار إلى ذلك في مقدمة كتابه بقوله: "وسأجعل نقاط المنهج المقرر عناوين بارزة بين المباحث التي يقوم عليها هذا الكتاب، مقتفياً في الغالب أثر تلك النقط في التسمية وفي الترتيب"(١).

٣- يُعْنَى المؤلف ببيان معنى العنوان الذي وضعه للمبحث إن كان الأمر يتطلب ذلك. فنجده يقول: -مثلاً- "المبحث الثالث في نزول القرآن" ثم يذكر تحته "معنى نزول القرآن"(٢)، وكذلك يفعل في عدد من الموضوعات، كأسباب النزول(٣)، ونزول القرآن على سبعة أحرف(٤)، والمكي والمدني(٥) ... إلخ.

---

(١) المناهل (١/٥).

(٢) المصدر السابق (١/٣٣).

(٣) المصدر السابق (١/٩٩).

(٤) المصدر السابق (١/١٣٠،١٤٦).

(٥) المصدر السابق (١/١٨٥-١٨٦).

٤- من الملامح البارزة في هذا الكتاب أنه يذكر تحت المبحث -في كثير من الأحيان- فوائد معرفة أو دراسة هذا المبحث... فهو يقول تحت مبحث "أول ما نزل وآخر ما نزل": فوائد الإلمام بأول ما نزل وآخره[١]. وتحت مبحث "أسباب النزول" يقول: فوائد معرفة أسباب النزول[٢]. وهكذا صنع في مبحث "نزول القرآن على سبعة أحرف"[٣] -وإن كانت الفوائد هنا تتعلق باختلاف القراءة وتعدد الأحرف- وكذا في موضوع "المكي والمدني"[٤] و...إلخ.

٥- يحاول المؤلف عند أي مناسبة أن يبين طبيعة العلاقة القوية بين الإسلام والعلم. وأن الإسلام يدعو إلى العلم والبحث والنظر في الكون والنفس...[٥].

٦- العمل على إبراز أسرار التشريع وحِكَمِه كلما دعى المقام لذلك، ليبرهن على أن هذا الدين هو دواء البشرية، وسبيل كمالها ونجاحها[٦].

---

(١) المصدر السابق (١/٨٥).

(٢) المصدر السابق (١/١٠٢).

(٣) المصدر السابق (١/١٣٩).

(٤) المصدر السابق (١/١٨٨).

(٥) المصدر السابق (١/ج،١٧،١٨،٥٠،٥٨).

(٦) المصدر السابق (١/ج).

٧- يورد المؤلف -رحمه الله- خلاف أهل العلم في المسألة التي هو بصددها -غالباً- مع عرض أدلتهم ومناقشتها، ثم يذكر القول الراجح[1].

٨- بعد كل مبحث يسوق المؤلف جملة من الشبه المتعلقة بموضوعه، ثم يحاول الإجابة عنها.

٩- ينبه المؤلف أحياناً على الحكمة المتعلقة ببعض أمور التشريع وما جرى مجراه، كذكره الحكمة من نزول القرآن منجماً،[2] والحكمة من تسوير السور[3]، والحكمة من النسخ[4]، وغير ذلك[5].

١٠- يختم المؤلف بعض المباحث بخاتمة مختصرة، أو كلمة في المبحث، أو تعقيب، أو فذلكة لمادته[6].

---

(١) انظر في ذلك -على سبيل التمثيل- المواضع الآتية من المناهل (١/٧، ٨، ١٥، ١٦، ٣٩، ٤٠، ٤٢، ٤٤، ٨٦، ٩٧، ١١٨، ١٤٦ فما بعدها، ٤٢٨، ٤٣٣، ٥٢٢).

(٢) المصدر السابق (١/٤٦).

(٣) المصدر السابق (١/٣٤٤).

(٤) المصدر السابق (٢/٩٠).

(٥) المصدر السابق (٢/١٧٨،٢٣٣).

(٦) المصدر السابق (١/٣٢،٣٣،٨٤،٩٧،٥٧٢،٥٧٤،٢/٦٨،٣٣١).

١١- يكتفي المؤلف بذكر بعض الأمثلة من القرآن تحت كل مبحث دون محاولة الاستيعاب[١].

هذا وقد التزم المؤلف رحمه اللّه بالمنهج الذي رسمه في مقدمة الكتاب ووفى به.

---

(١) انظر المقدمة (١/٥).

المطلب السادس: في أسلوب المؤلف:

صاغ المؤلف -رحمه الله- كتابه هذا في قالب يجمع بين السلاسة والمتانة، وقد صرح بذلك عند ذكره الأهداف التي من أجلها وضع كتابه هذا فقال: "أولها: أن تكون كتابتي من النسق الأزهري الجديد في تفكيره وفي تعبيره، بحيث يتيسر فهمه وهضمه للقراء، من أبناء هذا الجيل، سواء منهم المحقق الأزهري، والمثقف المدني، فإن لكل زمان لغة ولساناً، ومنطقاً وبرهاناً... على أنني في هذه المحاولة لا أدعي أنني أنشأت وابتكرت، ولاأحدثت وابتدعت بل قصاراي أنني فهمت وأحسنت العرض..."أ.هـ[1].

وقال في موضع آخر: "وسأحاول فيما أكتبه أن أمزج بين حاجة الأزهريين إلى البحث والتحليل، وبين رغبات جماهير القراء المعاصرين في تقريب الأسلوب وتعبيد السبيل، ما وسعني الإمكان. وسأضطر بسبب ذلك إلى شيء من الإسهاب والتطويل، ولكنها تضحية ضئيلة بجانب تأدية رسالتنا في وجوب الاتصال الديني بالجماهير..." أ.هـ[2].

وقد أوقعته تلك المحاولة في الإسهاب فعلاً، فجاء الكتاب مطولاً، مع أنه لو سلم من ذلك الإسهاب لسقط ما يقارب نصف حجمه الحالي أو ثلثه![3].

---

(١) المناهل (١/ب).

(٢) المصدر السابق (١/٤).

(٣) للوقوف على بعض صور الإسهاب انظر: (١/٤،١٦-٢٠، ٨٤، ٢٣٣، ٢٤٢، ٣٢٩، ٤٧٤).

كما وقعت في هذا الكتاب كثير من الاستطرادات التي زادت في ضخامته[1].

هذا وقد صاغ المؤلف رحمه اللّه كتابه بعبارة أدبية جيدة، [2] يتخللها في أحيان كثيرة حِكَم رقيقة، وأمثال بليغة، [3] مع العلم بأن هذه السلاسة قد يتعكر صفوها عند تعثرها ببعض الأساليب المنطقية أحياناً[4].

كما كان المؤلف يصبو إلى الأسلوب الذي يبعث الهمم على العمل الدائب لنصرة هذا الدين، مع الاعتزاز به، والانقياد إلى تعاليمه. وقد صرح بهذا في مقدمته فراجعها إن شئت[5].

---

(١) لمطالعة بعض الاستطرادات انظر: (١/٦٦، ١٣٤، ١٣٥، ٣٥٤).

(٢) انظر نموذجاً على ذلك (ص١) من المقدمة.

(٣) انظر على سبيل المثال من المناهل (١/٤٦،٧٤،٧٥،٧٧،٧٨،٨٤،١٣٨، ١٧٢، ١٧٧، ١٩٥، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢١٢، ٢١٣، ٢٢٠، ٢٦٤، ٢٧٤، ٢٧٨، ٢٨٩، ٣٠٨، ٣١٥، ٣٢٧، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٩٩).

(٤) انظر المناهل (١/٦،١٤،١٢١،١٢٣-١٢٦).

(٥) انظر المصدر السابق (١/هـ).

المطلب السابع: ذكر الأهداف التي رمى المؤلف لتحقيقها في هذا الكتاب:

لقد لخص لنا المؤلف -رحمه الله- الأهداف التي حاول تحقيقها بما حاصله:[1]

١- أن تكون كتابته من النسق الأزهري الجديد في تفكيره وتعبيره، بحيث يتيسر فهمه على أبناء هذا العصر، سواء منهم المتخصص أو المثقف.

٢- معالجة الشبه التي يثيرها أعداء الإسلام.

٣-إظهار الرابطة القوية بين الإسلام والعلم في كل مناسبة، دفعاً لظن بعض الملبسين أو المُلبَّس عليهم أن العلم محارَب من قِبَل الدين!

٤- تجلية أسرار التشريع وحِكَمِه إذا احتمل المقام لذلك، ليُعلم أن الإسلام دواء البشرية وغاية كمالها.

٥- إيقاظ همم القراء، وإحياء عزائمهم، ليحملوا رسالة الإسلام فيبلغوها إلى العالم أجمع.

هذا وقد وُفق المؤلف رحمه اللّه -بنسبة كبيرة- إلى تحقيق ما كان يهدف إليه، فجاء الكتاب معبراً عن هذه الأمور الخمسة بصورة واضحة.

---

(١) انظر المناهل (١/ب-و).

المطلب الثامن: ذكر مباحث الكتاب:

سبقت الإشارة إلى أن هذا الكتاب حوى سبعة عشر مبحثاً من مباحث علوم القرآن، وهذه المباحث هي:

١- المبحث الأول: في معنى علوم القرآن.

٢- المبحث الثاني: في تاريخ علوم القرآن.

٣- المبحث الثالث: في نزول القرآن.

٤-المبحث الرابع: في أول ما نزل وآخر ما نزل من القرآن.

٥- المبحث الخامس: في أسباب النزول.

٦- المبحث السادس: في نزول القرآن على سبعة أحرف.

٧- المبحث السابع: في المكي والمدني من القرآن.

٨- المبحث الثامن: في جمع القرآن الكريم وما يتعلق به.

٩- المبحث التاسع: في ترتيب آيات القرآن وسوره.

١٠- المبحث العاشر: كتابة القرآن ورسمه ومصاحفه.

١١- المبحث الحادي عشر: في القراءات والقراء والشبهات فيهما.

١٢- المبحث الثاني عشر: في التفسير والمفسرين وما يتعلق بهما.

١٣- المبحث الثالث عشر: في ترجمة القرآن وحكمها تفصيلاً.

١٤- المبحث الرابع عشر: في النسخ.

١٥- المبحث الخامس عشر: في محكم القرآن ومتشابهه.

١٦- المبحث السادس عشر: في أسلوب القرآن الكريم.

١٧- المبحث السابع عشر: في إعجاز القرآن وما يتعلق به.

المطلب التاسع: في توثيق المادة العلمية، والاهتمام بالعزو، مع الدقة في النقل:

يلاحظ على المؤلف ما يلي:

١- أنه ينقل في عدد من المواضع في هذا الكتاب عن كثير من العلماء بواسطة كتاب آخر، كالإتقان للسيوطي! فهو يعوّل على المصادر البديلة، أو الثانوية، ويدع المصادر الأصلية، ونسبة هذا الأمر في كتابه هذا كبيرة!!

ومن أمثلة ما سبق:

أ- قال المؤلف (ص١١٩ من الجزء الأول): "وإلى هذا يشير ابن تيمية بقوله: "قد يجيء كثيراً من هذا الباب... إلى قوله- ولغيره ممن كان بمنزلته" أ.هـ.

وهذا في الحقيقة إنما نقله المؤلف بواسطة الإتقان للسيوطي (٨٦/١)؛[1]

ذلك أنه أورده كما أورده السيوطي -فيه شيء من التغيير- بينما عبارة شيخ الإسلام رحمه الله في مقدمته تتضمن بعض الاختلافات عن النص الذي أورده السيوطي والزرقاني، وتعرف ذلك بالمقارنة[2].

---

(١) علماً بأن السيوطي يختصر غالباً في الروايات وسائر النقولات التي أودعها كتابه "الإتقان".

(٢) قارن مع نص كلام ابن تيمية في مقدمته (ص١٢-١٣).

ب- قال المؤلف (١/ ٣٤٠) ما نصه: "أجل، انعقد الإجماع على ذلك تاماً لا ريب فيه. وممن حكى هذا الإجماع جماعة منهم الزركشي في البرهان، وأبو جعفر[1] في المناسبات، إذ يقول ما نصه "ترتيب الآيات في سورها واقع بتوقيفه ﷺ وأمره، من غير خلاف في هذا بين المسلمين.." أ.هـ.

وعبارة السيوطي في الإتقان (١/ ١٧٢): "الإجماع والنصوص المترادفة على أن ترتيب الآيات توقيفي، لا شبهة في ذلك، وأما الإجماع فنقله غير واحد، منهم الزركشي في البرهان، وأبو جعفر بن الزبير في مناسباته، وعبارته: "ترتيب الآيات في سورها واقع بتوقيفه ﷺ وأمره، من غير خلاف في هذا بين المسلمين" أ.هـ.

فأنت تلاحظ أن نقله عن الزركشي، وأبي جعفر بن الزبير، جاء عن طريق الإتقان.

وسيأتيك مزيد من الأمثلة عند ذكر "الأمثلة المشتركة" بين هذه المؤاخذات قريباً إن شاء اللّه تعالى.

---

(١) أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن العاصمي، آخر المؤرخين والنحاة والمحدثين في الأندلس، وهو شيخ أبي حيان، (ت٧٠٨هـ). البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (ص٥١).

٢- في أحيان متعددة ينقل المؤلف كلاماً لأحد العلماء ولا يشير إلى ذلك!!

وقد يكون النقل عبارة عن تهذيب لمبحث بجملته، دون نسبة شيء من ذلك إلى قائله الأصلي.

ومن أمثلة ذلك:

أ- ما كتبه المؤلف في مبحث: "ترتيب الآيات والسور" (٣٣١/١) يُعد إعادة صياغة وترتيب لما ذكره السيوطي في الإتقان حول هذا الموضوع [١].

ب- اقتبس المؤلف كثيراً في كلامه على موضوع: "نزول القرآن والوحي" (٣٣/١) من كلام السيوطي في الإتقان (١١٨/١ فما بعدها) دون الإشارة إلى ذلك.

وسيأتي المزيد من الأمثلة عند ذكر "الأمثلة المشتركة" بين هذه المؤاخذات قريباً إن شاء الله تعالى.

٣- عندما نقارن النصوص التي ينقلها المؤلف عن غيره بمواضعها الأصلية، نجد أن نقل المؤلف تفوته الدقة في عدد لا بأس به من تلك النقولات، ومن الأمثلة على ذلك.

---

(١) انظر الإتقان (١٧٢/١) فما بعدها.

أ- قال المؤلف رحمه اللّه (١/٨٦): "روى البخاري ومسلم "واللفظ للبخاري" عن عائشة أم المؤمنين رضي اللّه عنها أنّها قالت: "أول ما بُدئ به رسول اللّه ﷺ ... الخ.

وبالمقارنة مع لفظ البخاري في الصحيح نجد بعض الاختلافات بين اللفظين!![1].

ب- قال المؤلف (١/٨٨): "القول الثالث: أن أول ما نزل هو سورة الفاتحة، وقد استدل أصحاب هذا الرأي بما رواه البيهقي في الدلائل بسنده عن أبي ميسرة[2] ... " وذكر الحديث.

ولكن لفظ الحديث عند البيهقي في الدلائل (٢/١٥٧) يختلف بعض الشيء عما نقله الزرقاني.

جـ- قال المؤلف عند ذكر أدلة نزول القرآن على سبعة أحرف: "وروى البخاري ومسلم أيضاً (واللفظ للبخاري) أن عمر بن الخطاب رضي ا لله عنه

---

(١) قارن مع البخاري كتاب بدء الوحي. باب: (كيف كان بدء الوحي إلى رسول اللّه ﷺ). حديث رقم (٣) ١/٢٣.

(٢) هو: عمرو بن شرحبيل، أبو ميسرة الهمداني الكوفي، وهو من المخضرمين، توفي سنة (٦٣هـ). سير أعلام النبلاء (٤/١٣٥)، تقريب التهذيب (٢/٧٢).

يقول: (سمعت هشام بن حكيم[1] يقرأ سورة الفرقان..)" ألخ. وهذا اللفظ الذي نقله عن البخاري فيه بعض المغايرة عما في الصحيح، تعرف بالمقارنة[2].

د- في ص (١٣٦) من الجزء الأول [حديث رقم ٥] قال المؤلف: "وروى الترمذي عن أُبي بن كعب أيضاً قال:... وذكر الحديث". و إذا رجعت إليه في سنن الترمذي تجد اختلافاً بين ما نقل الزرقاني وبين لفظ الترمذي في السنن[3].

هـ- في (ص٩٠ من الجزء الأول)، قال المؤلف: "الثاني: أن آخر ما نزل هو قول اللّه تعالى في سورة البقرة أيضاً: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا**...﴾ أخرجه البخاري عن ابن عباس، والبيهقي عن ابن عمر" أ.هـ.

---

(١) هشام بن حكيم بن حزام بن خويلد القرشي الأسدي، صحابي ابن صحابي، أسلم يوم الفتح، وتوفي بعد سنة (١٥هـ). التقريب (٣١٨/٢)، الأعلام (٨٥/٨).

(٢) انظر البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب: (أنزل القرآن على سبعة أحرف). حديث رقم (٤٩٩٢) ٢٣/٩. وانظر المناهل (١٣٣/١).

(٣) انظر سنن الترمذي: كتاب القراءات. باب: (ما جاء أنَّ القرآن أنزل على سبعة أحرف). حديث رقم (٢٩٤٤) ١٩٤/٥.

والصواب عن عمر رضي الله عنه وليس ابن عمر[1].

و- نقل المؤلف (ص١٨ من الجزء الأول)، حديثاً عزاه إلى مسلم، وإذا راجعته هناك رأيت اختلافاً بين اللفظين[2].

وهذه الأمثلة إنما هي في نقل الروايات الحديثية، أما النقولات من كلام أهل العلم فإليك بعض الأمثلة عليها:

أ- في ص (١٣٨-١٣٩) من الجزء الأول، نقل المؤلف كلاماً لابن الجزري رحمه الله تعالى، وإذا قارنت ما نقل بما هو مثبت في النشر[3] رأيت أن النقل لم يكن دقيقاً.

ب- نقل المؤلف (٥/١) كلاماً للغزالي من كتابه الإحياء، وإذا راجعته في الإحياء (٣٣/١) ألفيت أن المؤلف تصرف فيه بشكل واضح.

جـ- قال المؤلف (٤٨٤/١): "قال السيوطي في الإتقان: "ورد عن ابن عباس في التفسير..." إلى آخر ما نقل صفحة (٤٨٥)- وبالمقارنة مع

---

(١) انظر في ذلك: أحمد (الفتح الرباني) ٥٤/١٨، وابن ماجه: كتاب التجارات، باب: (التغليظ في الربا). حديث رقم: (٢٢٧٦). ٧٦٤/٢، والبيهقي في الدلائل (١٣٨/٧)، وابن جرير ٣٨،٣٧/٦، وراجع أيضاً: تفسير ابن كثير (٥٨/٢). فتح الباري (٢٠٥/٨)، الدر المنثور (٣٦٥/١)، الإتقان (٧٧/١).

(٢) انظر مسلم: كتاب القدر، باب: (في الأمر بالقوة وترك العجز والاستعانة بالله، وتفويض المقادير لله). حديث رقم: (٢٦٦٤) ٢٠٥٢/٤.

(٣) النشر (٢٢/١).

الإتقان (٤/٢٠٨-٢٠٩)- يتبين لنا أن المؤلف تصرف كثيراً بعبارة السيوطي رحمه الله، دون الإشارة لذلك التصرف.

ذكر بعض الأمثلة المشتركة بين بعض تلك المؤاخذات:

أ- قال السيوطي رحمه اللّه في الإتقان (١/٧٧): "وأخرج النسائي ..." إلخ.

فنقل مثل ذلك الزرقاني (١/٩٠) علماً بأن الأثر ليس في السنن الصغرى -المطبوع- للنسائي، وإنما هو في سننه الكبرى، كما نبه على ذلك الأستاذ أحمد شاكر رحمه اللّه عند تعليقه على الأثر رقم (٦٣١١، ج/٦/٤٠) من تفسير ابن جرير بقوله: "وذكره ابن كثير (٢/٦٩) عن رواية النسائي فهو يريد بها السنن الكبرى، وكذلك صنع السيوطي في الإتقان (١/٣٣)..." أ.هـ.

مع العلم أن الزرقاني لم يبين أنه أخذه من طريق السيوطي!

ومما يؤيد أنه ينقل منه دون أن يشير إلى ذلك، أنه قال في (ص٩٢، من من الجزء الأول): "التاسع: أن آخر ما نزل... -إلى قوله- أخرجه ابن جرير عن معاوية بن أبي سفيان. قال ابن كثير: (هذا أثر مشكل...)" إلخ.

وهذا كله مأخوذ من الإتقان بحروفه ![1]

---

(١) انظر الإتقان (١/٨٠).

ولكي تتوثق من أنه يأخذ من السيوطي كثيراً دون الإشارة لذلك، ما عليك إلا أن تلقي نظرة على تخريج الروايات والآثار في كتابه، وتقارنها بما في الإتقان من الروايات، بل إن الروايات (في الغالب) مأخوذة من الإتقان، لكن دون الإشارة لذلك.

ومما يؤيد هذا أيضاً أن المؤلف رحمه اللّه قال (ص٩٦ ، من الجزء الأول): "قال ابن جرير في تفسير الآية المذكورة: (الأولى أن يتأول...) إلخ ما نقل من كلام ابن جرير، ثم عقبه الزرقاني بكلام يعرفُ من وقف على ذلك النقل عن ابن جرير في كتاب الإتقان، ووقف على تعقيب السيوطي عليه، أن الزرقاني أخذ ذلك كله من الإتقان، واللّه أعلم[1].

وإن مما يزيدنا وثوقاً من أن المؤلف نقل ذلك من الإتقان، أن نقلهما جاء متوافقاً، بينما فيه بعض المغايرة لما في ابن جرير رحمه اللّه [2].[3]

ب- قال المؤلف رحمه اللّه (٢/٢٦٧): "روى مسلم في صحيحه عن جابر قال: "كنا إذا أتينا في سفرنا على شجرة..." ألخ.

وهذا الحديث إنما نقله المؤلف من كتاب " النبأ العظيم" بل ونقل الكلام الذي بعده دون الإشارة إلى شيء من ذلك".

---

(١) انظر الإتقان (١/٨٨) قوله: "تنبيه".

(٢) انظر ابن جرير (ج/٦/ص٨٠).

(٣) سبق التنبيه على أن السيوطي يختصر في النقل ويتصرف غالباً، وهذا من ذاك.

والحديث ليس هذا لفظه في مسلم، وإنما هو بهذا اللفظ في النبأ العظيم!

قال دراز رحمه الله: "ومن ذلك ما رواه ابن حبان في صحيحه عن أبي هريرة، ورواه مسلم في صحيحه عن جابر قال..." (وذكره). [1]

فأخذ المؤلف من ذلك التخريج آخره!.

والحديث ساقه ابن كثير في تفسيره (٧٩/٢) من طريق ابن مردويه[2] بسنده عن أبي هريرة بلفظ مقارب لما أثبته الزرقاني -رحمه الله- وعزاه لابن حبان أيضاً.

وقد أخرجه ابن حبان من حديث جابر (رقم٢٨٧١/الإحسان)[3] بلفظ آخر.

كما أخرجه من حديث أبي هريرة، ولفظه، "كان رسول الله ﷺ، إذا نزل منزلاً..." إلخ بلفظ مغاير لما أثبته الزرقاني كذلك[4].

---

(١) انظر النبأ العظيم (ص٤٦).

(٢) أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه بن فورك الأصبهاني، محدث أصبهاني، ولد سنة (٣٢٣هـ). وتوفي سنة (٤١٠هـ). سير أعلام النبلاء (٣٠٨/١٧).

(٣) وانظر أيضاً رقم (٢٨٧٢/ الإحسان).

(٤) انظره في موارد الظمآن في زوائد ابن حبان (ص٤٣٠).

وحديث جابر عند مسلم أوله: "أقبلنا مع رسول اللّه ﷺ حتى إذا كنا بذات الرقاع[1] ..." ألخ بلفظ مغاير لما في المناهل أيضاً.

جـ- نقل المؤلف (٣٥١/١) عن الزركشي قوله: "والخلاف بين الفريقين لفظي... -إلى قوله- بحيث يبقى لهم فيه مجال للنظر، وسبقه في ذلك جعفر بن الزبير" أ.هـ[2].

والحقيقة أن المؤلف نقل ذلك عن طريق الإتقان! إضافة إلى ما في ذلك النقل من التغاير في بعض المواضع بينه وبين ما في الإتقان[3]، وكذلك ما بينه وبين البرهان.

ثم إن القائل: "وسبقه في ذلك.. ألخ" هو السيوطي، وليس ذلك تابعاً لكلام الزركشي!.

وإليك عبارة الزركشي: "والخلاف يرجع إلى اللفظ؛ لأن القائل بالثاني يقول: إنه رمز إليهم بذلك لعلمهم بأسباب نزوله... -إلى أن قال- وبحيث بقي لهم فيه مجال للنظر" أ.هـ[4].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: (صلاة الخوف). حديث رقم (٨٤٣) ٥٧٦/١.

(٢) هكذا في المناهل، وهو في الإتقان (وهو الصواب) أبو جعفر.

(٣) قارن مع الإتقان (١٧٧/١).

(٤) البرهان (٢٥٧/١).

د- قال المؤلف (٣٤٤/١): "قال صاحب الكشاف في فوائد تفصيل القرآن وتقطيعه سوراً كثيرة ما نصه: (منها (أي الفوائد) أن الجنس.. -إلى قوله- إلى غير ذلك من الفوائد)" أ.هـ.

وهذا النص إنما نقله المؤلف من الإتقان ٠مع ما وقع فيه من تحريفات وقد نقله السيوطي من البرهان، مع وقوع كثير من التحريفات في النقل أيضاً، فنقل الزرقاني عبارة السيوطي! علماً بأن نصه في الكشاف لا يطابق ما أثبته الزركشي، ولا السيوطي، ولا الزرقاني، بل هناك بعض الاختلافات[١].

هـ- قال المؤلف (٩٤/١): (روى الطيالسي[٢] في مسنده عن ابن عمر قال: (نزل في الخمر ثلاث آيات...)" إلخ الحديث.

وقد نقل المؤلف ذلك -حرفياً- بواسطة الإتقان[٣] وقد وقع في نقله من الطيالسي[٤] بعض الاختلافات، فانتقل ذلك إلى المناهل أيضاً.

---

(١) قارن ما بين الكشاف (٤٨/١)، والبرهان (٢٦٥/١)، والإتقان (١٨٧/١)، ومناهل العرفان (٣٤٤/١).

(٢) سليمان بن داود بن الجارود، مولى قريش، من كبار الحفاظ، فارسي الأصل، ولد سنة (١٣٣هـ) وتوفي سنة (٢٠٤هـ). تاريخ بغداد (٢٤/٩)، الأعلام (١٢٥/٣).

(٣) انظر الإتقان (٧٥/١).

(٤) انظر مسند الطيالسي رقم (١٩٥٧)، (ص٢٦٤).

و- قال السيوطي في الإتقان (١/٨٠):" وأخرج ابن مردويه من طريق مجاهد عن أم سلمة قالت: آخر آية نزلت هذ الآية: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لاَ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ...﴾ [آل عمران: ١٩٥] إلى آخرها.

قلت: وذلك أنها قالت: يا رسول اللّه أرى اللّه يذكر الرجال ولا يذكر النساء فنزلت: ﴿وَلاَ تَتَمَنَّوا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النّساء: آية ٣٢]، ونزلت ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ [الأحزاب: آية ٣٥]، ونزلت هذه الآية، فهي آخر الثلاثة نزولاً، أو آخر ما نزل بعد ما كان ينزل في الرجال خاصة"[1] أ.هـ.

وقد نقله الزرقاني هكذا: ".. ودليل هذا القول ما أخرجه ابن مردويه من طريق مجاهد عن أم سلمة أنها قالت: آخر آية نزلت هذه الآية: "فاستجاب ..." إلى آخرها، وذلك أنها قالت: يا رسول الله، أرى اللّه يذكر الرجال ولا يذكر النساء ، فنزلت: ﴿وَلا تَتَمَنَّوا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾، ونزلت: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِيْنَ والْمُسْلِمَاتِ﴾، ونزلت هذه الآية، فهي آخر الثلاثة نزولاً، وآخر[2] ما نزل بعدما كان ينزل في الرجال خاصة" أ.هـ[3].

---

(١) الإتقان (١/٨٠).

(٢) الصواب "أو آخر" كما في الإتقان.

(٣) المناهل (١/٩١).

وقد ظن المؤلف أن عبارة "وذلك أنها قالت..." فما بعدها من تمام الرواية، بينما هي ليست منها في الواقع[1]، وقبلها -كما رأيت عند السيوطي- عبارة: "قلت" أي: السيوطي، وهذا الظن من المؤلف رحمه الله حمله على أن يعقب على ذلك بقوله: "ومن السهل رد الاستدلال بهذا الخبر على آخر ما نزل مطلقاً، وذلك لما يصرح به الخبر نفسه من أنَّ الآية المذكورة آخر الثلاثة نزولاً، وآخر ما نزل بالإضافة إلى ما ذكر فيه النساء، أي: فهي آخر مقيد لا مطلق، وليس كلامنا فيه"أ.هـ[2].

ز- عند سياق المؤلف (٨٧/١) لحديث الطبراني قال: "وصحح الطبراني..." إلخ. وهنا ثلاث ملحوظات:-

الأولى: أن التصحيح ليس من كلام الطبراني، بل هو من عند السيوطي، كمافي الإتقان (٦٨/١)، حيث قال: "وأخرج الطبراني في الكبير بسند على شرط الصحيح.."!!.

الثانية: أن الحديث يقع في الجزء المفقود من معجم الطبراني!.

الثالثة: أن الزرقاني أخذه عن طريق السيوطي، ولم ينبه إلى ذلك.

---

(١) الرواية موجودة في الدر المنثور (١١٢/٢) فراجعها إن شئت.

(٢) المناهل (٩١/١).

حـ- قال السيوطي رحمه الله: "فصل: وعدَّ قوم كلمات القرآن سبعة وسبعين ألف كلمة، وتسعمائة وأربعاً وثلاثين كلمة. وقيل: وأربعمائة وسبع وثلاثون ومائتان وسبع وسبعون، وقيل غير ذلك.

قيل: وسبب الاختلاف في عدّ الكلمات أن الكلمة لها حقيقة ومجاز، ولفظ ورسم، واعتبار كل منها جائز؛ وكل من العلماء اعتبر أحد الجوائز" أ.هـ.

ثم قال السيوطي بعده: "فصل...، وقد قال السخاوي: لا أعلم لعدد الكلمات والحروف من فائدة؛ لأن ذلك إن أفاد فإنما يفيد في كتاب يمكن فيه الزيادة والنقصان، والقرآن لا يمكن فيه ذلك" أ.هـ[1].

وجاء في مناهل العرفان: "ملاحظة: ذكر بعضهم أن كلمات القرآن (٧٧٩٣٤) أربع وثلاثون وتسعمائة وسبعة وسبعون ألف كلمة؛ وذكر بعضهم غير ذلك. قيل: وسبب الاختلاف في عدد الكلمات أن الكلمات لها حقيقة ومجاز، ولفظ ورسم، واعتبار كل منها جائز، وكل من العلماء اعتبر أحد ما هو جائز. قال السخاوي: "ولا أعلم لعدد الكلمات والحروف من فائدة؛ لأن ذلك إن أفاد فإنما يفيد في كتاب يمكن فيه الزيادة والنقصان، والقرآن لا يمكن فيه ذلك" أ.هـ[2].

---

(١) الإتقان (١/١٩٧).

(٢) المناهل (١/٣٤١).

وهذا منقول كله من الإتقان، حتى ما نقله عن السخاوي، ومما يبرهن على ذلك أن العبارة التي نقلها آنفاً عن السخاوي مطابقة لما نقله السيوطي عنه، وأنت قد علمت أن السيوطي -غالباً- يختصر النقولات، ويتصرف فيها، دون الإشارة إلى ذلك.

وقد وقع منه مثل هذا التصرف في هذا النقل عن السخاوي، وإليك عبارة السخاوي في كتابه جمال القراء (٢٣١/١): "...وقد عدوا كلمات كل سورة وحروفها، وما أعلم لذلك من فائدة، ولأن ذلك إن أفاد، فإنما يفيد في كتاب تمكن الزيادة والنقصان منه والقرآن لا يمكن ذلك فيه" أ.هـ.

المطلب العاشر: ذكر المميزات الخاصة في (مناهل العرفان) وبيان منزلته بين الكتب المؤلفة في هذا الفن:

يمكننا أن نلخص أهم مميزات هذا الكتاب بما يلي:

١- أن جميع مباحثه تعتبر مهمة وضرورية لطالب هذا العلم، بل إنها أهم مباحث هذا العلم.

٢- أن مؤلفه اطلع على كتب كثيرة، منها المتقدم ومنها المتأخر، فجاء كتابه هذا مكتبة واسعة تضم الفوائد والتحقيقات المستمدة من سائر التخصصات العلمية.

٣- جمع مؤلفه في تأليفه بين التحقيق العلمي، والأسلوب العصري، فكان تناول الكتاب أمراً ميسوراً على غير المتخصصين، كما أن المتخصصين يجدون فيه بغيتهم.

٤- ظهر في هذا الكتاب عدة مباحث لم يتطرق إليها قبله الزركشي ولا السيوطي في كتابيهما.

٥- سَطَّرت صفحات هذا الكتاب يدُ عالم بما يكتب، له شخصيته وأسلوبه المتميز.

٦- كانت السمة الأدبية ظاهرة في أسلوب كاتبه في جميع المباحث، مما يمتع القارئ له من ناحية، ثم يكسبه الذوق الأدبي من ناحية أخرى.

٧- تجد في هذا الكتاب الربط المستمر بين الدين والمعارف الأخرى، بالإضافة إلى محاولة بيان أسرار التشريع وحِكَمه.

٨- لم يتابع المؤلف في تأليفه هذا الكتاب أساليب من سبقه في كثرة التنويع لعلوم القرآن، بل أدمج الأنواع المتشابهة في بعض، وجعلها تحت مبحث واحد.

وبناء على ذلك كله اعتُبِر هذا المُؤَلَّف من المراجع الأساسية في موضوع علوم القرآن، ولذا حظي بشهرة واسعة، حتى أضحى من أكثر كتب الفن ذيوعاً وتداولاً.

المطلب الحادي عشر: في ذكر المصادر التي استفاد منها المؤلف (ولو بواسطة):

قال الزرقاني في أول كتابه: "أما بعد، فهذا كتاب (مناهل العرفان في علوم القرآن) كتبته تحقيقاً لرغبة... مستمداً معارفه -بعد فتوح اللّه وتوفيقه- مما كتب علماء الإسلام قديماً وحديثاً في القرآن الكريم وعلومه، والتفسير ومقدماته، وعلم تاريخ التشريع، وعلمي الكلام والأصول، وعلوم اللغة العربية ومعاجمها، وعلمي الفلسفة والاجتماع، وعلمي النفس والأخلاق، وبعض البحوث المنشورة هنا وهناك، في غضون الرسائل والمجلات، من عربية صميمة، ومترجمة منقولة" أ.هـ.

وبعد هذا العرض الإجمالي لأنواع الفنون التي استقى المؤلف مادة كتابه منها، إليك أسماء المؤلفات التي استفاد المؤلف من مادتها في هذا الكتاب (ولو بواسطة):

١- الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز (في التصوف) [١] / جمعه: أحمد بن مبارك.

٢- إتحاف فضلاء البشر/ أحمد بن محمد البناء (ت١١١٧هـ) [٢].

---

(١) انظر المناهل (١/٣٧٥).

(٢) المصدر السابق (١/٣٨٦).

٣- الإتقان في علوم القرآن/ جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)[1].

٤- إحياء علوم الدين/ أبوحامد الغزالي (ت٥٠٥هـ)[2].

٥- أساس البلاغة/ جار الله الزمخشري (ت٣٥٨هـ)[3].

٦- أسباب النزول/ أبو الحسن الواحدي (ت٤٦٨هـ)[4].

٧- إلجام العوام عن علم الكلام/ أبو حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ)[5].

٨-الأم/ محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ)[6].

٩-إنجيل متى[7].

١٠- إنجيل مرقس[8].

١١-البحر المحيط (في الأصول)/بدر الدين الزركشي (ت٧٩٤هـ)[9].

---

(١) المصدر السابق (١/٣٨، ١٧٤، ٣٣٩، ٤٢٢، ٤٢٦، ٤٥٨، ٤٧٧، ٤٨٢، ٤٨٤، ٤٨٦، ٤٨٧، ٥١٧، ٥٢٩، ٥٤٧، ٢/٥٧، ١٦٩، ١٧٣، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥).

(٢) المصدر السابق (١/٥، ٥١٣، ٥٥٨).

(٣) المصدر السابق (٢/٥).

(٤) المصدر السابق (٢/١٠٢).

(٥) المصدر السابق (٢/٦٥).

(٦) المصدر السابق (٢/٦٠).

(٧) المصدر السابق (٢/٨٨).

(٨) المصدر السابق (٢/٨٨).

(٩) المصدر السابق (١/٢٧، ٢/٥٧، ٦٩).

١٢- البحر المحيط (في تفسير القرآن)/ محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)(١).

١٣- البرهان في علوم القرآن/ بدر الدين الزركشي (ت٧٩٤هـ)(٢).

١٤- البيان/ لأبي طاهر بن أبي هاشم(٣).

١٥- تاريخ القرآن/ أبو عبد الله الزنجاني (ت١٣٦٠هـ)(٤).

١٦- تأويل مشكل القرآن/ عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٠هـ وقيل:٢٧٦هـ)(٥).

١٧- التبيان في آداب حملة القرآن/ شرف الدين النووي (ت٦٧٦هـ)(٦).

١٨- تطور الأمم/ ألفه أحد الفلاسفة الغربيين(٧).

١٩- تفسير الآلوسي (روح المعاني)/ شهاب الدين الآلوسي (١٢٧٠هـ)(٨).

---

(١) المصدر السابق (١/٣٨٢، ٣٨٤، ٣٨٧).

(٢) المصدر السابق (١/٤٧٨، ٥٤٦).

(٣) المصدر السابق (١/٤١٩).

(٤) المصدر السابق (٢/٤).

(٥) المصدر السابق (١/٢٦٩، ٢٧٠).

(٦) المصدر السابق (١/٨، ١٨٢، ٢٦٠، ٣٥١، ٣٧٨، ٤٠٢، ٤٠٤).

(٧) المصدر السابق (١/٤٧٧).

(٨) المصدر السابق (١/٣٥٨، ٣٧٩، ٤٧٣، ٥٥٢).

٢٠- تفسير البغوي (معالم التنزيل)/ محمد بن الحسين البغوي (ت٥١٦هـ)[١].

٢١- تفسير التستري/ أبو محمد سهل بن عبد اللّه التستري (ت٣٨٣هـ)[٢].

٢٢- تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)/ لمحمد بن محمد العمادي (ت٩٥١هـ)[٣].

٢٣- تفسير ابن عربي/ محيي الدين بن عربي (ت٦٣٨هـ)[٤].

٢٤- تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز)/ عبد الحق بن غالب بن عطية (ت٥٤٦هـ)[٥].

٢٥- تفسير القرآن العظيم/ الحافظ عماد الدين بن كثير (ت٧٧٤هـ)[٦].

٢٦- التفسير الكبير/ الفخر الرازي (ت٦٠٦هـ)[٧].

---

(١) المصدر السابق (٦/٢).

(٢) المصدر السابق (٥٥٣/١).

(٣) المصدر السابق (٢٦٢/١، ٢٥٦/٢).

(٤) المصدر السابق (٥٥٤/١).

(٥) المصدر السابق (٣٤٩/١).

(٦) المصدر السابق (٩٣/١، ٦/٢).

(٧) المصدر السابق (٧٣/١).

٢٧- تفسير المنار/ محمد رشيد رضا (ت١٣٥٤هـ)[١].

٢٨- تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)/ عبد اللّه بن أحمد النسفي (ت٧٠١هـ)[٢].

٢٩- التلويح في كشف حقائق التنقيح/ سعد الدين التفتازاني (ت٧٩٢هـ)[٣].

٣٠- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد/ للحافظ أبي عمر بن عبد البر (ت٤٦٣هـ)[٤].

٣١- التنبيه على فضل علوم القرآن/ لأبي القاسم النيسابوري (٤٠٦هـ)[٥].

٣٢- تهذيب الأسماء واللغات/ شرف الدين النووي (ت٦٧٦هـ)[٦].

٣٣- التوراة (السفر الأول)[٧].

---

(١) المصدر السابق (٢١٦/١، ٢٦١، ٥٢٠).

(٢) المصدر السابق (٢٩٧/٢).

(٣) المصدر السابق (١٥/١).

(٤) المصدر السابق (٤٦١/١).

(٥) المصدر السابق (١٩٣/١).

(٦) المصدر السابق (٤٩٧/١).

(٧) المصدر السابق (٨٧/٢،٨٨).

٣٤- جامع البيان في القراءات السبع/ أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)[١].

٣٥- الجامع لشعب الإيمان/ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)[٢].

٣٦- جمال القراء وكمال الإقراء/ علم الدين السخاوي (ت٦٤٣هـ)[٣].

٣٧- جمع الجوامع/ تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (٧٧١هـ)[٤].

٣٨- الجواهر في تفسير القرآن العظيم/ طنطاوي جوهري (ت١٣٥٨هـ)[٥].

٣٩- حاشية البناني على جمع الجوامع/ عبد الرحمن بن جار اللّه البناني (ت١١٩٨هـ)[٦].

٤٠- حاشية ترشيح المستفيدين[٧].

---

(١) المصدر السابق (٤١٥/١).

(٢) المصدر السابق (٣٧٣/١).

(٣) المصدر السابق (٢٤٥/١).

(٤) المصدر السابق (١٠٥/١، ١٢٩، ٤٢٩).

(٥) المصدر السابق (٢٢٢/١).

(٦) المصدر السابق (٤٣٠/١).

(٧) المصدر السابق (٥٧/٢).

٤١- حاشية عبد الحكيم علي المطول/ الملا عبد الحكيم السيالكوتي الهندي (ت١٠٦٧هـ)[١].

٤٢- حاشية على شرح الدردير[٢] لمختصر خليل (في فروع الفقه المالكي)/ محمد بن أحمد الدسوقي المالكي (ت١٢٣٠هـ)[٣].

٤٣- حاشية على شرح الدواني[٤] للعقائد العضدية/ محمد عبده (ت١٣٢٣هـ)[٥].

٤٤- حواشي المنهج في فقه الشافعية (هكذا)؟![٦].

٤٥- درة التنزيل وغرة التأويل (في الآيات المتشابهات)/ فخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ)[٧].

---

(١) المصدر السابق (٤٧١/١).

(٢) هو: أحمد بن محمد بن أحمد العدوي المالكي الأزهري (أبو البركات) الصوفي (ت١٢٠١هـ). معجم المؤلفين (٦٧/٢).

(٣) انظر المناهل (٥٧/٢).

(٤) هو: جلال الدين، محمد بن أسعد الصديقي الدواني (ت٩٠٨هـ). كشف الظنون (١١٤٤/٢).

(٥) انظر المناهل (٥١٥/١، ١٩٢/٢).

(٦) المصدر السابق (٣٧٢/١).

(٧) المصدر السابق (٢٠٢/٢).

٤٦- رد الآيات المتشابهات إلى الآيات المحكمات/ محمد بن أحمد بن اللبان (ت٧٤٩هـ)[1].

٤٧- الرسالة/ محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ)[2].

٤٨- زاد القراء[3].

٤٩- السنن/ الحارث بن أسد المحاسبي (ت٢٤٣هـ)[4].

٥٠- السيرة الحلبية (إنسان العيون)/ علي بن برهان الدين الحلبي (ت١٠٤٤هـ)[5].

٥١- الشاطبية (حرز الأماني ووجه التهاني، في القراءات السبع)/ القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الشاطبي (ت٥٩٠هـ)[6].

٥٢- الشخصية الإنسانية/ ميرس الإنجليزي[7].

---

(١) المصدر السابق (١٩٣/٢).

(٢) المصدر السابق (٤٧/١).

(٣) المصدر السابق (٣٩٦/١). ولم أقف على من ذكره غير المؤلف وكذلك لم أتمكن من معرفة مؤلفه.

(٤) المصدر السابق (٢٤٣/١).

(٥) المصدر السابق (٥٢/٢).

(٦) المصدر السابق (٤٥٠/١-٤٥٥).

(٧) المصدر السابق (٦٤/١).

٥٣- شرح التفتازاني على العقائد النسفية/ سعد الدين التفتازاني[١].

٥٤- شرح الزرقاني على المواهب (شرح المواهب اللدنية بالمنح المحمدية) [في السيرة النبوية]/ محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المالكي (ت١٢٢٢هـ)[٢].

٥٥- شرح الطيبة/ أبو القاسم، محمد النويري المالكي (ت٨٥٧هـ)[٣].

٥٦- شرح العقيلة[٤][٥].

٥٧- شرح العيني على البخاري (عمدة القارئ، شرح صحيح البخاري)/ لبدر الدين أبي محمد، محمود بن أحمد العيني (ت٨٥٥هـ)[٦].

---

(١) المصدر السابق (١/٥٤٦).

(٢) المصدر السابق (٢/٥٢).

(٣) المصدر السابق (١/٤٠٦، ٤١٢، ٤٢١).

(٤) المصدر السابق (١/٣٧١).

(٥) قال في كشف الظنون: "[عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد] وهي نظم للداني، منظومة رائية في رسم المصحف، للشيخ أبي محمد، قاسم بن فيره الشاطبي (ت٥٩٠هـ). وشرحها برهان الدين الجعبري (ت٧٣٢هـ) وسماه: "جميلة أرباب المراصد". وعلم الدين السخاوي (ت٦٤٣هـ)، سماه: "الوسيلة إلى كشف العقيلة..." أ.هـ. (مع شيء من الاختصار). وذكر شرّاحاً آخرين، ولا أدري أي: تلك الشروح عنى المؤلف. انظر كشف الظنون (٢/١١٥٩).

(٦) انظر المناهل (١/٢٦٠).

٥٨- شرح القاموس (تاج العروس من جواهر القاموس)/ محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) (١).

٥٩- شرح المحلي على جمع الجوامع/ جلال الدين، محمد بن أحمد المحلي (ت٨٦٤هـ) (٢).

٦٠- طبقات القراء (غاية النهاية في طبقات القراء)/ محمد بن محمد ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) (٣).

٦١- طبقات المفسرين/ جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) (٤).

٦٢- طيبة النشر في القراءات العشر/ محمد بن محمد الجزري (٨٣٣هـ) (٥).

٦٣- عقائد النسفي/ نجم الدين، أبو حفص، عمر بن محمد النسفي (ت٥٣٧هـ) (٦).

---

(١) المصدر السابق (٦/٢).

(٢) المصدر السابق (١/١١٧، ١٢٩).

(٣) المصدر السابق (١/٤٤٩).

(٤) المصدر السابق (١/٤٩٨).

(٥) المصدر السابق (١/٤١١).

(٦) المصدر السابق (١/٥٤٦).

٦٤- فتاوى ابن الصلاح/ أبو عمرو، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري المعروف بابن الصلاح (ت٦٤٢هـ)[١].

٦٥- القاموس المحيط/ مجد الدين، محمد بن يعقوب الفيروزابادي (ت٨١٧هـ)[٢].

٦٦- القدح المعلى[٣][٤].

٦٧-القراءات للواسطي (تحفة البررة في القراءات العشر)[٥] أبو محمد عبد اللّه بن عبد المؤمن الواسطي (ت٧٤٠هـ)[٦].

٦٨- القرآن والعلوم العصرية/ طنطاوي جوهري (ت١٣٥٨هـ)[٧].

---

(١) المصدر السابق (١/٥٤٦).

(٢) المصدر السابق (١/١٣٦، ١٤٦، ٣٤٣، ٤٠٠، ٤٧٢، ٢/٧٦، ١٦٦).

(٣) نسبه المؤلف لابن حزم، ولم أعثر له على كتاب بهذا الاسم. وهناك كتاب اسمه "قدح المعلى" للحافظ أبي محمد عبد الكريم الحلبي (ت٧٣٥هـ). انظر: كشف الظنون (٢/١٣١٦).

(٤) انظر المناهل (١/٢٦٨).

(٥) وللمؤلف: "الكنز في القراءات العشر" جمع فيه بين الإرشاد للقلانسي والتيسير للداني، وزاده فوائد. انظر كشف الظنون (٢/١٥١٩).

(٦) انظر المناهل (١/١٧٤).

(٧) المصدر السابق (١/٥٧٠).

٦٩- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل/ أبو القاسم جار الله، محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)[١].

٧٠- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون/ المولى مصطفى بن عبد اللّه القسطنطيني، الرومي الحنفي (المعروف بحاجي خليفة) (ت١٠٦٧هـ)[٢].

٧١-الكواكب الدرية[٣]. (هكذا).

٧٢- الكون الغامض/ السير جميس جينز[٤].

٧٣- لسان العرب المحيط/ محمد بن مكرم بن علي الأنصاري (ت٧١١هـ)[٥].

٧٤- اللوائح/ لأبي الفضل الرازي[٦].

٧٥- مجلة الأزهر[٧].

---

(١) المصدر السابق (١/٣٤٤، ٣٨٢، ٣٨٧).

(٢) المصدر السابق (١/٥٣٦).

(٣) المصدر السابق (١/٤٢١).

(٤) المصدر السابق (٢/٢٥٣).

(٥) المصدر السابق (٢/٦).

(٦) المصدر السابق (١/١٤٨).

(٧) المصدر السابق (١/٣٩١، ٢/٣٠، ٥٩، ٦٦، ٢٨٠، ٢٨٣).

٧٦- مجلة (ذي مسلم رفيو) [بلكنؤ الهند][١].

٧٧- مجلة الفتح[٢].

٧٨- مجمع البيان لعلوم القرآن/ أبو علي الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي الرافضي (ت٥٣٨هـ)[٣].

٧٩- المجموع شرح المهذب/ محيي الدين أبو زكريا النووي (ت٦٧٦هـ)[٤].

٨٠- محاضرات الفيكنت دي طرازي[٥][٦].

٨١- المحلى/ أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت٤٥٦هـ)[٧].

---

(١) المصدر السابق (٢/٣٥).

(٢) المصدر السابق (٢/٢٧٨).

(٣) المصدر السابق (١/٢٧٤).

(٤) المصدر السابق (١/٢٦٨، ٢/٥٦).

(٥) المصدر السابق (٢/٤).

(٦) قال عنها المؤلف في حاشية كتابه: "هي محاضرات ظفرت بها في نسخة مخطوطة تحت عنوان: "القرآن: محاضرت علمية تاريخية" ألقاها سنة (١٩٤١م) الفيكنت فليب دي طرازي، مؤسس دار الكتب في بيروت والعضو في عدة مجامع علمية شرقية وغربية. المناهل (٢/٤).

(٧) انظر المناهل (٢/٥٨).

٨٢- المحيط البرهاني في الفقه النعماني[(١)(٢)].

٨٣- مختار الصحاح/ زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت بعد سنة ٦٦٦هـ) [(٣)].

٨٤- المدونة/ أبو عبد اللّه، عبد الرحمن بن القاسم المالكي (ت١٩١هـ) [(٤)].

٨٥- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالقرآن العزيز/ عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي (ت٦٦٥هـ) [(٥)].

٨٦- المسائل الخمس/ أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت٣٩٥هـ) [(٦)].

---

(١) المصدر السابق (١/٢٠٦).

(٢) هناك كتابان عند الحنفية بهذا الاسم؛ الأول منهما لبرهان الدين محمود بن تاج الدين أحمد البخاري الحنفي (ت٦١٦هـ). والآخر لرضي الدين محمد بن محمد السرخسي. وإذا أُطلِق "المحيط البرهاني" فهو للأول. انظر: هدية العارفين (٢/٤٠٤، معجم المؤلفين (١٢/١٤٦).

(٣) انظر المناهل (٢/٢٠٦).

(٤) المصدر السابق (٢/٥٧).

(٥) المصدر السابق (١/٤١٦).

(٦) المصدر السابق (١/٣٤٦).

٨٧- المستدرك على الصحيحين/ أبو عبد اللّه، محمد بن عبد الله، الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)[١].

٨٨- المستصفى (في أصول الفقه)/ أبو حامد، محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ)[٢].

٨٩- معاني القرآن/ يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)[٣].

٩٠- المغني/ موفق الدين، أبو محمد، عبد اللّه بن أحمد بن محمد بن قدامة (ت٦٢٠هـ)[٤].

٩١- المفردات في غريب القرآن/ أبو القاسم، الحسين بن محمد (الراغب الأصفهاني) ت(٥٠٢هـ)[٥].

٩٢- المقاصد في علم الكلام (مقاصد الطالبين في علم أصول الدين)/ سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت٧٩١هـ)[٦].

---

(١) المصدر السابق (٤٨١/١).

(٢) المصدر السابق (١٠٦/١، ٤٢٤، ٦٤/٢).

(٣) المصدر السابق (٣٨٣/١).

(٤) المصدر السابق (٥٨/٢).

(٥) المصدر السابق (١٧٦/٢).

(٦) المصدر السابق (٦/١).

٩٣- مقدمة ابن خلدون/ عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن محمد بن خلدون (ت٨٠٨ هـ)[١].

٩٤- مقدمة في أصول التفسير/ أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (٧٢٨هـ)[٢].

٩٥- المقنع في رسم المصحف/ أبو عمرو، عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)[٣].

٩٦- ملحق لمجلة الأزهر[٤].

٩٧- المناسبات (البرهان في مناسبة ترتيب سور القرآن)/ أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الأندلسي (ت٧٠٨هـ)[٥].

٩٨- منجد المقرئين ومرشد الطالبين/ شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ)[٦].

٩٩-الناسخ والمنسوخ/ علي بن محمد بن محمد بن إبراهيم الخزرجي (ابن الحصار) (ت٦١١هـ)[٧].

---

(١) المصدر السابق (١/٢٧، ٣٧٣).

(٢) المصدر السابق (١/١٠٢، ١١٩، ٤٩٢).

(٣) المصدر السابق (١/٣٧١).

(٤) المصدر السابق (٢/٤٥).

(٥) المصدر السابق (١/٣٤٠).

(٦) المصدر السابق (١/٤٠٥، ٤٣٤، ٤٦٠).

(٧) المصدر السابق (١/١٩١).

١٠٠- الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم/ أبو جعفر بن أحمد بن إسماعيل الصفار (ت٣٣٨هـ)[١].

١٠١- النبأ العظيم/ محمد عبد الله دراز[٢].

١٠٢- النشر في القراءات العشر/ شمس الدين محمد بن محمد (ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)[٣].

١٠٣- نكت الانتصار لنقل القرآن/ أبو بكر الباقلاني (ت٤٠٣هـ)[٤].

١٠٤- النهاية والدراية[٥]. (هكذا).

١٠٥- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار، شرح منتقى الأخبار/ محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٥هـ)[٦].

١٠٦- الهيئة والإسلام/ هبة الله الشهرستاني (الرافضي)[٧].

١٠٧-الوجيز (في فروع الشافعية)/ أبو حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ)[٨].

---

(١) المصدر السابق (٢/١٥٥، ١٥٦).

(٢) المصدر السابق (١/١٣٥، ٢/٢١٤، ٢٢٢).

(٣) المصدر السابق (١/٤١٨).

(٤) المصدر السابق (١/٣٧٣).

(٥) المصدر السابق (٢/٥٥).

(٦) المصدر السابق (٢/٢٦١).

(٧) المصدر السابق (٢/٢٥٦).

(٨) المصدر السابق (٢/٦٥).

تنبيه: كثير من هذه المصادر إنما استفاد منها المؤلف ونقل عنها بواسطة كتاب آخر كالإتقان مثلاً.

ولما كان يصعب تمييز ما نقل عنه بواسطة عن غيره رأيت أن أورد جميع المصادر التي أشار إليها مع هذا التنبيه[1].

(١) راجع (ص ٩١) مما سبق.

المطلب الثاني عشر: في التنبيه على بعض المآخذ المشتركة بين بعض مباحث الكتاب:

١- يلاحظ القارئ لصفحات هذا الكتاب وقوع بعض العبارات أو النقولات ذات الطابع الصوفي، ومن الأمثلة على ذلك:

أ- قوله عن البوصيري[١] "... رجل شاعر كشرف الدين البوصيري -رحمه الله- لا ريب أنه كان يحمل في نفسه قوة شاعرة، يستطيع أن يصوغ بها ما يشاء من غرر القصائد، وعندما اتجهت شاعريته فعلا أن يمتدح أفضل الخليقة صلوات الله وسلامه عليه بقصيدته المعروفة بالهمزية... ألخ[٢].

وحال البوصيري، وهمزيته، لا يخفيان على طالب العلم، إن شاء الله تعالى. فمن أبيات الهمزية قوله:

---

(١) شرف الدين محمد بن سعيد بن حماد بن عبد الله الصنهاجي البوصيري المصري، نسبته إلى بوصير بمصر، ولد في بهشيم (من أعمال البهنساوية) سنة (٦٠٨هـ) وتوفي في الاسكندرية سنة (٦٩٦هـ). شذرات الذهب (٤٣٢/٥)، الأعلام (١٣٩/٦).

(٢) مناهل العرفان (١١/١)، وانظر: (٢٤٧/٢)، ووجه إيراد هذا النموذج هو أن المؤلف عمد إلى اختيار ذلك الشاعر وهمزيته ليمثل بهما دون غيرهما مما يدل على حسن رأيه فيه وفي قصيدته.

إنما فَضْلُكَ الزمان وآيا   تك فيـما نعـده الآناء[1]

ب- قال المؤلف في قوله تعالى: ﴿... **يَا أَيُّهَـا الذِينَ آمَنُـوا إِنْ تَتَّقُـوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَاناً**﴾. [الأنفال: آية ٢٩] أي: هدايـة ونـوراً تفرقـون بـه بين الحق والباطل، وبين الرشد والغي، كما جاء في بعـض وجـوه التفاسـير. وذلـك أن المجـاهدة تـودي إلى المشـاهدة، والعنايـة بطهـارة القلـوب وتزكيـة النفوس، تفجر الحكمة في قلب العبد..." ثـم نقـل كلامـاً للغزالي في الخلـوة والكشف... الخ[2].

جـ- يقول المؤلف: "ويرحم اللّه ابن عطـاء اللّـه السـكندري[3]؛ إذ يقول في حِكَمِهِ: "لا تترك الذكر لعدم حضورك مع اللّه فيه؛ لأن غفلتـك عن وجود ذكره، أشد من غفلتك في وجود ذكره، فعسى أن يرفعك من ذكر مع وجود غفلة، إلى ذكر مع وجود يقظـة، ومـن ذكـر مـع وجـود

---

(١) راجع الهمزية (ص٩١ من مجموع مهمات المتون) وهذا البيت الذي ذكرت تجده ص (١١٦)، وراجع أيضاً قصيدته المسماة بالبردة ص(٨١) من المصدر نفسه.

(٢) المناهل (١/٣٠٤).

(٣) لعله: أحمـد بن محمـد الكركـي السـكندري الصـوفي صـاحب كتـاب "مراتـب السـلوك إلى منـازل الملوك" المتوفى سنة تسـعمائة تقريبـاً. معجـم المؤلفـين (١٤٥/٢)، وهناك آخر أيضاً يقـال لـه: أحمـد بـن محمـد بـن عبـد الكريـم بـن عطاء اللّه الإسكندري، متصوف شاذلي (ت ٧٠٩هـ). الأعلام (٢٢١/١).

يقظة إلى ذكر مع وجود حضور، ومن ذكر مع وجود حضور، إلى ذكر مع وجود غيبة عما سوى المذكور، وما ذلك على الله بعزيز" أ.هـ[1].

٢- الاتجاه الأشعري، والخلط في كثير من مسائل الاعتقاد:

سبق أن تحدثنا عن عقيدة المؤلف من خلال كتابه[2]، وبيّنا موقفه من كثير من صفات الله عز وجل، ومتابعته للمتكلمين في مسائل أُخرى كالتحسين والتقبيح، وجعل الصفات من المتشابه في المعنى، وقوله بأن الإيمان بمعنى التصديق، وتقريره لكسب الأشعري.

ثم إن المؤلف يسمي الأشاعرة "أهل السنة" في مواضع كثيرة من هذا الكتاب[3]، كما أنه يسمي التوحيد بعلم الكلام[4]. وسيأتي الجواب عن ذلك كله في موضعه إن شاء الله تعالى.

٣- تأثر المؤلف بمدرسة الأفغاني وتلميذه محمد عبده :-

---

(١) المناهل (٢/٢٧).

(٢) راجع (ص٤٥).

(٣) انظر على سبيل المثال (١/٥٣٥، ٥٣٦، ٥٦٤، ٢/١٢٧) حيث يورد أقوال الأشاعرة وينسبها إلى أهل السنة الذين هم عنده الأشاعرة، كما يورد تفاسير الأشاعرة ويقول: تفاسير أهل السنة، وهكذا الكلام في الصفات. انظر: (١/١٦٨-١٧٨).

(٤) انظر مثلاً (١/٤٧١)، (٥١٥)، (٥٤١).

ظهرت في مصر مدرسة فكرية زرع بذورها جمال الدين الأفغاني، وتعاهدها بالسقي تلميذه محمد عبده، وبغض النظر عما يدور حول هاتين الشخصيتين فإن أمرهما كان قد استفحل، وفكرهما قد ذاع وانتشر!

وكانت تلك المدرسة تقوم على أفكار متعددة، منها: الميل إلى الغرب، ومحاولة التوفيق بين حقائق الإسلام وبين ما عند أولئك الغربيين، مع تقديم كثير من التنازلات في سبيل تحقيق تلك الغاية.

وقد تنبه اللورد كرومر (المعتمد البريطاني في مصر) إلى ذلك الميل إلى الغرب في فكر أصحاب تلك المدرسة، فأشار إلى ذلك في تقريره لسنة (١٩٠٦م) الذي قدمه للبرلمان الإنجليزي في سنة (١٩٠٧م) والذي وصف فيه برنامج تلك المدرسة،، وأنه يقوم على "التعاون مع الأوربيين -لا معارضتهم- في إدخال المدنية الأوربية إلى بلادهم". ونصح بتشجيعهم وبين عزمه على وضع مقاليد الأمور في أيديهم![1].

وقد كانت فتاوى مشاهير هذه المدرسة تُطوِّع الناس للمستعمرين، وقوانينهم وأنظمتهم.

---

(١) انظر واقعنا المعاصر (ص٣١٢)، وانظر: تقرير كرومر عن هذه المدرسة وعن صاحبها محمد عبده في كتاب موسوعة تاريخ مصر (١٢٤٦/٣)، وراجع (١٢٦٠-١٢٦١).

وليس هذا هو مجال الكلام على تلك المدرسة، وإنما مرادنا أن بعض أفكارها كانت قد امتدت لتصل إلى كثير من الكُتّاب والمفكرين في تلك الآونة.

والزرقاني رحمه الله قد عاصر عهد الاستعمار الإنجليزي على مصر، كما عاصر شراسة الهجمة الموجهة إلى الإسلام وأهله عسكرياً وفكرياً. كما شاهد أثر تلك الهجمة على أبناء المسلمين، لا سيما المثقفين منهم، فحاول رحمه الله -كما حاول غيره- أن يرد شيئاً من تلك الهجمة، وأن يظهر الإسلام بمظهر يجذب أولئك الشاردين عن منهجه، المنبهرين بمظاهر التقدم الأوربي، فبلغ به ذلك الحرص إلى الوقوع في ثلاثة محاذير، وهي:

١- ملاحقة الشبه التي يثيرها الغربيون ضد الإسلام، ومحاولة الرد عليها. وسيأتي الكلام على هذا المأخذ قريباً إن شاء الله تعالى[1].

٢- الكتابة من منطلق دفاعي في كثير من الأحيان، وهذا يودي بصاحبه -في الغالب- إلى تقديم بعض التنازلات في سبيل التغلب على الهجمة الموجهة ضد هذا الدين.

وكان المؤلف رحمه الله يهدف دائماً إلى إبراز التآخي بين الإسلام والعلم، ويحاول أن يجلي أسرار التشريع، ويبرهن على كماله وشموله.. وهذا كله حق لا غبار عليه.

---

(١) انظر (ص١٣٤).

لكن المؤلف رحمه الله لم يسلم من تلك التنازلات التي أشرنا إليها، بل وضع قاعدة قال فيها: "إنه إذا توقف الدفاع عن الإسلام على التأويل لهذه المتشابهات، وجب تأويلها بما يدفع شبهات المشتبهين، ويرد طعن الطاعنين" أ.هـ[1].

وحينما تحدث المؤلف عن وفاء الإسلام بحاجات البشر... قال: "تاسعاً: محاربة الاسترقاق في المستقبل، وتحرير الرقيق الموجود بطرق شتى..."[2]. وأنت على علم بأن الإسلام يقر الرق بطرقه المشروعة، ولا يحاربه، وسيأتي الكلام على ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى[3].

وقال المؤلف عن تهذيب الإسلام لغريزة حب البقاء والعلو، وتوجيه الإسلام لهما: "وهذه غريزة حب البقاء والعلو في الإنسان، وقد نأى بها القرآن أيضاً عن الظلم والبغي، وذهب بها إلى حيث الدفاع عن النفس، والعرض، والدين، والوطن، وقاد بها عباد الله إلى الحق والخير.."أ.هـ[4].

وهذا الكلام قد يُفهم منه أنه يرى أن الجهاد في الإسلام إنما شُرع للدفاع فقط.

---

(١) المناهل (١٨٢/٢).

(٢) المصدر السابق (٢٤٨/٢).

(٣) (ص٨٨٧).

(٤) المناهل (٢٥٩/٢).

وللمؤلف كلام في هذا الموضوع يحتمل هذا ويحتمل غيره والله تعالى أعلم[(١)].

٣- تنزيل بعض الحقائق الشرعية على النظريات العلمية:

وقد أسرف العقلانيون المعاصرون -أصحاب تلك المدرسة- في تحريف معاني كثير من النصوص الشرعية، والتي تتعلق بأمور غيبية، وحملوها على معانٍ بعيدة مخالفة، لتقريبها إلى أذهان الغربيين وأذنابهم، بدعوى أنهم لا يؤمنون إلا بالحس والمادة.

فجاء كلام أولئك المحرفين مُحَطِّماً لكثير من الحقائق الشرعية، والأمور الغيبية، كالجن والملائكة والطير الأبابيل وما إلى ذلك...

بل إن الأمر لم يقف عند هذا الحد؛ فقد حاول بعض الكُتّاب أن يُدخل كل قضية برّاقة في إطار الإسلام، وأنه (أي: الإسلام) سبق إلى ذلك ودعا إليه! فألف بعضهم كتاباً سماه "الاشتراكية في الإسلام"، وذهب آخر إلى أن الإسلام اشتراكي معتدل، وأقحم ثالث الديمقراطية في إطار الإسلام[(٢)]، وتبرأ آخرون من الحدود والحجاب!!

والمؤلف رحمه الله لم يكن بهذه المثابة ولله الحمد، إلا أنه لم يَخْلُ كلامه في أحيان قليلة جداً من تأثر بمثل هذا المسلك[(٣)].

---

(١) انظر المناهل (١/٩٤، ١١٨).

(٢) انظر كتاب الديمقراطية في الإسلام للعقاد.

(٣) انظر المناهل (١/٥٩-٦٥).

٤- عدم الدقة في التعريفات، مع التعمق فيها في بعض المواضع:

ينبغي أن يكون التعريف جامعاً مانعاً، واقعاً في أقصر عبارة تؤدي إلى المعنى. وهذا ما لا نجده في كثير من التعريفات التي يذكرها المؤلف، وإليك مثالاً على ذلك:

- لما عرَّف المؤلف "علوم القرآن" قال: "إنه مباحث تتعلق بالقرآن الكريم من ناحية نزوله وترتيبه، وجمعه، وكتابته، وقراءته، وتفسيره، وإعجازه، وناسخه، ومنسوخه، ودفع الشبه عنه ونحو ذلك" أ.هـ[١].

وأنت ترى أن هذا التعريف يقوم على إيراد الأمثلة والأنواع الداخلة تحت هذا العلم، وكان يكفيه أن يقول مثلاً... هو مجموعة من المباحث الكلية المتعلقة بالقرآن، يصلح أن يكون كل منها علماً قائماً بذاته.

وفي بعض التعريفات نجد أن المؤلف يورد الأقوال المتعددة لأصحاب المشارب المختلفة، من مناطقة وفلاسفة ولغويين وأصوليين.. كما فعل عند تعريفه للعلم وللقرآن[٢].

وللشاطبي رحمه الله في الموافقات بحث رصين ماتع، ين فيه أن التعمق في التعريفات أمر حائد عن الجادة، مخالف لمنهج الكتاب والسنة وسلف الأمة[٣].

---

(١) المناهل (٢٠/١).

(٢) المصدر السابق (١/٥-١٤).

(٣) انظره لزاماً في الموافقات (١/٥٦-٦٠) "المقدمة السادسة".

٥- وقوع المؤلف في شيء من الإسهاب الـذي طـال بـه الكتـاب، والاستطراد الذي خرج به عن موضوعه في مواضع متعـددة، وقـد أشـرنا إلى بعض تلك المواضع فيما سبق[١].

٦- الاقتصـار علـى هـذا القـدر فقـط مـن المبـاحث المتعلقـة بعلـوم القرآن، وقد بينا عذر المؤلف -رحمه الله- في ذلك[٢].

٧- عمد المؤلف رحمه الله في كتابه هذا إلى عرض الشبهات التي يثيرها أعداء الإسلام، ثم حاول الرد عليها، وقد جعل ذلك هدفاً من جملة الأهداف التي من أجلها وضع هذا الكتاب، حيـث قـال: "ثانيهـا -أي: أهدافه ومحاولاتـه- أن أعـالج شبهات عصرنـا الراهـن، علاجـاً ينحي الأذى عن طريق عشاق الحق، وطلاب الحقيقة، ورواد البحـث، ومريدي الإسلام..."أ.هـ[٣]. وقال في مقدمة الكتـاب: "وسـأعرض -بعون الله وتأييده- لعلاج الشبهات التي أطلق بخورها أعداء الإسـلام، وسددوا سهامها الطائشة إلى القرآن..."أ.هـ[٤].

---

(١) انظر (ص٨٦).

(٢) انظر (ص٦٠).

(٣) المناهل (١/ج).

(٤) المصدر السابق (١/٤).

وقد أشار إلى غرضه هذا في مواضع أخرى من الكتاب؛ كما بين سبب اهتمامه بالرد على تلك الشبهات[1].

هذا وقد انساق وراء هذا المنهج -منهج تتبع الشبه والرد عليها- كثير من الأفاضل في تلك الفترة خاصة، فوضع بعضهم مؤلفات خاصة في الشبه، ثم حاولوا الرد عليها، [2] وبعضهم ضمن ذلك كتاباته حول القرآن، أو السنة أو التاريخ...ألخ. [3] بل إن بعضهم[4] وضع كتاباً سماه "الإسلام في قفص الاتهام"! وصُوِّر على الغلاف الخارجي لذلك الكتاب صورة نافذة عليها قضبان الحديد، يبدو وراءها مسجد!!

وصِيْغَ الكتاب على طريقة الحوار الذي يُدار بين القاضي، والمحامي، والحاجب، والمتهم، الذي هو الإسلام...!

ووضع بدلاً من الفصول جلسات متتابعة، لتكتمل الصورة في تلك المحاكمة!.

---

(١) انظر المناهل (١/٢٠، ٣٢، ٨٤، ١٩٨، ٢٠٨، ٢٣٨).

(٢) انظر على سبيل المثال: "شبهات مزعومة حول القرآن الكريم وردها" للشيخ محمد الصادق قمحاوي. وكتاب: "شبهات حول الإسلام" للأستاذ محمد قطب وقد تنبه حفظه الله لبعد هذا المنهج كما سنبين.

(٣) انظر مثلاً كتاب "النبأ العظيم"، وكتاب "مباحث في علوم القرآن" للقطان.

(٤) هو الأستاذ شوقي أبو خليل.

وأود هنا أن ألفت نظرك إلى بعض الأمور المتعلقة بالشبه التي أوردها المؤلف وأجوبته عنها وهي:

١- ليست جميع الشبه التي أوردها المؤلف رحمه اللّه هي شبهاً بالمعنى المتبادر إلى الذهن، بل إن عدداً لا بأس به منها إنما هو عبارة عن أدلة لبعض العلماء حول مسألة فقهية أو ما يشبه ذلك، ساقها المؤلف في معرض ذكر أقوال العلماء المختلفة في بعض القضايا التي تعرض لها. وهذا النوع لا إشكال فيه، ولا غبار على نقله وذكره؛ بل هو مطلوب في موضعه.

٢- بعض الشبه التي ساقها المؤلف في هذا الكتاب لا تستحق الذكر ولا الالتفات لسخافتها وضعفها المتناهي، وإليك نموذجاً من هذه الشبه:

قال المؤلف رحمه اللّه "الشبهة الثامنة": "يقولون إن محمداً كان عصبياً حاد المزاج، وكان مريضاً بما يسمونه "الهستريا"، فالوحي الذي كان يزعمه ما هو إلا أعراض لتلك الحالة التي أصيب بها"![1].

٣- أحياناً تأتي الردود غير محكمة، [2] وقد يجتهد في الجواب عن الشبهة مع العلم بأنها تقوم على حديث موضوع أو ضعيف، بل قد تكون ردود المؤلف متضمنة بعض المخالفات!!

---

(١) المناهل (٧٤/١).

(٢) انظر مثالاً على ذلك (١٩٩/١).

وأضرب لك مثالاً على ذلك، وهو محاولة رد المؤلف على الشبه التي أثيرت حول أسلوب القرآن، المكي والمدني، والتي كان من جملة جواب المؤلف عنها: أن "الإيجاز مظهر رقي المُخاطَب وآية فهمه وذكائه، بحيث يكفيه من الكلام موجزه.... أما من كان دونه ذكاءً وفهماً، فلا سبيل إلى إفادته إلا بالإسهاب والبسط...". إلخ كلام المؤلف.[1]

وهذا الكلام فيه من الغض من أهل المدينة ما لايخفى، والله المستعان.

هذا وإن الضعف في الجواب عن الشبه والوقوع في مخالفات من أجل ردها والجواب عنها كانا قد وقعا لكثير ممن تصيدوا الشبه، وحاولوا الإجابة عنها، أمثال الرازي في تفسيره، الذي قيل إنه: "يورد شبه المخالفين في المذهب والدين على غاية ما يكون من التحقيق، ثم يورد مذهب أهل السنة على غاية من الوهاء"[2].

٤- أسرف المؤلف في ذكر الشبه وعرضها، حتى زادت في كتابه على المائة! ونحن نقول: إن طريقة المؤلف في عرض الشبه والتنقير عنها، ثم محاولة الجواب عليها مرفوضة، لمخالفتها لمنهج أهل السنة والجماعة في هذا المجال.

---

(١) انظر المناهل (١/٢٠٩-٢١١) وانظر كلامه (ص١٩٧،٢١٤) من الجزء نفسه.

(٢) لسان الميزان (٤/٤٢٨).

فأهل السنة والجماعة ينهون عن عرض الشبه، وعن سماعها، ويمنعون من مناظرة أصحابها والرد عليهم إلا في بعض الحالات القليلة.

وإليك بيان هذا الإجمال بشيء من التفصيل فنقول:

أولا: ذكر الأحوال التي يمنع فيها أهل السنة من سماع الشبه ومن مناظرة أهلها:

الحالة الأولى: حينما يكون صاحب الشبهة مغموساً في باطله، طالباً لنصرته، مبتغياً التشكيك في الحق، فإنه لا يُرد عليه ولا يُناظر، ولا يُسمع لقوله[1]، إلا في حالات قليلة سيأتي الكلام عليها.

وقد كان السلف على هذه الطريقة سائرين، وإليك بعض مواقفهم وأقوالهم في هذا الشأن:

١- قال مجاهد: "قيل لابن عمر: إن نجدة[2] يقول كذا وكذا. فجعل لا يسمع منه كراهية أن يقع في قلبه منه شيء"[3].

٢- عن أبي أمامة قال: "ما كان شرك قط إلا كان بدوه تكذيب بالقدر، ولا أشركت أمة قط إلا بدوه تكذيب بالقدر، وإنكم ستبلون

---

(١) انظر الإبانة الكبرى (٢/ص٥٤٢، ٥٤٣).

(٢) نجدة بن عامر الحروري الحنفي، رأس الفرقة النجدية، وهي منسوبة إليه، ولد سنة (٣٦هـ) وتوفي سنة (٦٩هـ). لسان الميزان (١٤٨/٦)، الأعلام (١٠/٨).

(٣) اللالكائي رقم (١٩٩).

بهم أيتها الأمة، فإن لقيتموهم فلا تمكنوهم من المسألة فيدخلوا عليكم الشبهات[1].

٣- عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله قال: "من جعل دينه غرضاً للخصومات أكثر التنقل"[2].

٤- عن مسلم بن يسار قال: [3] لا تمكن صاحب بدعة من سمعك، فيصب فيها ما لا تقدر أن تخرجه من قلبك"[4].

٥- دخل رجلان من أهل الأهواء على محمد بن سيرين فقالا: "يا أبا بكر نحدثك بحديث؟ قال: لا. قالا: فنقرأ عليك آية من كتاب الله؟ قال: لا، قال: تقومان عني وإلا قمت. فقام الرجلان فخرجا. فقال بعض القوم: ما كان عليك أن يقرآ آية؟ قال: إني كرهت أن يقرآ آية فيحرفانها فيقر ذلك في قلبي"[5].

---

(١) اللالكائي رقم (٢٠٠).

(٢) الإبانة الكبرى رقم (٥٦٥-٥٦٦، ٥٦٨، ٥٧٠، ٥٧٧-٥٨٠). وفي الصغرى رقم (٣٢٧)، الشريعة (ص٥٦)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة رقم (٢١٦).

(٣) مسلم بن يسار الأموي بالولاء، فقيه ناسك من رجال الحديث، سكن البصرة وتوفي فيها سنة (١٠٨هـ). سير أعلام النبلاء (٤/٥١٠)، الأعلام (٧/٢٢٣).

(٤) الإبانة الكبرى رقم (٤٣٦).

(٥) الإبانة الكبرى رقم (٣٩٨)، الشريعة (ص٥٧)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة رقم (٢٤٢).

وقال له رجل: "إن فلاناً يريد أن يأتيك ولا يتكلم بشيء، قال: قل لفلان: لا، مايأتيني، فإن قلب ابن آدم ضعيف، وإني أخاف أن أسمع منه كلمة فلا يرجع قلبي إلى ما كان"[1].

٦- عن هشام بن حسان[2] قال: "جاء رجل إلى الحسن، فقال: يا أبا سعيد تعال حتى أخاصمك في الدين. فقال الحسن: أما أنا فقد أبصرت ديني، فإن كنت أضللت دينك فالتمسه"[3].

٧- عن سلام بن أبي مطيع: [4] أن رجلاً من أصحاب الأهواء قال لأيوب السختياني: "يا أبا بكر: أسألك عن كلمة. قال أيوب: -وجعل يشير بأصبعه ولا نصف كلمة، ولا نصف كلمة[5].

ونُقل عنه أنه قال: "لست براد عليهم بشيء أشد من السكوت"[6].

---

(١) الإبانة الكبرى رقم (٣٩٩).

(٢) هشام بن حسان هو الأزدي أبو عبد الله القردوسي، محدث بصري، توفي سنة (١٤٧هـ). سير أعلام النبلاء (٦/٣٥٥) الأعلام (٨/٨٥).

(٣) الإبانة الكبرى رقم (٥٨٦)، الشريعة (ص٥٦).

(٤) هو أبو سعيد الخزاعي مولاهم البصري، مات سنة أربع وستين بعد المائة. التقريب (١/٣٤٢).

(٥) الشريعة (ص٥٧)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة رقم (٢٩١)، شرح السنة للبغوي (١/ص٣٢٧)، الإبانة الكبرى رقم (٤٠٢)، (٤٨٢).

(٦) الإبانة الكبرى رقم (٤٧٩).

٨- قال معمر: كان ابن طاوس[1] جالساً فجاء رجل من المعتزلة فجعل يتكلم. قال: فأدخل ابن طاوس أصبعيه في أذنيه، وقال لابنه: أي بني: أدخل أصبعيك في أذنيك، واشدد، ولا تسمع من كلامه شيئاً".

قال معمر: يعني أن القلب ضعيف[2].

٩- عن ابن عون قال: [3] لا يُمكّن أحد منكم أذنيه من هوى أبداً"[4].

١٠- قال محمد بن النضر الحارثي[5]: من أصغى بسمعه إلى صاحب بدعة، نُزعت منه العصمة، ووُكل إلى نفسه"[6].

١١- قال سهل بن مزاحم[7]: "مثل الذي يتنازع في الدين مثل الذي يشتد على شرف المدينة، إن سقط هلك، وإن نجا لم يُحمد"[8].

---

(١) عبد الله بن طاوس بن كيسان اليماني أبو محمد، مات سنة اثنتين وثلاثين بعد المائة. التقريب (١/٤٢٤).

(٢) الإبانة الكبرى رقم (٤٠٠)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة رقم (٢٤٨).

(٣) عبد الله بن عون بن أرطبان المزني بالولاء من الحفاظ، توفي سنة (١٥١هـ). سير أعلام النبلاء (٦/٣٦٤)، الأعلام (٤/١١١).

(٤) الإبانة الكبرى رقم (٤٤٦).

(٥) أبو عبد الرحمن الكوفي، عابد أهل زمانه بالكوفة. سير أعلام النبلاء (٨/١٧٥).

(٦) الإبانة الكبرى رقم (٤٣٤، ٤٤٢، ٤٤٣)، والصغرى رقم (١٦١)، اللالكائي رقم (٢٥٢).

(٧) سهل بن مزاحم، من أهل مرو، وكان فقيهاً مفتياً، عابداً، ويكنى: بأبي بشر. طبقات ابن سعد (جـ٧/ج٢/ص١٠٧).

(٨) الإبانة الكبرى رقم (٥٦٧).

١٢- عن طلحة بن خصيف قال: أشهد أن في التوراة: يا موسى لا تخاصم أهل الأهواء فيقع في قلبك شيء فيدخلك النار"[١].

١٣- قال سفيان الثوري: "من أصغى بسمعه إلى صاحب بدعة خرج من عصمة الله، ووكل إلى نفسه"[٢].

وقال رحمه الله: " من سمع بدعة فلا يحكه لجلسائه، لا يلقيها في قلوبهم".

١٤- قال رجل لمالك رحمه الله: "يا أبا عبد الله، وما عليك أن أكلمك؟ قال: فإن كلمتك فرأيت الحق فيما كلمتك؟ قال: تتبعني؟ قال: نعم. قال: فإن خرجت من عندي على الذي فارقتني عليه، فأقمت سنة تقول به، ثم لقيك رجل من أصحابك فكلمته فقال لك أخطأ مالك. أترجع إلى قوله؟ قال: نعم، قال: فإنك أقمت سنة بقوله تقول، ثم رجعت إلي فقلت لي: لقيت فلاناً فيما كلمتك به، فقال لي كيت وكيت، فرأيت أن الحق في قوله، فاتبعته فقلت لك أنا: أخطأ فلان الأمر في كذا وكذا. فعرفت أن قولي أحسن من قوله، تتبعني؟ قال: نعم، قال: فهكذا المسلم! مرة كذا ومرة كذا؟! [٣].

---

(١) الإبانة الكبرى رقم (٥٥٥، ٥٥٦)، الشريعة (ص٥٧).

(٢) الإبانة الكبرى رقم (٤٤٤).

(٣) الإبانة الكبرى رقم (٥٨٤) وانظر الأثرين قبله (٥٨٢، ٥٨٣)، والصغرى رقم (٨١)، واللالكائي رقم (٢٩٣،٢٩٤).

١٥- قال عبد الرزاق: قال لي إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى: [١] أرى المعتزلة عندكم كثيراً! قلت: نعم، وهم يزعمون أنك منهم. قال: أفلا تدخل معي هذا الحانوت حتى أكلمك؟ قلت: لا. قال: لم؟ قلت: لأن القلب ضعيف، والدين ليس لمن غلب"[٢].

١٦- قال أحمد بن أبي الحواري: [٣] قال لي عبد الله بن البسري -وكان من الخاشعين ما رأيت قط أخشع منه-: ليس السنة عندنا أن ترد على أهل الأهواء، ولكن السنة عندنا أن لا تكلم أحداً منهم"[٤].

١٧- عن حنبل بن إسحاق[٥] قال: كتب رجل إلى أبي عبد الله رحمه الله كتاباً يستأذن فيه أن يضع كتاباً يشرح فيه الرد على أهل البدع، وأن يحضر مع أهل الكلام فيناظرهم، ويحتج عليهم، فكتب إليه

---

(١) إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، سمعان الأسلمي، أبو إسحاق، من أهل المدينة، وهو من شيوخ الشافعي، توفي سنة (١٨٤هـ). سير أعلام النبلاء (٨/٤٥٠)، الأعلام (١/٥٩).

(٢) الإبانة الكبرى رقم (٤٠١)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة رقم (٢٤٩).

(٣) أحمد بن أبي الحواري، وأبو الحواري هو عبد الله بن ميمون. أصله من الكوفة، ولد سنة (١٦٤هـ)، وتوفي سنة (٢٤٦هـ). سير أعلام النبلاء (١٢/٨٥).

(٤) الإبانة الكبرى رقم (٤٧٨).

(٥) حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال الشيباني، من حفاظ الحديث، وهو ابن عم الإمام أحمد وتلميذه، خرج إلى واسط وتوفي بها سنة (٢٧٣هـ). سير أعلام النبلاء (١٣/٥١)، الأعلام (٢/٢٨٦).

أبو عبد الله: "بسم الله الرحمن الرحيم، أحسن الله عاقبتك، ودفع عنك كل مكروه ومحذور، الذي كنا نسمع، وأدركنا عليه من أدركنا من أهل العلم، أنهم كانوا يكرهون الكلام والجلوس مع أهل الزيغ، وإنما الأمور في التسليم والانتهاء إلى ما كان في كتاب الله وسنة رسول الله، لا في الجلوس مع أهل البدع والزيغ لترد عليهم، فإنهم يلبسون عليك، وهم لا يرجعون، فالسلامة إن شاء الله في ترك مجالستهم، والخوض معهم في بدعتهم وضلالتهم، فليتق الله امرؤٌ، ولْيَصِرْ على ما يعود عليه نفعه غداً من عمل صالح يقدمه لنفسه، ولا يكن ممن يحدث أمراً، فإذا هو خرج منه أراد الحجة فيحمل نفسه على المحال فيه وطلب الحجة لما خرج منه بحق أو بباطل ليزين به بدعته وما أحدث، وأشد من ذلك أن يكون قد وضعه في كتاب قد حُمِلَ عنه فهو يريد أن يزين ذلك بالحق والباطل وإن وضع له الحق في غيره، ونسأل الله التوفيق لنا ولك والسلام"[1].

قال ابن بطة[2] رحمه الله بعد أن ساق جملة من الآثار في هذا الموضوع: "فالله الله يا معشر المسلمين، لا يحملن أحداً منكم حسن ظنه بنفسه... على المخاطرة بدينه في مجالسة بعض أهل هذه الأهواء، فيقول

---

(١) الإبانة الكبرى لابن بطة رقم (٤٨١).

(٢) عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان أبو عبد الله العكبري، من فقهاء الحنابلة، توفي سنة (٣٨٧هـ). تاريخ بغداد (١٠/٣٧١).

أداخله لأناظره، أو لأستخرج منه مذهبه، فإنهم أشد فتنة من الدجال، وكلامهم ألصق من الجرب، وأحرق للقلوب من اللهب، ولقد رأيت جماعة من الناس كانوا يلعنونهم ويسبونهم فجالسوهم على سبيل الإنكار والرد عليهم، فما زالت بهم المباسطة، وخفي المكر، ودقيق الكفر، حتى صبوا إليهم"[1].

وأقوال أهل العلم مستفيضة في هذا المعنى، وما ذكرناه فيه تنبيه على غيره[2]، والله المستعان.

الحالة الثانية: التي يتمنعون فيها من الرد: هي التي لا يأمن فيها الراد على الشبهة على نفسه من الانحراف معها، أو كان علمه قاصراً، فيكون الرد ضعيفاً، فيتغلب صاحب الشبهة، فيحصل بذلك فتنة.

---

(١) الإبانة الكبرى (ج٢/٤٧٠).

(٢) انظر الإبانة الكبرى، الأرقام (٣٠٧، ٣١٠، ٣٣٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٣٢، ٤٤٩، ٤٥٨، ٤٧٦، ٤٨٠، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٧، ٦٠٩، ٦١٠) الشريعة (ص٥٦، ٥٧) اللالكائي الأرقام (٢٤٠، ٢٤٦)، طبقات الحنابلة (٢/١٨).

ثانياً: ذكر الحالات التي يرخصون فيها في سماع الشبهة ومناقشتها:

أ- إذا كان صاحب الشبهة طالباً للحق، منقاداً له، وكان الذي عُرضت عليه الشبهة متمكناً من الجواب عنها، ولم يكن بحضرته من يخشى عليه من سماعها، فلا مانع حينئذ من الجواب عنها، لكن دون التكلف والتمحل والتعمق الذي قد نُهينا عنه[1].

ولهذا قال ابن عون: "سمعت محمد بن سيرين ينهى عن الجدال إلا رجلاً إن كلمته طمعت في رجوعه"[2].

ب- والحالة الثانية هي التي عبر عنها ابن بطة بقوله: "ورجل آخر يحضر في مجلس أنت فيه حاضر، تأمن فيه على نفسك، ويكثر ناصروك ومعينوك، فيتكلم بكلام فيه فتنة وبلية على قلوب مستمعيه، ليوقع الشك في القلوب، لأنه هو ممن في قلبه زيغ، يتبع المتشابه ابتغاء الفتنة والبدعة، وقد حضر معك من إخوانك وأهل مذهبك من يسمع كلامه إلا أنه لا حجة عندهم على مقابلته، ولا علم لهم بقبيح ما يأتي به، فإن سكت عنه لم تأمن فتنته بأن يفسد بها قلوب المستمعين، وإدخال الشك على المستبصرين، فهذا أيضاً مما ترد عليه بدعته وخبيث مقالته، وتنشر ما

---

(١) انظر الكلام على هذه الحالة في الإبانة الكبرى (ج٢/ص٥٤٠، ٥٤١)، الشريعة (ص٦١).

(٢) الإبانة الكبرى رقم (٦٨١).

علمك الله من العلم والحكمة، ولا يكن قصدك في الكلام خصومته ولا مناظرته، وليكن قصدك بكلامك خلاص إخوانك من شبكته، فإن خبثاء الملاحدة إنما يبسطون شباك الشياطين ليصيدوا بها المؤمنين، فليكن إقبالك بكلامك ونشر علمك وحكمتك وبشر وجهك وفصيح منطقك على إخوانك، ومن قد حضر معك، لا عليه، حتى تقطع أولئك عنه، وتحول بينهم وبين استماع كلامه، بل إن قدرت أن تقطع عليه كلامه بنوع من العلم تحول به وجوه الناس عنه فافعل"أ.هـ.

ثم ساق عن مثنى بن الحارث أنه قال: "سمعت بشر بن الحارث[1] سئل عن الرجل يكون مع هؤلاء أهل الأهواء في موضع جنازة، أو مقبرة، فيتكلمون ويُعرِّضون، فترى لنا أن نجيبهم؟ فقال: إن كان معك من لا يعلم فردوا عليه لئلا يرى أولئك أن القول كما يقولون، وإن كنتم أنتم وهم فلا تكلموهم، ولا تجيبوهم"[2].

جـ- إذا ذاعت الشبهة وانتشرت، وخُشي التلبيس على الناس بسببها، فحينئذٍ يضطر أهل السنة إلى الرد عليها، كما حصل في عصر الإمام أحمد رحمه الله من فتنة القول بخلق القرآن[3].

---

(١) بشر بن الحارث بن عبد الرحمن بن عطاء الحافي، مات ببغداد لإحدى عشرة ليلة خلت من ربيع الأول سنة (٢٢٧هـ). التهذيب (١/٣٨٩).

(٢) الإبانة الكبرى (٢/٥٤٢).

(٣) انظر الشريعة للآجري (ص٦٢).

تنبيه: الكلام في الفقه والمناظرةِ فيه، غيرُ داخلين في كلامنا السابق، لكن ينبغي مراعاة الآداب والشروط التي لا بد من توافرها في حال المناظرة[1].

كيفية معالجة الشبه:

إنَّ عرض الشبه ومحاولة الرد عليها منهج مرفوض، إلا في الحالات التي مرَّ ذكرها فيما سبق، فالأصل هو عدم الالتفات إليها، ولا إلى أصحابها؛ حتى لا تصير كتب أهل السنة معابر وقناطر تسير عليها شبه المغرضين، هذا بالإضافة إلى ما يجلبه هذا المنهج من تضخيم للشبه وإذاعة لها.

والذي ينبغي أن يُفعل هو تأصيل علوم الشريعة، ونشر حقائقها بين الناس، وإذا فعلنا ذلك فإن تلك الشبه لا تنطلي على الناس ولا يغترون بها.

وحينما نكون على هذا المنهج، فإنه إن عرض لنا إشكال بيّنا حله بطريقة سهلة، وهكذا.

ولعل من المناسب أن أضرب لك على ذلك مثالين:

المثال الأول: قال الزركشي رحمه اللّه في البرهان (١/٢٥١): "واعلم أن عدد سور القرآن العظيم باتفاق أهل الحل والعقد مائة وأربع

---

(١) انظر الشريعة للآجري (ص٦٥)، الإبانة الكبرى (٢/٥٤٥).

عشرة سورة، كما هي في المصحف العثماني. أولها الفاتحة وآخرها الناس. قال مجاهد: "وثلاث عشرة" بجعل الأنفال والتوبة سورة واحدة لاشتباه الطرفين، وعدم البسملة، ويرده تسمية النبي ﷺ كلاً منهما.

وكان مصحف ابن مسعود اثنا عشر، لم يكن فيها المعوذتان، لشبهة الرقية.

وجوابه:

أ- رجوعه إليهم.

ب- وما كتب الكل[1].

وفي مصحف أُبي: ست عشرة، وكان دعاء الاستفتاح والقنوت في آخره كالسورتين، ولا دليل فيه، لموافقتهم، وهو دعاء كُتب بعد الختمة"[2]ا.هـ.

فانظر ما تضمنه كلامه رحمه الله -من قوله: "وكان مصحف ابن مسعود ...الخ"- من إشكالات أجاب عنها وأزالها دون إثارة زوبعة حولها أو إعطائها أكبر مما تستحق.

---

(١) الترقيم (أ،ب) من وضعي وليس ذلك في البرهان.

(٢) البرهان (٢٥١/١).

المثال الثاني: قال الزرقاني رحمه الله: "شبهة وتفنيدها: يقولون: إن ابن أبي داود[1] أخرج بسنده عن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال: "أتى الحارث بن خزيمة[2][3] بهاتين الآيتين من آخر سورة براءة، فقال: أشهد أني سمعتهما من رسول الله ووعيتهما. فقال عمر: أنا أشهد لقد سمعتهما، ثم قال: لو كانتا ثلاث آيات لجعلتهما على حدة، فانظروا آخر سورة من القرآن فألحقوهما في آخرها". يقولون: هذا الحديث يدل على أن ترتيب الآيات لم يكن في القرآن كله بتوقيف، إنما كان عن هوى من الصحابة وعن تصرف منهم، ولو في البعض.." [4] أ.هـ.

ثم شرع المؤلف بذكر الجواب عن هذه الشبهة، ونحن نقارن عرضه ذلك بعرض اثنين من العلماء لهذه القضية:

---

(١) عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، من حفاظ الحديث، ولد بسجستان سنة (٢٣٠هـ) وتوفي ببغداد سنة(٣١٦هـ). سير أعلام النبلاء (٢٢١/١٣)، الأعلام (٩١/٤).

(٢) الحارث بن خزيمة بن عدي بن غنم بن سالم بن عوف، أنصاري خزرجي، قيل: بأنه شهد بدراً، ومات بالمدينة سنة (٤٠هـ). الإصابة (٢٧٧/١)، الفتح (١٥/٩).

(٣) تنبيه: قال في الإصابة: الحارث بن خزمة (بفتح المعجمة والزاي) أ.هـ. وجاء في الفتح (خزيمة بالياء).

(٤) المناهل (٣٤٢/١).

الأول: هو الحافظ ابن حجر رحمه الله حيث ساق هذه الرواية في الفتح وعقبها بقوله: "فهذا إن كان محفوظاً احتمل أن يكون قول زيد ابن ثابت: "وجدتها مع ابن خزيمة، و لم أجدها مع غيره" أي: أول ما كتبت، ثم جاء الحارث بن خزيمة بعد ذلك، أو أن أبا خزيمة هو الحارث ابن خزيمة، لا ابن أوس.

وأما قول عمر: "لو كانت ثلاث آيات" فظاهره أنهم كانوا يؤلفون آيات السور باجتهادهم، وسائر الأخبار تدل على أنهم لم يفعلوا شيئاً من ذلك إلا بتوقيف..." [1] ا.هـ.

الثاني: هو السيوطي في الإتقان، حيث قال بعد أن تكلم على أن ترتيب الآيات أمر توقيفي: "...نعم يشكل على ذلك ما أخرجه ابن أبي داود -وذكر الأثر السابق، ثم عقبه بقوله-: ... قال ابن حجر: "ظاهر هذا أنهم كانوا يؤلفون آيات السور باجتهادهم، وسائر الأخبار تدل على أنهم لم يفعلوا شيئاً من ذلك إلا بتوقيف ...." [2] [3] ا.هـ.

---

(١) الفتح (٩/١٥).

(٢) الإتقان (١/١٧٤).

(٣) لمعرفة المنهج في معالجة الشبه يراجع -لزاماً- ماكتبه الأستاذ محمد قطب حفظه الله في كتابيه: "شبهات حول الإسلام" (مقدمة الطبعة الحادية عشرة للكتاب)، و"واقعنا المعاصر" (٥١٠-٥١٦) ولولا خشية الإطالة لنقلت كلامه حفظه الله فإنه في غاية الأهمية.
وراجع أيضاً رسالة بعنوان "الطريقة المثلى للمحافظة على كرامة الإسلام ورد عادية الطاعنين عليه" لمحمد أحمد الغمراوي.

القسم الثالث: الدراسة التفصيلية لكل مبحث

المبحث الأول: في معنى علوم القرآن

وتشمل الدراسة:

أولاً: مدى استيفاء المؤلف لمادة هذا المبحث وذكر القضايا التي ناقشها فيه.

ثانياً: إضافات المؤلف في هذا المبحث.

ثالثاً: مناقشة المؤلف في قضايا ومسائل من هذا المبحث.

* وقفتان مع المؤلف.

أولاً: مدى استيفاء المؤلف لمادة هذا المبحث، وذكر القضايا التي ناقشها فيه:

إن الكلام على معنى لفظ إضافي مركب، كعلوم القرآن مثلاً -كما هو عنوان هذا المبحث- يحتاج منا إلى تعريف كل جزء من أجزاء تركيبه على حدة، ثم ذكر معناه باعتبار الإضافة.

فإذا نظرنا إلى ما كتبه المؤلف -رحمه الله- حول هذا المعنى، نجد أنه قد أوفاه، وزاد عليه أيضاً أموراً لا حاجة إليها في التعريف.

فقد ساق للعلم تعاريف متعددة مختلفة باختلاف الفنون التي استمد منها تلك التعريفات، فعرَّفه عند الحكماء، والمتكلمين، وفي لسان الشرع العام، وعند الماديين، وكذا علماء التدوين.

ثم ابتدأ بتعريف القرآن في اللغة، ثم في الاصطلاح، وذكر تعريفه عند المتكلمين، والأصوليين والفقهاء، وعلماء العربية.

وقبل أن يشرع في تعريفه "بالمعنى الإضافي" تعرض لأسمائه، ونوع عَلَميته، (هل هو عَلَم شخص، أو عَلَم جنس)، ثم تعرَّض لصياغة التعاريف للأعلام، وهل هي ممنوعة أو ممكنة؟ ثم بين أن القرآن يطلق على الكل، وعلى أبعاضه.

بعد ذلك جاء الكلام على معنى "علوم القرآن" بالمعنى الإضافي، وأتبع ذلك بكلام على قضايا لا تمت إلى التعريف بصلة، كبيان أن القرآن

كتاب هداية وإعجاز، وأنه يحض على الانتفاع بـالكون، وعلـى إعجـازه العلمـي، وختـم المبحـث ببيـان المـراد بـ"علـوم القـرآن" بـالمعنى المـدون وموضوعه وثمرته.

والحقيقة أنه يكفينا عن هذه الإطالة كلها ذكر معنى كل جـزء مـن هذا المركب على حدة، في اللغة وفي الاصطلاح، ثم بيان معنـاه باعتبـاره مركباً كما أسلفنا في أول الكلام. والله أعلم.

ثانياً: إضافات المؤلف في هذا المبحث:

عند الرجوع إلى بعض الكتب المعتمدة في هذا الفن -قبل عصر المؤلف والتي تمت المقارنة بينها وبين هذا الكتاب-[١]، فإننا لا نجد أحداً من أصحابها أفرد التعريف بمثل ما أفرده به المؤلف، وإنما نجد أن بعضهم يتطرق إلى تعريف القرآن فحسب -وهو أحد شقي هذا التركيب- عند ذكره لأسماء القرآن، كما فعل ذلك السخاوي[٢]، والزركشي[٣]، والسيوطي[٤]، رحمهم الله تعالى.

غير أننا نجد الزركشي (رحمه الله) أفرد فصلين بعد المقدمة، فتكلم في الأول منهما عن علم التفسير من حيث معناه، واستمداده، وأشار إلى مناهج المفسرين في تفاسيرهم، وسبب الحاجة إلى كتب التفسير.

والفصل الآخر جعله في (علوم القرآن) والمراد: العلوم الدائرة في فلكه، والداخلة تحته، وذكر ما اشتمل عليه هذا العلم إجمالاً.

وعليه فيكون المؤلف قد تفرد عنهم بتثبيت هذا المبحث في كتابه بالصورة التي عرفت في الفصل السابق.

---

(١) كان التركيز في ذلك على كتاب البرهان للزركشي، والإتقان للسيوطي.

(٢) جمال القراء (١/٢٣-٣٣).

(٣) البرهان (١/٢٧٣-٢٨٢).

(٤) الإتقان (١/١٤٣).

ثالثاً: مناقشة المؤلف في قضايا ومسائل من هذا المبحث.

وهي:

١- هل العلم في اللغة مصدر يرادف الفهم؟!

٢- في بيان أن القرآن العظيم كلام اللّٰه حقيقة لفظه ومعناه، وليس هو عبارة أو حكاية عن كلام اللّٰه تعالى.

المسألة الأولى: هل العلم في اللغة مصدر يرادف الفهم؟!

قال المؤلف -رحمه اللَّه- في تعريفه للعلم في اللغة: "والعلم في اللُّغة مصدر يرادف الفهم والمعرفة"أ.هـ[١]. وهذا الإطلاق فيه تَجَوُّزٌ؛ لأن بينهما فرقاً من حيث المورد والـمُتَعَلَّق؛ فالعلم والمعرفة أعم من الفهم مورداً ومُتَعَلَّقاً؛ أما من حيث المورد: فإن مورد العلم القلب والحواس، بينما ينحصر مورد الفهم في القلب فقط[٢].

وأما من حيث المُتَعَلَّق: فإن مُتَعَلَّق العلم المعاني والذوات، ومتعلق الفهم المعاني فقط؛ فتقول فهمت المعنى الذي أردت، ولا تقول فهمت الدار أو الدابة مثلاً، وتقول: عرفت زيداً ولا تقول: فهمت زيداً.. [٣]. فالفهم مختص في الدلالة على المعاني، وآلة حصوله هي القلب فقط[٤].

قال في تاج العروس في معنى "فهمه": "أي: (علمه وعرفه بالقلب) فيه إشارة إلى الفرق بين الفهم والعلم؛ فإن العلم مطلق الإدراك، وأما الفهم فهو سرعة انتقال النفس من الأمور الخارجية إلى غيرها.

---

(١) المناهل (١/٥).

(٢) انظر لسان العرب (٢/٨٧٠) مادة (علم).

(٣) انظر محيط المحيط (٧٠٤) البستان (١٨٥٥).

(٤) انظر العلم والعلماء (١٣، ١٤).

وقيل: الفهم تصور المعنى في اللفظ، وقيل: هيئة للنفس يتحقق بها ما يحسن[1].

وفي الإحكام للآمدي: "الفهم: عبارة عن جودة الذهن من جهة تهيئه لاقتناص كل ما يرد عليه من المطالب.." [2]ا.هـ.

وفي الفروق اللُّغوية: "الفرق بين الفهم، والعلم: أن الفهم هو العلم بمعاني الكلام عند سماعه خاصة.ولهذا يقال: فلان سيئ الفهم، إذا كان بطيء العلم بمعنى ما يسمع، ولذلك كان الأعجمي لا يفهم كلام العربي، ولا يجوز أن يوصف اللّه بالفهم، لأنه عالم بكل شيء على ما هو به فيما لم يزل، وقال بعضهم: لا يستعمل الفهم إلا في الكلام، ألا ترى أنك تقول: فهمت كلامه، ولا تقول: فهمت ذهابه ومجيئه، كما تقول: علمت ذلك.

وقال بعضهم: الفهم يكون في الكلام وغيره من البيان كالإشارة؛ ألا ترى أنك تقول: فهمت ما قلت، وفهمت ما أشرت به إليّ " [3]ا.هـ.

---

(١) راجع الإفصاح (١/١٤٨،١٤٩).

(٢) الإحكام (١/٧).

(٣) الفروق اللغوية (ص٦٩) (بتصرف).

المسألة الثانية: في بيان أن القرآن كلام اللّه حقيقة، لفظه ومعناه، وليس عبارة أو حكاية عن كلام اللّه تعالى[1].

جرى المؤلف رحمه اللّه - عند تعريفه للقرآن- على مذهب الأشاعرة، فبعد أن ذكر أن الكلام إذا أُطلِق قد يُراد به المعنى المصدري، أو المعنى الحاصل بالمصدر، وجعل كل قسم من هذين لفظي ونفسي، وبين مراده بذلك، ثم ساق ما يظنه دليلاً على قوله -وليس بدليل في الحقيقة- قرر بعد ذلك أن الذين يقولون بأن القرآن غير مخلوق -وهم أهل الكلام في نظره- يقولون بالكلام النفسي، [2] ويقرون بقدم الكلام الإلهي، وينزهونه عن الحوادث، وأعراض الحوادث[3]، ومرادهم بذلك أنه لا يتكلم بحرف ولا صوت، ولاتجدد لهذه الصفة، ولا حدوث من حيث آحاد الكلام. هذا حاصل كلامه وملخصه؛ وإليك نصوصاً منه:-

قال (ص٨-١٠/من الجزء الأول): "ومعلوم أيضاً أن الإنسان له كلام قد يُراد به المعنى المصدري، أي: التكلم، وقد يراد به المعنى الحاصل بالمصدر، أي: المتكَلَّم به. وكل هذين المعنيين: لفظي ونفسي.

---

(١) راجع شرح العقيدة الطحاوية. (١٣٠-١٣٣).

(٢) انظر المناهل (١/ص٩).

(٣) راجع المصدر السابق (١/ص١٠، ١١، ١٤).

فالكلام البشري اللفظي بالمعنى المصدري: هو تحريك الإنسان للسانه وما يساعده في إخراج الحروف من المخارج.

والكلام اللفظي بالمعنى الحاصل بالمصدر: هو تلك الكلمات المنطوقة، التي هي كيفية في الصوت الحسي، وكلا هذين ظاهر لا يحتاج إلى توضيح.

أما الكلام النفسي بالمعنى المصدري، فهو تحضير الإنسان في نفسه بقوته المتكلمة الباطنة للكلمات التي لم تبرز إلى الجوارح، فيتكلم بكلمات متخيَّلة يرتبها في الذهن، بحيث إذا تلفظ بها بصوت حسي كانت طبق كلماته اللفظية.

والكلام النفسي بالمعنى الحاصل بالمصدر: هو تلك الكلمات النفسية، والألفاظ الذهنية المترتبة ترتباً ذهنياً منطبقاً عليه الترتب الخارجي. (ثم ساق بعض ما يراه دليلاً على الكلام النفسي، ثم عقبه بقوله): كذلك القرآن كلام اللّه -و لله المثل الأعلى- قد يطلق ويراد به الكلام النفسي، وقد يطلق ويراد به الكلام اللفظي، والذين يطلقونه إطلاق الكلام النفسي هم المتكلمون فحسب، لأنهم المتحدثون عن صفات اللّه تعالى النفسية من ناحية..." أ.هـ.

وقال تحت عنوان "القرآن عند المتكلمين": "ثم إن المتكلمين حين يطلقونه على الكلام النفسي يلاحظون أمرين -وذكر الأمر الأول وقال

عقبه- ثانيهما: أنه كلام الله، وكلام الله قديم غير مخلوق، فيجب تنزهه عن الحوادث وأعراض الحوادث.

وقد علمت أن الكلام النفسي البشري يطلق بإطلاقين:

أحدهما: على المعنى المصدري.

وثانيهما: على نظير المعنى الحاصل بالمصدر للبشر.

فكذلك كلام الله النفسي يطلق بإطلاقين:

أحدهما: على نظير المعنى المصدري للبشر.

وثانيهما: على نظير المعنى الحاصل بالمصدر للبشر.

وإنما قلنا (على نظير) لما هو مقرر من وجوب تنزه الكلام الإلهي النفسي عن الخلق وأشباه الخلق.

فعرفوه بالمعنى الأول الشبيه بالمعنى المصدري البشري. وقالوا: " إنه الصفة القديمة المتعلقة بالكلمات الحكمية، من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس".

وهذه الكلمات أزلية مجردة عن الحروف اللفظية والذهنية والروحية، وهي مرتبة غير متعاقبة كالصورة تنطبع في المرآة مترتبة ..." إلى آخر ما ذكر[1].

ولا شك أن هذا الكلام قد اشتمل على كثير من الباطل، كما سنبين ذلك قريباً إن شاء الله تعالى. والكلام في هذا المقام ينتظم الأمور الآتية:

---

(١) المناهل (١/١٠-١٢،١٤).

١- بيان أصل قولهم ومنشئه.

٢- إظهار حقيقة قولهم.

٣- ذكر ما توهموه دليلاً على مقالتهم والجواب عنه.

٤- بيان الحق في ذلك، وهو معتقد أهل السنة والجماعة.

وهذا أوان الشروع في المقصود فنقول:

الأمر الأول: في بيان أصل قولهم ومنشئه:

اعلم أن السلف رضوان الله عليهم أجمعين، لم يختلفوا في أن القرآن كلام الله حقيقة، وأنه غير مخلوق، حتى ظهرت الجهمية، وابتدعت القول بخلق القرآن، ونفي الصفات، وأخذ بقولهم المعتزلة، ودعوا الناس إليه، وامتحنوهم بسببه، فأنكر السلف عليهم هذه المقولة، وأبطلوها، وكفروا قائلها، حتى جاء قوم زعموا التحقيق والمعرفة، لكن بضاعتهم من الكتاب والسنة مزجاة ضعيفة، فناظروا هؤلاء وخاصموهم -مع أنهم أخذوا نصف مقالتهم في القرآن، في حقيقة المتكلم- فذهبت المعتزلة إلى أن المتكلم من فَعَلَ الكلام، ولو أنه أحدثه في غيره. وهم يريدون بهذا: أن الله يخلق الكلام في غيره، مع أنه هو المتكلم به، لأن الكلام لا يكون إلا بقدرة ومشيئة من المتكلم، وأن كلاماً لازماً لذات المتكلم لا يُعقل، وهذا مبني على أصولهم في أن الصفات منفصلة عن الذات، وأن القول بأنها لازمة للذات إما أن يُقال: إنها كائنة بعد أن لم تكن، وهذا يستلزم

حلول الحوادث بذات اللّه تعالى، وإما أن يُقال: بأنها أزلية. وهذا عندهم يستلزم تعدد القدماء.

ولما أراد الكلابية والأشاعرة الخروج من هذا الإلزام وقعوا فيما أضحك منهم العقلاء؛ حيث فروا من مسألة حلول الحوادث إلى نفي تعلق الكلام بالمشيئة والإرادة، وزعموا أن القرآن هو معنى واحد قديم لا تعدد فيه ولا تعاقب ولا انقضاء؛ فالأمر هو عين النهي، عين الخبر، عين الاستخبار.

كما فروا من مسألة تعدد القدماء التي ألزمهم بها المعتزلة إلى القول بأن ذلك المعنى القديم قائم في نفس اللّه تعالى.

والحاصل أن الكلابية والأشاعرة والماتريدية التزموا ما ألزمتهم به المعتزلة فأقروا بأن كل ما كان متعلقاً بالقدرة والمشيئة فهو مخلوق. وبالتالي نفوا تعلق القرآن بهما.

كما زعموا أن المتكلم من قام به الكلام وإن لم يكن تكلمه بقدرته ومشيئته، فجعلوه بمنزلة الحي الذي قامت به الحياة .

وعلى هذا يكون كلام اللّه عندهم هو المعنى، أما الألفاظ فهي حكاية أو عبارة عنه، وهي مخلوقة.

وبهذا تعلم أن كل طائفة من الطائفتين قد أخذت شطر الحق، فالمعتزلة أخذوا أنه فاعل، وأن ذلك بقدرته ومشيئته، والأشاعرة وإخوانهم أخذوا قيام الكلام بذات المتكلم، وأنه ملازم لها[1].

ولو فهم الأشاعرة معنى قول أهل السنة "إن الصفات ملازمة للذات" لما وقعوا فيما ألزمتهم به المعتزلة. والله أعلم.

وأختم هذا التوضيح بنقل كلام السجزي[2] رحمه الله في رسالته لأهل زبيد جاء فيها: "... إنه لم يكن خلاف بين الخلق على اختلاف نحلهم، من أول الزمان، إلى الوقت الذي ظهر فيه ابن كُلاَّب،[3] والقلانسي[4]، والأشعري، وأقرانهم، الذي يتظاهرون بالرد على المعتزلة، وهم معهم، بل أخس حالاً منهم في الباطن، من أن الكلام لا يكون إلا

---

(١) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية (١٢/١٧٨، ١٨٠-١٨٤، ٣١٢، ٣١٥، ٣٧٠-٣٧١، ٣٧٥-٣٨٠، ٤٧١، ٣٧٥-٣٨٠، ٤١٧، ٥٩٤).

(٢) الإمام الحافظ شيخ السنة أبو نصر، عبيد الله بن سعيد بن حاتم بن أحمد الوائلي، البكري، السجستاني شيخ الحرم، توفي بمكة في المحرم سنة (٤٤٤)هـ. سير أعلام النبلاء (١٧/٦٥٤).

(٣) هو رأس المتكلمين في زمانه بالبصرة، أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كُلاَّب القطان، توفي قبل سنة (٢٤٠هـ). سير أعلام النبلاء (١١/١٧٤).

(٤) أبو العباس، أحمد بن عبد الرحمن بن خالد القلانسي الرازي، من معاصري أبي الحسن الأشعري. تبيين الكذب المفتري (ص٣٩٨).

حرفاً وصوتاً ذا تأليف واتساق، وإن اختلفت به اللغات، وعبر عن هذا المعنى الأوائل، الذين تكلموا في العقليات، وقالوا: الكلام: حروف متسقة، وأصوات مقطعة، وقالت -يعني علماء العربية-: الكلام: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى...

فالإجماع منعقد بين العقلاء على كون الكلام حرفاً وصوتاً؛ فلما نبغ ابن كلاب وأضرابه، وحاولوا الرد على المعتزلة من طريق مجرد العقل، وهم لا يخبرون أصول السنة، ولا ما كان السلف عليه، ولا يحتجون بالأخبار الواردة في ذلك زعماً منهم أنها أخبار آحاد، وهي لا توجب علماً، وألزمهم المعتزلة بأن الاتفاق حاصل على أن الكلام حرف وصوت، ويدخله التعاقب والتأليف، وذلك لا يوجد في الشاهد إلا بحركة وسكون، ولا بد من أن يكون ذا أجزاء وأبعاض، وما كان بهذه المثابة لا يجوز أن يكون من صفات ذات اللّه تعالى، لأن ذات الحق لا توصف بالاجتماع والافتراق والكل والبعض، والحركة والسكون، وحكم الصفة الذاتية حكم الذات، قالوا: فَعُلم بهذه الجملة أن الكلام المضاف إلى اللّه تعالى خلق له، أحدثه وأضافه إلى نفسه، كما نقول: "خَلْقُ اللّه، وعَبْدُ اللّه، وفِعْلُ اللّه". قال: فضاق بابن كُلاّب وأضرابه النّفس عند هذا الإلزام، لقلة معرفتهم بالسنن، وتركهم قبولها، وتسليمهم العنان إلى مجرد العقل؛ فالتزموا ما قالته المعتزلة وركبوا مكابرة العيان، وخرقوا الإجماع المنعقد بين الكافة، المسلم والكافر، وقالوا

للمعتزلة: الذي ذكرتموه ليس بحقيقة الكلام وإنما سُمي ذلك كلاماً على المجاز، لكونه حكاية، أو عبارة عنه. وحقيقة الكلام: معنى قائم بذات المتكلم، فمنهم من اقتصر على هذا القدر، ومنهم من احترز عما علم دخوله على هذا الحد، فزاد فيه: "تنافي السكوت والخرس والآفات المانعة فيه من الكلام" ثم خرجوا من هذا إلى أن إثبات الحرف والصوت في كلام اللّه تجسيم، وإثبات اللُّغة فيه تشبيه... فألجأهم الضيق مما دخل عليهم في مقالتهم إلى أن قالوا: "الأخرس متكلم، وكذلك الساكت والنائم، ولهم في حال الخرس والسكوت والنوم كلام هم متكلمون به، ثم أفصحوا بأن الخرس والسكوت والآفات المانعة من النطق ليست بأضداد الكلام، وهذه مقالة تبين فضيحة قائلها في ظاهرها من غير رد عليه، ومن علم منه خرق إجماع الكافة، ومخالفة كل عقلي وسمعي قبله، لم يُناظر بل يُجانب ويُقمع"[(1)]أ.هـ.

الأمر الثاني: في إظهار حقيقة قولهم:

لا يختلف الأشاعرة مع المعتزلة في أن القرآن المتلو المكتوب في المصاحف مخلوق.

فأصل القرآن عندهم -أي: الأشاعرة- عبارة عن المعنى الذي قام بنفس اللّه تعالى، وأن اللّه خلقه[(2)] في الهواء، أو في اللوح المحفوظ، أو في

(١) درء تعارض العقل والنقل (٢/٨٣-٨٦) (بتصرف).

(٢) أي: اللفظ.

نفس المَلَك، وعندهم:أن القرآن الذي هو كلام اللّه يستحيل أن يُقرأ، لأنه ليس بحروف ولا أصوات، وإنما هو معنى واحد قائم في الذات، ليس سُوَراً ولا آيات، وهذا الذي نسمعه ليس كلام اللّه تعالى؛ بل هم ينزهون اللّه عن ذلك؛ وإنما هو عبارة عنه، ودال عليه -وهو مخلوق كما تقدم- كما يُعبَّر عن الأخرس الذي لا يستطيع النطق، بل كما يُعبَّر عن حال الشيء، فيقال: قال كذا وكذا بلسان حاله، لما لا يقبل النطق، فالأخرس أحسن حالاً منه.

فجبريل فهم عن اللّه تعالى معنىً مجرداً قائماً بنفسه فعبر عنه؛ فهو الذي أحدث نظم القرآن، والمَلَك لم يسمع من اللّه شيئاً، ولا النبي، لا موسى ولا غيره؛ وعليه فما أوحاه اللّه إلى النبي بالإلهام أو المنام أشرف من تنزيل القرآن على الرسول على هذا التقدير، فالقرآن جاء بواسطة، بخلاف الإلهام، فالثاني أعلى وأشرف.

وقد يستغرب بعض القراء إضافة القول بخلق القرآن إلى الأشاعرة، وهو معذور في هذا بعض العذر؛ لأن الأشاعرة اعتادوا التدليس والتزييف في هذه المسألة بالذات، ونصبوا أنفسهم خصوماً للمعتزلة، وجعلوا من أنفسهم حماة للعقيدة والشريعة، ضد المعتزلة والفلاسفة وغيرهم، و لم يقفوا عند هذا الحد، بل ادعوا أنهم هم أهل السنة والجماعة، وهم في

الحقيقة كما قال عنهم شيخ الإسلام ابن تيمية: "لا للإسلام نصروا ولا للفلاسفة كسروا"[1].

والحاصل أن هذا القول -أعني نسبة الأشاعرة إلى القول بخلق القرآن- قد قاله كثير من أهل العلم، سواء من أهل السنة، أو من غيرهم، بل إن الأشاعرة أنفسهم أقروا به في كتبهم، كما سأبين قريباً إن شاء اللّه تعالى.

وممن قرر ذلك عنهم من أهل السنة: الإمام ابن القيم رحمه اللّه تعالى حيث قال: "وبعض متأخريهم صرح بأن اللّه خلق تلك المعاني في قلب الرسول، وخلق العبارة الدالة عليها في لسانه، فعاد القرآن إلى عبارةمخلوقة دالة على معنى مخلوق في قلب الرسول. ويعجب هذا القائل من نصب الخلاف بينهم وبين المعتزلة.

وقال: ما نثبته نحن في المعنى القائم بالنفس فهو من جنس العلم والإرادة، والمعتزلة لا تنازعنا في ذلك، غاية ما في الباب: أنا نحن نسميه كلاماً وهم يسمونه علماً وإرادة، وأما هذا النظم العربي الذي هو

---

(١) هذه العبارة قالها شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه اللّه في المتكلمين، ومعلوم أن عامتهم من الأشاعرة، بل إن المؤلف -أعني الزرقاني- عند كلامه على القرآن، لا يذكر الأشاعرة، بل يعبر عنهم بالمتكلمين. انظر مقالة شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (ج١٣/٣٣، ١٥٧، ٥٤٤-٥٤٧، ٥٥١، ٥٥٢).

حروف وكلمات، وسور وآيات، فنحن وهم متفقون على أنه مخلوق، لكن هم يسمونه قرآناً، ونحن نقول: هو عبارة عن القرآن أو حكاية عنه.

-قال ابن القيم-: فتأمل هذه الأخوة التي بين هؤلاء وبين المعتزلة، الذين اتفق السلف على تكفيرهم، وأنهم زادوا على المعتزلة في التعطيل، فالمعتزلة قالوا: هذا الكلام العربي هو القرآن حقيقة لا عبارة عنه، وهو كلام الله"[1] أ.هـ.

ونقل رحمه الله أيضاً كلاماً لابن عقيل في هذا الموضوع، جاء فيه: "... يزخرفون للعوام عبارة يَتَوَقَون بها إنكارهم، ويدفنون فيها معنى لو فهمه الناس لعجلوا بوارهم، ويقولون: تلاوة ومتلو، وقراءة ومقروء، وكتابة ومكتوب؛ هذه الكتابة معلومة، فأين المكتوب؟ وهذه التلاوة مسموعة، فأين المتلو؟ يقولون: القرآن عندنا قديم، قائم بذاته سبحانه.

وإنما هي زخارف لبسوا بها ضلالتهم، وإلا فالقرآن مخلوق عندهم لا محالة.

فقد انكشف للعلماء منهم هذه المقالة، يقدمون رجلاً نحو الاعتزال، فلا يتجاسرون ويؤخرون أخرى نحو أصحاب الحديث ليستتروا، فلا يتظاهرون؛ إن قلنا ما مذهبكم في القرآن؟ قالوا: قديم غير مخلوق.

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة (ص٤٤٨).

وإن قلنا: فما القرآن؟ أليس هو السور المسورة، والآيات المسطرة، في الصحف المطهرة؟ أليس هو المحفوظ في صدور الحافظين؟ أليس هو المسموع من ألسنة التالين؟. قالوا: إنما هو حكايته، وما أشرتم إليه عبارته، وأما القرآن فهو قائم في نفس الحق، غير ظاهر في إحساس الخلق، فانظروا معاشر المسلمين إلى مقالة المعتزلة، كيف جاءوا بها في صورة أخرى[1] أ.هـ.

ثم ذكر ابن القيم رحمه الله ما فرعوا على هذا الأصل الذي بنوه، فقال: "منها أن كلام الله لا يتكلم به غيره، فإنه عين القائم بنفسه، ومحال قيامه بغيره، فلم يتل أحد قط كلام الله، ولا قرأه .

ومنها: أن هذا الذي جاء به الرسول ﷺ ليس كلام الله إلا على سبيل المجاز.

ومنها: أنه لايقال إن الله تكلم، ولا يتكلم، ولا قال ولا يقول، ولا خاطب ولا يخاطب.

ومنها: أنهم قالوا: لا يجوز أن ينزل القرآن إلى الأرض، فألفاظ النزول والتنزيل، لا حقيقة لشيء منها عندهم.

ومنها: أن القرآن القديم لا نصف له ولا ربع، ولا خُمس ولا عُشر ولا جزء له البتة.

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة(ص٤٤٩-٤٥٠).

ومنها: أن معنى الأمر هو معنى النهي، ومعنى الخبر والاستخبار، وكل ذلك معنى واحد بالعين.

ومنها: أن نفس التوراة هي نفس القرآن، ونفس الإنجيل والزبور، والاختلاف في التأويلات فقط.

ومنها: أن هذا القرآن العربي تأليف جبريل أو محمد، أو مخلوق، خلقه اللّه تعالى في اللوح ..." إلخ [١]ا.هـ.

وذكر نحو ما ذكرنا أيضاً شيخ الإسلام ابن تيمية[٢]، والآلوسي[٣]، "الابن" [٤] والسفاريني[٥].

أما ماجاء في كتبهم فهو كثير، ومن ذلك:

قول الغزالي في كتابه الاقتصاد في الاعتقاد: "وأما الحروف فهي حادثة، وهي دلالات على الكلام، والدليل غير المدلول، ولا يتصف بصفة المدلول"[٦]ا.هـ.

---

(١) المصدر السابق (ص٤٢٨-٤٣١).

(٢) انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٢/١٧٦-٣٨٠).

(٣) هو: نعمان بن محمود بن عبد اللّه الألوسي، أبو البركات، خير الدين، فقيه، متكلم، واعظ، ولد ببغداد في ١٢ محرم سنة (١٢٥٢)هـ. وتوفي فيها سنة (١٣١٧هـ). معجم المؤلفين (١٣/١٠٧).

(٤) انظر جلاء العينين (ص٣٠٤، ٣١٠).

(٥) انظر لوامع الأنوار البهية (١/١٦٤-١٦٧).

(٦) الاقتصاد في الاعتقاد (٧٧-٧٨).

وجاء في شرح الجوهرة: "قال أهل السنة -يعني الأشاعرة-... صفة أزلية قائمة بذاته تعالى، ليست بحرف ولا صوت، منزهة عن التقدم والتأخر، والإعراب والبناء، ومنزهة عن السكوت النفسي... وقالت الحشوية وطائفة سموا أنفسهم بالحنابلة. كلامه تعالى هو الحروف والأصوات المتوالية المرتبة، ويزعمون أنها قديمة... واعلم أن كلام اللّه يطلق على الكلام النفسي القديم، بمعنى أنه صفة قائمة بذاته تعالى، وعلى الكلام اللفظي بمعنى أنه خلقه... ومع كون اللفظ الذي نقرؤه حادثاً، لا يجوز أن يُقال: القرآن حادث إلا في مقام التعليم... فإن من أُضيف له كلام لفظي دل عرفاً أن له كلاماً نفسياً، وقد أُضيف له تعالى كلام لفظي كالقرآن، فإنه كلام اللّه قطعاً، بمعنى: أنه خلقه في اللوح المحفوظ، فدل التزاماً على أن له تعالى كلاماً نفسياً، وهذا المراد بقولهم: القرآن حادث، ومدلوله قديم...".

وقال أيضاً: "ومذهب أهل السنة: أن القرآن بمعنى الكلام النفسي ليس بمخلوق، وأما القرآن بمعنى اللفظ الذي نقرؤه فهو مخلوق، لكن يمتنع أن يُقال: القرآن مخلوق ويُراد به اللفظ الذي نقرؤه، إلا في مقام التعليم... وهل القرآن بمعنى اللفظ المقروء أفضل أو سيدنا محمد ﷺ؟ -إلى أن قال- والحق أنه ﷺ أفضل، لأنه أفضل من كل مخلوق، كما

يؤخذ من كلام الجلال المحلي على البردة..."أ.هـ وعقبه بقوله: (انتهى من حاشية الشيخ الأمير).

وقال الناظم:

فكل نص للحدوث دلا   احمل على اللفظ الذي قد دلا[1]

ولما حكى الإيجي[2] قول المعتزلة في القرآن أتبعه بقوله: "وهذا لا ننكره، لكنا نثبت أمراً وراء ذلك وهو المعنى القائم بالنفس... "إلخ ما ذكر[3][4].

ولعل هذا القدر فيه كفاية في توضيح وبيان ما ينطوي عليه قول هؤلاء لكل عاقل مسترشد.

---

(١) شرح جوهرة التوحيد (ص٧١-٧٣، ٩٤-٩٥).

(٢) عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار بن الإيجي الشيرازي، (عضد الدين)، ولد بإيج من نواحي شيراز سنة (٧٠٨هـ)، وتوفي سنة (٧٥٦هـ). البدر الطالع (٣٢٦/١).

(٣) المواقف في علم الكلام (٢٩٣-٢٩٤).

(٤) للاطلاع على مواضع أخرى انظر: قواعد العقائد للغزالي (ص٥٨-٥٩، ١٨٢-١٨٦)، أصول الدين للبغدادي (ص١٠٦-١٠٨)، الإنصاف للباقلاني (ص١٥٨-١٦٦، ١٨١، ١٨٣)، الإرشاد للجويني (ص١٠٧) فما بعدها. شرح الفقه الأكبر لملا القاري (٢٧-٣٠، ٤٠-٤٦). تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل للباقلاني (ص٢٨٣).

وبما أسلفت يتبين لك بطلان قول المؤلف عن المتكلمين: "... والمقرون لحقيقة أن القرآن كلام الله غير مخلوق..."[1].

الأمر الثالث: ذكر ماتوهموه دليلاً على مقالتهم والجواب عنه:[2]

إن غاية ما تمسك به هؤلاء لا يخلو من واحد من أربعة أمور:

١- الاستدلال بآية، أو أثر لا يدل على مرادهم.

٢- التمسك برواية شاذة على أقل تقدير، وإلا فهي منكرة.

٣- الاحتجاج ببيت شعر مطعون في لفظه ومعناه، ونسبته، والمنسوب إليه.

٤- الأخذ بشبهة عقلية عليلة.

وقبل الشروع في الجواب عن ذلك، لا بد من توضيح نقطة أساسية يعتمد عليها الكلام في هذا الموضوع اعتماداً أساسياً وهي:

---

(١) المناهل (٩/١).

(٢) الجواب عما احتج به هؤلاء في هذه المسألة لا يعارض ما أسلفت من الموقف من الشبه وأهلها وذلك لأمرين: الأول: أن مقولة المتكلمين في هذا الباب قد استفحلت قديماً وحديثاً، وقد ردَّ عليهم علماء أهل السنة كما لا يخفى.
الثاني: أننا بصدد دراسة كتاب مُعين، فلا بد من بيان الحق في الأمور التي غلط فيها المؤلف.

ذكر مسمى الكلام عند الإطلاق، وبيان بعض ما يتعلق بذلك من المهمات: [1]

هذه المسألة قد كثر فيها الاضطراب، ووقع الغلط منذ وقت مبكر، وافترق الناس فيها إلى مذاهب شتى وهي:-

١- أن الكلام اسم للفظ فقط. وهو قول كثير من أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم وطائفة من المنتسبين إلى السنة، وهو قول النحاة؛ لأن صناعتهم متعلقة بالألفاظ.

٢- قال ابن كُلاب وأكثر أتباعه: إنه إسم للمعنى فقط، وإطلاقه على اللفظ مجاز لأنه دال عليه.

٣- أنه مشترك بين اللفظ والمعنى. وهو قول بعض المتأخرين من الكُلابية.

٤- أنه مجاز في كلام الله، حقيقة في كلام الآدميين، لأن حروف الآدميين تقوم بهم، فلا يكون الكلام قائماً بغير المتكلم، بخلاف الكلام

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (٥٣٣/٦، ١٣٢/٧-١٤٠، ١٧٠-١٧١، ٣٤/١٢، ٣٥، ٣٦، ٦٧، ٦٨، ٣٧٦-٣٨٠، ٨/١٣، ٣٣/١٧، ٣٦-٣٩، ١٧٢/٣٣)، الإيمان لابن تيمية (ص١٢٦-١٣٤، الفتاوى الكبرى (٢٠٢/٥)، درء تعارض العقل والنقل (٣٢٩/٤)، شرح العقيدة الطحاوية: (١٢٩-١٣٠)، جلاء العينين في محاكمة الأحمدين: (ص٣١٤-٣١٧)، مختصر الصواعق المرسلة (ص٤٤٧-٤٥٠).

القرآني، فإنه لا يقوم باللّه تعالى، فيمتنع أن يكون كلامه. وهـذا منقـول عن الأشعري رحمه اللّه.

٥- أنه اسم عام للفظ والمعنى جميعاً، يتناولها عند الإطلاق، أمـا إذا قُيد فيراد به اللفظ تارة والمعنى تارة أخرى. وهـذا هـو الحـق الـذي عليـه أهل السنة والجماعة.

إذ إن لفظ "الكلام" عند الإطلاق يماثل لفـظ "الإنسـان" إذا أُطلـق، فكما أن الإنسان عند الإطلاق يشمل الروح والجسـد، فكذلـك الكـلام عند الإطلاق يشمل اللفـظ والمعنـى. وإن كـان مـع القرينـة قـد يُـراد بـه أحدهما دون الآخر.

بل إن استعمال لفظ "الكلام" في اللفظ الدال على المعنى، أكـثر في اللُّغة من استعماله في المعنى المجرد عن اللفظ، بل لايوجد قط إطلاق اسـم الكلام ولا أنواعه كالتصديق، والتكذيب، والأمر والنهي على مجرد معنى الكلام من غير شيء يقترن بـه مـن عبـارة ولا إشـارة ولا غيرهمـا، وإنمـا يستعمل مقيداً، وإذا كان اللّه تعالى إنما أنزل القـرآن بلغـة العـرب، فهـي لا تعرف التصديق والتكذيب وغيرهما مـن الأقـوال، إلا مـا كـان معنـى ولفظاً، أو لفظاً يدل على معنى، ولهذا لم يجعل اللّه أحداً مصدقـاً للرسـل بمجرد العلم والتصديق الذي في قلوبهم حتـى يصدقوهـم بألسـنتهم؛ ولا يوجد من كلام العرب أن يُقال: فلان صَدَّق فلانـاً، أو كَذَّبـه، إذا كـان

يعلم بقلبه أنه صادق، أو كاذب، ولم يتكلم بذلك؛ كما لا يُقال: أمره، أو نهاه، إذا قام بقلبه طلبٌ مجردٌ عما يقترن به من لفظ أو إشارة أو نحوهما.

ولما قال النبي ﷺ : " إنَّ صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس..." [(١)]وقال: "إن اللّه يُحدث من أمره ما شاء، وإن مما أحدث أن لا تتكلموا في الصلاة..." [(٢)] اتفق العلماء علىأنه إذا تكلم في الصلاة عامداً بغير مصلحتها بطلت صلاته، واتفقوا كلهم على أن ما يقوم بالقلب من تصديق بأمور دنيوية وطلب لا يبطل الصلاة، وإنما يبطلها التكلم بذلك، فعُلم اتفاق المسلمين على أن هذا ليس بكلام.

---

(١) رواه أحمد: الفتح الرباني (٧٣/٤)، وأبو داود: كتاب الصلاة، باب: (رد السلام في الصلاة). حديث رقم (٩١٢) ١٩٣/٣، والنسائي: كتاب السهو، باب: (الكلام في الصلاة). حديث رقم (١٢١٨) ١٤/٣-١٨، والبيهقي: كتاب الطهارة، باب: (مالا يجوز من الكلام في الصلاة). ٢٤٩/٢. وابن حبان (الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان) كتاب الصلاة، باب: (مايكره للمصلي وما لايكره). حديث رقم (٢٢٤٠،٢٢٤١) ٧/٤، وانظر صحيح الجامع رقم (١٨٨٨).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: (تحريم الكلام في الصلاة، ونسخ ما كان من إباحة). حديث رقم (٥٣٧) ٣٨١/١).

وفي الصحيحين أيضاً، عن النبي ﷺ، أنه قال: "إن اللّه تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها، ما لم يتكلموا أو يعملوا به"[1]. فقد أخبر أن اللّه تعالى عفى عن حديث النفس إلا أن تتكلم، ففرق بين حديث النفس، وبين الكلام، وأخبر أنه لا يؤاخذ به حتى يتكلم به، والمراد: حتى ينطق به اللسان، باتفاق العلماء، فعلم أنَّ هذا هو الكلام في اللغة، لأن الشارع -كما قررنا سابقاً- إنما خاطبنا بلغة العرب.

وأيضاً فقد جاء في السنن أن معاذاً قال للرسول ﷺ: "يا رسول اللّه ! وإنا لمؤاخذون بما نتكلم به؟! فقال: ((وهل يكب الناس في النار على وجوههم، أو قال على مناخرهم، إلا حصائد ألسنتهم))[2]. فبين أن الكلام إنما هو ما يكون باللسان.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الأيمان والنذور، باب: (إذا حنث ناسياً في الأيمان). حديث رقم (٦٦٦٤) ٥٤٨/١١. ومسلم -واللفظ له- كتاب الإيمان، باب: (تجاوز اللّه عن حديث النفس). حديث رقم (١٢٧) ١١٦/١.

(٢) رواه أحمد ٢٣٧/٥، وأورده مختصراً ص٢٤٨، وابن أبي شيبة في كتاب الإيمان ص٢، والترمذي: كتاب الإيمان، باب: (ما جاء في حرمة الصلاة). حديث رقم (٢٦١٦) ١١/٥، وابن ماجه: كتاب الفتن، باب: (كف اللسان في الفتنة). حديث رقم (٣٩٧٣)١٣١٤/٢، والحاكم: كتاب التفسير، ٤١٢/٢-٤١٣. وانظر صحيح الترمذي حديث رقم: (٢١١٠)، وصحيح ابن ماجه، حديث رقم: (٣٢٠٩)، وإرواء الغليل، حديث رقم: (٤١٣) ١٣٨/٢، وصحيح الجامع، حديث رقم: (٥٠١٢).

وفي الصحيحين عنه ﷺ أنه قال: "أصدق كلمة قالها الشاعر: كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا اللّه باطل"[1].

وفي الصحيحين أيضاً عنه ﷺ أنه قال: ((كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن: سبحان اللّه وبحمده، سبحان اللّه العظيم))[2].

وقد قال تعالى: **﴿وَيُنْذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَداً . مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلا لآبَاءِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلاَّ كَذِباً﴾** [الكهف: الآيتان ٤،٥].

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: "أفضل الكلام أربع، سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا اللّه، واللّه أكبر"[3].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب مناقب الأنصار، باب: (أيام الجاهلة). حديث رقم (٣٨٤١) ١٤٩/٧، ومسلم: كتاب الشعر، حديث رقم (٢٢٥٦) ١٧٦٨/٤.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الدعوات، باب: (فضل التسبيح). حديث رقم (٦٤٠٦) ٢٠٦/١١، وذكره في موضعين آخرين، انظر الأرقام: (٦٦٨٢، ٧٥٦٣)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار. باب: (فضل التهليل والتسبيح والدعاء). حديث رقم (٢٦٩٤). ٢٠٧٢/٤.

(٣) أخرجه البخاري تعليقاً: كتاب الأيمان والنذور، باب: (إذا قال: واللّه لا أتكلم اليوم فصلى أو قرأ... إلخ) ٥٦٦/١١. ومسلم: كتاب الأدب. باب: (كراهة التسمية بالأسماء القبيحة، وبنافع ونحوه). حديث رقم: (٢١٣٧) ١٦٨٥/٣.

وقال تبارك وتعالى: ﴿إِلَيهِ يَصْعَدُ الكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُه﴾. [فاطر آية:١٠].

وفي الجملة؛ فحيث ذكر اللّه في كتابه عن أحد من الخلق؛ من الأنبياء أو أتباعهم، أو مكذبيهم أنهم قالوا: ويقولون، وذلك قولهم... فإنما يعني به المعنى مع اللفظ، فهذا اللفظ وما تصرف منه من فعل ماض ومضارع وأمر ومصدر واسم فاعل من لفظ القول والكلام ونحوهما، إنما يعرف في القرآن والسنة وسائر كلام العرب إذا كان لفظاً ومعنى، وكذلك أنواعه كالتصديق والتكذيب، والأمر والنهي وغير ذلك. ولم يكن في مسمى الكلام نزاع بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان وتابعيهم، لامن أهل السنة ولا من أهل البدعة، كما قدمنا في أول الكلام على هذه القضية.

بل أول من عُرف في الإسلام أنه جعل مسمى الكلام المعنى فقط، هو ابن كُلاَّب، وهو متأخر، وقد أنكر عليه العلماء ذلك وردوه.

فيمتنع أن يكون الكلام الذي هو أظهر صفات بني آدم -كما قال تعالى: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ والأَرْضِ إِنَّه لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُون﴾ [الذاريات: آية ٢٣]. لم يعرفه أحد من الصحابة، والتابعين، وتابعيهم، حتى جاء ابن كلاب!

والعجيب أن هؤلاء مقرون -في الأصول- أن اللفظ المشهور، الذي تتداوله الخاصة والعامة، لا يجوز أن يكون موضوعاً لمعنى دقيق لا يدركه إلا خواص الناس؛ ومع ذلك ناقضوا أنفسهم في هذه المسألة، وجعلوا النصوص الكثيرة من الكتاب والسنة، الدالة على قول السلف، من قبيل المجاز!

قال ابن القيم رحمه الله: "هب أن ذلك يمكن في موضع، واثنين، وثلاثة، وعشرة، أفيسوغ حمل أكثر من ثلاثة الآلاف، وأربعة آلاف موضع كلها على المجاز؟! وتأويل الجميع بما يخالف الظاهر؟!

ولا تستبعد قولنا: "أكثر من ثلاثة آلاف" فكل آية، وكل حديث إلهي، وكل حديث فيه الإخبار عما قال الله تعالى، أو يقول، وكل أثر فيه ذلك، إذا استُقْرِئت زادت على هذا العدد، ويكفي أحاديث الشفاعة وأحاديث الرؤية وأحاديث الحساب، وأحاديث تكليم الله لملائكته..."[(1)] اهـ.

وبعد أن تبين لك هذا الجانب الضروري في هذه المسألة، ننتقل بك بعد ذلك إلى استعراض أهم ما احتج به هؤلاء والجواب عن ذلك.

النوع الأول مما احتجوا به:

وهو الاستدلال بظواهر بعض النصوص، التي لا تصلح دليلاً على دعواهم، ومن ذلك: قوله تعالى: **﴿فَأَسَرَّهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ﴾** [يوسف:

---

(1) مختصر الصواعق المرسلة (ص٤٣٠).

آية ٧٧]، وقوله: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلا يُعَذِّبنا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة: آية ٨]، وقوله: ﴿واذْكُر رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ﴾ [الأعراف: آية ٢٠٥]، وقوله: ﴿وأَسِرُّوا قَولَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِه...﴾ [الملك: آية ١٣]، وقول عمر رضي اللّه عنه: "زَوَّرت مقالة أعجَبتني..."[(1)]. وأشباه ذلك مما لا يقوم دليلاً على مدَّعاهُم.

فقوله: ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [المجادلة: آية ٨] إن كان المراد أنهم قالوه سراً، فلا حجة فيه على دعواهم، وهذا هو الذي ذكره المفسرون، قالوا: كانوا يقولون سام عليك، فإذا خرجوا يقولون في أنفسهم -أي: يقول بعضهم لبعض- لو كان نبياً عُذبنا بقولنا له ما نقول. فأطلقوا لفظ القول هنا، والمراد به ما قالوه بألسنتهم، لأنه النجوى والتحية التي نُهوا عنها، كما قال اللّه تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنِ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا نُهُوا عَنه وَيَتَنَاجَونَ بالإثْمِ وَالعُدْوَانِ وَمَعْصِيَةِ الرَّسُول وَإِذَا جَاؤوكَ حَيَّوك بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِه اللَّهُ ويَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَولا

(١) هذا لفظ البخاري عن ابن عباس، كتاب الحدود، باب: (رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت). حديث رقم (٦٨٣٠) ١٤٤/١٢، وساقه في كتاب فضائل الصحابة في الباب الخامس من حديث عائشة رضي اللّه عنها ولفظه هناك: "هيأت كلاماً قد أعجبني" ورواه مسلم مختصراً عن ابن عباس، كتاب الحدود، باب: (رجم الثيب في الزنى). حديث رقم: (١٦٩١)، ١٣١٧/٣.

﴿يُعَذِّبُنا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة: آية٨]، وهذا الذي عليه أكثر المفسرين، وعليه تدل نظائره من النصوص، وقد قال النبي ﷺ: ((يقول اللّه تعالى: "... فإنْ ذكرني في نفسه، ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ، ذكرته في ملأ خير منهم))[1] وليس المراد أنه لا يتكلم به بلسانه، بل المراد أنه ذكر اللّه بلسانه ولكن سراً.

وكذلك قوله تعالى: **﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعاً وخيفةً ودَونَ الجَهْرِ مِنَ القَولِ...﴾** [الأعراف: آية٢٠٥]، وهو الذكر باللسان، ويدل على ذلك قوله: **﴿وَدُونَ الجَهْرِ ...﴾**.

وقوله تعالى: **﴿وَأَسِرُّوا قَولَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِه إِنَّه عَلِيمٌ بِذاتِ الصُّدُورِ﴾** [الملك: آية ١٣]، المُراد به: القول الذي تارة يُسر به، فلا يسمعه الناس، وتارة يُجهر به فيسمعونه، كما يقولون: أسر القراءة وجهر بها، وصلاة السر، وصلاة الجهر، ولهذا لم يقل: قولوه بألسنتكم، أوبقلوبكم، وما في النفس لا يُتصور الجهر به، وإنما يجهر بما في اللسان.

وقوله: **﴿إِنَّهَ عَلِيمٌ بِذاتِ الصُّدُورِ﴾** [الملك: آية ١٣]، من باب التنبيه. يقول: إنه يعلم ما في الصدور. فكيف لا يعلم القول، كما قال في الآية الأخرى: **﴿وَإِنْ تَجْهَرْ بالقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾** [طه: آية

---

(١) أخرجه مسلم في الصحيح: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار. باب: (الحث على ذكر اللّه تعالى). حديث رقم: (٢٦٧٥) ٢٠٦١/٤.

٧]، فنبه بذلك على أنه يعلم الجهر، ويدل على ذلك أنه قال: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ، إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [آل عمران: آية ٤١]، فلو أراد بالقول ما في النفس، لكونه ذكر علمه بذات الصدور، لم يكن قد ذكر علمه بالنوع الآخر وهو الجهر. وإن قيل: نبه. قيل: بل على القسمين.

وأما قوله: ﴿آيَتُكَ أَنْ لا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ إِلاَّ رَمْزاً﴾ [آل عمران: آية ٤١]، فإنه قال في الموضع الآخر: ﴿ثَلاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ [مريم: آية ١٠]، وهناك لم يستثن شيئاً، والقصة واحدة، وهذا يدل على أن الاستثناء منقطع، والمعنى: آيتك ألا تكلم الناس، لكن ترمز لهم رمزاً. فهو كنظائره في القرآن.

وقوله: ﴿فَأَوحى إِلَيهِمْ﴾ [مريم: آية١١]، هو الرمز.

وأما قول عمر رضي الله عنه: (زَوَّرت مقالة أعجبتني...) فهو حجة عليهم لا لهم. قال الأصمعي: "التزوير: إصلاح الكلام وتهيئته"[(١)]. وقال أبو زيد: "المُزَوَّرُ في الكلام، والمُزَوَّقُ واحد، وهو: المُصَلَّح المُحَسَّن"[(٢)]. وقال غيره: زورت في نفسي مقالة: أي: هيأتها لأقولها[(٣)]. فلفظها يدل على أنه قَدَّر في نفسه ما يريد أن يقوله و لم يقله. فَعُلم أنه لا يكون قولاً إلا إذا قيل باللسان، وقبل ذلك لم يكن قولاً، لكن كان مُقَدَّراً في النفس، يُراد أن

---

(١) غريب الحديث لأبي عبيد (٣/٢٤٢).

(٢) نفس المصدر

(٣) وقد مر بك ذكر الرواية الثانية بلفظ "هيأت".

يقال، كما يقدر الإنسان في نفسه أن يحج وأن يصلي وأن يسافر، إلى غير ذلك، فيكون لما يريده من القول والعمل صورة ذهنية مقدرة في النفس، ولكن لا يُسمى قولاً وعملاً إلا إذا وُجد في الخارج، كما أنه لا يكون حاجاً ومصلياً إلا إذا وُجدت هذه الأفعال في الخارج، ولهذا كان ما يهم به المرء من الأقوال المحرمة، والأفعال المحرمة، لا تُكتب عليه حتى يقولها أو يفعلها، وما هَمَّ به من القول الحسن، والعمل الحسن، إنما يكتب له به حسنة واحدة، فإذا صار قولاً وفعلاً كُتب له به عشر حسنات إلى سبعمائة، وإن كان محرماً عُوقب عليه. (إذا قال أو فعل).

الحاصل أنك إذا استقرأت اللُّغة، وما جاء في الكتاب والسنة، وتتبعت النصوص الواردة في ذلك، عرفت أن الكلام لا يمكن أن يُطلق ويُراد به المعنى فقط.

بل إن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه اللّه تعالى قال في بعض المواضع: "والذي يُقَيَّد بالنفس لفظ "الحديث" يقال: حديث النفس، ولم يوجد عنهم -أي: الصحابة والتابعين وأهل السنة عامة- أنهم قالوا: كلام النفس، وقول النفس، كما قالوا: حديث النفس، ولهذا يُعبر بلفظ الحديث عن الأحلام التي تُرى في المنام، كقول يعقوب عليه السلام: ﴿وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ﴾ [يوسف: آية ٦]، وقول يوسف: ﴿عَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الأَحَادِيثِ﴾ [يوسف: آية ١٠١]، وتلك في النفس

لا تكون باللسان، فلفظ الحديث قد يُقيَّد بما في النفس، بخلاف لفظ الكلام فإنه لم يُعرف أنه أُريد به ما في النفس فقط"[(١)]أ.هـ.

ومع ذلك كله نقول: هب أن بعض ما سبق من النصوص يُراد به ما يدور في النفس، وأنه ليس له تعلق باللسان لوجود القيد والقرينة الدالة على ذلك، فمن أين لكم حمل مسمى الكلام عند الإطلاق على المعنى دون اللفظ؟! ومن ثم التعسف في حمل النصوص المستفيضة على هذا القول الفاسد؟![(٢)].

النوع الثاني مما احتجوا به:

وهو حديث شاذ على أقل تقدير، وإلا فهو منكر، كما تقدم.

وهو ما رواه الطبراني في الصغير والأوسط، من طريق شهر بن حوشب، عن أم سلمة رضي اللّه عنها، أنها سمعت رسول اللّه ﷺ، وسأله رجل فقال: "إني لأحدث نفسي بالشيء، لو تكلمت به لأحبطت أجري، فقال: "لا يلقى ذلك الكلام إلا مؤمن". وهذا لفظه في الصغير.

قال الطبراني: "لم يروه عن أبان بن تغلب إلا سيف بن عميرة، ولا يُروى عن أم سلمة إلا بهذا الإسناد"أ.هـ. وقال الهيثمي: "في إسناده سيف بن عميرة، قال الأزدي[(٣)]: يتكلمون فيه"[(٤)]أ.هـ.

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٣٥/٧-١٣٦).

(٢) مجموع الفتاوى (ج١٣٢/٧-١٤٠، ٣٥/١٥-٣٦)، جلاء العينين في محاكمة الأحمدين (٣١٦-٣١٧).

(٣) عبد الغني بن سعيد بن علي بن بشر الأزدي، الإمام الحافظ، الحجة، النسابة، توفي سنة(٤٠٩هـ). الأنساب المتفقة (ص٧)، سير أعلام النبلاء (٢٦٨/١٧).

(٤) مجمع الزوائد: (٣٤/١).

وإسناده عند الطبراني هكذا: ثنا الحسين بن حباش[1] الحماني الكوفي، ثنا محمد بن عبد الحميد العطار الكوفي، ثنا سيف بن عميرة، عن أبان بن تغلب، ثنا سماك بن حرب، عن شهر بن حوشب، عن أم سلمة....

وهو في الأوسط بالإسناد السابق، وبلفظ مقارب للأول، فعن شهر ابن حوشب قال: "كنا عند أم سلمة نسألها عن حروف القرآن، فقال رجل: يا أم المؤمنين، إني لأُحدث نفسي بالشيء لو تكلمت به لأحبطت أجري، ولو أطُّلع عليّ لَضُربت عنقي. قالت: سمعت رسول اللّه ﷺ يُسأل عن مثل ما سألت عنه فقال: "لا يلقي ذلك الكلام إلا مؤمن""[2].

الكلام على إسناد الحديث:

١- شهر بن حوشب: قال عنه الحافظ في التقريب (١/٣٥٥): "صدوق كثير الإرسال" أ.هـ وتركه شعبة، وضعفه موسى بن هارون[3]،

---

(١) هكذا عند الطبراني في الصغير (١/١٢٩)، وفي تاريخ بغداد (٧/٣٠٢)، "الحسن" وفي لسان الميزان: "الحسن بن حساس" (٢/١٩٨)، وفي المعجم الأوسط: "الحسن بن خناس" (١/١٩٦/أ) (من المخطوط) وفي المطبوع: الحسن ابن حباش ٤/٢٥٨، وهذا من التصحيف في اسم الرجل، وإلا فهو واحد ولاشك، وعلى كل تقدير فالأمر يسير إن شاء اللّه تعالى.

(٢) المعجم الأوسط حديث رقم: (٣٤٥٤) ٤/٢٥٨.

(٣) موسى بن هارون بن عبد اللّه بن مروان الحمال، أبو عمران البزاز، الإمام الحافظ الحجة الناقد، وُلد سنة (٢١٤هـ)، وتوفي سنة (٢٩٤هـ). سير أعلام النبلاء (١٢/١١٦)، تقريب التهذيب (٢/٢٨٩).

وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الساجي[1]: فيه ضعف، وليس بالحافظ. وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الثقات المعضلات، وعن الأثبات المقلوبات. وقال ابن عدي: وعامة ما يرويه شهر وغيره من الحديث فيه من الإنكار ما فيه، وشهر ليس بالقوي في الحديث، وهو ممن لا يُحتج بحديثه، ولا يُتدين به. وقال البيهقي: ضعيف. وقال ابن حزم: ساقط. وقد وثقه آخرون[2].

٢- سماك بن حرب: قال عنه الحافظ في التقريب (٣٣٢/١): "صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بآخره، فكان ربما يُلقن" أ.هـ. وقال أحمد: مضطرب الحديث، وكان شعبة يضعفه. وقال ابن عمار[3]: يقولون إنه كان يغلط، ويختلفون في حديثه. وكان الثوري يضعفه بعض الضعف، وكذا ابن المبارك. قال يعقوب[4]: وروايته عن عكرمة

---

(١) زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن البصري الساجي، أبو يحيى، فقيه محدث، خبير بعلل الحديث، توفي بالبصرة، سنة (٣٠٧هـ). لسان الميزان (٤٨٨/٢)، تقريب التهذيب (٢٦٢/١).

(٢) انظر تهذيب التهذيب (٣٢٤/٤-٣٢٦).

(٣) محمد بن عبد الله بن عمار بن سوادة، الأزدي، الغامدي، أبو جعفر، البغدادي، المخرمي، نزيل الموصل، أحد الحفاظ المكثرين، توفي سنة (٢٤٢هـ). تهذيب التهذيب (٢٣٦/٩).

(٤) يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي، الفسوي الإمام، الحافظ، الحجة، ولد في حدود سنة (١٩٠هـ) وتوفي سنة (٢٧٧هـ). سير أعلام النبلاء (١٨٠/١٣).

خاصة مضطربة. وهو في غير عكرمة صالح، وليس من المتثبتين، ومن سمع منه قديماً، مثل شعبة، وسفيان، فحديثهم عنه صحيح مستقيم. والذي قاله ابن المبارك إنما نرى أنه فيمن سمع منه بآخره. وقال النسائي: ليس به بأس، وفي حديثه شيء. وقال ابن حبان: يخطئ كثيراً. وقال النسائي: كان ربما لُقِّن، فإذا انفرد بأصل لم يكن حجة لأنه كا يُلقَّن فيتلقن[1].

٣- أبان بن تغلب: قال عنه في التقريب (٣٠/١): "ثقة، تُكُلِّم فيه للتشيع"أ.هـ. وقال الجوزجاني[2]: زائغ مذموم المذهب مجاهر[3]. وذكره العقيلي في كتابه الضعفاء؛ ونقل بعض أقوال من رماه بالتشيع[4].

٤- سيف بن عميرة: قال الأزدي: يتكلمون فيه. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يُغرب[5]. وقال في التقريب (٣٤٤/١): "صدوق له أوهام" أ.هـ. واكتفى الذهبي في الميزان بنقل قول الأزدي[6].

---

(١) انظر تاريخ بغداد (٢١٤/٩)، تهذيب التهذيب (٢٠٤/٤-٢٠٥).

(٢) إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزجاني السعدي الدمشقي، (أبو إسحاق) محدث ناقد، توفي بدمشق سنة (٢٥٩هـ) وقيل: غير ذلك. تهذيب التهذيب (١٥٨/١).

(٣) تهذيب التهذيب (٨١/١).

(٤) انظر الضعفاء (٣٦/١).

(٥) الثقات (٢٩٩/٨).

(٦) انظر ميزان الاعتدال (٢٥٦/٢).

٥- محمد بن عبد الحميد العطار الكوفي: قال ابن حبان: من أهل الكوفة، يروي عن سيف بن عميرة، وأبي نعيم، روى عن عبيد بن كثير[١]، وأهل بلده[٢].

٦- الحسن بن حباش الحماني: قال بعضهم[٣]: "... وكان الكلام فيه كثيراً، وكان في الظاهر يظهر الأمانة، وكان يُرمى بغير ذلك في الدين بأمر عظيم".

وقال أبو الحسن محمد بن محمد بن رباح النحوي: "أتيته في يوم من شهر رمضان، ومعي ابن هيثم فخرج إلينا وهو يتخلل، وفي يده أثر قلية صفراء"[٤].

فكل رجال هذا الإسناد مُتكلم فيهم، إما من قِبَل الحفظ، أو من جهة العدالة، فضلاً عن مخالفته لرواية الثقات، وأيضاً فإن متنه: "لا يلقى ذلك الكلام" مخالف للمعهود في الكتاب والسنة، ولغة العرب، وذلك في عدم إطلاق الكلام وإرادة المعنى النفسي، وإنما يكون ذلك بالتقييد كما

---

(١) عبيد بن أبي عبيد، واسم أبي عبيد: كثير، مولى أبي رهم تابعي جليل. تقريب التهذيب(١/٥٤٤).

(٢) الثقات (٩/٨٠).

(٣) هو: محمد بن أحمد بن حماد بن سفيان رحمه الله.

(٤) تاريخ بغداد (٧/٣٠٢،٣٠٣) لسان الميزان (٢/١٩٨).

تقدم،والعجيب أن هؤلاء يعرضون عن الأدلة الكثيرة من الكتاب والسنة، والمشهور في اللغة، ويُنَقِّبُون عن مثل هذه الرواية الضعيفة، مع أن هذا المعنى جاء بروايات كثيرة متعددة.

ومن المعلوم أيضاً أن القوم ليسوا بأهل نقل وأثر، وإنما عمدتهم عقولهم في مثل هذا الباب، فيأخذون من الكتاب والسنة ما وافق عقولهم، وما خالفها نبذوه وتركوه، وإن كان صحيحاً صريحاً، وتراهم يحتجون أيضاً بمثل بيت الأخطل النصراني(١)، في مثل هذه المسألة الخطيرة!! ولو أردنا أن نناقش على طريقتهم، لأمكننا أن نقول: إن قوله "لا يلقى ذلك الكلام" بعد قول السائل "إني لأحدث نفسي..." واقع على تقدير محذوف مُقيِّد للمراد، دل عليه اسم الإشارة في قوله "ذلك" فيكون التقدير: "لا يلقى ذلك الكلام النفسي -المشار إليه- إلا مؤمن. كما هو مُقَيَّدٌ في السؤال أيضاً فاكتفى باسم الإشارة. ولكنا لم نُرد هذه التكلفات، ولا نوافق عليها....

ومعنى الحديث مشهور ومعروف، وقد رواه عدد من الصحابة غير أم سلمة رضي الله عن الجميع، وليس في شيء من رواياته تلك اللفظة

---

(١) هو: غياث بن غوث بن الصلت بن طارقة بن عمرو التغلبي، الملقب بالأخطل، شاعر نصراني كثير الخَطَل، وُلد سنة (١٩هـ) وتوفي سنة (٩٠هـ). طبقات فحول الشعراء للجمحي (٤٥١/١)، سير أعلام النبلاء (٥٨٩/٤).

المتقدمة، ومن ذلك ما أخرجه أحمد[١] ومسلم[٢] وأبو داود[٣] من حديث أبي هريرة رضي اللّه عنه، وفيه ذلك صريح الإيمان".

وعند مسلم[٤] أيضاً والطبراني في الكبير[٥] عن ابن مسعود مرفوعاً "...تلك محض الإيمان".

وأخرج نحوه عبد الرزاق عن الزهري مرسلاً وفيه: "...وذلك صريح الإيمان"[٦].

وكذا نحوه عند الطبراني في الصغير[٧]، عن ابن عباس مرفوعاً، وفيه: "ذلك صريح الإيمان".

---

(١) أخرجه أحمد (الفتح الرباني) حديث رقم (٩٣) ١/١١١.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب: (بيان الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها). حديث رقم: (١٣٢) ١/١١٩.

(٣) أخرجه أبو داود: كتاب الأدب، باب: (في رد الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها). حديث رقم (٥٠٨٩) ١٤/١٤ من عون المعبود.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب: (بيان الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها). حديث رقم: (١٣٣) ١/١١٩.

(٥) مجمع الزوائد (١/٣٣).

(٦) المصنف لعبد الرزاق كتاب الجامع، باب: اليقين والوسوسة حديث رقم: (٢٠٤٣٩)، ١١/٢٤٣.

(٧) المعجم الصغير (٢/١١٥).

وقد ساق الحافظ -في المطالب العالية-[1] حول هذا المعنى عن أُبي ابن كعب، وابن عباس، وعائشة، وزرارة بن أوفى[2]، وكذا الهيثمي، في مجمع الزوائد، [3] عن عائشة، ونسبه إلى أحمد، وأبي يعلى، وعن أنس أيضاً عند أبي يعلى. وساق الهيثمي[4] أيضاً عن عمارة بن أبي الحسن[5] أو ابن حسن، عن عمه مرفوعاً، وعزاه إلى البزار[6].

النوع الثالث مما احتجوا به:

وهو بيت يُنسب لرجل نصراني يقال له الأخطل!! وهو قوله:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما   جُعل اللسان على الفؤاد دليلاً[7]

---

(١) المطالب العالية (٣/٩٦-٩٧).

(٢) هو: الإمام الكبير، قاضي البصرة، أبو حاجب العامري البصري، قال الذهبي: "صح أنه قرأ في صلاة الفجر، فلما قرأ: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ﴾ خر ميتاً. وكان ذلك في سنة ثلاث وتسعين. سير أعلام النبلاء (٤/٥١٥).

(٣) مجمع الزوائد (١/٣٣).

(٤) المصدر السابق (١/٣٥).

(٥) عمارة بن أبي الحسن الأنصاري المازني، المدني، يقال: له رؤية للنبي ﷺ وَوَهَّم الحافظ من عَدَّه صحابياً. التقريب (٢/٤٩).

(٦) انظر: جامع الأصول (١/٢٤٣-٢٤٤، ١١/٧١٨، شرح السنة (١/١٠٩-١١٠)، كنز العمال (١/٢٤٩-٢٥٠).

(٧) انظر شذور الذهب (ص٢٨)، معجم شواهد العربية (٢٧١).

ويمكن أن نلخص الجواب عن ذلك بما يأتي: [1]

أولاً: هذا البيت ليس له وجود في ديوان المذكور، وقد صرح بذلك جماعة من أهل العلم، حتى قال أحدهم[2]: "قد فتشت دواوين الأخطل العتيقة، فلم أجد هذا البيت فيها" [3]ا.هـ. وهو مثبت في الزيادات على الديوان المطبوع.

والعجيب أنه "لو احتج محتج في مسألة بحديث أخرجاه في الصحيحين عن النبي ﷺ، لقالوا: هذا خبر واحد، ويكون مما اتفق العلماء على تصديقه وتلقيه بالقبول، وهذا البيت لم يثبت نقله عن قائله بإسناد صحيح، لا واحد ولا أكثر من واحد، ولا تلقاه أهل العربية بالقبول، فكيف يثبت به أدنى شيء"[4].

فنحن نطالبهم أولاً بإثبات هذا البيت للأخطل بنقل الثقات، ولا تكفي الشهرة، لأن الفاسد قد يشتهر.

---

(١) انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٣٢/٧-١٤٠)، شرح العقيدة الطحاوية (ص١٣٠-١٣٣)، جلاء العينين في محاكمة الأحمدين (ص٣١٦-٣١٧)، العين والأثر في عقيدة أهل الأثر (ص٨٣) فما بعدها.

(٢) هو: محمد بن الخشاب رحمه الله.

(٣) العين والأثر (ص٩١).

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (ج١٣٨/٧).

ثانياً: قال بعض أهل العلم: إن صواب البيت: "إن البيان لفي الفؤاد"، وليس: "الكلام".

ثالثاً: هذا البيت مخالف لمعهود الكتاب، والسنة، ولغة العرب.

رابعاً: أن أهل اللُّغة المتقدمين، والناطقين بها، تكلموا في مسمى الكلام، وعرفوا المراد به، ومثل هذا لا يحتاج الناس في معرفته إلى قول شاعر، بل إنهم استعملوا هذه المسميات في الـمُراد بها، ولم يُعهد منهم أن يقولوا: الـمُراد باليد كذا، وبالرأس كذا، وبالكلام كذا، فعُلم أن الشاعر لم يُرد بهذا أن يذكر مسمى "الكلام" وإنما أراد: أن أصل الكلام من الفؤاد، وهو المعنى. فإذا قال الإنسان بلسانه ما ليس في قلبه، فلا تأبه به، وهذا كحال المنافقين الذين يقولون بألسنتهم ما ليس في قلوبهم، ولهذا قال قبله:

لا يعجبنك من أثير لفظه حتى يكون مع الكلام أصيلا

ثم قال:

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما جُعل اللسان على الفؤاد دليلا

فنهاه أن يُعجب بظاهر قوله، حتى يعلم ما في قلبه.

خامساً: أن قوله في البيت الذي قبله: "مع الكلام"، دليل على أنه قد سمى اللفظ الظاهر كلاماً، وإن لم يعلم قيام معناه بقلب صاحبه، وهذا حجة عليهم، فقد اشتمل شعره على هذا وهذا، بل قوله: "مع الكلام"

مطلق، وقوله: "إن الكلام لفي الفؤاد": أراد به أصله ومعناه المقصود بــه، واللسان دليل على ذلك.

وبالجملة فمن أراد أن يعرف مسمى الكلام في لغة العرب وغــيرهم بقول شاعر فهو من أبعد الناس عن معرفة طرق العلم[1].

سادساً: علـى تقديـر أن البيـت "إن الكـلام..."، فَيُحْمَـلُ ذلـك علـى المبالغة من الشاعر بترجيحه الفؤاد على اللسان؛ لأن من لم يتصور مـا يقـول لا يُوجد منه كلام. فعقلاء الناس يكـون كلامهـم بعـد الـتروي واسـتحضار المعاني في القلب، كما قيل: "لسان الحكيم من وراء قلبه، فإن كـان لـه محـل قاله، وإن لم يكن سكت، وكلام الجاهل على طرف لسانه".

وحمله بعضهم[2] على المجاز، وساق عدداً من الأدلة على ذلك[3].

سابعاً: أن الشاعر نصراني مُثَلِّث من عباد الصليب، والنصـارى قـد ضلوا في مسمى الكلام ومعناه، وزعموا أن عيسى ﷺ هو نفس الكلمة، وذهبوا إلى القول بحلول اللاهوت بالناسوت، وأن شيئاً من الإله قد حـل بأحد من الخلق!! فهل يكـون قـول مـن هـذه حـالهم حجـة يرجـع إليهـا ويتحاكم عندها؟!

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٣٨/٧) فما بعدها.

(٢) هو المواهبي رحمه الله.

(٣) انظر العين والأثر (ص٨٣) فما بعدها، و(ص٩١) فما بعدها.

والحقيقة أن قول الأشاعرة له شبه قوي بقول النصارى في مسألة حلول اللاهوت بالناسوت! كما ذكر ذلك ابن أبي العز الحنفي[1]، وقبله ابن القيم[2] رحمهم اللّه تعالى، فإنهم يقولون: كلام اللّه هو المعنى القائم بذاته، بحيث لا يمكن سماعه، وأما النظم المسموع فهو مخلوق، فإفهام المعنى القديم بالنظم المخلوق يشبه امتزاج اللاهوت بالناسوت عند النصارى. وما أحسن ما ذكره ابن القيم رحمه اللّه تعالى في نونيته فيما يتصل بهذه الشبهة حيث قال:

ودليلهم في ذاك بيت قاله	فيما يُقال الأخطل النصراني
يا قوم قد غلط النصارى قبل في	معنى الكلام وما اهتدوا لبيان
ولأجل ذا جعلوا المسيح إلههم	إذ قيل كلمة خالق رحمان
ولأجل ذا جعلوه ناسوتاً ولا	هوتاً قديماً بعد متحدان
ونظير هذا من يقول كلامه	معنى قديم غير ذي حدثان
والشطر مخلوق وتلك حروفه	ناسوته لكن هما غيران
فانظر إلى ذا الاتفاق فإنه	عجب وطالع سنة الرحمن[3]

(١) انظر شرح العقيدة الطحاوية (ص١٣٠-١٣٣).

(٢) انظر شرح نونية ابن القيم: لابن عيسى (١/٢٦٤-٢٦٥).

(٣) المصدر السابق .

ثامناً: أن معنى هذا البيت غير مستقيم لأن لازمه تسمية الأخرس متكلماً لقيام الكلام بقلبه، وإن لم ينطق به ولم يُسمع منه.

وبعد أن عرفت هذا كله فهل يسوغ اطراح كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ وتحريفه عن معناه، وتغيير لغة العرب تصحيحاً لكلام هذا النصراني الخبيث، وصيانة له، وحمل كلام الله، وكلام رسوله ﷺ، وما جاء في لغة العرب، على المجاز؟![1].

النوع الرابع مما احتجوا به: [2]

وهي شبهة من نتاج عقولهم حيث قالوا: كلام الله منزه عن سمات الحدوث؛ لأن الصوت والحرف لازمهما الحدوث، وزخرفوا كلامهم بفلسفة غريبة حيث سموا مسألة الصفات الاختيارية المتعلقة بالقدرة

---

(١) انظر العين والأثر (ص٩٣) فما بعدها، و(ص٩١) فما بعدها.

(٢) في هذه القضية انظر إن شئت: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: (٢٩٠/٦-٣٠١، ٥٣٥-٥٣٧، ٥٣٩-٥٤٤ ٤٩/١٢-٥٠، ٩٤-٩٥، ١١٧-١٣٥، ١٤٩-١٥١، ١٥٧-١٥٨، ١٦٥-١٦٦، ١٧٩-١٨٠، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٧١-٢٧٤، ٣٠١-٣٠٨، ٣٧٦-٣٨٧، ٥٥٢-، ٥٥٥-٥٥٨، ٥٨٣، ٥٨٧-٥٨٩، ج٨٦/١٧-٨٨، ١٤٩، ١٥٠) الإبانة في أصول الديانة (٣١-٤٧)، درء تعارض العقل والنقل (٣٧/٢-٣٩، ٧٦-٨٠، ٨٣-٩٢، ١١٩-١٢١)، شرح العقيدة الطحاوية (ص١٢٩)، جلاء العينين (ص٢٩٩-٣٥٦، ٣٦٣-٣٧٩).

والمشيئة بـ"حلول الحوادث" قالوا: إذا أثبتنا له نزولاً ومجيئاً وكلاماً بمشيئته وقدرته لزم من ذلك أن تكون حالّة به، وهي حادثة، وما كان قابلاً لحلول الحوادث، فهو حادث، وأيضاً فإنَّ كونه قابلاً لها إن كانت من لوازم ذاته يعني: أنه كان قابلاً لها في الأزل، فيلزم جواز وجودها فيه، والحوادث لا تكون أزلية، لأن ذلك يقتضي وجود حوادث لا أول لها، وهذا محال.

وزادوا على ذلك أن جعلوا من لوازم الكلام بصوت وحرف وجود الفم واللسان والشفتين!! واللّه تعالى منزه عن ذلك.

هكذا زعموا والحقيقة أنهم معارضون للعقل والنقل، بل إن زعماءهم الكبار من المتأخرين معترفون بأنه ليس لهم حجة عقلية على نفي ذلك... [1].

قال ابن القيم رحمه اللّه: "وهذا المذهب مبني على مسألة إنكار قيام الأفعال والأمور الاختيارية بالرب تعالى، ويسمونها "مسألة حلول الحوادث" وحقيقتها: إنكار أفعاله وربوبيته وإرادته ومشيئته" [2]ا.هـ.

وأما ما توهموه من التشبيه فالجواب عنه من وجوه:

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (٦/٢١٧-٢٢٤).

(٢) مختصر الصواعق المرسلة (ص٤٢٦-٤٢٧).

الأول: أن الاتفاق في أصل الحقيقة ليس بتشبيه، فكما أن إدراك البصر يعرف بأنه إدراك المبصرات، والسمع بأنه إدراك المسموعات... وأن ذلك لا يُعَدُّ تشبيهاً، فكذلك هذا.

الثاني: أنه لو كان تشبيهاً لكان تشبيههم أقبح وأفحش، ذلك أنهم وقعوا في التعطيل فشبهوه بالمعدومات وفي مسألة الكلام شبهوه بالأخرس، ومعلوم أنهم صاروا إلى هذا التعطيل بعد أن وقعوا في التشبيه.

الثالث: أنهم نفوا هذه الصفة بحجة أن هذا تشبيه، فينبغي أن ينفوا سائر الصفات كالوجود والحياة والسمع والبصر وغيرها من الصفات كما فعلت الجهمية والمعتزلة[1]. قال أبو بكر المروذي[2]: "سمعت أبا عبد اللّه -وقيل له: إن عبد الوهاب[3] قد تكلم، وقال: من زعم أن اللّه كلم موسى بلا صوت فهو جهمي عدو الله، وعدو الإسلام- فتبسم أبو عبد اللّه وقال: ما أحسن ما قال عافاه الله"[4]. فلم يلتفت هذا الإمام إلى

---

(١) انظر العين والأثر (ص٨٣) فما بعدها، (ص٩١) فمابعدها.

(٢) هو: الإمام الفقيه المحدث، شيخ الإسلام، أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المروذي، نزيل بغداد، وصاحب الإمام أحمد، ولد في حدود المائتين. وتوفي في جمادى الأولى سنة(٢٧٥هـ). سير أعلام النبلاء (١٧٣/١٣).

(٣) عبد الوهاب بن عبد الحكيم بن نافع ، الإمام، القدوة، أبو الحسن، البغدادي الوراق. مات سنة (٢٥١هـ). سير أعلام النبلاء (٣٢٣/١٢).

(٤) درء تعارض العقل والنقل (٣٧/٢-٣٩).

ذلك القصد المُشار إليه. ومعلوم أن تنزيه الخالق عن مشابهة المخلوقين أمر متفق عليه، وإنما نخالفهم في نفيهم للحرف والصوت، كما خالفهم في مقالتهم سائر الطوائف.

وهم إما أن يقولوا: هذا هو كلام اللّه، أو لا، فإن قالوا: بأنه كلام اللّه، لزمهم أن يكون كلامه مخلوقاً، وإن قالوا: ليس ذلك كلام اللّه فقد خالفوا المعلوم بالاضطرار من الشرع واللغة؛ وإن قالوا: نسمي ذلك كلام الله، وهذا كلام الله، كلاهما حقيقة بطريق الاشتراك اللفظي. قيل لهم فإذا أثبت أن الكلام المخلوق في غيره هو كلام له حقيقة بطل أصل حجتهم التي احتجوا بها، حيث قالوا: الكلام لا يكون كلاماً إلا لمن قام به، ولا يكون المتكلم بكلام يحل في غيره متكلّماً. ويقول لهم خصومهم أيضاً: إثبات المعنى الذي أثبتموه، غير هذه الحروف والأصوات، يحتاج إلى إثبات وجوده، ثم إثبات قدمه، ثم إثبات حدوثه، وكل من هذه المقامات أنتم فيها منقطعون[1].

مع أن هذا القول له من اللوازم الفاسدة الشيء الكثير، كجعل قوله ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن بَنِي إسرائِيلَ﴾ [المائدة: آية ٧٨]، كقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا...﴾ [فصلت: آية ٣٠]، ونحو ذلك[2].

---

(١) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية (١٢/١٨٩-١٩١).

(٢) انظر مجموع الفتاوى (ج٦/٥٢٢-٥٢٤). شرح العقيدة الطحاوية (ص١٢٤).

ومما يلزم منه أيضاً أن يجعلوا العلم والقدرة والإرادة... شيئاً واحدا، كما أن الحقائق المتنوعة شيئا واحداً، فالخبر هو عين الأمر والنهي، وهذا من جنس قول القائلين بوحدة الوجود.

يضاف إلى ذلك أن قولهم لا يمكن أن يُتصور، والتصديق فرع عن التصور؛ فليبينوا معناه أولاً، ثم ليجهدوا في إثباته، ولو سلمنا أنه متصور؛ فيقال لهم: ما الدليل على قدمه؟ ثم ما الدليل على إثباته؟!.

قال ابن القيم رحمه الله: "كل ما في القرآن، من ذكر كلامه وتكليمه، وأمره ونهيه، دال على أنه تكلم حقيقة لا مجازاً، وكذلك نصوص الوحي الخاص، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ...﴾ [النساء: آية١٦٣]، قال الجارودي: "سمعت الشافعي يقول: أنا مخالف ابن علية في كل شيء، حتى في قول لا إله إلا اللّه ! أنا أقول: لا إله إلا الذي كلم موسى من وراء حجاب. وهو يقول: لا إله إلا اللّه الذي خلق كلاماً أسمعه موسى. وقد نوَّع اللّه تعالى هذه الصفة في إطلاقها عليه تنويعاً يستحيل معه نفي حقائقها، بل ليس في الصفات الإلهية أظهر من صفة الكلام والعلو والفعل والقدرة، بل حقيقة الإرسال تبليغ كلام الرب تبارك وتعالى، وإذا انتفت حقيقة الكلام انتفت حقيقة الرسالة والنبوة، والرب تبارك وتعالى يخلق بقوله وكلامه كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً ...﴾ [يس: آية ٨٢]، فإذا انتفت حقيقة

الكلام عنه، انتفى الخلق، وقد عاب اللّه آلهة المشركين بأنها لا تَكَلّم وتُكَلّم عابديها ولا ترجع إليهم قولاً؛ والجهمية: وصفوا الرب تبارك وتعالى بصفة هذه الآلهة، وقد ضرب اللّه تعالى لكلامه واستمراره ودوامه المثل بالبحر يمده من بعده سبعة أبحر، وأشجار الأرض كلها أقلام، فيفنى المداد والأقلام، ولا تنفد كلماته، أفهذا صفة من لا يتكلم، ولا يقوم به كلام؟! فإذا كان كلامه وتكليمه، وخطابه ونداؤه، وقوله، وأمره ونهيه، ووصيته، وعهده، وإذنه، وحكمه، وإنباؤه، وإخباره، وشهادته، كل ذلك مجازاً لا حقيقة له، بطلت الحقائق كلها، فإن الحقائق إنما حقت بكلمات تكوينية، ﴿ويحق اللّهُ الحَقَّ بِكَلِمَاتِه ولَو كَرِه المُجْرِمُونَ﴾ [يونس: آية ٨٢]، فما حقت الحقائق إلا بقوله وفعله"[١] أ.هـ.

ثم إن هذه الصفة -أعني: الكلام- من صفات الكمال، وفقدها أو العجز عنها نقص بلا شك، والذي يتكلم بمشيئته وقدرته أكمل ممن لا يتكلم بمشيئته وقدرته، فلازم قولهم أن يكون المخلوق أكمل من الخالق!! تعالى اللّه عن ذلك علواً كبيراً.

قال ابن القيم في نونيته:

أيكون إنسان سميعاً مبصراً متكلماً بمشيئة وبيان

إلى أن قال:

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة (ص٤٢٢-٤٢٣).

والله أعطاه ذاك وليس هـ ـذا وصفه فاعجب من البهتان[1]

وأما جعلهم الشفتين واللسان والفم ... من لوازم الكلام بحرف وصوت فإن هذا باطل أيضاً بأدلة كثيرة منها: ما جاء في تكلم الأيدي والأرجل والجلود، وتحديث الأرض، كما في سورة الزلزلة، وأيضاً ما جاء في تكلم الحجر والشجر في آخر الزمان وإخباره عن اليهود.. كما جاء في مسلم[2] وغيره.

وكذا ما ورد في تسليم الحجر على النبي ﷺ [3] وحنين الجذع[4] وتسبيح الطعام[5] وغير ذلك، وكل ذا، لا يلزم منه وجود فم ولا لسان.

---

(١) شرح نونية ابن القيم/ لابن عيسى (٢/٢٦٠-٢٦١).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب: (لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء). حديث رقم (٢٩٢١)، ٢٢٣٨/٤.

(٣) أخرجه مسلم في الصحيح: كتاب الفضائل، باب: (فضل نسب النبي ﷺ وتسليم الحجر عليه قبل النبوة) حديث رقم (٢٢٧٧)، ١٧٨٢/٤.

(٤) أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب المناقب، باب: (علامات النبوة في الإسلام). حديث رقم (٣٥٨٣-٣٥٨٥) ٦٠١/٦-٦٠٢.

(٥) أخرجه البخاري في الصحيح: كتاب المناقب، باب: (علامات النبوة في الإسلام). حديث رقم (٣٥٧٩)، ٥٨٧/٦.

ثم إن هذا القول -كما أسلفنا- مبني على تشبيه اللّه تعالى بخلقه، وقياسه عليهم، وشأن اللّه أعظم وأجل من أن يُقاس بهم فيُقَدَّر له ما يجوز وما يمتنع، وما يليق، وما لا يليق، بل هو أعلم بنفسه تبارك وتعالى، ولا أحد من الخلق يحيط به علماً.

ثم إن الآيات والأحاديث الدالة على الصفات الاختيارية -التي يسمونها حلول الحوادث- كثيرة جداً، كقوله، ﴿**وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ** ...﴾ [الأعراف آية:١١] فالتصوير وقع بعد الخلق، وكذا ما بعده. ومثل قوله تعالى: ﴿**إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرابٍ ثُمَّ قَالَ لَه كُنْ** ...﴾ [آل عمران آية:٥٩]، فقد وقع هذا القول بعد الخلق، لا في الأزل. وكقوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوءاتُهُمَا**﴾ إلى قوله ﴿**وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا**﴾ [الأعراف آية:٢٢] فالنداء هنا وقع بعد الأكل من الشجرة، وكقوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يا مُوسَى**﴾ [طه: آية١١]، [1].

ولا يكون النداء أيضاً إلا بصوت. قال ابن القيم رحمه اللّه بعد أن ذكر نداء اللّه لموسى:

أفتسمع الأذنان غير الحرف و الصوت الذي خصت به الأذنان
وكذا النداء فإنه صوت بإجـ ـماع النحاة وأ هل كل لسان
لكنه صوت رفيع وهو ضـ ـد للنجاء كلاهما صوتان[2]

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (٦/٢١٧-٢٢٤).

(٢) شرح نونية ابن القيم/ لابن عيسى (١/٢٢٤-٢٣٠).

بيان معتقد أهل السنة والجماعة في كلام اللّه تعالى:

اتفق أهل السنة على أن اللّه تعالى يتكلم إذا شاء متى شاء، وأن القرآن كلام اللّه غير مخلوق لفظاً ومعنى، وأن صفة الكلام بالنسبة لله تعالى أزلية النوع حادثة الآحاد. أي أن آحاد الكلام يتجدد...

قال الطبري رحمه اللّه : "القرآن كلام اللّه وتنزيله، إذ كان من معاني توحيده، فالصواب من القول في ذلك عندنا: أنه كلام اللّه غير مخلوق، كيف كُتب، وحيث تُلي، وفي أي موضع قُرئ؛ في السماء وُجد وفي الأرض حيث حفظ، في اللوح المحفوظ كان مكتوباً، وفي ألواح صبيان الكتاتيب مرسوماً..." [(1)]ا.هـ.

وقال الإمام أبو القاسم إسماعيل التيمي الأصبهاني الشافعي[(2)] "أجمع المسلمون أن القرآن كلام اللّه، وإذا صح أنه كلام اللّه، صح أنه صفة للّهِ تعالى، وأنه عز وجل موصوف به... والدليل على أن القرآن غير مخلوق: أنه كلام اللّه، وكلام اللّه سبب إلى خلق الأشياء، قال اللّه عز وجل: ﴿إِنَّما قَوْلُنَا لشيءٍ إِذَا أَرَدْنَاه أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ...﴾

(١) صريح السنة (١٨-١٩).

(٢) هو: الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، أبو القاسم، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي بن أحمد بن طاهر القرشي التيمي، الأصبهاني، الملقب بقوام السنة، ولد سنة (٤٥٧هـ) توفي سنة (٥٣٥هـ) في يوم النحر. سير أعلام النبلاء (٢٠/٨٠).

[النحل: آية٤٠] أي: أردنا خلقه وإيجاده وإظهاره، فقوله: "كن" كلام اللّه وصفته، والصفة التي منها يتفرع الخلق والفعل، وبها يتكون المخلوق لا تكون مخلوقة، ولا يكون مثلها للمخلوق، والدليل عليه: أنه كلام لا يشبه كلام المخلوقين، وهو كلام معجز، وكلام المخلوقين غير معجز..."[1] أ.هـ.

وقال أبو العباس ابن تيمية: "قول الجمهور وأهل الحديث وأئمتهم أن اللّه تعالى لم يزل متكلماً إذا شاء، وأنه يتكلم بصوت، كما جاءت به الآثار، والقرآن وغيره من الكتب الإلهية كلام اللّه تكلم به بمشيئته وقدرته، ليس ببائن عنه مخلوقاً. ولا يقولون: إنه صار متكلماً بعد أن لم يكن متكلماً، ولا أن كلام اللّه تعالى من حيث هو حادث، بل ما زال متكلماً إذا شاء، وإن كان كلم موسى وناداه بمشيئته وقدرته، فكلامه لا ينفد، كما قال تعالى: **﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِداداً لِكَلِماتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَداً﴾** [الكهف: آية ١٠٩]،[2] أ.هـ.

---

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/١٩٣-١٩٤).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/١٧٣).

ونقل عن أبي الحسن الكرجي[1] الشافعي في كتابه: "الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول" كلاماً أسنده للشيخ أبي حامد الإسفرائيني[2] يقول فيه: "مذهبي، ومذهب الشافعي، وفقهاء الأمصار: أن القرآن كلام اللّه غير مخلوق، ومن قال مخلوق فهو كافر، والقرآن حمله جبريل مسموعاً من اللّه تعالى، والنّبي ﷺ سمعه من جبريل، والصحابة سمعوه من رسول اللّه ﷺ، وهو الذي نتلوه نحن بألسنتنا، وفيما بين الدفتين، وما في صدورنا، مسموعاً، ومكتوباً، ومحفوظاً، ومنقوشاً، وكل حرف منه -كالباء والتاء- كله كلام اللّه، غير مخلوق، ومن قال: "مخلوق فهو كافر، عليه لعائن اللّه، والملائكة، والناس أجمعين"[3]ا.هـ.

---

(١) محمد بن عبد الملك بن محمد بن عمر بن محمد بن الكرجي الشافعي، أبو الحسن، فقيه محدث، مفسر، ولد في ذي الحجة سنة(٤٥٨هـ)، وتوفي في شعبان سنة (٥٣٢هـ). البداية والنهاية (٢١٣/١٢).

(٢) هو: الإمام أبو حامد، أحمد بن أبي طاهر محمد بن أحمد الإسفرائيني، شيخ الشافعية ببغداد، ولد سنة (٣٤٤هـ)، وتوفي سنة (٤٠٦هـ). سير أعلام النبلاء (١٩٣/١٧).

(٣) درء تعارض العقل والنقل (٩٤/٢).

ذكر بعض ما استدل به أهل السنة -من الكتاب والسنة واللُّغة- على صحة مذهبهم:

فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿وَالذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّه مُنَزَّلٌ مِن رَبِّكَ بالحقِّ﴾ [الأنعام: آية ١١٤] وقوله: ﴿حم . تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ العَزِيزِ العَلِيمِ﴾ [غافر: الآيتان ١، ٢] وقوله: ﴿حم . تَنْزِيل مِن الرَّحْمَٰن الرَّحِيمِ﴾ [فصلت: الآيتان١، ٢]، وقوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ القُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِالحَقِّ﴾ [النحل: آية ١٠٢]، ونظائر ذلك من الآيات. بالإضافة إلى الآيات الدالة على أن اللّه متكلم حقيقة، كقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾ [النساء، آية:١٦٤].

وقوله تعالى: ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: آية٢٥٣]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلام اللَّهِ﴾ [التوبة: آية ٦].

ومن أمثلة ذلك من السنة: ما أخبر به النبي ﷺ عن تكلم اللّه بالوحي كقوله: "يحشر اللّه العباد، فيناديهم بصوت يسمعه مَنْ بَعُد كما يسمعه من قَرُب..." (١).

---

(١) أخرجه البخاري تعليقاً: كتاب التوحيد، باب: (قول اللّه تعالى: ﴿ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له...﴾. ٤٥٣/١٣، وانظر: أيضاً ما ذكر من الأحاديث في هذا الباب، وفي الباب الذي بعده، رقم (٣٣) (كلام الرب مع جبريل ونداء اللّه الملائكة).

أما اللُّغَـة: "فـإن أهلهـا قَسَّمُوا الكـلام إلى اسـم وفعـل وحـرف، واتفـق الفقهاء كافة أن من حلف ألا يتكلم، لا يحنث بدون النطق، وإن حدثته نفسه.

فإن قيل: الأيمان مبناها على العرف. قيل: الأصل عدم التغيير. وأهل العرف يسمون الناطق متكلماً، ومن عداه ساكتاً أو أخرساً.

فإن قالوا: قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ واللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ [المنافقون: آيـة١] أكذبهـم اللَّه تعالى في شهادتهم، ومعلوم صدقهم اللساني فلا بد مـن إثبـات الكلام النفسي، ليكون الكلام عائداً إليه.

فالجواب أن الشهادة: الإخبار عن الشيء مع اعتقاده، فلمـا لم يكونوا معتقدين ذلك الشيء، كذبهم اللَّه تعالى"[1] [2].

---

(١) العين والأثر (ص٨١، ٨٢) (بتصرف).

(٢) للتعرف على المزيد في هذا الجانب، انظر: مجمـوع فتـاوى شـيخ الإسـلام ابن تيمية (٥٤٤/٦)، عقيدة السلف وأصحاب الحديث -ضمن مجموعـة الرسائل المنيرية، جزء (١/ ١٠٧-١٠٩)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعـة (١٢٦/٢)، فمـا بعدهـا، كتـاب التوحيـد، لابـن خزيمـة (٣٢٨/١-٤٠٤)، الصفدية (٥٥/٢) فما بعدها، رد الدارمي (عثمان بن سـعيد) علـى بشـر المريسـي (ص١٠٦) فمابعدهـا، مجموعـة الرسـائل والمسائل جزء (٣) بكامله من (ص٣٣٤-٥٠٩) قاعدة في صفـة الكـلام لابن تيمية ضمن مجموعة الرسائل المنيرية (٣١/٢-٣٥).

* وقفتان مع المؤلف:

الوقفة الأولى: قال المؤلف في (١/١٠): "وكلام اللّه قديم غير مخلوق..."أ.هـ وجاء نحو هذا الكلام في مواضع أخرى من الكتاب، وهذا بلا شك مخالف لما عليه أهل السنة والجماعة -وقد عُرف مراده في ذلك- فأهل السنة يعتقدون أنَّ أصل الصفة أزلي وأن آحادها حادث، وليس معنى قولهم "حادث" أي: مخلوق، لا بل المراد أنه متعلق بالمشيئة والقدرة، فيتكلم متى شاء، بما شاء، كيف شاء، تبارك وتعالى.

ومرادهم بأزلية الصفة أنه لم يطرأ عليه هذا الوصف بعد أن لم يكن.

وأول من عُرف أنه أطلق القديم على القرآن، هو: أبو عبد اللّه محمد بن سعيد بن كُلاَّب[(١)].

الوقفة الثانية: حينما تكلم المؤلف على نزول القرآن والوحي، قرر هناك أن جبريل عليه السلام سمع القرآن من اللّه تعالى مباشرة[(٢)]، ورد سائر الأقوال الأخرى في المسألة. وهذا الكلام مخالف لما هو مقرر عند الأشاعرة في مذهبهم، وهو مناقض لما ذكره المؤلف في المسألة التي كنا بصدد الكلام عنها.

---

(١) انظر التوحيد لابن مندة (١٧١/٢-١٧٢)، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٣٠١/١٢) فما بعدها، (٥٨٩، ٥٩٠).

(٢) انظر المناهل (٤١/١).

بل قال بعد ذلك تحت عنوان "ما الذي نزل به جبريل؟":- "ولتعلم في هذا المقام، أن الذي نزل به جبريل على النبي ﷺ، هو القرآن باعتبار أنه الألفاظ الحقيقية المعجزة من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس. وتلك الألفاظ، هي كلام اللّه وحده، لا دخل لجبريل، ولا لمحمد في إنشائها وترتيبها... وقد أسفَّ بعض الناس فزعم أن جبريل كان ينزل على النبي ﷺ بمعاني القرآن، والرسول يعبر عنها بلغة العرب. وزعم آخرون: أن اللفظ لجبريل، وأن اللّه كان يوحي إليه المعنى فقط وكلاهما قول باطل أثيم، مصادم لصريح الكتاب، والسنة، والإجماع، ولا يساوي قيمة المداد الذي يُكتب به. وعقيدتي أنه مدسوس على المسلمين في كتبهم، وإلا فكيف يكون القرآن حينئذٍ معجزاً واللفظ لمحمد أو لجبريل؟! ثم كيف تصح نسبته إلى اللّه واللفظ ليس للّه؟! مع أن اللّه يقول: ﴿**حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ**﴾ [التوبة: آية٦]، إلى غير ذلك بما يطول بنا تفصيله..."[1] أ.هـ.

وليت المؤلف رحمه اللّه اعتمد هذا الكلام في معنى القرآن وأعرض عن مقالات الجهمية!!. واللّه المستعان.

---

(١) المناهل (١/٤١-٤٣).

المبحث الثاني : تاريخ علوم القرآن

وتشمل الدراسة:

أولاً: مدى استيفاء المؤلف لمادة هذا المبحث، وذكر القضايا التي ناقشها فيه.

ثانياً: إضافات المؤلف في هذا المبحث.

ثالثاً: مناقشة المؤلف في قضايا ومسائل من هذا المبحث.

أولاً: مدى استيفاء المؤلف لمادة هذا المبحث، وذكر القضايا التي ناقشها فيه:

اشتمل هذا المبحث على كل ما له تعلق أساسي ينضوي تحت عنوان: "تاريخ علوم القرآن" إلا إنه حينما عرض لذكر التأليف فيه بالمعنى الإضافي، وأوائل المؤلفين، لم يذكر إلا جزءاً من علومه، مع العلم أنه قد كُتِبَت مؤلفات في أنواع كثيرة من علوم القرآن، منذ وقت مبكر. ولعل المؤلف رحمه اللّه لم يُرد الاستقصاء، بل اكتفى بالتمثيل.

وقد أشار المؤلف إلى حال علوم القرآن في أول عهدها -قبل التدوين- وذكر بعض المشاهير من الصحابة والتابعين، الذين كان لهم الحظ الأوفى من معرفة القرآن وتفسيره، وما يتعلق به، وهم أهل رواية هذه العلوم، وبين سبب انتفاء الاحتياج إلى التدوين آنذاك.

ثم انتقل إلى عهد جديد وهو عهد التمهيد لتدوين علومه، وذكر بعض الأعمال الّتي أُنجزت في ذلك، كجمع المصاحف العثمانية، ثم كتابة النحو، ثم تنقيط المصاحف، بعد ذلك دخل عهد جديد من عهوده وهو بداية التأليف والتدوين في أنواع شتى من علوم القرآن، وقد أشار المؤلف إلى بعض المتصدرين في هذا المجال، وألمح إلى العلم الذي عُني به أولاً من بين سائر العلوم القرآنية وهو (علم التفسير)[1].

---

(١) حسب ما ذكر المؤلف.

بعد ذلك كله حاول المؤلف -رحمه اللّٰه- أن يحدد أول ما أُلِّف في هذا الفن من الكتب على حسب الاصطلاح المتأخر، كما حاول أيضاً أن يجلي بداية ظهور هذا الاصطلاح، ويذكر أول من ظهر على يده.

ثم تدرج المؤلف مع هذا الفن في العصور المتعاقبة ذاكراً أطواره وأهم المؤلفات فيه في كل عصر، إلى عصرنا الحاضر.

بعد ذلك ذكر خلاصة هذا التطور منذ ظهور أول مُؤَلَّف فيه إلى هذا العصر.

ثانياً: إضافات المؤلف في هذا المبحث:

إن المؤلفين الذين سبقوا الزُّرقاني إلى التأليف في علوم القرآن، لم يفردوا الكلام في تاريخ هذا العلم بفصل أو مبحث خاص به، وإنما يعرض له بعضهم عرضاً يسيراً في المقدمة، كما فعل الزركشي في كتابه "البرهان"[1] حيث ذكر أشهر المفسرين من الصحابة، ثم التابعين.

و لم يتعرض لذكر أول من ألف فيه لأنه -كما يظهر- يرى أنه لم يُسبق إلى ذلك[2]، مع أنه نقل في "البرهان" من "جمال القراء" للسخاوي[3]، والمرشد الوجيز لأبي شامة[4].

وجرى السيوطي رحمه الله على طريقة الزركشي في هذه القضية، حيث عرض لذلك في مقدمة كتابه "الإتقان" وذكر بعض من تقدمه في التأليف فيه كالكافيجي، والبلقيني، والزركشي، وابن الجوزي، وعلم الدين السخاوي، وأبي شامة[5].

---

(١) انظر البرهان في علوم القرآن (١/٨، ٩).

(٢) انظر المصدر السابق (١/٩).

(٣) المصدر السابق (١/٣٣١).

(٤) المصدر السابق (١/٢٨١، ٣١٩).

(٥) ذكرتهم حسب ذكر السيوطي لهم ولمؤلفاتهم، و لم يُرد بذلك التدرج الزمني.

ولم يتعرض لا الزركشي ولا السيوطي للكلام على أول ظهور هذا الاصطلاح مطلقاً.

أما التنبيه على أول من ألف في كل نوع من أنواعه فإنهما يذكران ذلك غالباً في بداية كلامهم على كل نوع في صلب الكتاب.

ولا شك أن إفراد المؤلف الكلام على تاريخ هذا العلم بمبحث خاص، وتطرقه لكثير من التفاصيل في ذلك -كما أشرنا سابقاً- يُعد إضافة جديدة.

ولا يفوتك أن الكلام على تاريخ أي علم وبدايه تدوينه، وأوائل المدونين له ... وما يتعلق بذلك من الأمور يُعتبر أمراً ضرورياً ومهماً، ثم إذ كان الكلام عن تاريخ علوم القرآن، والسنة المشرفة، كان ذلك أهم وأعظم.

ثالثاً: مناقشة المؤلف في قضايا ومسائل من هذا المبحث:

وعددها ثمان مسائل وهي:

١- ذِكْرُ أول ما اتجهت إليه الهمم في التدوين (فيما يتعلق بالتفسير وعلوم القرآن).

٢- ذِكْرُ أوائل المدونين للتفسير.

٣- ذِكْرُ أوائل المؤلفين في ناسخ القرآن ومنسوخه.

٤- ذِكْرُ أوائل المؤلفين في غريب القرآن.

٥- ذِكْرُ أوائل المؤلفين في إعراب القرآن.

٦- ذِكْرُ أوائل المؤلفين في القراءات.

٧- ذِكْرُ أوائل من ألف في علوم القرآن (حسب الاصطلاح المتأخر).

٨- ذِكْرُ أول عهد لظهور هذا الاصطلاح.

تنبيه: عند الكلام على أول من ألف في ناحية محددة من علوم القرآن، أو في فن علوم القرآن نفسه، لا أُعنى كثيراً بالتحديد الجازم الدقيق لأول من ألف فيه، لأن ذلك يتطلب معرفة كل ما كُتب في ذلك الجانب من العلم، وإنما أُحاول أن أذكر أقدم ما وقفت عليه من أسماء الكتب المؤلفة في ذلك الفن.

المسألة الأولى: ذكر أول ما اتجهت إليه الهمم في التدوين، فيما يتعلق بالتفسير وعلوم القرآن:

يرى المؤلف أن الهمم في التدوين اتجهت أولاً إلى التفسير. فهو يقول: "اتجهت الهمم قبل كل شيء إلى التفسير"[1] أ.هـ.

وهذا غير مُسَلّم، لما أخرجه ابن أبي داود في "المصاحف" (ص١٠)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٠/٥٤٥)، وابن الضريس في الفضائل (ص٧٦)، وابن عبد البر في "التمهيد" (٧/٣٠٠)، وابن كثير في الفضائل (ص٢٣-٢٤)، وعزاه السيوطي في الإتقان (١/١٦٥-١٦٦) لابن أشته في "المصاحف" بدون إسناد، من طريق ابن سيرين عن علي -في بعضها-: " أنه كتب في مصحفه الناسخ والمنسوخ -قال ابن سيرين: "فطلبت ذلك الكتاب، وكتبت فيه إلى المدينة فلم أقدر عليه" وفي بعض الروايات: "أنه كتبه على تنزيله -قال ابن سيرين-:"ولو أُصيب ذلك الكتاب لوُجد فيه علم كثير".

وهناك غير هذه الرواية مما يدلنا على أن التأليف في عدد من علوم القرآن جاء في وقت مبكر جداً، ومن ذلك:

أن يحيى بن يعمر (ت٨٩هـ) ألف كتاباً في "القراءة"، جمع فيه اختلافات المصاحف المشهورة[2].

---

(١) مناهل العرفان (١/٢٤).

(٢) انظر مقدمة تفسير ابن عطية (١/٣٥)، تهذيب التهذيب (١١/٢٦٦)، تاريخ التراث العربي (١/٢٢).

وكتب الحسن البصري (ت١١٠هـ) كتاباً في " عد آي القرآن" وآخر في "نزول القرآن"[١].

وصنف قتادة (ت١١٧هـ -وقيل-: ١١٨هـ) كتاباً في تقسيم الآيات، سماه: "عواشر القرآن"، وآخر في "الناسخ والمنسوخ"[٢].

وألف عبد اللّه بن عامر اليحصبي (ت١١٨هـ) كتاباً سماه: "اختلافات مصاحف الشام، والحجاز ، والعراق" وآخر في: "المقطوع والموصول"[٣].

وهؤلاء كلهم كانت وفاتهم قبل (سنة ١٢٠هـ)، أما من كانوا بعدها فكثير جداً.

وكان المؤلف قد مثل على تقدم التأليف في التفسير بشعبة بن الحجاج (ت١٦٠هـ) وبسفيان بن عيينة (ت١٩٨هـ)، وبوكيع بن الجراح (ت١٩٦هـ). وقد رأيتَ تقدم أولئك عليهم بنحو قرن من

---

(١) انظر غاية المرام (٢٣٥/١)، تهذيب التهذيب (٢٤٠/٥)، تاريخ التراث العربي (٢٥/١).

(٢) انظر الطبقات الكبرى ج٧ (القسم الثاني) (ص١)، تهذيب التهذيب (٣١٥/٨)، تاريخ التراث العربي (٢١/١).

(٣) انظر معرفة القراء الكبار (٨٢/١)، الجرح والتعديل (١٢٢/٥)، الفهرست (٣١،٣٩) ميزان الاعتدال (٤٤٩/٢).

الزمان، علماً بأن هؤلاء الذين عدهم المؤلف لم يكونوا من أوائل من كتب في التفسير -كما سيأتي قريباً إن شاء اللّٰه تعالى- بل نستطيع أن نتقدم على ذلك العهد بقرن من الزمان تقريباً، حيث نصير إلى القرن الأول إذ كتب سعيد بن جبير رحمه اللّٰه تعالى لعبد الملك بن مروان كتاباً، أو "صحيفة" في التفسير كما سنوضح ذلك إن شاء اللّٰه تعالى.

وعلى كلٍ، فقد ظهر جلياً أن الهمم اتجهت في وقت مبكر جداً ومتقارب -من حيث التدوين- إلى الكتابة في شتى أنواع علوم القرآن، كالتفسير والناسخ والمنسوخ وما يتعلق بالقراءات ... كما سبق بيانه.

وبما تقدم أيضاً يظهر لك ضعف ما ذهب إليه المؤلف[1]، من أن ابن المديني (ت٢٣٤هـ) وأبا عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ) .... كانوا في مقدمة المؤلفين في بعض علوم القرآن الأخرى.

(١) المناهل (٢٤/١).

المسألة الثانية: في ذِكْرِ أوائل المدونين للتفسير:

اعتبر المؤلف شعبة بن الحجاج (ت١٦٠هـ)، وسفيان بن عيينة (ت١٩٨هـ) ووكيع بن الجراح (ت١٩٦هـ)، من أوائل المؤلفين في التفسير[١].

وهؤلاء الثلاثة كانت وفاتهم في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري، بينما هناك من كتب في التفسير قبل ذلك. ومن هؤلاء مثلاً:

١- سعيد بن جبير (ت٩٤ -وقيل- ٩٥هـ)[٢].

جاء في ترجمة "عطاء بن دينار": قال أحمد بن صالح: "...وتفسيره فيما يروي عن سعيد بن جبير صحيفة"[٣]ا.هـ.

وقال ابن أبي حاتم: "سُئل أبي عن عطاء بن دينار، فقال: هو صالح الحديث، إلا أن التفسير أخذه من الديوان، فإن عبد الملك بن مروان كتب يسأل سعيد بن جبير أن يكتب إليه بتفسير القرآن فكتب سعيد بن جبير بهذا التفسير إليه، فوجده عطاء بن دينار في الديوان فأخذه، فأرسله

---

(١) انظر المناهل (٢٤/١).

(٢) انظر الفهرست (ص٣٧).

(٣) تهذيب التهذيب (١٧٩/٧).

عن سعيد ابن جبير" [1]أ.هـ. وكانت وفاة عبد الملك بن مروان سنة (٨٦هـ) [2].

٢- مجاهد بن جبر (ت١٠٤هـ) [3].

٣- الضحاك بن مزاحم (ت١٠٥هـ) [4].

٤- عكرمة بن عبد الله (مولى ابن عباس)، (ت١٠٧هـ) [5].

٥- محمد بن كعب القرظي (ت١٠٨هـ)، وقيل وفاته (١١٧ - وقيل-١١٩ -وقيل-١٢٠هـ وقيل غير ذلك) [6].

٦- الحسن البصري (ت١١٠هـ) [7].

---

(١) الجرح والتعديل (٣٣٢/٦)، معرفة القراء الكبار (٦٨/١)، طبقات المفسرين للداوودي (١٨٨/١).

(٢) انظر تاريخ بغداد (٣٨٨/١٠)، سير أعلام النبلاء (٢٤٦/٤). تهذيب التهذيب (٣٧٣/٦).

(٣) انظر المعارف لابن قتيبة (٤٤٤)، تذكرة الحفاظ (٩٢/١)، غاية النهاية (٤١/٢)، كشف الظنون (٤٥٨/١)، تاريخ التراث العربي (٧٠/١).

(٤) انظر تهذيب التهذيب (٣٩٧/٤)، طبقات المفسرين للداوودي (٤٧/٢)، كشف الظنون (٤٥٢/١)، معجم المؤلفين (٢٧/٥)، تاريخ التراث (٧١/١، ٧٢).

(٥) انظر طبقات المفسرين للداوودي (٣٨٦/١)، كشف الظنون (٤٥٣/١).

(٦) انظر المعارف لابن قتيبة (٤٥٨)، سير أعلام النبلاء (٦٥/٥)، تهذيب التهذيب (٣٧٣/٩)، كشف الظنون (٤٥٧/١).

(٧) انظر المعارف لابن قتيبة (٤٤٠)، الفهرست (ص٣٦) تذكرة الحفاظ (٧١/١)، كشف الظنون (٤٤٦/١)، تاريخ التراث العربي (٧٢/١).

٧- عطاء بن أبي رباح (ت١١٤هـ)[١].

٨- وهب بن منبه (ت١١٤ -وقيل- ١١٠هـ)[٢].

٩- قتادة بن دعامة السدوسي (ت١١٧ -وقيل- ١١٨هـ)[٣].

١٠- عطاء بن دينار (ت١٢٦)[٤].

١١- إسماعي السدي (ت١٢٧ -وقيل- ١٢٨هـ)[٥].

١٢- عطاء الخراساني (ت١٣٣هـ)، وقيل: سنة (١٣٥هـ)[٦].

---

(١) انظر المعارف لابن قتيبة (٤٤٤)، تذكرة الحفاظ (١/٩٨)، البداية والنهاية (٩/٣٠٦)، تهذيب التهذيب (٧/١٧٩)، كشف الظنون (١/٤٥٣)، تاريخ التراث العربي (١/٧٣-٧٤).

(٢) انظر المعارف (٤٥٩)، معجم الأدباء (١٩/٢٥٩)، سير أعلام النبلاء (٤/٥٤٤)، تذكرة الحفاظ (١/١٠٠)، تهذيب التهذيب (١١/١٤٧)، كشف الظنون (١/٤٦١)، شذرات الذهب (١/١٥٠).

(٣) انظر معجم الأدباء (١٧/٩)، تذكرة الحفاظ (١/١٢٢)، البداية والنهاية (٩/٣١٣)، غاية النهاية (٢/٢٥)، تهذيب التهذيب (٨/٣١٥)، كشف الظنون (١/٤٥٦)، تاريخ التراث العربي (١/٧٥).

(٤) انظر تهذيب التهذيب (٧/١٧٩)، كشف الظنون (١/٤٥٣)، معجم المؤلفين (٦/٢٨٣)، تاريخ التراث العربي (١/٧٦-٧٧).

(٥) انظر تهذيب التهذيب (١/٣٧٣)، كشف الظنون (١/٤٤٨)، معجم المؤلفين (٢/٢٧٦)، تاريخ التراث العربي (١/٧٧، ٧٨).

(٦) انظر الطبقات الكبرى (جـ٧/ج٢/ص١٠٢)، المعارف (٤٥٩)، تقريب التهذيب (٢/٢٣)، كشف الظنون (١/٤٥٣)، تاريخ التراث العربي (١/٧٨، ٧٩).

١٣- زيد بن أسلم (ت١٣٦هـ)[1].

١٤- الربيع بن أنس (ت١٣٩هـ)[2].

١٥- شبل بن عباد (ت١٤٨هـ)[3].

١٦- مقاتل بن حيان (ت١٥٠هـ)[4].

١٧- مقاتل بن سليمان (ت١٥٠هـ)[5].

---

(١) انظر تهذيب التهذيب (٣٤١/٣). كشف الظنون (٤٤٨/١).

(٢) انظر المعارف (٤٦٦)، تقريب التهذيب (٢٤٣/١)، تاريخ التراث (٧٩/١، ٨٠).

(٣) شبل بن عباد المكي القارئ، رُمي بالقدر. تقريب التهذيب (٣٤٦/١)، غاية النهاية (٣٢٣/١)، كشف الظنون (٤٥١/١)، تاريخ التراث (٨٢/١)،

(٤) انظر الفهرست (ص٣٧)، تقريب التهذيب (٢٧٢/٢)، كشف الظنون (٤٥٩/١)، تاريخ التراث (٨٤/١)،

(٥) انظر الفهرست (ص٣٦، ٢٢٧)، تاريخ بغداد (١٦٠/١٣)، تهذيب التهذيب (٢٤٩/١٠)، كشف الظنون (٤٣٩/١، ٤٥٩)، معجم المولفين (٣١٧/١٢)، تاريخ التراث (٨٥/١).

المسألة الثالثة: في ذكر أوائل المؤلفين في ناسخ القرآن ومنسوخه[1]

يرى المؤلف أن أبا عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ) كان في مقدمة من ألف في موضوع الناسخ والمنسوخ[2].

والمؤلف قد يُنازع فيما ذهب إليه، لوجود من كتب في الناسخ والمنسوخ في القرآن قبل ذلك فمن هؤلاء:

١- ما تقدم من أن ابن أشته أخرج عن ابن سيرين ما يدل على أن علياً رضي اللّه عنه كان قد كتب في مصحفه "الناسخ والمنسوخ" وقدمنا لك أيضاً، أن ابن سيرين قال: "فطلبت ذلك الكتاب، وكتبت فيه إلى المدينة فلم أقدر عليه"[3].

٢- قتادة بن دعامة السدوسي (ت١١٧ -وقيل- ١١٨هـ)[4].

٣- محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ت١٢٤هـ)[5].

---

(١) انظر الفهرست (ص٦٢).

(٢) انظر مناهل العرفان (٢٤/١).

(٣) الإتقان (١٦٦/١)، وانظر: ص(١٦) مما سبق.

(٤) انظر طبقات المفسرين للداوودي (٤٧/٢)، النسخ في القرآن الكريم للدكتور مصطفى زيد (٢٩٥/١)، وكتاب قتادة مطبوع بتحقيق الدكتور حاتم الضامن (مؤسسة الرسالة).

(٥) انظر الناسخ والمنسوخ للنحاس (المقدمة ص١٧)، تذكرة الحفاظ (١٠٨/١)، تهذيب التهذيب (٣٩٥/٩)، النسخ في القرآن الكريم (٢٩٦/١).
وهذا الكتاب مطبوع بتحقيق: حاتم الضامن "مؤسسة الرسالة".

٤- عطاء بن أبي مسلم الخراساني (ت١٣٥هـ)[١].

٥- محمد بن السائب الكلبي (ت١٤٦هـ)[٢].

٦- مقاتل بن سليمان (ت١٥٠هـ)[٣].

٧- الحسين بن واقد (ت١٥٩هـ)[٤].

---

(١) انظر الناسخ والمنسوخ للنحاس (المقدمة ص١٨)، ميزان الاعتدال (١٩٨/٢) تهذيب التهذيب (١٩٠/٧). طبقات المفسرين للداوودي (٣٨٥/١).

(٢) محمد بن السائب بن بشر الكلبي، أبو النضر الكوفي، النسابة، المفسر، الفهرست (ص٤٠)،وعده هبة الله بن سلامة في ناسخه ومنسوخه من المصادر التي أخذ منها في كتابه، راجع (ص٣١٣)، طبقات المفسرين للداوودي (١٤٩/٢)، تهذيب التهذيب (١٥٧/٩)، النسخ في القرآن الكريم "مصطفى زيد" (٢٩٨/١)، تاريخ التراث العربي (٨٠/١).

(٣) انظر الفهرست (ص٤٠، ٢٢٧)، طبقات المفسرين للداوودي (٢٣٠/٢)، النسخ في القرآن الكريم (٢٩٩/١)، تاريخ التراث (٨٥/١)، وقد عده هبة الله ابن سلامة من جملة مصادره التي أخذ عنها كتابه "الناسخ والمنسوخ" (ص٣١٣).

(٤) الحسين بن واقد المروزي، أبو عبد الله القاضي. الفهرست (ص٣٧)، تهذيب التهذيب (٣٢١/٢)، طبقات المفسرين للداوودي (١٦٣/١)، النسخ في القرآن الكريم (٣٠٤/١).

٨- عبد الرحمن بن زيد (ت١٨٢هـ)[١].

٩- عبد الوهاب بن عطاء العجلي الخفاف (ت٢٠٤هـ)[٢].

١٠- حجاج بن محمد الأعور (ت٢٠٦هـ)[٣].

---

(١) عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، العدوي، مولاهم. الفهرست (ص٤٠، ٢٨١)، تهذيب التهذيب (١٦١/٦)، طبقات المفسرين للداوودي (٢٧١/١)، النسخ في القرآن الكريم (٣٠٥/١).

(٢) انظر تاريخ بغداد (٢١/١١)، تذكرة الحفاظ (٣٣٩/١)، تهذيب التهذيب (٣٩٨/٦)، طبقات المفسرين للداوودي (٣٦٩/١)، النسخ في القرآن (٣١٠/١).

(٣) انظر الفهرست (ص٤٠)، تاريخ بغداد (٢٣٦/٨)، تهذيب التهذيب (١٨٠/٢)، طبقات المفسرين للداوودي (١٣١/١)، النسخ في القرآن الكريم (٣١١/١).

المسألة الرابعة: ذِكْرُ أوائل المؤلفين في غريب القرآن: [1]

يرى المؤلف -رحمه الله- أن أبا بكر السجستاني (ت٣٣٠هـ) في مقدمة من ألف في "غريب القرآن" [2].

وهذا غير مُسَلَّم أيضاً، لأن السجستاني مسبوق في التأليف في هـذا الفن، وممن سبقه إلى ذلك:

١- أبان بن تغلب (ت١٤١هـ) [3].

٢- محمد بن الحسن بن أبي سارة الرؤاسي، اللغـوي (ت١٧٠هـ) [4] واسم كتابه "معاني القرآن".

٣- مؤرج بن عمرو السدوسي البصري (ت١٧٤هـ) [5].

٤- علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي الكوفي (الكسائي) (ت١٨٩هـ) [6].

---

(١) راجع الفهرست (ص٣٧).

(٢) انظر مناهل العرفان (١/ ٢٤).

(٣) أبان بن تغلب -بفتح المثناة، وسكون المعجمة، وكسر اللام- أبو سعد الكوفي. تهذيب التهذيب (١/ ٨١)، كشف الظنون (٢/ ١٢٠٧)، هدية العارفين (١/ ١)، تاريخ التراث (١/ ٤٢).

(٤) انظر معجم الأدباء (١٨/ ١٢١)، كشف الظنون (٢/ ١٧٣٠)، معجم المؤلفين (٩/ ١٩١).

(٥) انظر الفهرست (ص٣٧، ٥٣)، كشف الظنون (٢/ ١٢٠٧)، معجم المؤلفين (١٣/ ٣٣).

(٦) انظر كشف الظنون (٢/ ١٧٣٠)، شذرات الذهب (١/ ٣٢١)، هدية العارفين (١/ ٦٦٨).

المسألة الخامسة: ذِكْرُ أوائل المؤلفين في إعراب القرآن

ذهب المؤلف إلى أنَّ إبراهيم بن علي بن سعيد الحوفي (ت٤٣٠هـ) كان في طليعة من ألف في إعراب القرآن الكريم، [1] وهذا غير مستقيم لوجود من سبقه إلى ذلك، ومنهم:

١- أبو مروان عبد الملك بن حبيب المالكي القرطبي (ت٢٣٩هـ)[2].

٢- أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت٢٤٨هـ) [3].

٣- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٦هـ) [4].

٤- أبو العباس أحمد بن يحيى بن يزيد الشيباني، المشهور بـ"ثعلب" (ت٢٩١هـ) [5].

---

(١) انظر مناهل العرفان (٢٤/١).

(٢) انظر سيرأعلام النبلاء (١٠٢/١٢)، كشف الظنون (١٢٣/١).

(٣) انظر سير أعلام النبلاء (٢٦٨/١٢)، كشف الظنون (١٢٣/١).

(٤) انظر سير أعلام النبلاء (٥٧٦/١٣)، كشف الظنون (١٢٣/١).

(٥) انظر سير أعلام النبلاء (٥/١٤)، كشف الظنون (١٢٣/١).

المسألة السادسة: في ذِكْرِ أوائل المصنفين في القراءات

ذهب المؤلف رحمه اللّه إلى أن علم الدين السخاوي (ت٦٤٣هـ) أول من ألف في القراءات[1]. وهذا مردود أيضاً مع غرابته[2]. قال ابن الجزري رحمه الله: "كان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب "أبو عبيد القاسم بن سلام"[3]، وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئاً، مع هؤلاء السبعة، وتوفي سنة أربع وعشرين ومائتين. وكان بعده: أحمد ابن جبير بن محمد الكوفي، نزيل أنطاكية. جمع كتاباً في قراءات الخمسةمن كل مصر واحد. وتوفي سنة ثمان وخمسين ومائتين... وكان بعده: القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي. صاحب قالون، ألف كتاباً في القراءات، جمع فيه قراءة عشرين إماماً، منهم هؤلاء السبعة. (وتوفي سنة ٢٨٢هـ). وكان بعده الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، جمع كتاباً حافلاً سماه: "الجامع" فيه نيف وعشرون قراءة. (توفي سنة ٣١٠هـ)..."ا.هـ[4]. ألخ كلامه رحمه الله.

---

(١) انظر مناهل العرفان (١/٢٥).

(٢) ولقد ناقض المؤلف كلامه هذا في موضع آخر (١/٤١٠)، حيث اعتبر أبا عبيد القاسم بن سلام، وأبا حاتم السجستاني وأبا جعفر الطبري، وإسماعيل القاضي، في مقدمة المؤلفين في القراءات!!.

(٣) انظر الفهرست (ص٣٨).

(٤) النشر في القراءات العشر (١/٣٣، ٣٤).

وذكر ابن الجزري رحمه اللّه في (غاية النهاية) عند ترجمته لـ: (الحسين بن عثمان بن ثابت البغدادي الضرير (ت٣٧٨هـ) أنه أول من نظم القراءات السبع[(١)].

وهناك مؤلفات أخرى في القراءات وبعض ما يتعلق بها وُجدت في القرنين الأول والثاني من الهجرة مثل:

١- "كتاب في القراءة" لـ"يحيى بن يعمر" (ت٨٩هـ) جمع فيه اختلافات المصاحف المشهورة[(٢)].

٢- "اختلافات مصاحف الشام، والحجاز، والعراق" لعبد اللّه بن عامر اليحصبي (ت١١٨هـ)[(٣)].

٣- "اختيار في القراءة على مذهب العربية" لمحمد بن عبد الرحمن ابن محيصن (ت١٢٣هـ)[(٤)].

---

(١) انظر غاية النهاية (٢٤٣/١)، كشف الظنون (١٣١٧/٢).

(٢) انظر غاية النهاية (٣٨١/٢)، تاريخ التراث العربي (٢٢/١).

(٣) انظر الفهرست (٣١)، غاية النهاية (٤٢٣/١)، تهذيب التهذيب (٢٤٠/٥)، الأعلام للزركلي (٩٥/٤)، تاريخ التراث العربي (٢٥/١).

(٤) محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي، مولاهم المكي، قارئ مشهور من أهل مكة. الفهرست (٣٣)، غاية النهاية (١٦٧/٢)، تاريخ التراث العربي (٢٣/١)، معرفة القراء الكبار (٩٨/١).

٤- "اختيار في القراءة" لعيسى بن عمر الثقفي (١٤٩هـ)[١].

٥- "القراءة" لحمزة الكوفي (ت١٥٦هـ)[٢].

٦- "القراءة" لنافع المدني (ت١٦٩هـ)[٣].

٧- "القراءات" لهشيم بن بشير (ت١٨٣هـ)[٤].

---

(١) عيسى بن عمر النحوي أبو عمر، الثقفي. (الفهرست (٣٣، ٤٧)، غاية النهاية (٦١٣/١)، ولأبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) كتاب "القراءات". انظر الفهرست (٥٣).

(٢) حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل، الإمام، أبو عمارة الكوفي، مولى آل عكرمة بن ربعي التيمي، الزيات، أحد القراء السبعة. المعارف لابن قتيبة (٥٢٩)، الفهرست (٣٢)، غاية النهاية (٢٦١/١)، معرفة القراء الكبار (١١١/١)، معجم المؤلفين (٧٨/٤)، تاريخ التراث العربي (٣١/١).

(٣) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم ، القارئ، المدني، مولى بني ليث، أصله من أصبهان، وقد ينسب لجده. المعارف لابن قتيبة (ص٥٢٨)، الفهرست (٣١)، تذكرة الحفاظ (٩٩/١)، غاية النهاية (٣٣٠/٢)، تقريب التهذيب (٢٩٥/٢)، تاريخ التراث العربي (٣٢/١).

(٤) هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي، أبو معاوية بن أبي خازم، الواسطي. الفهرست (٢٨٤)، تقريب التهذيب (٣٢٠/٢)، تاريخ التراث العربي (٨٨/١).

المسألة السابعة: ذِكْرُ أول من ألف في علوم القرآن

قال المؤلف رحمه الله تعالى (٢٦/١): "ولا نعلم أن أحداً قبل المائة الرابعة للهجرة، ألف أو حاول أن يؤلف في علوم القرآن بالمعنى المدون..." أ.هـ.

وهو يريد بهذا "علي بن إبراهيم الحوفي"[١] صاحب كتاب: "البرهان في علوم القرآن".

ويدل على ذلك قوله (٢٧/١، ٢٨) تحت عنوان: "أول عهد لظهور هذا الاصطلاح": "...لكني ظفرت في دار الكتب المصرية، بكتاب لعلي ابن إبراهيم بن سعيد، الشهير بالحوفي، المتوفى سنة (٣٣٠هـ)[٢] اسمه البرهان في علوم القرآن. وهو يقع في ثلاثين مجلداً...."أ.هـ.

ثم قال: "... وإذاً نستطيع أن نتقدم بتاريخ هذا الفن ... إلى بداية القرن الخامس..." أ.هـ.

وقال: (٣٢/١) في "الخلاصة": "ويمكن أن نستخلص مما سبق: أن علوم القرآن كفن مدون استهلت صارخة على يد الحوفي، في أواخر القرن الرابع، وأوائل الخامس..."أ.هـ.

---

(١) انظر معجم الأدباء (٢٢١/١٢)، إنباه الرواة للقفطي (٢١٩/٢)، وفيات الأعيان (٣٠٠/٣)، طبقات المفسرين للداوودي (٣٨٨/١)، كشف الظنون (١٢٢/١، ٢٤١) شذرات الذهب (٢٤٧/٣).

(٢) هذا خطأ مطبعي على الأغلب، ويدل على ذلك كلامه بعده. وإنما كانت وفاته سنة (٤٣٠هـ).

ويمكن أن يُستدرك على المؤلف رحمه الله هنا في أن كتاب الحوفي هذا إنما هو كتاب تفسير وليس كتاباً في "علوم القرآن" حسب الاصطلاح المعروف، وهو يقع في ثلاثين جزءاً كما قال ذلك المؤلف نفسه[1]، وقال مثله ياقوت في "معجم الأدباء"، وسماه": "البرهان" في تفسير القرآن".

قال ياقوت: "بلغني أنه في ثلاثين مجلداً بخط دقيق" أ.هـ[2]. ونحوه قال الداوودي[3]، وقبله شيخه السيوطي[4]، وبمثل ذا سماه في كشف الظنون[5]، وأشار إلى أنه ذكر فيه الإعراب والغريب والتفسير.

أما في مفتاح السعادة فقد جعله كتاباً آخر غير التفسير، إذْ عَدَّ من مؤلفاته:

١- البرهان في تفسير القرآن.

٢- علوم القرآن.

٣- الموضح في النحو[6]

والظاهر أن الأول، والثاني، كتاب واحد، وإنما بعضهم يسميه بـ"البرهان في تفسير القرآن" والآخر بـ"البرهان في علوم القرآن".

---

(١) راجع ما ذكره المؤلف (٢٨/١).

(٢) معجم الأدباء (٢٢١/١٢).

(٣) انظر طبقات المفسرين للداوودي (٣٨٨/١).

(٤) انظر طبقات المفسرين للسيوطي (ص٧٠).

(٥) انظر كشف الظنون (٢٤١/١).

(٦) مفتاح السعادة (٩٥/٢).

وبعد أن تبين لك أنه كتاب في التفسير، فلا يسوغ جعله كتاباً في علوم القرآن، وكونه يذكر فيه الإعراب، والغريب، والقراءات، ونحو ذلك، لا يبرر تغيير موضوعه من "التفسير" إلى "علوم القرآن"، وإلا فلنجعل كثيراً من كتب التفسير -بل أكثرها- التي تذكر هذه المباحث، وتتعرض لها، كتباً في علوم القرآن "حسب الاصطلاح المتعارف" وهذا لا يصح أبداً، وإن كان المؤلف يقول بذلك فهناك من سبق الحوفي إلى التأليف بهذه الطريقة كالطبري مثلاً!.

واسم الكتاب لا يؤثر أو يغير من الواقع شيئاً، بعد أن عرفت موضوعه، والله أعلم.

وبعد كتابة تلك الأسطر، تيسر لي الوقوف على كتاب الحوفي، والذي أصبح من مصورات الجامعة الإسلامية، برقم (ف/٣٧٩٥) فرأيته كتاباً من كتب التفسير ولا ريب، فهو يذكر الآية، أو الآيات، ثم يورد الإعراب، ثم يورد الوقف والتمام فيها، ثم يورد ما تضمنته الآيات من الفوائد ونحوها... ثم يقول: "القول في القراءة..." ثم يقول: "القول في المعنى والتفسير...

وقد بين ذلك المؤلف رحمه الله فيما سبق[1].

---

(١) تنبيه: وقفت على كتاب مخطوط في المكتبة البلدية في الاسكندرية يُعزى لابن الأنباري بهذا العنوان: "عجائب علوم القرآن" وموضوعه في علوم القرآن حقيقة لكن الصواب أنه كتاب "فنون الأفنان" لابن الجوزي، وأما العنوان السابق والنسبة لابن الأنباري فإن ذلك كله لا يصح والله أعلم.

المسألة الثامنة: ذِكْرُ أول عهد لظهور هذا الاصطلاح

ذهب المؤلف إلى أن أول عهد لظهور هذا الاصطلاح، إنما كان في بداية القرن الخامس، على يد: "الحوفي المتوفى سنة (٤٣٠هـ)". ونقلنا لك شيئاً من كلامه في المسألة السابقة.

وقد بينا أن كتاب الحوفي، إنما هو في تفسير القرآن، وأن المؤلف[1] ذكر هذا في كتابه، ومع ذلك فقد اعتبره أول مُؤَلَّف في علوم القرآن - حسب الاصطلاح المتأخر- واعتبره أيضاً أول عهد لظهور هذا الاصطلاح!!

لكن إن كان مراده إنما هو أول ظهور هذا الإطلاق، أو هذه العبارة: "علوم القرآن" سواء أُطلقت على التفسير، أو على موضوعنا الذي نحن بصدده، أو غير ذلك، فإن الحوفي مسبوق إلى هذا.

وممن أطلق هذا العنوان -علوم القرآن- على مُؤَلَّفه قبل الحوفي:

١- محمد بن خلف بن المرزبان (ت٣٠٩هـ) وسماه "الحاوي في علوم القرآن"[2] وهو كتاب في التفسير يقع في سبعة وعشرين جزءاً.

---

(١) أعني الزُّرقاني رحمه الله.

(٢) انظر الفهرست (ص٩٥، ١٦٦، ١٦٧)، تاريخ بغداد (٥/٢٣٧)، تذكرة الحفاظ (٢/٧٥٧)، طبقات المفسرين للداوودي (٢/١٤٦).

٢- أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري[١] (المتوفى سنة نيف وثلاثين وثلاثمائة، وقيل: بعد سنة عشرين، وقيل سنة ثلاثين، وقيل: غير ذلك، وسماه: "المُختَزَن في علوم القرآن". وقد عرفت موضوعه فيما مضى[٢].

٣- محمد بن علي الأدفوي[٣] (ت٣٨٨هـ) واسم كتابه: "الاستغناء في علوم القرآن" وهو في التفسير أيضاً. قال عنه الداوودي: "... وله كتاب" تفسير القرآن"، سماه "الاستغناء" في مائة وعشرين مجلداً، صنفه في اثنتي عشرة سنة" [٤]أ.هـ.

---

(١) انظر تاريخ بغداد (٣٤٦/١١)، تذكرة الحفاظ (٨٢١/٣).

(٢) راجع ما ذكرنا حول هذا الكتاب (ص٣٣).

(٣) انظر غاية النهاية (١٩٨/٢)، طبقات المفسرين للسيوطي (ص٩٧)، وللداوودي (١٩٧/٢)، كشف الظنون (٧٩/١،٤٤١)، تاريخ التراث العربي (١٠٦/١).

(٤) طبقات المفسرين للداوودي (١٩٧/٢).

المبحث الثالث: في نزول القرآن

وتشمل الدراسة:

أولاً: مدى استيفاء المؤلف لمادة هذا المبحث وذكر القضايا التي ناقشها فيه.

ثانياً: إضافات المؤلف في هذا المبحث.

ثالثاً: مناقشة المؤلف في قضايا ومسائل من هذا المبحث.

* وقفات مع المؤلف.

أولاً: مدى استيفاء المؤلف لمادة هذا المبحث وذكر القضايا التي ناقشها فيه:

جرت عادة المؤلف -رحمه اللّه- في هذا الكتاب على استغلال الفرص التي تمر به في أحيان متعددة، ليربط القضايا التي يناقشها بحياة الناس وواقعهم، ويذكر أغلب ما تدعو إليه الحاجة للقارئ العادي، أو المثقف... فحينما يتكلم عن بعض المسائل المتعلقة بالقرآن وتعريفه، نجده ينطلق من ذلك إلى الكلام على هداية القرآن، وإعجازه، ودعوته إلى العلم، والنظر والتفكير السليم... وهكذا.

وقد كان المتوقع حينما يتكلم عن مبحث يتعلق بتنزيل القرآن والوحي... أن يتطرق إلى موضوع هام وهو "حاجة البشرية إلى الوحي" لكنه لم يفعل.

ثم إن المؤلف حينما تعرض لتعريف الوحي في الاصطلاح، أغفل الكلام علىتعريفه لغة... مع العلم أن هذه النقطة مهمة في هذا الموضوع؛ وأمر آخر أيضاً وهو أن المؤلف لم يذكر أنواع الوحي بمعناه العام... وكل من هذه القضايا الثلاث التي أشرت إليها قد ناقشها وبينها بعض من تكلم في هذا الموضوع الهام. أما القضايا والمسائل التي ناقشها في هذا المبحث فهي كثيرة وإليك رؤوسها:

١- معنى نزول القرآن.

٢- تنزيلاته.

٣- كيفية أخذ جبريل للقرآن وعمن أخذه.

٤- ما الذي نزل به جبريل.

٥- النازل على النبي ﷺ سوى القرآن.

٦- مدة نزول القرآن على النبي ﷺ.

٧- دليل التنجيم للقرآن.

٨- حكمته.

٩- حقيقة الوحي، وأنواعه، وكيفياته.

١٠- الأدلة العلمية على الوحي.

١١- الدليل العقلي.

١٢- الكلام على المعجزة.

ثم عرض الشبه في الموضوع والجواب عنها.

ثانياً: إضافات المؤلف في هذا المبحث.

إن مما يلفت الانتباه حول هذا المبحث، أن المؤلف وضعه في موضع مناسب له تماماً، حيث جعله أول المباحث بعد الكلام على تعريف "علوم القرآن"، والتعرض لتاريخه.

بينما نجد الزركشي، والسيوطي مثلاً، لم يلتفتوا إلى هذه الناحية المهمة. وقد بين المؤلف وجهة نظره في هذا التصرف، حيث قال في أول هذا المبحث: "هذا مبحث مهم في علوم القرآن، بل هو أهم مباحثه جميعاً؛ لأن العلم بنزول القرآن أساسي للإيمان بالقرآن، وأنه كلام اللّه، وأساس للتصديق بنبوة الرسول ﷺ، وأن الإسلام حق. ثم هو أصل لسائر المباحث الآتية بعدُ في علوم القرآن. فلا جرم أن يتصدرها جمعاء، ليكون من تقريره وتحقيقه سبيل إلى تقريرها وتحقيقها. وإلا فكيف يقوم البناء على غير أساس ودعام؟" [1] أ.هـ.

وإن مما يُذكر للمؤلف في هذا المبحث أيضاً، حسن عرضه، وتقسيمه للحِكَم والأسرار في تنجيم القرآن الكريم[2]، مع أنَّ النقاط الأساسية (في هذه المسألة) قد ذكرها السيوطي في الإتقان، إلا أن المؤلف رتبها، ونظمها وحرر الكلام فيها، وأضاف إليها بعض الإضافات.

---

(١) المناهل (١/٣٣).

(٢) انظر المصدر السابق (١/٤٦-٥٥).

ومن إضافات المؤلف أيضاً، أنه تطرق للكلام على ثبوت الوحي من ناحية العلم، وساق على ذلك عدداً من الأدلة العلمية[1]، وإن كان يَرِدُ على بعضها شيء من التساؤلات عن مراد المؤلف، نظراً لما يحتمله كلامه من معاني صحيحة وغيرها.

وبعد ذكر الأدلة العلمية، تعرض لذكر الدليل العقلي على الوحي[2] أيضاً، ثم تطرق للمعجزة بعد ذلك[3].

---

(١) انظر المصدر السابق (١/٥٨-٦٥).

(٢) المصدر السابق (١/٦٦).

(٣) المصدر السابق (١/٦٦-٦٩).

ثالثاً: مناقشة المؤلف في قضايا ومسائل من هذا المبحث:

وهي ست مسائل:

المسألة الأولى: تتعلق "بنزول القرآن" وتحتها مبحثان:

المبحث الأول: معنى نزول القرآن عند أهل السنة.

المبحث الثاني: إثبات صفة العلو للّهِ تعالى.

المسألة الثانية: أهمية مسائل العقيدة وخطورة الانحراف في فهمها.

المسألة الثالثة: في أن إثبات الوحي غير مفتقر إلى أدلة مادية مبنية على العلم الحديث.

المسألة الرابعة: حول التنويم المغناطيسي والوحي.

المسألة الخامسة: في حقيقة المعجزة.

المسالة السادسة: في بيان أن دلائل صدق الأنبياء ليست محصورة في المعجزات.

* وقفات مع المؤلف.

المسألة الأولى: في نزول القرآن

وتحتها مبحثان:

المبحث الأول: معنى نزول القرآن عند أهل السنة.

ذكر المؤلف للنزول معنيين في اللُّغَة.

أحدهما: الحلول في مكان، والأوي به.

ثانيهما: انحدار الشيء من علو إلى سفل.

ثم عقب ذلك بقوله: "ولا ريب أن كلا هذين المعنيين، لا يليق إرادته هنا في إنزال اللّه للقرآن، ولا في نزول القرآن من اللّه، لما يلزم من هذين المعنيين من المكانية والجسمية، والقرآن ليس جسماً حتى يحل في مكان، أو ينحدر من علو إلى سفل. سواء أردنا به الصفة القديمة المتعلقة بالكلمات الغيبية الأزلية، أم أردنا به نفس تلك الكلمات، أم أردنا به اللفظ المعجز، لما علمت من تنزه الصفة القديمة ومتعلقها، وهو الكلمات الغيبية، عن الحوادث وأعراض الحوادث، ولما تعرفه من أن الألفاظ أعراض سيالة تنقضي بمجرد النطق بها...

وليكن المعنى المجازي لإنزل القرآن، هو الإعلام في جميع إطلاقاته..."[1] أ.هـ.

---

(١) المصدر السابق (٣٤/١).

والحق أن هذا الرأي من المؤلف غريب جداً! لأنه يخالف النصوص المستفيضة من الكتاب والسنة، الدالة على أن نزول القرآن هو نزول حقيقي، كما أنه أيضاً مخالف للغة والعقل.

وقد عرفت معنى القرآن عند المؤلف فيما سبق، وتبين لك الحق الذي دل عليه الكتاب والسنة في هذه المسألة، فلا حاجة إلى الإعادة.

والملحوظ هنا أن المؤلف قد نفى النزول الحقيقي للقرآن، أياً كان معناه، سواء قيل بأنه المعنى أو اللفظ أو مجموعهما... وفسَّر النزول بالإعلام!! متجاهلاً ما ورد في كتاب اللّه تعالى، وسنة رسوله ﷺ، وما أُثر عن سلف الأمة، بل وما هو معروف من كلام العرب في لغتهم!!

وبعد أن عرفت قول المؤلف في معنى النزول، اعلم "أن كثيراً من الناس، فسروا النزول في مواضع من القرآن، بغير معناه المعروف، لاشتباه المعنى في تلك المواضع، وصار ذلك حجة لمن فسر نزول القرآن بتفسير أهل البدع؛ فمن الجهمية من يقول: أنزل بمعنى خلق، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا الحَدِيدَ فِيه بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد آية: ٢٥]، أو يقول: خلقه في مكان عال، ثم أنزله من ذلك المكان.

ومن الكُلاَّبية من يقول: نزوله بمعنى الإعلام به وإفهامه للملك، أو نزول الملك بما فهمه. وهذا الذي قالوه باطل في اللغة، والشرع والعقل...

والمقصود هنا أن النزول... في كتاب اللّه عز وجل "ثلاثة أنواع" وهي:

١- نزول مقيد بأنه منه.

٢- نزول مقيد بأنه من السماء.

٣- نزول غير مقيد، لا بهذا، ولا بهذا.

فالأول لم يرد إلا في القرآن، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِن رَّبِّكَ بِالحَقِّ﴾ [الأنعام: آية١١٤]، وقال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَه رُوحُ القُدسِ مِن رَّبِّكَ بِالحقِّ﴾ [النحل: آية١٠٢]، وقال تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الكِتَابِ مِنَ اللَّهِ العَزِيزِ الحَكِيمِ﴾ [الزمر: آية١].

والتنزيل بمعنى المنزل، تسمية للمفعول باسم المصدر، وهو كثير، ولهذا قال السلف: القرآن كلام اللّه، ليس بمخلوق، منه بدأ. وقال أحمد وغيره: وإليه يعود.

وأما المنزل المقيد بالسماء: فقوله: ﴿فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ....﴾ [الحجر: آية٢٢]، والسماء اسم جنس لكل ما علا، فإذا قُيِّد بشيء معين تقيد به، فقوله في غير موضع: ﴿مِنَ السَّمَاءِ﴾ مطلق. أي: في العلو، ثم قد بينه في موضع آخر بقوله: ﴿أَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ﴾ [الواقعة: آية٦٩]، وقوله: ﴿فَتَرَى الوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلالِهِ﴾ [النور: آية٤٣، الروم: آية ٤٨]، أي: أنه منزل من السحاب.

ومما يشبه نزول القرآن، قوله: ﴿يُنَزِّلُ الْمَلائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [النحل: آية ٢]، فنزول الملائكة هو نزولهم بالوحي من أمره الذي هو كلامه، وكذلك قوله: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَئِكَةُ والرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر آية:٤]، يناسب قوله: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ . أمراً مِنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرسِلِينَ﴾ [الدخان: الآيتان ٤-٥]، فهذا شبيه بقوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ﴾ [النحل: آية١٠٢].

وأما المطلق ففي مواضع: منها: ما ذكره من إنزال السكينة بقوله: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَه عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: آية٢٦]، وقوله: ﴿هو الذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: آية٤]، إلى غير ذلك.

والملائكة قد تنزل على قلوب المؤمنين بالسكينة كقوله: ﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى الْمَلَئِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الأنفال: آية١٢]، فذلك الثبات نزل في القلوب بواسطة الملائكة، وهو السكينة... ومنه حديث حذيفة رضي الله عنه الذي في الصحيحين، عن النبي ﷺ قال: ((إن الأمانة نزلت في جذر قلوب الرجال، ثم علموا من القرآن، ثم علموا من السنة...))[1].

---

(١) أخرجه البخاري في الصحيح: كتاب الرقاق، باب: (رفع الأمانة). حديث رقم (٦٤٩٧) ١١/٣٣٣، وانظر الأرقام : (٧٠٨٦، ٧٢٧٦). ومسلم في الصحيح: كتاب الإيمان، باب: (رفع الأمانة والإيمان من بعض القلوب). حديث رقم (١٤٣) ١/١٢٦.

والأمانة: هي الإيمان، أنزلها في أصل قلوب الرجال؛ وهو كإنزال الميزان والسكينة...؛ فقد تبين أنه ليس في القرآن، ولا في السنة، لفظ نزول إلا وفيه معنى النزول المعروف، وهذا هو اللائق بالقرآن، فإنه نزل بلغة العرب، ولا تعرف العرب نزولاً إلا بهذا المعنى، ولو أريد غير هذا المعنى، لكان خطاباً بغير لغتها، ثم هو استعمال للفظ المعروف له معنى في معنى آخر، بلا بيان، وهذا لا يجوز بما ذكرنا، وبهذا يحصل مقصود القرآن واللغة الذي أخبر اللّه تعالى أنه بينه، وجعله هدى للناس..." [1].

والآيات الدالة على نزول القرآن -أو غيره من الوحي- كثيرة جداً، حيث تقارب خمسين ومائة آية، كقوله تعالى: ﴿**نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ**﴾ [الشعراء: آية ١٩٣]، والروح الأمين: هو جبريل ﷺ، كما جاء ذلك عن جماعة من السلف، وقد جاءت هذه الأوصاف له في مواضع من القرآن كقوله عز وجل: ﴿**فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا...**﴾ [مريم: آية١٧]، وكقوله: ﴿**مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ**﴾ [التكوير: آية٢١] .

وقال تعالى: ﴿**يُنَزِّلُ الْمَلائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ...**﴾ [النحل: آية٢]. قال ابن كثير رحمه اللّه: "أي: الوحي" [2] أ.هـ.

---

(١) الفتاوى (١٢/٢٤٦-٢٥٧) (بتصرف) وانظر أيضاً كلامه رحمه اللّه في المجلد (١٢/١١٨)، فما بعدها، و(١٥/٢٢١).

(٢) تفسير ابن كثير (٢/٥٦١).

وكقوله تبارك وتعالى: ﴿اللَّهُ الذِي خَلَقَ سَبْعَ سَموات وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الأَمْرُ بَيْنَهُنَّ﴾ [الطلاق: آية١٢]، وغير هذه الآيات كثير جداً -قد قدمنا بعضها فيما سبق- وكلها دالة على المعنى الذي ذكرت آنفاً.

ولكي تعلم علماً لا يخالطه ريب، بطلان ما ذهب إليه المؤلف: قدِّر (الإعلام) في هذه الآيات وأشباهها في موضع (الإنزال)، ثم انظر كيف يكون التحريف لكتاب اللّه تبارك وتعالى بأسوأ أحواله وأبشع صوره. وهذا مما لا يُحتاج فيه إلى تكلف أو تمعن، بل يتضح لمن له أدنى بصيرة.

ولكن إذا كان العقل أصلاً ومصدراً مقدماً في التلقي على الوحي، وقعت أمثال هذه الغرائب، وحُرِّفت النصوص من أجل تقرير مذهب فاسد لا يقوم على مستند من الوحي.

وقد كان هذا الأمر -أعني مجيء الوحي من السماء، ونزوله منها- معلوماً عند أهل الكتاب بل حتّى عند العرب في حال شركهم وجاهليتهم، ولهذا فقد سأل أهل الكتاب النبي ﷺ أن ينزل عليهم كتاباً من السماء يقرؤونه، كما أخبر اللّه تعالى عن مطلبهم هذا بقوله: ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَاباً مِنَ السَّمَاءِ...﴾ [النساء: آية ١٥٣].

أما المشركون فقد طلبوا منه أموراً منها: ما ذكر اللّه بقوله: ﴿...أو ترقى في السَّماءِ ولَنْ نُؤْمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّى تنزل علينا كتاباً نَقْرَؤُهُ....﴾ [الإسراء: آية ٩٣]، مع أنهم كانوا يقولون ذلك تعنتاً كما بين اللّه تعالى ذلك بقوله: ﴿وَلَو نَزَّلْنَا عليكَ كِتَاباً في قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأيدِيهِمْ لَقَالَ اللذِينَ كَفَرُوا إنْ هَذَا إلاَّ سِحْرٌ مُبِينٌ﴾ [الأنعام: آية ٧]، كما أنهم أرادوا نزول الملك، كما جاء في قوله تعالى مخبراً عن مطلبهم هذا بقوله: ﴿قَالُوا لَو شَاءَ رَبُّنَا لأَنزَلَ مَلٰئكةً فَإنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِه كَافِرُونَ﴾ [فصلت: آية١٤]، وقوله: ﴿وَلَو شَاء اللَّهُ لأَنْزَلَ ملٰئكةً﴾ [المؤمنون: آية ٢٤]، وقوله: ﴿لولا أُنزلَ عليهِ مَلَكٌ﴾ [الأنعام: آية ٨]، وقوله: ﴿لولا أنزل إليه مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيراً﴾ [الفرقان: آية٧]، ﴿وقَالَ الَّذِينَ لايَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَولا أُنْزِلَ علينا الملٰئكةُ﴾ [الفرقان: آية ٢١]، والمراد بهذا كله نزول الملائكة من أعلى؛ ولذا جاء في الجواب التصريح بذكر السماء.بمثل قوله: ﴿قُلْ لَو كانَ في الأَرْضِ ملٰئكة يَمْشُونَ مُطمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عليهم من السماء مَلَكاً رَسُولاً﴾ [الإسراء: آية٩٥]، وقد قال البخاري رحمه اللّه في صحيحه: "باب قول اللّه تعالى: ﴿تَعْرُجُ الْملٰئكَةُ والرُّوحُ إليهِ﴾ [المعارج: آية ٤]، وقوله جل ذكره: ﴿إليه يَصْعَدُ الكَلِمُ

الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: آية١٠]، وقال أبو حمزة[١] عن ابن عباس: بلغ أبا ذر مبعث النبي ﷺ فقال لأخيه: "اعلم لي علم هذا الرجل الذي يزعم أنه يأتيه الخبر من السماء".[٢]

ومن الأدلة على ذلك من السنة ما رواه النواس بن سمعان عن النبي ﷺ أنه قال: ((إذا أراد اللّٰه عز وجل أن يوحي بالأمر، تكلم بالوحي، أخذت السماوات منه رجفة، أو قال: رعدة شديدة خوفاً من اللّٰه، فإذا سمع بذلك أهل السماوات، صعقوا، وخروا للّٰهِ سجداً، فيكون أول من يرفع رأسه جبريل، فيكلمه اللّٰه من وحيه بما أراد، ثم يمر جبريل على الملائكة، كلما مر بسماء، سماء، سأله ملائكتها، ماذا قال ربنا يا جبريل؟!" فيقول جبريل -عليه السلام- قال الحق وهو العلي الكبير... فينتهي جبريل بالوحي حيث أمر ا للّٰه))[٣].

---

(١) نصر بن عمران بن عصام الضبعي، بضم المعجمة وفتح الموحدة بعدها مهملة، أبو حمزة، البصري، نزيل خراسان. توفي سنة (١٢٨هـ). التقريب (٢/٣٠٠).

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح، تعليقاً: كتاب التوحيد، باب: (قول اللّٰه تعالى: ﴿تعرج الملائكة والروح إليه﴾ ١٣/٤١٥. وأصله موصول عنده في كتاب المناقب، باب: (قصة إسلام أبي ذر الغفاري رضي اللّٰه عنه). حديث رقم (٣٥٢٢) ٦/٥٤٩.

(٣) التوحيد لابن خزيمة رقم (٢٠٦)، الأسماء والصفات للبيهقي (ص٢٦٤، ٢٦٥).

وقد جاء نحوه عن ابن مسعود رضي اللّه عنه مرفوعاً[1]، وموقوفاً[2]، وأبي هريرة مرفوعاً[3]، وروي أيضاً عن الشعبي[4]، والضحاك[5]، وابن عباس[6]، مختصراً.

وجاء عن ابن عباس رضي اللّه عنهما قال: أخبرني رجل من أصحاب النبي ﷺ من الأنصار؛ أنهم بينما هم جلوس ليلة مع رسول اللّه ﷺ رُمي بنجم فاستنار -إلى قوله- ((ولكن ربنا تبارك

---

(١) أخرجه أبو داود في السنن كتاب السنة، باب: (في القرآن). حديث رقم (٤٧١٢) (١٣/٦٥-٦٧)، التوحيد لابن خزيمة رقم (٢٠٧)، الأسماء والصفات للبيهقي (ص٢٦٢، ٢٦٣)، وانظر صحيح سنن أبي داود رقم ٣٩٦٤.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، تعليقا: كتاب التوحيد، باب: (قول اللّه تعالى: ﴿ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لِمَن أذن له ...﴾. ١٣/٤٥٢)، التوحيد لابن خزيمة رقم (٢٠٨-٢١١)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص٢٦٢)، وانظر جامع الأصول رقم (٧٤٤).

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح: كتاب التفسير، باب: (إلا من استرق السمع...). حديث رقم (٤٧٠١). ٨/٣٨٠، وانظر الأرقام: (٤٨٠٠،٧٤٨١).

(٤) التوحيد لابن خزيمة رقم (٢١٣).

(٥) المصدر السابق (١/٣٥٧).

(٦) عبد اللّه بن أحمد في السنة رقم (٥٣٨)، العلو ٨٧، وانظر مختصر العلو رقم (٩٣).

وتعالى اسمه إذا قضى أمراً سَبَّح حملة العرش، ثم سَبَّح أهل السماء الذين يلونهم حتى يبلغ التسبيح أهل هذه السماء الدنيا، ثم قال الذين يلون حملة العرش لحملة العرش: ماذا قال ربُّكُمْ؟ فيُخبِرُونهم ماذا قال...)) الحديث[1].

وثبت عنه أيضاً رضي الله عنه أنه قال: بينما جبريل قاعد عند النبي ﷺ، سمع نقيضاً من فوقه، فرفع رأسه فقال: ((هذا باب من السماء فُتح اليوم. لم يُفتح قط إلا اليوم، فنزل منه ملك فقال: هذا ملك نزل إلى الأرض، لم ينزل قط إلا اليوم، فسلَّم وقال: أبشر بنورين أوتيتهما لم يؤتهما نبي قبلك، فاتحة الكتاب وخواتيم سورة البقرة..))[2]

ومن ذلك حديث أبي سعيد رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء، يأتيني خبر السماء صباحاً ومساءً))[3].

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب السلام، باب: (تحريم الكهانة وإتيان الكهان). حديث رقم (٢٢٢٩) ٤/١٧٥٠.

(٢) أخرجه مسلم في الصحيح: كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: (فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة). حديث رقم (٨٠٦). ١/٥٥٤.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المغازي، باب: (بعث علي بن أبي طالب عليه السلام وخالد بن الوليد إلى اليمن قبل حجة الوداع). حديث رقم (٤٣٥١) ٨/٦٧، ومسلم: كتاب الزكاة، باب: (ذكر الخوارج وصفاتهم). حديث رقم (١٠٦٤) ٢/٧٤١.

ومثل هذا الأمر أوضح وأجلى من أن تُساق له الأدلة، ولكنا هنا نشير إليها إشارات عابرة، لكثرتها وإلا فالأمر كما قيل:

وليس يصح في الأذهان شيء   إذا احتاج النهار إلى دليل

وبهذا تكون قد عرفت أن النزول للقرآن هو نزول حقيقي، وليس بمجازي. وما توهمه المؤلف -رحمه اللّه- من استلزام ذلك للجسمية مبني على مذهب الأشعرية والكلابية في إنكار العلو للّهِ عز وجل؛ فهم لا يثبتون للّهِ تعالى العلو لتوهمهم أن ذلك يستلزم إثبات الجهة والمكان، ونحن نقول: إن علوه سبحانه ليس كعلو خلقه، وكذلك نزوله سبحانه إلى السماء الدنيا، أو نزول القرآن منه، ليس كنزول المخلوقين، فلا مشابهة.

وسيأتي الكلام على صفة العلو قريباً إن شاء اللّه تعالى. وبهذا تعلم أن ما ذكره المؤلف باطل بما ذكرنا من الأدلة، ﴿**أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ**﴾.

وقد ورد الإخبار بالنزول والعروج وأشباه ذلك في الكتاب والسنة عن أمور كثيرة ومتنوعة، كالسكينة في قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ**﴾ [التوبة: آية٢٦]، وقوله: ﴿**فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَه عَلَيه...**﴾[التوبة: آية٤٠]، وقوله: ﴿**هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ**﴾ [الفتح: آية٤]. وقد قال اللّه تعالى: ﴿**يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الأَرْضِ ومَا يَخْرُجُ منهَا وَمَا يَنزِلُ من السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا...**﴾ [سبأ: آية٢، الحديد: آية٤].

ومن المعلوم أن مما يعرج من الأرض أرواح بني آدم، كما جاء ذلك أيضاً في أحاديث متعددة كحديث البراء -الطويل- مرفوعاً وفيه: ((...ثم يجيء ملك الموت عليه السلام، حتى يجلس عند رأسه فيقول: أيتها النفس الطيبة، اخرجي إلى مغفرة من اللّه ورضوان، قال: فتخرج تسيل كما تسيل القطرة من فِيِّ السقاء، فيأخذها فإذا أخذها لم يَدَعُوها في يده طرفة عين، حتى يأخذوها، فيجعلوها في ذلك الكفن... قال: فيصعدون بها فلا يمرون -يعني بها- على ملأ من الملائكة...))[1] الحديث.

ومِمَّا يصعد أيضاً: الملائكة، وأعمال بني آدم، وغير ذلك. قال تعالى: ﴿إِلَيه يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ والعَمَل الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: آية١٠]، قال ابن كثير: "يعني الذكر والتلاوة والدعاء. قاله غير واحد من السلف"ا.هـ. وقال أيضاً: "وقوله تعالى: ﴿وَالعَمَل الصَّالِحُ يَرْفَعُه﴾ قال علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس رضي اللّه عنهما: "الكلم الطيب ذكر اللّه تعالى، يُصعد به إلى اللّه عز وجل ..."[2]ا.هـ.

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٢٨٧/٤، ٢٨٨، ٢٩٧)، وأبو داود: كتاب الجنائز باب: (كيف يجلس عند القبر). حديث رقم (٣١٩٦) ٣١/٩، وانظر حديث رقم (٤٧٢٤). والنسائي: كتاب الجنائز، باب: (الوقوف للجنائز). حديث رقم (٢٠٠١) ٧٨/٤، وانظر مختصر العلو رقم (٣٦).

(٢) تفسير ابن كثير (٥٤٩/٣)، وانظر تفسير الطبري أيضاً (٢٢/ص١٢١).

قال ابن جرير: "وقوله: ﴿إليه يَصْعَدُ الكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾، يقول تعالى ذكره: إلى اللّه يصعد ذكر العبد إياه، وثناؤه عليه، ﴿والعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُه﴾ يقول: ويرفع ذكر العبد ربه إليه، وعمله الصالح، وهو العمل بطاعته..." [1]ا.هـ.

وقد صح عن النعمان بن بشير رضي اللّه عنه، أن النبي ﷺ قال: ((إن مما تذكرون من جلال اللّه التسبيح والتهليل والتحميد، ينعطفن حول العرش، لهن دوي كدوي النحل، تُذَكِّر بصاحبها. أما يحب أحدكم أن يكون له أولا يزال له من يُذكِّر به))[2].

وأخرج ابن جرير بسند لا بأس به -وله حكم الرفع- عن المخارق ابن سليم[3] قال: قال لنا عبد اللّه : "إذا حدثناكم بحديث أتيناكم بتصديق ذلك من كتاب الله؛ إن العبد إذا قال: سبحان اللّه وبحمده، الحمد لله، لا إله إلا اللّه، واللّه أكبر، تبارك اللّه، أخذهن ملك، فجعلهن

(١) تفسير الطبري (٢٢/١٢٠).

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٢٦٨/٤، وابن ماجة: كتاب الأدب، باب: (فضل التسبيح). حديث رقم (٣٨٠٩) ١٢٥٢/٢. والحاكم: كتاب الدعاء، (٥٠٣/١)، وقال: هذا حديث على شرط مسلم. وأقره الذهبي، وانظر مختصر العلو رقم (٣٢) صحيح ابن ماجة رقم (٣٠٧١).

(٣) المخارق بن سليم الشيباني، أبو قابوس، مختلف في صحبته، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين. التقريب (٢٣٤/٢).

تحت جناحيه، ثم صعد بهن إلى السماء! فلا يمر بهن على جمع من الملائكة إلا استغفروا لقائلهن، حتى يحيي بهن وجه الرحمن، ثم قرأ عبد اللّه: ﴿إِلَيهِ يَصْعَدُ الكَلِمُ الطَّيِّبُ ...﴾ [1].

وقال الذهبي: وأخرج أبو أحمد العسال[2]، بإسناد صحيح، عن ابن مسعود أنه قال: "من قال سبحان اللّه، والحمد للّهِ، واللّه أكبر، تلقاهن ملك، فعرج بهن إلى اللّه عز وجل فلا يمر بملأ من الملائكة، إلا استغفروا لقائلهن، حتى يحيي بهن وجه الرحمن عز وجل"[3].

وساق الطبري بإسناده، إلى كعب الأحبار أنه قال: "إن لسبحان اللّه، والحمد لله، ولا إله إلا اللّه، واللّه أكبر، لدوياً حول العرش، كدوي النحل، يذكرن بصاحبهن، والعمل الصالح في الخزائن" [4].

---

(١) تفسير الطبري (١٢٠/٢٢).

(٢) الإمام محمد بن أحمد بن إبراهيم بن سليمان أبو أحمد العسال الأصبهاني، ولد سنة (٢٦٧هـ) وتوفي سنة (٣٤٩هـ). الأنساب (١٨٩/٤)، سير أعلام النبلاء (٦/١٦).

(٣) العلو (ص٦٤)، وانظر مختصر العلو رقم (٤٩).

(٤) تفسير الطبري (١٢٠/٢٢). قال ابن كثير في تفسيره (٥٤٩/٣): "وهذا إسناد صحيح إلى كعب الأحبار رحمة اللّه عليه، وقد رُوي مرفوعاً" أ.هـ. ثم ساق حديث النعمان. وذكره الذهبي في العلو [انظر المختصر رقم ١٠١] وصرح بثبوته عن كعب. وقال الألباني: "أخرجهما أبو جعفر بن أبي شيبة، في العرش، بسندين صحيحين" أ.هـ. انظر كتاب العرش رقم (٤٣،٤٤).

وقد صح عن حذيفة رضي الله عنه، مرفوعاً إلى النبي ﷺ أنه قال: ((يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب. حتى لا يُدرى ما صيام ولا صلاة... وليُسرى على كتاب الله عز وجل في ليلة، فلا يبقى في الأرض منه آية...)) وهذا لفظ ابن ماجة[1].

فهذه النصوص وغيرها صريحة في وصف الكلام والذكر ونحوهما بالصعود، والنزول، وهي ترد فهم المؤلف وتبطله. بل قد ورد كثير من النصوص الدالة على أن القرآن يشفع لصاحبه، ويخاصم عنه، أو يخاصمه، أيضاً، ومن ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: "إن سورة من القرآن، ثلاثون آية، شفعت لرجل حتى غُفر له، وهي ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾" [2]ومن ذلك حديث ابن عمرو مرفوعاً: ((الصيام

---

(١) أخرجه ابن ماجه في السنن: كتاب الفتن، باب: (ذهاب القرآن والعلم). حديث رقم (٤٠٤٩) ٢/١٣٤٤، والحاكم: كتاب الفتن والملاحم، ٤/٤٧٣. وانظر: صحيح ابن ماجة رقم (٣٢٧٣) والسلسلة الصحيحة رقم (٨٧)، تخريج صفة الفتوى (ص٢٨). وقد روى الدارمي نحوه موقوفاً على ابن مسعود برقم (٣٣٤٤، ٣٣٤٦).

(٢) أخرجه الترمذي في السنن: كتاب فضائل القرآن، باب: (ما جاء في فضل سورة الملك). حديث رقم (٢٨٩١)، ٥/١٦٤، وابن ماجه: كتاب الأدب، باب: (ثواب القرآن). حديث رقم: (٣٧٨٦)، ٢/١٢٤٤. والحاكم: كتاب التفسير ٢/٤٩٧، وابن حبان (انظر الإحسان ٢/٨١). وراجع صحيح الترمذي رقم (٢٣١٥)، صحيح ابن ماجة رقم: (٣٠٥٣). مشكاة المصابيح رقم: (٢١٥٣).

والقرآن يشفعان للعبد يوم القيامة، فيقول الصيام: أي: رب إني منعته الطعام والشهوات بالنهار فشفعني فيه، يقول القرآن: رب منعته النوم بالليل فشفعني فيه. فيشفعان))[1]. وحديث أبي هريرة رضي اللّه عنه مرفوعاً: ((يجيء صاحب القرآن يوم القيامة. فيقول القرآن: يا رب حلّه. فيلبس تاج الكرامة، ثم يقول: يا رب زده، يا رب ارض عنه، فيرضى عنه. ويقال له: اقره وارقه...))[2]. قال الترمذي: حسن صحيح.

وأيضاً ما جاء عن ابن مسعود موقوفاً: "القرآن شافع مُشَفَّعٌ، وماحل مُصَدَّق.."[3].

فعلى رأي المؤلف، يكون هذا كله باطلاً لا حقيقة له، اللّهمَّ إلا معان مجازية، أو تأويلات بعيدة، بحجة أن ذلك يستلزم الجسمية

---

(١) الحاكم في المستدرك (٥٥٤/١). وحسنه الهيثمي، انظر: مجمع الزوائد (١٨١/٣، ٣٨١/١٠).

(٢) أخرجه الترمذي في السنن: كتاب فضائل القرآن، باب: (١٨) حديث رقم: (٢٩١٥) ١٧٨/٥، والحاكم: كتاب فضائل القرآن. ٥٥٢/١، وانظر صحيح الترمذي ٩/٣، صحيح الجامع ٣٢٤/٦.

(٣) مصنف عبد الرزاق: كتاب فضائل القرآن، باب: (تعليم القرآن وفضله). حديث رقم: (٦٠١٠) ٣٧٢/٣، الطبراني في الكبير (١٠٢٤٤، الكامل لابن عدي: (٩٨٨/٣)، مختصر قيام الليل (ص١٠١، ١٥٨)، مجمع الزوائد (١٦٤/٧)، صحيح الجامع رقم (٤٣١٩) وقد رُوي نحوه عن جماعة من الصحابة، مرفوعاً وموقوفاً.

والمكانية...!! سبحانك هذا بهتان عظيم؛ وهكذا تُرد النصوص بمثل هذه الحجج، وتكون الحجة في معان مخترعة، ليس لها أساس، لا من الشرع ولا اللُّغة ولا العرف!! كتفسير الإنزال هنا بالإعلام... واللّه المستعان.

المبحث الثاني في: إثبات صفة العلو لله تعالى.

جاء في كلام المؤلف -على معنى نزول القرآن- ما يشير إلى أن علو الله تعالى إنما هو علو معنوي، كما هو قول كثير من الأشعرية، وإليك ما قاله: "...ويمكن أن يكون هذا التجوز من قبيل الاستعارة التصريحية الأصلية، بأن يشبه إعلام السيّد لعبده، بإنزال الشيء من علو إلى سفل، بجامع أنَّ في كل من طرفي التشبيه صدوراً من جانب أعلى إلى جانب أسفل وإن كان العلو والسفل في وجه الشبه حسياً بالنسبة إلى المشبه به، ومعنويّاً بالنسبة إلى المشبه..." أ.هـ(١).

وهذه المسألة تعد من المسائل الكبار ـ بحق ـ التي خالف فيها الجهمية أهل السنّة والجماعة، وإنما وقع ذلك بعد خلافة عمر بن عبد العزيز -رحمه الله- على يد الجعد بن درهم، الذي قتله خالد بن عبد الله القسري، يوم الأضحى بعد خطبة العيد، والواقعة مشهورة.

هذا وإن المرء يجد نفسه عند الكتابة في هذه المسألة، وعند مراجعة ما كُتب فيها -متباطئاً أشد التباطؤ- لشدة وضوحها، وكثرة الأدلة

---

(١) المناهل (٣٥/١).

عليها من الكتاب والسنّة، بل ومن الفطرة، والعقل؛ إضافة إلى كثرة نصوص الأئمة فيها، فما الذي يُنقل هنا وما الذي يُترك؟، ويتردد في النفس قول الشاعر:

وليس يصح في الأذهان شيء   إذا احتاج النهار إلى دليل

وإن من المصادفات القليلة أني وقفت على كلام للحافظ الذهبي ـ رحمه الله ـ يصف التدليل على هذه المسألة بمثل ما وصفت هنا عند كلامه عليها في كتاب العلو، حيث قال: "أنا أعد إيراد النصوص في هذه المسألة للإحتجاج عيّاً، أما سمعت قول القائل:

وليس ..."[(١)].

وذكر البيت السابق.

وقد صدق ـ رحمه الله ـ في هذا، وما أبعد...

وقد جاءت أكثر الكتابات في هذه المسألة على طريقة سرد الأدلة من الكتاب، ثم من السنّة، ثم من الفطرة، ثم من المعقول، ورأيت أن من أفضل من نوّع الأدلة -من الكتاب والسنّة- ورتبها ترتيباً حسناً، ثم عقب ذلك بذكر الدليل الفطري والعقلي، هو ابن أبي العز الحنفي -رحمه الله- في "شرحه للطحاوية"، فاستحسنت أن أورد كلامه هنا مختصراً، وأكتفي بالتدليل على كل نوع من أنواع الأدلة المتعلقة بهذه

---

(١) مختصر العلو (ص١٠٢).

المسألة بإيراد دليل واحد أو دليلين، ثم أُحيل بعد ذلك إلى بعض المراجع التي جاء فيها بيان هذه المسألة؛ وهذا أوان الشروع في المقصود، فنقول:

إعلم أن أنواع الأدلة - من الأصلين - على علو الله - عزّ وجلّ - على خلقه تقارب العشرين نوعاً، وهي:

١- التصريح بالفوقية مقروناً بأداة "مِنْ" المُعَيِّنة للفوقية بالذات، كقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: آية ٥٠].

٢- ذِكْرُهَا مجردة عن الأداة كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ القَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾ [الأنعام: آية ١٨].

٣- التصريح بالعروج، نحو: ﴿تَعْرُجُ المَلائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: آية ٤]، وقوله ﷺ: ((يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم ربهم))[(١)].

٤- التصريح بالصعود إليه، كقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ...﴾ [فاطر: آية ١٠].

٥- التصريح بِرَفْعِهِ بعض المخلوقات إليه، كقوله تعالى: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: آية ١٥٨]، وقوله: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران: آية ٥٥].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المواقيت، باب: (فضل صلاة العصر). حديث رقم (٥٥٥)٢/٣٣، وانظر الأرقام (٣٢٢٣،٧٤٢٩،٧٤٨٦)، ومسلم في صحيحه: كتاب المساجد ومواقع الصلاة، باب : (فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما). حديث رقم (٦٣٢)١/٤٣٩.

٦- التصريح بالعلو المطلق، الدال على جميع مراتب العلو، ذاتاً، وقدراً، وشرفاً، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: آية ٢٥٥]، ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ [الحج: آية ٦٢].

٧- التصريح بتنزيل الكتاب منه، كقوله تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [غافر: آية ٢]، ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الزمر: آية ١].

٨- التصريح باختصاص بعض المخلوقات بأنها عنده، وأن بعضها أقرب إليه من بعض، كقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ...﴾ [الأعراف: آية ٢٠٦]، ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ...﴾[الأنبياء:آية ١٩]، ففرق بين (من له) عموماً،وبين(من عنده)من الملائكة...خصوصاً.

٩- التصريح بأنه تعالى في السماء، وهذا عند المفسرين من أهل السنّة على أحد وجهين: إمّا أن تكون "في" بمعنى "على"، وإما أن يراد بالسماء: العلو؛ ولا يختلفون في ذلك، ولا يجوز الحمل على غيره.

١٠- التصريح بالاستواء مقروناً بأداة "على" مختصاً بالعرش، الذي هو أعلى المخلوقات، مصاحباً في الأكثر لأداة "ثم" الدالة على الترتيب، والمهلة، كقوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: آية ٥٤]، وذلك في سبعة مواضع من القرآن العظيم.

١١ـ التصريح برفع الأيدي إلى الله، كقوله ﷺ: ((إِنَّ اللَّهَ حَيِيٌّ كَرِيمٌ، يَسْتَحْيِي إذا رَفَع الرَّجل إليه يَدَيْه أن يَرُدَّها خَائِبَتَيْنِ))[١].

١٢ـ التصريح بنزوله كل ليلة إلى سماء الدنيا، والنزول المعقول عند جميع الأمم إنما يكون من علو إلى سفل، كقوله ﷺ: ((ينزل ربنا ـ تبارك وتعالى ـ كل ليلة...)) الحديث[٢].

١٣ـ الإشارة إليه حساً إلى العلو، كما أشار إليه من هو أعلم بربه، وبما يجب له، ويمتنع عليه، من جميع البشر؛ لّما كان بالمجمع الأعظم، الذي لم يجتمع لأحد مثله، في اليوم الأعظم، في المكان الأعظم؛ حيث قال لهم: ((أنتم تُسألون عني، فما أنتم قائلون؟ ، قالوا: ...، فقال بأصبعه السبابة يرفعها إلى السماء... قائلاً: ((اللهم اشهد...))[٣].

---

(١) أخرجه الترمذي في السنن: كتاب الدعوات، باب: (١٠٥). حديث رقم (٣٥٥٦)٥/٥٥٦، وابن ماجه في السنن: كتاب الدعاء، باب: (رفع اليدين في الدعاء). حديث رقم(٣٨٦٥)٢/١٢٧١. وانظر صحيح الترمذي، حديث رقم (٢٨١٩)، صحيح ابن ماجه، حديث رقم (٣١١٧).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التهجد، باب: (الدعاء والصلاة من آخر الليل). حديث رقم (١١٤٥)٣/٢٩. وانظر الأرقام (٦٣٢١،٧٤٩٤)، ومسلم في صحيحه: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: (الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه). حديث رقم (٧٥٨)١/٥٢١.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الحج، باب: (حجة النبي ﷺ). حديث رقم (١٢١٨)٢/٨٨٦.

١٤ـ التصريح بلفظ "الأين" كقول أعلم الخلق به، وأنصحهم لأمته، وأفصحهم بياناً عن المعنى الصحيح بلفظ لا يوهم باطلاً بوجه: "أين الله" (١).

١٥ـ شهادته ﷺ لمن قال إن ربه في السماء بالإيمان.

١٦ـ إخباره تعالى عن فرعون أنه رام الصعود إلى السماء، ليطلع إلى إله موسى فيكذبه فيما أخبره من أنه سبحانه فوق السموات؛ فقال: ﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحاً...﴾ [القصص: آية ٣٨، غافر: آية ٣٦]، فمن نفى العلو من الجهمية فهو فرعوني، ومن أثبته فهو موسوي محمدي.

١٧ـ إخباره ﷺ أنه تردد بين موسى ـ عليه السّلام ـ وبين ربه ليلة المعراج بسبب تخفيف الصلاة، فيصعد إلى ربه ثم يعود إلى موسى، عدة مرات(٢).

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: (تحريم الكلام في الصلاة، ونسخ ما كان من إباحة). حديث رقم (٥٣٧)(٣٨١/١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الصلاة، باب: (كيف فرضت الصلوات في الإسراء). حديث رقم (٣٤٩)(٤٥٨/١)، وانظر الأرقام (١٦٣٦،٣٣٤٢)، ومسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب: (الإسراء برسول الله ﷺ إلى السموات، وفرض الصلاة. حديث رقم(١٦٣) ١٤٨/١.

١٨ـ النصوص الدالة على رؤية أهل الجنة لله تعالى، من الكتاب والسنّة؛ وإخبار النبي ﷺ أنهم يرونه كرؤية الشمس أو القمر ليلة البدر، ليس دونه سحاب[١]، ومعلوم أنهم لا يرونه إلا من فوقهم...[٢].

الدليل الفطري:

وهو أن الخلق بأجمعهم يرفعون أيديهم عند الدعاء، ويقصدون جهة العلو بقلوبهم عند التضرع إلى الله تعالى؛ وقد ذكر محمد بن طاهر المقدسي[٣] ـ رحمه الله ـ أن الشيخ أبا جعفر الهمذاني حضرمجلس الأستاذ أبي المعالي الجويني، وهو يتكلم في نفي صفة العلو، ويقول: كان الله ولا عرش، وهو الآن على ما كان؛ فقال الشيخ أبو جعفر: أخبرنا يا أستاذ عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا؟، فإنه ما قال عارف قط: يا ألله،

---

(١) انظر جملة من الأحاديث الواردة في هذا المعنى: البخاري: كتاب التوحيد، باب: (قول الله تعالى: ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾ ٤١٩/١٣، ومسلم: باب: (إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم ـ سبحانه وتعالى ـ) ١٦٣/١، وباب: (معرفة طريق الرؤية) ١٦٣/١.

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (ص٢٣٨ـ٢٤٠).

(٣) محمد بن طاهر بن علي بن أحمد، الإمام الحافظ، الجوّال الرّحال، ذو التصانيف، أبو الفضل ابن أبي الحسين بن القيسراني، المقدسي، الأثري، ولد ببيت المقدس في شوّال سنة(٤٠٨هـ)، وتوفي ببغداد منصرفاً من الحج، في آخر ربيع الأول سنة (٥٠٧هـ). سير أعلام النبلاء (٣٦١/١٩).

إلا وجد في قلبه ضرورة لطلب العلو، ولا يلتفت يمنة ولا يسرة، فكيف ندفع بهذه الضرورة عن أنفسنا؟. قال: فلطم أبو المعالي على رأسه ونزل، وأظنه قال: وبكى ، وقال: حيّرني الهمداني حيّرني!! أراد الشيخ أن هذا أمر فطر الله عباده عليه، من غير أن يتلقوه من المرسلين، يجدون في قلوبهم طلباً ضروريّاً يتوجه إلى الله ويطلبه في العلو[1].

الدليل العقلي:

أما ثبوت ذلك بالعقل، فمن وجوه:

الأول: العلم البديهي القاطع بأن كل موجودين إمّا أن يكون أحدهما سارياً في الآخر، قائماً به، كالصفات، وإمّا أن يكون قائماً بنفسه، بائناً من الآخر.

الثاني: أنه لّما خلق العالم، فإمّا أن يكون خلقه في ذاته، أو خارجاً عن ذاته.

والأول باطل؛ أمّا أولاً: فبالاتفاق على بطلانه.

أمّا ثانياً: فلأنه يلزم أن يكون محلاً للخسائس، والقاذورات، تعالى الله عن ذلك علواً عظيماً.

والثاني: يقتضي كون العالم واقعاً خارج ذاته، فيكون منفصلاً؛ فتعينت المباينة، لأن القول بأنه غير متصل بالعالم، وغير منفصل عنه، غير معقول.

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (ص٢٤٣).

الثالث: أن كونه تعالى لا داخل في العالم ولا خارجه، يقتضي نفي وجوده بالكلية، لأنه غير معقول؛ فيكون موجوداً إمّا داخله وإمّا خارجه، والأول باطل، فتعين الثاني، فلزمت المباينة[1].

ومن سمع أحاديث النبي ﷺ وكلام السلف وجد منه في إثبات هذه الصفة ما لا ينحصر.

ولا ريب أن الله -سبحانه- لما خلق الخلق لم يخلقهم في ذاته المقدسة، تعالى الله عن ذلك، فإنه الأحد الصمد...، فتعين أنه خلقهم خارجاً عن ذاته، ولو لم يتصف ـ سبحانه ـ بفوقية الذات، مع أنه قائم بنفسه غير مخالط للعالم، لكان متصفاً بضد ذلك، لأن القابل للشيء، لا يخلو منه أو من ضده، وضد الفوقية السفول، وهو مذموم على الإطلاق، لأنه مستقر إبليس وأتباعه وجنوده...، وإذا كان صفة العلو والفوقية، صفة كمال لا نقص فيه، ولا يستلزم نقصاً، ولا يوجب محذوراً، ولا يخالف كتاباً ولا سنة، ولا إجماعاً، فنفي حقيقته يكون عين الباطل، والمحال الذي لا تأتي به الشريعة أصلاً، فكيف إذا كان لا يمكن الإقرار بوجوده، وتصديق رسله، والإيمان بكتابه، وبما جاء به رسوله ﷺ إلا بذلك؟، فكيف إذا انضم إلى ذلك شهادة العقول السليمة، والفطر المستقيمة؟[2].

---

(١) المصدر السابق (ص٢٤٣).

(٢) المصدر السابق (ص٢٣٧-٢٣٨).

فائدة:

أفرد كثير من أهل العلم قديماً وحديثاً مسألة العلو في مصنفات خاصة، ومن ذلك:

١ـ كتاب العرش للحافظ محمد بن عثمان بن أبي شيبة[1].

٢ـ إثبات صفة العلو لابن قدامة المقدسي.

٣ـ الرسالة العرشية لشيخ الإسلام ابن تيمية.

٤ـ العلو للعلي الغفار للذهبي.

ومن المعاصرين الشيخ حمود التويجري، في رسالة سماها: "إثبات علو الله ومباينته من خلقه".

وكل هذه الكتب مطبوعة ومتداولة...، وهناك غيرها كثير...، وإنما أردت التمثيل.

أما المؤلفات في موضوعات العقيدة المتنوعة، فلا يكاد يخلو كتاب منها من الكلام في هذه المسألة... .

ومن أفضل من جمع شتاتها، ونقل كلام أهل العلم فيها: العلامة ابن القيم -رحمه الله- في نونيته، حيث وضع فيها فصلاً بعنوان: "فصل

---

(١) أبو جعفر العبسي، الكوفي، إمام حافظ مسند، توفي سنة (٢٦٧هـ). السير (٢١/١٤).

في الرد على الجهمية المعطلة القائلين بأنه ليس على العرش إله يُعبد، ولا فوق السموات إله يُصلى له ويُسجد، وبيان فساد قولهم عقلاً، ونقلاً، ولغة، وفطرة"، وقد عرض في هذا الفصل لذكر الأدلة النقلية المتنوعة ـ التي تبلغ واحداً وعشرين نوعاً ـ، والتي ذكرها شارح الطحاوية -كما سبق-، ونقل -أيضاً- إجماع الرّسل على الفوقية عن جماعة من أهل العلم، وكذا نقل إجماع أهل العلم على القول بالعلو لله تعالى...، ونقل الإجماع عن جمع غفير جداً منهم... [1].

(١) انظر النونية من (ص٨٢ -٩٦).

المسألة الثانية: أهميّة مسائل العقيدة، وخطورة الإنحراف في فهمها.

تحت عنوان: "كيفية أخذ جبريل للقرآن، وعمن أخذه" نقل المؤلف -رحمه الله- جملة من الأقوال المختلفة في هذه المسألة، وبعد أن فرغ من ذلك عقب بقوله: "وأيّاً ما تكن هذه الأقوال، فإن هذا الموضوع لا يتعلق به كبير غرض، ما دمنا نقطع بأن مرجع التنزيل هو الله تعالى وحده" أ.هـ[1].

هكذا قال فالأمر سهل عنده، سواء قلنا بأن جبريل سمعه من الله، أم أنه أخذه من الحفظة، أم أنه أخذه من الهواء، أو اللوح، أو غير ذلك من الأقوال العجيبة في هذه المسألة الخطيرة العظيمة، والتي تتعلق بصفة الرب ـ تبارك وتعالى ـ وهي الكلام ـ وبالأصل العظيم للتشريع في هذا الدين .

كيف يكون الخلاف في مثل هذه القضية أمراً سهلاً ؟.

إن خلافاً في مسائل الإعتقاد ليس كخلاف في غيرها؛ فالأمر فيها أجلّ وأعظم، كيف لا والنبي ﷺ قد اعتبر جميع الفرق المختلفة فيه في النار إلا واحدة.

---

(١) المناهل (٤١/١).

ولا يخفى ما للخلاف في هذه الأمور بالذات ـ من تأثير بالغ في التفرقة بين الخلق، والجفوة بينهم؛ ورحم الله أبا عثمان الرازي[1] (ت ٢٩٨هـ) حينما قال: "من خالف عقده عقدك خالف قلبه قلبك"[2].

ذلك أن المعتقدات التي يعتقدها الإنسان، تكون هي الأصل والأساس لجميع أفكاره وتصرفاته، وهي الدافع الحقيقي لها، وبهذه المعتقدات يزن الأمور، ويقوّم الأشياء، ويوازن بينها، وبها يحدّد الأسس والمعايير للصواب والخطأ، والحق والباطل، لأنه أسيرها الذي لا تطلقه، ورقيقها الذي لا تعتقه؛ ولم تقم الأديان والمذاهب إلا على العقائد.

فإذا استقامت معتقدات الإنسان، انجلت كثير من الشكوك والإشكالات المحيرة، التي تعترضه، وتعتريه، وتقف في طريقه، ووجد السعادة والرَّاحة والطمأنينة والأمان، واتجه بقلبه وعقله وجوارحه إلى معبوده وخالقه فعبده.

---

(١) الإمام المحدث، الواعظ، شيخ الإسلام، أبو عثمان، سعيد بن إسماعيل بن سعيد ابن منصور، ولد سنة (٢٣٠هـ) بالري، وتوفي في ربيع الآخر سنة (٢٩٨هـ). سير أعلام النبلاء (٦٢/١٤).

(٢) الإرشاد للخليلي (٨٦١/٣).

أما إذا كانت المعتقدات غير سليمة، فإن صاحبها يبقى في قلق دائم، وحيرة واضطراب، يتخبط يميناً وشمالاً، لا يدري أحياناً ما يعبد، وإلى من يصلي ويسجد؟، لا يعرف إلى من يتوجه عند سؤاله وحاجته...

وإذا أردت أن تعرف حقيقة هذا الكلام وثبوته، فانظر إلى حال بعض من بلغ في البحث غايته، ودرس المذاهب والمقالات، وهو لا يزداد في هذا كله إلا حيرة وشكاً .

وقد صوّر أحدهم حاله بقوله:

نهاية إقدام العقول عقال   وغاية سعي العالمين ضلال

وأرواحنا في وحشة من جسومنا   وحاصل دنيانا أذى ووبال

ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا   سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

إلى آخر الأبيات، ثم قال: "لقد تأمّلت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً..." [(1)].

وقال الآخر مصوراً حال أمثال هؤلاء الحيارى:

لعمري لقد طفت المعاهد كلها   وسيرت طرفي بين تلك المعالم

فلم أر إلا واضعاً كف حائرٍ   على ذقن أو قارعاً سن نادم

---

(١) الفتاوى (٤/٧٢،٧٣)، درء التعارض (١/١٥٩-١٦٠)، النبوات (ص٨٤-٨٥)، شرح حديث النزول (ص١٧٦)، المنار المنيف (ص٨٥)، اجتماع الجيوش (ص٣٠٥)، شرح الطحاوية (ص١٥٧).

وقال أحدهم -وهو في ساعة الإحتضار لبعض جلسائه- : ما تعتقده؟ قال: ما يعتقده المسلمون، فقال: وأنت منشرح الصدر لذلك، مستيقن به؟. فقال: نعم. فقال: اشكر ا لله على هذه النعمة؟، لكني وا لله ما أدري ما أعتقد، وا لله ما أدري ما أعتقد، وا لله ما أدري ما أعتقد، وبكى حتى أخضل لحيته.

وقال الآخر: "أضطجع على فراشي وأضع اللحفة على وجهي، وأقابل بين حجج هؤلاء وهؤلاء، حتى يطلع الفجر، ولم يترجح عندي منها شيء" [(١)].

هؤلاء ليسوا من العامة، بل إنهم أساطين، يقتدي خلق كثير من الناس بهم إلى هذه الساعة...، لا يدري بعضهم ما يعتقد.

والأمثلة أكثر من أن تحصر، وإنما أردنا التمثيل فقط لمثل حال هؤلاء.

كم من الفرق بين من يعتقد أن معبوده متصف بالعلو، وبين من لا يدري أين هو، أو يزعم أنه في كل مكان، أو يصفه بصفة المعدوم، فهو عنده لا فوق ولا تحت ولا يمين ولا شمال ولا داخل العالم... إلخ الكلام المعروف عند بعضهم.

وكم من الفرق العظيم بين من يقرأ القرآن، وهو معتقد أنه كلام ا لله تعالى، لفظه ومعناه، وبين من يعتقد أنه كلام أحد من الخلق؟.

---

(١) شرح الطحاوية (ص١٥٧،١٥٨).

من هنا تبين ما جر إليه مذهب الأشاعرة والكلابية في صفة الكلام، وصفة العلو، من الإختلاف في هذا القرآن، هل هو كلام الله؟ أو الدال على كلام الله؟، ومنهم من يقول: إنه من تعبير جبريل، ومنهم من يقول: من تعبير محمد ﷺ، وهذا معناه التشكيك في مصدر القرآن.

فكيف يستقيم قول المؤلف رغم هذا كله؟.

إن معرفة -تبارك وتعالى- بأسمائه وصفاته، معرفة صحيحة، مبنية على النقل الثابت، هي نقطة البداية للإنسان في رحلته إلى ربه ـ تبارك وتعالى ـ، وإن الضلال عن الله -جلّ جلاله-، والجهل به، هو نقطة الضياع في الحياة الإنسانية.

إن معرفته -تبارك وتعالى- كالأس للبنيان، لا يقوم إلا به، ولا يعتمد إلا عليه، فقوته وثبوته بقوته وثبوته، وإن ضعفه واهتزازه، يورث ضعف البناء وانهياره.

وخلاصة الكلام وسلالة المرام أن العقائد الصحيحة، وما يقويها من الأدلة الصريحة، كما تؤثر في قلوب أهل الدين، وتثمر كمال الإيمان واليقين، كذلك العقائد الباطلة، تؤثر في القلب، وتقسيه، وتبعده عن حضور الرب، وتسوده، وتضعف يقينه، وتزلزل دينه، بل هي أقوى أسباب سوء الخاتمة، نسأل الله العفو والعافية.

ألا ترى أن الشيطان إذا أراد أن يسلب إيمان العبد بربه، فإنه لا يسلبه منه إلا بإلقاء العقائد الباطلة في قلبه"[1].

ولهذه الأمور وغيرها، كان التوحيد، ـ وتقويم مسائل الإعتقاد المنحرفة عند الناس ـ أوّل دعوة الرسل إلى قومهم، فكلهم يقول: ﴿اُعْبُدُوا اللَّهَ مَالَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: آية ٥٩،٦٥،٧٣،٨٥، هود: آية ٥٠،٦١،٨٤].

وقد مكث ﷺ في مكة ثلاث عشرة سنة، يقرر هذا المبدأ ويدعو إليه، ولم تنزل كثير من التشريعات -بل أكثرها- إلا في المدينة بعد الهجرة.

وقد أمرنا الله ـ عزّ وجلّ ـ بالتعرف عليه، وذلك بمثل قوله: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلا اللَّهَ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾ [محمد: آية ١٩]، فالعلم مقدم على القول والعمل، وقال تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: آية ٢٤٤]، وقال: ﴿إِعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ، وَأَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: آية ٩٨].

فإذا عرف العبد أن له رباً رحيماً، فإنه لا ييأس، ولا يقنط، وإذا علم أن ربه سميع عليم، فإنه يراقبه ويتقيه ويخافه...، وهكذا تؤثر أسماء الرب وصفاته تعالى في قلوب معتقديها.

---

(١) شرح الفقه الأكبر (ص١٠).

ولقد كانت السور والآيات التي تتحدث عن أسمائه وصفاته، هي أعظم السور والآيات وأشرفها في القرآن الكريم، فكانت ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾ تعدل ثلث القرآن[1]، وكانت آية الكرسي أعظم آية فيه[2]، وكانت سورة الفاتحة أم القرآن[3]، وأعظم سوره، وأوله ترتيباً في المصحف، وهي السبع المثاني[4]، ولها من المزايا على غيرها الشيء الكثير الطيب، وهي مشتملة على أصول الإيمان، وركائز التّوحيد بأنواعه الثلاثة (الألوهية، والربوبية، والأسماء والصفات) والمعاد، والنبوات[5].

---

(١) ورد هذا المعنى في جملة من الأحاديث عن عدد من الصحابة، انظر بعض تلك الأحاديث في البخاري: كتاب فضائل القرآن، باب: (فضل قل هو الله أحد). ٩/٥٨ـ٥٩، ومسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: (فضل قراءة قل هو الله أحد)١/٥٥٦.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب: (فضل سورة الكهف وآية الكرسي). حديث رقم (٨١٠)١/٥٥٦.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التفسير، باب: (ولقد آتيناك سبعاً من المثاني). حديث رقم (٤٧٠٤) ٨/٣٨١.

(٤) قال تعالى: ﴿ولقد آتيناك سبعاً من المثاني والقرآن العظيم﴾ [الحجر: آية ٨٧]، وانظر البخاري: كتاب التفسير، باب: (ما جاء في فاتحة الكتاب). حديث رقم (٤٤٧٤) ٨/١٥٦، وانظر الأرقام (٤٦٤٧،٤٧٠٣،٥٠٠٦).

(٥) راجع مدارج السالكين (١/٢٤ـ٣٦)، نظرة في تاريخ العقيدة (ص٥)، التوحيد محور الحياة (١٥ـ١٦) كلاهما للدكتور عمر الأشقر.

قال صديق حسن خان -رحمه الله- : "فاعلم أن فاتحة الكتاب العزيز التي يكررها كل مسلم، في كل صلاة مرّات، ويفتتح بها التالي لكتاب الله، والمتعلم له؛ فيها الإرشاد إلى إخلاص التوحيد في ثلاثين موضعاً..." (١) ثم عدها.

بل إن القرآن كله يدور حول هذا المحور ـ التوحيد ـ وما أحسن ما قاله الشافعي ـ رحمه الله ـ، معبّراً عن هذا المعنى بقوله: "جميع ما تقوله الأمة شرح للسنة، وجميع السنة شرح للقرآن، وجميع القرآن شرح أسماء الله الحسنى وصفاته العليا" (٢).

وقال ملا علي القاري -رحمه الله- : "قال الإمام... أبو حنيفة الكوفي ـ رحمه الله ـ في كتابه المسمى الفقه الأكبر(٣)، المشار به إلى أنه ينبغي أن يكون الإهتمام به هو الأكثر، لأنه مدار الإيمان، ومبنى صحة الأركان، ومعنى غاية الإحسان، ونهاية العرفان..." (٤)أ.هـ.

وقال -أيضاً- : "فابتداء كلامه -سبحانه وتعالى- في الفاتحة بـ﴿اَلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: آية ١] يشير إلى تقرير توحيد

---

(١) الدين الخالص (١/٩-١٦).

(٢) البرهان للزركشي (١/٦).

(٣) لا تثبت نسبة هذا الكتاب لأبي حنيفة رحمه الله ولعله لأبي مطيع البلخي.

(٤) شرح الفقه الأكبر للقاري (ص١٤).

الربوبية، المترتب عليه توحيد الألوهية، المقتضي من الخلق تحقيق العبودية، وهو ما يجب على العبد أوّلاً من معرفة الله ـ سبحانه وتعالى ـ ...، بل غالب سور القرآن وآياته متضمنة لنوعي التوحيد، بل القرآن من أوّله إلى آخره في بيانهما، وتحقيق شأنهما، فإن القرآن إما خبر عن الله، وأسمائه، وصفاته، وأفعاله، فهو التوحيد العلمي الخبري، وإما دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له، وخلع ما يُعبد من دونه، فهو التوحيد الإرادي الطلبي، وإما أمر ونهي، وإلزام بطاعته فذلك من حقوق التوحيد ومكملاته، وإما خبر عن إكرامه لأهل التوحيد، وما فعل بهم في الدنيا، ويكرمهم به في العقبى، فهو جزاء توحيده، وإما خبر عن أهل الشرك، وما فعل بهم في الدنيا من النكال، وما يحل بهم في العقى من العذاب والسلاسل والأغلال، فهو جزاء من خرج عن حكم التوحيد؛ فالقرآن كله في التوحيد، وحقوق أهله وثنائهم، وفي شأن ذم الشرك، وعقوق أهله وجزائهم، فـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: آية ١] توحيد ﴿ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: آية ٢] توحيد..."[١]ا.هـ.

قال شارح الطحاوية: "...فإنه لما كان علم أصول الدين أشرف العلوم، إذ شرف العلم بشرف المعلوم، وهو الفقه الأكبر بالنسبة إلى فقه

---

(١) شرح الفقه الأكبر للقاري (ص١٦) وانظر نحوه -أيضاً- في شرح الطحاوية (ص٣٥-٣٦).

الفروع؛ ولهذا سمى الإمام أبو حنيفة ـ رحمه الله تعالى ـ ما قاله وجمعه في أوراق من أصول الدِّين: ((الفقه الأكبر))، وحاجة العباد إليه فوق كل حاجة، وضرورتهم إليه فوق كل ضرورة، لأنه لا حياة للقلوب، ولا نعيم ولا طمأنينة إلا بأن تعرف ربها ومعبودها وفاطرها بأسمائه وصفاته وأفعاله، ويكون مع ذلك كله أحب إليها مما سواه، ويكون سعيها فيما يقربها إليه دون غيره من سائر خلقه... فاقتضت رحمة العزيز الرحيم أن بعث الرسل به معرفين... وجعل مفتاح دعوتهم وزبدة رسالتهم، معرفة المعبود ـ سبحانه ـ بأسمائه وصفاته وأفعاله، إذ على هذه المعرفة تبنى مطالب الرسالة كلها، من أولها إلى آخرها" [(١)] أ.هـ.

ويقول الأستاذ محمد قطب: "...إن أوسع موضوعات القرآن جميعاً هو موضوع الألوهية، هو قضية لا إله إلا الله... إنه يخطر لنا لأول وهلة أن تركيز القرآن - وخاصة في السور المكية- على هذه القضية، سببه أن القرآن كان يخاطب بادىء ذي بدء قوماً مشركين، يشركون مع الله آلهة أخرى، فكان من المناسب التركيز على قضية ((لا إله إلا الله)) لتصحيح عقائد أولئك المشركين، ولكن استمرار القرآن في الحديث عن هذه القضية في السور المدنية، وفي الكلام الموجه إلى المؤمنين خاصة، الذين آمنوا واستقر الإيمان في نفوسهم حتى أنشؤوا أمة مسلمة، ودولة مسلمة،

---

(١) شرح الطحاوية (ص١٣).

وجيشاً مسلماً يقاتل في سبيل الله... قاطع الدلالة على أن القضية لها أهميتها الذاتية، حتى لو كان المخاطبون مؤمنين، فالتركيز عليها ليس ناشئاً من إنكار المخاطبين بهذا القرآن أول مرة، إنما هو ناشيء من أنها هي المفتاح الذي يفتح القلوب البشرية للخير، وينشيء فيها الخير، ويربيها على الخير، ويُنتج منها الخير، وأنه لا يوجد مفتاح آخر لهذه القلوب يهيؤها لما تهيوه لها لا إله إلا الله، وحين تكون القلوب منكرة تُخاطب بهذه القضية... وحين تكون مؤمنة تُخاطب بها كذلك ليتعمق الإيمان فيها ويتجدد، لأنه الزاد الذي لا زاد سواه" [1] أ.هـ.

وإن العناية بهذا الجانب عناية فائقة، هو مسلك المرسلين، وسبيل أهل السنّة والجماعة؛ ومن عرف حال الصحابة وتابعيهم، وحال أئمة الإسلام المرضيين، في شدتهم على من ابتدع وانحرف في هذا الجانب العظيم، أدرك أهميته في قلوبهم، وعظيم منزلته... [2].

---

(١) واقعنا المعاصر (١٧-١٨).

(٢) فيما يتعلق بهذا الموضوع - الإهتمام بالعقيدة وتقديمها - راجع: مقدمة مختصر العلو للألباني، بجلة البحوث الإسلامية، العدد الحادي عشر: موضوع بعنوان "منهج السلف في العقيدة، وأثره في وحدة المسلمين" (ص١٧١)، وفي العدد الخامس عشر موضوع بعنوان ((اهتمام علماء المسلمين بعقيدة السلف، ظروفه، آثاره)) (ص١٧٢)، وللدكتور عبد العزيز القاري محاضرة بعنوان "العقيدة أوّلاً لو كانوا يعلمون" وهي مطبوعة في رسالة.

روى عبد الله بن أحمد في "الرد على الجهمية" بإسناده عن ابن المبارك أنّ رجلاً قال له: يا أبا عبد الرحمن قد خفت اللّه من كثرة ما أنا على الجهمية، قال: لا تخف، فإنهم يزعمون أن إلهك الذي في السماء ليس بشيء[1].

هكذا يفهم هذا الإمام الكبير -عليه رحمة الله- خطورة الإنحراف في هذه الأمور، و لم يكن يرى أنه أمر هيّن سهل لا يؤثر، أو أنه لا يترتب عليه عمل.

قال الذهبي -رحمه الله- : "وبلغنا عن أبي مطيع الحكم بن عبد الله البلخي[2] (صاحب الفقه الأكبر)، قال: سألت أبا حنيفة عمن يقول: لا أعرف ربي في السماء أو في الأرض، فقال: قد كفر، لأن الله تعالى يقول: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: آية٥]، وعرشه فوق سماواته، فقلت: إنه يقول: أقول على العرش استوى، ولكن قال لا يدري العرش في السماء أو في الأرض، قال: إذا أنكر أنه في السماء فقد كفر[3].

---

(١) السنة لعبد الله بن أحمد. رقم (٢٤) وانظر رقم (١٨)، وانظر مختصر العلو (ص١٥٢).

(٢) الحكم بن عبد الله، أبو مطيع البلخي، الفقيه صاحب أبي حنيفة، توفي سنة (١٩٩هـ). ميزال الإعتدال (١/٥٧٤).

(٣) العلو (ص١٠١)، وانظر مختصر العلو رقم (١١٨).

وقال الذهبي -أيضاً- : "وسمعت القاضي الإمام أبا محمد عبد الله بن أحمد المقدسي[1]، مؤلف (المقنع) -رحم الله ثراه- يقول: "بلغني عن أبي حنيفة ـ رحمه الله ـ أنه قال: من أنكر أن الله ـ عزّ وجلّ ـ في السماء فقد كفر"[2].

وجاء في (النصيحة في صفات الرب ـ جلّ وعلا): "استوى على عرشه فبان من خلقه، ولا يخفى عليه منهم خافية، علمه بهم محيط، وبصره بهم نافذ، وهو في ذاته وصفاته لا يشبه شيئاً من مخلوقاته... فبهذا الرب نؤمن، وإياه نعبد، وله نصلي ونسجد، فمن قصد بعبادته إلى إله ليس له هذه الصفات، فإنما يعبد غير الله، وليس معبوده ذلك بإله..."[3].

وبهذا تكون قد عرفت أن تهوين المؤلف -رحمه الله- الخلاف في كون جبريل أخذ القرآن من اللّوح أو من غيره من المخلوقات، أو أنه سمعه من الله -تبارك وتعالى- مجانب لمنهج أهل السنّة، وبعيد عن طريقة القرآن.

---

(١) هو المحدث، الرّحال، محب الدين، أبو محمد، عبد الله بن أحمد بن أبي بكر محمد بن إبراهيم السعدي، المقدسي، الصالحي، الحنبلي، توفي في جمادى الآخرة سنة (٦٥٨هـ). سير أعلام النبلاء (٢٣/٣٧٥).

(٢) العلو (ص١٠١-١٠٢)، وانظر مختصر العلو (ص١٣٧).

(٣) انظر النصيحة (٤-٥،٣٦-٣٧) مطبعة المدني.

المسألة الثالثة: في أن إثبات الوحي غير مفتقر إلى أدلة ماديّة مبنيّة على العلم الحديث.

إعلم أن الوحي من جملة الأمور الغيبية التي يجب الإيمان بها، وقد أثنى الله تعالى على المؤمنين بذلك فقال: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: آية ٣].

وقد اشتط المؤلف في المحاولة لإثبات الوحي من ناحية العلم المادي الحديث، فوقع في كلامه كثير من الغلط والتخليط الذي ليته سكت عنه.

ذلك أنه ساق ستة (أدلة) يرى أنها ((علمية)) ليقرّر بها قضية الوحي[١].

وأدلته هذه هي: أنه شبّه الوحي بـ(التنويم المغناطيسي) في أحد الأدلة، وقرّبه في بعضها ببعض المخترعات الحديثة، كالراديو، والهاتف، والإسطوانة، ونحو ذلك؛ وفي موضع آخر احتج له بالعبقرية، وذكر مثالاً على ذلك وهو رجل من الإنجليز يزعمون أنه يحل المسائل الحسابية ذات الأعداد الكبيرة من غير نظر ولا توقف، ويزعم أنه لا يدري على أية حال يأتي بالجواب.

وذكر المؤلف -أيضاً- شاعراً فرنسيًّا يزعم أنه يجد في نفسه "فجأة" برهاناً لنظرية هندسية، من غير تفكير فيها، ولا التفات لها.

---

(١) انظر المناهل (١/٥٨-٦٦).

كما ذكر شاعراً فرنسيّاً آخر يزعم أنه ينام وقد نظم بعض القصيدة، ويستيقظ ويجد أنه أكملها في نومه.

وذكر شاعراً فرنسيّاً ثالثاً يزعم أنه لا يعمل شيئاً في إنشاء القصيدة، لكن "يسمع ما يُلقى إليه فينقله".

وهذا كله ـ عند المؤلف ـ يُثبت "وجود اتصالات روحانية باطنة في في بعض الأفراد، تمد الإنسان بعلم وهداية من طريق غير معتاد، وذلك يقرب الوحي أيما تقريب"[1].

وقال في الدليل السادس: "قرَّر العلم الحديث أنه شوهد على بعض الناس أنهم يظهرون بمظاهر روحانية، تعتبر من الخوارق التي لم يكن يحلم بحدوثها العلماء، على حين أنّ هؤلاء الذين أتوا بتلك الظواهر الخارقة كانوا في حالة ذهول..."[2].

والحق أن هذا كله لا حاجة له في موضوع الوحي، بله ما فيه من المؤاخذات.

---

(١) هذا نص عبارة المؤلف. المناهل (١/٦٥).

(٢) المصدر السابق (١/٦٥).

المسألة الرابعة: حول تشبيه الوحي بالتنويم المغناطيسي

عمد المؤلف إلى إثبات الوحي من ناحية العلم -المادي التجريبي- فساق عليه عدداً من الأدلة، يهمنا الأول منها، وهو: "التنويم الصناعي أو التنويم المغناطيسي".

وقد أشار المؤلف إلى جملة من الأمور التي أثبتها أولئك الماديون بواسطة هذا التنويم(١)، ثم أورد تجربة من ذلك التنويم، شاهدها بنفسه في نادي جمعية الشبان المسلمين، وحاصلها: أنّ أستاذاً في التنويم المغناطيسي أحضر الوسيط، وهو فتى فيه استعداد خاص للتأثر بالأستاذ، والأستاذ فيه استعداد خاص للتأثير على الوسيط، فالأول ضعيف النفس، والثاني قويها...

نظر الأستاذ في عين الوسيط نظرات عميقة نافذة، وأجرى عليه حركات يسمونها سحبات، فما هي إلا لحظة، حتى رأينا الوسيط يغط غطيط النائم، وقد امتقع لونه، وهمد جسمه، وفقد احساسه المعتاد، حتى لقد كان أحدنا يخزه بالإبرة وخزات عدّة... فلا يبدي الوسيط حراكاً، ... وهنالك تسلط الأستاذ على الوسيط يسأله: ما اسمك؟ فأجابه باسمه الحقيقي، فقال الأستاذ: ليس هذا هو اسمك، إنما اسمك كذا (وافترى عليه اسماً آخر)، ثم أخذ يقرّر في نفس الوسيط هذا الاسم

---

(١) مع صرف النظر عن مناقشتها.

الجديد الكاذب، ويمحو منه أثر الاسم القديم الصادق، بواسطة أغاليط يلقنها إيّاه في صورة الأدلة، ... حتى خضع لها الوسيط وأذعن.

ثم أخذ الأستاذ، وأخذنا نناديه باسمه الحقيقي، المرّة بعد الأخرى، في فترات متقطعة، وفي أثناء الحديث على حين غفلة، كل ذلك وهو لا يجيب؛ ثم نناديه كذلك باسمه الموضوع فيجيب..." إلخ ما ذكره المؤلف حول هذه المشاهدة.

ثم عقّب على ذلك بقوله: "وبهذه التجربة ثبت لي أنا من طريق علمي، ما قرّب إلي الوحي علميّاً، وما جعلني أعلّله تعليلاً علميّاً، فالوحي (عن طريق الملك) عبارة عن اتصال الملك بالرسول اتصالاً يؤثر به الأول في الثاني، ويتأثر فيه الثاني بالأول، وذلك باستعداد خاص في كليهما، فالأول فيه قوّة الإلقاء والتأثير، لأنه روحاني محض، والثاني فيه قابلية التلقي عن هذا الملك لصفاء روحانيته، وطهارة نفسه، المناسبة لطهارة الملك؛ وعند تسلط الملك على الرّسول، ينسلخ الرّسول عن حالته العادية، ويظهر أثر التّغير عليه،...

أتظن -أيها القارىء الكريم- أن المخلوق يستطيع أنْ يؤثّر في نفس مخلوق آخر ذلك التأثير بواسطة التنويم المغناطيسي، ثم لا يستطيع مالك القوى والقُدَر أن يؤثر في نفس من شاء من عباده بواسطة الوحي؟ ..."[1]أ.هـ.

---

(١) المناهل (١/٥٨-٦٢).

والذي نريد أن نلفت نظر القارىء إليه في هذا المقام هو أن تشبيه الوحي ومجيء الملك إلى الرَّسول البشري بالتنويم المغناطيسي أمر مرفوض، إذ فيه انتقاص لمقام الوحي، وللرّسول، والمرسَل إليه، فإن ذلك التنويم أمر آخر، لا يمتُّ لهذا بأدنى صلة، فلا يجوز أن نشبهه به لكي نقنع أولئك الماديين بهذه العقيدة (عقيدة الوحي).

هذا وبغض النظر عن حقيقة التنويم المغناطيسي، وأنواعه، وما يقبل منه (علميَّاً)، وما يُرفض لأنه من قبيل الشعوذة، أو الاستعانة بالشياطين[1]، وا لله المستعان.

---

(١) لمعرفة تفاصيل وافرة عن هذا التنويم المغناطيسي وأنواعه، راجع كتاب "التنويم المغناطيسي بين الحقيقة والخرافة" لمجدي الشهاوي، التشريع الجنائي (١/٥٩١).

المسألة الخامسة: في حقيقة المعجزة:

عند كلام المؤلف عن المعجزة عرفها بتعريفين، الأول منهما لا بأس به، وأمّا الآخر فهو الذي عقدنا من أجله هذه المسألة.

قال المؤلف: "هي أمر خارق للعادة، خارج عن حدود الأسباب المعروفة، يخلقه الله تعالى على يد مدعي النبوة عند دعواه إياها، شاهداً على صدقه"[1]ا.هـ.

وفي هذا التعريف لم يتعرّض لموضوع التحدّي بها، إلاّ أنّه أشار إليه بعد ذلك[2].

والإعتراض على المؤلف في كلامه هذا ينتظم الأمور الآتية:

أوّلاً: أنّ هذا التعريف غير صحيح لما ستعرف.

ثانياً: أنّه اعتبر (خرق العادة) هنا حداً مطابقاً لـ (المعجزة) طرداً وعكساً.

ثالثاً: أنّه جعل (دعوى النبوة) جزءاً من الآية.

رابعاً: التحدي ليس شرطاً في آيات الأنبياء.

وإليك الكلام على هذه المسائل الأربع بشيء من التفصيل.

---

(١) المناهل (٦٦/١).

(٢) انظر المصدر السابق (٦٧/١).

أوّلاً: حقيقة المعجزة: [1]

هي ما يظهره الله تعالى من الآيات والبراهين الدالة على نبوة الأنبياء، ممّا يستلزم صدقهم، بشرط خرق عادة الثقلين غير الأنبياء، والخروج عن مقدورهم، مع عجزهم عن معارضتها[2].

شرح التعريف وبيان محترزاته:

قولنا: "هي ما يظهره الله تعالى من الآيات والبراهين الدالة على نبوة الأنبياء" يدخل تحت هذه الجملة ما يأتي:

١ـ جميع آيات الأنبياء سواء ما كان منها من جنس العلم، أو من جنس الآيات المتعلقة بالقدرة والفعل والتأثير، كما سيأتي في أنواع الآيات الخارقة.

٢ـ ممّا يدخل في العبارة السابقة: الآيات التي يظهرها الله قبل مبعث النبي، والآيات التي توجد في حياة النبي، وبعد بعثته، كما تشمل الآيات التي تكون بعد زمانه مما يؤيد صدقه، كما سيأتي في أنواع آيات الأنبياء من حيث التعلق بالزّمان.

٣ـ يدخل فيما سبق الآيات التي يظرها الله على يد الأنبياء، والآيات التي تظهر على يد بعض أتباعهم، وهذا بناءً على إطلاقها في

---

(١) انظر النبوات (ص٢٨٣ـ٢٨٤،٢٨٧،٢٩٥،٢٩٨،٣١٠ـ٣١١).

(٢) انظر المصدر (ص٢٨٣)، وانظر (ص٢٨٤).

عرف المتقدمين، حيث إنهم يطلقون ذلك على الجميع، خلافاً للمتأخرين الذين فرّقوا، فأطلقوا على ما يظهر على أيدي الأنبياء: (معجزات)، وأطلقوا على ما يظهر على أيدي أتباع الأنبياء (كرامات)[1].

قولنا: "ممَّا يستلزم صدقهم": أي يدلُّ على صدقهم ولا بد، لأنَّ الدليل -وهو الآية أو العلامة- لا يدل إلاّ إذا كان مختصاً بالمدلول عليه، مستلزماً له، إمّا مساوٍ له، وإمّا أخص منه، ولا يجوز أن يكون أعم منه غير مستلزم له[2].

فالحاصل أن آيات الأنبياء لا بد وأن تكون دالة على صدقهم، سواء كان العلم بذلك ضروريّاً، كانشقاق القمر، وجعل العصا حيّة، وخروج الناقة، أم كان العلم بذلك غير ضروري[3].

وهذا القيد يُخرج خوارق السحرة وأمثالهم، لأن ذلك كله لا يستلزم صدقهم.

قولنا: "بشرط خرق عادة الثقلين - غير الأنبياء -، والخروج عن مقدورهم"، هذا من شروطها وصفاتها ولوازمها، إذ إنه يمتنع أن تكون معتادة لغيرهم، لكن لا يمتنع أن يأتي نبي آخر بمثلها، ولا أن يأتي من

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (٣١١/١١-٣١٢)، الجواب الصحيح (ص٥/٤١٩).

(٢) انظر النبوات (ص٢٨٤).

(٣) المصدر السابق (ص٢٨٣).

يصدقهم بمثلها، فإن تصديقه لهم يتضمن صدقهم، فلم يأت إلا مع صدقهم[1].

فالمراد بخرق العادة هنا: أي عادة غير الأنبياء، أي لا يكون ذلك لغير جنسهم وجنس من صدقهم[2].

فلا يمكن لأحد أن يُحصل ذلك بتعلم، أو حيلة، بخلاف خوارق السحرة ونحوهم، وسيأتي ما يوضح ذلك.

قولنا: "مع عجزهم عن معارضتها"، هذا من صفاتها وشروطها ولوازمها إذ يمتنع أن يأتي من يعارضهم بمثلها.

والمقصود بعدم المعارضة: أي لا يقدر أن يأتي بها من ليس بنبي أو متبع لنبي[3].

وهذا يخرج خوارق السحرة وأمثالهم، إذ إن معارضتهم بمثلها أمرٌ ممكن.

وبما سبق تعلم بطلان ما أشاعة المتكلمون وأضرابهم[4]، وراج عند كثير من المنتسبين للسنّة، من أن المعجزة هي الأمر الخارق للعادة، المقترن بدعوى النبوة مع التحدى.

---

(١) المصدر السابق (ص٢٨٣).

(٢) المصدر السابق (ص٢٨٣).

(٣) المصدر السابق (ص٢٨٣).

(٤) انظر مذاهبهم في ذلك: النبوات (ص٢٨٩).

فقد زعم هؤلاء أن كل ما يخرج عن الأمر المعتاد، ويكون خارقاً للعادة مع دعوى النبوة فهو معجزة[1].

وزعم طائفة أن العادة لا تخرق إلا لنبي، وحملهم ذلك على التكذيب بخوارق السحرة والكهان وكرامات الصالحين[2].

ولهم مقالات تشبه ما سبق[3]، يجمعها عدم التوفيق للحق والصواب.

ثانياً: عَدُّهُ (خرق العادة) حداً مطابقاً لـ(المعجزة) طرداً وعكساً[4].

عرفت فيما سبق أنّ كون المعجزة (خارقة للعادة) شرط من شروطها، ولازم من لوازمها، وهو وصف من أوصافها، لكن لا يصح أن يُجعل حداً مطابقاً لها، طرداً وعكساً؛ إذ إنّ كون الشيء خارقاً للعادة أعم من أن يكون معجزة، إذ إن هذا اللفظ (خوارق العادات) يشمل آيات الأنبياء، وخوارق السحرة ونحوهم.

وهؤلاء المتكلمين أطلقوا هذا اللفظ ولم يحققوا معناه[5]، فلم يميزوا بين ما يخرق العادة وما لا يخرقها[6]، فوقع في كلامهم في هذا

---

(١) المصدر السابق (ص٥).

(٢) المصدر السابق (٥، ١٥٠).

(٣) المصدر السابق (ص٢٠٧).

(٤) المصدر السابق (ص٥، ٤٩-٥٧، ١٥٠-١٧٩، ٢٠٥-٢١١، ٢٨٢).

(٥) المصدر السابق (ص٢٠٥).

(٦) المصدر السابق (ص١٥٢، ٢٠٨، ٣١٠٠).

الجانب كثير من الإضطراب[1]؛ وقد تنبه بعض حذاقهم لذلك فأغفلوا اشتراطه أصلاً[2].

والتحقيق أنّ (العادة) أمر إضافي، فقد يعتاد قوم ما لم يعتده غيرهم، فهذه إذا خُرقت فليست دالة على صدق النبي بحيث لا توجد بدون ذلك.

والله تعالى لا ينقض عادته التي هي سنته إلا لمن أراد تمييزه واختصاصه كالأنبياء ـ عليهم السّلام ـ، فمن خصه بشيء من ذلك كان له من الخصائص التي لا تكون لغيره ما يناسب ذلك، فيستدل بتلك الخصائص على أنه من أهل الإختصاص بالنبوّة.

وتلك هي عادته وسنته فيمن اختصهم بالنبوّة، فهو يميزهم بخصائص يمتازون بها عن غيرهم، ولم تكن له تعالى عادة بأن يجعل مثل آيات الأنبياء لغيرهم حتى يقال: إنه خرق عادته ونقضها، بل عادته أنّ تلك الآيات لا تكون إلاّ مع النبوّة[3].

---

(١) المصدر السابق (ص٢٠٥، ٣١٠-٣١١، ٣٣٠).

(٢) المصدر السابق (ص٢٠٧، ٢٠٨، ٢٨٩).

(٣) المصدر السابق (ص٣٣٠).

ضابط خرق العادة في آيات الأنبياء[1]:

المعتبر هنا هو أن تكون خارقة لعادة غير الأنبياء مطلقاً، بحيث تختص بالأنبياء، فلا توجد إلاّ مع الإخبار بنبوتهم[2].

وليس المقصود خرق عادة طائفة من الناس، أو أمّة من الأمم، بل تكون خارقة لعادة جميع الأمم من الجنّ والإنس من غير الأنبياء.

وهكذا ما يظهر على أيدي أتباعهم فإنه مختص بمن يشهد بنبوتهم[3].

فهذا كله مما لا يقدر عليه الإنس والجن، فلا طريق إليه بالحيلة والاكتساب كما هو الشأن في الكهانة والسحر.

وأما ما يظهر على أيدي الكهنة والسحرة مما يقع لهم بإعانة الشيطان... فهذا أمر موجود في العالم، كثير، يعرفه الناس، وليس هو من خوارق عادات جميع الثقلين، بل هو من العجائب الغريبة التي يختص بها بعض الناس... [4].

---

(١) المصدر السابق (ص١٥٧، ١٦٥، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١١، ٣٢٠-٣٢٢، ٣٢٥، ٣٢٧-٣٣٠، ٣٧٠، ٣٩٢-٣٩٥).

(٢) المصدر السابق (ص٣٠٩).

(٣) المصدر السابق (ص٣٠٨).

(٤) المصدر السابق (ص٣٠٩).

والحاصل أنَّ آيات الأنبياء ليس لها نظير لغير الأنبياء ومن يصدقهم، فإذا وُجد نظيرها من كل وجه لغير الأنبياء ومن يشهد لهم بالنبوة لم تكن تلك من آياتهم[1].

ولا يضر في ذلك أن تكون معتادة للأنبياء، كالإخبار ببعض المغيبات... لأن الدليل مستلزم للمدلول عليه، فإذا لم يكن ذلك معتاداً إلاّ لنبي، كان مستلزماً للنبوة، وكان من أتى به لا يكون إلا نبيّاً[2].

وبهذا تعلم أنّه لا يجب في معجزة النبي أن تَخْرِقَ عادات غيره من الأنبياء، ولا أقول: (لا يجوز أن تَخْرِقَ عادات الأنبياء) لأنها قد تكون خارقة ـ أيضاًـ لعادات الأنبياء؛ بحيث تكون مما اختص به أحد الأنبياء، كما هو الشأن في كثير من آياتهم.

لكن لا يجب في آياتهم أن تكون مختصة بنبي، بل ولا يجب أن يختص ظهورها على يد النبي، بل متى اختصت به وهي من خصائصه كانت آية له[3].

وهكذا إذا سُمّيت أو وُصفت بأنها (معجزات) فلا بد أن يعجز عن الإتيان بها كل من ليس بنبي، و لم يشهد للنبي بالنبوة.

---

(١) المصدر السابق (ص٣١١).

(٢) المصدر السابق (ص٣٠٩).

(٣) المصدر السابق (ص٣٠٥،٣٢٢).

فهي معجزة لجميع المكذبين أو الشاكين في نبوته من الثقلين[1].

وهكذا إذا قيل هي (عجائب)، والعجب ما خرج عن نظيره، فلم يكن له نظير، فلا بد أن يكون من العجائب التي لا نظير لها أصلاً عند غير الأنبياء والمصدقين بهم، لا من الجن ولا من الإنس[2].

هذا، واعلم أن العادة هنا إنما تثبت بمرة، وليس من شرط فسادها أن تقع غير مرة، مع انتفاء الشهادة بالنبوة، بل متى وقعت مرة واحدة مع انتفاء الشهادة بالنبوة، لم تكن مختصة بشهادة النبوة، ولا بالنبوة، فلا يجب أن تكون آية[3].

أما الكرامات فهي من آيات الأنبياء، لكن آيات الأنبياء التي بها تثبت نبوتهم، وبها وجب على الناس الإيمان بهم فهي أمر يختصون به لا يكون للأولياء ولا لغيرهم، بل يكون من المعجزات الخارقة لعادات جميع الثقلين من غير الأنبياء.

فما يقدر عليه الإنس والجن فلا يكون وحده آية للنبي .

أما ما يقدر عليه الملائكة، فإن ذلك قد يكون من آياتهم لأنهم لم يُرسلوا إلى الملائكة، والملائكة لا تفعل شيئاً إلا بإذن الله.

---

(١) المصدر السابق (ص٣٢١).

(٢) المصدر السابق (ص٣٢١).

(٣) المصدر السابق (ص٣٢٢).

فما تفعله معهم الملائكة فهو بإذن الله، وهو مما خص به الأنبياء[1].

ثالثاً: في أنه ليس من شرط المعجزة أن تكون مقترنة بدعوى النبوة[2] خلافاً للمتكلمين.

عرفت فيما سبق أن المتكلمين يقولون في تعريفهم المعجزة: (هي الأمر الخارق للعادة المقترن بدعوى النبوة...) إلخ؛ فجعلوا دعوى النبوة جزءاً من الآية[3].

وهذا ليس بصحيح إذ لا دليل عليه البتة[4]، بل يلزم من هذا الشرط إبطال عامة الآيات[5]؛ لأن أكثر آيات الأنبياء لم تقع مقترنة بدعوى النبوة، وهذا أمر في غاية الوضوح.

وإنما يكفي في الآية أن تكون في نفسها مما لا يعجز الثقلان عن الإتيان بمثله، سواء ذكر المستدل هذا أو لم يذكره، لأنه لا يصير دليلاً بذكر ذلك، أو تنتفي عنه الدلالة بعدم ذكره[6].

---

(١) المصدر السابق (ص٣٢٨-٣٢٩).

(٢) المصدر السابق (ص٥، ٤٩-٥٧، ١٥٠-١٧٩، ٢٠٥-٢١١، ٢٨٢، ٣٢٢-٣٢٤).

(٣) المصدر السابق (ص٣٢٢).

(٤) المصدر السابق (ص٢١٠).

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق.

وسبب غلط المتكلمين حينما شرطوا هذا الشرط أنهم لم يعرفوا ما يخص الآيات، و لم يضبطوا خارق العادة بضابط يميز بينها وبين غيرها، بل جعلوا ما للسحرة والكهان هو -أيضاً- من آيات النبوة إذا اقترنت بدعوى النبوة، و لم يعارضه معارض[1].

رابعاً: في أنه ليس من شرط آيات الأنبياء تحدي النبي واستدلاله بها[2].

ليس من شرط آيات الأنبياء استدلال النبي بها، ولا تحديه بالإتيان بمثلها؛ بل هي دليل على نبوته، وإن خلت عن هذين القيدين، لأنها إذا كانت في نفسها مما لا يقدرون على الإتيان بمثلها، سواء ذكر المستدل هذا أو لم يذكره، فهي دليل في نفسها، لا أنها تصير دليلاً إذا استدل بها، ولا ينتفي اتصافها بالدلالة إذا لم يستدل بها.

ولو التزمنا ذلك الشرط لأبطلنا عامة آيات الأنبياء كما أشرنا سابقاً عند الكلام على بطلان شرطية دعوى النبوة في تعريف المعجزة.

والحاصل أن مثل هذه الشروط غير صحيحة، وإنما وقع فيها من وقع بسبب عدم التمييز بين آيات الأنبياء وخوارق السحرة ونحوهم.

والواقع أن تلك القيود مع كونها غير صحيحة، فهي لا تميّز لنا بين آيات الأنبياء وخوارق السحرة والكهان، ذلك أن الخوارق تظهر على

---

(١) المصدر السابق (ص٣٢٢).

(٢) المصدر السابق (ص١٥٦،١٧٧-١٧٨،٢٠٧-٢١١،٢٩٣).

أيدي الرسل كما تظهر على أيدي أضدادهم من الكهان ونحوهم، فلا بد من أن يكون الخارق للعادة خارقاً لعادة الثقلين.

وهكذا اشتراطهم دعوى النبوة، فإن النبوة قد يَدَّعيها بعض المنحرفين الذين قد تظهر بعض الخوارق على أيديهم، كما هو الشأن في الأسود العنسي، ومسيلمة الكذاب وأضرابهم.

وكانوا يستدلون بذلك على باطلهم ويحتجون به؛ وإنما يعرف باطلهم من هداه اللّه إلى معرفة الفرق بين حال الأنبياء وحال أولئك المبطلين، كما عرف الفرق بين آيات الأنبياء وخوارق السحرة.

المسألة السادسة: في بيان أن دلائل صدق الأنبياء ليست محصورة في المعجزات[1]:

جاء في كلام المؤلف ما ظاهره أن صدق الأنبياء إنما يعرف بما يظهر على أيديهم من المعجزات، حيث قال المؤلف ـ رحمه الله ـ : "وأما الدليل على أن محمداً ﷺ صادق معصوم فإنما هي المعجزة..." الخ[2].

ومن المعلوم أن المعجزات دليل صحيح على تقرير النبوة، إلا أن الدليل على النبوة غير محصور فيها، خلافاً لمن قصر ذلك على المعجزة من المتكلمين ومن تابعهم، الأمر الذي حدى بكثير منهم إلى إنكار خرق العادات لغير الأنبياء، سواء في ذلك كرامات الأولياء، أو ما يضاد ذلك من السحر ونحوه، وإنما حملهم على ذلك طلب دفع المعارض عن الدليل ليكون صحيحاً.

والحق أن دلائل النبوة أوسع من ذلك بكثير، فقرائن الأحوال والأوصاف كل ذلك يدل على حال الشخص، سواء كان من الصادقين أم من الكذبة.

---

(١) انظر الجواب الصحيح (٥/٤٢٠-٤٨٢، ٦/٥) إلى آخر المجلد، مجموع الفتاوى (١٤/١٨٨-٢٠٠)، النبوات (ص٢١١، ٣٤٥، ٣٤٩، ٣٦٧-٣٧٢، ٣٧٥، ٣٩٠)، شرح الطحاوية (ص١٤٠-١٥٥).

(٢) المناهل (١/٦٦).

وقد أحسن من قال[1]:

لو لم يكن فيه آيات مُبَيِّنَةٌ كانت بديهته تأتيك بالخبر

ولا يخفى أن كل من ادعى النبوة وهو كاذب قد ظهر على يديه ما يدل على بطلان دعواه من الكذب والفجور، الأمر الذي يظهر لكل من له تمييز[2].

فالناس يميّزون في ذلك، كما يميزون بين أصحاب المهن والصناعات.

ومعلوم أن النبوة مشتملة على علوم وأعمال لا بد أن يتصف الرّسول بها، وهي أشرف العلوم والأعمال، فكيف يشتبه مع ذلك الصادق فيها بالكاذب؟.

وهكذا ـ أيضاًـ فإن حال الأخبار تعرف بما يحتف بها من قرائن، كما يعرف حال المرء من خوف ومرض وفرح بما يقترن به ويظهر على تصرفاته وصفحة وجهه.

---

(١) نسبه بعضهم إلى حسان رضي الله عنه، وذكره بعضهم بلا نسبة، ونسبه الحافظ لعبد الله بن رواحة رضي الله عنه. انظر: عيون الأخبار لابن قتيبة (٢٢٤/١)، شرح الطحاوية (ص١٤١)، الإصابة (٣٠٧/٢).

(٢) انظر الجواب الصحيح (٣٥٧/٥ـ٤١١).

وهكذا كل من أسرّ سريرة فإنها تظهر على صفحة وجهه وفلتات لسانه؛ ولذا سارع ورقة بن نوفل وخديجة[1] إلى الإيمان قبل مشاهدة شيء من المعجزات.

وكذلك هرقل حينما بلغه كتاب النبي ﷺ، فإنه سأل عن أمور متعددة، وليس منها المعجزات.. [2] وقد عرف أن تلك الأوصاف التي سأل عنها وأجابه أبو سفيان لا تكون إلا لنبي، ولذا كان آخر ما قال لأبي سفيان وأصحابه: "وقد كنت أعلم أن نبيّاً يُبعث، ولم أكن أظنه منكم، ولوددت أني أخلص إليه، ولولا ما أنا فيه من الملك لذهبت إليه، وإن يكن ما تقول حقاً فسيملك موضع قدمي هاتين" [3].

هذا وإن ما يفعله الله بأنبيائه ومكذبيهم في الدنيا من نصر الله لرسله، وإكرامه لهم، وإدالتهم على أعدائهم، مع ما أنزله بأعدائهم من ألوان العقوبات، كل ذلك يدل على صدق ما جاءوا به.

---

(١) البخاري: كتاب بدء الوحي، باب: (٣). حديث رقم (٣) ١/٢٣. وانظر الأرقام ٣٣٩٢،٤٩٥٣،٤٩٥٥،٤٩٥٦،٤٩٥٧،٦٩٨٢). ومسلم: كتاب الإيمان، باب: (بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ). حديث رقم (١٦٠) ١/١٣٩.

(٢) انظر الجواب الصحيح (٣٥٧/٥).

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح: (كتاب بدء الوحي، باب: (٦). حديث رقم (٧) ٣١/١، وانظر الأرقام (٥١،٢٦٨١،٢٨٠٤،٢٩٤١،٢٩٧٨،٣١٧٤، ٤٥٥٣، ٥٩٨٠، ٦٢٦٠، ٧١٩٦، ٧٥٤١).

ونحن قد علمنا بالتواتر من أحوال الأنبياء وأوليائهم وأعدائهم علماً يقينيّاً أنهم كانوا صادقين على الحق من وجوه عدّة:

منها: أنهم أخبروا الأمم بما سيكون من انتصارهم وخذلان أعدائهم، وبقاء العاقبة لهم.

ومنها: ما أحدثه الله لهم من النصر المبين، وإهلاك أعدائهم، وإذا عرف الوجه الذي حصل عليه ذلك -كغرق فرعون، وغرق قوم نوح- عرف صدق الرّسل.

ومنها: أن بين من يأتيه الوحي وبين الكاهن والكاذب فرقاً بَيِّناً، فالنبي لا يكون إلاّ باراً مطيعاً، بخلاف غيره[1].

ومنها: أنه تحدّى الثقلين أن يأتوا بمثل هذا القرآن، وهذا لا يقدم عليه إلا من هو واثق بصدقه والحق الذي معه؛ إذ لو كان عنده أدنى شك في ذلك لجاز أن يظهر كذبه في هذا الخبر فيفسد عليه ما قصده، وهذا لا يقدم عليه عاقل، والأمم متفقون مؤمنهم وكافرهم على كمال عقل النبي ﷺ[2]، ولا نزاع بين العقلاء أنه كان يقصد أن يصدقه الناس.

ومعلوم أن من دعى الناس إلى مثل هذا الأمر العظيم، ولم يزل حتى استجابوا له طوعاً وكرهاً، وظهرت دعوته، وانتشرت ملته هذا الإنتشار

---

(١) انظر الجواب الصحيح (٣٥٧/٥).

(٢) المصدر السابق (٤٠٩/٥-٤١٠).

الهائل، هو من عظماء الرجال على أي حال كان؛ فإقدامه -مع هذا القصد- في أول الأمر وهو في مكة، مع قلّة أتباعه، على أن يقول خبراً يقطع به أنه لو اجتمع الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله، لا في ذلك العصر، ولا في سائر الأعصار المتأخرة، فإن ذلك لا يكون إلا مع جزمه بذلك، وتيقنه به، وإلا فمع الشك والظن لا يقول ذلك من يخاف أن يظهر كذبه فيفتضح، فيرجع الناس عن تصديقه.

وإذا كان جازماً بذلك متيقناً به لم يكن ذلك إلاّ عن إعلام الله له بذلك. وليس في العلوم المعتادة أن يعلم الإنسان أنّ جميع الخلق لا يقدرون أن يأتوا بمثل كلامه إلاّ إذا علم العالم أنه خارج عن قدرة البشر[1].

ومنها: أن نسبه ونشأته وسيرته وأخلاقه وأقواله وأفعاله كل ذلك يدل على صدقه ونبوته[2]، وقد كان معروفاً بالصّدق، والبر، والعدل، ومكارم الأخلاق، مع التخلي عن الرّذائل والفواحش والظلم والكذب والخيانة، وكل وصف مذموم، وقد شهد له بذلك أهل مكة مع شدّة عدواتهم له[3].

---

(١) المصدر السابق (٥/٤٣٢-٤٣٣).

(٢) المصدر السابق (٥/٤٣٧).

(٣) المصدر السابق (٥/٣٥٨).

وكان خَلْقُه وصورته أكمل الصور وأتمها، وأجمعها للمحاسن الدالة على الكمال.

وهكذا كان شأنه بعد البعثة، قبل الهجرة وبعدها، فلم يزل قائماً بأمر الله على أكمل طريقة وأتمها من الصدق والعدل والوفاء، لا يُحفظ عليه كذبة واحدة، ولا ظلم لأحد، ولا غدر، بل كان أصدق الناس، وأعدلهم وأوفاهم بالعهد، مع اختلاف الأحوال عليه، من حرب وسلم، وأمن وخوف، وغنى وفقر، وقلة وكثرة، ومع ذلك كله نجده ملازماً لأكمل الطرق، حتى ظهرت دعوته في جميع أرض العرب التي كانت مملوءة بالجهل وعبادة الأوثان والكهانة، وأنواع الكفر، وسفك الدماء المحرمة... وقطيعة الأرحام، والإعراض عن الله تعالى والدار الآخرة، فصاروا أعلم أهل الأرض وأدينهم وأعدلهم وأفضلهم، حتى إن النصارى لّما رأوهم -حين قدموا الشام- قالوا: ما كان الذين صحبوا المسيح بأفضل من هؤلاء.

وهو -عليه السَّلام- مع ظهور أمره، وطاعة الخلق له، وتقديمهم له على الأنفس والأموال ـ مات ولم يخلف درهماً ولا ديناراً، ولا شاة ولا بعيراً، إلا بغلته وسلاحه، ودرعه مرهونة عند يهودي على ثلاثين صاعاً من شعير ابتاعها لأهله[1]؛ وكان بيده ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ عقار ينفق منه على أهله، والباقي يصرفه في مصالح المسلمين، فحكم بأنه لا يورث.

---

(١) أخرجه البخاري في الصَّحيح: كتاب الجهاد، باب: (ما قيل في درع النَّبي ﷺ). حديث رقم (٢٩١٦) ٦/٩٩، ومسلم في الصحيح: كتاب المساقاة، باب: (الرهن). حديث رقم (١٦٠٣) ٣/١٢٢٦.

ومنها: كمال أمته، والعلم والإيمان الذي في أتباعه، مع كمال شريعته وشمولها وما فيها من حِكَم وأحكام.

وقد كان ﷺ يأمر أمته بالمعروف وينهاهم عن المنكر، ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث.

ومعلوم أنه ﷺ شرع الشريعة شيئاً بعد شيء، حتى أكمل الله دينه وأتم نعمته، فجاءت شريعته أكمل الشرائع، لم يبق معروف تعرف العقول أنه معروف إلاّ أمر به، ولا منكر تعرف العقول أنه منكر إلاّ نهى عنه، ولم يأمر بشيء فقيل: ليته لم يأمر به، ولا نهى عن شيء فقيل: ليته لم ينه عنه، وأحل الطيبات، ولم يحرم شيئاً منها، وحرم الخبائث ولم يحل شيئاً منها، وجمع محاسن ما عليه الأمم، فلا يُذكر في التوراة والإنجيل والزّبور نوع من الخبر عن الله وعن ملائكته، وعن اليوم الآخر إلاّ وقد جاء به على أكمل وجه، بل أخبر بأشياء ليست في تلك الكتب.

فليس في الكتب إيجاب العدل، وقضاء بفضل، وندب إلى الفضائل، وترغيب في الحسنات إلاّ وقد جاء به، وبما هو أحسن منه، وهذا لا يمكن أن يصدر عن كذّاب جاهل.

وإذا نظر اللبيب في العبادات التي شرعها، وعبادات غيره من الأمم، ظهر فضلها ورجحانها، وكذلك الحدود والأحكام وسائر الشرائع.

أمّا أمته فهي أكمل الأمم في كل فضيلة، فإذا قيس علمهم بعلم سائر الأمم، ظهر فضل علمهم، وإن قيس دينهم وعباداتهم وطاعتهم لله بغيرهم، ظهر أنهم أدين وأعبد له وأطوع.

وقل مثل ذلك في شجاعتهم وجهادهم وصبرهم وسخائهم وبذلهم.

وهذه الفضائل به نالوها، ومنه تعلموها، وهو الذي أمرهم بها، إذ لم يكونوا قبله متبعين لكتاب جاء هو بتكميله، كما جاء المسيح بتكميل شريعة التوراة.

فكل علم نافع وعمل صالح عليه أمّة محمد ﷺ إنما أخذوه عن نبيهم ﷺ، مع ما يظهر لكل عاقل: أن أمته أكمل الأمم في جميع الفضائل العلمية والعملية، ومعلوم أن كل كمال في الفرع المُتَعَلِّم إنما هو من الأصل المُعَلِّم، وهذا يقتضي أنه كان أكمل الناس علماً وديناً، وأن علم أمته ودينهم من آياته، كما أن شريعته من آياته.

وهذه الأمور جميعاً توجب العلم الضروري بأنه كان صادقاً في قوله: ﴿إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً﴾ [الأعراف: آية ١٥٨] [1].

---

(١) انظر النبوات (ص٣٩٠)، الجواب الصحيح (١/٤١٠،٤١٧،٥/٤٢٠-٤٢١، ٤٣٧)، شرح العقيدة الطحاوية (ص١٤٠-١٥٥).

وقفات مع المؤلف:

الوقفة الأولى:

قال المؤلف رحمه الله (٣٨/١): "وابـن عبـاس لم يُعرف بـالأخذ عـن الإسرائيليات..." أ.هـ.

وهذا فيه نظر، إذ إنَّ ابن عباس رضي الله عنهما كان يأخذ عـن بـني إسرائيل كما في عدد من الروايات كحديث الفتون وغيره[١].

الوقفة الثانية:

قال المؤلف في معرض ذكر الحالات التي يأتي فيها الوحي إلى الرسـول ﷺ : "وتارة يهبط على الرسول خفية فـلا يُـرى، ولكـن يظهـر أثـر التغـير والانفعال على صاحب الرسالة فيغط غطيط النائم، ويغيب غيبة كأنّها غشية أو إغماء، وما هي في شيء من الغشية والإغماء، إن هي إلا استغراق في لقاء الملك الروحاني، والانخلاع عن حالته البشرية العادية" أ.هـ[٢].

فقوله: "والانخلاع عن حالته البشرية العادية" لا دليل عليه، وإنّما ذكـره السيوطي في الإتقان نقلاً عن الراغب الأصفهاني[٣].

---

(١) انظر مقدمة في أصول التفسـير (ص٤٤)، التفسـير والمفسرون (٧٠/١)، فصـول في أصول التفسير (ص٣٢)، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير (ص٦٢).

(٢) المناهل (٥٧/١).

(٣) انظر الإتقان (١٢٥/١).

الوقفة الثالثة:

قال المؤلف رحمه الله: "الدليل الخامس: العبقرية ويعرفها أفلاطون بأنّها حال إلهية مولدةٌ للإلهامات العلوية للبشر، ويقرر الفلاسفة أنّها حال علوية لا شأن للعقل فيها. ويقول الطبيعيون: إنّها هبة من الطبيعة نفسها لا تحصّلها دراسة ولا يوجدها تفكير" أ.هـ[1].

وهذا الكلام فيه ما فيه من التجاوزات. وإنّما تطلق العرب العبقري على كل شيء بلغ النهاية[2].

الوقفة الرابعة:

نقل المؤلف ـ رحمه الله ـ عن ولي الدين الملّوي كلاماً أنقل إليك بعضاً منه وهو قوله: "فالمصحف على وَفْق ما في اللّوح المحفوظ مُرَتَّبَةً سورُه كلها وآياته بالتوقيف، كما أُنزل جملة إلى بيت العزة ــ إلى أن قال: ــ وهكذا في السور يُطلب وجه اتصالها بما قبلها وما سيقت له" أ.هـ ما نقله المؤلف[3].

فالمؤلف نقل هذا الكلام و لم يعترض عليه (وإن كان نقله لغرض غير ترتيب السور) وقد تعرض المؤلف لهذا الموضوع -أعني ترتيب

---

(١) المناهل (٦٤/١).

(٢) انظر الفتح (٣٩/٧)، مجمع بحار الأنوار (مادة: عبقر) (٥٠٩/٣)، الكليات: (ص٥٩٨).

(٣) المناهل (٧٣/١).

السور في المصحف- في المبحث التاسع من هذا الكتاب، ونقل المذاهب فيه، وأرشد إلى احترام هذا الترتيب الذي عليه المصاحف العثمانية، كما رجح مذهب القائلين بأن ترتيب بعض السور توقيفي، وترتيب بعضها الآخر اجتهادي[1].

فكلامه هذا مخالف لما نقله عن المَلّوي، وسيأتي عند الكلام على المبحث التاسع التنبيه على أقرب الأقوال في هذه المسألة، والله أعلم[2].

---

(١) المصدر السابق (١/٣٤٦-٣٥٢).

(٢) انظر (ص٤٤٨).

المبحث الرابع: في أول ما نزل وآخر ما نزل.

وتشمل الدراسة:

أولاً: مدى استيفاء المؤلف لمادة هذا المبحث، وذِكْر القضايا التي ناقشها فيه.

ثانياً: إضافات المؤلف في هذا المبحث.

ثالثاً: مناقشة المؤلف في قضايا ومسائل من هذا المبحث.

* وقفة مع المؤلف.

أولاً: مدى استيفاء المؤلف لمادة هذا المبحث، وذكر القضايا التي ناقشها فيه.

لم يترك المؤلف -رحمه الله- شيئاً له أهميته في هذا الموضوع إلا وقد تعرض له.

فقد ذكر فوائد معرفة أول ما نزل وآخر ما نزل... ثم ذكر أربعة أقوال في أوّل ما نزل، وعشرة في آخر ما نزل -أي مطلقاً- مع مناقشتها، والترجيح فيما بينها.

ولم يتعرض المؤلف للكلام على الأوائل والأواخر المخصوصة بمستوى العناية التي كانت عند ذكر الأوائل والأواخر المطلقة... وقد قصد ذلك وأراده... وإنما ذكر بعض الأوائل والأواخر المخصوصة كأمثلة فقط، ثم ذكر بعض الشبه، وأجاب عنها.

ثانياً: إضافات المؤلف في هذا المبحث.

لم أر للمؤلف إضافة تذكر في هذا المبحث، سوى ذكر الفوائد المترتبة على معرفة أوّل ما نزل من القرآن، وآخر ما نزل منه[1].

---

(١) انظر المناهل (٨٥/١).

ثالثاً: مناقشة المؤلف في قضايا ومسائل من هذا المبحث.

وهي:

المسألة الأولى: حكم الصّلاة والتسليم على غير الأنبياء، وكذا الترضي على غير الصحابة.

المسألة الثانية: آخر ما نزل من القرآن.

المسألة الأولى: في حكم الصلاة والتسليم على غير الأنبياء وكذا الترضي على غير الصحابة:

إن الذي دفع إلى الكتابة في هذه المسألة هنا: هو أن المؤلف -رحمه الله- كان في بعض الأحيان يترضى على غير الصحابة[1]، وهو أمر لا عتراض عليه، إذا كان يذكر في بعض الأحيان[2]، كما هو صنيع المؤلف -رحمه الله-؛ إلا أن المؤلف -رحمه الله- يعقب ذكر علي رضي اللّه عنه بقوله: "عليه السّلام" في مرّات عدّة، كما في مواضع من هذا الكتاب[3].

وهذا يحتاج منّا إلى وقفة خاصة، لبيان المسلك الذي يدعمه الدليل في هذا الجانب، لا سيّما أن تخصيص علي رضي اللّه عنه بالتسليم من بين سائر الصحابة -رضوان الله عليهم أجمعين- أثر من آثار الرافضة على بعض أهل السنّة، من أجل ذلك كله، أحببت أن أبين هذه المسألة، مع التي قبلها، وأضم إلى ذلك ما قاربهما؛ فأقول مستعيناً بالله:

---

(١) انظر المناهل (١/٩٠)، حيث عقّب المؤلف على اسم السيوطي -رحمه الله- بقوله: "رضي الله عنه".

(٢) بالنسبة لغير الصحابة، وإلا فإنهم يترضى عنهم كما هو معلوم.

(٣) انظر المناهل (١/٢٤٦،٣٢٤،٤٨٦،٢/٧٠) (في موضعين).

إن الكلام في هذه المسألة التي نحن بصددها يشتمل على المسائل الآتية:

١- حكم الصّلاة على الأنبياء، غير خاتمهم ﷺ، وكذا التسليم[١].

٢- حكم الصّلاة على غير الأنبياء وهم:

أ- الملائكة[٢].

ب- البشر من غير الأنبياء[٣].

٣- هل السّلام بمعنى الصّلاة في الحكم؟ .

٤- القول في الترضي على غير الصحابة -رضي الله عنهم أجمعين-.

وإليك الكلام في كل مسألة من هذه المسائل -المتقدمة- وبيان القول الراجح فيها:

١- حكم الصّلاة والتسليم على سائر الأنبياء غير الرّسول ﷺ[٤].

إعلم أنه لا خلاف في مشروعية الصلاة والتسليم على نبينا محمد ﷺ، وأمّا غيره من الأنبياء ـ صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ـ

---

(١) انظر نزل الأبرار (ص١٧٢) لوامع الأنوار البهية (١/٥٤).

(٢) المصدران السابقان.

(٣) انظر غذاء الألباب (١/٣٢).

(٤) انظر لسان العرب (مادة: صلا) ٤٧٠/٢، جلاء الأفهام (ص٢٧١)، القول البديع (ص٤-٥٧).

فالظاهر مشروعية ذلك كله في حقهم ـ أيضاً ـ، إلاّ أن ذلك غير متأكد في حقهم كتأكديته في حق رسولنا ﷺ، حيث أمرنا بالصّلاة والتسليم عليه صراحة في الكتاب والسنّة كما هو معلوم.

ولم يرد نص صحيح -فيما أعلم والله أعلم- يأمرنا بالصلاة على سائر الأنبياء -سواه صلوات الله وسلامه عليهم-، وإنما ورد في ذلك أحاديث لا يُحتج بها لضعفها.

وقد عقد البخاري -رحمه الله- في صحيحه باباً قال فيه: (باب هل يصلي على غير النبي ﷺ...)، قال الحافظ في شرحه: "ويدخل في الغير: الأنبياء، والملائكة، والمؤمنون..."[1] ا.هـ.

ونص ابن القيّم[2] -رحمه الله-، وجماعة من أهل العلم على أنه يُصلى ويُسلم على سائر الأنبياء والمرسلين، بل نقل النووي، والقرطبي -رحمهما الله تعالى- الإجماع على ذلك[3].

---

(١) الفتح (١١/١٦٩).

(٢) انظرجلاء الأفهام (٢٧١).

(٣) انظر الأذكار (ص١٠٨)، جلاء الأفهام (ص٢٧٦)، الشفا (٢/١٨٦).

٢- حكم الصَّلاة على غير الأنبياء، والمراد:

أ- الصّلاة على الملائكة:

لم يرد -فيما أعلم- نص صحيح في الأمر بالصّلاة على الملائكة[١]، وإنما يؤخذ ذلك من أحاديث يرد فيها ذكر الملك مع الصّلاة عليه.

وقد نقل النووي -رحمه الله- إجماع أهل العلم على جواز ذلك واستحبابه[٢].

ب- الصّلاة على غير الأنبياء والملائكة استقلالاً:

تجوز الصَّلاة على غير الأنبياء تبعاً، بلا خلاف في ذلك بين أهل العلم، أما على وجه الإستقلال فإن أهل العلم اختلفوا في ذلك على قولين:

الأول: المنع.

وإليه ذهب ابن عباس، وطاوس، وأبو حنيفة، وابن عيينة، والثوري، ومالك، وهو رواية عن أحمد، وبه قال النووي، والقرطبي،

---

(١) انظر القول البديع (ص٥٤)، الفتح (١١/١٧٠)، عمدة القاري (١٨/٣٧٢).

(٢) الأذكار (ص١٠٨)، نزل الأبرار (ص١٧٢).

وآخرون[1][2].

ونقل عياض عن مالك -رحمه الله- أنه قال: "أكره الصّلاة على غير الأنبياء، وما ينبغي لنا أن نتعدى ما أمرنا به" [3]أ.هـ.

ونقل عنه ابن القيّم أنّه قال: "لم يكن ذلك من عمل من مضى"[4].

هذا وقد أجاد الخطابي -رحمه الله- حيث فصّل في هذه المسألة وفرّق؛ فالصّلاة التي بمعنى التعظيم، لا تقال لغير النبي ﷺ، والتي بمعنى الدعاء والتبريك تقال لغيره.

---

(١) مثل ابن تيمية (الجد)، وابن جماعة، وعياض، وأبو المظفر الإسفراييني، وابن عبد البر، وابن الأثير، والخطيب البغدادي، وبه قال البيهقي، ونسبه عياض للشافعي -رحمه الله-؛ مع صرف النظر عن وجه المنع عند أصحاب هذا القول، إذ إن بعضهم يحمله على التحريم، وبعضهم على الكراهة... .

(٢) انظر مصنف عبد الرزاق (٢/٢١٦)، الجامع لشعب الإيمان (٤/٢١٥)، النووي على مسلم (٧/٥١٦)، جلاء الأفهام (ص٢٧٧)، الأذكار (١٠٨)، الشفا (٢/١٨٦،١٩٣)، مجموع الفتاوى (٢٧/٤١٠)، الفتح (١١/١٧٠)، القول البديع (٥٤-٥٧)، تفسير القاسمي (٨/٢٣٧،٣٠٣)، النهاية في غريب الحديث (٣/٥٠)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/١٠٣،١٠٤)، إرشاد طلاب الحقائق (١/٥٠٧)، تذكرة السامع والمتكلم (ص١٧٧).

(٣) الشفا (٢/١٨٦).

(٤) جلاء الأفهام (٢٧٧).

واعتبر الأحاديث الواردة، والدالة على الجواز محمولة على هذا المعنى الأخير[1]؛ وهذا تفصيل جيّد.

أدلة المانعين:

١- أثر ابن عباس -رضي الله عنهما- موقوفاً: (لا تصلح الصّلاة على أحد، إلاّ على النبي ﷺ، - وفي لفظ عند عبد الرزاق: إلاّ على النبيين - ولكن يُدعى للمسلمين والمسلمات بالاستغفار)[2].

٢- آثار عن بعض التابعين، كعمر بن عبد العزيز.

٣- قالوا: هذا العمل من شعار أهل البدع، فينبغي أن نخالفهم في ذلك.

---

(١) انظر النهاية في غريب الحديث (٣/٥٠)، وفي سنن البيهقي نحوه، انظر (١٥٣/٢) من السنن الكبرى.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف: كتاب الصّلاة، باب: (ما يفوت الإنسان من التشهد). حديث رقم (٣١١٩) ٢/٢١٦، وابن أبي شيبة في المصنف: كتاب الصّلوات، باب: (في الصّلاة على غير الأنبياء - عليهم السّلام -) ٢/٥١٩، والبيهقي في الشعب رقم (١٤٨٣)، وفي السنن: كتاب الصّلاة، باب: (هل يصلّي على غير النبي ﷺ) ٢/١٥٣)، وإسماعيل القاضي (ص٩٦)، والطبراني في الكبير ٣٠٥/١١ رقم (١١٨١٣)، والخطيب في الجامع: الأرقام (١٣٠٩،١٣١٠)، وانظره في مجمع الزوائد ١٦٧/١٠، الكنز ٢/٢٧٨٠رقم (٤٠٠٣).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وهذا الذي قاله ابن عباس، قاله لمّا ظهرت الشيعة، وصارت تظهر الصَّلاة على عليّ دون غيره، فهذا مكروه، منهي عنه، كما قال ابن عباس..." [1]ا.هـ، وبهذا احتج النووي وابن القيّم[2].

٤ـ قالوا: أصبحت الصّلاة في لسان السلف مخصوصة بالأنبياء، كما أن قولنا: "عزَّ وجلّ" مخصوص بـا لله تعالى، وعليه فلا يُقال: أبو بكر ﷺ، وإن كان معناه صحيحاً[3].

٥ـ قالوا: ليس هذا من عمل السّلف.

٦ـ احتجوا بقوله تعالى: ﴿**لا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضاً**﴾ [النور: آية ٦٣]، قالوا: فنهى أن يُدعى باسمه ﷺ كغيره؛ قالوا: كذلك لا يسوغ أن تجعل الصّلاة عليه كما تُجعل على غيره في دعائه، والإخبار عنه.

٧ـ قالوا: المشروع لنا في التشهد أن نُسَلِّم على عباد ا لله الصالحين، ثم نصلي على النبي ﷺ، فالصّلاة عليه ﷺ حقه الذي لا يشركه فيه أحد.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٣/٤٧٣،٢٧/٤١١).

(٢) انظر الأذكار (١٠٨،١٠٩)، جلاء الأفهام (٢٧٨).

(٣) انظر الأذكار (ص١٠٨،١٠٩).

٨ـ أنّ الأمر بالصّلاة عليه ذكر في معرض حقوقه الخاصة به، كلعنة من آذاه في الدنيا والآخرة، وتحريم نكاح أزواجه...

٩ـ شرع الله للمسلمين أن يدعو بعضهم لبعض، ويترحم بعضهم على بعض، وشرع لهم في حق النبي ﷺ أن يصلّوا عليه في حياته وبعد موته.

القول الثاني: الجواز.

وعزاه عياض لعامة أهل العلم(١).

أدلة أصحاب هذا المذهب(٢):

استدل أصحاب هذا المذهب بأدلة كثيرة، نلخص بعضها فيما يلي:

١ـ أمره تعالى نبيه ﷺ بأخذ الصّدقة من المؤمنين والصّلاة عليهم في قوله: ﴿**خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ**...﴾ [التوبة: آية ١٠٣]، ومعلوم أنَّ الأئمة من بعده يأخذون الصّدقة، فيُشرع لهم أن يُصلوا على المتصدق...

---

(١) وبه قال يحيى بن يحيى من المالكية، وخصيف، ومجاهد، والحسن، ومقاتل بن سليمان، ومقاتل بن حيان، وهو رواية عن أحمد، وبه قال إسحاق، وأبو ثور، وابن جرير، وعزاه ابن تيمية إلى أكثر أصحاب أحمد، كالقاضي، وابن عقيل، والشيخ عبد القادر، وبه قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ، وصنيع البخاري في الصحيح يشعر بذلك، والله أعلم؛ انظر: الشفاء (١٨٦/٢)، جلاء الأفهام (٢٨٠،٢٨١)، القول البديع (ص٥٤ـ٥٧) مجموع الفتاوى (٤١٠/٢٧).

(٢) انظر جلاء الأفهام (ص٢٨١ـ٢٨٢)، الشفاء (١٨٦/١).

٢ـ حديث عبد الله بن أبي أوفى، قال: (كان النبي ﷺ إذا أتاه قوم بصدقتهم، قال: ((اللهم صلِّ على آل فلان))، فأتاه أبي بصدقته، فقال: ((اللهم صلِّ على آل أبي أوفى)) [١]، قالوا: فالأصل عدم الاختصاص.

٣ـ حديث جابر حينما قالت امرأته: يا رسول الله صلِّ عليّ وعلى زوجي ـ صلّى الله عليك وسلم ـ، فقال: ((صلّى الله عليك وعلى زوجك)) [٢].

٤ـ حديث جابر أن عليّاً دخل على عمر وهو مُسَجًّى وقال: (صلى الله عليك...) [٣].

---

(١) البخاري: كتاب الزكاة، باب: (صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصّدقة). حديث رقم (١٤٩٧)٣/٣٦١، وانظر الأرقام (٤١٦٦،٦٣٣٢،٦٣٥٩)، مسلم: كتاب الزكاة، باب: (الدعاء لمن أتى بصدقة). حديث رقم (١٠٧٨)٢/٧٥٦.

(٢) أخرجه أحمد (٣/٣٠٣)، وابن أبي شيبة: كتاب الصّلاة، باب: (في الصّلاة على غير الأنبياء ـ عليهم السّلام ـ) ٢/٥١٩، وإسماعيل القاضي في فضل الصّلاة على النبي ﷺ (ص٧١)، والدارمي في المقدمة: باب: (ما أكرم به النبي ﷺ في بركة طعامه). حديث رقم (٤٦)١/٢٨، وأبو داود: كتاب الصّلاة، باب: (الصّلاة على غير النبي ﷺ). حديث رقم (١٥١٩)٤/٣٩٣)، والخطيب في الجامع رقم (١٣١٤).

(٣) الجامع للخطيب رقم (١٣١٤).

٥ـ ما رواه إسماعيل القاضي[١] بسنده عن ابن عمر أنه كان يُكَبِّر على الجنازة، ويُصلّي على النبي ﷺ، ثم يقول: ((اللهم بارك فيه وصلّ عليه...))[٢].

٦ـ ما رواه مسلم بسنده عن أبي هريرة رضي اللّه عنه قال: (إذا خرجت روح المؤمن تلقاها ملكان... -وذكر قول أهل السماء فيها إلى قولهم:- صَلَّى الله عليك، وعلى جسد كنت تعمرينه...)[٣].

قال ابن القيِّم: "هكذا قال مسلم عن أبي هريرة موقوفاً، وسياقه يدلُّ على أنه مرفوع، فإنه قال بعده: "وإن الكافر إذا خرجت روحه"، قال حماد: وذكر من نتنها، وذكر لعنها، وتقول أهل السماء: روح خبيثة جاءت من قِبَلِ الأرض، قال: "فيقال: انطلقوا به إلى جب الحزن"؛ قال أبو هريرة: فردّ رسول الله ﷺ ريطة كانت على أنفه هكذا؛ وهذا يدل على أنَّ رسول الله ﷺ حدثهم بالحديث.

---

(١) هو: الحافظ أبو إسحاق، إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن محدث البصرة حمّاد ابن زيد الأزدي، مولاهم، البصري، المالكي، قاضي بغداد، ولد سنة(١٩٩هـ)، وتوفي سنة(٢٨٢هـ). سير أعلام النبلاء (٣٣٩/١٣).

(٢) فضل الصّلاة على النبي ﷺ (ص٧٩)، وصحّحه الألباني.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: (عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه). حديث رقم (٢٨٧٢) ٢٢٠٢/٤.

وقد رواه جماعة عن أبي هريرة مرفوعاً، منهم: أبو سلمة، وعمرو ابن الحكم، وإسماعيل السدي عن أبيه عن أبي هريرة، وسعيد بن يسار[1]، وغيرهم"[2].

ووجه استدلالهم بهذا الحديث: أنه إذا جاز ذلك للملائكة، فما المانع من جوازه للمؤمنين؟.

٧- قول النبي ﷺ: ((إن الله وملائكته وأهل السماوات والأرضين حتى النملة... يصلّون على معلم الناس الخير))[3]، وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَٰئِكَتُهُ﴾ [الأحزاب: آية ٤٣]، وكذا صلاة الملائكة على من يصلّي على النبي ﷺ، كما ثبت ذلك عنه ﷺ.

٨- ما أخرجه مالك في الموطأ، عن عبد الله بن دينار قال: "رأيت عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- يقف على قبر النبي ﷺ، فيصلّي على النبي ﷺ، وعلى أبي بكر، وعمر -رضي الله عنهما-"[4].

---

(١) أبو الحباب، المدني، اختلف في ولائه لمن هو، وقيل: سعيد بن مرجانة، توفي سنة (١١٧هـ)، وقيل غير ذلك. التقريب (٣٠٩/١).

(٢) جلاء الأفهام (ص٢٨٢).

(٣) أخرجه الترمذي: كتاب العلم، باب: (ما جاء في فضل الفقه على العبادة). حديث رقم (٢٦٨٥) ٥/٥٠، وانظر صحيح الترمذي رقم (٢١٦١).

(٤) فضل الصّلاة على النبي ﷺ لإسماعيل القاضي (ص٨٣)، وقال الألباني: صحيح.

ولكل من أصحاب القولين جواب عن أدلة القول الآخر، لم نتعرض له خشية الإطالة[1].

ولعل الأقرب أن يقال بالجواز إن لم يكن ذلك على وجه الغلو والتعظيم ولكن على سبيل الدعاء من غير أن يُلتزم ذلك في حق أحد بعينه بعد رسول الله ﷺ.

قال شيخ الإسلام: "وأمّا ما نُقل عن عليّ، فإذا لم يكن على وجه الغلو، وجعل ذلك شعاراً لغير الرّسول، فهذا نوع من الدعاء، وليس في الكتاب والسنّة ما يمنع منه، وقد قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَٰئِكَتُهُۥ﴾، وقال النبي ﷺ: ((إن الملائكة تصلّي على أحدكم ما دام في مصلاه...))، وفي حديث قبض الرّوح: ((صلّى الله عليك...)) أ.هـ[2].

وقال -أيضاً-: "...وأمّا الصّلاة عليه -يعني علياً رضي اللّه عنه- منفرداً، فهذا ينبني على أنه هل يُصلّى على غير النبي ﷺ منفرداً- ثم أشار إلى الخلاف، ورجح القول بالجواز- ... ولكن إفراد واحد من الصّحابة، والقرابة، كعليّ، أو غير ه بالصّلاة عليه دون غيره مضاهاة للنبي ﷺ، بحيث يجعل ذلك شعاراً معروفاً باسمه، وهذا هو البدعة" [3]أ.هـ.

---

(١) انظر جلاء الأفهام (ص٢٨٤-٢٨٨)، القول البديع (٥٤-٥٧)، الفتح(٨/٥٣٤).

(٢) الفتاوى (٢٢/٤٧٣-٤٧٤).

(٣) مجموع الفتاوى (٤/٤٩٦،٤٩٧)، مختصر الفتاوى المصرية(ص٣٠٢).

وقال -أيضاً-: "ليس لأحد أن يخص أحداً بالصَّلاة عليه دون النبي ﷺ، لا أبا بكر، ولا عمر، ولا عثمان، ولا عليّاً، ومن فعل ذلك فهو مبتدع، بل إما أن يصلّي عليهم كلهم، أو يدع الصّلاة عليهم كلّهم..."[1].

وقال الخطابي -معلقاً على حديث ابن أبي أوفى-: "الصَّلاة في هذا الموضع معناه الدعاء والتبرك... وفيه دليل على أن الصّلاة التي هي بمعنى الدعاء والتبريك يجوز أن يصلّى بها على غير النبي ﷺ، فأما الصَّلاة التي هي تحية لذكر رسول الله ﷺ، فإنها بمعنى التعظيم والتكريم، وهي خصيصة له لا يشركه فيها إلاّ آله، وإنما يستحق المزكي الصّلاة والدعاء إذا أعطى الصّدقة طوعاً..."[2].

وقال ابن القيِّم: "وفصل الخطاب في هذه المسألة: أنَّ الصَّلاة على غير النبي ﷺ إمّا أن يكون آله وأزواجه، وذريّته، أو غيرهم؛ فإن كان الأول، فالصّلاة عليهم مشروعة مع الصَّلاة على النبي ﷺ، وجائزة مفردة.

وأما الثاني: فإن كان الملائكة، وأهل الطاعة عموماً، الذين يدخل فيهم الأنبياء وغيرهم، جاز ذلك ـ أيضاً ـ، فيقال: اللهم صلّ على ملائكتك المقربين، وأهل طاعتك أجمعين.

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/٤٢٠).

(٢) مختصر السنن (٢/٢٠٣).

وإن كان شخصاً معيّناً، أو طائفة معيّنة، كره أن يتخذ الصّلاة عليه شعاراً لا يخل به، ولو قيل بتحريمه لكان له وجه، ولاسيّما إذا جعلها شعاراً له، ومنع منها نظيره، أو من هو خير منه؛ وهذا كما تفعل الرّافضة بعليّ رضي اللّه عنه، فإنه حيث ذكروه قالوا: عليه الصّلاة والسّلام، ولا يقولون ذلك فيمن هو خير منه؛ فهذا ممنوع، ولا سيّما إذا اتخذ شعاراً لا يخل به، فتركه حينئذ متعيّن.

وأمّا إن صلى عليه أحياناً، بحيث لا يجعل ذلك شعاراً كما يصلّي على دافع الزكاة، وكما قال ابن عمر للميت: "صلّى الله عليه"، وكما صلّى النبي ﷺ على المرأة وزوجها، وكما روى عن عليّ من صلاته على عمر، فهذا لا بأس به.

وبهذا التفصيل تتفق الأدلة، وينكشف وجه الصَّواب..."أ.هـ[1].

هل السَّلام بمعنى الصَّلاة في الحكم؟[2]:

فرَّق بعض أهل العلم بينه وبين الصّلاة، فمنعوا من الصّلاة، وقالوا بمشروعية السّلام في حق المؤمن سواء كان حيّاً أو ميتاً، حاضراً أو غائباً، فهو تحيّة أهل الإسلام، وهذا القول نسبه أبو العباس ابن تيمية إلى الجمهور.

---

(١) جلاء الأفهام (ص٢٨٩،٢٩٠).

(٢) انظر تفسير القاسمي (٣٠٤/٨)، تفسير ابن كثير (٥١٦/٣)، نزل الأبرار (ص١٧٣-١٧٤).

قالوا: فالمصلي يقول في تشهده: (السَّلام علينا وعلى عباد الله الصالحين) ولا يقول: (الصَّلاة علينا...)

ومن أهل العلم من قال بجوازه في الحاضر -الحي والميت- دون الغائب فيكره في حقه.

وقد نقل النووي -رحمه الله- عن الجويني أنه "في معنى الصَّلاة، فلا يستعمل في الغائب فلا يفرد به غير الأنبياء، فلا يقال: عليّ عليه السّلام، وسواء في هذا الأحياء والأموات؛ أمّا الحاضر فيخاطب به... وهذا مجمع عليه" (1).

وقال الحافظ: "اختُلف في السّلام على غير الأنبياء بعد الإتفاق على مشروعيته في تحيّة الحي، فقيل: يشرع مطلقاً، وقيل: بل تبعاً، ولا يُفرد أحد لكونه صار شعاراً للرافضة" (2)أ.هـ.

وقال الخفاجي: "وقد قيل إن السّلام مثل الصّلاة، مخصوص بالأنبياء - أيضاً-، فلا يُقال على غيرهم (عليه السَّلام) كما صرّح به الفقهاء، فهو مكروه تنزيهاً" (3)أ.هـ.

---

(1) الأذكار (ص١٠٩) شرح مسلم (١٨٥/٧).

(2) الفتح (١٧٠/١١).

(3) الشفاء (١٩٣/٢) (بتصرّف).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- : "من قال إن الصَّلاة على غيره ممنوع منها طرد ذلك طائفة، منهم أبو محمد الجويني، فقالوا: لا يسلّم على غيره؛ وهذا لم يعرف عن أحد من المتقدمين، وأكثر المتأخرين أنكروه، فإن السّلام على الغير مشروع... فالذين جعلوا السّلام من خصائصه، لا يمنعون من السّلام على الحاضر، لكن يقولون: لا يسلّم على الغائب؛ فجعلوا السَّلام عليه مع الغيبة من خصائصه؛ وهذا حق، لكن الأمر بذلك وإيجابه، هو من خصائصه، كما في التشهد، فليس فيه سلام على معيّن إلاّ عليه، وكذلك عند دخول المسجد... وهذا يؤيّد أنّ السّلام كالصّلاة، كلاهما واجب له في الصّلاة وغيرها؛ وغيره فليس واجباً إلاّ سلام التحيّة عند اللّقاء، فإنه مؤكد بالاتفاق" [(1)] ا . هـ.

وقال ابن كثير -رحمه الله-: "وقد غلب في هذا - يعني السّلام - في عبارة كثير من النسّاخ للكتب أن يُفْرَدَ عليٌّ رضي اللّه عنه بأن يقال: عليه السّلام، من دون سائر الصحابة، أو: كرّم الله وجهه، وهذا وإن كان معناه صحيحاً ولكن ينبغي أن يسوّى بين الصحابة في ذلك، فإن هذا من باب التعظيم والتكريم، فالشيخان وأمير المؤمنين عثمان أولى بذلك منه -رضي الله عنهم أجمعين-" [(2)] ا.هـ.

---

(١) الفتاوى (٢٧/٤١١-٤١٢).

(٢) تفسير ابن كثير (٣/٥١٦).

فالحاصل أن السَّلام على الحاضر لا إشكال فيه حيّاً أو ميتاً، أمّا إذا كان المُسَلَّم عليه غائباً، فالأصل الجواز، ولا مانع منه إن لم يكن ذلك مُخصصاً للبعض دون الآخرين ممن هم مثلهم أو أفضل منهم... والذي يظهر أن هذا العمل إنما سرى لأهل السنّة من تأثير الشيعة، ومثل ذلك ما يقرن دائماً باسم علي بن أبي طالب رضي اللّه عنه من وصف الإمامة، كقولهم: "الإمام علي"، ثم لا يطرق سمعك أبداً قرن ذلك بأحد الشيخين قبله، مع أنهم أفضل منه، والله أعلم.

الترضِّي على الصحابة والترحُّم على من بعدهم[1]:

جرت العادة عند أهل العلم على الترضّي على الصحابة عند ذكرهم، والتَّرحُّم على من بعدهم، بيد أننا نجد أن أهل العلم لا يلتزمون هذا، ولا يداومون عليه، وإنما ذلك هو الغالب الذي جرى عليه العمل عندهم، فأصبح الترضّي شعاراً على الصحابة، والترحم على من بعدهم.

ولكن ليس لدينا ما يمنع من الترضّي على أحد ممن هو من غير الصحابة...

قال النووي: "فصل: يُستحب الترضّي والترحّم على الصحابة والتابعين فمن بعدهم من العلماء والعُبَّاد وسائر الأخيار... وأمّا ما قاله بعض العلماء أن قوله: (رضي الله عنه) مخصوص بالصحابة، ويقال في غيرهم: "رحمه الله" فقط، فليس كما قال، ولا يُوافق عليه، بل الصحيح الذي عليه الجمهور استحبابه، ودلائله أكثر من أن تحصر..."[2]ا.هـ.

وقال ابن جماعة -بعد ذكره الصَّلاة على النبي ﷺ عند ذكره، والترضّي عن الصحابة-: "وإذا مرّ بذكر أحد من السَّلف فعل ذلك أو كتب (رحمه الله)، ولا سيّما الأئمة الأعلام" [3] أ.هـ.

---

(١) انظر معجم المناهي اللفظية (ص١٧٢،٢١٢).

(٢) الأذكار (ص١٠٩).

(٣) الأذكار (ص١٧٧)، وانظر شرح مقدمة مسلم (١/٣٩).

وأخرج الخطيب بإسناده، عن أبي الفضل العباس بن وهب بن عثمان الصيّاد قال: سمعت الربيع بن سليمان -وهو يُقرأ عليه- حدثكم الشافعي، فغلط القارىء فلم يقل "رضي اللّه عنه"، فقال الرَّبيع: "ولا حرف حتى يقال رضي اللّه عنه"؛ قال أبو الفضل: فينبغي أن لا يمر حديث فيه رسول الله ﷺ إلا قيل: ﷺ، ولا يذكر أحد من أصحابه إلا قيل: رضي اللّه عنه"[(١)] ا.هـ.

وترك التفريق في الترضّي هو مقتضى كلام العراقي[(٢)] -رحمه الله تعالى-.

(١) الجامع برقم (١٣١٦).

(٢) التبصرة والتذكرة (٢/٢١٤،٢١٥)، التدريب (٢/٧٦).

المسألة الثانية: آخر ما نزل من القرآن:

ذكر المؤلف أول ما ذكر من الأقوال في هذه المسألة الآيات الثلاث التي في آخر سورة البقرة، والتي وقع الخلاف المشهور أيها نزل آخراً، على ثلاثة أقوال.

وهذه الآيات هي قوله تعالى: ﴿**وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ...**﴾ [البقرة: آية٢٨١]، وآية الرّبا [البقرة: آية٢٧٨]، وآية الدَّين [البقرة: آية٢٨٢].

ثم عقب ذلك بقوله: "ويمكن الجمع بين هذه الأقوال الثلاثة بما قاله السيوطي رضي الله عنه من أن الظاهر أنها نزلت دفعة واحدة كترتيبها في المصحف، لأنها في قصة واحدة، فأخبر كل عن بعض ما نزل بأنه آخر، وذلك صحيح" [1]، ثم قال: "أقول: لكن النفس تستريح إلى أن آخر هذه الثلاثة نزولاً هو قول الله تعالى: ﴿**وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ...**﴾، وذلك لأمرين:

أحدهما: ما تحمله هذه الآية في طياتها من الإشارة إلى ختام الوحي والدين، بسبب ما تحث عليه من الإستعداد ليوم المعاد، وما تنوه به من الرجوع إلى الله... وذلك كله أنسب بالختام من آيات الأحكام المذكورة في سياقها.

---

(١) مناهل العرفان (١/٩٠).

ثانيهما: التنصيص في رواية ابن أبي حاتم السابقة.على أن النبي ﷺ عاش بعد نزولها تسع ليال فقط، و لم تظفر الآيات الأخرى بنص مثله..." [1] أ.هـ.

والاعتراض هنا على تحديد المؤلف الآخرية في التنزول بهذه الآية، علماً بأن آية الدَّين جاءت بعدها في الترتيب، كما في المصحف الشريف، ومعلوم أن ترتيب الآيات في القرآن أمر توقيفي لا دخل لأحد فيه... وسيأتي تحقيق هذا في بعض المباحث القادمة ـ إن شاء الله تعالى ـ، ثم إن تحديد آخر ما نزل، أو أول ما نزل، أمر يعتمد على النقل فقط، وليس للاجتهاد مجال فيه.

والمؤلف نفسه قد قرّر هذا الأمر في أول سطر تحت عنوان هذا المبحث، فقال: "مدار هذا المبحث على النقل والتوقيف، ولا مجال للعقل فيه، إلا بالترجيح بين الأدلة، أو الجمع بينها فيما ظاهره التعارض منها" [2] أ.هـ.

وقد تظافرت الأدلة وتعددت في الدلالة على أن آخر ما نزل من القرآن هو أحد هذه الآيات الثلاث ـ وإن كان هناك ما يدل على غيرها ـ وهذا ظاهره التعارض ولاشك، وفي مثل هذه الحال يكون الجمع بين

---

(١) المصدر السابق (٩١/١).

(٢) المصدر السابق (٨٥/١).

النصوص المتعارضة أولى من اطراح بعضها، وإعمال البعض الآخر، فهذه خطوة تالية متأخرة عن الأولى رتبة، كما هو مقرّر في علم الأصول.

والمؤلف هنا لم يعمل بهذه القاعدة، وإنما أخذ أحد هذه الأقوال وأهمل الباقي... معلّلاً ذلك بأمرين: الأول: استنباط من معنى الآية وما ترشد إليه... والثاني: استدلال بأثر مقطوع، من كلام سعيد بن جبير - رحمه الله تعالى-.

والاستدلال الأول لا يساعده على ما ذهب إليه، لمخالفته للقاعدة التي أشرت إليها آنفاً... ولأن المحققين من أهل العلم سلكوا في هذه المسألة مسلكاً حسناً قريباً، وليس فيه رد لشيء من النصوص الواردة في هذه الآيات، بل فيه إعمال لها جميعاً...

وهذا المسلك هو: أن يقال: إن هذه الآيات نزلت دفعة واحدة، كما في ترتيبها في المصحف، فيمكن على هذا أن يقال: إن آية الرّبا - مثلاً- آخر ما نزل من القرآن، أو نقول: إن آية: ﴿**وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ**...﴾ [البقرة: آية٢٨١] هي كذلك باعتبار ما ذكرنا.

وأمَّا استدلاله بالأثر السابق عن سعيد بن جبير، فقد أخرجه ابن أبي حاتم من طريق ابن لهيعة، ثني عطاء بن دينار، عن سعيد بن جبير

قال: (آخر ما نزل من القرآن كله...) [1]، وابن لهيعة فيه الكلام المشهور [2]، وعليه فلا يصلح هذا الأثر حجة للمؤلف على قوله... .

بل لو فرضنا صحته لأمكن أن يقال: إنه لم يرد شيء مرفوع عن النبي ﷺ يحدّد آخر ما نزل، وإنما حدَّث كل بما بلغه.

وكما أنه قيل في هذه الآية -مثلاً- إنها آخر ما نزل، فقد ورد في غيرها مثل ذلك، أو أكثر منه... ومن نظر في بعض كتب التفسير في المواضع التي قيل بأنها آخر ما نزل من القرآن عرف حقيقة ما ذكرت، والله تعالى أعلم.

قال العلامة أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ في تعليقه على الأثر الذي رواه الطبري بسنده عن ابن عباس -رضي الله عنهما- : (آخر آية نزلت على النبي ﷺ: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً...﴾. وظاهر هذه الرواية عن ابن عباس يعارض ظاهر الرواية السابقة عنه... أن آخر آية نزلت هي آية الرِّبا.

---

(١) تفسير ابن كثير (١/٣٣٣).

(٢) وذلك أنه اختلط بعد احتراق كتبه، فمن روى عنه قبل الاختلاط مثل العبادلة (ابن المبارك، والقعنبي، وابن يزيد المقري، وابن مهدي) بالإضافة إلى الوليد بن مزيد البيروتي، وقتيبة بن سعيد، فروايته مقبولة؛ ومن روى عنه بعد الاختلاط فروايته مردودة.

وممن مات قبل احتراق كتبه: الأوزاعي، والثوري، وشعبة، وعمرو بن الحارث؛ وكلّ هؤلاء روى عنه، فتكون روايتهم عنه مقبولة.

قال الحافظ في الفتح: "وطريق الجمع بين هذين القولين ـ يريد الرّوايتين ـ: أن هذه الآية هي ختام الآيات المنزلة في الرّبا، إذ هي معطوفة عليهنّ" [1] ويشير إلى ذلك صنيع البخاري بدقته وثقوب نظره، فإنه روى الحديث الماضي تحت عنوان باب: (واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله) فجعل بهذه الإشارة الموضوع واحداً والروايتين متحدتين غير متعارضتين" [2] أ.هـ.

وقال الحافظ عند كلامه على أثر ابن عباس -رضي الله عنهما- تحت الترجمة السابقة: "كذا ترجم المصنف بقوله: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ...﴾ [البقرة: آية٢٨١]، ولعله أراد أن يجمع بين قولي ابن عباس فإنه جاء عنه ذلك من هذا الوجه، وجاء عنه من وجه آخر: ((آخر آية نزلت على النبي ﷺ: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ أخرجه الطبري من طرق عنه، وكذا أخرجه من طرق عن جماعة من التابعين، وزاد عن ابن جريج قال: "يقولون إنه مكث بعدها تسع ليال" ونحوه لابن أبي حاتم عن سعيد بن جبير، وروى عن غيره أقل من هذه المدّة وأكثر، فقيل: إحدى وعشرين، وقيل: سبعاً، وطريق الجمع بين هذين القولين أن هذه الآية هي ختام الآيات المنزلة في الرّبا، إذ هي معطوفة عليهنّ" [3]أ.هـ.

---

(١) الفتح (٢٠٥/٨).

(٢) تفيسر الطبري بتحقيق شاكر (٤٠/٦) (بتصرّف).

(٣) فتح الباري (٢٠٥/٨).

وهذا هو الذي اختاره السيوطي -رحمه الله- أيضاً، فقد قال: "ولا منافاة عندي بين هذه الروايات في آية الرّبا، ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً﴾، وآية الدَّين، لأن الظاهر أنها نزلت دفعة واحدة كترتيبها في المصحف، لأنها في قصة واحدة، فأخبر كل عن بعض ما أنزل بأنه آخر، وذلك صحيح"[1] أ.هـ.

تنبيه: عند ذكر المؤلف -رحمه الله- القول الثامن في آخر ما نزل -وهو آخر سورة براءة ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ...﴾ [التوبة: آية١٢٨] إلى آخر السُّورة - قال بعد ذلك: "ويمكن نقضه بأنه آخر ما نزل من سورة براءة لا آخر مطلق، ويؤيده ما قيل من أنّ هاتين الآيتين مكيتان، بخلاف سائر السورة، ولعل قوله سبحانه: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ [التوبة: آية١٢٩] إلخ، يشير إلى ذلك من حيث عدم الأمر فيه بالجهاد عند تولي الأعداء وإعراضهم"[2] أ.هـ.

وهذا النقض الذي ذكره المؤلف يحتاج إلى نقض -أيضاً-، فإنه غير مسلم له، لأن الروايات جاءت مصرحة بأنها آخر ما نزل من القرآن، وهذا لا يمكن توجيهه إلا بما أشرنا إليه فيما سبق بأن كل صاحب قول من هذه الأقوال -في آخر ما نزل- قال بما علم وبلغه.

---

(١) الإتقان (٧٨/١).

(٢) المناهل (٩٢/١).

ومن هذه الروايات التي ترد ما ذهب إليه المؤلف[1]: ما أخرجه ابن جرير بسنده عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال: (آخر آية نزلت من القرآن: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ...﴾[2] إلى آخر الآية؛ وعنه -أيضاً- أنه قال: "آخر آية نزلت على النبي ﷺ: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ...﴾[3].

وأخرج عنه -أيضاً- أنه قال: "أحدث القرآن عهداً با لله، هاتان الآيتان: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ...﴾ إلى آخر الآيتين.

---

(١) انظر ابن كثير (٤١٩/٢)، وانظر الإتقان (٧٨/١،٧٩).

(٢) تفسير الطبري رقم (١٧٥١٣،١٧٥١٥) وهما من طريق على بن زيد بن جدعان، قال عنه في التقريب (٣٧/٢): "ضعيف"، وأخرجه أحمد [انظر الفتح الرباني (١٧٤/١٨)].

(٣) فيه علي بن زيد، وهو كسابقيه جاء من طريق شعبة عن علي بن زيد عن يوسف بن مهران... إلاّ أنه في الأثرين الماضيين: عن ابن عباس عن أُبي بن كعب، وهنا أسقط ابن عباس من الإسناد، فرواه ابن مهران عن أُبي مباشرة مع أنه لم يلقه، ففيه انقطاع، وهو عند الطبري برقم (١٧٥١٦)، وأخرجه الحاكم في المستدرك: كتاب التفسير، (تفسير سورة التوبة) (٣٣٨/٢) [من طريق شعبة عن يونس بن عبيد وعلي بن زيد]، وقال: "حديث شعبة عن يونس بن عبيد صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه" أ.هـ.

وهو منقطع كما ترى.

وقد رواه الطبري -أيضاً- من طريق آخر عن قتادة عن أُبي بن كعب...[1] إلاّ أنه منقطع لأن قتادة لم يلق أُبيّاً.

وأخرج الإمام أحمد بسنده عن أُبي بن كعب ﷺ: (أنهم جمعوا القرآن في مصاحف في خلافة أبي بكر رضي اللّه عنه، فكان رجال يكتبون ويملي عليهم أُبي بن كعب، فلمّا انتهوا إلى هذه الآية من سورة براءة: ﴿ثُمَّ انْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ...﴾ [التوبة: آية١٢٧]، فظنوا أن هذا آخر ما نزل من القرآن، فقال لهم أُبي بن كعب: إن رسول الله ﷺ أقرأني بعدها آيتين: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ...﴾، ثم قال: هذا آخر ما أُنزل من القرآن، قال: فختم بما فتح به، بالله الذي لا إله إلاّ هو، وهو قول الله ـ تبارك وتعالى ـ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلا يُوحِي إِلَيْهِ[2] أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلا أَنَا...﴾ [الأنبياء: آية ٢٥])[3].

ثم إن أمر الله تعالى لنبيه ﷺ بأن يقول: ﴿حَسْبِيَ اللَّهُ لا إِلَهَ إِلا هُوَ...﴾ [التوبة: آية١٢٩] لا يعني أن هذا ممنوع منه بعد فرض الجهاد أبداً.

---

(١) الطبري رقم (١٧٥١٧).

(٢) قرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم وخلف: ﴿نوحي﴾ بالنون، وقرأ الباقون بالياء: ﴿يوحى﴾. انظر المبسوط في القراءات العشر(ص٣٠١).

(٣) الفتح الرباني (٣٢/١٨)، قال البنا (٣٣/١٨): "وسنده حسن"، وأورده الحافظ ابن كثير في تفسيره (٤١٩/٢)، وقال: "هذا غريب" أ.هـ.

وأمّا قول المؤلف بأن الآخرية هنا إنما هي بالنسبة لسورة التوبة، فهو مناقض لما أورده قبل - وفي السطر نفسه[1]- من القول بأنهما مكيتان...-، فكيف نوفق بين كونها مكية، وبين كونها آخر ما نزل من سورة براءة؟، لأن براءة كانت في أواخر ما نزل من القرآن، وهي مدنية كلها بالاتفاق، إلا الخلاف في هاتين الآيتين.

*** وقفة مع المؤلف:**

قال المؤلف تحت عنوان: (ما نزل في أمر الجهاد والدفاع) "لم يشرع الجهاد دفاعاً في صدر الإسلام على الرغم من أنَّ الأذى كان يُصب على المسلمين من أعدائهم صباً... ثم شُرع القتال دفاعاً في السنة الثانية من الهجرة" [2]ا.هـ.

وهذا الكلام داخل تحت ما سبقت الإشارة إليه في أول هذا الكتاب من المنطلق الدفاعي الذي يكتب المؤلف تحت تأثيره.

وأنت تعلم أنَّ الجهاد على نوعين: جهاد دفع وجهاد طلب؛ فالجهاد لم يُشرع للدفاع فقط، بل هو أشمل من ذلك كما لا يخفى.

---

(١) انظر المناهل (٩٢/١).

(٢) المصدر السابق (٩٤/١-٩٥).

المبحث الخامس: في أسباب النزول

وتشمل الدراسة:

أولاً: مدى استيفاء المؤلف لمادة هذا المبحث، وذكر القضايا التي ناقشها فيه.

ثانياً: إضافات المؤلف في هذا المبحث.

* وقفتان مع المؤلف.

أوّلاً: مدى استيفاء المؤلف لمادة هذا المبحث، وذكر القضايا التي ناقشها فيه:

تعتبر كتابة المؤلف -رحمه الله- في هذا المبحث شاملة للموضوع من مختلف جوانبه.

فقد بيّن معنى سبب النزول، ثم ذكر فوائد معرفة أسباب النزول، وطريق معرفته، وأشار إلى العبارة التي بها يعبر عنه، ثم تكلم عن بعض المسائل المرتبطة بالموضوع مثل: الكلام فيما إذا تعددت الأسباب والنازل واحد، وعكس ذلك ـ أيضاً ـ، وهو تعدد النازل والسبب متحد.

ومن المسائل -أيضاً-: مسألة عموم اللفظ وخصوص السبب، والأقوال في ذلك... مع مناقشة أدلة كل قول... .

ثانياً: إضافات المؤلف في هذا المبحث.

يمكن أن نلخص إضافات المؤلف -رحمه الله- هنا بما يلي:

١- تكلم المؤلف عن معنى سبب النزول، وشرحه، وذكر محترزاته مع التمثيل... وهذا أمر لا نجده عند الزركشي في البرهان، ولا السيوطي في الإتقان، بل ولا عند من تقدمهما، كالسخاوي، وأبي شامة -رحم الله الجميع-.

مع أن التعريف الذي ذكره المؤلف -رحمه الله- يفتقر إلى شيء من الإختصار والتركيز، إذ من المعلوم أن التعريفات تحتاج إلى اختصار وصياغة، غير ما يحتاجه الكلام العادي أو الشرح... وهذا يقع للمؤلف -رحمه الله- كثيراً، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك.

٢- عند ذكر المؤلف فوائد معرفة أسباب النزول، فإنه رتّبها ترتيباً جيّداً للغاية، مع أن الإشارة إلى كل واحدة منها موجودة في كلام غيره -إلا أنه صاغها ورتّبها، وشرحها بأسلوب حسن- سوى الفائدة السابعة[١]، فإني لم أجدها عند غيره.

*** وقفتان مع المؤلف:**

الوقفة الأولى:

عند قول المؤلف -رحمه الله-: "...أمّا إذا رُوي سبب النزول بحديث مرسل، أي سقط من سنده الصحابي، وانتهى إلى التابعي، فحكمه أنه لا يُقبل إلاّ إذا صحّ، واعتضد بمرسل آخر، وكان الراوي له من أئمة التفسير، الآخذين عن الصحابة، كمجاهد، وعكرمة، وسعيد ابن جبير"[٢] أ.هـ.

---

(١) وهي: "تيسير الحفظ، وتسهيل الفهم، وتثبيت الوحي في ذهن كل من يسمع الآية إذا عرف سببها..." إلخ. انظر المناهل (١/١٠٦).

(٢) مناهل العرفان (١/١٠٧).

ولا يخفى على من له معرفة بعلوم الحديث ما في قبول المرسل من الخلاف الكثير، والأقوال المتنوعة... وليس هذا موضع ذكرها أو مناقشتها.

وإنما أردت التنبيه على أن القيد الأخير الذي ذكره المؤلف، وهو قوله: "وكان الراوي له من أئمة التفسير..." إلخ ليس بلازم، ولم أر أحداً ذكره قبل المؤلف، سوى السيوطي في الإتقان[1]، ولا أظن أن المؤلف، ولا السيوطي قبله، يذهبون إلى رد المرسل الذي تعددت طرقه، ووُثّقت حملته إذا كان راويه ليس من أئمة التفسير.

الوقفة الثانية:

نقل المؤلف عن ابن تيمية ـ رحمه الله ـ ما يلي: "قد يجيء كثيراً من هذا الباب قولهم: هذه الآية نزلت في كذا، لا سيّما إن كان المذكور شخصاً، كقولهم: إن آية الظهار نزلت في امرأة قيس بن ثابت[2]، وإن آية الكلالة..."[3].

---

(١) الإتقان (٩١/١).

(٢) الصواب: "ثابت بن قيس"، وهو: ثابت بن قيس بن شماس بن مالك بن امرىء القيس الخزرجي، أبو عبد الرحمن، خطيب النبي ﷺ، استشهد باليمامة سنة (١٢هـ). تهذيب التهذيب (١١/٢).

(٣) المناهل (١١٩/١).

ومن المعلوم أن النازل في امرأة ثابت بن قيس هو آية الخلع[1]، أمّا آية الظهار فإنها نزلت في امرأة أوس بن الصامت[2][3].

ثم إن النص الذي نقله المؤلف عن ابن تيمية موجود في كتابه "مقدمة في أصول التفسير" دون الخطأ الذي وقع للمؤلف، فقد قال ابن تيمية في الكتاب المشار إليه: "إن آية الظهار نزلت في امرأة أوس بن الصامت..."[4].

(١) انظر تفسير ابن كثير(١/٢٧٣)، سير أعلام النبلاء (١/٣١٢)، فتح الباري (٩/٢٦٥)، الإتقان (١/٨٥،٨٦).

(٢) انظر تفسير ابن كثير (٤/٣١٨).

(٣) أوس بن الصامت الأنصاري، الخزرجي، بدري، أخو عبادة بن الصامت، توفي أيام عثمان رضي الله عنه، وله خمس وثمانون سنة. التقريب (١/٨٥).

(٤) مقدمة في أصول التفسير (ص١٣).

المبحث السادس: في نزول القرآن على سبعة أحرف

وتشمل الدراسة:

أولاً: مدى استيفاء المؤلف لمادة هذا المبحث، وذكر القضايا التي ناقشها فيه.

ثانياً: مناقشة المؤلف في قضايا ومسائل من هذا المبحث.

أولاً: مدى استيفاء المؤلف لمادة هذا المبحث، وذكر القضايا التي ناقشها فيه.

تكلم المؤلف ـ رحمه الله ـ في هذا المبحث عن عامة القضايا والمسائل المهمة التي تتعلق بنزول القرآن على سبعة أحرف، ولم يترك شيئاً مهماً يتعلق بهذا الموضوع، إلا وقد أتى به.

وقد ذكر -رحمه الله- في هذا المبحث أدلة نزول القرآن على سبعة أحرف، ثم تعرض لذكر الفوائد والحِكَم من نزول القرآن على سبعة أحرف، ثم بيّن المراد بالأحرف السبعة.

بعد ذلك تطرق إلى بيان أن الأحرف السبعة كلها صواب من عند الله لا يجوز إنكار شيء منها، ثم نبّه إلى مدى حرص الصحابة على القرآن من أن يتطرق إليه التبديل والتحريف...

وكل هذه الأمور التي مرّت بك إنما هي فوائد استخلصها من الأحاديث التي ساقها في نزول القرآن على سبعة أحرف.

بعد ذلك تطرق إلى بيان معنى نزول القرآن على سبعة أحرف... مع ذكر الأقوال في ذلك بأدلتها والترجيح، ونسبة كل قول إلى قائله...

ثم تعرض للكلام في بقاء الأحرف السبعة في المصاحف... مع ذكر الأقوال ومناقشتها... ثم ساق كعادته بعض الشبهات حول الموضوع، ثم حاول الإجابة عنها[1].

---

(١) تنبيه: ليس ثمة إضافة تستحق الإشارة في هذا المبحث.

ثانياً: مناقشة المؤلف في قضايا ومسائل من هذا المبحث.

وهي:

المسألة الأولى: في تواتر حديث الأحرف السبعة.

المسألة الثانية: معنى نزول القرآن على لغات متعددة من لغات العرب.

المسألة الثالثة: في إمكانية تحديد الأوجه السبعة.

المسألة الرابعة: هل المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف أو بعضها.

المسألة الأولى: في تواتر حديث الأحرف السبعة:

أشار المؤلف -رحمه الله- إلى أن حديث الأحرف السبعة جاء من طرق مختلفة كثيرة... وعَدَّ من رواته من الصحابة واحداً وعشرين صحابيّاً، ثم قال: "وكأن هذه الجموع التي يُؤْمَن تواطؤها على الكذب، هي التي جعلت الإمام أبا عبيد القاسم بن سلاّم يقول بتواتر هذا الحديث؛ لكنك خبير بأن من شروط التواتر توافر جمع يُؤْمَن تواطؤهم على الكذب في كل طبقة من طبقات الرّواية، وهذا الشرط إذا كان موفوراً هنا في طبقة الصحابة - كما رأيت - فليس بموفور لدينا في الطبقات المتأخرة..." [1] أ.هـ.

وأنت تعلم أن هذه الرّوايات الكثيرة جاءت بالأسانيد إلى المصنفين وأصحاب الكتب المعتمدة في السنّة، أو في بعض كتب التفسير؛ بل إن بعضها جاء من طرق متعدّدة؛ وبهذا تعلم أن الشرط هنا غير منتف بعد رتبة وطبقة الصحابة، بل إنه في كل طبقة من طبقات الإسناد، ثم إن توفّره في الطبقات التي دون الصحابة آكد وأكثر منه في طبقتهم للأمر الذي ذكرت؛ وأظن أن معرفة مثل هذا الحكم هنا بدهية جداً، فلا نحتاج إلى كثرة نظر وطول فحص وتأمّل، فقد رواه أكثر من عشرين صحابيّاً، وكل صحابي روى عنه تابعي أو أكثر... وهكذا...

---

(١) المناهل (١/١٣٢).

قال أبو عبيد -رحمه الله- بعد أن ساق بعض روايات حديث الأحرف السبعة: "قد تواترت هذه الأحاديث كلها على الأحرف السبعة..."[1] أ.هـ.

وقال ابن الجزري -بعد نقله حكم أبي عبيد بالتواتر- : "وقد تتبعت طرق هذا الحديث في جزء مفرد جمعته في ذلك؛ فرويناه من حديث عمر بن الخطاب، وهشام بن حكيم بن حزام[2]، وعبد الرحمن ابن عوف، وأُبي بن كعب..."[3] أ.هـ.

وذكر جمعاً ممن رواه من الصحابة.

وإذا أردت أن تقف على أكبر قدر من روايات حديث الأحرف السبعة، فانظر على سبيل التمثيل لا الحصر: فضائل القرآن لأبي عبيد (ص٣٠١-٣٠٧)، تفسير الطبري (٢١/١-٦٧)، الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان (٢/٥٩-٦٣)، الإبانة عن معاني القراءات (ص٧٨-٨٥)، الأحرف السبعة للداني (ص١١-٢٢)، التمهيد (٧/٢٧٢)، مشكل الآثار

---

(١) فضائل القرآن لأبي عبيد (٣٠٧).

(٢) هشام بن حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد القرشي، الأسدي، صحابي، ابن صحابي، مات قبل أبيه. التقريب (٢/٣١٨).

(٣) النشر (١/٩-٢١).

(١٨١/٤ــ١٩٥)، شـرح السـنّة (٥٠١/٤ــ٥١٢)، المرشـد الوجـيز (ص٧٧-٩٠)، جامع الأصول (٤٧٧/٢-٤٨٤)، فضائل القرآن لابن كثير (ص٢٦ــ٣١)، مجمـع الزوائـد (١٥٠/٧ــ١٥٤)، كـنز العمّـال (٥٩١/٢-٦١٠)، حديث الأحرف السبعة للدكتور عبد العزيز القاري.

المسألة الثانية: معنى نزول القرآن على لغات متعدّدة من لغات العرب.

تعرض المؤلف -رحمه الله- لذكر بعض فوائد اختلاف القراءات، وتعدّد الأحرف التي نزل عليها القرآن، فقال: "... جمع الأمة الإسلامية الجديدة على لسان واحد، يوحّد بينها، وهو لسان قريش الذي نزل به القرآن الكريم، والذي انتظم كثيراً من مختارات ألسنة القبائل العربية التي كانت تختلف إلى مكة في موسم الحج، وأسواق العرب المشهورة؛ فكان القريشيون يستملحون ما شاءوا، ويصطفون ما راق لهم من ألفاظ الوفود العربية القادمة إليهم من كل صوب وحدب، ثم يصقلونه، ويهذبونه، ويدخلونه في دائرة لغتهم المرنة، التي أذعن جميع العرب لها بالزعامة، وعقدوا لها راية الإمامة؛ وعلى هذه السياسة الرشيدة نزل القرآن على سبعة أحرف، يصطفي ما شاء من لغات القبائل العربية، على نمط سياسة القرشيين، بل أوفق.

ومن هنا صحّ أن يقال: إنه نزل بلغة قريش، لأن لغات العرب جمعاء تمثلت في لسان القرشيين بهذا المعنى..." [1] أ.هـ.

وهذا الفهم من المؤلف غيرُ مسلّم له، لأنه معارض لأدلة ونقول متعدّدة تدلّ على خلافه؛ وإن كان المؤلف قد سُبق إلى هذا الرأي.

---

(١) المناهل (١٣٩/١-١٤٠)، وانظر كلامه أيضاً(ص١٧٤).

فقد ذكر ابن الجوزى -رحمه الله- بعض الأقوال المختلفة في تحديد اللغات التي نزل عليها القرآن، ثم عقب ذلك بقوله: "بل نقول: نزل القرآن على سبع لغات فصيحة من لغات العرب؛ وقد كان بعض مشايخنا يقول: كله بلغة قريش، وهي تشتمل على أصول من القبائل، هم أرباب الفصاحة، وما يخرج عن لغة قريش في الأصل لم يخرج عن لغتها في الاختيار" [1] أ.هـ.

وليس ثمة اعتراض على أن قريشاً هم أفصح العرب لغة؛ ومما يساعدهم على ذلك أن العرب كانت تجتمع عندهم في المواسم في مكة والأسواق المجاورة لها، كسوق عكاظ ـ مثلاًـ، ولربما تحاكموا إليهم... وقريش يسمعون كلامهم وأشعارهم... وقد يقتبسون بعض ما استحسنوه من كلام هؤلاء القبائل، ويضيفوه إلى لغتهم[2]... كل هذا مُسَلَّم.

ولكن هل كل ما نزل عليه القرآن من اللغات داخل في لغة قريش بهذا المعنى؟، الواقع يدل على أن بعض الصحابة من قريش -وهم من أعلم الناس بلغتهم، وبالقرآن الكريم- كانوا لا يفهمون بعض الكلمات في القرآن، ولو كانت من لغتهم لعرفوا معناها... كتوقف عمر رضي اللّه عنه

---

(١) فنون الأفنان (ص٢١٧-٢١٨).

(٢) انظر المزهر (١/٢٠٩، ٢١٠، ٢٢١).

في معنى "الأب" في قوله تعالى: ﴿وَفَاكِهَةً وَأَبًّا...﴾[عبس: آية٣١][1]، وتوقف ابن عباس -رضي الله عنهما- في معنى ﴿فاطر﴾ حتى جاءه أعرابيّان يختصمان في بئر، وأحدهما يقول: أنا فطرتها... والواقعة مشهورة...[2].

ومما يدل على خلاف ما ذكره المؤلف، أن بعض الصحابة مثل ابن عباس، وجماعة من التابعين حاولوا تحديد اللغات التي نزل عليها القرآن بأسمائها[3]، وهذا يدل على أنهم يرون أنه نزل على سبع لغات متغايرة من لغات العرب... وليس بلازم أن تكون داخلة تحت اللغة المتعارفة بين القرشيين، بل قد تخفى عليهم ـ كما مَثّلْت...

بل إن الآثار مستفيضة في نسبة بعض الكلمات في القرآن إلى لغات أخرى سوى لغة قريش[4]، ثم إن التيسير والتسهيل الذي تعدّدت الأحرف من أجله قد لا يتحقق إلا بالصورة التي ذكرت.

---

(١) وتوقف عمر أورده ابن جرير في التفسير٣٠/٥٩، والحاكم٢/٥١٤، وصحّحه ووافقه الذهبي، وقد ساقه ابن كثير في تفسيره، وعقبه بقوله: "إسناده صحيح، وقد رواه غير واحد عن أنس به". تفسير ابن كثير٤/٤٧٣.

(٢) أوردها ابن جرير في التفسير رقم (١٣١١١) ١١/٢٨٣، وابن كثير (٣/٥٤٦)، وفي إسناد هذه الرّواية إبراهيم بن مهاجر(وهوالبجلي) قال عنه في التقريب: "صدوق ليّن الحفظ" أ.هـ. التقريب١/٤٤.

(٣) انظرـ مثلاًـ: تفسير الطبري (١/٦٦ـ٦٧)، وفنون الأفنان (٢١٧).

(٤) انظر فضائل القرآن لأبي عبيد (ص٣٠٨ـ٣١٧).

أمَّا ما ورد بأنه[1] نزل على لغة قريش، فإن ذلك محمول على الأغلبية، أو يقال: إن ذلك باعتبار بداية النزول؛ فإن اللغات الأخرى لم تنزل إلا بعد التوسعة بنزول الأحرف السبعة -والتي تعدّ اللغات المختلفة جزءاً منها-، وذلك في المدينة بعد الهجرة... أمّا في مكة فقد كان ينزل على لغة قريش.

"وقد يشكل هذا القول على بعض الناس فيقول: هل كان جبريل -عليه السّلام- يلفظ باللفظ الواحد سبع مرّات؟، فيقال له: إنما يلزم هذا إن قلنا إن السبعة الأحرف تجتمع في حرف واحد، ونحن قلنا: كان جبريل يأتي في كل عرضة بحرف إلى أن تمر سبعة" [2].

وقد نقل القرطبي عن الباقلاني أنه قال: "معنى قول عثمان: "فإنه نزل بلسان قريش" يريد معظمه وأكثره، ولم تقم دلالة قاطعة على أن القرآن بأسره منزل بلغة قريش فقط، إذ فيه كلمات وحروف هي خلاف لغة قريش، وقد قال الله تعالى: ﴿**إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً**﴾[الزخرف: آية٣] ولم يقل "قرشياً"، وهذا يدل على أنه منزل بجميع لسان العرب، وليس لأحد أن يقول: إنه أراد قريشاً من العرب دون غيرها، كما أنه ليس له أن يقول: أراد لغةعدنان دون قحطان، أو ربيعة دون مضر، لأن اسم العرب يتناول جميع هذه القبائل تناولاً واحداً". أ.هـ كلام الباقلاني.

---

(١) أعني القرآن الكريم.

(٢) البرهان للزركشي (٢٢٠/١)، وانظر الإتقان (١٣٦/١).

ونقل القرطبي - أيضاً- عن ابن عبد البر: "قول من قال: إن القرآن نزل بلغة قريش، معناه عندي: في الأغلب - والله أعلم - لأن غير لغة قريش موجودة في صحيح القراءات من تحقيق الهمزات ونحوها، وقريش لا تهمز"[1] أ.هـ.

(١) تفسير القرطبي (١/٤٤).

المسألة الثالثة: في إمكانية تحديد الأوجه السبعة:

اختار المؤلف -رحمه الله- مذهب الرازي[1] في تحديد الأوجه السبعة، فقال تحت عنوان: "الأوجه السبعة في المذهب المختار": "... والذي نختاره ـ بنور الله وتوفيقه ـ من بين تلك المذاهب والآراء هو ما ذهب إليه الإمام أبو الفضل الرازي..." أ.هـ[2]، ثم عد تلك الأوجه السبعة.

وأودّ أن أنبّه هنا إلى ناحيتين اثنتين، قبل ذكر الإعتراض على المؤلف في شيء مما قال: وهما:

الأولى: موافقة المؤلف -رحمه الله- في أن معنى نزوله على سبعة أحرف أي أوجه... [3].

---

(١) أعني أبا الفضل الرازي.

(٢) المناهل (١/١٤٨).

(٣) وهذا ما ذهب إليه كثير من أهل العلم، منهم: أبو الفضل الرازي، وابن قتيبة، والباقلاني، وأبو العباس أحمد بن محمد بن واصل الكوفي، وأبو طاهر بن أبي هاشم، وأبو العلاء الحسن بن أحمد، ونسبه إلى مالك بن أنس، وأبو غانم المظفر ابن أحمد بن حمدان، وابن الجزري، والسخاوي، ومكي، وأبو عمرو الداني، وغيرهم... راجع: النشر(١/٢٦-٢٧)، مشكل الآثار (٤/٣٦)، المرشد الوجيز (١١٦-١١٨،١٢٣،١٢٦)، الإبانة (٥٣-٥٨)، فنون الأفنان (٢٠٧، ٢٠٩، ٢١١).

الثانية: أن الأوجه السبعة التي حدّدها الرازي تعتبر شاملة لأكثر الأوجه التي ذهب إليها غيره، فلا يخرج عن ذلك إلا القليل.

وبعد أن عرفت هذا، فلتعلم أنه لم يرد عن النبي ﷺ شيء ثابت يحدّد هذه الأوجه... وكل ما ذُكر من هذه الأوجه إنما ذُكر من باب الاستنباط والاستقراء... فقد يمكث إمام من أكبر أئمة هذا الشأن في محاولة لحصر هذه الأوجه وتحديدها مدّة زمنية تزيد على ثلاثين عاماً، ثم يأتي بعده من يستدرك عليه، كل ذلك لأن العقول متفاوتة، والأفهام متنوعة، مع كثرة العلوم، وصفة النقص اللازمة للعقل البشري...

وعليه فإن من الصعب -بعد أن نحدّد المعنى المُراد بنزول القرآن على سبعة أحرف- أن نحدّد تلك الأوجه السبعة، ونحكم على من خالفها بأنه باطل ومردود، وليس معنا نقل من المعصوم -صلوات ا لله وسلامه عليه- نعتمد عليه فيما حدّدنا.

ولا يفوتنا أن ننبّه إلى أن القائلين بأن معنى الأحرف: هي "الأوجه" قد اختلفوا في تحديد هذه الأوجه على أقوال تزيد على العشرة، تتفاوت فيما بينها من حيث الشمول وعدمه، تفاوتاً ظاهراً.

كل هذا الاختلاف لمحاولتهم تحديد هذه الأوجه، وليس معهم ما يحدّد ذلك تحديداً جازماً لا يرد عليه المعارض.

ولكن السلامة -كل السلامة- أن يقال: بأن هذه الأوجه سبعة، كالتقديم والتأخير، والزيادة والنقصان، والإبدال... وما أشبه ذلك من أوجه التغاير...

وذِكْرُنا لهذه الأوجه إنما هو على سبيل التمثيل والتوضيح... لا الحصر والتحديد، كما تقدم...

وإذا أردت أن تعرف قرب ما ذكرت فما عليك إلاّ أن تُلقي نظرة فاحصة في الاختلاف الواقع بين الأوجه التي حدّدها بعض أهل العلم، فإنك تجد تداخلاً بين كثير منها، فلربما أمكن حصر سبعة اختارها بعضهم بوجهين اثنين أو ثلاثة... وأكثرها قد لا تزيد على خمسة أوجه، لتداخلها مع بعضها البعض.

ولكن بعض المحققين خرج من ذلك الحصر... مثل أبي عمرو الداني -رحمه الله- فقد قال: "وأمّا في أي شيء يكون اختلاف هذه السبعة الأحرف؟، فإنه يكون في أوجه كثيرة منها..."[(١)]، وذكر ما يقارب تسعة عشر وجهاً من أوجه التغاير الواقعة بين تلك الأحرف.

---

(١) الأحرف السبعة للداني (٣٣-٤٣).

المسألة الرابعة: هل المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف أو بعضها؟.

يرى الزرقاني ـ رحمه الله ـ أن المصاحف العثمانية حوت جميع الأحرف السبعة، وأن ما خالفها مما نُقل إلينا عن بعض الصحابة فهو منسوخ... فاستمع إليه وهو يقول: "إن المصاحف العثمانية قد اشتملت على الأحرف السبعة كلها، ولكن على معنى أن كل واحد من هذه المصاحف اشتمل على ما يوافق رسمه من هذه الأحرف، كُلاً أو بعضاً، بحيث لم تَخْلُ المصاحف في مجموعها عن حرف منها رأساً" [(١)] أ.هـ.

وبما أننا لم نطلع على جميع المصاحف العثمانية فمن الصعوبة بمكان أن نطلق مثل هذا الحكم...

نعم هناك اختلافات متعدّدة بين النسخ التي أمر عثمان رضي اللّه عنه بكتابتها[(٢)].

لكن هل هذه الاختلافات وحدها الاختلافات الثابتة بين الأحرف السبعة في الرسم أو أنها بعضها؟، أو أنها كلها دائرة على حرف واحد

---

(١) المناهل (١/١٦٢)، وأيضاً راجع: (١٦٨-١٧١،٢٤٦-٢٤٧، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٤).

(٢) انظر ـ مثلاً ـ: فضائل القرآن لأبي عبيد(٢٩٤) تحت عنوان: "حروف القرآن التي اختلفت فيها مصاحف أهل الحجاز وأهل العراق، وهي اثنا عشر حرفاً"، ثم عنوان: "هذه الحروف التي اختلفت فيها مصاحف أهل الشام وأهل العراق وقد وافقت أهل الحجاز في بعض وفارقت بعضاً" (٢٩٦-٣٠٠).

لا تخرج عنه؟، أو أنها بعض حرف؟، كل واحد من هذه الاحتمالات قال به بعض أهل العلم.

ولا سبيل لنا إلى القطع بواحد منها أو ترجيحه على غيره إلاّ بتتبع الروايات والنصوص التي جاءت إلينا لتتضح لنا حقيقة الحال، مع مقارنة ذلك بما هو مثبت في المصحف أيضاً.

وقد نقل السبب الذي من أجله جمع عثمان المصحف جماعة من أصحاب المصنفات المشهورة، منهم الإمام البخاري في صحيحه، حيث روى بسنده عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان ـ وكان يغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة ـ فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين أدرك هذه الأمّة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى؛ فأرسل عثمان إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك؛ فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد ابن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص[1]، وعبد الرحمن بن

---

(١) سعيد بن العاص بن أمية الأموي، كان عمره يوم وفاة النبي ﷺ تسع سنين، ولاه عثمان على الكوفة، ومعاوية على المدينة، توفي سنة (٥٨هـ). التقريب (٢٩٩/١).

الحارث بن هشام[1]، فنسخوها في المصاحف، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف، رد عثمان الصحف إلى حفصة، فأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يُحرق"[2].

فهذا النص واضح في أن عثمان ـ رضي الله تعالى عنه ـ إنما نسخ الصحف التي كتبها أبو بكر رضي الله عنه، وليس فيه ما يدل على أنه نقص شيئاً منها أو زاد.

وقد ساق الحافظ عند شرحه للحديث، رواية عمارة بن غزية[3]، وفيها أن حذيفة قال لعثمان: "أهل الشام يقرءون بقراءة أُبي ابن كعب، فيأتون بما لم يسمع أهل العراق، وإذا أهل العراق يقرءون بقراءة عبد الله بن مسعود، فيأتون بما لم يسمع أهل الشام، فَيُكَفِّر بعضهم بعضاً".

---

(١) عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة المخزومي، أبو محمد المدني، له رؤية، وكان من كبار ثقات التابعين، مات سنة(٤٣هـ). التقريب(٤٧٦/١).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب فضائل القرآن، باب: (جمع القرآن). حديث رقم (٤٩٨٧) ١١/٩، وانظر تفسير الطبري رقم (٦٢،٥٩).

(٣) عمارة بن غزية بن الحارث الأنصاري، المازني، توفي سنة(١٤٠هـ). التقريب (٥١/٢).

قال الحافظ: "وأخرج ابن أبي داود ـ أيضاً ـ من طريق يزيد بن معاوية النخعي[1]، قال: إني لفي المسجد زمن الوليد بن عقبة في حلقة فيها حذيفة، فسمع رجلاً يقول: قراءة عبد الله بن مسعود، وسمع آخر يقول: قراءة أبي موسى الأشعري، فغضب، ثم قام فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: هكذا كان من قبلكم اختلفوا، والله لأركبنّ إلى أمير المؤمنين... [2].

وقد ورد ـ أيضاً ـ ما يدلّ على وقوع مثل هذا في المدينة نفسها... [3].

وهذا وغيره مثله يدل على الأمر الذي حمل عثمان على جمع الناس على مصحف واحد، نسخ فيه الصحف التي كتبها أبو بكر -رضي الله تعالى عنه-.

لكن بقي علينا أن نعرف حقيقة جمع أبي بكر -رضي الله تعالى عنه- هل جمع القرآن على سبعة أحرف؟، أو أنه جمعه على حرف واحد؟.

والذي يظهر أن أبا بكر رضي الله عنه جمع القرآن على العرضة الأخيرة، التي عرضها رسول الله ﷺ على جبريل في العام الذي قُبض فيه[4].

---

(١) يزيد بن معاوية النخعي، العابد، قتل غازياً بفارس. التاريخ الكبير(٨/٣٥٥)، تهذيب التهذيب (١١/٣١٥).

(٢) الفتح (٩/١٨)، المصاحف (ص١٨).

(٣) انظر المصاحف لابن أبي داود (ص٢٨).

(٤) قال أبو عبد الرحمن السلمي: "كانت قراءة أبي بكر، وعمر، وعثمان، وزيد بن ثابت، والمهاجرين والأنصار واحدة، كانوا يقرءون القراءة العامة، وهي القراءة التي قرأها رسول الله ﷺ على جبريل مرّتين في العام الذي قُبض فيه، وكان زيد قد شهد العرضة الأخيرة، وكان يُقرىء الناس بها حتى مات؛ ولذلك اعتمده الصِّدِّيق في جمعه، وولاّه عثمان كَتْبَةَ المصحف" أ.هـ نقلاً عن البرهان (١/٢٣٧).

وحين ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- حديث عائشة وابن عباس في معارضة جبريل للنبي ﷺ القرآن... قال: "والعرضة الآخرة هي قراءة زيد بن ثابت[1] وغيره، وهي التي أمر الخلفاء الراشدون: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، بكتابتها في المصاحف، وكتبها أبو بكر وعمر في خلافة أبي بكر في صحف... ثم أمر عثمان في خلافته بكتابتها في المصاحف، وإرسالها إلى الأمصار، وجمع الناس عليها...

فالذي عليه جمهور العلماء من السّلف والأئمة أنها حرف من الحروف السبعة، بل يقولون: إن مصحف عثمان هو أحد الحروف السبعة، وهو متضمن للعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل، والأحاديث والآثار المشهورة المستفيضة تدل على هذا القول..."[2] أ.هـ.

وهذا هو السبب في أن عثمان رضي الله عنه لم يحرق الصحيفة التي عند حفصة كما حرق ما عداها من الصحف والمصاحف، لأنها هي بعينها الذي كتبه[3].

---

(١) قال الزركشي ـ رحمه الله ـ : "واختُلف في الحرف الذي كتب عثمان عليه المصاحف، فقيل: حرف زيد بن ثابت، وقيل: حرف أُبي بن كعب، لأنه العرضة الأخيرة التي قرأها رسول الله ﷺ، وعلى الأول أكثر الرواة؛ ومعنى حرف زيد: أي: قراءته وطريقته" أ.هـ. البرهان (١/٢٥٦).

(٢) انظر مجموع الفتاوى (١٣/٣٩٥).

(٣) انظر فضائل القرآن لابن كثير (٢٢-٢٣).

وقال ابن عبد البر: "وأمّا حرف زيد بن ثابت فهو الذي عليه الناس في مصاحفهم اليوم وقراءتهم من بين سائر الحروف، لأن عثمان جمع المصاحف عليه بمحضر جمهور الصحابة، وذلك بيِّن في حديث الدراوردي[1]، عن عمارة بن غزية... وهو أتمّ ما روي من الأحاديث في جمع أبي بكر للقرآن، ثم أمر عثمان بكتابة المصاحف بإملاء زيد..."[2] ا.هـ.

ونسب مكي[3]-رحمه الله- القول بكتابة المصحف على حرف زيد، ـ الذي هو العرضة الأخيرة ـ إلى أكثر الرّواة[4].

وقد ساق البغوي في شرح السنة رواية تدل على ما ذكرناه آنفاً

---

(١) هو الإمام، المحدث: عبد العزيز بن محمد، أبو محمد، الجهني مولاهم، المدني، الدراوردي، توفي سنة (١٨٧هـ). سير أعلام النبلاء (٣٦٦/٨).

(٢) التمهيد (٢٩٩/٧)، وراجع ـ أيضاً ـ (٢٩٣-٢٩٤) من الجزء نفسه.

(٣) هو: الإمام، المقرئ، أبو محمد، مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار، القيسي، القيرواني، ثم القرطبي، ولد بالقيروان سنة(٣٥٥هـ)، وتوفي سنة(٤٣٧هـ). سير أعلام النبلاء (٥٩٢/١٧).

(٤) انظر الإبانة (٧٠-٧١).

-إن صحت الرّواية-[1]، وهي ما روي عن مصعب بن سعد[2]أنه قال: لما كثر اختلاف الناس في القرآن قالوا: قراءة ابن مسعود، وقراءة أُبي، وقراءة سالم مولى أبي حذيفة[3]، قال: فجمع عثمان أصحاب رسول الله ﷺ فقال: إني رأيت أن أكتب مصاحف على حرف زيد بن ثابت، ثم أبعث بها إلى الأمصار، قالوا: نعم ما رأيت... [4].

ومما يدل على أن عثمان رضي اللّه عنه لم يجمع المصحف على الأحرف السبعة كلها: ما أخرجه البيهقي في السنن الكبرى بسنده عن علي رضي اللّه عنه قال: "اختلف الناس في القرآن على عهد عثمان، فجعل الرّجل يقول للرّجل: قراءتي خير من قراءتك، فبلغ ذلك عثمان، فجمعنا أصحاب رسول الله ﷺ فقال: إن الناس قد اختلفوا اليوم في القراءة، وأنتم بين ظهرانيهم، فقد رأيت أن أجمع على قراءة واحدة، قال: فأجمع رأينا على ذلك؛ قال: وقال علي:

---

(١) وهي لا تصح.

(٢) مصعب بن سعد بن أبي وقاص الزهري، أبو زرارة، المدني، توفي سنة(١٠٣هـ). التقريب (٢٥١/٢).

(٣) سالم بن معقل، من السابقين الأولين البدريين، أصله من اصطخر، استشهد رضي اللّه عنه يوم اليمامة. سير أعلام النبلاء (١٦٧/١).

(٤) شرح السنّة (٥٢٤/٤).

لو وليت مثل الذي ولي، لصنعت مثل الذي صنع؛ وفي رواية: "يرحم الله عثمان، لو كنت أنا لصنعت في المصاحف ما صنع عثمان" [1].

وذهب إلى القول بأن القراءات السبع أو العشر إنما هي بعض الأحرف السبعة لا كلها أكثر العلماء، كما أشار إلى ذلك ابن الجزري -رحمه الله -[2]، وهو المذهب الذي ارتضاه؛ وممن نسبه إلى الجمهور- أيضاً- السيوطي في الإتقان[3].

وممن ذهب إلى هذا من العلماء: أبو العباس المهدوي - رحمه الله -[4]، والحافظ ابن حجر[5]، وغيرهم...

---

(١) السنن الكبرى (٤٢/٢) وفي سنده محمد بن أبان الجعفي، ضعفه ابن حبان. الثقات (٣٩٢/٧) وكذا ضعفه أحمد، وابن معين، والبخاري، وأبو داود، والنسائي. انظر: التاريخ الكبير (٣٤/١)، والضعفاء للبخاري (ص٢٠٣)، الميزان، رقم الترجمة (٧١٢٨).

(٢) انظر منجد المقرئين (ص٥٦)، النشر (٣١/١).

(٣) انظر الإتقان (١/١٤١-١٤٢).

(٤) أحمد بن عمار، أبو العباس المهدوي، المفسر، المقرىء، توفي في حدود سنة (٤٣٠هـ). طبقات المفسرين للسيوطي (١٩).

(٥) الفتح (٣٠/٩).

وذهب الطبري، وابن عبد البر ــ رحمهما الله تعالى ــ إلى أنه ليس بأيدي الناس من الأحرف السبعة التي نزل القرآن عليها إلاّ حرف واحد[1].

قال الحافظ: "والحق أن الذي جمع في المصحف هو المتفق على إنزاله، المقطوع به، المكتوب بأمر النبي ﷺ، وفيه بعض ما اختلف فيه الأحرف السبعة، لا جميعها، كما وقع في المصحف المكي: ﴿**تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ**﴾ [التوبة: آية١٠٠] في آخر براءة، وفي غيره بحذف "من"، وكذا ما وقع من اختلاف مصاحف الأمصار في عدة روايات ثابتة في بعضها دون البعض، وهو محمول على أنه نزل بالأمرين معاً، وأمر النبي ﷺ بكتابته لشخصين أو أعلم بذلك شخصاً واحداً، وأمره بإثباتها على الوجهين، وما عدا ذلك من القراءات مما لا يوافق الرسم فهو مما كانت القراءة جوّزت به توسعة على الناس وتسهيلاً، فلما آل الحال إلى ما وقع من الاختلاف من زمن عثمان، وكفّر بعضهم بعضاً، اختاروا الإقتصار على اللفظ المأذون في كتابته، وتركوا الباقي..."[2] أ.هـ.

وقد أجاب الطبري ـ رحمه الله ــ عن سؤال متوقع، وهو كيف ساغ للصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ وعلى رأسهم عثمان رضي الله عنه

---

(١) انظر تفسير الطبري (٥٨/١،٥٩،٦٤،٦٥)، التمهيد (٢٩٥/٧-٢٩٦).

(٢) الفتح (٣٠/٩).

ترك شيء نزل به القرآن، وتلقوه من رسول الله ﷺ ... ؟، فقال ـ ما ملخصه ـ : "إن الأمة أُمرت بحفظ القرآن، وخيِّرت في قراءته وحفظه بأي تلك الأحرف السبعة شاءت، كما أُمرت إذا هي حنثت في يمين وهي موسرة أن تُكَفِّر بأي الكفارات الثلاث شاءت: إمّا بعتق، أو إطعام، أو كسوة، فلو أجمع جميعها على التكفير بواحدة من الكفارات الثلاث، دون حظرها التكفير بأي الثلاث شاء المُكَفِّر، كانت مصيبة حكم الله، مؤدية في ذلك الواجب عليها من حق الله، فكذلك الأمة، أُمرت بحفظ القرآن، وقراءته، وخيِّرت في قراءته بأي الأحرف السبعة شاءت، فرأت -لعلة من العلل أوجبت عليها الثبات على حرف واحد- قراءته بحرف واحد، ورفض القراءة بالأحرف الستة الباقية، ولم تحظر قراءته بجميع حروفه على قارئه بما أذن له في قراءته به"[1] أ.هـ.

وقال -أيضاً- : "... إن أمره إياهم بذلك ـ أي القراءة بما أرادوا من الأحرف السبعة ـ لم يكن أمر إيجاب وفرض، وإنما كان أمر إباحة ورخصة؛ لأن القراءة بها لو كانت فرضاً عليهم لوجب أن يكون العلم بكل حرف من تلك الأحرف السبعة عند من تقوم بنقله الحجة ويقطع خبره العذر، ويزيل الشك مِنْ قَرَأَةِ الأمة، وفي تركهم نقل ذلك كذلك أوضح الدليل على أنهم كانوا في القراءة مخيرين، بعد أن يكون في نَقَلَةِ

(١) تفسير الطبري (٥٨/١،٥٩).

القرآن من الأمة من تجب بنقله الحجة ببعض تلك الأحرف السبعة، وإذا كان ذلك كذلك، لم يكن القوم بتركهم نقل جميع القراءات السبع تاركين ما كان عليهم نقله، بل كان الواجب عليهم من الفعل ما فعلوا، إذ كان الذي فعلوا من ذلك كان هو النظر للإسلام وأهله؛ فكان القيام بفعل الواجب عليهم بهم أولى من فعل ما فعلوه، كانوا إلى الجناية على الإسلام وأهله أقرب منهم إلى السّلامة من ذلك"[(١)] ا.هـ.

ويطرأ هنا سؤال آخر يحتاج إلى جواب، وهو: أن يقال: ما وجه اختلاف القراءات مع قولنا إن عثمان ﷺ جمع الناس على حرف واحد، هو حرف زيد بن ثابت، الذي كانت عليه العرضة الأخيرة التي عرضها جبريل على الرسول ﷺ؟.

والجواب عن هذا السؤال هو أن يقال: إن المصاحف التي كتبها عثمان رضي اللّه عنه كانت خالية من الشكل والنقط... وكان الصحابة -رضوان الله عليهم- قد تفرقوا في الأمصار، وكل منهم أخذ من القرآن نصيباً، أو تعلم شيئاً منه من النبي ﷺ، وقد تخالف قراءته قراءة غيره، وهذا أمر معلوم مشهور، ثم إن أهل كل مصر كانوا قد قرأوا على قراءة من كان بمصرهم من أصحاب رسول الله ﷺ؛ فأخذ أهل البصرة بقراءة

(١) المصدر السابق (١/٦٤،٦٥).

أبي موسى، وأهل الكوفة بقراءة علي وابن مسعود... فلما أمروا بأن يقرأوا بما وافق المصحف العثماني قرأ كل أهل مصر من قراءتهم التي تعلموها ما وافق رسم المصحف، وأما ما خالفه فتركوا القراءة به...[1]

ومن ثم كان الاختلاف في القراءات.

أما الاختلافات الواقعة بين المصاحف، فالظاهر أن ذلك كان موجوداً في صحف أبي بكر رضي اللّه عنه، وأن النبي ﷺ كان قد أمر بكتابتها على تلك الأوجه التي كان بها اختلاف مصاحف الأمصار، وقد تقدم كلام الحافظ ـ رحمه الله تعالى ـ في هذا المعنى فراجعه.

والخلاصة مما سبق أن يُقال: بأن جبريل كان يعرض القرآن على النبي ﷺ كل سنة عرضة -والظاهر أن كل عرضة كانت على حرف-[2]، وعرضه عليه في العام الذي قُبض فيه عرضتين، وكانت قراءة زيد هي العرضة الأخيرة التي جمع عليها أبو بكر رضي اللّه عنه القرآن في الصحف، ثم نسخها عثمان رضي اللّه عنه في المصاحف، مُجَرِّداً هذه المصاحف من الشكل والنَّقْط، ولم يمنع الناس من القراءة كما تعلموا، إذا

---

(١) راجع الإبانة (ص٣٥-٣٨، ٥٠-٥٢)، المرشد الوجيز (ص١٤٩-١٥١)، مجموع الفتاوى (١٣/٣٩٩-٤٠٢)، منجد المقرئين (ص٥٦).

(٢) أشار إلى ذلك أبو عمرو الداني ـ رحمه الله ـ راجع الأحرف السبعة (ص٤٦).

كانوا موافقين في قراءتهم لخط المصحف الذي كتبه... ومن ثم وقع الاختلاف في القراءات... وهذه القراءات الموجودة بين أيدينا هي بعض الأحرف السبعة التي نزل عليها القرآن...

أما معنى نزوله على سبعة أحرف، فقد قدمنا أنها سبعة أوجه، كالتقديم والتأخير، والإبدال... إلخ.

تنبيه: قال المؤلف -رحمه الله- : "إن توجيه هذا المذهب بما قاله أبو عبيد يقتضي أن... فإن المقروء فيها كان واحداً لا محالة، كسورة الفرقان بين عمر وهشام، وسورة من آل حم بين ابن مسعود وصاحبه، وقد صوّب الرسول ﷺ قراءة كل من المختلفين، وكلاهما قرشي"[1] أ.هـ.

وهذا -ولاشك- سهو من المؤلف -رحمه الله- لأن ابن مسعود -كما هو معلوم- هذلي وليس بقرشي[2]، وهذا الأمر أشهر من أن يتوقف عنده.

---

(١) المناهل (١/١٧٤).

(٢) انظر ترجمته في المعارف لابن قتيبة (ص٢٤٩)، وطبقات ابن سعد(٣/١/١٠٦)، وتاريخ بغداد (١/١٤٧)، وأسد الغابة (٣/٣٨٤)، وسير أعلام النبلاء (١/٤٦١)، وشذرات الذهب (١/٣٨).

المبحث السابع: في المكي والمدني من القرآن

وتشمل الدراسة:

أولاً: مدى استيفاء المؤلف لمادة هذا المبحث، وذكر القضايا التي ناقشها فيه.

ثانياً: إضافات المؤلف في هذا المبحث.

* وقفتان مع المؤلف.

أولاً: مدى استيفاء المؤلف لمادة هذا المبحث، وذكر القضايا التي ناقشها فيه:

اشتملت كتابة المؤلف -رحمه الله تعالى- في هذا المبحث على كل المهمات المتعلقة بمادته، فجاءت كتابته فيه وافيه لجميع جوانبه.

وأما القضايا التي تعرض لذكرها، فهي متعدّدة، كبيان الاصطلاحات في معنى المكي والمدني، وعقّب ذلك بذكر فوائد معرفة المكي والمدني، ثم بين الطريق الموصلة إلى معرفته، وما هي الضوابط التي يعرف بها هذا وذاك... ثم تعرض لذكر السور المُخْتَلَف في مكيّتها ومدنيّتها.

وبيّن - أيضاً- أنواع السور المكيّة والمدنيّة، وحدّد لنا متى نصف السورة بأنها مكيّة أو مدنيّة... ثم تعرض لقضايا أخرى لها تعلق بالموضوع، آخرها بيّن فيها خواص السور المكيّة والمدنيّة... ثم ذكر بعض الشبهات حول الموضوع، وحاول الإجابة عنها.

ثانياً: إضافات المؤلف في هذا المبحث.

يمكننا أن نحصر النقاط التي أضافها المؤلف هنا بثلاث، وهي:

١- ذكر ثلاث فوائد لمعرفة المكي والمدني، الأولى ذكرها قبله الزركشي، والسيوطي ـ رحمهما الله ـ، أمّا الأخيرتان فلم يتعرضا لذكرها، وهما:

١- معرفة تاريخ التشريع وتدرجه...

٢- الثقة والاطمئنان بالقرآن الكريم... [1].

٢- بيّن لنا المؤلف متى نصف السورة بأنها مكيّة أو مدنية... هل الحكم مبني على أغلبية الآيات، أو أنه مبني على صدر السورة، فإن نزل بمكة كانت مكيّة، وإن نزل بالمدينة كانت مدنية[2].

٣- ذكر تحت عنوان: "فروق أخرى بين المكيّ والمدنيّ" جملة من خواص السور المكيّة، وخواص السور المدنيّة... [3]مما لا نجده عند الزركشي، ولا السيوطي -رحمهما الله تعالى-.

---

(١) انظر المناهل (١/١٨٨).

(٢) المصدر السابق (١/١٩٢).

(٣) المصدر السابق (١/١٩٥-١٩٧).

وقفتان مع المؤلف:

الوقفة الأولى:

عند ذكر المؤلف -رحمه الله- خصائص ومزايا المدني من القرآن، قال: "ثالثاً: سلوك الإطناب والتطويل في آياته وسوره؛ وذلك لأن أهل المدينة لم يكونوا يضاهئون أهل مكة في الذكاء والألمعية، وطول الباع في باحات الفصاحة والبيان، فيناسبهم الشرح والإيضاح، وذلك يستتبع كثيراً من البسط والاسهاب، لأن دستور البلاغة لا يقوم إلا على رعاية مقتضيات الأحوال، وخطاب الأغبياء بغير ما يخاطب به الأذكياء ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾"[1] أ.هـ.

ثم ذكر مثل هذا الكلام أيضاً- عند رده على الشبهة الثانية[2].

وأقول: غفر الله للمؤلف، فقد جمع أنفاسه وقواه ليرد على هذه الشبهة وما بين عينيه إلا ذلك، فانتقص الأنصار، ورماهم بما ليس فيهم، من ضعف في البلاغة، يسبقه ضعف في الذكاء، وبطء في الفهم، حتى وقع بما يخل بالأدب مع الصحابة حين قال: "وخطاب الأغبياء..." إلخ؛ ولا شك أنها زلة غير مقصودة ، سبحانك هذا بهتان عظيم...

إن المؤلف نفسه عندما تعرض للرد على الشبهة الثانية ـ وفيها ما يتعلق بقصر السور المكيّة وطول السور المدنية قال: "إن في القسم المكيّ

---

(١) المصدر السابق (١/١٩٧).

(٢) المصدر السابق (١/٢١٠).

سوراً طويلة مثل سورة الأنعام، وفي القسم المدنيّ سوراً قصيرة مثل سورة: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾"[1] أ.هـ.

نعم إن أهل مكة أهل فصاحة لا يضاهيهم فيها غيرهم... ولكن ذلك لم يكن سبباً في قصر السور المكيّة، وذلك أن القرآن أُنزل للناس جميعاً، مكيّهم ومدنيّهم، قرشيّهم وهذليّهم، وأوسيّهم وخزرجيّهم، وتميميّهم...

وقد دخل في الإسلام ـ في العهد المكيّ ـ أناس من غير أهل مكة، كما جاء وفد من الأنصار إلى النبي ﷺ فبايعه على الإسلام، ثم جاء وفد آخر... ونُقل جملة من القرآن العظيم إلى المدينة النبويّة -قبل هجرته ﷺ إليها-، وإلى غيرها من البلاد كالحبشة واليمن والشام... فلم يكن الخطاب في السور المكيّة -كله- متمحض لأهل مكة، كما لم يكن القرآن في السور المدنيّة والآيات متوجه إلى الأنصار دون غيرهم.

ثم مَنْ هم أهل المدينة الذين نزل القرآن المدني والنبي ﷺ بين أظهرهم؟، أليسوا هم المؤمنون من أهل مكة مع غيرهم من المؤمنين في المدينة النبويّة؟، ثم كيف يجيب المؤلف عن طول ـ وكثرة تفاصيل ـ سورة الأنعام؟ وهي نازلة في مكة جملة واحدة؟.

وكيف يجيب عن سورة "النصر" وهي نازلة في المدينة؟.

---

(١) المصدر السابق (١/٢٠٩).

وحينما نزل صدر سورة "براءة" بعث بها النبي ﷺ مع علي ليقرأها على الناس يوم الحج الأكبر... وهي -كما هو معلوم- لا تشبه السور المكيّة من حيث القصر.

وهذا أمر لا يحتاج إلى إطالة في الجواب عنه لوضوحه، ولكن هكذا يفعل تتبع الشبه ومحاولة الرّد عليها بأصحابه، وا لله المستعان.

الوقفة الثانية:

نقل المؤلف كلاماً لمحمد عبده يذكر فيه الحكمة من الإقسام بالتين وبالزيتون[١]. وللإمام ابن القيم رحمه اللّه تعالى- كلام أحسن منه يجدر بك مراجعته والاستفادة منه[٢]. وكذلك تكلّم المؤلف على الحكمة من الإقسام بالضحى وبالليل في سورة الضحى[٣]، وقد تكلم على ذلك ابن القيم -رحمه اللّه تعالى- بشيء من التفصيل فراجعه[٤].

---

(١) انظر المناهل (١/٢١٧).

(٢) انظر التبيان في أقسام القرآن (ص٤٣).

(٣) انظر المناهل (١/٢١٦).

(٤) انظر التبيان (ص٧٢).

المبحث الثامن: في جمع القرآن الكريم وما يتعلق به.

وتشمل الدراسة:

أوّلاً: مدى استيفاء المؤلف لمادة هذا المبحث وذكر القضايا الّتي ناقشها فيه.

ثانياً: إضافات المؤلف في هذا المبحث.

ثالثاً: مناقشة المؤلف في قضايا ومسائل من هذا المبحث.

أولا: مدى استيفاء المؤلف لمادة هذا المبحث وذكر القضايا الّتي ناقشها فيه:

استوفى المؤلف رحمه الله جميع المسائل المهمة المتعلقة بجمع القرآن العظيم. وقد تطرَّق فيه إلى بيان إطلاقات الجمع، ومراحله الّتي مرَّ بها من حفظ، وكتابة في أطوار ثلاثة، مبيناً دستور أبي بكر رضي الله عنه في جمعه له، ومبرزاً مزايا تلك الصُّحف الّتي جمعها.

ثم دستور عثمان في جمعه للقرآن أيضاً، ودوافع هذا الجمع، والجمع الأول، مع ذكر الفرق بينهما، مع الإشارة إلى تصرف عثمان رضي الله عنه إزاء الصحف والمصاحف المخالفة لمصحفه.

بعد ذلك ساق جملة من الشبه كعادته، ثم حاول الجواب عنها.

وبعد أن فرغ المؤلف مما سبقت الإشارة إليه، بدأ بالكلام على نواح لها ارتباط بموضوع جمع القرآن.

والناحية الأولى التي تكلم عليها هي: "عوامل تثبت الصحابة من الكتاب والسنة" وذكر تحتها ثلاثة عشر عاملاً من عوامل الحفظ، ثم أتبعها بذكر ستة عوامل خاصة بحفظ القرآن الكريم.

أما الناحية الثانية التي تعرض لها المؤلف فهي: "عوامل تثبت الصحابة من الكتاب والسنة" وعد تحت هذا عشرة عوامل، ثم زاد عليها غيرها، وأشار بعدها إلى شيء من مظاهر هذا التثبت.

هذه أهم النقاط التي تطرق إليها المؤلف رحمه الله، عرضتها عليك بجملة فراجعها -إن شئت- هناك مفصلة. والله المستعان.

ثانياً: إضافة المؤلف في هذا المبحث:

إن إضافة المؤلف في هذا المبحث على من سبقه بارزة جلية لمن نظر فيه، وإن سبقه في الكتابة فيه غيره.

لقد ذكر المؤلف مسألتين مهمتين، متعلقتين بهذا الموضوع، ولهما أهمية كبرى فيه. فكانت الأولى: "في عوامل حفظ الصحابة للكتاب والسنة" وأشرنا فيما سبق إلى أنه ذكر تحت هذه المسألة ثلاثة عشر عاملاً من عوامل الحفظ. ذكر بعدها ستة أخرى مختصة بحفظهم للقرآن.

أما المسألة الثانية، فهي في عوامل تثبت الصحابة من الكتاب والسنة، عد فيها أكثر من عشرة عوامل لهذا التثبت. ثم ذكر بعض مظاهر ذلك التثبت، ثم أشار إلى مكانة الصحابة، وعدالتهم، وحكمة اختيار الله لهم لحمل شريعته الختامية.

وكل هذه الأمور تعتبر إضافات جديدة على ما كتبه غيره في هذا الموضوع.

ثالثاً: مناقشة المؤلف في قضايا ومسائل من هذا المبحث.

وهي:

المسألة الأولى: مدى اشتمال صحف أبي بكر، ومصاحف عثمان -رضي الله عنهما- على الأحرف السبعة.

المسألة الثانية: حكم قراءة القرآن للحائض والنفساء والجُنُب.

* وقفتان مع المؤلف.

المسألة الأولى: مدى اشتمال صحف أبي بكر، ومصاحف عثمان -رضي الله عنهما- على الأحرف السبعة:

قال المؤلف -رحمه الله- عند كلامه على جمع أبي بكر رضي الله عنه: "ولا يعزُبَنْ عن بالك أن هذا الجمع شاملاً[1] للأحرف السبعة، التي نزل بها القرآن"[2].

وقال عن جمع عثمان رضي الله عنه: "... لأنه رضي الله عنه، قصد اشتمالها على الأحرف السبعة" ا. هـ[3].

وقد بينا لك فيما سبق أن أبا بكر رضي الله عنه كتب في الصحف التي جمع القرآن فيها القراءة المشهورة، وهي العرضة الأخيرة التي عرضها جبريل على الرسول ﷺ، وهي التي عليها حرف زيد بن ثابت، والذي فعله عثمان رضي الله تعالى عنه، أنه نسخ هذه الصحف في مصاحف بعث بها إلى عدد من الأمصار، والله تعالى أعلم.

---

(١) هكذا في المطبوع. والصواب: شاملٌ.

(٢) المناهل (٢٤٦/١)، وانظر أيضاً (ص ٢٤٧).

(٣) المصدر السابق (٢٥١/١، ٢٥٢، ٢٥٤).

المسألة الثانية: حكم قراءة القرآن للحائض والنفساء والجُنُب:

عند ذكر المؤلف -رحمه الله- العوامل الخاصة في حفظ الصحابة للقرآن الكريم قال: "سادسها: القداسة التي امتاز بها... كنسبته إلى الله تعالى، وكحرمة قراءته على الجُنُب والحائض والنفساء، وكحرمة مس مصحفه وحمله..." أ.هـ[1].

والوقفة هنا مع المؤلف هي في قوله: "وكحرمة قراءته على الجُنُب والحائض والنفساء".

وهذا القول مع أنه قول جمهور أهل العلم، إلا أنه لم يثبت فيه شيء عن النبي ﷺ، وجملة ما استدل به أصحاب هذا القول، أحاديث ضعيفة مرفوعة إلى النبي ﷺ، أو أقوال للصحابة، أو من بعدهم، وهذه منها الصحيح ومنها غيره.

وفي هذا المقام يحسن عرض أدلة هذا القول، ثم التعقيب عليها بما يناسب القواعد التي قررها أهل العلم في قبول الأحاديث، والمرويات، أو ردها... بعد ذلك نبين القول الراجح في المسألة مدعماً بالدليل.

أ- ذكر الاحاديث المرفوعة التي استدلوا بها:

١- حديث عبد الله بن رواحة رضي الله عنه: ((أن رسول الله ﷺ نهى أن يقرأ أحدنا القرآن وهو جُنُب)).

---

(١) المصدر السابق (٣٠٨/١)، وانظر أيضاً (٤٤/١).

وفي بعض الروايات عنه، ذكر القصة المشهورة له رضي الله عنه- مع زوجته، حينما وقع على جاريته. وفيها إقرار النبي ﷺ له على ما فعل.

٢- حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، مرفوعاً إلى النبي ﷺ، حيث قال: ((لا تقرأ النفساء، ولا الحائض، من القرآن شيئاً)).

وفي بعض ألفاظه اختلاف يسير.

٣- حديث علي وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما، أن رسول الله ﷺ قال لعلي: ((يا علي إني أرضى لك ما أرضى لنفسي، وأكره لك ما أكره لنفسي، لا تقرأ القرآن وأنت جُنُب...)).

وفي بعض طرقه زيادة: "قلت -القائل هو أبو موسى- لعلي: إنه ﷺ كان يقرأ القرآن على كل أحيانه، ليس الجنابة".

٤- حديث عبد الله الغافقي رضي الله عنه قال: (أكل رسول الله يوماً طعاماً ثم قال: استر علي حتى أغتسل، فقلت له: أنت جُنُب ؟! قال نعم).

فأخبرت بذلك عمر بن الخطاب، فخرج إلى رسول الله ﷺ فقال: ((إن هذا يزعم أنك أكلت وأنت جُنُب، فقال: "نعم. إذا توضأت أكلت، وشربت، ولا أقرأ حتى أغتسل)).

وهناك تفاوت في بعض ألفاظ هذا الحديث.

٥- حديث ابن عمر مرفوعاً: ((لا تقرأ الحائض، ولا الجُنُب، شيئاً من القرآن)).

وليس في بعض ألفاظه ذكر الحائض.

٦- حديث علي مرفوعاً: ((كان رسول الله ﷺ يخرج من الخلاء، فيقرأ القرآن، ويأكل معنا اللحم، ولا يحجبه -أو لا يحجزه- شيء عن القرآن، إلا من الجنابة)). مع عدة اختلافات في لفظه.

ب- من أقوال وأحوال الصحابة ما يلي:

١- ما رُوي عن جابر رضي الله عنه أنه قال: (لا يقرأ الحائض، ولا الجُنُب، ولا النفساء القرآن).

٢- ما رُوي عن علي رضي الله عنه أنه قال: "اقرأوا القرآن، ما لم يصب أحدكم جنابة، فإن أصابته جنابة، فلا ولا حرفاً واحداً". مع اختلاف في بعض ألفاظه عنه.

٣- ما رُوي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: "لا يقرأ الجُنُب". وفي بعض ألفاظه "الحائض" دون الجُنُب، وفي بعضها ورد الحائض والجُنُب.

٤- ما رُوي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنّه كان يُقرئ رجلا، فبال ابن مسعود، فكف الرجل عنه. فقال ابن مسعود رضي الله عنه: "مالك"؟ قال: إنك بلت. فقال ابن مسعود: "إني لست بجُنُب".

٥- ما رُوي عن سلمان رضي الله عنه أنه أحدث فجعل يقرأ. فقيل له: أتقرأ وقد أحدثت؟! قال: "نعم، إني لست بجُنب".

جـ- بعض أقوال أئمة التابعين:

١- الأسود النخعي: "لا يقرأ الجُنب"(١).

٢- أبو العالية(٢): "الحائض لا تقرأ القرآن"(٣).

٣- سعيد بن المسيب: "لا يقرأ الجُنب القرآن"(٤).

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف: كتاب الطهارات، باب: (من كره أن يقرأ الجُنب القرآن). ١٠٢/١، وفي سنده: "إبرهيم بن مهاجر" قال عنه في التقريب (٤٤/١): "صدوق لين الحفظ".

(٢) رفيع بن مهران، أبو العالية الرياحي توفي سنة (٩٠هـ) وقيل (٩٣هـ) وقيل غير ذلك. التقريب (٢٥٢/١).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف كتاب الطهارات، باب: (من رخص للجُنب أن يقرأ من القرآن). ١٠٣/١، والدارمي في سننه كتاب الصلاة والطهارة، باب: (الحائض تذكر الله ولا تقرأ القرآن). (رقم ١٠٠٠)، ١٨٩/١. وهو صحيح الإسناد. وهو عند البيهقي تعليقاً في السنن كتاب الحيض، باب: (الحائض لا تمس المصحف ولا تقرأ القرآن). ١/ ٣٠٩.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف: كتاب الطهارات، باب: (من رخص للجُنب أن يقرأ من القرآن). ١٠٣/١، وفي سنده: "حماد بن أبي سليمان" وهو صدوق له أوهام. كما قال الحافظ في التقريب،مع رميه بالإرجاء. انظر التقريب (١٩٧/١) مع أن شعبة الذي روى عنه هذا القول، روى عنه ما يضاده من كلام ابن المسيب، كما عند أبي عبيد، وسيأتي إن شاء الله.

٤- سعيد بن جبير: "لا يقرأ الجُنُب شيئاً من القرآن"[١].

وعنه -في الحائض والجُنُب- "يستفتحون رأس الآية، ولا يتمون آخرها"[٢].

٥- عطاء "(في الحائض والجُنُب) يستفتحون رأس الآية، ولا يتمون

---

(١) أخرجه أبو عبيد في "فضائل القرآن" (رقم ٣٢٢)، وفي سنده: "مروان بن شجاع" قال عنه في التقريب (٢٣٩/٢): "صدوق له أوهام" وفي سنده أيضاً "خصيف بن عبد الرحمن" قال في التقريب: (٢٢٤/١) "صدوق سيء الحفظ، خلط بآخره، ورمي بالإرجاء" وهو عند البيهقي كتاب الحيض. باب: الحائض لا تمس المصحف ولا تقرأ القرآن. (١/ص ٣٠٩) تعليقاً.

(٢) هذا القول عنه أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف كتاب الطهارات، باب: (من رخص للجنب أن يقرأ القرآن). ١/ ١٠٢، وفي سنده "حماد بن أبي سليمان" وقد مر الكلام عليه في الرواية السابقة عن سعيد بن المسيب. وقد روى ابن حزم في المحلى -بسنده- عن سعيد بن جبير، من طريق حماد نفسه، ما يعارض هذا الرأي ويضاده !! وسيأتي قريباً إن شاء الله تعالى.

وفي إسناده أيضاً: "أبو خالد الأحمر"، وهو "سليمان بن حيان". قال عنه في التقريب ٣٢٣/١ :"صدوق يخطئ" أ.هـ وقد رواه الدارمي من طريقهما أيضاً، كتاب الصلاة والطهارة، باب: (الحائض تذكر الله ولا تقرأ القرآن). رقم (٩٩٩)، ١٨٩/١ من السنن.

آخرها"[1].

وسئل:ما تقرأ الحائض والجُنُب من القرآن؟ فقال: أما الحائض فلا تقرأ شيئاً. وأما الجُنُب فالآية تنفذها"[2].

٦- إبراهيم النخعي: -في الحائض والجُنُب- "يستفتحون رأس الآية، ولا يتمون آخرها"[3]. وعنه أنه قال: "لا يقرأ -يعني الجُنُب-

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف: كتاب الطهارات، باب: (من رخص للجنب أن يقرأ القرآن). ١٠٢/١. وفي سنده حجاج بن أرطاة. قال في التقريب ١٥٢/١: "صدوق كثير الخطأ والتدليس" أ.هـ وفيه أيضاً: أبو خالد الأحمر. وهو صدوق يخطئ. كما مرَّ معنا قريباً. ورواه الدارمي في السنن من طريقهما: كتاب: الصلاة والطهارة، باب: (الحائض تذكر الله ولا تقرأ القرآن). رقم: (٩٩٩) ١٨٩/١، كما رواه البيهقي في السنن من غير إسناد. انظر السنن: كتاب الحيض، باب: (الحائض لا تمس المصحف ولا تقرأ القرآن). ٣٠٩/١.

(٢) رواه عبد الرزاق في المصنف كتاب الحيض، باب: (هل تذكر الله الحائض والجنب). رقم (١٣٠٣)، ٣٣٦/١. والدارمي: كتاب الصلاة والطهارة، باب: (الحائض تذكر الله ولا تقرأ القرآن). رقم: (١٠٠٤)، ١٨٩/١.

(٣) الكلام عليه وتخريجه هو كما في التعليق على أثر عطاء السابق، فالإسناد واحد. إلا أنه جاء من طريق حماد بن أبي سليمان، لا حجاج بن أرطاة. وحماد تقدم أنه "صدوق له أوهام رمي بالإرجاء".

القرآن ولا آية. -وقال- إنه إذا قرأ صلى"[1].

٧- عامر الشعبي: "الجُنُب و الحائض لا يقرأون القرآن"[2].

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف: كتاب الطهارة، باب: (من كره أن يقرأ الجنب القرآن). (١/ ١٠٢) ورجاله ثقات، وروى أيضاً عنه بسند صحيح بلفظ: "تقرأ مما دون الآية ولا تقرأ آية تامة" المصنف (١٠٣/١)، وروى أيضاً بإسناد رجاله ثقات (١٠٤/١) بلفظ " كان يقال: اقرأ القرآن على كل حال مالم تكن جنباً". وأخرج عبد الرزاق في مصنفه (رقم ١٣٢٣) بسند صحيح متصل نحو ما تقدم ورواه الدارمي في سننه من طريق سفيان قال: "بلغني عن إبراهيم ..." والذي رواه سفيان عنه هو منصور بن المعتمر الإمام المشهور، كما جاء مصرحاً به عند عبد الرزاق في الرواية السابقة، وراويه عن سفيان ثقة أيضاً. فصح الإسناد. وقد جاء في هذه الرواية الأخيرة زيادة "الحائض" أيضاً. سنن الدارمي كتاب الصلاة والطهارة. باب: الحائض تذكر الله تعالى. رقم (٩٩٥)، (١٨٨/١). ورواه أيضاً رقم (٩٩٨) من طريق حماد بن أبي سليمان عنه قال: "أربعة لا يقرأون القرآن...[وذكر منهم الحائض والجنب]. وحماد بن أبي سليمان تقدم الكلام عليه قريباً. لكن ما ذكرت من الروايات عن إبراهيم هي متابعات لهذه الرواية.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة: كتاب الطهارات، باب: (من كره أن يقرأ الجنب القرآن). (١٠٢/١) وفي إسناده "فراس بن يعلى الهمذاني" قال في التقريب (٢/ص ١٠٨): "صدوق ربما وهم" أ.هـ وفيه أيضاً "شريك القاضي" قال عنه في التقريب: (٣٥١/١): "صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه..." أ.هـ، وأخرجه من طريقهما الدارمي في سننه كتاب الصلاة والطهارة. باب: (الحائض تذكر الله تعالى). رقم (٩٩٦)، (١٨٩/١).

٨- مجاهد: "لا يقرأ الجُنُب القرآن"[١].

٩- أبو وائل[٢]: "لا يقرأ الجُنُب والحائض القرآن"[٣].

١٠-الزهري: وسئل عن الجُنُب والنفساء والحائض. فقال لم يرخص لهم أن يقرأوا من القرآن شيئاً[٤].

---

(١) مصنف ابن أبي شيبة كتاب الطهارات. باب: من كره أن يقرأ الجنب القرآن. (١٠٢/١) وإسناده صحيح.

(٢) شقيق بن سلمة الأسدي أبو وائل الكوفي، مخضرم، توفي في خلافة عمر بن عبد العزيز وله مائة سنة. التقريب (٣٥٤/١).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة كتاب الطهارات، باب: (من كره أن يقرأ الجنب القرآن). (١٠٢/١) وإسناده صحيح وأخرجه الدارمي في سننه: كتاب الصلاة والطهارة، باب: (الحائض تذكر الله تعالى). حديث رقم (١٠٠٣) ١٨٩/١، بسند حسن مع زيادة في لفظه.

(٤) أخرجه البيهقي في السنن: كتاب الحيض، باب: (الحائض لا تمس المصحف ولاتقرأ القرآن). (٣٠٩/١)، وأخرج عبد الرزاق عن معمر قال: سألت الزهري عن الحائض والجنب أيذكران الله ؟ قال نعم. قلت: أفيقرآن القرآن ؟ قال: لا. قال معمر: وكان الحسن وقتادة يقولان: "لا يقرآن شيئاً من القرآن". المصنف، كتاب الحيض، باب: (هل تذكر الله الحائض والجنب ؟). المصنف رقم (١٣٠٢) ٣٣٥/١ فهذا القول ثابت عنه رحمه الله كما ترى والذي قدمنا عند البيهقي آنفاً في سنده "موسى بن عامر" قال في التقريب ٢٨٥/٢: "صدوق له أوهام". أ.هـ

١١- هشام بن حسان: "الجُنُب يُسَبِّح، ويحمد الله، ويدعو، ولا يقرأ آية واحدة"[١].

ما تقدم من الروايات هو غاية ما لدى القائلين بالمنع. وقد أشرنا لك في أول الكلام على هذه المسألة أنه لم يصح فيها شيء مرفوع إلى النبي ﷺ.

أما أقوال الصحابة، فمنها الصحيح، ومنها الضعيف. ومثلها أيضاً أقوال التابعين. علماً بأن أقوال التابعين ليست حجة.

تنبيه: وقفت على رواية عند ابن أبي شيبة من طريق حفص بن غياث عن أشعث عن محمد قال: الحائض لا تقرأ القرآن". المصنف كتاب الطهارات، باب: (من رخص للجنب أن يقرأ من القرآن). رقم ١٠٣/١، فمحمد لا أدري أهو الزهري أم ابن سيرين ؟ فكلاهما روى عنه أشعث !! وأشعث هذا لم أستطع أن أميزه أيضاً. لأني وقفت على ثلاثة كلهم يسمى أشعث وقد رووا عن الزهري، وكذا ابن سيرين، وكلهم روى عنهم حفص بن غياث.

فالأول هو ابن سوار. وهو ضعيف. التقريب (٧٩/١). والثاني هو ابن عبد الملك. وهو ثقة. التقريب (٨٠/١).

والثالث هو ابن عبد الله بن جابر وهو صدوق. التقريب (٨٠/١). فالله تعالى أعلم.

(١) مصنف عبد الرزاق. كتاب الحيض، باب: (هل يذكر الله الحائض والجنب ؟). رقم (١٣٠٩) ٣٣٧/١، وقد رواه عبد الرزاق عنه مباشرة.

وبعد هذا العرض الموجز لأدلة هذا القول نـأتي هنـا لمناقشـة الأدلـة المتقدمة فنقول:

أولا: الكلام على الروايات المرفوعة:

الأولى: حديث ابن رواحة المتقدم. فقد رواه الدار قطني (١/ ١٢٠) من طريق إسماعيل بن عياش[١]، عن زمعـة بـن صـالح[٢]، عـن سـلمة بـن وهرام[٣]، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن ابن رواحة. وهو بـدون ذكـر القصة المشهورة. وقال الدار قطني عقبه: "إسناده صالح، وغـيره لا يذكـر عن ابن عباس" أ.هـ. وهو يشير إلى ما رواه أيضاً بسنده (١/ ١٢٠) مـن طريق إسماعيل بن عياش... كبقية الإسناد المتقـدم، إلا أنـه رواه عكرمـة، عن ابن رواحة، فحذف الواسطة بينهما.

وهي رواية منقطعة كما هو ظـاهر. وفي هـذه الروايـة والـتي قبلهـا علل أخرى غير الانقطاع في هذه الرواية. وأنبه هنا إلى واحـدة مـن هـذه العلل، وهي أنه من رواية إسماعيل بن عياش وروايته عن غير أهل بلـده –

---

(١) إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي، أبو عتبـة الحمصـي، تـوفي سـنة أحـدى، أو اثنتين وثمانين ومائة، وله بضع وتسعون سنة. التقريب (١/٧٣).

(٢) زمعة بن صالح الجندي اليماني، نزيل مكة، أبو وهب. التقريب (١/٢٦٣).

(٣) سلمة بن وهرام اليمامي، قال في التقريب. "صدوق من السادسة" أ.هـ. تقريـب التهذيب (١/٣١٩)، تهذيب التهذيب (١/١٤١).

الشام- ضعيفة كما هو معلوم. وشيخه هنا هو "زمعة بن صالح" وهو من أصل يمني ونزيل في مكة. وعليه فلا تصح رواية إسماعيل عنه. إلا أن إسماعيل قد توسع في روايته عن زمعة. فروى الدار قطني بسنده (١٢٠/١) إلى أبي نعيم الفضل بن دكين[١] -وهو إمام مشهور- عن زمعة[٢].

وهذه الرواية منقطعة أيضاً، فهي عن عكرمة عن ابن رواحة كالتي قبلها[٣].

لكن الدار قطني رحمه الله روى بسنده متابعاً آخر لإسماعيل في رواية متصلة إلى ابن رواحة. وهوما رواه بإسناده (١٢١/١) من طريق عمر بن زريق، عن زمعة، عن سلمة، عن عكرمة، عن ابن عباس... وفيه ذكر القصة المشهورة. وهذا المتابع، وهو عمر بن زريق، لم أجد له ترجمة.

وعلى كل حال، فإن في جميع هذه الطرق، غير ما ذكرت من العلل المتقدمة، أن مدارها على زمعة بن صالح، وسلمة بن وهرام.

---

(١) الفضل بن دكين الكوفي، واسم دكين عمر بن حماد بن زهير التيمي، مولاهم، الأحول، أبو نعيم الملائي. توفي سنة (٢١٨هـ) وقيل (٢١٩هـ). التقريب (١١٠/٢).

(٢) وهي في الكنز برقم (٣٧١٧٤). وراجع تنقيح التحقيق (٤٢٦/١-٤٢٨).

(٣) وكذلك أخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه (٢٥٩/١) من طريق زمعة عن سلمة عن عكرمة قال: قال ابن رواحة: نهانا رسول الله أن يقرأ أحد منا القرآن وهو جنب.

أما الأول، فقد قال عنه في التقريب (١/٢٦٣): "ضعيف"[١].

وسلمة: قال عنه عبد الله بن أحمد: سألت أبي عن سلمة بن وهرام فقال: روى عنه زمعة أحاديث مناكير، أخشى أن يكون حديثه حديث ضعيف... أ.هـ[٢].

وقال ابن حبان في الثقات (٦/٣٩٩): "يعتبر بحديثه من غير رواية زمعة بن صالح عنه" أ.هـ وفي التهذيب (٤/١٤٢): قال أبو داود "ضعيف" أ.هـ[٣]. وقد قال عنه في التقريب (١/٣١٩): "صدوق" أ.هـ.

وقد أخرج هذه القصة، ابن عساكر في تاريخه[٤] عن عبد العزيز الماجشون[٥]، مرسلة. ورواها الذهبي[٦] بسنده، عن ابن الماجشون، مرسلة أيضاً.

---

(١) وانظر الكلام عليه أيضاً في الكامل لابن عدي ٣/١٠٨٤، تنقيح التحقيق (١/٤٢٧).

(٢) الضعفاء الكبير رقم (٦٤٢)، وراجع أيضاً الجرح والتعديل رقم (٧٦٢).

(٣) وراجع الميزان (٢/١٩٣).

(٤) تهذيب تاريخ دمشق (٧/٣٠٩).

(٥) عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، ميمون -وقيل: دينار- أبو عبد الله، وأبو الأصبغ، التيمي مولاهم المدني، والد المفتي: عبد الملك بن الماجشون. توفي سنة (١٦٤هـ) وقيل (١٦٦هـ). سير أعلام النبلاء (٧/٣٠٩).

(٦) سير أعلام النبلاء (١/٢٣٧-٢٣٨).

وأخرجها الذهبي أيضاً، فقال: ابن وهب، ثني أسامة بن زيد، أن نافعاً حدثه قال: كانت لابن رواحة امرأة...

وهذه رواية منقطعة أيضاً، وأسامة بن زيد هذا، إن كان ابن أسلم العدوي فهوضعيف[1] وإن كان الليثي فهو صدوق يهم[2]. وكلاهما من طبقة واحدة، ويرويان عن نافع. روى عنهما ابن وهب. فا لله تعالى أعلم.

وقد ضعَّفَ النوويُّ رحمه ا لله هذه القصة في المجموع[3]. وهذا هو الظاهر وإن كان الإمام ابن عبد البر رحمه ا لله قال: "وقصته مع زوجته، حين وقع على أمته، مشهورة و رويناها من وجوه صحاح..."أ.هـ[4].

الثاني: حديث جابر[5] رضي ا لله عنه، أخرجه ابن عدي في الكامل (٢١٧٣/٦) من طريق محمد بن الفضل، عن أبيه، عن طاوس، عن جابر مرفوعاً.

وفيه ذكر الحائض والنفساء، دون الجُنُب. قال ابن عدي: "وهذا لا يروى إلا عن محمد بن الفضل، عن أبيه، عن طاوس".أ.هـ.

---

(١) التقريب (٥٢/١).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر المجموع (١٥٩/٢).

(٤) الاستيعاب (٢٩٦/٢).

(٥) انظر نصب الراية (١٩٥/١)، وتنقيح التحقيق (٤٢٤/١)، وضعفه الألباني في الإرواء (٢٠٩/١).

وهذا الإسناد فيه والد محمد بن الفضل. وهو الفضل بن عطية المروزي، نقل ابن أبي حاتم عن أبي حفص -عمرو بن علي[1]- أنه قال: "ضعيف الحديث" أ.هـ[2].

وقال في الميزان ٣٥٤/٣: "ضعفه الفلاس وابن عدي. وقال أبو زرعة[3]: لا بأس به" أ.هـ.

وفي سنده أيضاً: محمد بن الفضل، فقد نقل ابن عدي عن ابن معين أنه قال عنه: "ليس بشيء ولا يكتب حديثه" أ.هـ ونقل أيضاً عن أحمد أنه قال: "ليس بشيء. حديثه حديث أهل الكذب"[4] أ.هـ.

وفي التقريب (٢٠٠/٢): "كذبوه" أ.هـ.

ورواه الدار قطني[5] (٨٧/٢) من طريق محمد بن الفضل أيضاً عن أبيه... وفي إسناده أيضاً: إبراهيم بن أحمد بن مروان: قال الدار قطني: ليس بقوي.

---

(١) عمرو بن علي بن بحر بن كنيز الباهلي، أبو حفص البصري الصيرفي الفلاس، إمام حافظ، مات سنة (٢٤٩هـ). التهذيب (٧٠/٨).

(٢) الجرح والتعديل (٦٤/٧).

(٣) عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ، أبو زرعة الرازي، إمام حافظ، توفي سنة (٢٩٤هـ). التقريب (٥٣٦/١).

(٤) الكامل (٢١٧٠/٦-٢١٧١).

(٥) قال الحافظ في التلخيص (١٣٨/١) "رواه الدار قطني مرفوعاً. وفيه محمد بن الفضل وهو متروك" أ.هـ.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٢٢/٤)، من طريق ابن الفضل كما عند ابن عدي.

فمثل هذا الإسناد لا يصح أبداً، لما رأيت من الكلام فيه، والله تعالى أعلم.

الثالث: حديث أبي موسى، وعلي [١]رضي الله عنهما.

وقد أخرجه البزار [كشف الأستار رقم (٣٢١)] هكذا: ثنا محمد ابن ثواب[٢]، ثنا عبد الرحمن بن هانئ[٣]، عن عبد الملك بن حسين[٤]، عن عاصم بن كليب[٥]، عن أبي بردة عن أبي موسى.

وعن أبي إسحاق -وهو السبيعي- عن علي. قالا: قال رسول الله ﷺ: ((لا تقرأ القرآن وأنت جُنُب...)).

---

(١) انظر تنقيح التحقيق (٤٢٣/١-٤٢٤).

(٢) محمد بن ثواب بن سعيد بن حصن الهباري، الكوفي توفي سنة (٢٦٠هـ). التقريب (١٤٩/٢).

(٣) عبد الرحمن بن هانئ بن سعيد الكوفي، أبو نعيم النخعي، سبط إبراهيم النخعي، توفي سنة (٢١١هـ). التقريب (٥٠١/١).

(٤) أبو مالك النخعي الواسطي، اسمه عبد الملك وقيل: عبادة بن الحسين، وقيل ابن أبي الحسين ويقال له: ابن ذر. التقريب (٤٦٨/٢).

(٥) عاصم بن كليب بن شهاب بن المحنون، الجرمي الكوفي، توفي سنة بضع وثلاثين ومائة. التقريب (٣٨٥/١).

فالراوي له عن أبي موسى هو ابنه أبو بردة، والراوي له عن علي هو أبو إسحاق السبيعي. وأبو إسحاق لم يدرك علياً رضي الله عنه. وقد ذكره الحافظ في "تعريف أهل التقديس"، في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين[1]، مع أنه ثقة، كما في التقريب[2]. لكن تقبل روايته إذا صرح بالسماع.

وقد رواه الدار قطني في سننه، وفيه ذكر الوسطة بينهما، وسيأتي قريباً إن شاء الله تعالى.

قال الهيثمي في المجمع (٢٧٦/١): رواه البزار، وفي إسنادهما[3] أبو مالك النخعي، وقد أجمعوا على ضعفه أ.هـ. وأبو مالك هذا هو عبد الملك ابن حسين. قال في التقريب (٤٦٨/٢): "متروك" أ.هـ. وشيخه: عاصم بن كليب، قال عنه في التقريب (٣٨٥/١) "صدوق رُمي بالإرجاء" أ.هـ.

والراوي عن أبي مالك هو أبو نعيم النخعي، وهو عبد الرحمن بن هانئ: قال في التقريب (٥٠١/١): "صدوق له أغلاط، أفرط ابن معين فكذبه، وقال البخاري: هو في الأصل صدوق أ.هـ. وقال أحمد: "ليس بشيء" أ.هـ[4] وقال ابن عدي: "وعامة ماله لا يتابعه الثقات عليه" أ.هـ[5].

---

(١) وهم من أكثروا من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع. ومن أهل العلم من رد حديثهم مطلقاً. ومنهم من قبلهم. راجع تعريف أهل التقديس (ص ١٠١).

(٢) انظر التقريب (٧٣/٢).

(٣) هكذا في المطبوع.

(٤) الضعفاء الكبير، رقم (٩٥١)، وابن عدي في الكامل ١٦٢٣/٤.

(٥) الكامل (١٦٢٤/٤).

وأخرجه الدار قطني (١١٨/١)، من طريق أبي نعيم النخعي -عبد الرحمن بن هانئ- عن أبي مالك النخعي، عن عاصم بن كليب، عن أبي بردة، عن أبي موسى. فهذا كما مر معنا في رواية البزار المتقدمة. وقد سبق الكلام عليها فراجعه.

أما الراوية المشار إليها من طريق أبي إسحاق، عن علي، فقد رواها الدار قطني أيضاً (١١٨/١) من طريق أبي نعيم النخعي، عن أبي مالك النخعي، عن أبي إسحاق السبيعي، عن الحارث -وهوالأعور- عن علي. مع اختلافات في لفظه.

وهذه الرواية الأخيرة إضافة إلى أن فيها السبيعي، وأبا مالك النخعي، وكذا أبا نعيم النخعي -وقد مر الكلام عليهم قريباً- ففيها الحارث الأعور. قال عنه في التقريب (١٤١/١): "كذبه الشعبي في رأيه، ورُمي بالرفض، وفي حديثه ضعف"[١] أ.هـ..

وقد أخرج الدار قطني (١١٩/١) متابعاً لأبي مالك النخعي، وهو موسى الأنصاري، الذي رواه عن عاصم بن كليب، عن أبي بردة، عن أبي موسى... كما تقدم، والراوي عن موسى الأنصاري هو أبو نعيم النخعي، الذي تقدم الكلام عليه. ومع أني لم أتمكن من معرفة موسى الأنصاري هذا، إلا أن ذلك لا يؤثر، حتى لو كان ثقة، فإن في الحديث من العلل غير أبي مالك النخعي، وعليه فالحديث لا يصح، وا لله تعالى أعلم.

---

(١) تقدم الكلام عليه بأكثر من هذا فيما سبق.

الرابع: حديث عبد الله الغافقي: أخرجه الطحاوي في شرح المعاني (٨٨/١)، من طريق ابن لهيعة، عن عبد الله بن سليمان، عن ثعلبة بن أبي الكنود، عن مالك بن عبادة[1] الغافقي... وكذلك أخرجه الدار قطني (١١٩/١)، بلفظين متقاربين، وكلاهما جاء من طريق ابن لهيعة، عن عبد الله بن سليمان... إلخ كما في الأول. وأخرجه البيهقي (٨٩/١)، من طريق ابن لهيعة عن عبد الله بن سليمان... إلخ أيضاً. وساقه الحافظ في الإصابة (٣٦٤/٢)، من طريق ابن لهيعة...إلخ، وقال: أخرجه البغوي، والدا رقطني، والطبري، والبيهقي. وابن مندة. أ.هـ.

وقال في التعليق المغني على الدار قطني (١١٩/١): "الحديث أخرجه أيضاً البيهقي، وابن مندة في كتاب الصحابة، عن ابن لهيعة، عن عبد الله..." أ.هـ.

فظهر أن رواة هذا الحديث أخرجوه من طريق ابن لهيعة، فمن بعده إلى عبد الله الغافقي رضي الله عنه، فهو يدور على هؤلاء الثلاثة، وهم ثعلبة بن أبي الكنود، وعبد الله بن سليمان، وابن لهيعة.

---

(١) هكذا في المطبوع. وإلا فاسمه عبد الله بن مالك الغافقي أبو موسى. وهو كذلك في الإصابة ٣٦٤/٢، والدار قطني (١١٩/١)، والبيهقي (٨٩/١)، وعند الطحاوي في شرح المعاني (٨٨/١) مالك بن عبادة كما مر بك فيما مضى.

وثعلبة بن أبي الكنود هو الحمراوي. ذكره البخاري في التاريخ الكبير (١٧٥/٢)، وقال: "عن عائشة زوج النبي ﷺ. قال المقري: عن سعيد بن أبي أيوب [1] عن سليمان بن أبي زينب [2]" أ.هـ.

وعبد الله بن سليمان هو البكري. قال في الجرح والتعديل (٧٥/٥): "روى عن ثعلبة بن أبي الكنود، عن أبي موسى الغافقي. روى عنه ابن لهيعة. وروى عمرو ابن سواد السرحسي [3] المصري عن عبد الله بن كليب [4] عنه" أ.هـ.

أما ابن لهيعة، ففيه كلام مشهور، وقد قال عنه في التقريب (٤٤٤/١): "صدوق... خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك، وابن وهب عنه، أعدل من غيرهما..." أ.هـ.

---

(١) سعيد بن أبي أيوب الخزاعي، مولاهم، المصري، أبو يحيى بن مقلامي، توفي سنة (١٩١هـ) وكان مولده سنة (١٠٠هـ). التقريب (٢٩٢/١).

(٢) سليمان بن أبي زينب الشامي -وعند بعضهم: السباي- روى عن ثعلبة بن أبي الكنود وسعيد بن سلمة المصري. وروى عنه: سعيد بن أيوب. الجرح والتعديل (١١٨/٤).

(٣) عمرو بن سواد بن الأسود بن عمرو بن محمد بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح السرحسي المصري، أبو محمد، يروي عن أشعث بن شعبة وكان راوياً لابن وهب. الثقات (٤٨٧/٨)، تهذيب التهذيب (٤١/٨).

(٤) عبد الله بن كليب هذا لعله السدوسي الذي يروي عن يحيى بن يعمر. قال عنه في التقريب "مجهول من السادسة" أ.هـ. التقريب (٤٤٣/١).

ورواية البيهقي المتقدمة، وردت من طريق ابن وهب عنه، فزال المحذور من هذه الحيثية..

وقد تابعه الواقدي، كما قال البيهقي (١/٨٩)، وهو متروك[1].
عن عبد الله بن سليمان... إلخ.

لكن يبقى فيه عنعنة ابن لهيعة وهو مدلس[2].

كما يبقي الكلام في ثعلبة، وعبد الله بن سليمان... ولم يُذكر فيهما جرح ولا تعديل.. وابن حبان معروف بتساهله. والله أعلم. وقد ضعف هذا الحديث النووي في المجموع (٢/١٥٩).

الخامس: حديث ابن عمر[3]. وقد رُوي عنه مرفوعاً من ثلاث طرق وهي:

الطريق الأول: عند ابن ماجة (رقم ٥٩٥)، والترمذي (رقم١٣١)، والطحاوي في شرح المعاني(١/٨٨)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (١/٩٠)، والآجري في أخلاق حملة القرآن (رقم٧٧)، والبيهقي في السنن (١/٨٩، ٣٠٩)، وفي الشعب (٥/٧٢)، رقم (١٩٣٤) والبغوي

---

(١) التقريب (٢/١٩٤).

(٢) انظر التهذيب (٥/٣٣١).

(٣) انظر الكلام على هذا الحديث في إعلام الموقعين (٣/٢٣-٢٤).

في شرح السنة (٤٢/٢)، كلهم من طريق إسماعيل بن عياش، عن موسى ابن عقبة[١]، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً[٢].

وقد أخرجه ابن عدي (٢٩٤/١)، من طريق إسماعيل بن عياش، ثنا عبيد الله[٣]و موسى بن عقبة عن نافع... إلخ قال ابن عدي: "وهذا الحديث، بهذا الإسناد، لا يرويه غير ابن عياش، وعامة من رواه عن ابن عياش، عن موسى بن عقبة، عن ابن عمر[٤] وزاد في هذا الإسناد عن ابن عياش: "إبراهيم بن العلاء[٥]، وسعيد بن يعقوب الطالقاني[٦] " فقالا:

---

(١) موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي، مولى آل الزبير، ثقة فقيه، إمام في المغازي. توفي سنة (١٤١هـ). التقريب (٢٨٦/٢).

(٢) راجع تحفة الأشراف، وكذا النكت الظراف، رقم الأثر (٨٤٧٤) وانظر تنقيح التحقيق (٤١٩/١، ٤٢٠، ٤٢١).

(٣) عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، المدني، أبو عثمان، توفي سنة بضع وأربعين ومائة. التقريب (٥٣٧/١).

(٤) هوعن موسى عن نافع عن ابن عمر. لكن لعله أراد أن يختصر.

(٥) ابراهيم بن العلاء بن الضحاك بن المهاجر بن عبد الرحمن الزبيدي الحمصي، المعروف بابن زبريق، توفي سنة (٢٣٥هـ) وعمره (٨٣) سنة. التقريب (٤٠/١).

(٦) سعيد بن يعقوب الطالقاني. (نسبة إلى الطالقان بلدة بمرو الروذ وبلخ) أبوبكر، صاحب حديث، ثقة، توفي سنة (٢٤٤هـ). التقريب (٣٠٩/١).

"عبيد الله وموسى بن عقبة" !!. -قال ابن عدي- وليس لهذا الحديث أصل من حديث عبيد الله". أ.هـ. وأخرجه أيضاً في ترجمة: "صالح بن أحمد بن أبي مقاتل"[1].

قال ابن عدي: "ثنا صالح، عن الحسن بن عرفة[2]، ثنا إسماعيل بن عياش ثني موسى بن عقبة، وعبيد الله بن عمر... زاد صالح لنا: عن ابن عرفة عبيد الله بن عمر عن موسى[3].

حدثناه عن ابن عرفة جماعة من الشيوخ، عن ابن عياش، عن موسى، عن نافع، عن ابن عمر. وليس فيه "عبيد الله" وإنما سمع صالح أن الفريابي[4] حدث به عن إبراهيم بن العلاء، عن إسماعيل بن

(١) وقال عنه ابن عدي -أي عن صالح- يسرق الأحاديث، ويلزق أحاديث تُعرف بقوم لم يرهم على قوم آخرين لم يكن عندهم وقد رآهم. ويرفع الموقوف، ويوصل المرسل، ويزيد في الأسانيد. الكامل (١/٢٩٤).

(٢) الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي، أبو علي البغدادي، توفي سنة (٢٥٧هـ) وقد جاوز المائة. التقريب (١/١٦٨).

(٣) هكذا في المطبوع، والظاهر أن صوابه: "عن عبيد الله بن عمر، وموسى" والله أعلم.

(٤) جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض أبو بكر الفريابي. ولد سنة (٢٠٧هـ) وتوفي في المحرم سنة (٣٠١هـ). سير أعلام النبلاء (١٤/٩٦).

عياش، عن عبيد الله، عن موسى بن عقبة[1]، فأراد صالح أن يكون الحديث عنده يعلو[2]، فقال: ثناه ابن عرفة، عن ابن عياش. زاد في إسناده عبيد الله" أ.هـ[3].

وأخرجه الدار قطني (١١٧/١)، من طريق سعيد بن يعقوب الطالقاني، نا إسماعيل بن عياش، عن موسى بن عقبة، وعبيد الله بن عمر، عن نافع...

قال الدار قطني: تابعه -أي سعيد بن يعقوب الطالقاني- إبراهيم ابن العلاء الزبيدي، عن إسماعيل... أ.هـ ثم ساق بسنده عنه.

وهذ الحديث قد ضعفه جمع من العلماء، منهم البيهقي، حيث قال عنه: "ليس هذا بالقوي" أ.هـ[4].

وقال أيضاً (٨٩/١): "قال محمد بن إسماعيل البخاري فيما بلغني عنه: إنما روى هذا إسماعيل بن عياش، عن موسى بن عقبة. ولا أعرفه من حديث غيره. وإسماعيل منكر الحديث عن أهل الحجاز، وأهل العراق" أ.هـ. وهذا الحديث من روايته عن الحجازيين[5].

---

(١) في المطبوع: "عن عبيد الله بن موسى عن عقبة" وهذا خطأ مطبعي واضح.

(٢) هكذا في المطبوع ولعلها "بعلو".

(٣) الكامل (١٣٩٠/٤، ١٣٩١).

(٤) السنن (٣٠٩/١)، وانظر الشعب (٧٢/٥) رقم (١٩٣٤).

(٥) راجع تهذيب التهذيب في ترجمة موسى (٣٢١/١٠).

قال البيهقي: "وقد روي عن غير موسى بن عقبة، وليس بصحيح" أ.هـ[1].

وقال الترمذي: "حديث ابن عمر حديث لا نعرفه إلا من حديث إسماعيل ابن عياش، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر..." أ.هـ[2].

وقال العقيلي: ثنا عبد الله بن أحمد، قال عرضت على أبي حديثاً -وذكر هذا الحديث- قال أبي: هذا باطل. أنكره على إسماعيل بن عياش. يعني أنه وهم من إسماعيل بن عياش أ.هـ[3].

وقال ابن أبي حاتم في العلل (٤٩/١): "سمعت أبي وذكر حديث إسماعيل بن عياش، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ قال: ((لا يقرأ الجُنُب و لا الحائض... إلخ)). فقال أبي: "هذا خطأ. إنما هو عن ابن عمر قوله" أ.هـ.

وقال ابن القيم: "والنبي ﷺ لم يمنع الحائض من قراءة القرآن، وحديث: ((لا تقرأ الحائض والجُنُب شيئاً من القرآن)) لم يصح؛ فإنه حديث معلول باتفاق أهل العلم بالحديث" أ.هـ[4].

---

(١) يأتي الكلام عليه قريباً إن شاء الله تعالى.

(٢) سنن الترمذي (٢٣٦/١-٢٣٧).

(٣) الضعفاء الكبير (٩٠/١).

(٤) إعلام الموقعين (٢٣/٣).

وقال في نصب الراية (١/١٩٥)[١]: "قال في المعرفة: هذا حديث ينفرد به إسماعيل بن عياش، وروايته عن أهل الحجاز ضعيفة، لا يحتج بها، قاله أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وغيرهما من الحفاظ. وقد روي هذا عن غيره. وهو ضعيف". أ.هـ.

قال الحافظ في التلخيص (١/١٣٨): وفي إسناده إسماعيل بن عياش، وروايته عن الحجازيين ضعيفة، وهذا منها" أ.هـ.

وقال في الفتح (١/٤٠٩): "ضعيف من جميع طرقه" أ.هـ.

وقال في الدراية (١/٨٥، ٨٦): "وهو من رواية إسماعيل بن عياش، عن موسى بن عقبة، وهي ضعيفة" أ.هـ. وحكم عليه النووي رحمه الله بالضعف أيضا[٢]،وابن تيمية[٣] وكذا الألباني من المعاصرين[٤].

الطريق الثاني: عند الدار قطني (١/١١٧) من طريق عبد الملك بن مسلمة وحدثني المغيرةبن عبد الرحمن، عن موسى بن عقبة عن نافع... ولفظه: "لا يقرأ الجُنُب شيئاً من القرآن"[٥]. قال الدار قطني: "عبد الملك

---

(١) وانظر تنقيح التحقيق (١/٤٢٠).

(٢) انظر المجموع (١/١٥٥).

(٣) انظر الفتاوى (٢١/٤٦٠).

(٤) انظر الإرواء (١/١٩٢) ضعيف ابن ماجة، رقم (١٣٠، ١٣١) وقال: منكر. أ.هـ. وانظر المشكاة رقم (٤٦١).

(٥) راجع تنقيح التحقيق (١/٤١٩).

هذا كان بمصر، وهذا غريب عن مغيرة بن عبد الرحمن وهوثقة" أ.هـ.
وهذه الطريق هي ضعيفة أيضاً، لضعف عبد الملك بن مسلمة. فقد قال ابن أبي حاتم عنه: "سألت أبي عنه فقال: كتبت عنه وهو مضطرب الحديث. ليس بقوي". أ.هـ

وقال ابن أبي حاتم أيضاً: "سألت أبا زرعة عنه فقال: ليس بالقوي وهو منكر الحديث"[1] ا. هـ.

وقال في اللسان: "قال ابن يونس[2]: منكر الحديث. وقال ابن حبان: يروي المناكير الكثيرة عن أهل المدينة"[3]. أ.هـ.

وقال في التلخيص (١/١٣٨): "وصحح ابن سيد الناس[4] طريق المغيرة وأخطأ في ذلك، فإن فيها عبد الملك بن مسلمة، وهوضعيف. فلو سلم منه لصح إسناده. وإن كان ابن الجوزي ضعفه بمغيرة بن عبد الرحمن فلم يصب في ذلك فإن مغيرة ثقة..." أ.هـ.

---

(١) الجرح والتعديل (٥/٣٧١).

(٢) أحمد بن عبد الله بن يونس بن قيس الكوفي التميمي اليربوعي، توفي سنة (٢٢٧هـ) وعمره أربع وتسعين سنة. التقريب (١/١٩).

(٣) لسان الميزان (٤/٦٨)، وانظر المجروحين لابن حبان (٢/١٣٤).

(٤) هو: محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله اليعمري، الأندلسي الأشبيلي، المصري الشافعي، محدث، حافظ، مؤرخ، فقيه، ولد بالقاهرة سنة (٦٧١هـ) وتوفي بها سنة (٧٤٣هـ). شذرات الذهب (٦/١٠٨).

مع أن الحافظ رحمه الله تعالى قال عن هذا الحديث في الدراية (٨٦/١): "ظاهره الصحة" أ.هـ !! وضعفه الألباني أيضاً في الإرواء[1].

الطريق الثالث: عند الدار قطني أيضاً (١١٨/١)، من طريق إسماعيل الحساني عن رجل، عن أبي معشر، عن موسى بن عقبة...

وهذا الإسناد فيه علتان وهما: الأولى: أبو معشر وهو نجيح. قال عنه في التقريب (٢٩٨/٢): "ضعيف...أسن واختلط" أ.هـ

الثانية الرجل المبهم الذي يرويه عن أبي معشر.

قال في نصب الراية (١٩٥/١): "وهذا مع أن فيه رجلاً مجهولاً فأبو معشر رجل مستضعف إلا أنه يتابع عليه" أ.هـ. وفي التلخيص (١٣٨/١) "فيه مبهم عن أبي معشر، وهو ضعيف عن موسى" أ.هـ.

وقال ابن عبد الهادي في التنقيح (٤١٩/١): "فيه رجل مبهم وآخر ضعيف، وهو أبو معشر، نجيح بن عبد الرحمن"أ.هـ.

السادس: حديث علي[2] رضي الله عنه. وقد رُوي عنه من عدة طرق وهي:

---

(١) انظر إرواء الغليل (٢٠٧/١-٢٠٨).

(٢) راجع تنقيح التحقيق (٤٢١/١-٤٢٣). وقد ضعف الألباني هذا الحديث. راجع: ضعيف ابن ماجة رقم (١٢٩)، الإرواء رقم (١٩٢، ٤٨٥)، المشكاة رقم (٤٦٠)، تمام المنة (ص١٠٨،١١٦).

الطريق الأول: طريق عبد الله بن سلمة، عند الطيالسي في مسنده (ص ١٧)، والحميدي[١] رقم (٥٧)، وأبو عبيد في فضائل القرآن رقم (٣٠٥) وابن الجعد[٢] رقم (٦١)، وأحمد ١/ ٨٣، ٨٤، ١٠٧، ١٢٤[٣]، وأبو داود [عون المعبود ١/ ٣٨١]، وابن ماجة برقم (٥٩٤)، والبزار رقم (٧٠٨)، والنسائي رقم (٢٦٥)، وأبو يعلى رقم (٢٨٧، ٤٠٦)، وابن الجارود[٤] رقم (٩٤)، وابن خزيمة رقم (٢٠٨)، والطحاوي في شرح المعاني ١/ ٨٧، وابن حبان رقم (٧٩٦، ٧٩٧)، ٢/٨٥ [من الإحسان]، والآجري في أخلاق حملة القرآن رقم (٧٦)، والدارقطني ١/١١٩[٥]، والحاكم ٤/١٠٧[٦]، البيهقي في السنن ١/٨٨، وفي الشعب

---

(١) عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي، الحميدي المكي، أبوبكر، ثقة حافظ، فقيه، أجل أصحاب ابن عيينة، مات سنة (٢١٩هـ). التقريب (١/٤١٥).

(٢) أبو عبيد، الإمام الحافظ أبو الحسن البغدادي الجوهري، مولى بني هاشم، ولد سنة (١٣٤هـ) وتوفي سنة (٢٣٠هـ). سير أعلام النبلاء (١٠/٤٥٩).

(٣) وهو في النسخة التي حققها أحمد شاكر برقم (٦٢٧، ٦٣٩، ٨٤٠، ١٠١١)، وقال: إسناده صحيح. انظر رقم (٦٢٧).

(٤) أبو محمد، عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري، الإمام الحافظ، ولد في حدود الثلاثين ومائتين. وتوفي سنة (٣٠٧هـ). سير أعلام النبلاء (١٤/٢٣٩).

(٥) قال الدار قطني: "قال سفيان: قال لي شعبة: ما أحدث بحديث أحسن منه". أ.هـ وراجع أيضاً العلل له، سؤال رقم (٣٨٧)، وفي الكامل لابن عدي (٤/١٤٨٧) قال سفيان: "قال شعبة: لم يرو عمرو بن مرة أحسن من هذا الحديث. وقال شعبة: روى هذا الحديث عبد الله بن سلمة بعدما كبر. وقال ابن عيينة: قال لي شعبة: لا أروي أحسن منه عن عمرو بن مرة..." أ.هـ

(٦) وقال صحيح الإسناد ووافقه الذهبي (٤/١٠٧).

برقم (١٩٣٣)، والبغوي في شرح السنة ٤١/٢ [١]، كلهم من طريق شعبة، عن عمرو بن مرة[٢]، عن عبد الله بن سلمة، عن علي مرفوعاً. مطولاً ومختصراً، مع اختلافات عدة، وتفاوت في ألفاظه.

وأخرجه الحميدي رقم (٥٧)، والدار قطني ١١٩/١، من طريق مسعر عن عمرو بن مرة مرفوعاً أيضا.

وأخرجه الحميدي رقم (٥٧)، وأبو عبيد في فضائل القرآن رقم (٣٠٦)، وابن أبي شيبة ١٠٢/١، وأحمد ١٣٤/١ [٣]، والترمذي رقم (١٤٦)، والبزار رقم (٧٠٧)، وأبو يعلى رقم (٣٤٨)، و(٥٢٤، ٥٧٩، ٦٢٣)، والطحاوي في شرح المعاني ١/ ٨٧، وابن عدي في الكامل ١٤٨٧/٤، من طريق ابن أبي ليلى[٤] عن عمرو بن مرة... مرفوعاً.

وأخرجه ابن أبي شيبة ١٠١/١، ١٠٤، والترمذي رقم (١٤٦)، والبزار رقم (٧٠٦)، والنسائي رقم (٢٦٦)، والطحاوي في شرح المعاني ٨٧/١، من طريق الأعمش، عن عمرو بن مرة... به مرفوعاً.

---

(١) وقال حسن صحيح.

(٢) عمرو بن مرة بن عبدالله بن طارق، الجملي، المرادي، أبوعبد الله الكوفي، الأعمى، توفي سنة (١١٨هـ). التقريب (٧٨/٢).

(٣) في طبعة أحمد شاكر رقم (١١٢٣) وقال إسناده حسن.

(٤) عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، المدني، ثم الكوفي، توفي بوقعة الجماجم سنة (٨٦هـ). التقريب (٤٩٦/١).

وطريق عبد الله بن سلمة هذه ضعيفة. قال البخاري عن عبد الله ابن سلمة هذا: "لا يتابع في حديثه. وقال أبو حاتم يعرف وينكر"[1] أ.هـ وقال في التقريب: "صدوق تغير حفظه"[2]. أ.هـ

وقال المنذري: "وحكى البخاري عن عمرو بن مرة: كان عبد الله -يعني ابن سلمة- يحدثنا فتعرف وتنكر. وكان قد كبر. ولا يتابع على حديثه.

وذكر الإمام الشافعي رضي الله عنه هذا الحديث وقال: لم يكن أهل الحديث يثبتونه.

قال البيهقي: وإنما توقف الشافعي في ثبوت هذا الحديث لأن مداره على عبد الله بن سلمة الكوفي. وكان قد كبر وأنكر من حديثه وعقله بعض النكرة، وإنما روى هذا الحديث بعد ما كبر. قاله شعبة. هذا آخر كلامه. وذكر الخطابي أن الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه كان يوهن حديث علي هذا، ويضعف أمر عبد الله بن سلمة[3]. أ.هـ

وقال البزار: "وهذا حديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن علي. ولا يروى عن علي إلا من حديث عمرو بن مرة، عن عبد الله بن سلمة عن علي. وكان عمرو بن مرة يحدث عن عبد الله بن سلمة فيقول: يعرف في حديثه وينكر"[4]أ.هـ

---

(١) التهذيب (٢١٣/٥).

(٢) المرجع السابق (٤٢٠/١). وانظر نصب الراية (١٩٦/١).

(٣) مختصر سنن أبي داود (١٥٥/١).

(٤) البحر الزخار (٢٨٧/٢).

وقال ابن الجارود: "وكان شعبة يقول في هذا الحديث: تعرف وتنكر. يعني أن عبد الله بن سلمة كان كبر حيث أدركه عمرو"[1] أ.هـ

ونقل ابن عدي بسنده، عن عمرو بن مرة قوله في عبد الله بن سلمة: "نعرف وننكر".

ونقل أيضاً قوله: "كان عبد الله بن سلمة يحدثنا وقد كبر فكنا نعرف وننكر".

وأخرج أيضاً عن شعبة عن عمرو بن مرة قال: "... ونحن نعرف من عقله وننكر. قال: ثم يقول أخرجته من عنقي إلى أعناقكم". وأخرج عن شعبة عن عمرو بن مرة، كما سبق وفيه: "فقال شعبة: والله لأخرجنه من عنقي ولألقينه في أعناقكم".

ونقل عن أحمد لم يرو أحد [لا يقرأ الجُنُب] غير شعبة، عن عمرو ابن مرة، عن عبد الله بن سلمة عن علي"[2].

وقال الترمذي عن هذا الحديث (٢١٤/١): "حديث علي هذا حديث صحيح" أ.هـ. ونقل الحافظ عن النووي قوله: "خالف الترمذي الأكثرون فضعفوا هذا الحديث"[3]. ومال الحافظ إلى تحسينه، فقال في

---

(١) المنتقى (ص ٤١).

(٢) الكامل (١٤٨٧/٤).

(٣) التلخيص (١٣٩/١).

الفتح (١/٤٠٨): "وضعف بعضهم بعض رواته، والحق أنه من قبيل الحسن، يصلح للحجة". أ.هـ.

الطريق الثانية: عن أبي الغريف الهمذاني. عند الإمام أحمد، هكذا: ثنا عائذ بن حبيب، ثني عامر بن السمط[1]، عن أبي الغريف -اسمه عبيد الله ابن خليفة[2]-... وساقه المزي من طريق الإمام أحمد أيضاً[3]، ورواه أبو يعلى رقم (٣٦٥)، من طريق عائذ بن حبيب، عن عامر بن السمط... مثله.

قال الهيثمي: "رجاله موثوقون"[4].

وهذا الطريق فيه أبو الغريف الهمداني، واسمه: "عبيد الله بن خليفة"، قال عنه أبو حاتم: "ليس بالمشهور". وسُئل أيضاً: "هو أحب أليك أو الحارث الأعور" ؟ قال الحارث أشهر، وهذا قد تكلموا فيه. وهو شيخ من نظراء أصبغ بن نباته[5]"[6] أ.هـ

---

(١) عامر بن السمط. التميمي، أبو كنانة الكوفي، قال عنه في التقريب: "ثقة من السابعة". أ.هـ. التقريب (١/٣٨٧).

(٢) الفتح الرباني (٢/١٢١)، رقم (٤٣٧)، والمسند (١/١١٠)، وفي طبعة شاكر، برقم (٨٧٢) وقال أحمد شاكر إسناده صحيح. وقال في شرحه للترمذي (١/٢٧٥): وهذا إسناده صحيح جيد أ.هـ.

(٣) انظر تهذيب الكمال (٢/٦٤٢) وانظر تنقيح التحقيق (١/٤٢٥).

(٤) مجمع الزوائد (١/٢٧٦).

(٥) أصبغ بن نباته التميمي الحنظلي، الكوفي، يكنى أبو القاسم، قال عنه في التقريب "متروك" رمي بالرفض من الثالثة". أ.هـ. التقريب (١/٨١).

(٦) الجرح والتعديل (٥/٣١٣).

قال ابن عبد الهادي: ولم يبين أبو حاتم من تكلم فيه، ولا بين الجرح ما هو"[1] أ.هـ وذكره ابن حبان في الثقات[2]. وقال في التهذيب (١٠/٧): "ذكره ابن البرقي[3] فيمن احتملت روايته وقد تُكُلِّم فيه" أ.هـ وقال في التقريب (٥٣٢/١): "صدوق رُمي بالتشيع" وسكت عنه البخاري أ.هـ[4].

وفيه أيضاً "عائذ بن حبيب. قال عنه في التقريب (٣٩٠/١): "صدوق ورُمي بالتشيع". قال الألباني: "لهذه الطريق علتين[5]: الضعف والوقف. أما الضعف فسببه أن في سنده عامر بن السمط، أبا الغريف[6]. ولم يوثقه غير ابن حبان. وهو مشهور بالتساهل في التوثيق... وقد خالفه من هو أعرف

---

(١) تنقيح التحقيق (٥٢٨/١).

(٢) انظر الثقات (٦٨/٥).

(٣) هم ثلاثة إخوة: (محمد، وأحمد، وعبد الرحيم) وقد ترجم لهم الحافظ الذهبي جميعاً في السير (٤٦/١٣-٤٩). ولعل المذكور هنا هو: الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن سعيد الزهري، مولاهم المصري، ابن البرقي، المتوفى سنة (٢٤٩هـ). السير (٤٦/١٣).

(٤) التاريخ الكبير (٣٨٠/٥).

(٥) الصحيح: "علتان".

(٦) عامر بن السمط -وهو ثقة- يرويه عن أبي الغريف [وهو الذي فيه الكلام] فهما راويان لا راو واحد.

منه بالرجال: أبو حاتم الرازي. فقال في أبي الغريف هذا: ليس بالمشهور.... قد تكلموا فيه، من نظراء أصبغ بن نباته". وأصبغ هذا لين الحديث عند ابن أبي حاتم، وهو متروك عند غيره. ومنهم الحافظ ابن حجر، فثبت ضعفه.

أما الوقف: فقد أخرجه الدار قطني، وغيره، عن أبي الغريف، عن علي موقوفاً عليه[١]... فقد عاد الحديث إلى أنه موقوف، مع ضعف إسناده. فلا يصح شاهداً للمرفوع الذي قبله، بل لعل هذا أصله موقوف أيضاً. أخطأ في رفعه ولفظه عبد الله بن سلمة حين رواه في حالة التغير، وهذا محتمل، فسقط الاستدلال بالحديث على التحريم"[٢] أ.هـ

الطريق الثالثة: طريق حارث الأعور:

عند أحمد رقم (٦٨٦) من طريق إسرائيل[٣]، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي...

وربما قال اسرائيل: عن رجل، عن علي، عن النبي ﷺ..[٤].وهذا الإسناد فيه الحارث الأعور. قال عنه في التقريب (١٤١/١): "كذبه

---

(١) وسيأتي قريباً إن شاء الله في الكلام على الآثار الواردة عن الصحابة في هذه المسألة.

(٢) تمام المنة (١٧٧)، وراجع الإرواء (٢٤٣/٢).

(٣) إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني، أبو يوسف الكوفي، ثقة من السابعة -كما في التقريب- مات سنة (١٦٠هـ). التقريب (٦٤/١).

(٤) قال شاكر: إسناده ضعيف. أ.هـ.

الشعبي في رأيه، ورُمي بالرفض، وفي حديثه ضعف. ا. هـ وفي الميزان (١/٤٣٥، ٤٣٧): "روى مغيرة[١]، عن الشعبي، حدثني الحارث الأعور، وكان كذاباً" أ.هـ... وروى أبو بكر بن عياش[٢]، عن مغيرة، قال: "لم يكن الحارث يصدق عن علي في الحديث". أ.هـ. وقال ابن المديني: "كذاب" أ.هـ. وقال جرير بن عبد الحميد[٣]: كان زيفاً. ا هـ وقال ابن معين: ضعيف... أ.هـ. وقال الدار قطني: "ضعيف"... أ.هـ وقال أيوب: "كان ابن سيرين يرى أن عامة ما يروي عن علي باطل". أ.هـ وقال ابن حبان: "كان الحارث غالياً في التشيع، واهياً في الحديث". أ.هـ -قال الذهبي-: والجمهور علي توهين أمره، مع روايتهم لحديثه في الأبواب..." أ.هـ ما أردت نقله من الميزان للذهبي[٤].

---

(١) مغيرة بن مقسم الضبي، مولاهم، أبو هشام الكوفي، الأعمى، ثقة متقن. توفي سنة (١٣٦هـ). التقريب (٢/٢٧٠).

(٢) أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي، الكوفي، المقري، الحناط، قيل كنيته اسمه، وقيل اسمه محمد، أو عبد الله، أو سالم، أو شعبة، وقيل غير ذلك. توفي سنة (١٩٤هـ) وقد قارب المائة. التقريب (٢/٣٩٩).

(٣) جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي الكوفي، نزيل الري، وقاضيها، قال في التقريب: "ثقة صحيح الكتاب... مات سنة ثمان وثمانين وله إحدى وسبعون سنة". ا. هـ التقريب (١/١٢٧).

(٤) وحتى لو صح هذا الحديث فليس فيه دليل على التحريم، لأنه حكاية فعل مجردة. وليس فيه نهي عن قراءته في تلك الحال. راجع المحلى (١/٧٨)، وقد ضعف ابن حزم جميع الأحاديث المرفوعة الواردة في منع الحائض والجنب من القراءة.

ثانياً: الآثار الموقوفة على الصحابة، رضوان الله عليهم أجمعين:

الأول: أثر جابر بن عبد الله رضي الله عنه: أخرجه الدار قطني في سننه (١/١٢١)، من طريق يحيى بن أبي أنيسة[١]، عن ابن الزبير[٢] عن جابر قال: ... قال الدار قطني: "يحيى هو ابن أبي أنيسة ضعيف" ا. هـ.

وأخرجه البيهقي (١/٨٩) تعليقاً بقوله: "وروى عن جابر بن عبد الله من قوله... وليس بقوي" أ.هـ

والأمر كما قالا؛ فإن يحيى بن أبي أنيسة قال عنه في التقريب (٣٤٣/٢): "ضعيف".

وأعله الحافظ في التلخيص (١/١٣٨) بيحيى هذا. قال: "وهو كذاب"[٣] أ.هـ

الثاني: أثر علي رضي الله عنه. وقد جاء هذا الموقوف من طريقين بألفاظ متقاربة.

الطريق الأول: طريق أبي الغريف الهمذاني[٤]، عند الدار قطني (١/١١٨)، من طريق يزيد بن هارون[٥]، عن عامر بن السمط، عن أبي الغريف... قال الدارقطني: "وهو صحيح عن علي" أ.هـ

---

(١) هو: زيد، وقيل أسامة الغنوي، مولاهم، أبو زيد الجزري. توفي سنة (١٤٦هـ). تهذيب التهذيب (١١/١٦١).

(٢) لعل صوابه "أبي الزبير".

(٣) وراجع الدراية (١/٨٦).

(٤) انظر تنقيح التحقيق (١/٤٢٥).

(٥) يزيد بن هارون بن زاذان السلمي، مولاهم، أبو خالد الواسطي، إمام، ثقة، متقن، عابد، توفي سنة (٢٠٦هـ) وقد قارب التسعين. التقريب (٢/٣٧٢).

وهو عند عبد الرزاق رقم (١٣٠٦)، من طريق الثوري عن عامر الشعبي عن أبي الغريف... وعند ابن أبي شيبة (١٠٢/١)، عن شريك[١] عن عامر بن السمط عن أبي الغريف. والبيهقي في السنن ٨٩/١ مختصراً، من طريق الحسن بن حي[٢]، عن عامر ابن السمط، عن أبي الغريف.

وأخرجه أيضاً (٩٠/١)، من طريق خالد بن عبد الله عن عامر بن السمط، عن أبي الغريف.. وهو مختصر أيضاً.

وعلة هذا الأثر، أن مداره على أبي الغريف، وقد تقدم الكلام عليه في حديث علي المرفوع. وعليه فلا يثبت هذا الأثر، والله تعالى أعلم.

الطريق الثانية: طريق الحارث الأعور: عند عبد الرزاق رقم (١٣٢١)، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن الحارث. وهو عند ابن أبي شيبة (١٠٤/١)، عن وكيع، عن سفيان... مثله. وأخرجه البيهقي (٨٩/١) من طريق أبي إسحاق...

ومداره على الحارث الأعور، وقد عرفت ما قيل فيه في حديث علي المرفوع، الذي تقدم ذكره.

---

(١) شريك بن عبدالله النخعي الكوفي، القاضي بواسط، ثم الكوفة، أبو عبد الله، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان شديداً على أهل البدع. مات سنة (١٧٧هـ) وقيل (١٧٨هـ). التقريب (٣٥١/١).

(٢) الحسن بن صالح بن صالح بن حي، وهوحيان بن شفي الهمداني الثوري، فقيه، عابد، ثقة مات سنة (١٩٩هـ)، وكان مولده سنة (١٠٠هـ). التقريب (١٦٧/١).

الثالث: أثر عمر رضي ا لله عنه.

أخرجه عبد الرزاق رقم (١٣٠٧)، عن الثوري، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبيدة السلماني[1]، قال: كان عمر... وهذا إسناد صحيح لا إشكال فيه.

وأخرجه ابن أبي شيبة، موصولا ومنقطعاً. أما الموصول (١٠٢/١) فمن طريق الأعمش عن شقيق.. كما عند عبدالرزاق مع اختلاف في لفظه. وأما المنقطع (١٠٣/١)، فعن وكيع عن شعبة، عن إبراهيم، عن عمر... وإبراهيم لم يدرك عمر رضي ا لله عنه. وكذلك أخرجه الدارمي أيضاً من طريق شعبة... مثله.

وأخرجه الطحاوي في شرح المعاني (٩٠/١)، من طريق الأعمش... كما عند عبد الرزاق.

وأخرجه البيهقي في السنن (٨٩/١) من طريق أيوب بن سويد[2]، عن سفيان... إلا أنه لم يذكر عبيدة السلماني فيه، فجاء منقطعاً.

قال البيهقي: ورواه غيره عن الثوري، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبيدة، عن عمر، وهوصحيح أ.هـ.

---

(١) عبيدة بن عمرو السلماني، المرادي أبو عمرو الكوفي، تابعي كبير، مخضرم، مات في حدود سنة (٧٠هـ). التقريب (٥٤٧/١).

(٢) أيوب بن سويد الرملي، أبو مسعود الحميري السيباني، توفي سنة (١٩٣هـ) وقيل غير ذلك. التقريب (٩٠/١).

وأخرجه البيهقي أيضاً في السنن (١/٨٩)، من طريق سليمان بن حرب[1]، عن شعبة، عن الحكم[2]، عن إبراهيم، أن عمر... وهو منقطع كذلك.

وعلى كل فمثل هذا لا يؤثر لوروده متصلا في بعض الطرق كما رأيت.

وقد اختلفت ألفاظ هذا الأثر، لا سيما من حيث الزيادة والنقص. فعند عبد الرزاق: لم يرد فيه سوى ذكر الجنابة، وكذا عند الطحاوي، والبيهقي.

وعند ابن أبي شيبة، لم يرد فيه سوى ذكر الحائض، في الإسناد المنقطع. وفي إسناده المتصل عنده لم يذكر فيه سوى الجنب كما عند عبد الرزاق.

وعند الدارمي: "الجُنُب والحائض"، وعقبه: "قال شعبة: وجدت في الكتاب: "والحائض". وأشار البيهقي إلى هذه الزيادة في سننه (١/٨٩)، وقال: وهذا مرسل.

وهذا الأثر، قد صححه الحافظ في التلخيص (١/١٣٨)، والألباني في الإرواء (١/٢١٠).

---

(١) سليمان بن حرب الأزدي الواشحي، البصري، القاضي بمكة، ثقة إمام، حافظ، توفي سنة (٢٢٤هـ) وله ثمانون سنة. التقريب (١/٣٢٢).

(٢) الحكم بن عتيبة الكندي، مولاهم، أبو محمد ويقال: أبو عبد الله، ويقال: أبو عمر الكوفي، ولد سنة (٥٠هـ) وتوفي سنة (١١٣هـ) وقيل غير ذلك. تهذيب التهذيب (٢/٣٧٢).

الرابع: أثر ابن مسعود رضي الله عنه. عند عبد الرزاق رقم (١٣١٩)، عن معمر، عن عطاء الخرساني، قال: كان ابن مسعود... وذكره.

وهذا الإسناد فيه علتان:

الأولى: أن عطاء لم يدرك ابن مسعود. فهو على هذا منقطع. أو مرسل بالمعنى الأعم للإرسال.

والثانية: أن عطاء الخرساني صدوق يهم كثيراً، ويرسل، ويدلس، كما قال ذلك عنه الحافظ في التقريب (٢٣/٢).

وقد أخرج هذا الأثر ابن أبي شيبة (١: ١٠٢)، عن غُندر[1]، عن شعبة، عن حماد [2]-هو ابن أبي سليمان- عن إبراهيم، أن ابن مسعود....

وهذا الإسناد فيه علتان أيضاً: وهما:

الأولى: أن إبراهيم، وهوالنخعي، لم يدرك ابن مسعود.

---

(١) محمد بن جعفر المدني، البصري، المعروف بغُندر، مات سنة (١٩٤هـ) وقيل غير ذلك. التقريب (١٥١/٢).

(٢) حماد بن أبي سليمان بن مسلم الأشعري، مولاهم، أبو إسماعيل الكوفي، فقيه صدوق، له أوهام، مات سنة (١٢٠هـ) أو قبلها. التقريب (١٩٧/١).

والثانية: أن حماد بن أبي سليمان: صدوق له أوهام، كما في التقريب (١/١٩٧)، فالطريقان مرسلان، وكلاهما فيه ضعف غير الإرسال. وعليه فلا يتقوى أحدهما بوجود الآخر، والله أعلم.

الخامس: أثر سلمان رضي الله عنه.

أخرجه الطحاوي (١/٩٠)، من طريق حماد بن سلمة[١]، عن عاصم الأحول[٢] عن عزرة[٣]، عن سلمان...

وعزرة هذا هو الخزاعي. ولم أجد في كل المصادر التي وقفت عليها في ترجمته من ذكر أنه روى عن سلمان. وكذلك لم أجد في ترجمة سلمان رضي الله عنه، ذكر عزرة فيمن روى عنه...

فالظاهر أنه لم يروه عنه مباشرة. والله أعلم[٤]. فإن ثبت أنه سمع منه فالأثر صحيح إن شاء الله.

---

(١) حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة، ثقة عابد، تغير حفظه بآخره، مات سنة (١٦٧هـ). التقريب (١/١٩٧).

(٢) عاصم الأحول بن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن البصري، إمام ثقة توفي بعد سنة (١٤٠هـ). التقريب (١/٣٨٤).

(٣) عزرة بن عبد الرحمن بن زرارة الخزاعي الكوفي الأعور. التهذيب (٧/١٧٣).

(٤) راجع ترجمة عزرة في التاريخ الكبير (٧/٦٥)، والجرح والتعديل (٧/٢١)، والثقات (٧/٣٠٠)، وتهذيب الكمال (٢/٩٣١)، وتقريب التهذيب (٢/٢٠).

هذا آخر أدلتهم التي أشرت إليها فيما سبق. وبهذا تعلم ان القول بالتحريم ليس عليه دليل من الكتاب والسنة الصحيحة، وأن كل الأحاديث الواردة في ذلك ضعيفة.

وقد ثبت أن النبي ﷺ، كان يذكر ا لله على كل أحيانه. كما جاء ذلك في حديث عائشة رضي ا لله عنها[1]، وهذا يشمل حال الجنابة وغيرها، كما هو واضح حتى يوجد دليل يقوم على تخصيص حال الجنابة من هذا العموم الصريح.

ونسب يعقوب بن سفيان القول بالجواز إلى ابن عباس رضي ا لله عنه[2] وقد أخرجه البخاري عنه تعليقاً، فتح الباري (١/٤٠٧). كما أخرج هذا الأثر عن ابن عباس ابن حزم بإسناده، ولفظه: "كان ابن عباس يقرأ البقرة وهو جُنُب"[3].

لكن في سنده يوسف بن السمتي[4]: قال عنه في التقريب (٢/٣٨٠): "تركوه، وكذبه ابن معين". أ.هـ.

---

(١) أخرجه البخاري تعليقاً: كتاب الحيض، باب رقم (٧) ١/٤٠٧، وفي كتاب الأذان، باب رقم (١٩) ٢/١١٤، ومسلم: كتاب الحيض، باب: (ذكر ا لله تعالى في حال الجنابة وغيرها).حديث رقم (٣٧٣) ١/٢٨٢.

(٢) انظر المعرفة والتاريخ (١/٢٥٩) وكذا النووي في المجموع (٢/١٥٨).

(٣) المحلى (١/٧٩).

(٤) يوسف بن خالد بن عمير السمتي، أبو خالد البصري، مولى بني ليث، كان من فقهاء الحنفية وكذبه ابن معين، مات سنة (١٨٩هـ). التقريب (٢/٣٨٠).

وقد قال بالجواز جماعة من التابعين فمن بعدهم ومن هؤلاء: سعيد ابن المسيب[١]، ونافع بن جبير[٢][٣]، وسعيد بن جبير[٤]، وربيعة الرأي[٥]، والطبري[٦].

---

(١) بإسناد صحيح عند عبد الرزاق في المصنف: كتاب الحيض، باب: (هل تذكر الله الحائض والجنب ؟)، رقم (١٣٠٨) ٣٣٧/١. وأخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن رقم (٣١٧)، وابن حزم في المحلى ٧٩/١، لكن إسناده عند غير عبد الرزاق فيه ضعف يسير، يتقوى بطريق عبد الرزاق. وانظر المجموع (١٥٨/٢).

(٢) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن رقم (٣١٦)، وابن أبي شيبة كتاب الطهارات، باب: (في الرجل يقرأ القرآن وهو غير طاهر). ١٠٤/١، وإسناده صحيح.

(٣) نافع بن جبير بن مطعم النوفلي، أبو محمد، أو أبو عبد الله، المدني، تابعي فاضل، توفي سنة (٩٩هـ). التقريب (٢٩٥/٢).

(٤) أورده ابن حزم في المحلى. وفي سنده حماد بن أبي سليمان، وقد سبق الكلام عليه. وقد أشرنا إلى رواية حماد، عن سعيد بن جبير في منع الحائض والجنب من القراءة. وهو هنا ينقل عنه القول بالجواز !! وقد تكرر هذا مع غير سعيد بن جبير كعطاء، وإبراهيم النخعي. وقد جود الألباني هذا الإسناد !! وهذا غريب كما تشاهد والله أعلم. انظر تمام المنة (ص ١١٨).

(٥) انظر المحلى (٧٩/١).

(٦) انظر الفتح (٤٠٨/١).

قال النووي في المجموع (١٥٨/٢): "وقال داود: يجوز للجُنُب والحائض قراءة كل القرآن. وروى هذا عن ابن عباس، وابن المسيب. قال[1] القاضي أبو الطيب، وابن الصباغ، وغيرهما، واختاره ابن المنذر، وقال مالك: يقرأ الجُنُب الآيات اليسيرة للتعوذ" ا. هـ وبالجواز قال البخاري أيضاً. وقد عقد في الصحيح باباً قال فيه: "باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت"، وقال إبراهيم: لا بأس أن تقرأ الآية. ولم ير ابن عباس بالقراءة للجُنُب بأساً.

وكان النبي ﷺ يذكر الله في كل أحيانه. وقالت أم عطية: كنا نُؤمر أن يخرج الحيض، فيكبرن بتكبيرهم، ويدعون. وقال ابن عباس: أخبرني أبو سفيان أن هرقل دعا بكتاب النبي ﷺ فقرأ، فإذا فيه: "بسم الله الرحمن الرحيم ويا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة". وقال عطاء عن جابر: حاضت عائشة، فنسكت المناسك غير الطواف بالبيت، ولا تصلي. وقال الحكم[2]: إني لأذبح وأنا جُنُبٌ. وقال تعالى: ﴿**وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ**﴾ [الأنعام: آية ١٢١] -ثم روى بإسناده عن عائشة رضي الله عنها في حجها، وفيه-: "فافعلي ما يفعل الحاج، غير أن لا تطوفي بالبيت، حتى تطهري".

---

(١) هكذا في المطبوع ولعل الصواب "وبه قال".

(٢) هو ابن عتيبة. تقدمت ترجمته.

قال الحافظ: [نقلا عن ابن رشيد[١] تبعاً لا بن بطال[٢]، واستحسنه الحافظ]: "إن مراده الاستدلال على جواز قراءة الحائض والجُنب بحديث عائشة رضي ا لله عنها، لأنه ﷺ لم يستثن من جميع مناسك الحج إلا الطواف، وإنما استثناه، لكونه صلاة مخصوصة، وأعمال مخصوصة، وأعمال الحج مشتملة على ذكر، وتلبية، ودعاء، و لم تمنع الحائض من شيء من ذلك. فكذلك الجُنب، لأن حدثها أغلظ من حدثه ومَنْع القراءة إن كان لكونه ذكراً لِلّه، فلا فرق بينه وبين ما ذكر، وإن كان تعبداً، فيحتاج إلى دليل خاص، و لم يصح عند المصنف شيء من الأحاديث الواردة في ذلك، وإن كان مجموع ما ورد في ذلك تقوم به الحجة عند غيره. لكن أكثرها قابل للتأويل كما سنشير إليه، ولهذا تمسك البخاري، ومن قال بالجواز غيره كالطبري، وابن المنذر، وداود بعموم حديث "كان يذكر ا لله على كل أحيانه"، لأن الذكر أعم من أن يكون بالقرآن أو غيره، وإنما فرق بين الذكر والتلاوة بالعرف"[٣] أ.هـ وهذا مذهب ابن حزم[٤].

---

(١) أبو عبد ا لله محمد بن عمر الفهري، السبتي، حافظ، مسند، رحالة، وكان مالكي المذهب، توفي رحمه ا لله سنة (٧٢١هـ) ودفن بفاس. العبر ٦٣/٤، شذرات الذهب (٥٦/٦).

(٢) هو: العلامة أبو الحسن علي بن خلف بن بطال البكري القرطبي ثم البلنسي ويعرف بابن اللجام. توفي سنة (٤٤٩هـ). سير أعلام النبلاء (٤٧/١٨).

(٣) الفتح (٤٠٧/١-٤٠٨).

(٤) انظر المحلى (٧٧/١).

* وقفتان مع المؤلف:

الوقفة الأولى:

عند كلام المؤلف رحمه الله، على عوامل حفظ الصحابة للكتاب والسنة، ذكر في العامل الثاني عشر: اهتداؤهم بهدي القرآن، وتحليلهم حلاله... ثم ذكر قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال:آية ٢٩]

قال: "أي هداية، ونوراً، تفرقون به بين الحق والباطل... وذلك أن المجاهدة تؤدي إلى المشاهدة، والعناية بطهارة القلوب وتزكية النفوس تفجر الحكمة في قلب العبد. قال الغزالي رحمه الله: "أما الكتب والتعليم فلا تفي بذلك (أي بالحكمة تتفجر في القلب) بل الحكمة الخارجة عن الحصر والعد إنما تتفتح بالمجاهدة ومراقبة الأعمال... والجلوس مع الله عز وجل في الخلوة، مع حضورالقلب بصافي الفكرة، والانقطاع إلى الله عز وجل عما سواه، فذلك مفتاح الإلهام ومنبع الكشف، فكم من متعلم طال تعلمه و لم يقدر على مجاوزة مسموعه بكلمة..."[1] أ.هـ

وهذه "شنشنة أعرفها من أخزم"، إذ إن هذا الكلام هو الذي يردده الصوفية دائماً ويذكرونه في كتبهم، ويُحَمِّلون نصوص الوحيين مالا تحتمل من المعاني، لتوافق بدعهم وأفعالهم واعتقاداتهم المنحرفة... فأي

---

(١) المناهل (١/٣٠٤).

مشاهدة يريد المؤلف بقوله: "المجاهدة تودي إلى المشاهدة" ؟! ثم انظر إلى الكلام الذي نقله عن الغزالي، وما فيه من العبارات الموهمة، والمنكرة، كالجلوس مع الله في الخلوة... ومنبع الإلهام والكشف... وغير ذلك من عباراته التي مرت بك. فهم قد اخترعوا لهم طريقاً وسبيلاً غير سبيل المؤمنين، ساروا عليها، وزعموا أنها الموصلة إلى الله تعالى. بل إلى أعظم الدرجات، وأعلى المقامات،علماً بأن هذه الطرق الفاسدة لم يسلكها رسول الله ﷺ ولا أحد من أصحابه رضوان الله عليهم...

وقد أحدث هؤلاء أموراً وتصرفات زعموا أنهم بها يتقربون إلى الله تعالى كالخلوة، وتعذيب النفس بأساليب مختلفة... وهم مع ذلك كله، يحتقرون العلم بالشريعة، ويسمونه علم "الظاهر" بينما لهم علم الباطن !! وهم وإن تعلموا علوم الشريعة في بعض الأحيان، فإنما يفعلون ذلك تلبيساً على الناس وتقية.

نقل الشعراني[1] في طبقاته عن زكريا الأنصاري[2] قوله: "... فأشار علي بعض الأولياء بالتستر بالفقه. وقال: استر الطريق، فإن هذا ما هو

---

(١) عبد الوهاب بن أحمد بن علي بن أحمد بن محمد بن موسى الشعراني، الأنصاري، الشافعي، الشاذلي المصري، صوفي ولد بمصر سنة (٨٩٨هـ) وتوفي بالقاهرة سنة (٩٧٣هـ). شذرات الذهب (٣٧٢/٨).

(٢) أبو يحيى، زين الدين زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري الخزرجي السنكي الأزهري الشافعي، ولد سنة (٨٢٦هـ) وقيل (٨٢٥هـ) وتوفي سنة (٩٢٥هـ) وقيل غير ذلك. شذرات الذهب (١٣٤/٨).

زمانها. فلم أكد أتظاهر بشيء من أحوال القوم إلى وقتي هذا"[١] أ.هـ

وقال عن الجنيد: "... فكان بعد ذلك يستتر بالفقه إلى أن مات"[٢] أ.هـ

ونقل أيضاً عن رسالة ابن عربي للرازي، وفيها: "... إعلم يا أخي... أن الرجل لا يكمل عندنا في مقام العلم، حتى يكون علمه عن ا لله. عز وجل بلا واسطة. من نقل أو شيخ. فإن من كان علمه مستفاداً من نقل أوشيخ، فما برح عن الأخذ عن المحدثات، وذلك معلول عند أهل ا لله عز وجل، ومن قطع عمره في معرفة المحدثات، وتفاصيلها، فاته حفظه من ربه عز وجل، لأن العلوم المتعلقة بالمحدثات يفني الرجل عمره فيها ولا يبلغ إلى حقيقتها. ولو أنك يا أخي سلكت على يد شيخ من أهل ا لله عز وجل لأوصلك إلى حضرة شهود الحق تعالى، فتأخذ عنه العلم بالأمور من طريق الإلهام الصحيح، من غير تعب، ولا نصب، ولا سهر، كما أخذه الخضر عليه السلام، فلا علم إلا ما كان عن كشف وشهود، لا عن نظر وفكر وظن وتخمين، وكان الشيخ أبو يزيد البسطامي[٣] رضي ا لله عنه يقول لعلماء عصره: أخذتم علمكم عن

---

(١) الطبقات الكبرى (٢/١١١).

(٢) الطبقات الكبرى (١/١٠).

(٣) أبو يزيد، طيفور بن عيسى بن شروسان البسطامي، له مقالات أُخذت عليه في التصوف، توفي ببسطام سنة (٢٦١هـ). سير أعلام النبلاء (١٣/٨٦).

علماء الرسوم ميتاً عن ميت، وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت. -إلى أن أوصاه بالعناية بالعلم با لله، وبالدار الآخرة ثم قال-: وليس طريق الكشف عن هذين العلمين إلا بالخلوة، والرياضة، والمشاهدة، والحزب الإلهي..." أ.هـ

ونقل عنه أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى...﴾ الآية.. [الأعراف:آية٩٦]، "أي أطلعناهم على العلوم المتعلقة بالعلويات والسفليات وأسرار الجبروت وأنوار الملك والملكوت..."[1] أ.هـ

وعند كلام الشعراني على الحُجُب والأستار التي تكون بين الأولياء وبين غالب الناس لجلالة هؤلاء الأولياء وعظم شأنهم...قال: "ومنهم من يكون ستره بالاشتغال بالعلم الظاهر، والخمول على ظاهر النقول، حتى لا تكاد تخرجه عن آحاد طلبة العلم القاصرين..."[2]. أ.هـ

ولما ذكر الغزالي في "بداية الهداية" بعض الآفات كالكبر والعُجب والحسد... قال: "فتأمل أيها الراغب في العلم هذه الخصال. واعلم أن أعظم الأسباب في رسوخ هذه الخبائث في القلب طلب العلم لأجل المباهاة والمناقشة، فالعامي بمعزل عن أكثر هذه الخصال، والمتفقه مستهدف لها، وهو معرض للهلاك بسببها، فانظر أي أمورك أهم؛ أن

---

(١) الطبقات الكبرى (٥/١).

(٢) المصدر السابق (٧/١).

تتعلم كيفية الحذر من هذه المهلكات، وتشتغل بإصلاح قلبك وعمارة آخرتك، أم الأهم أن تخوض مع الخائضين، فتطلب من العلم ماهو سبب زيادة الكبر والرياء والحسد والعُجب حتى تهلك مع الهالكين. -إلى أن قال-: فإذا عمرت بالتقوى باطن قلبك، فعند ذلك ترتفع الحجب بينك وبين ربك، وتنكشف المعارف، وتتفجر من قلبك ينابيع الحكمة، وتتضح لك أسرار الملك والملكوت، ويتيسر لك من العلوم ما تستحقر به هذه العلوم المحدثة.."[1] أ.هـ

فالعلم هكذا عند هؤلاء الصوفية، لا يحتاج إلى تعلم ولا نصب، بل خلوات ومجاهدات، بالإضافة إلى شيخ تكون بين يديه كالميت بين يدي الغاسل، ينتج عن ذلك كرامات وتجليات وحكمة بلا حد، وكشوفات وارتفاع الحجب بين العبد وبين الرب، ومعارف لَدُنِّيَّة، وإلهام... و... و... بعد ذلك يأتي دور سقوط التكاليف، ثم الاتحاد بين الخالق والخلق... وغير ذلك مما هو معروف من الشطح والإلحاد والزندقة...[2].

(١) بداية الهداية (ص ٦٥).

(٢) للرد على أرباب التصوف في تزهيدهم في العلم الشرعي، انظر: بصائر ذوي التمييز (٤/٨٨).

الوقفة الثانية:

عند ذكر المؤلف مظاهر تثبت الصحابة...قال: "ويشبه هذين الدستورين في جمع القرآن، دستور أبي بكر في حماية السنة، والحيطة لها، والتثبت منها، إذ جمع أصحاب رسول الله ﷺ، وشاورهم في الأمر، ثم انتهوا إلى اتباع ما يأتي: "أن ينظروا في خبر الواحد نظرة فاحصة، يعرضونه على كتاب الله، وما تواتر، أو اشتهر من حديث رسول الله ﷺ، فإن خالف شيئاً منها زيفوه وردوه، وإن لم يخالف نظروا نظرة ثانية فيمن جاء به فلا يقبلون إلا ممن عرف بالعدالة والضبط والصدق والتحري، وإلا طالبوه بالتزكية من طريق آخر يشهد معه، ويروي ما رواه وبرغم هذا وذاك فقد التزموا التقليل من الرواية لأن الإكثار مظنة الخطأ، ومثار الاشتباه"[1] أ.هـ

وهذا الكلام فيه عدة مغالطات أُنبِّه عليها مع الاختصار:

الأولى: في ثبوت وقوع ما ذكر المؤلف من جمع أبي بكر رضي الله عنه للصحابة واتفاقهم على دستور في جمع السنة... فإن هذا الأمر لا يعرف وقوعه من أبي بكر رضي الله عنه، فضلا عن أن هذا الدستور -المزعوم- دستور مضطرب، وغير مناسب لذلك العهد.

---

(١) المناهل (٣٢٦/١).

وإنما الـذي يروى هـو مـا نقلـه الذهـبي عـن الحـاكم بسـنده -أي الحاكم- إلى عائشة رضي الله عنها أنها قـالت: جمـع أبـي الحديـث عـن رسـول الله ﷺ، وكـانت خمسـمائة حديـث، فبـات ليلـة يتقلـب كثـيراً قالت: فغمني. فقلت: أتتقلب لشـكوى أو لشـيء بلغـك ؟! فلمـا أصبـح قال: أي بنية هلمي الأحاديث التي عندك؛ فجئته بها. فدعا بنار فحرقها، فقلت: لم حرقتها ؟! قال: خشيت أن أموت وهـي عنـدي فيكـون فيهـا أحاديث عن رجل ائتمنتـه ووثقـت، ولم يكـن كمـا حدثـني فـأكون قـد نقلت ذاك. قال الذهبي رحمه الله معقباً على هذه الرواية: "فهذا لا يصـح والله أعلم"[1] ا.هـ. وعلى فرض صحته فليس فيه ما يدل علـى مـا ذكـره المؤلف فيما سبق. فليس لدينا مـايثبت ذلـك الدستور والاجتمـاع من الناحية التاريخية، والله أعلم.

الثانيـة: في قولـه "أن ينظـروا في خـبر الواحـد"[2]. فهـذا التقسـيم المحدث لم يكن معروفاً في ذلك الوقت، وهذا أمـر بدهـي فيمـا أظـن، لا يخفى على القارئ.

---

(١) تذكرة الحفاظ (٥/١)، وراجع السنة قبـل التدوين (٣٠٩)، وبحوث في تـاريخ السنة المشرفة للدكتور أكرم ضياء العمري (ص ٢٢٦).

(٢) في كلام المؤلـف علـى جمـع الصحابـة للقـرآن ومزايـا المصـاحف العثمانيـة قـال (٢٤١/١): "... غير أنَّ بعض الصحابة كان قد كتـب بعـض منسـوخ التـلاوة وبعض ما هو ثابت بخبر الواحد..."ا.هـ.
وقال (٢٥٣/١) عند بيان مزايا المصحف العثماني: "الاقتصار على ما ثبـت بـالتواتر دون ما كانت روايته آحاداً". وهذا كلام كله لا نصيب له من الصحة والله أعلم.

الثالثة: في قوله: "... فلا يقبلون إلا ممن عُرف بالعدالة والضبط..." كيف يقول المؤلف مثل هذا ويرتضيه وهو يعلم أن الصحابة كلهم عدول، لا نحتاج إلى النظر في عدالتهم ؟!

الرابعة: في قوله: "أن ينظروا في خبر الواحد نظرة فاحصة يعرضونه على كتاب الله تعالى وما تواتر أو اشتهر من حديث رسول الله ﷺ" مع العلم أن المشهور داخل في رواية الآحاد. فما معنى عرضهم خبر الواحد على المشهور ؟! ولعل المؤلف يتوهم أن معنى خبر الواحد أي الذي لا يرويه إلا شخص واحد. لكن هذا ليس بمراد، ولا يُظن بمثل المؤلف رحمه الله مثل هذا الفهم. والله المستعان.

المبحث التّاسع: في ترتيب آيات القرآن وسوره.

ويشمل:

أوّلاً: مدى استيفاء المؤلف لمادة هذا المبحث، وذكر القضايا الّتي ناقشها فيه.

ثانياً: إضافات المؤلف في هذا المبحث.

* وقفات مع المؤلف.

أولاً: مدى استيفاء المؤلف لمادة هذا المبحث، وذكر القضايا التي ناقشها فيه:

تعرض المؤلف رحمه الله تعالى للقضايا والمسائل المهمة المندرجة تحت عنوان هذا المبحث... وقد جاءت كتابة الزركشي رحمه الله في هذا الموضوع[1]، مقرونة بموضوع تقسيم القرآن بحسب سوره، وبموضوع العدد أيضا.

بينما كان تطرق السيوطي رحمه الله له[2] مندرجا تحت عنوان "جمع القرآن".

أما الكلام في عدد السور والآيات، فجاء عنده في مبحث آخر، وهو "النوع التاسع عشر"، فجعله مستقلا.

وأما الكلام في معنى السورة وفي تقسيم القرآن، بحسب سوره، فهو عنده مندرج تحت مبحث مستقل أيضا، وهو "النوع السابع عشر: في معرفة أسمائه وأسماء سوره"[3].

والمؤلف هنا -أعني الزرقاني- تطرق في كتابته في موضوع: "ترتيب الآيات والسور" إلى قضايا ليس لها تعلق مباشر بهذا الموضوع،

---

(١) انظر البرهان (١/٢٤٤).

(٢) انظر الإتقان (١/١٧٢).

(٣) انظر المصدر السابق (١/١٤٣،١٥٠،١٦٣).

بل هي داخلة في موضوعات أخرى. كما هو الحال عند غيره كما مر بك آنفا. وأعني بهذه القضايا البعيدة عن موضوع المؤلف: مسألة تعداد السور، وكذا عدد الآيات، والخلاف في ذلك ومنشوه، وذكر عدد كلمات القرآن، وحروفه...

وعلى كل، فلم تستغرق هذه الأشياء سوى جزءٍ يسيرٍ من هذا المبحث عند المؤلف رحمه الله.

أما المسائل التي تعرض لها المؤلف في هذا المبحث فنوجزها لك فيما يأتي:

١- معنى الآية وطريق معرفتها، وعدد آيات القرآن مع الإشارة إلى الاختلاف في ذلك وسببه، ثم فوائد معرفة الآيات.

٢- الكلام في ترتيب الآيات، وأنه توقيفي، ثم تعرض لعدد كلمات القرآن وحروفه.

٣- الكلام في معنى السورة، وحكمة تسوير السور في القرآن.

٤- ذكر أقسام السور في القرآن.

٥- ترتيب السور والخلاف فيه، وواجبنا نحوه.

ثم عرض بعض الشبه، والجواب عنها.

ثانيا: إضافات المؤلف في هذا المبحث:

في بيان معنى الآية من حيث إطلاقاتها، ذكر لها الزركشي ثلاثة إطلاقات[1] وهي: ١- جماعة الحروف ٢- العجب ٣- العلامة. وأشار إلى المعجزة أيضا. ولم يزد السيوطي على ما ذكره الزركشي شيئا[2]. بينما نجد المؤلف رحمه الله ذكر لها ستة إطلاقات ثم ربطها جميعا بالمعنى الاصطلاحي. وهذه الاطلاقات هي: ١- المعجزة ٢- العلامة ٣- العبرة ٤- الأمر العجيب ٥- الجماعة ٦-البرهان والدليل[3].

وليس هناك ثمة إضافة غير ما ذكرت، بل إن كتابة المؤلف رحمه الله في هذا المبحث لم تكد تخرج عما ذكره السيوطي في الإتقان مع إعادة صياغة وترتيب والله المستعان.

وقفات مع المؤلف:

الوقفة الأولى: "أقصر آية في القرآن".

قال المؤلف رحمه الله: "... وأقصر آية كلمة "يس"، الواقعة في صدر سورة يس[4]"أ.هـ. وقد ذكر جماعة من المحققين غير هذا. فقال

---

(١) انظر البرهان (٢٦٦/١).

(٢) انظر الإتقان (١٨٧/١).

(٣) فائدة: في "بصائر ذوي التمييز (٦٥/٢،٦٦)، ذكر لها إثنى عشر إطلاقاً.

(٤) المناهل (٣٣٧/١).

الزركشي: "وأقصر آية فيه: "والضحى"، ثم والفجر"، كل كلمة خمسة أحرف تقديرا ثم لفظا، ستة رسما. لا"مدهامتان" لأنها سبعة أحرف لفظا ورسماً، وثمانية تقديراً. أ.هـ[1].

ونقل الزركشي عن بعضهم[2] قوله: "ليس في القرآن كلمة واحدة آية إلا ﴿مُدْهَامَّتَان﴾". أ.هـ[3].

ونقل عن الزمخشري: "الآيات علم توقيف لا مجال للقياس فيه. فعدوا "الـمـر" آية حيث وقعت من السورة المُفتَتَح بها. وهي ست. وكذلك ﴿المص﴾ آية و"المر" لم تعد آية... "وطسم" آية في سورتيها. و"طه"، و"يس" آيتان... و"حم" آية في سورها كلها... هذا مذهب الكوفيين ومن عداهم لم يعدوا شيئا منها آية" أ.هـ[4].

وقال الزركشي: "... وقد تكون الكلمة آية مثل: "والفجر" "والضحى" "والعصر" وكذلك "الم"، و"طه"، و"يس"، و"حم" في قول الكوفيين... وغيرهم لا يسمي هذه آيات بل يقول: هذه فواتح لسور" أ.هـ[5].

---

(١) البرهان (١/٢٥٢).

(٢) هو ابن المُنَيِّر.

(٣) البرهان (١/٢٦٧).

(٤) المصدر السابق (١/٢٦٧).

(٥) المصدر السابق (١/٢٦٨).

وجاء في الإتقان: "قال أبو عمرو الداني: لا أعلم كلمة هي وحدها آية إلا قوله "مدهامتان". وقال غيره: بل فيه غيرها مثل "والنجم"، "والضحى"، "والعصر"، وكذا فواتح السور عند من عدها".أ.هـ[1][2].

فتبين أن الكوفيين لا يعدون فواتح السور من الآيات المستقلة.

بل على قول من عد فواتح السور آيات مستقلة، فإن القول بأن "يس" هي أقصر آية غير مُسَلَّم، فإن لها نظائر لها حكمها مثل "حم" و"طه" ونحو ذلك من الفواتح التي تشبهها.

وعلى كلٍ فهذه قضية يسيرة جداً لا تستحق أن يُتوقف عندها كثيرًا، فالأمر سهل. وا لله المستعان.

الوقفة الثانية:

قال المؤلف (١/٣٥٠) وروى البخاري عن ابن مسعود أنه قال ﷺ[3] قال في بني إسرائيل، والكهف، ومريم، وطه والأنبياء:- ((إنهن

---

(١) الإتقان (١/١٨٨).

(٢) راجع أيضا المحرر الوجيز في عد آي الكتاب العزيز (ص٤٣، ٤٤)، وما نقله عن "القول الوجيز في فواصل الكتاب العزيز" للمخللاتي. وعن "بشير اليسر شرح ناظمة الزهر" لعبد الفتاح القاضي.

(٣) هكذا في الكتاب.

من العتاق الأول..."أ.هـ. وهذا وهم من المؤلف رحمه الله فالحديث في البخاري موقوف على ابن مسعود رضي الله عنه[1].

الوقفة الثالثة:

لما ذكر المؤلف الأقوال الثلاثة في ترتيب سور القرآن لم يجزم بترجيح شيء منها على الآخر، وإنما قال بعد أن ذكر القول الثالث -وهو القائل بأن ترتيب بعضها توقيفي وبعضها الآخر اجتهادي- قال: "وقد ذهب إلى هذا الرأي فطاحل من العلماء ولعله أمثل الآراء..."[2] بل إنه في (ص٣٥١) (من الجزء الأول) هون الأمر وجعله سهلا لايترتب عليه كبير أثر...

والحقيقة أن القول الذي ذكره قريب وإن كان الذي أقرب منه في ظني هو قول مالك رحمه الله وغيره كشيخ الإسلام ابن تيمية وجمع من أهل العلم؛ بل هو قول جمهور أهل العلم. وهو أن ترتيب السور أمر اجتهادي مفوض إلى الصحابة، فلم يرد فيه توقيف من الشارع، ولكن ومع تكرار النظر في حجة ومأخذ كل قول لم أتمكن من الجزم بصحة أحد هذه الأقوال على الآخر...

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب فضائل القرآن، باب: (تأليف القرآن). حديث رقم (٤٩٩٤) ٩/٣٩.

(٢) المناهل (١/٣٤٩).

لأجل هذا ولأجل أن المؤلف -رحمه الله- لم يجزم بترجيح قول على الآخر فإني أكتفي بما ذكرت، وحسب المرء أن يقف عند حد ما يعلم، والله المستعان.

وأما الأثر المترتب على هذه المسألة فهو اعتبار المناسبات بين السور أو عدمه.

الوقفة الرابعة:

قال المؤلف رحمه الله (٣٥١/١): "أما ترتيب السور في التلاوة فليس بواجب إنما هو مندوب...".أ.هـ.

والأمر الذي أريد الإشارة إليه هو أن القول بالاستحباب هنا مُخَرَّج على القول بأن الترتيب أمر توقيفي وهذا على هذا القول مُسَلَّم لا إشكال فيه.

أما على القولين الآخرين فلا. لأن الاستحباب حكم شرعي لا يثبت إلا بدليل شرعي. والله أعلم.

المبحث العاشر: في كتابة القرآن ورسمه ومصاحفه

وتشمل الدراسة:

أولا: مدى استيفاء المؤلف لمادة هذا المبحث، وذكر القضايا التي ناقشها فيه.

ثانياً: إضافات المؤلف في هذا المبحث.

ثالثاً: مناقشة المؤلف في قضايا و مسائل من هذا المبحث.

* وقفات مع المؤلف

أولا: بيان مدى استيفاء المؤلف لمادة هذا المبحث، وذكر القضايا التي ناقشها فيه:

لم يذر المؤلف -رحمه الله- أمراً ذا أهمية يتصل بالموضوع إلا وتعرض له... ومن ذلك أنه تكلم عن أُميّة العرب، وشأن الكتابة عندهم، ومن أين جاءتهم... ثم انتقل إلى الحديث عن الكتابة في الإسلام، وحرص الرسول ﷺ على نشرها... وذكر بعض ما يدل على ذلك... وهل تعلمها هو ﷺ أم لا؟!

وأشار إلى كتابة الصحابة للقرآن بأمر النبي ﷺ... ثم بين المراد برسم المصحف، وذكر بعض من أفرده بالتأليف، ثم انتقل إلى الحديث عن قواعد ذلك الرسم، فذكر ست قواعد وهي: ١-قاعدة الحذف ٢-قاعدة الزيادة ٣-قاعدة الهمز ٤-قاعدة البدل ٥-قاعدة الوصل والفصل ٦-قاعدة ما فيه قراءتان. وشرح كل قاعدة من هذه القواعد الست... ثم انتقل المؤلف إلى ذكر فوائد ومزايا الرسم العثماني، فذكر له ست فوائد. بعد ذلك تعرض للكلام في مسألة وقع الاختلاف فيها بين أهل العلم وهي: "هل رسم المصحف أمر توقيفي، أو أنه شيء اصطلاحي؟" وهل يجب التزام هذا الرسم في المصاحف اليوم؟! ثم أجاب عن نحو عشر شبه حول هذا المبحث. وتطرق بعد ذلك إلى الكلام في مدى اشتمال المصاحف العثمانية على الأحرف السبعة. وأشار أيضاً إلى الأقوال في

عدد المصاحف التي كتبها عثمان رضي الله عنه، وبين طريقة عثمان في تثبيت القراءة بها، حيث بعث مع كل مصحف قارئاً... ثم ناقش جزئية أو تساؤلا وهو مدى بقاء المصاحف التي أرسلها عثمان في ذلك العصر... وقد بين المؤلف أيضا حال هذه المصاحف في عهد عثمان رضي الله عنه، ثم ما طرأ عليها بعد ذلك من النقط، والتجزئة، والشكل، والكلام في أمور وقع فيها الخلاف بين العلماء من أشباه تلك المشار إليها... ثم جعل مسك الختام في ذكر احترام المصحف وتعظيمه.

ثانياً: إضافات المؤلف في هذا المبحث:

يمكننا أن نحصر إضافات المؤلف في هذا المبحث على ما ذكره الزركشي والسيوطي في قضيتين اثنتين:

الأولى: وهي بيانه -رحمه الله- بداية مجيء الكتابة لقريش، وحالها عند العرب... وأول عهدها عند الأنصار[1].. وكذا إشارته إلى شأن الكتابة في الإسلام، والكتاب في عهده الأول، وحث الإسلام على تعلمها[2].

ثانياً: نبه المؤلف -رحمه الله- في هذا المبحث على فوائد، ومزايا الرسم العثماني للمصاحف، فذكر ست فوائد لذلك[3].

---

(١) انظر المناهل (١/٣٥٥).

(٢) المصدر السابق (١/٣٥٦).

(٣) المصدر السابق (١/٣٦٦).

ثالثاً: مناقشة المؤلف في قضايا و مسائل من هذا المبحث.

وهي:

المسألة الأولى: إثبات أمية النبي ﷺ.

المسألة الثانية: حول الأسرار التي يُقال إن الرسم العثماني تضمنها.

المسألة الثالثة: المراد بقوله تعالى: ﴿فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ. لا يَمَسُّهُ إِلا الْمُطَهَّرُونَ﴾

المسألة الرابعة: حكم مس المحدث ما يتصل بالمصحف من خريطة وغلاف وصندوق.

* وقفات مع المؤلف.

المسألة الأولى: إثبات أمية الرسول ﷺ:[١]

وضع المؤلف في هذا المبحث عنواناً هو: "النبي ﷺ يقرأ ويكتب"، قال فيه: "حتى لقد قيل: إن النبي ﷺ عرف القراءة والكتابة، في آخر أمره، بعد أن قامت حجته..."[٢] ثم نقل عن الألوسي -رحمه الله- الخلاف في المسألة، وأدلة كل قول... ثم عقب على ذلك بقوله: "...ثم إن التعارض ظاهر فيما بين هذه وتلك غير أنه تعارض ظاهري يمكن دفعه بأن نحمل أدلة الأمية على أولى حالاته ﷺ، وأن نحمل أدلة كتابته على أخريات حالاته..."[٣].

---

(١) انظر الخصائص الكبرى للسيوطي (٣/٢٧٠-٢٧٣)، تفسير الألوسي (٩/٧٩، ٢١/٤،٥)، تفسير القاسمي (٧/٢٦٨، ١٤/١٥٦)، مقدمة إعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين (ص١٥)، الرد الشافي الوافر على من نفى أمية سيد الأوائل والأواخر، مرويات صلح الحديبية (ص٢٩٦-٣٠٠)، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، وكتابه التعديل والتجريح... (١/١١٥-١٢٣)، محمد رسول الله ﷺ (ص٦٣-٦٧)، التراتيب الإدارية (١/١٧٢)، مدخل إلى دراسة القرآن الكريم (ص١٣٩).

(٢) المناهل (١/٣٥٧).

(٣) المصدر السابق (١/٣٦٠).

وهذا القول مخالف للكتاب والسنة، ولما هو معلوم من حال النبي صلوات الله وسلامه عليه. فقد وصفه الله تعالى بقوله: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ...﴾ [الأعراف: آية١٥٦] وبقوله: ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: آية١٥٨] وبقوله: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الأُمِّيِّينَ رَسُولاً مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ...﴾ [الجمعة: آية٢]

فالأمية من الأوصاف اللازمة له ﷺ، وهي أيضاً من أوصافه المثبتة في التوراة والإنجيل. بل لقد جاء القطع بهذا الوصف له ﷺ ونفي ما يخالفه عنه بقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذاً لارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ﴾ [العنكبوت: آية٤٨]

فإذا عرف النبي ﷺ القراءة والكتابة ارتفع عنه هذا الوصف -المُثبت في القرآن، وفي زُبُر الأولين- قطعاً. وهذا لا يجوز.

بل إن أميته معجزة من معجزاته ﷺ، وفي كتابته انتفاء لها. حتى بعد البعثة وفي وقوع ذلك منه مدعاة لأن يرتاب فيه المبطلون كما أخبر الله عز وجل.

وقد روى الشيخان وغيرهما عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: (إنا أمة أمية، لا نكتب ولا نحسب)[1]. وهذا موافق لما سبق من الآيات القرآنية.

إلا أنه قد وردت بعض الروايات الموهمة خلاف ما ذكرت، وإليك ملخصها:

١- ما أخرجه جماعة، منهم الشيخان، عن البراء في صلح الحديبية وفيه: (فأخذ رسول الله ﷺ الكتاب فكتب: هذا ما قاضى...)الخ. وسيأتي الكلام عليه قريباً إن شاء الله.

٢- ما روي عن الشعبي أنه قال: "ما مات النبي ﷺ حتى كتب".

٣- ما روي عن أبي كبشة السلولي[2]، وفيه: "أن النبي ﷺ قرأ صحيفة لعيينة بن حصن وأخبره بمضمونها."

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الصوم، باب: (قول النبي ﷺ: "لا نكتب ولا نحسب"). حديث رقم (١٩١٣)، ١٢٦/٤، ومسلم: كتاب الصيام، باب: (وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال). حديث رقم (١٥)، ٧٦١/١.

(٢) قيل اسمه البراء بن قيس وأنكر ذلك بعضهم، هو من ثقات التابعين من أهل الشام. انظر تهذيب التهذيب (٢٣٠/١٢).

٤- ما رواه الطبراني وأبو الشيخ عن عون بن عبد الله بن عتبة[١] عن أبيه[٢] قال: "ما مات النبي ﷺ حتى قرأ وكتب. فذكرت هذا الحديث للشعبي فقال: صدق. سمعت أصحابنا يقولون ذلك".

٥- ما روي عن النبي ﷺ أنه قال لمعاوية: "ألق الدواة، وحرِّف القلم..."الخ.

فكانت هذه الروايات سبباً لاختلاف أقوال أهل العلم في هذه المسألة إلى ثلاثة مذاهب وهي:

١- الأول: ذهب الجمهور إلى أن تلك الروايات ضعيفة لا يثبت منها شيء[٣] سوى قصة الحديبية، وهي قصة واحدة، والكاتب فيها واحد، وهو علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه. وقد تعددت ألفاظ رواياتها وبعضها يبين بعضها الآخر.

---

(١) عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبد الله، الكوفي، ثقة عابد، توفي قبل سنة ١٢٠هـ. انظر تقريب التهذيب (٢/٩٠).

(٢) عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، ابن أخي عبد الله بن مسعود، ولد في عهد النبي ﷺ ومات بعد سنة سبعين. انظر التقريب (١/٤٣٢).

(٣) انظر تفسير ابن كثير (٣/٤١٧).

وقد جاء التصريح في إحدى رواياتها -وهي رواية المسور بن مخرمة[1]- بأن علياً رضي الله عنه هو الذي كتب.

أما الرواية الأخرى -التي سبقت- والتي قد يفهم منها أن الذي كتب هو الرسول ﷺ فإنها محمولة على محذوف مقدر بنحو: "فمحاها فأعادها لعلي فكتب". ودليل الحذف ما هو معروف من حال النبي ﷺ من أنه لا يكتب، وقد جاء ذلك مصرحاً به في نفس الرواية بقوله: (فأخذ الكتاب، وليس يحسن يكتب). وبقوله: "أرني إياها". فلو كان كاتباً لما احتاج إلى أن يُعَرِّفه علي رضي الله عنه بمكانها[2].

أو يكون المُراد بقوله: "فكتب"، أي أمر بالكتابة. وهذا الأسلوب معلوم متداول كثيراً في الكتابة وغيرها. تقول: بنى عمر رضي الله عنه البصرة والكوفة. أي أمر بذلك، ومثل هذا كثير جداً... وقد ثبت أن النبي ﷺ كتب إلى الملوك في وقته كالمقوقس وكسرى، وقيصر.. وإنما أمر كُتّابه بأن يكتبوا تلك الكتب.

قال القرطبي: "... هذا هو الصحيح في الباب، أنه ما كتب ولا حرفاً واحداً، وإنما أمر من يكتب، وكذلك ما قرأ ولا تهجى. فإن قيل:

---

(١) المسور بن مخرمة بن نوفل بن أهيب بن عبد مناف بن زهرة الزهري، أبو عبد الرحمن. له ولأبيه صحبة ت٦٤هـ. انظر التقريب (٢/٢٤٩).

(٢) انظر الفتح (٧/٥٠٤).

فقد تهجى النبي ﷺ حين ذكر الدجال فقال: ((مكتوب بين عينيه (ك ا ف ر) وقلتم إن المعجزة قائمة في كونه أمياً. قال ا لله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ...﴾ الآية، وقال: ((إنا أمة أمية)) فكيف هذا؟!

فالجواب ما نص عليه ﷺ في حديث حذيفة، والحديث كالقرآن، يفسر بعضه بعضاً. ففي حديث حذيفة: ((يقرؤه كل مؤمن، كاتب وغير كاتب)). فقد نص في ذلك على غير الكاتب ممن يكون أمياً. وهذا من أوضح ما يكون جلياً"[1] ا.هـ.

وعلى تقدير حمله على ظاهره، فلا يلزم من كتابة اسمه الشريف في ذلك اليوم وهو لا يحسن الكتابة أن يصير عالماً بالكتابة، ويخرج عن كونه أمياً. فإن كثيراً ممن لا يحسن الكتابة يعرف تصور بعض الكلمات، ويحسن وضعها بيده، وخصوصاً الأسماء. ولا يخرج بذلك عن كونه أمياً. ككثير من الملوك[2].

قال الذهبي رحمه ا لله: "... ما كل من عرف أن يكتب اسمه فقط، بخارج عن كونه أمياً لأنه لا يسمى كاتباً. وجماعة من الملوك قد أدمنوا في كتابة العلامة، وهم أميون، والحكم للغلبة، لا للصورة النادرة؛ فقد قال

---

(١) انظر تفسير القرطبي (١٣/٣٥٢-٣٥٣).

(٢) انظر الفتح (٧/٥٠٤).

عليه السلام: ((إنــا أمــة أميــة)) أي: أكـثرهـم كذلـك، لنـدور الكتابـة في الصحابة..."[1] أ.هـ.

وقال في موضع آخر: "... يجوز على النبي ﷺ أن يكتب اسمه ليس إلا. ولا يخرج بذلك عـن كونـه أميـاً. ومـا مَنْ كتـب اسمـه مـن الأمـراء والولاة إدماناً للعلامة[2] يُعد كاتباً؛ فالحكم للغالب لا لما ندر، وقـد قـال عليه السـلام: ((إنـا أمـة أميـة! لا نكتـب ولا نحسـب)) أي لأن أكـثرهـم كذلك. وقد كان فيهم الكتبة قليلاً... فقوله عليه السلام: ((لانحسب))، حق. ومع هذا فكان يعرف السـنين والحسـاب، وقسـم الفـيء، وقسـمة المواريـث بالحسـاب العربـي الفطـري، لا بحسـاب القبـط، ولا الجـبر والمقابلة... وقد كـان سـيد الأذكيـاء، ويبعـد في العـادة أن الذكـي يملـي الوحي وكتب الملوك، وغير ذلك علـى كتّابـه، ويـرى اسمـه الشـريف في خاتمه، ولا يعرف هيئـة ذلـك مـع الطـول، ولا يخـرج بذلـك عـن أميتـه، وبعض العلماء عد ما كتبه يوم الحديبيـة مـن معجزاتـه، لكونـه لا يعـرف الكتابة وكتب، فإن قيل: لا يجوز عليه أن يكتب فلو كتب لارتاب مبطل ولقال: كان يحسن الخط، ونظر في كتب الأولين. قلنـا: مـا كتـب خطـاً

(١) انظر تذكرة الحفاظ (١١٨٢/٣).

(٢) أي التوقيع.

كثيراً حتى يرتاب به المبطلون، بل قد يقال: لو قال مع طول مدة كتابة الكتاب بين يديه: لا أعرف أن أكتب اسمي الذي في خاتمي، لارتاب المبطلون أيضاً، ولقالوا: هو غاية في الذكاء فكيف لا يعرف ذلك؟ بل عرفه، وقال: لا أعرف. فكان يكون ارتيابهم أكثر وأبلغ في إنكاره، وا لله أعلم"[1] أ.هـ.

ولعل الأقرب هو حمل الكتابة الواردة في حديث الصلح على الأمر بها، كما ذهب إليه ابن كثير[2] رحمه ا لله وغيره من المحققين. وهو المطابق لوصف النبي ﷺ في الكتب المنزلة، وا لله أعلم.

الثاني: ذهب أبو جعفر السمناني[3]، وأبو ذر الهروي[4]، وأبو الوليد

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٨/٥٤٠).

(٢) انظر تفسير ابن كثير (٣/٤١٧).

(٣) هو: العلامة أبو جعفر محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد السمناني، الحنفي (ت٤٤٤هـ). انظر السير (١٧/٦٥١).

(٤) هو: الإمام أبو ذر عبد بن أحمد بن محمد بن عبد ا لله بن غفير بن محمد بن السماك الأنصاري الهروي المالكي، شيخ الحرم، ولد سنة (٣٥٥هـ) وقيل: (٣٥٦هـ). وتوفي سنة (٤٣٤هـ). انظر سير أعلام النبلاء (١٧/٥٥٤).

الباجي[1]، وأبو الفتح النيسابوري[2] وابن الجوزي، إلى أن الكتابة قد وقعت من النبي ﷺ يوم الحديبية، وأن الحديث الوارد فيها محمول على ظاهره. ورأوا أن ذلك غير قادح في كونه أمياً، ولا معارض للقرآن، واعتبروا وقوع ذلك منه إنما هو من قبيل المعجزة. وذلك أنه كتب من غير سابق تعلم للكتابة و لا تعاط لأسبابها، وإنما أجرى ا لله على يده وقلمه حركات كانت عنها خطوط مفهومها: "ابن عبد ا لله" لمن قرأها. فكان ذلك خارقاً للعادة. ولا يزول عنه بذلك اسم الأمي.

فقد كتب مع قول الراوي: "ولا يحسن أن يكتب"[3].

قال السيوطي: "... وذكر عمر بن شبة[4] في كتاب "الكُتّاب" له، أنه ﷺ كتب بيده يوم الحديبية، وأنه لم يكن يعلم الكتابة قبل ذلك، وأن ذلك من معجزاته أن علم الكتاب من وقته.."[5] أ.هـ.

---

(١) هو: القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي، الأندلسي القرطبي الباجي، الذهبي، ولد سنة ٤٠٣هـ. وتوفي سنة (٤٧٤هـ)، وعمره (٧١) سنة سوى أشهر. انظر سير أعلام النبلاء (٥٣٥/١٨).

(٢) هو: ناصر بن سلمان بن ناصر بن عمران بن محمد الأنصاري، النيسابوري، الشافعي، أبو الفتح، ولد سنة ٤٨٩هـ، وتوفي بمرو سنة (٥٥٢هـ). انظر معجم المؤلفين (٧٠/١٣).

(٣) انظر تفسير القرطبي (٢٥٢/١٣، ٢٥٣)، تاريخ ابن خلدون (٧٨٦/٤)، الفتح (٥٠٤/٧).

(٤) عمر بن شبة بن عبدة بن زيد بن رائطة، العلامة الحافظ الإخباري، أبو زيد، النميري البصري، نزيل بغداد، ولد سنة ١٧٣هـ. وتوفي سنة (٢٦٢هـ). انظر سير أعلام النبلاء (٣٦٩/١٢).

(٥) الخصائص الكبرى (٢٧٢/٣).

وهذا المذهب مردود بما قاله السهيلي: "... وظن بعض الناس أنه كتب بيده. وفي البخاري أنه كتب وهو لا يحسن الكتابة، فتوهم أن الله تعالى أطلق يده بالكتابة في تلك الساعة خاصة. وقال: هي آية. فيقال له: كانت تكون آية لولا أنها مناقضة لآية أخرى، وهو كونه أمياً لا يكتب، وبكونه أمياً في أمة أمية قامت الحجة، وأفحم الجاحد، وانحسمت الشبهة، فكيف يطلق الله يده لتكون آية؟! وإنما الآية أن لا يكتب. والمعجزات يستحيل أن يدفع بعضها بعضاً، وإنما معنى "كتب" أي أمر أن يكتب. وكان الكاتب في ذلك اليوم علي بن أبي طالب"[1] أ.هـ.

ولما أعلن الباجي هذا القول، أنكر عليه الفقيه أبو بكر الصائغ وكفره بإجازته الكتْب على النبي صلوات الله وسلامه عليه، واعتبر ذلك تكذيباً للقرآن، وأُثيرت عليه الفتنة، وقبح عليه عند العامة، وتكلم به الخطباء على المنابر حتى قال شاعرهم:

برئت ممن شرى دنيا بآخرة   وقال إن رسول الله قد كتبا[2]

---

(١) الروض الأنف (٤/٣٦).

(٢) انظر نفح الطيب (٢/٦٨)، تذكرة الحفاظ (٣/١١٨٢)، سير أعلام النبلاء (١٨/٥٤٠)، طبقات الداوودي (١/٢١١)، شذرات الذهب (٣/٣٤٥)، سمط النجوم العوالي (٢/١٤٧-١٤٨)، تهذيب تاريخ دمشق (٦/٢٥١).

الثالث: وهو مروي عن الشعبي، وهو الذي جنح إليه المؤلف في كتابه المناهل. وخلاصة هذا المذهب: أن النبي ﷺ ما مات حتى عرف القراءة والكتابة وأن هذا الأمر غير مناف للمعجزة، ولا معارض للقرآن. وذلك أن المعجزة قامت بمجيء النبي ﷺ بما بهر عقول الناس، من كلام الله المعجز... وما ظهر على يديه من الآيات التي تفحم الخصم..

أما قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ..﴾ [العنكبوت: آية ٤٨] فهي تنفي عنه القراءة والكتابة قبل البعثة، وليس فيها ما يدل على نفي ذلك بعد البعثة... واستدلوا بالأحاديث السابقة -وقد أشرنا إلى ضعفها فيما سبق، وبينا المراد بما ورد في صلح الحديبية، فراجعه-.

ولا ريب أن هذا قول شاذ بعيد عما دل عليه القرآن والسنة المطهرة، وما عرف وانتشر من أمية الرسول ﷺ. بل إن في حديث الصلح، الذي استدلوا به رد عليهم. فقد صرح فيه الراوي بقوله "وليس يحسن يكتب" كما في رواية البخاري. وهذا قاطع الدلالة على ما ذكرنا.

وجاء عند مسلم أنه ﷺ قال لعلي: ((أرني مكانها)) فأراه مكانها.." فلو كان يعرف القراءة والكتابة لما احتاج لمثل هذا السؤال.

هذا وقد يقول قائل: إذا كان الرسول ﷺ ليس هو الذي كتب تلك الكلمة في الحديبية، فلماذا طلب من علي أن يريه مكانها؟!

والجواب على هذا يسير جداً!! وهو أن يقال: بأنه طلب منه أن يريه مكانها لكي يطمسها، لأن علياً رضي ا لله عنه امتنع من ذلك.

ثم لو كان يعرف القراءة والكتابة لما احتاج أن يعرفه علي بمكانها كما بينا فيما سبق.

المسألة الثانية: حول الأسرار التي يُقال إن الرسم العثماني تضمنها.

عند تعداد المؤلف لمزايا وفوائد الرسم العثماني قال: "... الفائدة الثالثة: الدلالة على معنى خفي دقيق كزيادة الياء في كتابة كلمة "أيد" من قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [الذاريات: آية ٤٧] إذ كتبت هكذا: "بأييد" وذلك للإيماء إلى تعظيم قوة الله التي بنى بها السماء، وأنها لا تشبهها قوة على حد القاعدة المشهورة وهي: "زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى".

ومن هذا القبيل: كتابة هذه الأفعال الأربعة بحذف الواو، وهي: "ويدعو الإنسان، ويمحو الله الباطل، يوم يدعو الداع، سندعو الزبانية" فإنها كتبت في المصحف العثماني هكذا: ﴿وَيَدْعُ الإِنْسَانُ﴾ [الإسراء: آية١١] ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ [الشورى: آية ٢٤] ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر: آية ٦] ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: آية ١٨] ولكن من غير نَقْط ولا شكل في الجميع.

قالوا: والسر في حذفها من ﴿وَيَدْعُ الإِنْسَانُ﴾ [الإسراء: آية ١١] هو الدلالة على أن هذا الدعاء سهل على الانسان يسارع فيه كما يسارع إلى الخير! بل إثبات الشر إليه من جهة ذاته أقرب إليه من الخير.

والسر في حذفها من ﴿وَيَمْحُو اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ [الشورى: آية ٢٤] الإشارة إلى سرعة ذهابه واضمحلاله.

والسر في حذفها من ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾ [القمر: آية ٦] الإشارة إلى سرعة الدعاء، وسرعة إجابة الداعين. والسر في حذفها من ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾ [العلق: آية ١٨] الإشارة إلى سرعة الفعل وإجابة الزبانية، وقوة البطش! ويجمع هذه الأسرار قول المراكشي: "... والسر في حذفها من هذه الأربعة: سرعة وقوع الفعل، وسهولته على الفاعل، وشدة قبول المنفعل المتأثر به في الوجود"[1] أ.هـ.

وقد يعجب القارئ الكريم من هذا الكلام، ولو رجع إلى ما كتبه الزركشي رحمه الله في كتابه البرهان لما انقضى عجبه مما أورد في هذا الموضوع من الخفايا والأسرار!! والتي أخذ عامتها من كتاب "عنوان الدليل في مرسوم خط التنزيل" لابن البنا رحمه الله، وإنك تستطيع أن تتصور كثرة ما أورده الزركشي رحمه الله من هذه الأسرار!! إذا علمت أن جميع ما كتبه في موضوع الرسم العثماني -عدا الورقتين الأوليين- يدور حول هذه الاستنباطات والاستخراجات لهذه المعاني الباطنة الخفية!!

---

(١) المناهل (٣٦٨/١).

وقد أطال في الموضوع كثيراً على غير عادته، فكتب فيه -أي الزركشي- ما يقرب من أربع وخمسين صفحة! وليس الخبر كالمعاينة، فأظن أن مراجعته تكفي في الحكم ببطلانه.

وهذا في الحقيقة لا يخلو من حالين؛ إما أن يكون علماً جليلاً ينطوي على إعجاز وكنوز يصعب على البشر حصرها والإحاطة بها!! وإما أن يكون بجرد تكلفات وتخرصات ليس لها من الحقيقة أدنى نصيب! وهذا هو الأقرب.

لو افترضنا أن الرسم أمر توقيفي ليس للصحابة ولا لغيرهم فيه أدنى تصرف -كما زعم بعضهم- فإننا مع ذلك لا نستطيع أن نقرر تلك المعاني والاستنباطات المنطوية تحت تلك الاختلافات في الرسم في المواضع المختلفة للكلمة الواحدة. لأن استخراج هذه المعاني يحتاج إلى بيان الشارع لها؛ لأنها خفية جداً. لكن سمة التكلف ظاهرة على ما ذكروا كما يظهر ذلك لكل من نظر في هذه الاستنباطات.

ثم إن هذه الطريقة، وهذا المذهب الذي أشار إلى هذا الجانب العظيم الجليل المنطوي تحت ذلك الرسم القرآني الذي وقع في زمن عثمان رضي الله عنه لم يتداول بين أهل العلم -على أهميته وخطورته- ولم يشتهر، بل لا يكاد يُعرف قبل وجود ابن البنا في أواخر القرن السابع الهجري. وهذا من أغرب ما يكون.

قال ابن خلدون رحمه الله: "... ولا تلتفت في ذلك إلى ما يزعمه بعض المغفلين من أنهم كانوا محكمين لصناعة الخط، وأن ما يتخيل من مخالفة خطوطهم لأصول الرسم ليست كما يتخيل، بل لكلها وجه. يقولون في مثل زيادة الألف في ﴿**لأذبحنه**﴾ إنه تنبيه على أن الذبح لم يقع. وفي زيادة الياء في ﴿**بأييد**﴾ إنه تنبيه على كمال القدرة الربانية، وأمثال ذلك مما لا أصل له إلا التحكم المحض..."[1] أ.هـ.

وهذا القول -فيما يظهر- مبني على أن الرسم العثماني كان بتوقيف من النبي ﷺ. "ولا ريب أن هذا غلو في تقديس الرسم العثماني، وتكلف في الفهم ما بعده تكلف، فليس من المنطق في شيء أن يكون أمر الرسم توقيفياً، ولا أن يكون له من الأسرار ما لفواتح السور، فما صح في هذا التوقيف حديث عن رسول الله ﷺ، ولا مجال لمقارنة هذا بالحروف المقطعة، التي تواترت قرآنيتها في أوائل السور..."[2]

---

(١) مقدمة ابن خلدون (ص٩١٤).

(٢) مباحث في علوم القرآن، د. صبحي الصالح (ص٢٧٧).

المسألة الثالثة: المراد بقوله تعالى: ﴿فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ. لايَمَسُّهُ إِلا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: الآيتان ٧٨-٧٩]

قال المؤلف رحمه الله: "... حتى لقد وصفه الحق جل شأنه بأنه كتاب مكنون، وحكم بأنه لا يمسه إلا المطهرون، وأقسم على ذلك إذ يقول: ﴿فَلا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ...﴾ [الواقعة: آية ٧٥]"[1] أ.هـ.

والكتاب المكنون هنا ليس هو القرآن، بل القرآن في هذا الكتاب المكنون الذي هو اللوح المحفوظ، كما هو قول جماهير المفسرين من الصحابة فمن بعدهم.

قال الطبري رحمه الله: "... وقوله: ﴿فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ﴾ يقول تعالى ذكره: هو في كتاب مصون عند الله، لا يمسه شيء من أذى من غبار ولا غيره.

ثم ساق جملة مرويات تدل على هذا المعنى ومنها:

١- عن ابن عباس رضي الله عنه: ﴿لا يَمَسُّهُ إِلا الْمُطَهَّرُونَ﴾، الكتاب الذي في السماء[2].

---

(١) انظر المناهل (٤٠٣/١).

(٢) وإسناده لا يصح لأن في إسناده شريك عن حكيم. وحكيم هو ابن جبير الأسدي، معروف بالرواية عن سعيد بن جبير وبرواية شريك بن عبد الله النخعي عنه. انظر تهذيب الكمال (١٦٦/٧-١٦٧)، وحكيم ضعيف. وشريك: صدوق يخطئ كثيراً وقد تغير حفظه، والله أعلم.

٢- عن مجاهد (من طريق ابن أبي نجيح): القرآن في كتابه المكنون الذي لا يمسه شيء من تراب ولا غبار.

٣- عن جابر بن زيد[١] وأبي نهيك[٢] هو كتاب في السماء[٣].

وهذا القول هو الذى اختاره الزجاج[٤]، ونقله الجصاص عن حماد[٥]، ورجحه البغوي[٦]، والرازي[٧]، والقمي[٨][٩]، والسعدي، حيث

---

(١) جابر بن زيد أبو الشعثاء الأزدي ثم الجوفي البصري، فقيه من ثقات التابعين، مات سنة ٩٣هـ. انظر التقريب (١٢٢/١).

(٢) أبو نهيك الأزدي البصري، القاري واسمه: عثمان بن نهيك، تابعي ثقة. انظر التقريب (٤٨٢/٢).

(٣) انظر تفسير الطبري (٢٠٤/٢٧-٢٠٥)، وفي سنده: محمد بن حميد الرازي قال عنه في التقريب: "حافظ ضعيف وكان ابن معين حسن الرأي فيه" (١٥٦/٢).

(٤) انظر معاني القرآن (١١٥/٥).

(٥) انظر أحكام القرآن (٣٠٠/٥).

(٦) انظر تفسير البغوي (٢٨٩/٤).

(٧) انظر التفسير الكبير (١٩٢/٢٩).

(٨) انظر غرائب القرآن (٨٣/٢٧).

(٩) الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري، نظام الدين، ويقال له الأعرج، مفسر، أصله من بلدة قم وسكن نيسابور، وفاته بعد سنة ٨٥٠هـ. انظر بغية الوعاة (٥٢٥/١)، الأعلام (٢١٦/٢).

يقول: "... وهذا الكتاب المكنون هو اللوح المحفوظ أي أن هــذا القـرآن مكتـوب في اللـوح المحفـوظ، مُعَظَّـم عنـد الله، وعنـد ملائكتـه في المـــلأ الأعلى".

ويحتمل أن المراد بالكتاب المكنون هو الكتـاب الـذي بـأيدي الملائكـة الذين ينزلهم الله لوحيه ورسالته. وأن المراد بذلك أنه مستور عـن الشياطين لا قدرة لهم على تغييره ولا الزيادة والنقص منه واستراقه"[1] أ.هـ.

وقدنصر ابن القيم رحمه الله تعالى هذا الأخير من وجوه عدة وهي:

١- أنه وصفه بأنه مكنون. والمكنون: المسـتور عـن العيـون، وهـذا إنما هو في الصحف التي بأيدي الملائكة.

٢- أنه قال: ﴿لا يَمَسُّهُ إِلا الْمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: آية ٧٩] وهـم الملائكة، ولو أراد المؤمنين المتوضئين لقال: لا يمســه إلا المتطهـرون. كمـا قال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقـرة: آيـة ٢٢٢] فالملائكة مطهرون، والمؤمنون المتوضئون متطهرون.

٣- أن هذا إخبار، ولو كان نهياً لقال: لايمسسه، بالجزم. والأصـل في الخبر أن يكون خبراً صورة ومعنى.

٤- أن هذا رد على من قال: إن الشيطان جاء بهذا القرآن، فأخـبر تعالى أنه في كتاب مكنون لا تناله الشياطين، ولا وصـول لهـا إليـه، كمـا

---

(١) تيسير الكريم المنان (٨/٧٣).

قال تعالى في آية الشعراء: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِين . وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ . إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمَعْزُولُون﴾ [الشعراء: الآيات٢١٠-٢١٢] وإنما تناله الأرواح المطهرة، وهم الملائكة.

٥- أن هذا نظير الآية التي في سورة عبس ﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ . فِي صُحُفٍ مُكَرَّمَةٍ . مَرْفُوعَةٍ مُطَهَّرَة . بِأَيْدِي سَفَرَة...﴾ [عبس: الآيات١٢-١٦] ثم نقل قول مالك المتقدم.

٦- أن الآية مكية، في سورة مكية، تتضمن تقرير التوحيد، والنبوة، والمعاد، وإثبات الصانع، والرد على الكفار، وهذا المعنى أليق بالمقصود من فرع عملي، وهو حكم مس المحدث المصحف.

٧- أنه لو أُريد به الكتاب الذي بأيدي الناس لم يكن في الإقسام به على ذلك بهذا القسم العظيم كثير فائدة، ومن المعلوم أن كل كلام فهو قابل لأن يكون في كتاب، حقاً أو باطلاً، بخلاف ما إذا وقع القسم على أنه في كتاب مصون مستورعن العيون عند الله، لا يصل إليه شيطان... فهذا المعنى أليق وأجل وأخلق بالآية ولا شك"[1] أ.هـ.

وفي قوله تعالى: ﴿لا يَمَسُّهُ إلا الْمُطَهَّرُون﴾ [الواقعة: آية ٧٩] قال ابن جرير: "... لايمس ذلك الكتاب المكنون إلا الذين قد طهرهم الله من الذنوب".

---

(١) مدارج السالكين (٢/٤١٦-٤١٧)، مع تصرف يسير. وانظر التبيان في أقسام القرآن (ص٢٢٦-٢٢٩).

ثم نقل جملة من المرويات عمن قال بأنهم الملائكة، ومن ذلك:

١- عن ابن عباس رضي الله عنهما -بسند مسلسل بالضعفاء- "إذا أراد الله أن ينزل كتاباً نسخته السفرة، فلا يمسه إلا المطهرون. قال: يعني الملائكة"[١].

٢- عن سعيد بن جبير: الملائكة الذين في السماء[٢].

٣- عن جابر بن زيد، وأبي نهيك، وعكرمة، ومجاهد، وأبي العالية[٣] مثل ما سبق[٤]

واختاره أيضاً الزجاج[٥]، والبغوي[٦]، والرازي[٧]، ونسبه القرطبي وابن كثير لأنس[٨]. وعزاه ابن كثير أيضاً إلى المجاهد، وعكرمة، وسعيد ابن جبير، والضحاك، وأبو الشعثاء جابر بن زيد، وأبو نهيك، والسدي، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وغيرهم[٩].

---

(١) انظر أحكام القرآن للجصاص (٣٠٠/٥)، والمحلي (٨٣/١).

(٢) المصدران السابقان.

(٣) وفي سنده محمد بن حميد الرازي وقد سبق الكلام عليه ص٤٧٢.

(٤) انظر تفسير الطبري (٢٠٥/٢٧).

(٥) انظر معاني القرآن (١١٦/٥).

(٦) انظر تفسير البغوي (٢٨٩/٤).

(٧) انظر التفسير الكبير (١٩٥/٢٩).

(٨) انظر الجامع لأحكام القرآن (٢٢٥/١٧).

(٩) انظر تفسير ابن كثير (٢٩٨/٤).

وقال به من المتأخرين: القاسمي[1]، والسعدي[2]، وعزاه الواحدي والقاسمي إلى أكثر المفسرين[3]

قال ابن العربي: "... وأما من قال: إنه الذي بأيدي الملائكة من الصحف، فإنه قول محتمل، وهو الذي اختاره مالك، قال: أحسن ما سمعت في قوله: ﴿لا يَمَسُّهُ إِلا الْمُطَهَّرُونَ﴾ أنها بمنزلة الآية التي في عبس وتولى: ﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَرَهُ . فِي صُحُفٍ مُكَرَّمَةٍ . مَرْفُوعَةٍ مُطَهَّرَةٍ . بِأَيْدِي سَفَرَةٍ...﴾ [الآيات: ١٢-١٦] يريد أن المطهرين هم الملائكة الذين وصفوا بالطهارة في سورة عبس[4]." أ.هـ [5].

وهناك قول آخر نقله ابن جرير عن أبي العالية، وابن زيد، وهو أن المراد: "المطهرون من الذنوب"، قال الطبري: ".... والصواب من القول في ذلك عندنا: أن الله جل ثناؤه أخبر أنه لا يمس الكتاب المكنون إلا

---

(١) انظر تفسير القاسمي (٢٠/١٦).

(٢) انظر تيسير الكريم المنان (٧٣/٨).

(٣) انظر نيل المرام، لصديق حسن خان ص٥١٠، تفسير القاسمي (٢٠/١٦).

(٤) أحكام القرآن (١٧٣٨/٥)، وانظر القرطبي (٢٢٥/١٧).

(٥) ونقل ابن حزم عن سلمان رضي الله عنه: أن المراد بالمطهرين: الملائكة. انظر المحلى (٨٤/١).

المطهرون. فعم بخبره: ولم يخصص بعضاً من دون بعض، فالملائكة من المطهرين، والرسل والأنبياء من المطهرين، وكل من كان مطهراً من الذنوب فهو ممن استثنى وعني بقوله ﴿إِلا الْمُطَهَّرُونَ﴾[1]" أ.هـ.

(١) تفسير الطبري (٢٧/٢٠٦).

المسألة الرابعة: حكم مس المحدث ما يتصل بالمصحف من خريطة وغلاف وصندوق:

قال المؤلف رحمه الله(١/٤٠٤)[١]: "... قالوا بوجوب الطهارة لمسه وحمله، وكذلك ما يتصل به من خريطة وغلاف وصندوق على الصحيح" أ.هـ.

"فقولهم بوجوب الطهارة لمسه وحمله مُسَلَّم للنهي الوارد في ذلك، أما تعدية الحكم إلى ما فوق ذلك كإيجاب الطهارة لمس صندوق المصحف مثلاً، أو ما يتصل به من خريطة أو غلاف ونحوهما، فإنه غير مُسَلَّم، بل يجوز حمله بعلاقته، وهو قول أبي حنيفة[٢] رحمه الله، وهو مروي أيضاً عن الحسن، وعطاء، وطاووس، والشعبي[٣]، والقاسم، وأبي وائل، والحكم، وحماد، وسعيد بن جبير[٤] لأنه غير ماس له، فلم يمنع منه، كما لو حمله في رَحْلِهِ. ولأن النهي إنما هو عن المس، فالحمل ليس بمس، ولا ملزوم له، فلم يتناوله النهي. ولا يقال: إنه يقاس على المس. لأن العلة -التي هي المس- غير موجودة في الفرع. وعليه فلو حمله في علاقه، أو بحائل آخر بينه وبينه مما لا يتبعه في البيع جاز[٥].

---

(١) وراجع أيضاً (١/٤٤،٣٠٨).

(٢) انظر المحلى (١/٨٤).

(٣) انظر فضائل القرآن لأبي عبيد رقم (٩٠١).

(٤) المصدر السابق رقم (٩٠٤-٩٠٥).

(٥) انظر المغني (١/١٣٨).

وقد نقل ابن حزم عن مالك: "إن كان في خرج، أو تابوت فلا بأس أن يحمله اليهودي، والنصراني، والجنب، وغير الطاهر"[1] أ.هـ.

وقفات مع المؤلف:

الوقفة الأولى:

قال المؤلف تحت عنون: (هل رسم المصحف توقيفي؟): "للعلماء في رسم المصحف آراء ثلاثة"[2]. والآراء الثلاثة التي ذكرها هي:

١- أنّه توقيفي لا تجوز مخالفته. (وذكر أدلتهم).

٢- أنّه اصطلاحي. ومخالفته جائزة. (وذكر أدلتهم مع الجواب عنها).

٣- أنّه يجوز بل يجب كتابة المصحف الآن لعامة الناس على الاصطلاحات المعروفة الشائعة عندهم، ولا تجوز كتابته لهم بالرسم العثماني خشية اللبس.

والحقيقة أنّ القول الثالث يؤول إلى الثاني باعتبار عدم التوقيف؛ وعليه فالخلاف هنا دائر بين القول بالتوقيف وعدمه. والقائلون بعدم التوقيف منهم من يُجيز مخالفة الرسم ومنهم من يمنع من ذلك حماية للقرآن من التحريف والعبث.

---

(١) المحلى (٨٤/١).

(٢) المناهل (٣٧٠/١، ٣٧٤-٣٧٨).

ولمّا كان المؤلف -رحمه الله- لم يصرّح بترجيح شيء من هذه الأقوال -وإن كان ظاهر صنيعه يشعر بأنّه يميل إلى القول بالتوقيف- فسأكتفي بالتنبيه إلى أنَّ القول بالتوقيف ليس عليه دليل صحيح. والأرجح أنَّ هذا الرسم غير توقيفي لكن لا ينبغي مخالفته في كتابة المصاحف سداً لباب العبث والتّلاعب بكتاب اللّه تعالى واللّه أعلم.

الوقفة الثانية:

في (٣٩٢/١) قال المؤلف رحمه الله: "المصاحف التي نسخها عثمان رضي الله عنه كان مجموعها مشتملا على الحروف السبعة..." أ.هـ.

وقال أيضاً: "ومن المتفق عليه أن هذه الصحف[1] كتب فيها القرآن بحروفه السبعة، التي نزل عليها. ولم يرد أن عثمان أمرهم أن يتركوا ستة أحرف منها ويبقوا حرفاً واحداً، كما ذهب إلى ذلك بعض العلماء..."[2] أ.هـ.

وقد بينا لك فيما سبق أن عثمان رضي الله عنه كتب المصاحف على حرف واحد، وهو حرف زيد بن ثابت رضي الله عنه.

ولم يقع الاتفاق على أن أبابكر رضي الله عنه جمع في تلك الصحف الأحرف السبعة كلها... بل إنه كتبها على القراءة المشهورة، وهي العرضة الأخيرة.

وقد أسلفنا لك فيما تقدم ذكر من قال بمثل ذا فراجعه. والله أعلم.

---

(١) يعني صحف أبي بكر رضي الله عنه.

(٢) انظر (٣٩٢/١، ٣٩٣، ٣٩٤).

الوقفة الثالثة:

نقل المؤلف رحمه الله عن النووي قوله: "ويستحب أن يقوم للمصحف إذا قُدم به عليه، لأن القيام يستحب للعلماء والأخيار، فالمصحف أولى."[1] أ.هـ.

وهذا القول مرفوض تماماً، لأن الاستحباب حكم شرعي لا يثبت إلا بالدليل، ولا يوجد دليل من الكتاب والسنة يدل على ما ذكر... وأعظم الناس تعظيماً للقرآن هو رسول الله ﷺ، ثم أصحابه من بعده، ولم يرد عن أحد منهم أنه فعل ذلك، ونحن مطالبون بتتبع ذلك الهدي القويم، فما لم يكن يومئذ ديناً لا يكون اليوم ديناً.

فهذا العمل يعد من الأمور المحدثة، التي وقعت من بعدهم[2] وقد حذرنا رسول الله ﷺ من هذه المحدثات في غير ما حديث. ولقد أحسن من قال:

وكل خير في اتباع من سلف   وكل شر في ابتداع من خلف

ثم إن قياس القيام للمصحف على القيام للعلماء والأخيار غير صحيح، لأن الصورة المقيس عليها غير مُسَلَّمة، لما ثبت من كراهة القيام، أخذاً من حديث امتناع الصحابة عن القيام للنبي ﷺ، لما يعلمون من كراهته لذلك.

---

(١) المناهل (٤٠٤/١).

(٢) انظر الفتاوى الكبرى (٢٠٧/١).

المبحث الحادي عشر: في القراءات والقراء والشبهات فيهما.

وتشمل الدراسة:

أولاً: مدى استيفاء المؤلف لمادة هذا المبحث وذِكْر القضايا التى ناقشها فيه.

ثانياً: إضافات المؤلف في هذا المبحث.

* وقفتان مع المؤلف.

أولاً: مدى استيفاء المؤلف لمادة هذا المبحث وذِكْرُ القضايا التي ناقشها فيه:

من حيث استيفاء المؤلف لمادة هـذا المبحـث، فإنـه قـد حقـق ذلـك كعادته في المباحث المتقدمة.

أما عن القضايا التى تعرض لها فهي كثيرة جداً.

فقد قام بتقسيم هذا المبحث إلى قسمين، وهما:

القسم الأول: ويتعلق بالقراءات من حيث معناها اللغوي، والاصطلاحي، ونشأتها، وطبقات الحفاظ، والمقرئين الأوائل، وأعداد القراءات، وضابط قبولها... والكلام في هذه الضوابط وتعليلها، وأنواع القراءات من حيث التواتر وعدمه، وتكلم عن تواتر القرآن، وحال القراءات السبع من حيث التواتر جملة وتفصيلاً، ثم حال القراءات الثلاث المتممة للعشر مع الترجيح.

القسم الثاني: وترجم فيه للقراء وأشهر من أخذ عنهم... ثم بين حكم ما وراء العشر. وبعد ذلك عرض بعض الشبه ثم حاول الإجابة عنها.

ثانياً: إضافات المؤلف في هذا المبحث.

تنحصر إضافات المؤلف في هذا المبحث في ثلاث نقاط وهي:

١- تعريفه للقراءات لغة واصطلاحاً.

٢- تعريفه للقراء لغة واصطلاحاً.

٣- ترجمته للقراء الأربعة عشر بتراجم مختصرة مستقلة.

وقفتان مع المؤلف:

الوقفة الأولى:

قال المؤلف رحمه الله: "بل كان أول من صنف في القراءات أمثال أبي عبيد القاسم بن سلام، وأبي حاتم السجستاني، وأبي جعفر الطبري، وإسماعيل القاضي"[1] أ.هـ.

ويلاحظ على هذا الكلام أمران:

الأمر الأول: أنه مناقض لما قرره سابقاً عند كلامه على أوائل المولفين في علوم القرآن المختلفة (١/٢٤، ٢٥). حيث اعتبر أن علم الدين السخاوي -من علماء القرن السابع الهجري- في مقدمة من ألف في القراءات!! وقد نبهنا على هذا فيما سبق في المبحث الثاني، فراجعه.

الأمر الثاني: أن هذا الرأي مخالف للواقع -مع مخالفته لكلامه المتقدم- وقد أخذه من السيوطي حيث قال: "فأول من صنف في

(١) المناهل (١/٤١٠).

القراءات: أبو عبيد القاسم بن سلام..."[1] والذي نقله بدوره من ابن الجزري حيث قال: "فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب. أبوعبيد القاسم بن سلام..."[2].

وقد بينا فيما سبق[3] أن هناك مؤلفات في القراءات وجدت في القرن الأول والثاني الهجري. ومن ذلك كتاب "القراءة"[4] ليحيى بن يعمر (ت٨٩هـ). جمع فيه اختلافات المصاحف المشهورة، وكتب عبد الله بن عامر اليحصبي (ت١١٨هـ) كتاباً في اختلافات مصاحف الشام والحجاز والعراق[5]، وكتب ابن محيصن (ت١٢٣هـ) اختياراً في القراءة على مذهب العربية[6]، وألف أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) كتاب "القراءات"[7]، ومثله أيضاً لعيسى بن عمر الثقفي (ت١٤٩هـ)[8]، وكتب حمزة الكوفي

---

(١) الإتقان (٢٠٦/١).

(٢) النشر (٣٤/١).

(٣) راجع المبحث الثاني.

(٤) انظر غاية النهاية (٣٨١/٢)، تاريخ التراث (٢٢/١).

(٥) انظر الفهرست (ص٣١)، غاية النهاية (٤٢٣/١)، تهذيب التهذيب (٢٤٠/٥)، الأعلام (٩٥/٤).

(٦) انظر الفهرست (ص٣٣)، غاية النهاية (١٦٧/٢)، تاريخ التراث (٢٣/١).

(٧) انظر الفهرست (ص٢٨).

(٨) انظر الفهرست (ص٣٣،٤٧)، غاية النهاية (٦١٣/١).

(ت١٥٦هـ) كتاباً في القراءات[١]. ومثله أيضاً لنافع المدني (ت١٦٩هـ)[٢]، وألف هشيم بن بشير (ت١٨٣هـ) كتاباً في "القراءات"[٣].

ولا يخفى عليك أن جميع ما ذكرت من الكتب لا تعتبر جامعة للقراءات، وإنما تعالج نواحي معينة محدودة، أو تذكر قراءة واحدة... سوى هذا الأخير. والله تعالى أعلم.

الوقفة الثانية: يذهب الزرقاني إلى أن اقتصار ابن مجاهد على هؤلاء القراء السبعة جاء مصادفة واتفاقاً من غير قصد ولا عمد حيث قال: "وجاء اقتصاره على هؤلاء السبعة مصادفة واتفاقاً من غير قصد ولا عمد. ذلك أنه أخذ على نفسه ألا يروي إلا عمن اشتهر بالضبط والأمانة وطول العمر في ملازمة القراءة، واتفاق الآراء على الأخذ عنه، والتلقي منه، فلم يتم له ما أراده إلا عن هؤلاء السبعة وحدهم..."[٤] أ.هـ.

---

(١) انظر المعارف لابن قتيبة (ص٥٢٩)، الفهرست (ص٣٢)، غاية النهاية (٢٦١/١)، معجم المؤلفين (٧٨/٤).

(٢) انظر المعارف لابن قتيبة (ص٥٢٨)، الفهرست (ص٣١)، تذكرة الحفاظ (٩٩/١)، غاية النهاية (٣٢٠/٢).

(٣) انظر الفهرست (ص٢٨٤)، تاريخ التراث العربي (٨٨/١).

(٤) المناهل (٤١٠/١).

وهذا غير صحيح لما صرح به غير واحد من أهل العلم. وأكتفى هنا بنقل كلام الإمام مكي بن أبي طالب رحمه الله في هذه المسألة حيث قال: "فإن سأل سائل فقال: "لم جعل القراء الذين اختيروا للقراءة سبعة، ألا كانوا أكثر أو أقل؟!"

فالجواب: أنهم جُعلوا سبعة لعلتين، **إحداهما**: أن عثمان رضي الله عنه كتب سبعة مصاحف، ووجه بها إلى الأمصار، فجعل عدد القراء على عدد المصاحف. **والثاني**: أنه جعل عددهم على عدد الحروف التي نزل بها القرآن وهي سبعة، على أنه لو جعل عددها أكثر أو أقل لم يمنع ذلك أن عدد الرواة الموثوق بهم أكثر من أن يُحصى...أ.هـ[1].[2].

---

(١) الإبانة عن معاني القراءات (ص٦٦).

(٢) انظر نحو ما سبق في البرهان (١/٣٣٩)، الإتقان (١/٢٢٤،٢٢٥).

المبحث الثاني عشر: في التفسير والمفسرين وما يتعلق بهما

وتشمل الدراسة:

أولا: مدى استيفاء المؤلف لمادة هذا المبحث، وذِكْر القضايا التي ناقشها فيه.

ثانيا: إضافات المؤلف في هذا المبحث.

ثالثاً: مناقشة المؤلف في مسائل وقضايا من هذا المبحث.

* وقفات مع المؤلف.

أولاً: مدى استيفاء المؤلف لمادة هذا المبحث، وذكر القضايا التي ناقشها فيه.

لقد تطرق المؤلف رحمه الله لكثير من مسائل وجزئيات هذا المبحث، إلا أنه لم يستوعب كل ما كان ينبغي معالجته.

ويمكننا أن نورد المواضع التي قصر عنها كلام المؤلف في النقاط الآتية:

١- لم يستوعب المؤلف ذكر جميع المراحل التي مر بها التفسير، حيث إنه لم يذكر عهد النبي ﷺ، ومعلوم أن ذلك العهد يعتبر المرحلة الأولى من مراحل التفسير.

٢- لما ذكر المفسرين من الصحابة ذكر ابن عباس وأشهر الطرق عنه.. ثم ذكر ثلاثة من المفسرين من أصحاب النبي ﷺ، لكنه لم يتطرق لذكر الطرق عنهم.

٣- لم يتعرض المؤلف لذكر مصادر التفسير في عهد الصحابة، كما لم يتحدث عن مزايا التفسير في تلك المرحلة.

٤- لم يذكر المؤلف مصادر التفسير في عصر التابعين، ولا مميزات التفسير في ذلك العصر.

٥- لما ذكر المؤلف رحمه الله مدارس التفسير الثلاث لم يذكر شيوخها الذين أقاموها!!

٦- لم يتطرق المؤلف للتفسير الموضوعي البتة.

٧- لم يتعرض المؤلف للروايات الإسرائيلية، و لم يذكر أقطابها.. كما لم يبين مبدأ دخولها في التفسير و لم يُعَرِّف بها..

وإنما ذكر بعض أقطاب الروايات الإسرائيلية في معرض الرد على من اتهمهم فقط.

٨- لم يكن تعريفه لعدد من المفسرين، ولكتبهم، كافياً وافياً بالغرض، فعلى سبيل التمثيل انظر:

أ- ترجمته لأبي الليث السمرقندي[1] (ج١/٤٩٧).

ب- ترجمته للبغوي وتعريفه بكتابه. (ج١/٤٩٨).

٩- لم يتطرق المؤلف لذكر تفاسير الخوارج.

١٠- لم يتطرق المؤلف لذكر تفاسير الفلاسفة.

١١- لم يتطرق المؤلف لذكر تفاسير الفقهاء.

١٢- أهمل المؤلف الكلام على التفسير العلمي للقرآن؛ اللهم إلا إشارة لهذا الموضوع عند كلام المؤلف على تفسير طنطاوي جوهري، عند الكلام على مزج العلوم الأدبية والكونية وغيرها بالتفسير وسبب ذلك وأثره.

---

(١) هو: الإمام الفقيه، المفسر، أبو الليث، نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الحنفي، توفي سنة (٣٧٥هـ). انظر سير أعلام النبلاء (٣٢٢/١٦).

١٣- لم يتعرض المؤلف للتفسير في العصر الحديث ولا لأنواعه..

١٤- لم يترجم المؤلف للمفسرين من التابعين، وإنما اكتفى بذكر مقتطفات من توثيق أهل العلم لهم[١]، ومعلوم أن هذا وحده لا يفي بالغرض.

١٥- لم يرتب المؤلف كتب التفسير بالمأثور حسب الأقدمية الزمنية.. ولم يترجم لجميع أصحابها.. كما لم يشر إلى تاريخ وفاة بعض[٢] منهم مع أن هذا من الأهمية بمكان ليعرف به تقدم الكتاب أو تأخره في الزمن.

١٦- لما تعرض المؤلف لذكر تفاسير أهل الرأي لم ينبه على الملحوظات والمؤاخذات المهمة على كل واحد منها. كما أنه حين ذكر تفسير ابن عربي لم ينبه على معتقده!!

أما ما يتعلق بالقضايا التي ناقشها، فيمكن أن نجملها فيما يلي:

١- بين المؤلف معنى التفسير واشتقاقه، ومعاني التأويل في اللغة والاصطلاح.

٢- بين المؤلف فضل التفسير وعظم الحاجة إليه.

---

(١) انظر المناهل (٤٨٧/١).

(٢) انظر المصدر السابق (٤٩٦/١).

٣- تعرض المؤلف لذكر أقسام التفسير.. فذكر التفسير بالمأثور وبدأ بالكلام فيه من عصر الصحابة، وذكر أشهر أصحابه منهم.. ثم انتقل للحديث عن التفسير في عصر التابعين، وتكلم عن أصحابه وطبقاتهم ونقد المروي عنهم.. ثم شرع المؤلف في ذكر أسباب ضعف الرواية بالمأثور..

بعد ذلك انتقل المؤلف إلى الحديث عن تدوين التفسير بالمأثور، وذكر بعض المصنفات فيه مع الحديث عنها -أو بعضها- بشيء من الاختصار.

٤- تحدث المؤلف عن طرق المفسرين بعد العصر الأول، فجعل التفسير على قسمين: أ- تفسير محمود. ب- تفسير مذموم. ثم بين الميزان الذي يمدح به التفسير أو يذم، مع بيان مراده بالتفسير المحمود، والمذموم. فاعتبر التفسير المحمود ما كان أحد هذه الثلاثة:

ا- تفسير الصحابة والتابعين.

ب- تفسير الذين اعتمدوا على أقوال الصحابة والتابعين بالأسانيد الصحيحة.

ج- تفسير أهل الرأي الموفق..

واعتبر التفسير المذموم، هو تفسير أهل الأهواء والبدع. وذكر نماذج لأشهر أصحابه. ثم تحدث المؤلف عن قضية التعصب للرأي -وليته

أعرض عن ذلك- فأتى بما يحمد ويذم. وأسأل الله أن يعفو عنا وعنه.. وقد أطال في ذلك كثيراً، واستطرد في بعض الأمثلة. ثم تكلم عن الموقف من الخلافيات!

٥- تحدث المؤلف عن التفسير بالرأي، وبين المراد بالرأي هنا، وضابطه في التفسير، وما لا يجوز منه وما يجوز...

ثم ذكر مآخذ التفسير بالرأي، ونبه على ما ينبغي الابتعاد عنه في التفسير. بعد ذلك تعرض المؤلف لذكر العلوم التي يحتاجها المفسر، ثم ذكر الأقوال المختلفة في جواز التفسير بالرأي من عدمه.. مع ذكر أدلة كل فريق، وجواب المخالفين عن ذلك.

ثم تطرق لبيان منهج المفسرين بالرأي، ثم بين قانون الترجيح عند الاحتمال. وبعد ذلك ذكر أوجه بيان السنة للقرآن، والموقف عند التعارض بين التفسير بالرأي، والتفسير بالمأثور، ثم ذكر أشهر من ألف في هذا النوع من التفسير، وتعرض لذكر بعض المصنفات فيه.

٦- انتقل المؤلف إلى الكلام عن تفاسير الفرق المختلفة، كالتفسير الإشاري، وتفاسير أهل الكلام، ونحوهم. فبدأ بالحديث عن تفاسير المعتزلة، وتعرض لبعض مصنفاتهم المشهورة.

ثم تحدث عن تفاسير الباطنية، وعدد بعض فرقهم، ثم انتقل إلى تفاسير الشيعة.

بعد ذلك بدأ بالكلام على التفسير الإشاري، وبين معناه، وخلاف العلماء فيه، وشروط قبوله، ثم بين أهم كتبه، وذكر نماذج من كل كتاب من تلك الكتب، ثم جاء الكلام عن تفاسير أهل الكلام كما تعرض لمن قاموا بمزج العلوم الأدبية والكونية وغيرها بالتفسير، وبين سبب ذلك وأثره وما ينبغي مراعاته فيه.

ثانياً: ذكر إضافات المؤلف في هذا المبحث:

نستطيع حصر الإضافات في هذا المبحث في نقطتين اثنتين وهما:

الأولى: أن المؤلف شرح ووضح تعريفه للتفسير، وذكر محترزاته[١].

الثانية: تعرض المؤلف لذكر التفاسير المختلفة المناهج[٢] والاتجاهات.

وهذا وذاك مما لا نجده في الإتقان ولا في البرهان قبله.

---

(١) انظر المناهل (١/٤٧١-٤٧٢).

(٢) انظر المصدر السابق (١/٥٣٣) فما بعدها.

ثالثاً: مناقشة المؤلف في قضايا ومسائل من هذا المبحث:

وهي:

المسألة الأولى: في بيان جواز قراءة الحائض والجنب القرآن.

المسألة الثانية: في بيان أن نصوص الصفات من المحكم وليست من المتشابه، وأن السلف كانوا يعرفون معانيها دون كيفياتها.

المسألة الثالثة: في الكلام على بعض الأسانيد عن ابن عباس رضي الله عنهما.

المسألة الرابعة: في إثبات حجية خبر الآحاد في العقائد كما هو حجة في الأحكام.

المسألة الخامسة: في الإشارة إلى أن كتاب الواحدي في "أسباب النزول" والنحاس في "الناسخ والمنسوخ" ليسا من كتب التفسير.

المسألة السادسة: الموقف الصحيح من الخلافات في قضايا الاعتقاد.

المسألة السابعة: في الكسب وفعل العبد بين أهل السنة والأشاعرة.

المسألة الثامنة: في بيان أن السلف تكلموا في أن الله تعالى خالق أفعال العباد، وأظهروا ذلك.

المسألة التاسعة: هل اندثرت طوائف الباطنية؟!

المسألة العاشرة: المتكلمون ليسوا حراساً للعقيدة.

المسألة الحادية عشرة: أول واجب على المكلف.

المسألة الثانية عشرة: في الترجيح بين التفسير بالرأي والاجتهاد وبين التفسير بالأثر عند التعارض.

المسألة الثالثة عشرة: حول مصطلح أهل السنة والجماعة.

المسألة الرابعة عشرة: حقيقة الإيمان.

وقفات مع المؤلف:

المسألة الأولى: "في بيان جواز قراءة الحائض والجنب القرآن":

قال المؤلف رحمه الله: ".. وكذلك المعارف الباحثة عن أحوال القرآن، من حيث حرمة قراءته على الجنب ونحوها.."[١] أ.هـ.

وقد بينا لك فيما سبق[٢] أنه لا يحرم على الجنب ولا الحائض قراءة شيء من القرآن، فلا حاجة لإعادته هنا. والله أعلم.

---

(١) انظر المناهل (٤٧١/١).

(٢) انظر (ص٣٨٩).

المسألة الثانية: "في بيان أن نصوص الصفات من المحكم وليست من المتشابه وأن السلف كانوا يعرفون معانيها دون كيفياتها".

قال المؤلف رحمه الله في حاشية (ص٤٧٣) من الجزء الأول ما نصه: " وإنما قلنا في اصطلاح المفسرين -أي التأويل- ليخرج اصطلاح المتكلمين ومن جاراهم، فإنهم يريدون من التأويل ما ذهب إليه الخلف من صرف نصوص ما تشابه من الكتاب والسنة عن ظاهره إلى معان تتفق وتنزيه الله تعالى عن المشابهة والمماثلة، بخلاف ما ذهب إليه السلف من التفويض والإمساك عن تعيين معنى خاص". أ.هـ

فأنت ترى هنا أنه اعتبر تأويلات الخلف واقعة في المتشابه من الكتاب والسنة.

ومن أول الأمور دخولا في المتشابه عندهم آيات الصفات، كما هو معلوم.

ثم إنهم بنوا على ذلك أن السلف لم يكونوا يعرفون معانيها، ولذا اضطروا إلى التفويض.. وكل هذا غلط بَيِّن لمن عرف كلام السلف ومذهبهم، لا سيما في موضوع الصفات.

ومن كان ذا علم بمذاهب الناس ومقالاتهم، مع العلم بالكتاب والسنة فإنه يجزم بأن مذهب المفوضة من أسوأ المذاهب وأبعدها[1]... فكيف ينسب هذا إلى السلف العظام؟! سبحانك هذا بهتان عظيم!!

وإنما أُتي المفوضة من جهة "اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها النصوص بالشبهات الفاسدة... فلما اعتقدوا انتفاء الصفات في نفس الأمر، وكان مع ذلك لابد للنصوص من معنى، بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى، وبين صرف اللفظ إلى معانٍ بنوع تكلف... فصار هذا الباطل مركباً من فساد العقل، والكفر بالسمع، فإن النفي إنما اعتمدوا فيه على أمور عقلية، ظنوها بينات، وهي شبهات، والسمع حرفوا فيه الكلم عن مواضعه. فلما انبنى أمرهم على هاتين المقدمتين، نتج عن ذلك تجهيل السابقين..."[2].

وأما الذين ظنوا أن الصفات من المتشابه وأن السلف لم يكونوا على علم بمعانيها فإنما أُتوا من أمور عدة:

الأول: ما نقله المفسرون عن بعض السلف، من الوقف على قوله: ﴿إلا ا لله﴾ من قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلا اللَّهُ...﴾ [آل عمران: آية ٧].

---

(١) انظر درء التعارض (١/٢٠٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/٩-١٠).

والحقيقة أن هؤلاء الذين سمعوا هذا القول، واحتجوا به على دعواهم، بنوه على المعنى المتعارف عندهم للتأويل "وهو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى معنى مرجوح، لوجود القرينة الدالة على ذلك". وهذا خلاف المعروف من معنى التأويل عند السلف فإن مراد السلف بالتأويل مغاير لمراد الخلف به.

فالتأويل يطلق عند السلف على التفسير؛ فقولهم: تأويل هذه الآية كذا. أي تفسيرها. كما كان يطلق عندهم على نفس المراد بالكلام.. فتأويل الأمر هو نفس فعل المأمور، وتأويل النهي هو ترك المنهي، وتأويل الخبر هو وقوعه كما أخبر عنه.

ومما جاء على هذا المعنى قول سفيان بن عيينة: "السنة تأويل الأمر والنهي".

وقول عائشة: (كان النبي ﷺ يقول في ركوعه وسجوده: ((سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي)) يتأول القرآن)[1].

فهذا -وغيره كثير- يدل على ما ذكرنا.. ومن أراد أن يفهم عبارات السلف ومدلولاتها، فلابد وأن يعرف معهودهم في الخطاب..

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب: (الدعاء في الركوع). حديث رقم (٧٩٤) ٢٨١/٢، وانظر الأرقام: (٨١٧، ٤٢٩٣، ٤٩٦٧، ٤٩٦٨)، ومسلم: كتاب الصلاة، باب: (مايقال في الركوع والسجود)، حديث رقم (٤٨٤) ٣٥٠/١.

وقد أطال الشاطبي رحمه الله في بيان هذا الأصل في كتابه «الموافقات». فراجعه إن شئت[1].

والحاصل أن ابن عباس من أشهر من نُقل عنه الوقف على قوله: ﴿إلا الله﴾، وقد ثبت عنه الوصل كذلك.

وإنما يحمل المعنى في الوقف على تأويل الحقيقة والكُنْه والكيفية، وهذا معنى صحيح فإن كيفية الذات والصفات لا يعلمها إلا الله..

فمن أطلق التشابه على آيات الصفات وأحاديثها، وأراد هذا المعنى فهو محق؛... ولذا قال مالك، وربيعة، وأحمد، وابن الماجشون، وغيرهم من السلف: "...الكيف مجهول..". فتأويل ما أخبر الله تعالى عن نفسه، وعن اليوم الآخر هو نفس الحقيقة التي أخبر عنها، وهذا مما لم نتوصل إليه[2].

لكن إن كان المُراد بذلك التشابه هو التشابه في المعنى، فإن هذا باطل ولا ريب[3]، لأنه يلزم من هذا القول لوازم باطلة، إضافة لمخالفته للمنقول عن السلف... فمن هذه اللوازم:

---

(١) انظر الموافقات (٢/٦٤-٨٨).

(٢) انظر الفتاوى (٤/٦٧-٧٠، ٥/٣٤-٣٨، ١٣/٢٧٢-٢٨٤،٢٨٨-٢٩٤)، درء التعارض (١/٢٠٧)، مختصر الصواعق (ص١٠٥-١٠٦).

(٣) انظر درء التعاض (١/٢٠٨)، مختصر الصواعق (ص١٠٦).

١- أن يُقال بأن في القرآن ما لا يُعرف معناه، لا من قِبَل الأمة فحسب، بل من قِبَل الرسول ﷺ، كما قال أكابر المفوضة. وهذا قدح في منزل القرآن، وفيمن نزل عليه -ﷺ- كما أنه قدح في القرآن وفي أصحاب رسول الله ﷺ..

ذلك أن الله تعالى أنزله هدى، ووصف الرسول ﷺ بكونه هادياً، وكذلك الحال بالنسبة لأصحابه. فكيف يُقال بأنهم كانوا يجهلون أشرف مافيه، وهي معاني أسماء الله تبارك وتعالى وصفاته؟![1]

٢- على القول بأن الرسول ﷺ كان يعلم معانيها، لكن لم يبينها للأمة، كما ذهب إلى ذلك طائفة أخرى من المفوضة[2]، غير الذين سبق ذكرهم قبل ذا، فيلزم من هذا البهت أمور:

أ- تهمة الرسول ﷺ بترك البلاغ في أهم المهمات، وهي الأمور المتعلقة بالتوحيد.

ب- الطعن في القرآن وفي منزله، لأنه قال فيه: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ..﴾ [المائدة: آية ٣]، وأي نقص أعظم من ترك هذا الباب

---

(١) انظر الفتاوى (٤/٦٧-٧٠، ٥/٦-٨،٣٤، ١٣/٢٨٥-٢٨٧، ١٧/٣٥٦-٣٦٢)، درء التعارض (١/٢٠٤)، مختصر الصواعق (٧-٩).

(٢) انظر درء التعارض (١/٢٠٤). الفتاوى (٤/٦٧-٧٠، ٥/٣٤، ١٧/٣٥٦-٣٦٢).

العظيم من أبواب التوحيد بلا بيان؟! وأخبر أنه كتاب هداية مع كونه يوهم الكفر..[1].

جـ- أنه من المحال أن يُعَلِّم الرسول ﷺ أمته كل شيء، ويترك هذا الباب فلا يبينه لهم!! وهو السراج المنير، والهادي المبعوث بالكتاب ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه.. وقد أُمر الناس بالرد إليه عند التنازع!![2].

د- كيف يأمرنا باعتقاد الحق مع كونه لم يبينه لنا، مع العلم أن ظاهره يوهم الكفر والتشبيه -كما يزعمون- فهذا مما ينزه عنه الرسول ﷺ[3].

٣- إذا قالوا بأن الرسول ﷺ عرف معانيها وبينها، لكن شُغل الصحابة عن ذلك بالجهاد والدعوة إلى الإسلام ونشره في الأقطار، ولم يتفرغوا لدراسة هذه النصوص، والنظر في تأويلها، كما يقول ذلك طوائف من المتكلمين.. فإن هذا يلزم منه أمور لا تحمد ومنها:

ا- نسبة الجهل والتقصير إلى خير القرون[4] -وهم الذين اختصهم الله تعالى لصحبة نبيه ﷺ- تعلماً وتعليماً... فلم يبذلوا فيه الجهد المطلوب

---

(١) انظر درء التعارض (١/٢٠٢).

(٢) انظر الفتاوى (٥/٦،١٧٤)، مختصر الصواعق (ص٦-٩).

(٣) انظر درء التعارض (١/٢٠٢)، مختصر الصواعق (ص٦).

(٤) انظر الفتاوى (٥/٦-٧)، مختصر الصواعق (ص٧-٩).

في التعلم، و لم يعنوا بتعليمها للناس، مع كونها جانباً عظيماً من جوانب التوحيد، وأساساً من أُسس هذا الدين. إضافة إلى أنها أهم مما اشتغلوا به، وهو الجهاد.. فكيف يعنون بالمفضول مع تفويت الفاضل؟!

ب- إدعاء أصحاب هذا الإفك أنهم أعلم با لله وآياته وأسمائه من المهاجرين والأنصار. وهذا من أعظم الزور والبهتان.

جـ- أن الدين لم يؤده الصحابة بتمامه إلى الأمة، لأنهم شُغلوا عن تأدية بعض أصوله، وبقي الأمر هكذا حتى جاء هؤلاء المتحيرون، فبينوه وقرروا أصوله وحرروها.. وبينوا ما يسوغ اعتقاده من ظواهر النصوص وما لا يسوغ!!

د- أن طلب معرفة هذا الأمر، والسؤال عنه، من أعظم مقاصد وأهداف من لهم أدنى همة.. ومع ذلك لم يُقبل عليه لا الصحابة، ولا أحد من أصحاب القرون الثلاثة المفضلة!![1].

٤- أن ا لله تبارك وتعالى أراد من الأمة معرفة معاني ما أنزل و لا ريب[2].. وهذا يتعارض مع القول بأن من القرآن ما لا يُعرف له معنى.. كما أنه يتعارض مع القول بأن السلف كانوا يفوضون معاني الصفات،

---

(١) انظر الفتاوى (٥/٧).

(٢) انظر المصدر السابق (١٣/٢٨٤-٢٨٥).

لأنهم لا يعرفون معناها.. قال الحسن: "ما أنزل الله آية إلا وهو يحب أن يعلم ما أراد بها"[1].

٥- ومما يدل على فساد هذا القول: أن الصحابة والتابعين فسروا جميع القرآن ومن ذلك آيات الصفات.. قال مجاهد: "عرضت المصحف على ابن عباس، من فاتحته إلى خاتمته، أقفه عند كل آية، وأسأله عنها.."[2].

٦- أن القول بأنها من المتشابه، ونسبة التفويض إلى السلف، يعارض الأمر بالتدبر والتفكر في قراءة القرآن.[3].

٧- إدعاء أنها من المتشابه يُسَوِّغ لكل ملحد أن يقول في القرآن ما يشاء، ويحمل نصوصه على ما أراد من المذاهب الفاسدة، بدعوى أن نصوصه متشابهة.. فيسد باب بيان الأنبياء والرسل صلوات الله وسلامه عليهم، ويفتح الباب لأهل الزيغ من أعدائهم.. وكل واحد من هؤلاء يدعي أن الحق معه، وأن القرآن دل عليه.. بل إنه أثبت من المنقول عن الرسل، لأنه يعلم ما يقرر، أما هم فلم يكونوا على علم بتلك المعاني التي يزعم!![4] وقد جرأ هذا طائفة من الفلاسفة وأشباههم على تأويل

---

(١) انظر المصدر السابق (٥/٣٧-٣٨)، مختصر الصواعق (ص١٠٦).

(٢) المصدران السابقان مع مجموع الفتاوى (١٣/٣٠٦-٣١٣).

(٣) انظر درء التعارض (١/٢٠١).

(٤) انظر درء التعارض (١/٢٠٢-٢٠٤)، الفتاوى (٥/٣٣-٣٤)، مختصر الصواعق (١٠٣-١٠٥).

نصوص المعاد والجنة والنار... كما جرأ آخرين على تأويل الصلاة والحج والصوم إلى معان باطلة قطعاً، وا لله المستعان.

وبعد هذا فلعل من المناسب أن أنقل لك بعض كلام شيخ الاسلام ابن تيمية، في إبطال دعوى التشابه في مثل هذه النصوص، مع شيء من الاختصار والتصرف، فيقول رحمه ا لله: "ومما يدل على بطلان القول بأن نصوص الأسماء والصفات من المتشابه:

١- أن هذا القول لم يقل به أحد من السلف. وقد اتفقوا على إبطال تأويلات الجهمية.

٢- أن ا لله سمى نفسه في القرآن بأسماء، كالرحمن، والعزيز.. ووصف نفسه بصفات، كما في آية الكرسي، والاخلاص.. فيقال لمن ادعى في هذا أنه متشابه لا يعلم معناه: "أتقول هذا في جميع ما سمى ا لله ووصف به نفسه، أم في البعض؟ فإن قال: هذا في الجميع كان معانداً.. بل جَحْدُ ما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام كفر صريح.. فإنا نفهم من قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: آية ٢٣١] معنى، ونفهم من قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: آية ٢٠] معنى ليس هو الأول.

ثم يقال لهذا المعاند: فهل هذه الأسماء دالة على الإله المعبود، وعلى حق موجود، أو لا؟ فإن قال: لا، كان معطلا محضاً، وإن قال: نعم. قيل

له: فلم فهمت منها دلالتها على نفس الرب، و لم تفهم دلالتها على ما فيها من المعاني، من الرحمة والعلم.. وكلاهما في الدلالة سواء؟! فلا بد أن يقول: نعم. لأن ثبوت الصفات محال في العقل، لأنه يلزم منه التركيب، أو الحدوث بخلاف الذات. فيقال له: ما الفرق بين ما أثبته، وبين ما نفيته، أو سكتَّ عن إثباته ونفيه؛ فإن الفرق إما أن يكون من جهة السمع، لأن أحد النصين دال دلالة قطعية أو ظاهرة، بخلاف الآخر؛ أو من جهة العقل بأن أحد المعنيين يجوز أو يجب إثباته دون الآخر؛ وكلا الوجهين باطل في أكثر المواضع؟!

أما الأول: فدلالة القرآن على أنه رحمن رحيم، ودود سميع بصير... كدلالته على أنه عليم قدير... ليس بينهما فرق من جهة النص، وكذلك ذكره لعلوه ورحمته... مثل ذكره لمشيئته وإرادته.

وأما الثاني: فيقال لمن أثبت شيئاً ونفى آخر: لم نفيت مثلا حقيقة رحمته ومحبته، وأعدت ذلك إلى إرادته؟ فإن قال: لأن المعنى المفهوم من الرحمة في حقنا هي رقة تمتنع على ا لله. قيل له: والمعنى المفهوم من الإرادة في حقنا هي ميل يمتنع على ا لله...!

فإن قال: إرادته ليست من جنس إرادة خلقه. قيل له: ورحمته ليست من جنس رحمة خلقه، وكذلك محبته.

وإن قال: لم أثبت الإرادة بالسمع، وإنما أثبت العلم والقدرة والإرادة بالعقل، وكذلك السمع والبصر والكلام على إحدى الطريقتين، لأن الفعل دال على القدرة، والإحكام دال على العلم، والتخصيص دال على الإرادة.

قيل له: الجواب من ثلاثة أوجه:

الأول: أن الإنعام، وكشف الضر، دال أيضاً على الرحمة، كدلالة التخصيص على الإرادة...

الثاني: هب أن العقل لا يدل على هذا، فإنه لا ينفيه إلا بمثل ما ينفي به الإرادة، والسمع دليل مستقل بنفسه؛ فلأي شيء نفيت مدلوله أو توقفت؟!.

الثالث: اعترض المعتزلة والجهمية عليهم؛ فهؤلاء ينفون الإرادة ويقولون لا معنى لها إلا عدم الإكراه، أو نفي الفعل، أو الأمر به...[1] أ.هـ.

الثاني: -من الأمور التي أوقعت هؤلاء في القول بأن تلك النصوص من المتشابه، وأن السلف كانوا يفوضون معانيها- هو ما ورد عن بعض السلف أنهم قالوا: " تجرى على ظاهرها" فظن هؤلاء أنهم يفوضون المعنى لعدم فهمهم له.. وهذا مردود من وجوه:

١- الآيات الواردة في الصفات، كالسمع، والبصر، والاستواء... إن لم يكن المراد منها هذه الصفات كما يليق بجلال الله تعالى وعظمته، فما هو المقصود منها؟!

(١) انظر الفتاوى (١٣/٢٩٤-٣٠١).

٢- الأحاديث الواردة في الصفات مع مطابقتها للآيات، مثل:

ا- قوله ﷺ: ((ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء))[١].

ب- قوله ﷺ: ((ارحموا من في الأرض، يرحمكم من في السماء))[٢].

جـ- قوله ﷺ: ((والذي نفسي بيده، ما من رجل يدعو امرأته إلى فراشها فتأبى عليه، إلا كان الذي في السماء ساخطاً عليها حتى يرضى عنها.))[٣].

د- قوله ﷺ: ((...فيأتون آدم فيقولون له: أنت آدم أبو البشر، خلقك الله بيده، وأسجد لك الملائكة)).[٤].

---

(١) مضى تخريجه ص ٢٥٥.

(٢) أخرجه أحمد: (٢/١٦٠،٢٩٥)، والترمذي: كتاب البر والصلة، باب: (ما جاء في رحمة المسلمين)، حديث رقم: (١٩٢٤) ٤/٣٢٣، والحاكم: كتاب البر والصلة، ٤/١٥٩، والبيهقي: في الأسماء والصفات، (ص٥٣٤)، انظر الرد على الجهمية للدارمي (ص٢٣-٢٥)، رد الدارمي على المريسي (ص١٠٣، ص١٠٤).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب بدء الخلق، باب: (إذا قال أحدكم "آمين" والملائكة في السماء، فوافقت إحداهما الأخرى غُفر له ما تقدم من ذنبه). حديث رقم: (٣٢٣٧)، ٦/٣١٤، وانظر الأرقام: (٥١٩٣،٥١٩٤)، ومسلم: (واللفظ له) كتاب النكاح، باب: (تحريم امتناعها من فراش زوجها). حديث رقم: (١٤٣٦) ٢/١٠٦٠.

(٤) أخرجه البخاري: كتاب التفسير، باب: (قول الله: ﴿وعلم آدم الأسماء كلها.﴾ الآية). حديث رقم: (٧٥١٥) ٨/١٦٠، ومسلم: كتاب الإيمان، باب: (أدنى أهل الجنة منزلة فيها). حديث رقم: (١٩٣) ١/١٨٠.

٣- الآثار الواردة عن السلف، والتي تدل على مذهب الإثبات.

وهذه الآثار كثيرة جداً.. وبعض أصحابها ممن نُقل عنهم أنهم قالوا: "تجرى على ظاهرها" في روايات أخرى.. وهذا يدل على ما ذكرنا سابقاً من أنهم أرادوا تفويض الكيفية وإثبات المعنى..

فممن نقل عنه من الصحابة:

١- عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: ((الاستواء غير مجهول، والكيف غير معلوم، والإقرار به إيمان، والجحود به كفر))[١] [٢].

---

(١) انظر اللالكائي رقم (٦٦٣) .

(٢) ومثل هذا أيضاً ثبت عن ربيعة، ومالك، وغيرهم.. فأنت ترى أن نفي العلم إنما هو للكيفية دون المعنى، فالاستواء "معلوم". فلو كانوا يؤمنون باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه لما قالوا: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول؛ ولما قالوا: "أمِرُّوها كما جاءت بلا كيف" فإن الاستواء حينئذ لا يكون معلوما، بل مجهولا بمنزلة حروف المعجم.. ثم إنه لا حاجة إلى نفي علم الكيفية إذا كان المعنى لا يفهم أصلا عن اللفظ، وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أثبت الصفات، فالنافي للصفات لا يحتاج أن يقول: "بلا كيف"!! فلو كان هذا هو مذهبهم لما قالوا: "بلا كيف". وبهذا تعلم أن قولهم: "أمِرُّوها كما جاءت"، يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه. فإنها جاءت ألفاظاً دالة على معاني. فلو كانت منتفية، لكان الواجب أن يقال: أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد.." الفتاوى (٥/٤١-٤٢).

٢- ما ورد عن عمر أنه قال: ((... هذه امرأة سمع الله شكواها من فوق سبع سماوات، هذه خولة بنت ثعلبة))[1] [2].

٣- قول حصين[3] والد عمران رضي الله عنهما جواباً لسؤال النبي ﷺ له: ((كم تعبد اليوم إلهاً؟ قال: سبعة: ستاً في الأرض، وواحداً في السماء))[4].

٤- قول أم المؤمنين زينب رضي الله عنها: (زوجكن أهاليكن، وزوجني الله تعالى من فوق سبع سماوات)[5].

ومما جاء في ذلك عن التابعين فمن بعدهم:

---

(١) أخرجه البيهقي: في الأسماء والصفات، (ص٥٢٩)، انظر الرد على الجهمية للدارمي (ص٢٦)، والاستيعاب (٢٩١/٤-٢٩٢)، الاصابة (٢٩٠/٤-٢٩١)، وتفسير ابن كثير (٣١٨/٤).

(٢) خولة بنت ثعلبة بن أصرم الأنصارية، الخزرجية، صحابية جليلة، ظاهر منها زوجها فنزل فيها ﴿قد سمع الله قول التي تجادلك...﴾ ويقال لها: خويلة. انظر التقريب (٥٩٦/٢).

(٣) حصين بن عبيد الخزاعي، والد عمران، صحابي. قال الحافظ: "لم يصب من نفى إسلامه" أ.هـ. التقريب (١٨٣/١).

(٤) أخرجه الترمذي: كتاب الدعوات، باب: (٧٠)، حديث رقم: (٣٤٨٣)، ٥١٩/٥، والبيهقي: في الأسماء والصفات، (ص٥٣٤).

(٥) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب: (وكان عرشه على الماء). حديث رقم (٧٤٢٠) ٤٠٣/١٣.

١- قول عبد الرحمن بن القاسم:[١] " لاينبغي لأحد أن يصف الله إلا بما وصف به نفسه في القرآن، ولا يشبه يديه بشيء، ولا وجهه بشيء، ولكن يقول: له يدان كما وصف نفسه في القرآن، وله وجه كما وصف نفسه، يقف عندما وصف به نفسه في الكتاب، فإنه تبارك وتعالى لا مثل له ولا شبيه..."[٢].

٢- قال الأوزاعي: "... كنا والتابعون متوافرون نقول: "إن الله على عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته".[٣].

٣- قال مالك: " الرحمن على العرش استوى كما وصف به نفسه، ولا يقال كيف، وكيف عنه مرفوع..."[٤].

---

(١) عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقي، أبو عبد الله البصري، الفقيه، صاحب مالك، ثقة توفي سنة (١٩١هـ). التقريب (٤٩٥/١).

(٢) أصول السنة لمحمد بن أبي زمنين، ومعه (رياض الجنة بتخريج أصول السنة) ص٧٥.

(٣) أخرجه البيهقي: في الأسماء والصفات، (ص٥١٥)، وانظر تذكرة الحفاظ (ص١٨١)، مجموع الفتاوى (٣٩/٥)، وصحح إسناده، الفتح (٤٠٦/١٣)، مختصر العلو رقم (١٢١)، اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٣١).

(٤) أخرجه البيهقي: في الأسماء والصفات، (ص٥١٥)، وانظر الفتح (٤٠٧/١٣)، مختصر العلو رقم (١٣١،١٣٢).

وثبت نحوه عن شيخه ربيعة.[1] وكذا مقالته المشهورة: " الاستواء معلوم..."[2] ألخ.

قال الدارمي عَقِبَه: " وصدق مالك، لا يُعقل منه كيف، ولا يُجهل منه الاستواء، والقرآن ينطق ببعض ذلك في غير آية"أ.هـ.[3]

٤- قال الدارمي بعد أن ساق الآيات والأحاديث في إثبات صفة العلو لله تعالى: "فمن آمن بهذا القرآن الذي احتججنا منه بهذه الآيات، وصدق هذا الرسول الذي روينا عنه هذه الروايات، لزمه الإقرار بأن ا لله بكماله فوق عرشه، فوق سماواته، وإلا فليحتمل قرآناً غير هذا، فإنه غير مؤمن بهذا"[4].

٥- قال أبو العالية: "استوى" يعني: ارتفع.[5] وقال مجاهد: "استوى: علا"[6].

---

(١) انظر اللالكائي رقم (٦٦٥)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص٥١٦)، ومختصر العلو للذهبي رقم (١١١).

(٢) انظر اللالكائي رقم (٦٦٤)، والبغوي في شرح السنة (١/١٧١)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص٥١٥)، والدارمي (ص٣٣)، ومختصر العلو رقم (٢٠٨)، وانظر الفتح (١٣/٤٠٦-٤٠٧).

(٣) الرد على الجهمية (ص٣٣).

(٤) المصدر السابق (ص٣٥-٣٦).

(٥) البيهقي في الأسماء والصفات (ص٥٢٠).

(٦) نقله الحافظ في الفتح (١٣/٤٠٣-٤٠٦).

٦- قال عبد العزيز بن الماجشون وغيره: "إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه، وإن علمنا تفسيره ومعناه".[١].

٧- قيل ليزيد بن هارون: من الجهمية؟ فقال: من زعم أن الرحمن على العرش استوى على خلاف ما يقر في قلوب العامة فهو جهمي[٢][٣][٤].

---

(١) نقله شيخ الاسلام في درء تعارض العقل والنقل (٢٠٧/١).

(٢) انظر السنة لعبد الله بن أحمد رقم (٥٤)، مسائل أحمد لأبي داود (ص٢٦٨)، خلق الأفعال رقم (٦٣)، مجموع الفتاوى ١٨٤/٥، اجتماع الجيوش (ص٢١٤)، مختصر العلو رقم (١٧٢، ١٨٢).

(٣) قال الذهبي بعد سياقه له: "العامة" مراده بهم جمهور الأمة، وأهل العلم، والذي وقر في قلوبهم من الآية: هو ما دل عليه الخطاب، مع يقينهم بأن المستوي ليس كمثله شيء. هذا الذي وقر في فطرهم السليمة، وأذهانهم الصحيحة، ولو كان له معنى وراء ذلك لتفوهوا به ولما أهملوه، ولو تأول أحد منهم الاستواء لتوفرت الهمم على نقله، ولو نقل لاشتهر، فإن كان في بعض جهلة الأغبياء من يفهم من الاستواء ما يوجب نقصاً أو قياساً للشاهد على الغائب، وللمخلوق على الخالق، فهذا نادر، فمن نطق بذلك زُجر وعُلِّم، وما أظن أن أحداً من العامة يقر في نفسه ذلك، والله أعلم" أ.هـ من مختصر العلو رقم (١٨٢)

(٤) وقد جاء نحوه عن عبد الله بن مسلمة القعنبي. انظر اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٢١٦)، مختصر العلو رقم (٢٠٤).

٨- قيل لعبد الله بن المبارك: كيف نعرف ربنا؟ قال: "... في السماء السابعة، على عرشه، بائن من خلقه..."[١].

٩- قال الجويني: "... وأثبتنا علو ربنا، وفوقيته، واستواءه على عرشه، كما يليق بجلاله وعظمته، والحق واضح في ذلك، والصدر ينشرح له، فإن التحريف تأباه العقول الصحيحة، مثل تأويل الاستواء بالاستيلاء وغيره، والوقوف في ذلك جهل وعي، مع أن الرب سبحانه وصف لنا نفسه بهذه الصفات لنعرفه بها، فوقوفنا عن إثباتها ونفيها عدول عن المقصود منه في تعريفنا إياه، فما وصف لنا نفسه بها إلا لنثبت ما وصف به نفسه، ولا نقف في ذلك..."[٢]. أ.هـ

١٠- قال الجويني أيضاً: "... وصفاته معلومة من حيث الجملة والثبوت، غير معقولة له من حيث التكييف والتحديد، فيكون المؤمن بها مبصراً من وجه، أعمى من وجه؛ مبصراً من حيث الإثبات والوجود، أعمى من حيث التكييف والتحديد. وبهذا يحصل الجمع بين الإثبات لما

---

(١) انظر السنة لعبد الله بن أحمد رقم (٢٢،٢١٦،٥٩٨)، والبخاري في خلق الأفعال رقم (١٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص٥٣٨)، والرد على الجهمية للدارمي (ص٢٣)، رد الدارمي على بشر المريسي (ص٢٤،ص١٠٣)، ومختصر العلو رقم (١٥٠).

(٢) انظر النصيحة في صفات الرب جل وعلا لابن شيخ الحزامين (ص٣٩).

وصف الله به نفسه، وبين نفي التحريف، والتشبيه، والوقوف، وذلك هو مراد الله تعالى منا في إبراز صفاته لنا لنعرفه بها ونؤمن بحقائقها...؛ لا فرق بين الاستواء والسمع، ولا بين النزول والبصر، لأن الكل ورد في النص، فإن قالوا لنا في الاستواء شبهتم. نقول لهم في السمع شبهتهم..."[1].

١١- قال حكيم بن جابر[2]: "... أخبرت أن ربكم عز وجل لم يمس بيده إلا ثلاثة أشياء: عرش الجنة بيده، وخلق آدم بيده، وكتب التوراة بيده"[3].

١٢- قال إسحاق بن راهوية: "... أنبأنا بشر بن عمر[4] قال: سمعت غير واحد من المفسرين يقولون: ﴿الرَّحْمَـٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: آية ٥]: "...على العرش ارتفع..."[5].

---

(١) المصدر السابق (ص٤١-٤٢).

(٢) حكيم بن جابر بن طارق بن نافق الأحمسي تابعي ثقة، توفي سنة (٨٢هـ) وقيل: (٩٥هـ). انظر التقريب (١/١٩٣).

(٣) العلو (ص٩٥)، وانظر مختصر العلو رقم (١٠٤).

(٤) بشر بن عمر بن الحكم الزهراني، الأزدي، أبو محمد البصري، ثقة. مات سنة (٢٠٧هـ). انظر التقريب (١/١٠٠).

(٥) العلو (ص١١٣)، وانظر مختصر العلو رقم (١٦٧).

١٣- قال الخليل بن أحمد: أتيت أبا ربيعة الأعرابي، وكان من أعلم من رأيت، وكان على سطح، فلما رأيناه أشرنا إليه بالسلام، فقال: استووا. فلم ندر ما قال؛ فقال لنا شيخ عنده: يقول لكم: ارتفعوا. قال الخليل: هذا من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: آية ١١][١].

١٤- قال الفراء: وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما: "ثم استوى": صعد. وهو كقولك للرجل: كان قاعداً فاستوى قائماً. أو كان قائماً فاستوى قاعداً، وكل في كلام العرب جائز[٢].

١٥- قال أبو عبيد -وذكر الباب الذي يروي فيه حديث الرؤية، والكرسي، وموضع القدمين، وضحك ربنا، وحديث "أين كان ربنا..."، فقال:- ولكن إذا قيل لنا: كيف وضع قدمه، وكيف يضحك؟ قلنا لا نفسر هذا، ولا سمعنا أحداً يفسره[٣].

١٦- قال ثعلب: "استوى" أقبل عليه وإن لم يكن معوجاً. ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ...﴾ [فصلت: آية ١١] أقبل. واستوى على العرش: علا. واستوى القمر: امتلأ. واستوى زيد وعمرو: تشابها في فعلهما وإن لم تتشابه شخوصهما. هذا الذي يعرف من كلام العرب[٤]. أ.هـ

---

(١) العلو (ص١١٨)، وانظر مختصر العلو رقم (١٩٠).

(٢) البيهقي في الأسماء والصفات (ص٥٢٠)، مختصر العلو رقم (١٩١).

(٣) العلو ص١٢٧، وانظر مختصر العلو رقم (٢١٩).

(٤) انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة رقم (٦٦٨)، اجتماع الجيوش الإسلامية (ص٢٦٥)، مختصر العلو رقم (٢٨٠).

١٧- قال أبو جعفر الترمذي[1] -وقد سئل عن حديث نزول الرب. فقال: "النزول معقول، والكيف مجهول، وإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة".

قال الذهبي: صدق فقيه بغداد، وعالمها في زمانه، إذ السؤال عن النزول ما هو؟ عي لأنه إنما يكون السؤال عن كلمة غريبة في اللغة، وإلا فالنزول والكلام والسمع والبصر والعلم والاستواء عبارات جلية واضحة للسامع، فإذا اتصف بها من ليس كمثله شيء، فالصفة تابعة للموصوف، وكيفية ذلك مجهولة عند البشر[2]. أ.هـ

١٨- قال البزدوي[3]: "... إثبات اليد والوجه عندنا معلوم بأصله متشابه بوصفه، ولن يجوز إبطال الأصل بالعجز عن درك الوصف، وإنما ضلت المعتزلة من هذا الوجه..."[4]. أ.هـ

---

(١) هو: الإمام أبو جعفر، محمد بن أحمد بن نصر الترمذي الشافعي الزاهد، شيخ الشافعية بالعراق في زمانه، ولد سنة (٢٠١هـ)، وتوفي في المحرم سنة (٢٩٥هـ). انظر سير أعلام النبلاء (٥٤٥/١٣).

(٢) العلو (ص١٥٦)، وانظر مختصر العلو رقم (٢٨١).

(٣) الظاهر أنه أبو الحسن، علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم البزدوي، صاحب الطريقة في المذهب الحنفي. وكان إمام الحنفية بما وراء النهر، وهو صاحب "أصول البزدوي". ولد في حدود سنة (٤٠٠هـ)، وتوفي سنة (٤٨٢هـ). انظر السير (٦٠٢/١٨). وله أخ معدود في علماء الحنفية، وهو الملقب بالقاضي صدر الدين، أبو اليسر، محمد بن محمد بن الحسين. توفي سنة (٤٩٣هـ). انظر سير أعلام النبلاء (٤٩/١٩).

(٤) انظر شرح العقيدة الطحاوية للغنيمي (ص٧٤).

فهذه الأقوال وغيرها كثير، تدل دلالة واضحة على ما ذكرت، والله أعلم.

الثالث من الأمور التي أوقعت القائلين بأن الصفات من المتشابه، وأن السلف فوضوا معانيها: هو توهمهم أن إثبات هذه النصوص على ظاهرها يوقع في التشبيه، ولذا فروا إلى التعطيل... ولا أحتاج هنا أن أبين بطلان هذه الشبهة، لأن من قرأ ما تقدم في هذه المسألة عرف الجواب عن هذا، وزال عنه الإشكال، والله المستعان[1].

---

(١) تنبيه: لمزيد من المعرفة بهذا الموضوع انظر: الأربعين في دلائل التوحيد للهروي (ص٢١)، ورسالة في الذب عن أبي الحسن الأشعري، لابن درباس (ص١٢١-١٢٦)، درء تعارض العقل والنقل (٢٠١/١)، الفتاوى (٦٧/٤-٧٠،٩٨، ٣٤/٥-٤٢، ٣٠٧/١٣-٣٠٨، ٣٥٨/١٧)، التدمرية (القاعدة الخامسة ص٥٨)، مختصر الصواعق (٧/١-٨، ١٠٤)، الصواعق (١٥٦/١-١٦٥)، لوامع الأنوار البهية (٩٣/١-٩٩،٢٢٠)، (الحاشية)، الإبانة الصغرى (ص٢٢٥-٢٣٩) (حاشية من كلام المحقق)، علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين.

المسألة الثالثة: في الكلام على بعض الأسانيد إلى ابن عباس رضي الله عنهما:

نقل المؤلف ما ذكره السيوطي في الإتقان، فيما يتعلق بالطرق عن ابن عباس فقال[1]: "... ومن جيد الطرق عن ابن عباس طريق قيس، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عنه. وهذه الطريق صحيحة على شرط الشيخين. وكذا طريق ابن إسحاق، عن محمد بن أبي محمد، مولى آل زيد بن ثابت، عن عكرمة أو سعيد بن جبير، عنه. هكذا بالترديد[2]، وإسنادها حسن..."[3]. أ.هـ

وهذا الكلام الذي أقره المؤلف غير مستقيم، لأن الطريقين كلاهما ضعيف، وإليك بيان ذلك:

الطريق الأول وهو ضعيف، وعلة ضعفه ما يأتي:

١- عطاء بن السائب وهو صدوق اختلط، كما في التقريب[4]، فمن سمع منه قبل الاختلاط قُبل، وإلا فهو ضعيف. وليس قيس هذا ممن روى عنه قبل الاختلاط فيكون حديثه عنه من القسم الثاني والله أعلم.

---

(١) نقلا عن الإتقان (٤/٢٠٨-٢٠٩)، وانظر المناهل (١/٤٨٤-٤٨٥).

(٢) هكذا في المناهل والصواب "بالتردد".

(٣) المناهل (١/٤٨٥).

(٤) انظر التقريب (٢/٢٢)، وانظر: ميزان الاعتدال رقم (٥٦٤١)، نهاية الاغتباط رقم (٧١) (ص٢٤١)، الكواكب النيرات رقم (٣٩) (ص٣١٩).

٢- قيس. لم أعثر على أحد من تلاميذ عطاء بن السائب اسمه قيس[١] ولعل المراد: عمرو بن أبي قيس الكوفي. وهو معروف بالرواية عن عطاء بن السائب. علماً بأن عامة ما يقول فيه السيوطي "على شرط الشيخين" إنما يكون أخذه من المستدرك غالباً. وقد رأيت في المستدرك: "عمرو بن أبي قيس عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس..."[٢] وعمرو هذا قال عنه في التقريب: "صدوق له أوهام"[٣] أ.هـ وكذا قال الذهبي أيضاً[٤].

وأما الطريق الثاني فليس بأحسن حالا من سابقه، ذلك أن فيه علتين وهما:

١- محمد بن أبي محمد: وهو مجهول، تفرد عنه ابن إسحاق، كما ذكر ذلك الحافظ[٥]. وقال في الميزان: لا يعرف[٦]. أ.هـ

---

(١) انظر تهذيب الكمال (١٠٤٧).

(٢) انظر المستدرك (٣٧١/٢).

(٣) انظر التقريب (٧٧/٢).

(٤) انظر ميزان الإعتدال (٢٨٥/٣).

(٥) انظر التقريب (٢٠٥/٢).

(٦) انظر ميزان الاعتدال رقم (٨١٢٨).

٢- محمد بن إسحاق: قال في التقريب: "صدوق يدلس، ورُمي بالتشيع والقدر"[(١)]. أ.هـ وقال سبط بن العجمي[(٢)]: "أكثر منه[(٣)]، خصوصاً عن الضعفاء"[(٤)] أ.هـ وكذا قال في "جامع التحصيل[(٥)] أيضاً. وعده الحافظ من أصحاب المرتبة الثالثة من المدلسين[(٦)]؛ كما في "النكت"[(٧)]، على حسب ترتيبه لدرجاتهم ومراتبهم هناك؛ كما ذكره أيضاً في "تعريف أهل التقديس" في أصحاب المرتبة الرابعة[(٨)]، وهم "من اتُّفِقَ على أنه لا يُحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، لكثرة تدليسهم على الضعفاء، وقال عنه: "صدوق مشهور بالتدليس عن الضعفاء المجهولين، وعن شر منهم؛ وصفه بذلك أحمد والدارقطني غيرهما[(٩)]. أ.هـ

---

(١) انظر تقريب التهذيب ١٤٤/٢، وانظر الميزان رقم (٧١٩٧).

(٢) هو الإمام الحافظ الفقيه، إبراهيم بن محمد بن خليل برهان الدين، أبو الوفاء الطرابلسي، ثم الحلبي، المعروف بسبط بن العجمي، ولد سنة (٧٥٣هـ) وتوفي سنة (٨٤١هـ). انظر شذرات الذهب (٢٣٧/٧).

(٣) يعني التدليس.

(٤) التبيين لأسماء المدلسين رقم (٦٠) (ص٤٧)، وانظر قصيدة الحافظ أبي محمود المقدسي في المدلسين (رقم ١٧) (ص٥٢).

(٥) انظر جامع التحصيل رقم (٤٢) (ص١٢٥).

(٦) وهم من أكثروا من التدليس وعُرفوا به.

(٧) انظر النكت (٦٤٢/٢).

(٨) تنبيه: لا منافاة في تعداد ابن حجر له في هاتين المرتبتين لأن المضمون واحد.

(٩) انظر تعريف أهل التقديس رقم (١٢٥) (ص١٣٢).

المسألة الرابعة: في إثبات حجية خبر الآحاد في العقائد كما هو حجة في الأحكام:

قال المؤلف تحت عنوان: "ضعف الرواية بالمأثور وأسبابه": "ومنها ما يتعلق بأمور العقائد التي لا يجوز الأخذ فيها بالظن، ولا برواية الآحاد، بل لابد من دليل قاطع فيها، كالروايات التي تتحدث عن أشراط الساعة، وأهوال القيامة وأحوال الآخرة، تُذكر على أنها اعتقاديات في الإسلام..."[(١)] أ.هـ وهذا الكلام عليه مأخذان:

الأول: زعمه أن أحاديث العقائد لا يُقبل منها إلا المتواتر.

الثاني: نسبته أحاديث الآحاد إلى الظن.

أما الأول: فقد قالوا بأن أمور العقائد يجب القطع فيها، وهذا لا يتأتى إلا بما تواتر نقله عن الشارع، وهذا غير متحقق في أخبار الآحاد، لأن غاية ما تفيده إنما هو الظن، وهذا أمر لا مجال له في العقيدة... لأن الله نعى على المشركين اتباعهم الظن في مواضع متعددة من كتابه... فمن قال أو اعتقد بأمر بناه على خبر الواحد فهو داخل في الذم...

وأما الثاني: فقد قالوا بأن الثقة يجوز عليه الغلط، والسهو، والنسيان، وما إلى ذلك من العوارض العادية.. فالاحتمال قائم، وعليه ينتفي القطع أو العلم، وإنما يبقى الظن...

---

(١) المناهل (١/٤٩١-٤٩٢).

وقد أدى هذا الزعم الفاسد بطوائف من هؤلاء إلى هذا القول الرديء، وهو أن أخبار الآحاد لا تثبت بها العقائد، مما أوقعهم في نفي كثير من العقائد الثابتة في السنة الصحيحة، مثل نبوة آدم ﷺ، وأفضلية نبينا محمد ﷺ على غيره من الأنبياء والمرسلين، وشفاعته العظمى في المحشر، وشفاعته لأهل الكبائر من أمته. والإيمان بسؤال الملكين في القبر، والإيمان بعذاب القبر، والإيمان بالميزان، والصراط، والحوض، والإيمان بالقلم، وأن القضاء والقدر خيره وشره من الله، وأنه كتب على كل إنسان سعادته، وشقاوته، ورزقه وأجله، والإيمان بالعرش، والكرسي، حقيقة لا مجازاً، وأن أهل الكبائر لا يخلدون في النار، وأشراط الساعة، والمهدي، وغير ذلك من أمور العقائد المهمة...[١].

وقد ناقض هؤلاء القوم أنفسهم، واضطربوا في مقالتهم... حيث ذهبوا إلى أن أحاديث الآحاد توجب العمل والاتباع في الفروع دون الأصول[٢]... مما أوقعهم في الحرج أمام خصومهم حيث قلبوا عليهم الاستدلال بالآيات التي ذم الله تعالى فيها من اتبع الظن... فلم يمكنهم الخروج من هذا الإلزام.. ولا الجواب عنه.

---

(١) انظر أصل الاعتقاد (ص٨٣-٨٧).

(٢) سيأتي بيان فساد هذا في الرد عليهم قريباً إن شاء الله.

فلما رأى هذا وتفطن له جماعة من إخوانهم، صرحوا بأن أحاديث الآحاد لا تثبت بها العقائد ولا الأحكام، خروجاً من ذلك الإلزام..

ثم جاءت طائفة ثالثة، فاعترضوا على الجميع بأن الأخبار -بما فيها المتواتر- يرد عليها التقييد، والتخصيص، والنسخ، وغير ذلك من الأمور المعروفة، فالاحتمال قائم حتى في أدلة القرآن، وما تواتر من السنة.. والتي سماها أولئك قواطع...

قالوا فالواجب إعمال العقل والحس، لأنه لا يرد عليهما تخصيص ولا نسخ.. وأخذ ما وافقهما من نصوص الكتاب والسنة.. وجعلهما أصلا يُعول عليه..

ثم جاءت طائفة رابعة، أَصَّلوا قوادح تقدح في العقل والحس أيضاً!

قالوا: العقل يرد عليه الوهم ونحوه.. كما أن الحس يغلط أيضاً فيرى الرجل من بعيد على هيئة الشجرة؛ كما يرى النجم ضئيلا لبعده.. ويرى العصا في الماء مائله.. وكل هذا على خلاف الحقيقة...

فأنت ترى أنه لا عقل ولا نقل ولا حس يصلح عند هؤلاء للاستدلال.. فالله المستعان.

ولما كان المؤلف يذهب إلى القول الأول، وهو أن أحاديث الآحاد لا تثبت بها العقائد، ولكن تثبت بها الفروع والأحكام، فإنا نقصر الرد

على هذا القول دون ما سواه من الأقوال التي أشرت إليها فأقول: يَرِدُ القدح والإبطال لهذا المذهب من وجوه متعددة منها:

الأول: مخالفته لما نقله ابن عبد البر من إجماع السلف على قبول أخبار الآحاد في أصول الديانة وفروعها(1). فكل قول خالف الإجماع فهو ساقط لا محالة.

الثاني: أن السلف كانوا يثبتون العقائد والأحكام بنصوص الكتاب والسنة، دون تفريق بين العقائد والأحكام في ذلك(2)... وإنما حدث هذا فيمن بعدهم، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة.

الثالث: أن هذه العقائد المثبتة بالأحاديث الصحيحة -والتي سموها آحادا- موافقة للقرآن غير مخالفة له(3)... فقد دل القرآن على إثبات الصفات وغيرها مما نفوه بدعوى أنه لم يثبت بالتواتر.

الرابع: أن نصوص القرآن دلت على بطلان هذا المذهب، وذلك من وجوه متعددة أذكر منها:

---

(1) انظر المسودة (ص٢٤٧)، شرح الكوكب المنير (٣٥٢/٢)، لوامع الأنوار البهية (١٩/١).

(2) انظر أصل الاعتقاد (ص١٢).

(3) انظر مختصر الصواعق المرسلة (ص٤٥٥).

١- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا...﴾ [الحجرات: آية ٦]. وهذا يدل على أن خبر الثقة الضابط لا يحتاج إلى ذلك، لأنه يجزم بمضمونه، فلو كان خبره يفيد ظناً لوجب فيه التثبت والتبيين أيضاً.

٢- قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً، فَلَوْلا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: آية ١٢٢]. ومعلوم أن الطائفة إنما تقع على الواحد فما فوقه... وعلى قول أصحاب ذلك المذهب، فإن هؤلاء الذين نفروا لا يحصل بخبرهم العلم، ما لم يبلغوا حد التواتر.

٣- قوله تعالى: ﴿وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً﴾ [الإسراء: آية ٣٦]. فقد نهى الله عز وجل عن اتباع الإنسان ما لم يعلم.. والظن مغاير للعلم.. فنقول لهم: كيف سوغتم لأنفسكم العمل بأخبار الآحاد في الفروع مع كونها لا تفيد علماً، وإنما تفيد الظن، وقد نهى الله تعالى عن ذلك؟

٤- قال تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: آية ٤٣]. فإن كان خبر الواحد والإثنين والأربعة.. منهم لا يفيد العلم، فما الفائدة من سؤالهم؟

٥- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ...﴾ [المائدة: آية ٦٧]. وقد بلغ صلوات الله وسلامه عليه البلاغ المبين.. ومعلوم أنه ﷺ لم يُؤمر بأن لا يبلغ إلا إلى عدد يبلغ حد التواتر، فإنه يكفي أن يبلغ الرجل والرجلين أو أكثر، بدون التقيد بعدد خاص كعدد التواتر..! وعلى زعم هؤلاء فإنه لا فائدة من مثل هذا التبليغ ما لم يبلغ حد التواتر!!

بل إن النبي ﷺ قال: ((بَلِّغُوا عَنِّي ولو آية...))[1] ولم يشترط عدداً.

٦- قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: آية ٦٣] ولقائل من هؤلاء أن يقول في أعظم أمور هذا الدين -العقائد- هذا لا لوم في المخالفة فيه، بل إن المخالفة فيه متعينة لأنه لم يتواتر نقله عن النبي ﷺ ..!!

٧- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ...﴾ [النساء: آية ٥٩] وهؤلاء لا يرون أن طاعته و لا الرد إلى سنته واجباً بل ممنوعاً إن لم يكن النقل متواتراً!! ومن المعلوم أن الرد إليه يكون في حياته... والرد إلى سنته بعد وفاته.

ونظائر هذه النصوص القرآنية كثير، مما يدل على فساد قولهم ومذهبهم.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأنبياء، باب: (ما ذكر عن بني إسرائيل). حديث رقم (٣٤٦١) ٦/٤٩٦.

الخامس أن أحوال النبي ﷺ، وأقواله دالة على فساد هذا المسلك، ومن ذلك:

١- حديث مالك بن الحويرث قال: (أتينا النبي ﷺ ونحن شببه متقاربون، فأقمنا عنده عشرين ليلة، -إلى قوله- قال: ((... ارجعوا إلى أهليكم فأقيموا فيهم وعلموهم ومروهم... وصلوا كما رأيتموني أصلي...))[(١)]).

٢- حديث حذيفة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لأهل نجران: ((لأبعثن إليكم رجلاً أميناً حق أمين، فاستشرف لها أصحاب النبي ﷺ، فبعث أبا عبيدة))[(٢)].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب: (من قال: ليؤذن في سفر مؤذن واحد). حديث رقم (٦٢٨) ٢/١١٠، وانظر الأرقام: (٦٣٠، ٦٣١، ٦٥٨، ٦٨٥، ٨١٩، ٢٨٤٨، ٦٠٠٨، ٧٢٤٦)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: (من أحق بالإمامة). حديث رقم (٦٧٤) ١/٤٦٥.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب فضائل الصحابة، باب: (مناقب أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه). حديث رقم (٣٧٤٥) ٧/٩٣، وانظر الأرقام: (٤٣٨٠، ٤٣٨١، ٧٢٥٤)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة، باب: (فضائل أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه). حديث رقم (٢٤٢٠) ٤/١٨٨٢.

٣- حديث أبي هريرة، وزيد بن خالد[1]، وفيه قوله ﷺ: ((... وأما أنت يا أُنيس[2] -لرجل من أسلم- فاغد على امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها. فغدا عليها أُنيس فاعترفت فرجمها))[3].

٤- قال البخاري: "باب بعث النبي ﷺ الزبير طليعة وحده". وساق بسنده إلى جابر رضي الله عنه قال: ندب النبي ﷺ الناس يوم الخندق فانتدب الزبير، ثم ندبهم فانتدب الزبير، فقال: لكل نبي حواري، وحواري الزبير"[4].

---

(١) زيد بن خالد الجهني المدني، صحابي جليل، مات بالكوفة سنة (٦٨هـ) وقيل (٧٨هـ) وله خمس وثمانون سنة. انظر التقريب (١/٢٧٤).

(٢) جاء في الإصابة رقم (٢٩٦) "أنيس الأسلمي. مذكور في حديث العسيف... وفي آخره: أن النبي ﷺ قال: واغد يا أُنيس، لرجل من أسلم، على امرأة هذا... إلخ" أ.هـ وورد في ترجمة قبله رقم: (٢٩٠) "أنيس بن الضحاك الأسلمي..." جزم ابن حبان وابن عبد البر بأنه هو الذي ورد ذكره في حديث العسيف» أ.هـ بتصرف. إلا أن الحافظ عقب على ذلك بقوله: "وفيه نظر، والظاهر في نقدي أنه غيره" أ.هـ انظر الإصابة (١/٧٦-٧٧).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب الوكالة، باب: (الوكالة في الحدود). حديث رقم (٢٣١٤، ٢٣١٥) ٤/٤٩١، وأورده البخاري في مواضع كثيرة جداً من الصحيح. للوقوف على أرقام تلك الإحالات انظر ٤/٤٩٢.

(٤) أخرجه البخاري: كتاب أخبار الآحاد. حديث رقم (٧٢٦١) ١٣/٢٣٩. وانظر الأرقام: (٢٨٤٦، ٢٨٤٧، ٢٩٩٧، ٣٧١٩، ٤١١٣)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة. باب: (من فضائل طلحة والزبير رضي الله عنهما). حديث رقم: (٢٤١٥) ٤/١٨٧٩.

٥- قال البخاري: "باب قوله تعالى: ﴿لا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ..﴾ [الأحزاب: آية ٥٣] فإذا أذن واحد جاز... ثم ساق بسنده إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه: "أن النبي ﷺ دخل حائطاً، وأمرني بحفظ الباب، فجاء رجل يستأذن؛ فقال إئذن له، وبشره بالجنة، فإذا أبوبكر..."(١).

٦- قال البخاري رحمه الله: "باب ما كان يبعث النبي ﷺ من الأمراء والرسل واحداً بعد واحد. وقال ابن عباس بعث النبي ﷺ دحية الكلبي(٢) بكتابه إلى عظيم بُصرى أن يدفعه إلى قيصر. وأسند البخاري عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ بعث بكتابه إلى كسرى، فأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين، يدفعه عظيم البحرين إلى كسرى. فلما قرأه

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب أخبار الآحاد. باب: (قوله تعالى: ﴿لاتدخلوا بيوت النبي إلا أن يوذن لكم...﴾. حديث رقم (٧٢٦٢) ١٣/٢٤٠، وانظر الأرقام: (٣٦٧٤، ٣٦٩٣، ٣٦٩٥، ٦٢١٦، ٧٠٩٧، ٧٢٦٢)، ومسلم: كتاب فضائل الصحابة. باب: (من فضائل عثمان بن عفان رضي الله عنه). حديث رقم (٢٤٠٣) ٤/١٨٦٧.

(٢) دحية بن خليفة بن فروة بن فضالة الكلبي. صحابي جليل، نزل المزة، ومات في خلافة معاوية. انظر التقريب (١/٢٣٥).

كسرى مزقه -فحسبت أن ابن المسيب قال- فدعا عليهم رسول الله ﷺ أن يمزقوا كل ممزق"[1].

٧- عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال لرجل من أسلم أذّن في قومك -أو في الناس- يوم عاشوراء، أن من أكل فليتم بقية يومه، ومن لم يكن أكل فليصم"[2].

٨- قال البخاري رحمه الله: "باب وصاة النبي ﷺ وفود العرب أن يبلغوا من وراءهم قاله مالك بن الحويرث"[3]. ثم ساق بسنده إلى أبي

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب أخبار الآحاد. باب: (ماكان يبعث النبي ﷺ من الأمراء والرسل واحداً بعد واحد) حديث رقم (٧٢٦٤) ٢٤١/١٣، وانظر الأرقام: (٦٤، ٢٩٣٩، ٤٤٢٤).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب أخبار الآحاد. باب: (ماكان يبعث النبي ﷺ من الأمراء والرسل واحداً بعد واحد). حديث رقم (٧٢٦٥) ٢٤١/١٣، ومسلم: كتاب الصيام، باب: (من أكل في عاشوراء فليكف بقية يومه). حديث رقم (١١٣٥) ٧٩٨/٢.

(٣) أخرجه البخاري: كتاب أخبار الآحاد. ٢٤٢/١٣. وأصل الحديث موصول في كتاب الأذان. باب: (من قال: يؤذن في السفر مؤذن واحد). حديث رقم: (٦٢٨) ١١٠/٢، وذكره في مواضع أخرى من الصحيح. ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: (من أحق بالإمامة)، حديث رقم: (٦٧٤) ٤٦٥/١.

جمرة[1] قال: كان ابن عباس يقعدني على سريره فقال: (إن وفد عبد القيس لما أتوا رسول الله ﷺ قال من الوفد؟ قالوا ربيعة. قال مرحباً بالوفد، أو القوم غير خزايا ولا ندامى. قالوا يا رسول الله: إن بيننا وبينك كفار مضر، فمرنا بأمر ندخل به الجنة، ونخبر به من وراءنا. فسألوا عن الأشربة. فنهاهم عن أربع، وأمرهم بأربع. أمرهم بالإيمان بالله. قال هل تدرون ما الإيمان بالله؟! قالوا الله ورسوله أعلم. قال شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأظن فيه صيام رمضان، وتؤتوا من المغانم الخمس. ونهاهم عن الدُّبّاء والحَنْتَم والمزفت والنَّقير، وربما قال: المُقَيَّر. قال: احفظوهن وأبلغوهن من وراءكم...))[2].

---

(١) نصر بن عمران بن عصام الضُّبعي، أبو جمرة البصري، نزيل خراسان، مشهور بكنيته، وهو من ثقات التابعين. توفي سنة (١٢٨هـ). انظر التقريب (٣٠٠/٢).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب أخبار الآحاد. باب: (وصاة العرب أن يبلغوا من وراءهم). حديث رقم: (٧٢٦٦) ٢٤٢/١٣، ومسلم: كتاب الإيمان. باب: (الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ وشرائع الدين...)، حديث رقم: (١٧) ٤٦/١.

وهذا القدر فيه كفاية وإلا فالسنة مليئة بمثل ذا وأضعافه الكثيرة... كبعثه ﷺ معاذاً إلى اليمن بشرائع الإيمان والإسلام[1]، وغير ذلك كثير... ولوضوح دلالة هذه النصوص استغنيت عن التعليق عليها وبيان وجه دلالتها على المراد.

السادس: أن هذا المذهب مخالف لما كان عليه أصحاب النبي ﷺ، من قبول أخبار الآحاد في العقائد والأحكام، وإليك بعض الأدلة على ذلك:

١- عن عبد الله بن عمر قال: (بينا الناس بقباء في صلاة الصبح، إذ جاءهم آت فقال: إن رسول الله ﷺ قد أُنزل عليه الليلة قرآن؛ وقد أُمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام، فاستداروا إلى الكعبة)[2].

---

(١) وكتصديقه رؤى أصحابه وتأويلها على وفق ما حكوا... وغير ذلك مما ثبت عنه كقوله: ((نضر الله امرءاً سمع مقالتي...)) إلخ. وانظر شرحه في كتاب "شرح حديث نضر الله امراءاً..." للعباد (ص٢١٨-٢١٩).

(٢) أخرجه البخاري: كتاب أخبار الآحاد. باب: (ما جاء في أجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم...). حديث رقم (٧٢٥١) ١٣/٢٣٢، وانظر الأرقام: (٤٠٢، ٤٤٨٨، ٤٤٩٠، ٤٤٩١، ٤٤٩٣، ٤٤٩٤)، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة. باب: (تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة). حديث رقم (٥٢٦) ١/٣٧٥.

وأخرج البخاري من حديث البراء رضي الله عنه قال: (لما قدم رسول الله ﷺ المدينة صلى نحو بيت المقدس ستة عشر، أو سبعة عشر شهراً، وكان يحب أن يوجه إلى الكعبة، فأنزل الله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ...﴾ [البقرة: آية ١٤٤] فوُجِّه نحو الكعبة، وصلى معه رجل العصر، ثم خرج فمر على قوم من الأنصار فقال: هو يشهد أنه صلى مع النبي ﷺ، وأنه قد وجه إلى الكعبة، فانحرفوا وهم ركوع في صلاة العصر)[1].

٢- حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: (كنت أسقي أبا طلحة الأنصاري، وأبا عبيدة بن الجراح، وأبي بن كعب، شراباً من فضيخ، وهو تمر، فجاءهم آت فقال: إن الخمر قد حرمت. فقال أبو طلحة: يا أنس قم إلى هذه الجرار فاكسرها. قال أنس: فقمت إلى مهراس لنا فضربتها بأسفله حتى انكسرت)[2].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب: (الصلاة من الإيمان). حديث رقم (٤٠)، وانظر الأرقام: (٣٩٩، ٤٤٨٦، ٤٤٩٢، ٧٢٥٢) ٩٥/١، ومسلم: كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: (تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة). حديث رقم (٥٢٥) ٣٧٤/١.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المظالم. باب: (صب الخمر في الطريق). حديث رقم (٢٤٦٤) ١١٢/٥، ومسلم: كتاب الأشربة، باب: (تحريم الخمر...). حديث رقم (١٩٨٠) ١٥٧٠/٣.

٣- حديث عمر رضي الله عنه قال: (كان رجل من الأنصار إذا غاب عن رسول الله ﷺ، وشهدته أتيته بما يكون من رسول الله ﷺ، وإذا غبت عن رسول الله ﷺ وشهد، أتاني بما يكون من رسول الله ﷺ)[١].

السابع: مخالفته لما عليه أهل العلم من جزمهم بنسبة الحديث الثابت إلى النبي ﷺ بمثل قولهم: (قال رسول الله ﷺ)، أو (ثبت عن النبي ﷺ كذا...) أو (صح عنه ﷺ) أو غير ذلك من العبارات المتعارفة بينهم.

الثامن: أن هؤلاء الذين يردون أخبار الآحاد، ينقلون عن أئمتهم أقوالاً ويجزمون بنسبتها إليهم، ولا يرتضون المنازعة في ذلك... بل إنهم يستدلون أحياناً ببعض الأحاديث الآحادية التي يرون فيها تأييداً لقول من أقوالهم.

التاسع: لو كانت أخبار الآحاد لا تفيد العلم، ولا يصلح الاستدلال بها في أمور العقائد، فإن الأمة تكون عابثة في نقلها لهذه الأخبار الكثيرة في مسائل متنوعة من أمور العقائد، وهذا باطل.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب: (التناوب في العلم). حديث رقم (٨٩) ١/١٨٥.

العاشر: أن تقسيم الدين إلى أصول وفروع، تقسيم محدث وباطل، وليس له ضابط مستقيم يثبت عند الفحص والمناقشة... فكل ما وضعوا من الفروقات أو الضوابط في بيان الفرق بينهما فإنه لا يستقيم... وقد أطال شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في رد هذه الفرية[1].

الحادي عشر: أن القول بأن أحاديث الآحاد لا تصلح للاحتجاج بالعقائد، قدح بالذي خاطب بها الأمة وعلمها أصحابه، وأرسلهم إلى أقوامهم للدعوة لمضمونها... لأنها على زعمهم لا يحصل بها العلم الذي ينبني عليه الاعتقاد الذي لابد وأن يكون جازماً!

ولعل هذا القدر الذي ذكرت من الأدلة[2] يكون كافياً لإثبات المراد لمن طلب الحق، والله المستعان.

وبعد هذا العرض، يحسن هنا أن نشير إلى من منع من أهل العلم الإطلاق بعدم إفادة أخبار الآحاد العلم، فنقول:

أولاً: ذهب طائفة كبيرة من أهل العلم إلى أن خبر العدل الضابط يفيد العلم، سواء احتفت به قرائن أم لا.

---

(١) انظر على سبيل المثال: مختصر الصواعق (ص٥١٠-٥١٦).

(٢) انظر أدلة المسألة في: الإحكام لابن حزم (١/١٠٧-١٢٣)، مختصر الصواعق (ص٤٩٦-٥٠٩)، شرح الكوكب المنير (٢/٣٦٩-٣٧٥)، الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام، أصل الاعتقاد.

ومن هؤلاء: مالك[1]، والشافعي[2]، وأحمد[3] في رواية عنه، وهي الثابتة. والحارث المحاسبي[4] والكرابيسي[5]، وابن أبي موسى[6][7]، وبه قال داود، وابن حزم[8]، وهو قول عامة أهل الحديث[9][10]

(١) انظر الإحكام لابن حزم (١/١٠٧)، المسودة (ص٢٤٤)، مختصر الصواعق (ص٤٨٤)، إرشاد الفحول (ص٤٨)، لوامع الأنوار (١/١٩)، الباعث الحثيث (ص٣٣).

(٢) انظر الرسالة (ص٤٠١-٤٥٣)، أصل الاعتقاد (ص١٩-٢٤).

(٣) انظر الإحكام لابن حزم (١/١٠٧)، والإحكام للآمدي (٢/٣٢)، ومختصر الصواعق (ص٤٨٤)، والمسودة (ص٢٤٠،٢٤٢)، إرشاد الفحول (ص٤٨)، لوامع الأنوار (١/١٨)، أصل الإعتقاد (ص١٦-١٨).

(٤) انظر الإحكام لابن حزم (١/١٠٧)، المسودة (ص٢٤٤)، مختصر الصواعق (ص٤٨٤)، إرشاد الفحول (ص٤٨)، الباعث الحثيث (ص٣٣).

(٥) هو أبو علي، الحسين بن علي بن يزيد البغدادي الكرابيسي، فقيه بغداد، توفي سنة (٢٤٥هـ) وقيل: (٢٤٨هـ). انظر سير أعلام النبلاء (١٢/٧٩).

(٦) هو محمد بن أحمد بن أبي موسى، أبو علي الهاشمي القاضي، ولد سنة (٣٤٥هـ)، وتوفي سنة (٤٢٨هـ). انظر طبقات الحنابلة (٢/١٨٢)، المدخل لابن بدران (ص٤١٧).

(٧) انظر مختصر الصواعق (ص٤٨٤).

(٨) انظر الإحكام لابن حزم (١/١٠٧)، الآمدي (٢/٣٢)، مختصر الصواعق (ص٤٨٤)، إرشاد الفحول (ص٤٨)، الباعث الحثيث (ص٣٣).

(٩) انظر مختصر الصواعق (ص٤٨٤).

(١٠) ونسبه ابن القيم إلى ابن خويز منداد من المالكية (ص٤٨٤) من مختصر الصواعق.. لكن في (ص٤٨٢) نسب إليه القول بأن المتلقى بالقبول هو الذي يفيد العلم.

وبه قال القاسمي[١]، ومن المعاصرين: أحمد شاكر[٢]، والألباني[٣].

ثانياً: ذهب آخرون إلى أن خبر الواحد يفيد العلم إذا احتفت به قرائن تدل على ثبوته ومن هؤلاء: الموفق بن قدامة[٤]، وابن حمدان[٥] والطوفي[٦]، وابن االزاغوني[٧][٨] ، وابن تيمية[٩] وابن القيم، من الحنابلة

---

(١) انظر قواعدالتحديث (ص٨٥).

(٢) انظر الباعث الحثيث (ص٣٣-٣٤).

(٣) انظر الحديث حجة بنفسه.

(٤) انظر شرح الكوكب المنير (٣٤٨/٢)، لوامع الأنوار (١٧/١).

(٥) أحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان بن شبيب بن حمدان النميري الحراني، الفقيه الأصولي الحنبلي، توفي سنة (٦٩٥هـ). ذيل طبقات الحنابلة (٣٣١/٢)، المدخل لابن بدران (ص٤١٠).

(٦) انظر شرح الكوكب (٣٤٨/٢)، لوامع الأنوار (١٧/١).

(٧) علي بن عبيد الله بن نصر بن السري، الزاغوني، البغدادي أبو الحسن، الفقيه الحنبلي، ولد سنة (٤٥٥هـ) وتوفي سنة (٥٢٧هـ). انظر سير أعلام النبلاء (٦٠٥/١٩)، المدخل لابن بدران (ص٤١٦).

(٨) انظر شرح الكوكب (٣٤٩/٢)، المسودة ص٢٤٠، لوامع الأنوار (١٨/١).

(٩) راجع المصادر في الحاشية السابقة إضافة إلى الفتاوى (٢٥٧/١، ٣٥٠/١٣-٣٥٢، ١٤/١٨، ١٦، ١٧، ٢٢، ٢٣، ٢٧، ٤٠، ٤١، ٤٨، ٤٩، ٢٥٧/٢٠-٢٥٨).

وهو قول الغزالي[1]، والآمدي[2]، والنظّام[3]، والفخر الرازي[4]، وابن الحاجب[5]، وإمام الحرمين[6] وبه قال الحافظ ابن حجر[7].

ثالثاً: ذهب جماعة من أهل العلم أيضاً إلى أن الحديث المتلقى بالقبول يفيد العلم، كأحاديث الصحيحين.. أو المجمع على العمل به. وعزى الحافظ هذا القول إلى السرخسي من الحنفية، والقاضي عبد الوهاب من المالكية[8]، وأبي حامد الاسفرائيني، والقاضي أبي الطيب الطبري[9]،

---

(١) انظر النكت (٣٧٧/١)، والإحكام للآمدي (٣٧،٣٢/٢)، المسودة ص٢٤٠-٢٤٣.

(٢) انظر الحاشية السابقة.

(٣) انظر الحاشية السابقة.

(٤) انظر النكت (٣٧٧/١)، الإحكام للآمدي (٣٧،٣٢/٢)، المسودة ص٢٤٠-٢٤٣.

(٥) انظر الهامش السابق.

(٦) انظر النكت (٣٧٧/١)، الإحكام للآمدي (٣٧،٣٢/٢)، المسودة (ص٢٤٠-٢٤٣).

(٧) انظر شرح النخبة (ص٢٦)، النكت (٣٧٢/١-٣٧٣).

(٨) هو عبد الوهاب بن علي بن نصر بن أحمد بن الحسين، البغدادي، أبو محمد الفقيه المالكي، توفي بمصر سنة (٤٣٢هـ). انظر شذرات الذهب (٢٢٣/٣).

(٩) هو القاضي أبو الطيب، طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر، الطبري الشافعي، فقيه بغداد، ولد سنة (٣٤٨هـ) بآمل، وتوفي سنة (٤٥٠هـ). انظر سير أعلام النبلاء (٦٦٨/١٧).

والشيرازي[1] وسليم الرازي[2]، من الشافعية، وأبي عبد الله بن حامد[3]، وأبي يعلى، وأبي الخطاب[4] من الحنابلة. وعزاه أيضاً إلى كثير من الأشاعرة وغيرهم أمثال أبي إسحاق الإسفرائيني، وابن فورك[5]، وأبي منصور التميمي[6]، وابن السمعاني[7]، وأبي هاشم الجبائي،

---

(١) انظر اللمع (ص٧٢).

(٢) سليم بن أيوب بن سليم الرازي، الشافعي، أبو الفتح، ولد سنة نيف وستين وثلاث مائة. انظر سير أعلام النبلاء (١٧/٦٤٥).

(٣) شيخ الحنابلة ومفتيهم في وقته، أبو عبد الله، الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي الوراق. توفي سنة (٤٠٣هـ). انظر سير أعلام النبلاء (١٧/٢٠٣)، المدخل لابن بدران ص٤١٢.

(٤) محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلوذاني البغدادي الحنبلي، توفي سنة (٥١٠هـ). انظر شذرات الذهب (٤/٢٧)، المدخل لابن بدران ص٤١٩.

(٥) أبوبكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني. الأشعري المتكلم، قيل: مات مسموماً قرب بُست ونُقل إلى نيسابور سنة (٤٠٦هـ). انظر سير أعلام النبلاء (١٧/٢١٤)، شذرات الذهب (٣/١٨١).

(٦) أبو منصور السمعاني، محمد بن عبد الجبار، القاضي، المروزي، الحنفي، والد أبي المظفر السمعاني. توفي بمرو سنة (٤٥٠هـ). انظر شذرات الذهب (٣/٢٨٧).

(٧) أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي السمعاني. كان تحول من مذهب أبي حنيفة إلى مذهب الشافعي رحم الله الجميع. وكانت ولادته سنة (٤٢٦هـ)، وتوفي سنة (٤٨٩هـ).

وأبي عبد الله البصري[1][2] وهو قول أبي عبد الله الحميدي[3]، وأبي الفضل بن طاهر[4][5]، ورجحه ابن الصلاح[6] وابن كثير[7]، وزكريا الأنصاري[8]، والسيوطي[9]، والشوكاني[10].

---

(١) الحسين بن علي، أبو عبد الله البصري الحنفي، ويعرف بالجعل، أحد شيوخ المعتزلة، توفي سنة (٣٦٩هـ) وقيل غير ذلك. انظر شذرات الذهب (٦٨/٣).

(٢) عد كل هؤلاء الحافظ في النكت، وذكر كثيراً منهم ابن القيم كما في مختصر الصواعق (ص٤٨٢).

(٣) الإمام أبو عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح الحميدي الأزدي الأندلسي الميورقي الظاهري، توفي سنة (٤٨٨هـ). تذكرة الحفاظ (١٢١٨/٤).

(٤) الحافظ محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، توفي سنة ٥٠٧هـ). انظر تذكرة الحفاظ (١٢٤٢/٤).

(٥) انظر التقييد والإيضاح ص٤١، شرح النخبة ص٢٧، تدريب الراوي (١٣٢/١)، قواعد التحديث (ص٨٥)، الباعث الحثيث (ص٣٤).

(٦) انظر مقدمة ابن الصلاح (ص١٤)، التقييد والإيضاح (ص٤١)، شرح ألفية العراقي (٦٩/١)، تدريب الراوي (١٣٢/١)، توضيح الأفكار (١٢١/١-١٢٨)، الباعث (ص٣٣).

(٧) انظر لوامع الأنوار (١٩/١)، الباعث (ص٣٣-٣٤).

(٨) انظر شرح الألفية لزكريا الأنصاري (٦٩/١).

(٩) انظر تدريب الراوي (١٣٤/١).

(١٠) انظر إرشاد الفحول (ص٤٩).

رابعاً: ذهب بعض أهل العلم إلى أن الحديث المشهور، أو المستفيض، يفيد العلم، وهو منسوب إلى أبي حنيفة رحمه الله[1].

وممن قال بإفادة الخبر العلم إذا كانت له طرق متباينة، سالمة من ضعف الرواة والعلل: أبو منصور البغدادي[2]، وأبوبكر بن فورك، وأبو إسحاق الإسفرائيني[3].

فالقول بأن أخبار الآحاد لا تفيد إلا الظن مطلقاً، قول مردود عند كل هؤلاء... أما كونه لا يعمل به في العقائد، فقد قدمنا لك قول ابن عبد البر رحمه الله، أنه مخالف للإجماع.

والحاصل أن خبر الآحاد تكون منزلته من حيث القوة والضعف بحسب الدليل الدال عليه... فأنت تجد في نفسك أنه لا يحتمل الشك في بعض الأحيان[4]... ويحتمله في حين آخر... وهذا يرجع إلى أمور متعددة، كسلامة الرواة من الضعف[5]... وعدم وجود المعارض القوي، ونحو ذلك من الأمور التي يضعف اليقين بها أو يقوى...

---

(١) انظر أصول الفقه لأبي زهرة (ص١٠٨).

(٢) عبد القاهر بن طاهر، أبو منصور البغدادي، نزيل خراسان، أحد أئمة الشافعية. توفي سنة (٤٢٩هـ). انظر سير أعلام النبلاء (١٧/٥٧٢).

(٣) انظر المسودة ص٢٤٠، شرح الكوكب (٢/٣٤٧)، النكت (١/٣٧٢)، شرح النخبة ص٢٧، تدريب الراوي (١/١٣٣)، لوامع الأنوار (١/١٧)، الباعث (ص٣٤).

(٤) انظر الصراع بين الإسلام والوثنية (١/٧٩-٨١).

(٥) انظر مختصر الصواعق (ص٤٧٣).

ومن المعلوم أن العلم يتفاوت، وهذا لا يخفى على من له أدنى بصيرة... فليست أخبار الآحاد التي تفيد العلم على مرتبة واحدة وقوة متماثلة في إفادة العلم... فلو حدثك أبوبكر مثلا بشيء عن النبي ﷺ فهل تجد في نفسك أدنى شك في ثبوت ذلك؟! بينما قد يحدثك غيره، فتتيقن ثبوته، لكن ليس كيقينك بالأول...

وأحياناً غاية ما يفيده الخبر الآحادي، الظن الراجح، وأحياناً المرجوح، وأحياناً يقطع بأنه كذب... وإنما نقول بأن خبر الواحد العدل الضابط... يفيد علماً، فإن وُجد معارض قوي ضعف هذا العلم، وقد يصل إلى الظن... فإن احتف بالخبر الآحادي قرائن تدل على صحته، ازداد العلم بثبوته... وهكذا...

وينبغي أن تعلم أن هذا العلم الحاصل به إنما يقع للعارف بأحوال الرواة وشروطهم، ودقتهم في النقل، وبالمعرفة بالسنن والروايات... فأما الجاهل بهذه الأمور فقد لا يحصل له العلم به[1]... ولا عبرة بذلك[2].

---

(١) انظر مختصر الصواعق (ص٥٢٣)، شرح النخبة (ص٢٧)، الباعث (ص٣٤).

(٢) لمزيد من المراجع في موضوعنا هذا انظر الرسالة للشافعي (ص٤٠١-٤٧١)، المسودة (ص٢٣٩-٢٤٨)، شرح الكوكب المنير (٢/٣٤٥-٣٧٧)، مختصر الصواعق (ص٤٥٤-٥٣١)، صون المنطق والكلام (ص١٦٠-١٦٥)، لوامع الأنوار (١/١٩-٢٠)، شرح حديث نضر الله امرءاً... (ص٢١٨)، رد شبهات الإلحاد عن أحاديث الآحاد، الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام، أصل الاعتقاد، الأدلة والشواهد على وجوب الأخذ بخبر الواحد في الأحكام والعقائد، أخبار الآحاد في الحديث النبوي.

المسألة الخامسة: في الإشارة إلى أن كتاب الواحدي في "أسباب النزول"، والنحاس في "الناسخ والمنسوخ" ليسا من كتب التفسير.

حينما شرع المؤلف رحمه الله تعالى في تعداد كتب التفسير بالمأثور، عد من بينها كتابين وهما: "أسباب النزول للواحدي" و"الناسخ والمنسوخ للنحاس" فقال: "السابع: أسباب النزول للواحدي، ثم قال بعد التعريف بالمؤلف: اقتصر في تفسيره على بيان أسباب النزول بالمأثور، وهذا نوع من التفسير، لامجال للتأويل فيه..."

ثم قال: "الثامن: الناسخ والمنسوخ، لأبي جعفر النحاس، وهو كتاب نفيس تحدث فيه مؤلفه عن الناسخ والمنسوخ، وذكر أقوال العلماء في ذلك مسندة، وقد استوعب ما قيل في النسخ، ولو لم يكن عنده صحيحاً، وهذا نوع لا مجال للرأي فيه أيضاً، بل سبيله الوحيدة هي الرواية، وهو معدود هنا من التفسير بالمأثور..."[(1)] أ.هـ.

فهذا الكلام الذي ذكره المؤلف غير مُسَلَّم... ولا أظن ذلك يخفى... فكتب أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ ليست من كتب التفسير، كما هو معلوم... وإنما هذه المؤلفات تتعلق بنوع خاص من العلوم المتعلقة بالقرآن العظيم، بينما التفسير هي جزء من أجزائه الكثيرة جداً وهذا ظاهر، ولا يحتاج إلى مزيد من التوضيح. وا لله أعلم.

---

(١) مناهل العرفان (١/٤٩٩).

المسألة السادسة: الموقف الصحيح من الخلافات في قضايا الاعتقاد:

ذكر المؤلف -رحمه الله- كلاماً كثيراً حول رحابة الإسلام وسعته[1]، ليوطِّئ بذلك لتجاهل الخلاف بين أهل السنة -وهم في نظره الأشاعرة!- وبين خصومهم من المعتزلة وغيرهم في بعض الأصول الكبار، كخلق أفعال العباد مثلاً... ثم بدأ بعد ذلك بالتصريح[2] مستغنياً به عن التلويح، ليقرر الوجهة التي يتوجه إليها ويعتقدها في الموقف إزاء هذه الخلافيات... ثم وضع عنواناً خاصاً أسماه: "واجبنا إزاء الخلافيات"، ولعل من المناسب أن أنقل إليك بعض كلامه في هذه القضية المهمة، لا سيما في هذا العصر الذي كثر فيه مروجوا مثل هذه الفكرة، ألا وهي تجاهل هذه الخلافات وتحذير الناس من إثارتها[3]...

قال المؤلف في (ص٥٠٦) من الجزء الأول: "... وكذلك نرى من أمثلة هذا التعصب، والسير مع الهوى، أن يرمي بعض المغالين من أهل السنة إخوانهم المعتزلة بالشرك والوثنية، لاعتقادهم أن العبد خالق لأفعال نفسه الاختيارية.

---

(١) انظر المناهل (٥٠٣/١-٥٠٦).

(٢) انظر المصدر السابق (٥٠٦/١-٥١٢).

(٣) في هذا الموضوع انظر رسالة "منهج الأشاعرة في العقيدة" (ص٨٣-٨٩).

ونعتقد أن كلتا الطائفتين لو أنصتت إلى وجهة نظر صاحبتها في هدوء ونصفة لاجتمعا على الإنسانية التي تجمع الجميع، وعلى الإسلام الذي يؤلف بين الجميع، وعلى الاحترام الذي يجب أن يسود الجميع، فإن لكلٍ شرعة ومنهاجاً في حدود الإسلام، وأدلة الإسلام..."[1] أ.هـ.

ثم بدأ يسوق أدلة القائلين بأن الله خالق لأفعال العباد، وأدلة المعتزلة القائلين بأن العبد خالق لفعله... ليبين أن هذا الخلاف مبني على أدلة قوية من القرآن والسنة، وأنه سائغ... إلخ.

فأنت ترى أن هذا الكلام، فيه من التخليط الشيء الكثير... فهل الحكم على المعتزلة بالضلال والانحراف -كما اتفق السلف على ذلك- يعد غلواً؟! وهل كان السلف أهل غلو حينما شددوا النكير على المعتزلة لما قالوا بهذا المقالة المنحرفة؟!

وهل هذا من التعصب كما يقول المؤلف؟! وهل هو من الجري وراء الهوى؟!

إن من عرف موقف السلف من مقالات المعتزلة ومغالطاتهم في الكثير من أصول الديانة، لا يقول هذا الكلام أبداً...

لقد دلت نصوص الكتاب والسنة الكثيرة على أن الله هو الخالق وحده... وهذا أمر لم ينازع فيه أحد من المشركين الذين دعاهم

---

(١) انظر المناهل (١/٥٠٦).

النبي ﷺ، بل كانوا مقرين بذلك، ولا يرتابون فيه... كما دل القرآن على ذلك في مواضع متعددة، كقوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ...﴾ [لقمان: آية ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ لِمَنِ الأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ. سَيَقُولُونَ لِلَّهِ، قُلْ أَفَلا تَذَكَّرُونَ﴾ [المؤمنون: آية ٨٤،٨٥]، ونظائر هذا كثير في القرآن... فلم يكونوا يعتقدون أن أحداً يخلق غير الله عز وجل ... بينما المعتزلة أثبتوا خالقاً آخر يخلق مع الله جل جلاله... إذ جعلوا العبد خالقاً لفعله!! ولا أريد هنا أن أتعرض للرد عليهم، فليس هذا مجاله... وإنما كلامنا مع المؤلف هنا في الموقف من أمثال هؤلاء!!

ثم ما نوع هذه الأُخُوَّة بيننا وبين المعتزلة..؟ وهل يكون الاجتماع في أمر مثل الانسانية، كما هو شعار من لا يؤمنون بالآخرة؟! إن قلنا ذلك اجتمعنا مع اليهود والنصارى... لأن الرابط بيننا وبينهم هو رابط الانسانية، إضافة إلى أنّهم أصحاب كتب سماوية!! وقد قال بعضهم هذا...!

أما إذا قيل نجتمع على الإسلام... فنقول نعم لكن فيما كان داخلا في إطاره.

ثم إن الإسلام وعقيدته يحتمان علينا الموالاة فيهما والمعاداة لمن عارضهما برأي فاسد، أو مذهب منحرف... وهذا أصل عظيم في هذه

الشريعة. فأي احترام يُفرض علينا تجاه الأفكار التي جاءت من تصورات الهند واليونان وفارس؟! وهل يُعتذر عن ذلك بأن لكلٍ شرعة ومنهاجاً ما دام داخلا في حدود الاسلام..؟! دون أن نضع الضابط لما هو داخل في حدوده وما هو خارج عن ذلك؟!.

فأنت ترى أن المؤلف أدخل كفريات المعتزلة في إطار الإسلام، وأنه أوسع مما نظن؟!

ثم يقول المؤلف بعد أن ساق أدلة الفريقين: "هكذا تجد لكلتا الطائفتين وجهة نظر قوية، وتأويلا سائغاً فيما تُؤوِّله من النصوص المقابلة للنصوص التي بهرتها فرجحتها. ونجد أيضاً أن كلتا الطائفتين لا تلتزم المحظور التي تحاول الأخرى أن تلزمها إياه في مقام الحجاج والجدال، بل توجه رأيها توجيهاً ينأى بها عن الوقوع في المحظور. ثم نجد كلتا الطائفتين يتلاقيان أخيراً بعد طول المطاف عند نقطة الاعتقاد السديد بوحدانية الله وحكمة الله، ولكن على الوجه الذي استبان لها وراج عندها، فكيف يرضى منصف إذاً بتجريح إحداهما، ورميها بأشنع التهم، من كفر، أو شرك، أو هوى؟ وماذا علينا أن نرجح من غير تسفيه للجانب الآخر؟ بل ماذا علينا أن نلوذ بالصمت، ونعتصم بالسكوت، فلا نخوض في أمثال هذه الدقائق العويصة، والمسالك الملتوية البعيدة؟ لا سيما أن الرحمن الرحيم لم يكلفنا بها ولم يفرضها علينا"[1].

---

(١) مناهل العرفان (١/٥١٠).

فهو يعتبر أن هذا من التأويلات السائغة!! وأن أهل السنة والمعتزلة يلتقون في نقطة واحدة، وهي تحقيق الاعتقاد بالوحدانية والحكمة.!!

إن من درس عقائد المعتزلة يعلم بطلان هذا القول!! إذ إن المعتزلة ينفون صفات الله عز وجل، وهذا أمر يخرم ثلث التوحيد كما هو معلوم. ويقولون بخلق القرآن.. وقد أجمع السلف على تكفير من قال بهذه المقالة... ويزعمون أن العبد يخلق فعله.. إلى غير ذلك من الكفريات المعروفة.. فأي توحيد نلتقي معهم فيه..؟!

وأما قوله: "... بل ماذا علينا أن نلوذ بالصمت... إلخ" فهذا غير صحيح، لأن هؤلاء المعتزلة وإخوانهم من الأشاعرة، خلطوا في هذا الباب، ولبَّسوا فيه على العامة والخاصة.. فكان الواجب على أهل السنة -أصحاب الحق وأهله- أن يبينوا الصواب في هذا الباب، وأن يظهروا ضلال من ضل فيه.. وهذا من النصح الواجب لله ولكتابه ولرسوله وللمسلمين.

قال في شرح الطحاوية: "وكلما بعد العهد ظهرت البدع، وكثر التحريف الذي سماه أهله تأويلا ليقبل.. فاحتاج المؤمنون بعد ذلك إلى إيضاح الأدلة، ودفع الشبه الواردة عليها، وكثر الكلام والشغب، وسبب ذلك إصغاؤهم إلى شبه المبطلين، وخوضهم في الكلام المذموم الذي عابه السلف..."[1] أ.هـ.

---

(١) انظر شرح الطحاوية لابن أبي العز (ص١٧).

وقفتان مع المؤلف:

الوقفة الأولى:

حينما ذكرنا تكفير السلف من قال بخلق القرآن، أو نحو هذه العبارات التي فيها إطلاق الكفر على بعض المقالات، فإن ذلك لا يعني تكفير أعيان المعتزلة مثلا... لأن الكفر إنما يتحقق بتوفر شروطه وانتفاء موانعه... فإذا تم ذلك في شخص بعينه أطلق عليه الكفر، وإلا فلا.

الوقفة الثانية:

أشار المؤلف في بعض كلامه السابق إلى أن أهل السنة والمعتزلة يلتقون على نتيجة ونهاية واحدة، وهي إثبات وحدانية الله وحكمته..

وبما أن المؤلف يطلق أهل السنة عادة ويريد بهم الأشاعرة... أردت أن أنبه إلى أن الأشاعرة والمعتزلة لا يوافقون أهل السنة والجماعة -الذين هم على طريقة السلف الصالح- في إثبات الحكمة تمام الموافقة وإنما يختلفون معهم في أمور[1]...

وسوف أوجز لك مذهب كل من أهل السنة والجماعة، والأشاعرة، والمعتزلة، في هذه الصفة فيما يأتي:

---

(١) قول أهل السنة والجماعة في الحكمة، وأدلتهم، وأقوال الطوائف فيها... في مجموع الفتاوى (٨/٣٥-٥٧)، شفاء العليل لابن القيم.

١- مذهب أهل السنة والجماعة: وهو أن الله تعالى حكيم بحيث لا يخلو فعل من أفعاله من حكمة.

وهذه الحكمة مقصودة له تعالى، يفعل لأجلها، لأنه يحبها ويرضاها... لا كما يقول الأشاعرة، ومن هو على شاكلتهم، بأنها مترتبة على الفعل، حاصلة عقيبه. أي لا يفعل لأجلها... لأنها على قولهم -أي الأشاعرة- لا تكون حكمة، بل يستحيل أن تكون حكمة وهي غير مقصودة بالفعل[١].

ثم إن هذه الحكمة، صفة من صفات الله عز وجل، عند أهل السنة والجماعة، وليست كذلك عند الأشاعرة ولا المعتزلة.

٢- مذهب الأشاعرة: وهو أنها مترتبة على أفعال الله تعالى، على سبيل الجواز[٢] بخلاف الماتريدية، الذين يرون أن هذا الترتب إنما هو على سبيل اللزوم[٣]، تفضلا منه سبحانه.

فالأشاعرة يرون أن أفعال الله لا تعلل بالغايات، وإنما يفعل تعالى بمحض المشيئة والإرادة، دون أن يتوقف فعله على الحِكَم، فلا يبعثه

---

(١) انظر الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى (ص٣٦-٣٧).

(٢) المصدر السابق (ص٥٤).

(٣) المصدر السابق (ص٥٤).

باعث على الفعل... والحكم المترتبة على أفعاله غير مقصودة له تعالى، وإنما هي حاصلة عقب الفعل مترتبة عليه[1]...

كما أن الأشاعرة لا يعدون الحكمة من صفات الرب جل وعلا[2].

٣- مذهب المعتزلة: وهو أنه لا يجوز خلو فعل من أفعال الله تعالى عن حكمة، و"غرض". والفرق بينهم وبين أهل السنة في هذا يمكن أن نوجزه في ثلاثة أمور:

١- أن الحكمة صفة لله تعالى،[3] بينما هي عند المعتزلة مخلوقة منفصلة عنه سبحانه. وهي تعود على العباد، ولا يعود إليه منها حكم.. لأن المقصود بها عندهم الإحسان إلى الخلق، ومراعاة مصالحهم، كما أن الحكمة في الأمر تعويض المكلفين بالثواب...

وأهل السنة لا يوافقونهم في كونها لا يعود منها إلى الله تعالى حكم، وإنما يقولون بأنها تتضمن شيئين:

الأول: حكمة تعود إليه يحبها ويرضاها... ففي المأمورات فإنه يحب الطاعة ويرضاها، ويفرح بتوبة التائب، كما أنه تعالى يغار أعظم من غيرة عباده... وذلك إذا انتُهكت محارمه سبحانه.

---

(١) المصدر السابق (ص٦٢).

(٢) ولذا نجد المؤلف يقول في تصدير الطبعة الثالثة (١/د): "وتشريع العليم الحكيم المنزَّه عن الغرض والهوى..."أ.هـ ومعلوم أنّهم يطلقون مثل هذه العبارة (التنزه عن الغرض) ويقصدون نفي الحكمة والتعليل.

(٣) أي عند أهل السنة.

الثاني: حكمة تعود إلى عباده، وهي نعمة عليهم يفرحون بها ويلتذون، وهذا يكون في المأمورات، وفي المخلوقات[1].

ب- أن المعتزلة أوجبوا على الله تعالى أموراً؛ كفعل الصلاح... ومنعوا عليه أموراً كإثابة المطيع ومعاقبة العاصي، والعوض عن الآلام[2]... بينما يرى أهل السنة أن الله تعالى يثيب العباد بفضله، ويعاقبهم بعدله. فهو المتفضل على المطيع بالطاعة والتوفيق... والخلق خلقه، والأمر أمره، والقضاء قضاؤه.. إن عاقبهم فهو غير ظالم لهم، وإن أدخلهم الجنة فهو متفضل عليهم.

جـ- المعتزلة يطلقون لفظ "الغرض" بمعنى الحكمة، وهذا الإطلاق لم يرد في الكتاب ولا في السنة، وإنما الوارد هو "الحكمة"، فلا ينبغي إطلاق الأول. ولأنه قد يوهم معنى باطلاً[3].

وبعد هذا الإيقاظ نعود إلى المناهل مرة أخرى فيما يتعلق بموضوع الخلاف، فنراه يقول: "... إن المسلمين لا يجوز لهم أن ينقسموا شيعاً وأحزاباً لأمر ليس من الدين، فضلا عن أن يكون من أصول الدين، وإذا التمسنا المعاذير لخوض من خاضوا، أو يخوضون فيه دفعاً لشبهات

---

(١) المصدر السابق (ص٣٩-٤١، ص٥٠-٥٢).

(٢) المصدر السابق (ص٥٢).

(٣) المصدر السابق (ص٥٣).

المشتبهين، أو ضلال المضللين، فلن نستطيع التماس عذر واحد لمن شنوها حرباً شعواء بينهم وبين إخوانهم في الدين. و ما كان لهم أن يخرجوا من مثل هذا البحث أعداء متخاذلين، وقد كانوا بالأمس إخواناً متفاهمين متعاونين.

وإذا فلنستمسك بالعروة الوثقى، ولنفسح صدورنا للخلافيات، ما دام صدر الإسلام قد وسعها. ولنعلم أن الإسلام أوسع من المذاهب والآراء. ولئن ضقت ذرعاً برأي أخيك اليوم، فقد ترى أنت رأيه غداً، عندما تقتنع بوجهة نظره. فقد رجع كثير من أعلام الأئمة عن أراء رأوها، بل عن مذاهب كانوا قد ذهبوا إليها، ولعلك لا تجهل أن للشافعي مذهباً قديماً، ومذهباً جديداً، وأن الخلاف في لواحق العقائد والأصول كثير الشبه بالخلاف في الأحكام والفروع.

لهذا كله تراني لا أذهب مع الذاهبين في تضليل المعتزلة، وتسفيه أحلامهم، ونبزهم بألقاب الكفر والفسوق..."أ.هـ[1].

وأنت ترى أن هذا الكلام عليه مآخذ كثيرة أيضاً..

إن القول بأن التفرق والانقسام والتحزب ليس من الإسلام في شيء... قول صحيح... فلا يجوز للإنسان إلا التحزب للإسلام فحسب... يوالي على ذلك ويعادي، ويقرب ويبعد... فإن أتى أحد

---

(١) مناهل العرفان (١/١١٥-٥١٢).

بناقض من نواقض الإسلام، أو ابتداع فيه بدعاً وألبسها لبوسه.. فإننا نفترق معه بقدر جرمه وحدثه الذي أحدث في الديانة... والإثم والوزر منسوب إليه في ذلك... فإنه هو الذي أتى بما يوجب مفارقته...

ومما ينبغي أن يُعلم، أن الولاء والبراء يتجزأ عند أهل الحق، لا كما يقول الخوارج والمعتزلة.. فالكافر لا نصيب له من الموالاة... أما المبتدع والفاسق فما دام لم يخرجه جرمه من الإسلام فله من الولاء بقدر ما حقق من الاستقامة، وله من الإبعاد والمفارقة بقدر ما ارتكب من الانحراف..

وإن عداوة أهل البدع -بقدر بدعتهم- أصل عظيم، دعت إليه الشريعة.. وسار عليه الأصحاب فمن بعدهم من أهل الاستقامة.. فهو من الدين لا كما قال المؤلف..

وينبغي أن تعلم أن الذين شنوها حرباً على أهل البدع بالسيف واللسان، هم أصحاب رسول الله ﷺ فأنت على علم بما فعل علي رضي الله عنه بالخوارج.. وما قاله ابن عمر في القدرية، وغير ذلك كثير عنهم.. ثم أتباعهم، ومن جاء بعدهم مقتفياً أثرهم، سائراً على طريقتهم.. والكتب مليئة بأقوالهم في هذا، وتشديد النكير منهم على أهل البدع..

وإن صدر الإسلام لا يتسع لمثل خلافات الجهمية والمعتزلة.. فإن الكفر والإيمان، والحق والباطل، لا يجتمعان حتى تشيب مفارق الغربان..!!

ولا يخفى على ذوي الألباب السليمة، العارفين بما هم عليه من الطريقة القويمة -التي خطها لهم خاتم الرسل صلوات الله وسلامه عليه، وجلاها، حتى تركها وهي كالمحجة البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك- أن مفارقتها هلاك محقق... بجزم بذلك ولا نرتاب فيه قيد أنملة...

وبذا تعلم مجانبة المؤلف للصواب حينما قال: "ولئن ضقت ذرعاً برأي أخيك اليوم، فقد ترى أنت رأيه غداً عندما تقتنع بوجهة نظره..." أ.هـ ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ... ﴾ [إبراهيم: آية ١٠].

ومن أعظم الخطأ وأفحشه... ربط الخلاف في الأصول بالخلاف في الفروع، والتمثيل لأحدهما بالآخر، كما فعل المؤلف تماماً حينما أشار إلى مذهب الشافعي رحمه الله القديم والجديد، ورجوعه عن الأول.. فلا مقارنة ولا مقاربة بين هذا وذلك، بخلاف ما توهمه المؤلف حينما قال: "وأن الخلاف في لواحق العقائد والأصول كثير الشبه بالخلاف في الأحكام والفروع" أ.هـ

إن من أعظم مقتضيات الغيرة على هذا الدين وعقيدته، محاربة البدع وأهلها.. والتشهير بهم لئلا يغتر بهم جاهل أو غبي.. لا السكوت عن ذلك.. وسأورد لك هنا بعض النصوص عن السلف الصالح، المبينة لحقيقة موقفهم من أهل البدع على اختلاف مذاهبهم:

١- قال يحيى بن يعمر لابن عمر، أبا عبد الرحمن: "إنه قد ظهر من قِبَلنا ناس يقرءون القرآن... وأنهم يزعمون أن لا قدر وأن الأمر أُنُفٌ. قال: ((فإذا لقيت أوّلئك فأخبرهم أني بريء منهم، وأنهم بُرآء مني))[1].

٢- قال عقبة بن علقمة البيروتي:[2] كنت جالساً عند أرطاة[3] - هو ابن المنذر بن الأسود الحمصي- فقال بعض أهل المجلس: ما تقولون في الرجل يجالس أهل السنة، ويخالطهم، فإذا ذكر أهل البدع قال دعونا من ذكرهم، فلا يذكرونهم.

قال: يقول أرطاة: هو منهم، لا يلبس عليكم أمره.

قال: "فأنكرت ذلك من قول أرطاة، فقدمت على الأوزاعي،وكان كشافاً لهذه الأشياء إذا بلغته، فقال: "صدق أرطاة، والقول ما قال. هذا ينهى عن ذكرهم، ومتى يحذروا إذا لم يشاد بذكرهم؟[4].

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب: (بيان الإيمان والإسلام والإحسان..). حديث رقم (٨) ١/٣٦.

(٢) عقبة بن علقمة البيروتي المعافري. قال عنه الحافظ: "صدوق، لكن كان ابنه محمد يدخل عليه ما ليس من حديثه" أ.هـ توفي سنة (٢٠٤هـ). انظر التقريب (٢٧/٢).

(٣) أرطاة بن المنذر بن الأسود الحمصي الألهاني، أبو عدي قال عنه في التقريب: "ثقة من السادسة، مات سنة ثلاث وستين" أ.هـ أي بعد المائة. انظر التقريب (٥٠/١).

(٤) انظر تذكرة السامع والمتكلم (ص١٥٤)، تهذيب تاريخ دمشق (٣٧٢/٢).

٣- قال يحيى بن إبراهيم، أبو سهل، راهوية: "...كنت أدعو على الجهمية فأُكثر، فذكرت ذلك لعبد الله بن المبارك، ودخل قلبي من ذلك شيء، فقال: لا يدخل قلبك، فإنهم يجعلون ربك الذي تعبد لا شيء[1]. وفي لفظ: قال له رجل يا أبا عبد الرحمن، قد خفت الله عز و جل من كثرة ما أدعو على الجهمية. قال: لا تخف، فإنهم يزعمون أن إلهك الذي في السماء ليس بشيء"[2].

٤- قال سفيان بن عيينة: "... القرآن كلام الله عز وجل، من قال مخلوق فهو كافر ومن شك في كفره فهو كافر.."[3].

وقال أيضاً: ".. من قال القرآن مخلوق؛ كان محتاجا أن يصلب على ذباب (يعني جبل)[4] [وهو معروف في المدينة].

٥- قال رجل لعبد الله بن إدريس الأودي[5] -شيخ مالك وابن المبارك-: "يا أبا محمد، إن قِبَلَنَا ناساً يقولون: "إن القرآن مخلوق. فقال:

---

(١) السنة لعبد الله بن أحمد رقم: (١٨).

(٢) المصدر السابق رقم: (٢٤)

(٣) المصدر السابق رقم: (٢٥).

(٤) المصدر السابق رقم: (٢٦).

(٥) عبد الله بن إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي، أبو محمد الكوفي، فقيه، ثقة، عابد، توفي سنة (١٩٢هـ). انظر التقريب (٤٠١/١).

من اليهود؟ قال: لا. قال: فمن النصارى؟ قال: لا. قال: فمن المجوس؟ قال: لا. قال: فمن؟ قال: من الموحدين. قال: كذبوا، ليس هؤلاء بموحدين. هؤلاء زنادقة، من زعم أن القرآن مخلوق، فقد زعم أن الله عزوجل مخلوق. ومن زعم أن الله تعالى مخلوق فقد كفر. هؤلاء زنادقة، هؤلاء زنادقة"[1].

٦- قال ابن مهدي: "لو كان لي من الأمر شيء، لقمت على الجسر، فلا يمر بي أحد من الجهمية، إلا سألته عن القرآن، فإن قال مخلوق ضربت رأسه ورميت به في الماء.[2]"

٧- قال هارون الرشيد: "... بلغني أن بشراً المريسي يزعم أن القرآن مخلوق، لله علي إن أظفر به إلا قتلته قتلة ما قتلها أحد قط.[3]"

٨- قال عبد الله بن أحمد: ".. سمعت أبي يقول: من قال لفظي بالقرآن مخلوق؛ هذا كلام سوء رديء؛ وهو كلام الجهمية. قلت له: إن الكرابيسي يقول هذا. فقال: كذب هتكه الله الخبيث. وقال: قد خلف هذا بشراً المريسي...[4]

---

(١) السنة لعبد الله بن أحمد رقم: (٢٨)، خلق الأفعال رقم: (٥).

(٢) السنة لعبد الله بن أحمد رقم: (٢٠٦،٤٦)، خلق الأفعال رقم: (٥١)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة رقم: (٥٠٤).

(٣) السنة لعبد الله بن أحمد رقم: (١٩٧،٦٦).

(٤) المصدر السابق رقم: (١٨٦).

٩- قال يزيد بن هارون: "لعن الله الجهم، ومن قال بقوله. كان كافراً جاحداً، ترك الصلاة أربعين يوماً، يزعم أنه يرتاد ديناً. وذلك أنه شك في الإسلام.[١]"

١٠- قال عبد الرحمن بن عبد الله بن سوار: ".. كنت عند سفيان بن عيينة؛ فوثب الناس على بشر المريسي، حتى ضربوه، وقالوا: جهمي. فقال له سفيان: يا دويبة، يا دويبة، ألم تسمع الله عز وجل يقول: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ...﴾ [الأعراف:آية ٥٤][٢].

١١- عقد عبد الله بن أحمد في كتاب "السنة" فصلا سماه "من زعم أن الله عز وجل لا يتكلم فهو يعبد الأصنام"[٣]. وذكر آثاراً متعددة، منها أثر هارون بن معروف[٤] أنه قال: "من زعم أن الله عز وجل لا يتكلم فهو يعبد الأصنام[٥]".

---

(١) المصدر السابق رقم: (١٨٩).

(٢) انظر السنة لعبد الله بن أحمد رقم: (١٩٦).

(٣) المصدر السابق ص١٧٢.

(٤) هارون بن معروف المروزي، أبو علي الخزاز، الضرير، نزيل بغداد، توفي سنة (٢٣١هـ) وعمره (٧٤) سنة. انظر التقريب (٢/٣١٣).

(٥) السنة لعبد الله بن أحمد رقم: (٢٠٩).

١٢- قال الثوري: قال لي حماد بن أبي سليمان:[١] "..أبلغ أبا فلان المشرك أني بريء من دينه. وكان يقول: القرآن مخلوق.[٢]"

١٣- قال البخاري: "نظرت في كلام اليهود، والنصارى، والمجوس، فما رأيت أضل في كفرهم منهم.[٣] وإني لأستجهل من لا يكفرهم إلا من لا يعرف كفرهم.[٤]"

١٤- قال ابن أبي رَوَّاد: "قد جاءكم ثور[٥] -اتقوا، لا ينطحنكم بقرنيه- يعني ثور بن يزيد. قال اللالكائي: وكان قدرياً.[٦]"

١٥- قال الفضيل بن عياض: "... من جلس مع صاحب بدعة فاحذره، ومن جلس مع صاحب البدعة لم يُعط الحكمة، وأحب أن يكون بيني وبين صاحب بدعة حصن من حديد؛ آكل عند اليهودي والنصراني أحب إلي من أن آكل عند صاحب بدعة.[٧]"

---

(١) حماد بن أبي سليمان، مسلم الأشعري، مولاهم، أبو إسماعيل الكوفي، فقيه رمي بالإرجاء، توفي سنة (١٢٠هـ). انظر التقريب ١٩٧/١.

(٢) خلق الأفعال رقم: (٢).

(٣) يعني القائلين بخلق القرآن.

(٤) المصدر السابق رقم: (٣٥).

(٥) ثور بن يزيد، أبو خالد الحمصي، قال عنه الحافظ: "ثقة ثبت، إلا أنه يرى القدر" توفي سنة (١٥٠هـ) وقيل غير ذلك. انظر التقريب (١٢١/١).

(٦) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة رقم: (١١٤٧).

(٧) المصدر السابق رقم: (١١٤٩).

١٦- قال عاصم الأحول: "... جلست إلى قتادة، فذكر عمرو بن عبيد فيه، فقلت: يا أبا الخطاب، ألا أرى العلماء يقع بعضهم في بعض ؟ـ قال: يا أحول، ولا تدري أن الرجل إذا ابتدع بدعة فينبغي لها أن تذكر حتى تعلم؟ ..."(١).

وفي لفظ: "... كان قتادة يقصر بعمرو بن عبيد، فجثوت على ركبتي، قلت: يا أبا الخطاب، وإذا الفقهاء ينال بعضها من بعض؟ قال: يا أحول: رجل ابتدع بدعة تذكر بدعته خير من أن يكف عنها..."(٢)

١٧- ذُكر المريسي عند سفيان بن عيينة؛ فقال: "ما تقول الدويبة؟ ما تقول الدويبة؟ استهزاء به(٣).

١٨- قال وكيع بن الجراح: "على المريسي لعنة الله، يهودي أو نصراني...".

وقال أيضاً: " عليه وعلى أصحابه لعنة الله. القرآن كلام الله."(٤)

١٩- قال يزيد بن هارون: "... لقد حرضت أهل بغداد على قتله بجهدي -يعني المريسي- ."(٥)

---

(١) المصدر السابق رقم: (١٣٧٢)، تاريخ بغداد (١٢/١٩٨-١٧٩).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة رقم: (١٣٩٥).

(٣) خالق الأفعال رقم: (٣٧).

(٤) المصدر السابق رقم: (٤٤).

(٥) المصدر السابق رقم: (٤٦).

٢٠- قال البخاري: "ما أبالي صليت خلف الجهمي، والرافضي، أم صليت خلف اليهود والنصارى، و لا يُسلم عليهم، و لا يُعادون، و لا يُناكحون، و لا يُشهدون، و لا تُؤكل ذبائحهم.[١]"

٢١- قال يزيد بن هارون في أبي بكر الأصم[٢]، والمريسي: "هما وا لله زنديقان، كافران بالرحمن حلالي الدم.[٣]"

والحاصل أن هذا قليل من كثير، وغيض من فيض، مما هو مسطر في كتب أعلام أهل السنة والجماعة، سواء في هجر أهل البدع، أو التشهير بهم، أو تكفير بعضهم، وعدم مناكحتهم، وترك السلام عليهم، أو قتلهم، أو ضربهم، أو غير ذلك مما هو منقول عنهم ومستفيض.[٤]
فأين هذا كله، وغيره أكثر منه، من كلام المؤلف هنا؟

هذا وإن مما يزيد الرغبة في بيان هذا الأصل العظيم، والمنهج القويم، والقسطاس المستقيم، تعالي الهتافات والنداءات في هذا العصر،

---

(١) المصدر السابق رقم: (٥٣).

(٢) أبو بكر الأصم. شيخ المعتزلة، له كتاب "خلق القرآن" توفي سنة (٢٠١هـ). انظر السير (٩/٤٠٢).

(٣) خلق الأفعال رقم: (٧٤).

(٤) انظر على سبيل التمثيل: السنة للخلال (٤٨٩/١-٥٠٠)، السنة لعبد الله بن أحمد (١٠٢/١-١٣١)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣١٣/١-٣٢٩).

من هنا وهناك، بالمطالبة بالكف عن ذكر أهل البدع ومذاهبهم، بدعوى أن ذلك يثير الفرقة بين المسلمين، بل بلغ الأمر ببعضهم إلى إهمال جانب الاعتقاد، وترك العناية به، تعلماً وتعليماً بمثل هذه الدعوى الآثمة، والله المستعان.

المسألة السابعة: في الكسب وفعل العبد بين أهل السنة والأشاعرة:[1]

قال المؤلف رحمه الله في معرض حديثه عن مذهب أهل السنة - وهم الأشاعرة عنده- في أفعال العباد، وخلق الله تعالى لها: "... إن العبد لا يخلق أفعال نفسه الاختيارية، إنما هي خلق الله وحده... قالوا: إن العباد -وإن لم يكونوا خالقين لأعمالهم- كاسبون لها. وهذا الكسب هو مناط التكليف، ومدار الثواب والعقاب. وبه يتحقق عدل الله، وحكمته فيما شرع للمكلفين... ثم إذا قيل لهم: ما هذا الكسب؟

---

(١) راجع في هذا الموضوع: مقالات الإسلاميين (ص٥٣٨-٥٤٢)، تمهيد الأوائل (ص٣١٧-٣٢٠، ٣٢٣-٣٦٦)، الفرق بين الفرق (ص٣٣٨-٣٣٩)، أصول الدين (ص١٣٤-١٣٥)، اللمع (ص٦٩)، الإرشاد (ص١٧٣-٢٠٢)، قواعد العقائد (ص١٩٣-٢٠١)، المواقف (ص١٥١)، النووي على مسلم (١/١٥٤-١٥٥)، مجموع الفتاوى (٣/١١٢، ٨/١١٧-١٣٣، ٤٠١-٤٠٥، ٤٩٦-٤٩٧، ٥٠٥-٥١٠)، درء التعارض (١/٨١-٨٦، ٨/٥٠٠، ١٠/١١٢-١١٥)، شفاء العليل (ص٤٩-١٣٨)، طريق الهجرتين (ص٦٦-١٢٣)، شرح العقيدة الطحاوية (٣٨٩-٤٠٥)، وانظر أيضاً (٢٠٢، ٣٩٠)، لوامع الأنوار البهية (١/٢٩١-٢٩٣)، شرح العقائد النسفية (ص٧٥-٩٥)، شرح الفقه الأكبر لعلي القاري (٧٢-٨٨)، شرح الجوهرة (٦٠، ٩٨-١٠٢، ١٠٤-١٠٦).

اختلف الأشعري والماتريدي في تحديده: أهو مقارنة القدرة القديمة للحادثة، أم هو العزم المصمم؟ ولكل وجهة نظر يطول شرحها..."[1] أ.هـ.

وهذا المذهب الذي ذكره المؤلف، مخالف لما عليه أهل السنة والجماعة في هذه المسألة...

فمذهب أهل السنة:

أن الله خالق العباد، وخالق جميع صفاتهم، التي من جملتها القدرة، والإرادة، اللتان بهما يوجد العبد جميع أفعاله... كما يرون أن الله خالق للأسباب والمسببات.

ومعلوم أن الخالق للسبب التام، خالق لمسَبَّبه... فالله عز و جل هو الذي خلق القوى في العبد، والعبد هو الفاعل -حقيقة لا مجازاً- لأفعاله بالقوى التي أعطاها إياه ربه وخالقه[2].

فهذا هو القول الوسط بين قولي القدرية والجبرية... وهو إثبات كون الرب خالقاً لكل شيء، بدليل قوله تعالى: ﴿**اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ**﴾ [الزمر: آية ٦٢]. وأفعال العباد داخلة تحت هذا العموم، و لا تخرج عنه إلا بمخصص وهو غير موجود..

---

(١) المناهل (٥٠٩/١).

(٢) انظر لوامع الأنوار البهية (٢٩٣/١) (حاشية).

وهذه الأفعال التي فعلها العباد وهو خالق لها: العباد فاعلون لها حقيقة، وقدرة العبد لها تأثير فيها كتأثير الأسباب في مسبباتها.. وا لله تعالى خالق كل شيء بما خلقه من الأسباب؛ لكن لا يستقل شيء من الأسباب بالفعل والتأثير، كما هو معلوم.. بل السبب محتاج إلى أسباب أخر تعاونه.. وكذا هو محتاج إلى دفع موانع تعارضه.. وإنما الذي يستقل هو مشيئة ا لله تعالى، لأنه ما شاء كان و ما لم يشأ لم يكن[1].

وأما مذهب الأشاعرة:

فإنهم قالوا بأن للعباد أفعالا اختيارية، يثابون عليها إن كانت طاعات، ويعاقبون إن كانت معاصي.. وأن ا لله تعالى مستقل بخلق أفعال العباد وإيجادها..

لكن لقدرة العبد مدخلا في هذا الموضوع، وهو الكسب.. فالعبد كاسب، والرب خالق.

فتوجيه العبد قدرته وإرادته إلى الفعل كسب... وإيجاد ا لله تعالى للفعل عقيب ذلك خلق...

قالوا: إن ا لله تعالى أجرى العادة بخلق الفعل عند قدرة العبد وإرادته، لا بهما، فهذا الاقتران هو الكسب[2].

---

(١) انظر درء التعارض (١٠/١١٥).

(٢) مسألة القضاء والقدر (ص٣٦-٣٧).

مع كونهم اضطربوا اضطراباً كبيراً في تفسير هذا الكسب، وبيان حقيقته وجدواه .

وقد عده العقلاء من محالات الكلام الثلاث المعروفة[1].

ومن مذهبهم في هذا أيضاً: أنهم يرون أن قدرة العبد التي أشرنا إليها آنفاً لا تأثير لها في حدوث مقدورها، ولا في صفة من صفاتها[2]. لكن جرت العادة بخلق مقدورها مقارناً لها... وبذا يكون الفعل خلقاً لله، وكسباً للعبد، لوقوعه مقارناً لقدرته... وهذا ظاهر في أن هذا الكسب المزعوم، لا حقيقة له و لا تأثير، وإنما الأمر متعلق بالقدرة القديمة فقط، دون الحادثة. وهذا لا يخرج في الواقع عن مذهب الجبرية!!.

تفريقهم بين الخلق والكسب:

قالوا: "قدرة الخالق قديمة، وقدرة العبد حادثة؛ فإذا اقترنت القدرتان، وجد الفعل، وكان كسباً بالنظر لصاحب القدرة الحادثة، وخلقاً بالنسبة للقدرة القديمة.

فإذا تعلق الفعل بالقدرة القديمة، فهذا هو الخلق...

وبعبارة أخرى: "الكسب عبارة عن الاقتران العادي، بين القدرة المحدثة، والفعل، فإن الله سبحانه أجرى العادة بخلق الفعل عند قدرة العبد وإرادته، لا بهما. فهذا الاقتران هو الكسب[3]".

---

(١) وهي: كسب الأشعري، وطفرة النظام، وأحوال أبي هاشم.

(٢) انظر مجموع الفتاوى (١١٨/٨)، شفاء العليل (ص١٢٢).

(٣) انظر شفاء العليل (ص١٢٢)، وانظر (ص١٣٠).

وخلاصة هذا كله أن يقال:

إن من صدر الفعل منه بقدرة قديمة، كان خالقاً، ومن صدر منه بقدرة حادثة فهو كاسب.

ذكر الرد على الأشاعرة في هذه المسألة:

إنه من الضروري لبيان صواب قول أو خطئه... أن تُفهم وتُبيَّن اصطلاحات صاحب هذا القول، أو المذهب أولاً... ثم تفصَّل العبارات المجملة وتوضح ثانيا؛ كي يتسنى إعطاء كل ما يناسبه من الأحكام.

بعد ذلك أقول: إنه لابد لنا قبل أن نشرع في الرد على الأشاعرة هنا من أن نبين قضيتين هامتين في هذا الموضوع هما:

القضية الأولى:

في نسبة الفعل إلى فاعله كقولك: فلان فعل كذا...

فهذا فيه إجمال... لأنه يُراد بالفعل أحياناً الفعل ذاته، وأحياناً يُراد به المفعول الذي هو ناتج عنه، وحاصل بسببه، كبناء الدار، وخياطة الثوب... فينبغي أن يُفرق بين العمل والمعمول.

قال تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِيبَ وَتَمَاثِيلَ...﴾ [سبأ: آية ١٣] فجعل هذه الأمور معمولة للجن، ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: آية ٩٦]، أي الذي تعملون. والمراد به ما تنحتونه من الأصنام وغيرها من المعبودات التي صنعتها أيديهم،

كما قال تعالى: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ، وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ...﴾ [الصافات: آية ٩٥-٩٦] أي خلقكم وخلق الأصنام التي تنحتونها.

فلفظ الفعل، والعمل، والصنع، يطلق ويراد به إما هذا وإما هذا، ومثله لفظ التلاوة مثلاً، فإنه يُطلق على فعل العبد الذي هو القراءة، كما يُطلق على المتلو والمقروء.

فمن قال بأن هذه التصرفات فعل الله، أو فعل العبد... فينظر في مراده... فإن أراد بقوله هي فعل الله: أنها مفعولة مخلوقة لله، كسائر المخلوقات، فهذا حق، ومن أطلق ذلك وأراد به أنها فعل الله بمعنى المصدر، فهذا باطل.

وذلك لأن هذه الأشياء إنما هي مفعولة لله، وليست هي نفس فعله، كما بينا الفرق بينهما آنفاً... أما العبد فإنها فعله القائم به، إن أُريد بالفعل المعنى الأول. وهي أيضاً مفعولة له، إذا أُريد بالفعل المفعول كما تقدم.

وعليه فنقول: الكذب. والظلم، وغير ذلك من القبائح، إنما يتصف بها من كانت فعلا له، بمعنى قيامها به، كالعبد. لكن لا يتصف بها من كانت مخلوقة له إذا جعلها صفة لغيره[1].

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (٨/١٢٠-١٢٣)، وانظر شفاء العليل (ص١٣١).

القضية الثانية: التأثير.

فالأشاعرة يفرون من إثبات التأثير من جهة المخلوق، ويرون أن ذلك مختص بالخالق وحده.. حتى أنكروا باء السببية، وكَفَّروا من قال بأن شيئاً من المخلوقات يؤثر بذاته... واختلفوا فيمن قال بتأثير شيء من المخلوقات بقوة أودعها الله فيه... مع اتفاقهم على تبديعه... فلا يقال إن النار هي علة الإحراق مثلا... حتى إنهم يقولون: الرجل إذا كسر الزجاجة، فإنها لم تنكسر بكسره. وإنما انكسرت عند كسره... وإن الاحترق إنما يقع عند الملامسة للنار، لا بسببها... والشبع لا يحصل بالأكل، وإنما عنده...، وأتوا من ذلك بأمور أضحكت منهم العقلاء.

والصواب من القول هو أن لفظ "التأثير" فيه إجمال؛ فإن القدرة مع مقدورها، كالسبب مع المسبب، والعلة مع المعلول، فإن كان المراد بالقدرة، هو القدرة الشرعية، المتقدمة على الفعل، والمصححة له، فيقال: تلك شرط للفعل، وسبب من أسبابه، وهي علة ناقصة له.

وإن أريد بالقدرة، القدرة المقارنة للفعل، المستلزمة له، فتلك علة للفعل وسبب تام، وإنما هذا راجع إلى مشيئة الله تعالى وحده، وقدرته، و لا يكون شيء من ذلك لأحد من الخلق البتة.

فالعلة والسبب، منها ما هو ناقص لا يكون الحادث به وحده، وإنما لا بد من توافر أسباب أخرى له وشروط، مع انتفاء موانعه... وهذا

كالنار في الإحراق، والشمس في الإشراق، والطعام والشراب في الإشباع، والإرواء، ونحو ذلك.

وأما العلة والسبب التامان، فإنهما مستلزمان لحدوث الفعل، ليس كالأول.

فإن فُسر التأثير بوجود شرط الحادث، أو سبب يتوقف حدوث الحادث به على سبب آخر مع انتفاء الموانع -وكل ذلك بخلق الله تعالى- فهذا صحيح.

أما إذا فُسر التأثير، بأن المؤثر مستقل بالأثر استقلالا من غير مشارك، فهذا ممتنع بالنسبة للمخلوق، وإنما هو للخالق وحده[1].

وبهذا تعرف أن إطلاق نفي التأثير بالنسبة للمخلوق، غير مُسَلَّم كما تقدم.

وبعد أن عرفت هاتين القضيتين الهامتين، يحسن بك أن تعرف بعض الوجوه التي يمكن بها الرد على الأشاعرة في مسألة الكسب، على وجه الاختصار والإيجاز، فنقول في الرد عليهم ما يلي[2]:

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (١٣٣/٨-١٣٥) مع مراجعة كتب الأشاعرة التي قدمنا ذكر بعضها مع أرقام الصفحات التي فيها الكلام على أفعال العباد وما يتعلق بها.

(٢) انظر مجموع الفتاوى (١١/٨-١٢٠، ١٣٦-١٣٧)، شفاء العليل (ص١٣١).

١- أن تفريقكم بين الكسب والفعل والإيجاد والصنع، ونسبة الأول للمخلوق، دون ما بعده... غير مستقيم لأنه في الحقيقة لا يثبت لا في اللغة، ولا في الشرع، ولا في العقل، فإنه لا يوجب فرقاً بينهما. ففعله وإحداثه، وصنعه وعمله، مقدور بالقدرة الحادثة، وهو في نفس الوقت قائم في محلها، فكيف تمنعون نسبته إليه؟

٢- من المستقر في الفطر السليمة أن من فعل العدل فهو عادل، ومن فعل الظلم فهو ظالم... فإذا لم يكن العبد فاعلا لظلمه وعدله، بل الله تعالى هو الفاعل لذلك، فإنه يلزم من ذلك أن يكون هو المتصف بالظلم.. الخ. وهذا باطل.

ثم إنكم تقولون إن من قام به العلم فهو عالم، ومن قامت به القدرة فهو قادر... فهكذا قولوا في من قام به الفعل!!

٣- أن نصوص الكتاب والسنة مليئة جداً بالآيات والأحاديث التي تضيف أفعال العباد إليهم، كقوله تعالى: ﴿**هَلْ تُجْزَوْنَ إِلا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ**..﴾ [النمل: آية ٩٠]، ﴿**اِعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ**...﴾ [فصلت: آية ٤٠]، ﴿**وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ**...﴾ [التوبة: آية ١٠٥].

٤- اتفاق الشرائع، والعقول، على أن العبد يُحمد و يُذم على فعله، ويكون هذا الفعل حسنة له، أو سيئة، فلو كان هذا الفعل لغيره، لكان هو المحمود والمذموم.

٥- أنتم تقولون بأن الإنسان ليس بفاعل حقيقة، والفاعل هو الله وحده. مع كون أفعال الإنسان قائمة به، ولم تقم بغيره... فإذا لم يكن الإنسان فاعلها مع قيامها به، فكيف يكون الله سبحانه تعالى هو فاعلها؟! ولو كان فاعلها لعادت أحكامها عليه، واشتُقت له منها أسماء، وذلك مستحيل على الله تعالى؛ فيلزمك أن تكون أفعالا لا فاعل لها، فإن العبد ليس بفاعل عندك، ولو كان الرب فاعلا لها، لاشتقت له منها أسماء، وعاد حكمها عليه!!

قال ابن القيم رحمه الله لما ساق قول الأشاعرة في الكسب: "... فإن كونها طاعة ومعصية، هو موافقة الأمر، ومخالفته، فهذه الموافقة والمخالفة، إما أن تكون فعلا للعبد، يتعلق بقدرته واختياره، وإن كان لم يكن للعبد اختيار ولا فعل و لا كسب البتة، فلم يُثبت هؤلاء من الكسب أمراً معقولا. ولهذا يقال: محالات الكلام ثلاثة: كسب الأشعري، وأحوال أبي هاشم، وطفرة النظام"[(١)] أ.هـ.

وقال أبو العباس ابن تيمية رحمه الله: "... ومن قال إن قدرة العبد وغيرها من الأسباب التي خلق الله تعالى بها المخلوقات، ليست أسباباً، أو أن وجودها كعدمها، وليس هناك إلا مجرد اقتران عادي، كاقتران الدليل بالمدلول، فقد جحد ما في خلق الله وشرعه من الأسباب والحِكَم

---

(١) شفاء العليل (ص٥٠).

والعلل، ولم يجعل في العين قوة تمتاز بها عن الخد تبصر بها، ولا في القلب قوة يمتاز بها عن الرِجْل يعقل بها، ولا في النار قوة تمتاز بها عن التراب تحرق بها، وهؤلاء ينكرون ما في الأجسام المطبوعات من الطبائع والغرائز... "[1] أ.هـ

(١) مجموع الفتاوى (ص١٣٦-١٣٧)، وراجع بقية كلامه رحمه الله.

المسألة الثامنة: في بيان أن السلف تكلموا في أن الله تعالى خالق أفعال العباد، وأظهروا ذلك:

لقد قال المؤلف رحمه الله: "ولقد كان سلفنا الصالح، يؤمنون بوحدانية الله وعدله، ويؤمنون بقَدَرِه وأمره، ويؤمنون بهذه النصوص وتلك النصوص، ويؤمنون بأن العبد يعمل ما يعمل، وأن الله خالق كل شيء، ويؤمنون بأنه تعالى تنزه في قدره عن أن يكون مغلوباً، أو عاجزاً، وتنزه في أمره وتكليفه عن أن يكون ظالماً أو عابثاً، ثم بعد ذلك يصمتون، فلا يخوضون في تحديد نصيب عمل الإنسان الاختياري من قدرة الله ونصيبه من قدرة العبد، و لا يتعرضون لبيان مدى ما يبلغ فعل الله في قَدَرِه، و لا لبيان مدى ما يبلغ فعل العبد في امتثال أمره، ذلك ما لم يعملوه، و لم يحاولوه، لأنهم لم يكلفوه..."[1] أ.هـ

ومما يحسن أن يقال في هذا الموضع... أن السلف كانوا مجمعين على أن الله تعالى خالق أفعال العباد، وأنهم فاعلون لها على وجه الحقيقة... كما بينا سابقاً.

---

(١) مناهل العرفان (١/٥١٠-٥١١).

وهكذا تبعهم، وسار على طريقهم، سائر الأئمة بعدهم، من أهل السنة والجماعة...

لكن لما ظهرت طوائف أهل البدع، كالمعتزلة، والأشاعرة، وغيرهم، بدأ الخلط في هذه المسألة، فنظر كل فريق إلى النصوص بنظر الأعور؛ فقال قوم بالجبر، وقال آخرون بما يضاد ذلك ويقابله، واضطرب آخرون فأتوا بما لا يقره شرع و لا عقل، بل أوقعهم موقع الشماتة من قِبَلِ سائر العقلاء!! مع كونهم لم يخرجوا بتلك المقالة عن دائرة إخوانهم الجبرية!!

وإنما جر الجميع إلى هذه المتاهات، الإعراض عن نصوص الوحي، والاشتغال بالكلام المذموم... والذي تسلح به عامة نظار الطوائف البدعية، وعلى رأسهم الأشعرية... الذين نصبوا من أنفسهم خصوماً للفلاسفة والمعتزلة... ومدافعين عن مذهب أهل السنة... فلا الإسلام نصروا، و لا الفلاسفة كسروا!! بل وقعوا هم أنفسهم في كثير من البدع... وردوا بدع المعتزلة وغيرهم ببدع أخرى، قد تكون أخف منها في بعض الأحيان... وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله في موضع قريب من هذا المبحث.

بعد هذه التوطئة، ننتقل بك لتبصر بعض النصوص الدالة على أن السلف قد نصوا على أن الله تعالى خالقٌ لفعل العبد، و لم يكتفوا بالقول بأن الله خالق كل شيء، ثم يسكتون عما عدا هذا.

فقد صح عن النبي ﷺ أنه قال: ((إن الله يصنع كل صانع وصنعته))[1].

قال البخاري رحمه الله: "... و تلا بعضهم عند ذلك: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ..﴾ [الصافات: آية ٩٦]، فأخبر أن الصناعات وأهلها مخلوقة"[2] أ.هـ

وجاء عن حذيفة رضي الله عنه موقوفاً: "... إن الله خالق كل صانع وصنعته، إن الله خالق صانع الخزم وصنعته"[3].

---

(١) خلق أفعال العباد رقم (١١٧)، البيهقي في الأسماء والصفات (ص٤٣، ٣٣٢، ٤٩١)، وفي الاعتقاد (ص٦١)، السنة لابن أبي عاصم رقم: (٣٥٧،٣٥٨)، الخطيب في التاريخ (٣١/٢)، المستدرك (٣١/١-٣٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة رقم: (٩٤٢،٩٤٣)، مجمع الزوائد (١٩٧/٧)، كشف الأستار رقم: (٢١٦٠) كلهم من حديث حذيفة رضي الله عنه.

(٢) خلق الأفعال رقم (١١٧).

(٣) المصدر السابق رقم (١١٨).

وقال يحي بن سعيد[1]: "... ما زلت أسمع من أصحابنا يقولون: إن أفعال العباد مخلوقة"[2].

قال البخاري رحمه الله: ".. حركاتهم، وأصواتهم، واكتسابهم، وكتابتهم، مخلوقة، فأما القرآن المتلو، المبين، المثبت في المصحف، المسطور، المكتوب، الموعى في القلوب، فهو كلام الله، ليس بخلق. قال الله: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ...﴾ [العنكبوت: آية ٤٩][3].

وقال إسحاق بن إبراهيم: "... فأما الأوعية. فمن يشك في خلقها..."[4].

وقال قتادة في قوله تعالى: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ...﴾ [الصافات: آية ٩٥]. قال: الأصنام. ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ..﴾ [الصافات: آية ٩٦]. قال: خلقكم وخلق ما تعملون بأيديكم".

---

(١) يحيى بن سعيد بن فروخ التميمي، أبو سعيد القطان البصري، إمام حافظ، توفي سنة (١٩٨هـ) وعمره (٧٨) سنة. انظر التقريب (٣٤٨/٢).

(٢) خلق الأفعال رقم (١٢٥)، الأسماء والصفات (ص٣٣٢)، الاعتقاد (ص٤١)، تاريخ بغداد (٣١/٢).

(٣) خلق أفعال العباد رقم (١٢٦).

(٤) خلق أفعال العباد رقم (١٢٧)، الأسماء والصفات (ص٣٣٢).

قال البيهقي: ولأن الله تعالى قال: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ، وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: آية ١٠١] فامتدح بالقولين جميعاً. فكما لا يخرج شيء من علمه، لا يخرج شيء غيره من خلقه، ولأنه قال: ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ . أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ...﴾ [الملك: الآيتان ١٣، ١٤] فأخبر أن قولهم، وسرهم، وجهرهم، خلقه، وهو بجميع ذلك عليم.

وقال: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى..﴾ [النجم: آية ٤٣]. كما قال: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا...﴾ [النجم: آية ٤٤] فكما كان مميتاً ومحيياً، بأن خلق الموت والحياة، كان مضحكاً ومبكياً، بأن خلق الضحك والبكاء، وقد يضحك الكافر سروراً بقتل المسلمين -وهو منه كفر- وقد يبكي حزناً بظهور المسلمين -وهو منه كفر- فثبت أن الأفعال، كلها خيرها وشرها، صادرة عن خلقه وإحداثه إياها..."[1] أ.هـ

(١) الاعتقاد للبيهقي (ص٦٠).

المسألة التاسعة: هل اندثرت طوائف الباطنية؟!

إن المؤلف يرى أن الباطنية طائفة من الطوائف التي ذهبت وتلاشت، فهو يقول: "... لأن تاريخ الإسلام،[1] لم يشهد أعداء كانوا أخطر عليه من أولئك العابثين، الذين تلاعبوا بنصوصه وعبثوا بمقرراته. سواء منهم من ذهب بهم الماضي كالباطنية..."[2] أ.هـ

و لا ريب أن المطلع على مذاهب الناس وعقائدهم اليوم، يعلم علماً يقينياً، مجانبة هذا القول للصواب.

ذلك أن الباطنيين ينتشرون في هذا العصر، في مشارق الأرض ومغاربها... وأصبحت لهم دول وشوكة؛ ولكي تعلم وتتبين ما نقول هنا، لابد من أن تعرف الطوائف المندرجة تحت هذا اللقب العام، فنقول: إن الباطنية من الألقاب العامة، والتي تندرج تحتها مذاهب وطوائف شتى، والقاسم المشترك بين جميع تلك الطوائف هو تأويل النص الظاهر بالمعنى الباطن.

---

(١) تنبيه: العبارة الدقيقة أن يقال: "تاريخ المسلمين" لأن ذلك التاريخ يحمل في طياته الكثير من الأمور والأحداث التي لا يقرها الشرع المطهر... فلا يصح أن ينسب ذلك إلى الإسلام!! فالإسلام كله حق وخير... لكن يقال: "تاريخ المسلمين" لأننا بذلك نعبر عن حقيقة الأمر. ويمكن أن يكون اللفظ على حذف المضاف أي: تاريخ أهل الإسلام، وهو المظنون بالحافظ الذهبي لما سمى كتابه الكبير بذلك.

(٢) المناهل (١/٥١٢).

فهؤلاء يجعلون النصوص الدينية عبارة عن رموز وإشارات إلى حقائق خفية، وأسرار مكتوبة. وكذلك الشعائر، والأحكام، والأفعال التعبدية...

كما أنهم يعتقدون أن هذا الباطن إنما هو لخواص الناس، أما الظواهر فإنها للسذج منهم والعامة. وعليه يكون السبب في تلقيبهم بهذا اللقب، إنما هو قولهم بالظاهر والباطن... وأن الظاهر بمنزلة القشر، والباطن بمنزلة اللب.

والباطني: هو الذي يحكم بأن لكل ظاهر باطناً، ولكل تنزيل تأويلاً. أو هو الذي يكتم اعتقاده، فلا يظهره إلا لمن يثق به[1].

وعلى هذا تكون الفرق الداخلة في هذا المسلك كثيرة[2]، كالإسماعيلية[3]، بطوائفها المتعددة كالآغاخانية[4]، والبهرة[5]،

---

(١) في تعريف الباطنية انظر: فضائح الباطنية للغزالي (ص١١-١٢)، القرامطة لابن الجوزي (ص١١-٣٦)، بيان مذهب الباطنية وبطلانه للديلمي (ص٢١)، مذاهب الإسلاميين (٢/٧-٩)، الحركات الباطنية وأثرها في العالم الإسلامي (ص١٩، ٨٥)، حاضر العالم الإسلامي (ص٤٧).

(٢) انظر الحركات الباطنية (ص٥٩).

(٣) انظر البرهان في عقائد أهل الأديان (ص٨١)، وانظر كتاب الإسماعيلية لإحسان إلهي رحمه الله، الحركات الباطنية وأثرها في العالم الإسلامي ص٥٧، مذاهب الإسلاميين (٢/٨٧) الموسوعة الميسرة (ص٤٥).

(٤) انظر الحركات الباطنية وأثرها في العالم الإسلامي (ص٧٠، ٧٢)، الموسوعة الميسرة (ص٤٨).

(٥) المصدران السابقان.

والحشاشين[١]؛ وسائر الفرق المنبثقة من الإسماعيلية، مثل القرامطة[٢]، والدروز[٣]، والنصيرية[٤]، والميمونية[٥]، وما يسمى بـ"إخوان الصفا"[٦].

وأكثر هذه الطوائف، وغيرها كثير، لا يزال موجوداً إلى اليوم، وبالألقاب والمسميات نفسها. وبعض آخر تغيرت صُوَرُه ومسمياته، ولكن الحقيقة واحدة...

فالإسماعيلية ضاربة بجذورها في هذا العصر، في مواضع كثيرة من العالم الإسلامي وغير الإسلامي... بطوائفها المختلفة[٧].

---

(١) انظر الموسوعة الميسرة (ص٢٠٣).

(٢) انظر البرهان (ص٨٠)، الحركات الباطنية (ص٦٧،١٣٥)، الموسوعة الميسرة (ص٣٩٥)، مذاهب الإسلاميين (٩٢/٢).

(٣) انظر الحركات الباطنية (ص٧٠،١٩٩)، الموسوعة الميسرة (ص٢٢٣)، الإسماعيلية لإحسان إلهي (ص٧٢٢)، مذاهب الإسلاميين (٥٠٩/٢)، أضواء على العقيدة الدرزية.

(٤) انظر البرهان في عقائد أهل الأديان (ص٦٧)، الحركات الباطنية (ص٦٠،٣٢١)، الموسوعة الميسرة (ص٥١١)، مذاهب الإسلاميين (ص٤٢٧).

(٥) انظر الحركات الباطنية (ص٦٠).

(٦) المصدر السابق (ص١٦٩).

(٧) انظر مواقع انتشار طوائف الإسماعيلية في الموسوعة الميسرة (ص٥١).

فالآغاخانية منهم موجودون في نيروبي، ودار السلام، وزنجبار ومدغشقر، والكنغو البلجيكي، والهند، وباكستان، ومركز قيادتهم في كراتشي[1].

والبهرة موجودون في اليمن في جبال حراز وبعض الجهات القريبة من اليمن في جنوب الجزيرة العربية، وعدن، كما أنهم موجودون في الهند، والمناطق القريبة حولها، كباكستان، وإيران[2].

كما لا تزال توجد بقايا لإسماعيلية الشام، في سلمية، والخوابي، والقدموس، ومصياف، وبانياس، والكهف[3].

أما الحشاشون، فإنه لا يزال لهم أتباع إلى اليوم في إيران، وسوريا، والهند، وفي أجزاء من أواسط روسيا السوفيتية[4].

وأما الدروز؛ فوجودهم معروف وظاهر في بلاد الشام، فهم في الشوف في لبنان، وبجبل الدروز في جنوب سوريا، وفي هضبة الجولان، وشمال فلسطين[5].

---

(١) انظر الموسوعة الميسرة (ص٥١).

(٢) الحركات الباطنية (ص٧٣)، الموسوعة الميسرة (ص٥١).

(٣) انظر الموسوعة الميسرة (ص٥١).

(٤) المصدر السابق (ص٢٠٨).

(٥) انظر الحركات الباطنية (ص١٩٩)، الموسوعة الميسرة (ص٢٢٧).

أما النصيرية، فهي أشهر من أن يُعرَّف بوجودها في هذا العصر... وأصبحت لهم دولة وسلطة، مكنهم منها المستعمر... وهم موجودون في الجبال المسماة باسمهم من جبال اللاذقية في سوريا. وبعضهم في جنوب تركيا، والبعض في أطراف لبنان الشمالي، وكذا لهم وجود في فارس، وتركستان الروسية، وكردستان، وألبانيا، وفلسطين[١].

ومن الشُّعَب الكبرى لطائفة الإسماعيلية، ما يسمى بالنزارية، وهم طائفتان:

الأولى: المؤمنية، وهم موجودون في حدود روسيا، ويلقبون هناك بـ"جون دهرمية"، ولهم وجود في سوريا أيضاً.

الثانية: وتعرف بـ"البارسيين"، وهم موجودون في الهند[٢].

والجدير بالذكر أن الإسماعيلية بمختلف مسمياتها، وطوائفها، تبذل الجهود، والأموال الضخمة، من أجل نشر تعاليمها بين جهلة المسلمين... وهذا أمر معروف منذ أمد.. لكنه ازداد وقوي حينما جثم المستعمر على البلاد الإسلامية... فمكن هؤلاء وأشباههم، وأعانهم وأمدهم بما يحتاجون إليه، من أجل نشر مذهبهم المنحرف... وكان لبريطانيا قصب السبق في هذا التشجيع، وتلك المعونات، وذلك لأنهم رأوا في هؤلاء

---

(١) انظر الحركات الباطنية (ص٣٢٣)، الموسوعة الميسرة (ص٥١٦).

(٢) انظر الحركات الباطنية (ص٧٩).

الإسماعيليين، تعويقاً لانطلاق الدعوة الإسلامية، وإضعافاً لقوة المسلمين... فتوغل الإسماعيليون في بلاد إفريقية وآسيوية كثيرة... ومنها: كينيا، وأوغندا، وسيلان، وبورما، وافتتحوا في سبيل ذلك المراكز الضخمة، في نيروبي -عاصمة كينيا- وفي دار السلام -عاصمة تنزانيا- وكمبالا -عاصمة أوغندا- وغيرها من البلاد الإسلامية. حتى غدا بعض زعمائهم من أكثر الناس ثراء في العالم... بل صار لهم من المنزلة والمكانة أن صاروا يُستقبلون هنا وهناك استقبال الملوك والرؤساء...

ولم يقتصر نشاط هؤلاء على الدول الإسلامية فحسب... بل امتد إلى غيرها... كأميركا، حيث قاموا بفتح العديد من المراكز هناك، ليتلقفوا المسلمين الجدد، فيلقنونهم تلك التعاليم السامة باسم الإسلام!

وبدأت الدعاية تنتشر في الآونة الأخيرة لهؤلاء على أيدي بعض زعمائهم... ودعاتهم، أمثال مصطفى غالب، وعارف تامر، الذين كتبا عن هذه الطائفة ومسلكها، مستغلين جهل كثير من المسلمين بحقيقة هذا المذهب. فامتلأت الأسواق في بلاد المسلمين وغيرها من كتاباتهم بعناوين براقة، مصورين أتباع هذه النحلة حماة الإسلام، وحراس العقيدة![1].

---

(١) انظر الحركات الباطنية (ص٨٢-٨٣).

أما تعاون وتواطؤ الإسماعيلية بمختلف طوائفها مع المستعمر... فهو أشهر من أن يُذكر!

فالنصيريون في الشام، كانوا يكاتبون الفرنسيين ويتآمرون معهم على المسلمين، بل ويطلبون منهم البقاء في مستعمراتهم، ويطالبون بعدم الخروج منها إلى فرنسا!!

ولهم مكاتبات أيضاً مع المستعمرين، ينبئونهم فيها بما أكنوا في أنفسهم، من الاغتباط، والبهجة، من تسلط اليهود على أرض الإسراء، وا لله المستعان...[١]

وعلى كل فقد سلطهم المستعمر في بعض البلدان على رقاب المسلمين، وحالهم لا تخفى.

وكم يحلم هؤلاء، مع إخوانهم المجوس في فارس، في بسط دولتهم، لتمتد من فارس إلى أرض الشام، وقد حاولوا ذلك في وقت مضى[٢].

---

(١) انظر الحركات الباطنية (ص٣٣٠-٣٣٧)، مذاهب الإسلاميين (٤٩٨/٢-٥٠٦)، وانظر إضافة إلى ذلك: الباب الرابع من كتاب "الحركات الباطنية" بعنوان: "أثر الحركات الباطنية في واقع العالم الإسلامي" (ص٤٣٥-٤٤٨).

(٢) انظر "أطماع الشيعة في الخليج والجزيرة العربية" وكتاب: "وجاء دور المجوس" وكلاهما لـ"محمد عبد ا لله الغريب."

كما كان للبهرة في الهند دور يذكر ولا يشكر مع الإنجليز[١][٢] وهكذا كان (حال) إخوانهم الدروز مع الاستعمار...[٣] ولهم زعماء معروفون في هذا العصر في لبنان خاصة[٤] وأتباعهم كثيرون[٥].

ولهم رابطة في البرازيل، يرأسها نجيب العسراوي؛[٦] وأخرى في استراليا، يرأسها عدنان بشير رشيد[٧]، ورأسهم المعروف في لبنان الآن هو وليد جنبلاط... ويمثلهم هناك من الأحزاب: الحزب الاشتراكي التقدمي[٨].

وكذلك كان للنزارية دور خبيث مع المستعمر أيضاً، والله المستعان[٩].

---

(١) فائدة: يبلغ عدد البهرة ما يقارب المائتين ألف نسمة. انظر الحركات الباطنية (ص٢٧).

(٢) المصدر السابق (ص٧٣).

(٣) المصدر السابق (ص٢٢٠-٢٢١).

(٤) انظر زعمائهم في "الموسوعة الميسرة (ص٢٢٤).

(٥) انظر "مذاهب الإسلاميين" (٢/٦٣٥-٦٣٦) لتعرف تعدادهم في سوريا ولبنان.

(٦) انظر الموسوعة الميسرة (ص٢٢٤-٢٢٧).

(٧) المصدر السابق (ص٢٢٧).

(٨) المصدر السابق (ص٢٢٧).

(٩) انظر الحركات الباطنية (ص٧٩).

وقد قام الباطنيون في لبنان بمختلف طوائفهم بمجازر ضخمة لأهل السنة في عام (١٤٠٢هـ)... وقد تناقلت الصحف بعض ما جرى آنذاك، وتلك مأساة مشهورة[1].

فهل يصح بعد هذا العرض أن يقال: الباطنية فرقة اندثرت؟! الجواب و لا شك بالنفي[2].

وأنت ترى أن الكلام هنا مخصص للباطنية.. وقد تعمدت ذلك، لأن المؤلف نص عليها دون غيرها... وإن كان هناك من يزعم أن الاشتغال بالرد على الفرق ودراستها أمر مضيع للجهد والوقت، ذلك لأن هذه الفرق قد اندثرت في زعمه!!

وهذه "شنشنة أعرفها من أخزم" فإن زعمه هذا جهل بالواقع، وهو مردود بأمور كثيرة، لا مجال لذكرها هنا[3]. وا لله أعلم...

---

(١) انظر في هذا الموضوع "كتاب أمل والمخيمات" لمحمد عبد ا لله الغريب.

(٢) انظر الرد على الجهمية لابن منده (ص١٨).

(٣) في هذا الموضوع انظر مقدمة كتاب الرد على الجهمية لابن منده (ص١٠-١٢)، والرد على من أنكر توحيد الأسماء والصفات.

المسألة العاشرة: المتكلمون ليسوا حراساً للعقيدة[1].

نقل المؤلف رحمه الله كلاماً للغزالي جاء فيه: "... والمتكلمون كما سبق حراس هذا القشر -وهو أن لا يكون في القلب مخالفة وإنكار لمفهوم هذا القول- أي التوحيد- بل يشتمل على اعتقاده والتصديق به..- عن تشويش المبتدعة..."[2] أ.هـ

والحق أن هذا القول مجانب للصواب، لأنه جعل أهل الحيرة والشك والجدل الذي يكون في الحق والباطل، حراساً للتوحيد من أن يشوش فيه المبتدعة..!!

فإن المسلك الصحيح في النظر والاستدلال هو مسلك أهل السنة والجماعة. لأنهم يعولون على النصوص الشرعية دائماً؛ بخلاف المتكلمين الذين لا يعرفون الكتاب والسنة، وإنما يتعلقون بأقوال الفلاسفة، ومنطق اليونان...

وإنما فعلوا ذلك، لجهلهم بالنصوص الشرعية الصحيحة، وبطريقة سلف هذه الأمة. هذا أولاً. ثم لظنهم أنهم بهذه الطريقة الجدلية الكلامية، يستطيعون -بزعمهم- إفحام خصومهم من المعتزلة والفلاسفة ثانياً.

---

(١) انظر كتاب "منهج الأشاعرة في العقيدة" (ص٨-١٣).

(٢) مناهل العرفان (١/٥١٤).

فلما اجتمع هذان الأمران، مع فتور عزائم هؤلاء عن تعلم الكتاب والسنة، وتتبع نصوصهما، أخذوا يردون شبه الملحدين بكلامهم البدعي والذي يستلزم مخالفة النصوص الشرعية في كثير من الأحيان.

ولقد بنى هؤلاء كثيراً من ردودهم على خصومهم على أصول فاسدة؛ سواء كانت هذه الأصول مما وافقوا عليها أولئك الخصوم، والتي هي من إحداثهم، أو كانت الأصول من إحداث المتكلمين أنفسهم... فيكونون قد قابلوا باطلا بباطل، وبدعة ببدعة[1].

هذا وإن المطلع على بضاعة هؤلاء المتكلمين يعلم أن كلامهم لا يصلح لإفادة ظن ولا يقين، وإنما هو كلام كثير، وفيه طول زائد في العبارة، وله تقسيمات متنوعة، يهابه من لم يفهمه. بل عامة من وافق عليه إنما فعل ذلك تقليداً لمن قبله، وليس ذلك عن تحقيق قام في نفسه، وكل من أمعن نظره، وفهم حقيقة الأمر، علم أن السلف كانوا أعمق من هؤلاء علماً وأقوى حجة، وأبر قلوباً، وأقل تكلفاً، وقد فهموا من حقائق الأمور ما لم يفهمه هؤلاء المخالفون لهم[2].

---

(١) انظر درء التعارض (٧/٢٨٩-٢٩١).

(٢) انظر المصدر السابق (٣/٤٥٤).

ولقد جاء عن أئمة السنة وأساطينها ذم مسلك هؤلاء المتكلمين، الذين ظن بعض الكتّاب أنهم حراس التوحيد!! وحماة الدين من هجمات الفلاسفة والملاحدة..!!

وعبارات السلف في ذلك الذم كثيرة ومستفيضة؛ أذكر بعضاً منها منبهاً به على غيره، فمن ذلك:[1]

١- قال أبو يوسف: "... من طلب الدين بالكلام تزندق.."[2].

٢- قال الشافعي: "... حكمي في أهل الكلام أن يُضربوا بالجريد والنعال، ويُطاف بهم في القبائل والعشائر، ويُقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة، وأقبل على الكلام..."[3].

وقال أيضاً: "... لقد اطلعت من أهل الكلام على شيء، ما ظننت مسلماً يقوله، ولأن يُبتلى العبد بكل ما نهى الله عنه -خلا الشرك بالله- خير من أن يُبتلى بالكلام..."[4].

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (١٢/١٤٠، ١٣/١٤٧-١٥٧)، درء التعارض (٧/٢٧٨-٣٤٤).

(٢) درء التعارض (١/٢٣٢)، شرح الطحاوية (ص١٥٨).

(٣) درء التعارض (١/٢٣٢)، شرح الطحاوية (ص١٥٩)، صون المنطق والكلام (ص١٣،٦٥).

(٤) درء التعارض (١/٢٣٢)، شرح الطحاوية (ص١٥٩)، صون المنطق والكلام (ص٦٦،١٣٦).

٣- قال الإمام أحمد: "... ما ارتدى أحد بالكلام فأفلح، وقلَّ أحد نظر في الكلام، إلا كان في قلبه غل على أهل الإسلام..."[١].

٤- قال ابن عبد البر: "... أجمع أهل الفقه والآثار في جميع الأمصار، أن أهل الكلام، أهل بدع، وزيغ، ولا يعدون عند الجميع في طبقات العلماء، وإنما العلماء أهل الأثر والتفقه فيه..."[٢].

٥- قال ابن خويز منداد:[٣] -في تأويل قول مالك: لا تجوز شهادة أهل البدع، وأهل الأهواء- : "... وأهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام، فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع، أشعرياً كان أو غير أشعري. و لا تقبل له شهادة في الإسلام، ويُهجر، ويُؤدب على بدعته، فإن تمادى استتيب منها"[٤].

---

(١) درء التعارض (٢٣٢/١)، صون المنطق والكلام (ص١٣٦).

(٢) صون المنطق والكلام (ص١٣٧).

(٣) محمد بن أحمد بن عبد الله بن خويز المالكي، العراقي، فقيه أصولي، توفي في حدود سنة (٣٩٠هـ). انظر معجم المؤلفين (٢٨٠/٨).

(٤) انظر صون المنطق والكلام (ص١٣٧).

٦- قال أحمد بن الوزير القاضي: "... قلت لأبي عمر الضرير:[١] الرجل يتعلم شيئاً من الكلام، يرد به على أهل الجهل. فقال: الكلام كله جهل، وإنك كلما كنت بالجهل أعلم، كنت بالعلم أجهل..."[٢].

وغير هذا كثير عن السلف لا حاجة للإطالة بذكره.

والحاصل أن من عرف حال هؤلاء، وما ينتهي إليه أمر الواحد منهم، ازداد بصيرة، وعلماً، ويقيناً، بما جاء به الرسول ﷺ.. وأن ما يعارضون به نصوص الوحي، مما يسمونه عقليات، لا ينفق إلا بما فيه من الألفاظ المجملة، والمشتبهة، مع من قلت معرفته بما جاء به الرسول ﷺ.

وإذا أمعن المرء نظره، تبين له أنه كلما ازداد تصديقاً لمثل هذا الكلام، ازداد نفاقاً، ورداً لما جاء به الرسول صلوات الله وسلامه عليه؛

---

(١) ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله خمسة كل منهم يقال له: "أبو عمر الضرير: وكلهم من طبقة واحدة أو متقاربة وهم:

١- حفص بن عمر الدوري.

٢- حفص بن عمر البصري.

٣- حفص بن حمزة، مولى المهدي.

٤- حفص بن عبد الله الحلواني.

٥- محمد بن عثمان الكوفي.

انظر التقريب (١/١٨٧-١٨٨).

(٢) صون المنطق والكلام (ص٦٧).

وكلما ازداد معرفة بحقيقة هذا الكلام وفساده، ازداد إيماناً، وعلماً بحقيقة ما جاء به الرسول ﷺ. ولهذا قال بعض السلف: "علماء الكلام زنادقة". وقيل أيضاً: "إن حقيقة ما صنفه هؤلاء في كتبهم من الكلام الباطل المحدث المخالف للشرع والعقل هو ترتيب الأصول في تكذيب الرسول ﷺ، ومخالفة صريح المعقول، وصحيح المنقول"(١).

ولم يكتف السلف والأئمة ببيان فساد المسلك الكلامي، بل إنهم حذروا من أصحابه، ونفّروا الناس من مجالستهم؛ فكيف يظن أن هؤلاء المتكلمين هم حراس العقيدة؟!

ومما جاء عن الأئمة من التنفير منهم، والتغليظ عليهم، ما نقله شيخ الإسلام ابن تيميه رحمه الله عن بعضهم أنه قال: "... وكان الشيخ أبو حامد الاسفرائيني شديد الإنكار على الباقلاني، وأصحاب الكلام... ولم يزل الأئمة الشافعية، يأنفون ويستنكفون أن يُنسبوا إلى الأشعري، ويتبرءون مما بنى الأشعري مذهبه عليه، وينهون أصحابهم وأحبابهم عن الحوم حواليه، ومن ذلك أن أبا حامد الاسفرائيني كان إذا سعى إلى الجمعة من قطعية الكرج إلى جامع المنصور يدخل الرباط المعروف بالزوزي المحاذي للجامع، ويُقبل على من حضر ويقول: اشهدوا علي بأن كلام الله غير مخلوق كما قاله الإمام ابن حنبل، لا كما يقول الباقلاني،

---

(١) درء التعارض (٢/٢٠٦-٢٠٧).

وتكرر ذلك منه جمعات، فقيل له في ذلك، فقال: حتى ينتشر في الناس، وفي أهل الصلاح، ويشيع الخبر في أهل البلاد، أني بريء مما هم عليه -يعني الأشعرية- وبريء من مذهب أبي بكر بن الباقلاني، فإن جماعة من المتفقهة الغرباء يدخلون على الباقلاني خفية، ويقرؤون عليه، فيفتنون بمذهبه؛ فإذا رجعوا إلى بلادهم أظهروا بدعتهم لا محالة، فيظن ظان أنهم مني تعلموه..

وقال الشيخ أبو الحسن الكرجي: "... وسمعت شيخي الإمام أبا منصور الفقيه الاصبهاني يقول: سمعت شيخنا الإمام أبا بكر الزاذقاني يقول: كنت في درس الشيخ أبي حامد الاسفرائيني، وكان ينهى أصحابه عن الكلام، وعن الدخول على الباقلاني، فبلغه أن نفراً من أصحابه، يدخلون عليه خفية لقراءة الكلام، فظن أني معهم ومنهم -وذكر قصة قال في آخرها-: إن الشيخ أبا حامد قال لي: يا بني قد بلغني أنك تدخل على هذا الرجل -يعني الباقلاني- فإياك وإياه، فإنه مبتدع، يدعو الناس إلى الضلالة، وإلا فلا تحضر مجلسي. فقلت أنا عائذ با لله مما قيل، وتائب إليه، اشهدوا علي أني لا أدخل إليه...".

وقال أبو الحسن الكرجي: سمعت الفقيه الإمام أبا منصور سعد بن علي العجلي[1] يقول: سمعت عدة من المشايخ والأئمة -ببغداد- أظن

---

(١) أبو منصور، سعد بن علي بن حسن العجلي، الأسد اباذي، ثم الهمداني، الشافعي، مفتي همدان، وعالمها، توفي سنة (٤٩٤هـ). انظر السير (١٩/١٩٧).

الشيخ أبا إسحاق الشيرازي أحدهم -قالوا: كان أبو بكر الباقلاني يخرج إلى الحمام متبرقعاً خوفاً من الشيخ أبي حامد الاسفرائيني.

قال أبو الحسن: ومعروف شدة الشيخ أبي حامد على أهل الكلام، حتى ميز أصول فقه الشافعي من أصول الأشعري... وبه اقتدى الشيخ أبو إسحاق الشيرازي في كتابيه اللمع والتبصرة. حتى لو وافق قول الأشعري وجهاً لأصحابنا ميزه. وقال: هو قول بعض أصحابنا، وبه قالت الأشعرية، ولم يعدهم من أصحاب الشافعي؛ استنكفوا منهم، ومن مذهبهم في أصول الفقه، فضلا عن أصول الدين"[(١)]. أ.هـ

فأين حال هؤلاء من حال ومقال من جعل المتكلمين حراساً للتوحيد؟!

وقد يقول قائل بأن ما ذكرتم إنما هو كلام خصومهم... بل كلام من لم يعرف الكلام، ولم يكن له حذق به... والناس أعداء ما جهلوا... فكيف تحكمون على طائفة، من كلام الخصوم والأضداد؟!

فنقول لهذا المعترض زيادة على ما سبق: إن المتكلمين أنفسهم أقروا بما قاله عنهم الأئمة من أهل السنة... بل زادوا عليه... وشهدوا على أنفسهم بالحيرة والشك والاضطراب، إضافة إلى الجهل والإفلاس... وإليك كلام بعض أساطينهم ليكون لك عبرة:

---

(١) درء التعارض (٩٦/٢-١٠٥).

١- قال الخونجي[1] -صاحب كشف الأسرار في المنطق- عند موته: "... أموت وما علمت شيئاً إلا أن الممكن يفتقر إلى الواجب. -ثم قال: الافتقار وصف عدمي، أموت وما علمت شيئاً.[2]"

٢- قال الآمدي: "... أمعنت النظر في الكلام، وما استفدت منه شيئاً، إلا ما عليه العوام[3].

قال ابن تيمية: "... وذلك أن هذا الآمدي، لم يقرر في كتبه لا التوحيد، ولا حدوث العالم، و لا إثبات واجب الوجود، بل ذكر في التوحيد طرقاً زيفها..."[4] أ.هـ.

٣- اجتمع الأصبهاني يوماً بالشيخ إبراهيم الجعبري،[5] فقال له: بتّ البارحة أفكر إلى الصباح في دليل على التوحيد، سالم عن المعارض فما وجدته[6].

---

(١) محمد بن ناماور بن عبد الملك الشافعي، أبو عبد الله الخونجي، فارسي الأصل ولد سنة (٥٩٠هـ)، انتقل إلى مصر وكانت وفاته سنة (٦٤٦هـ). انظر شذرات الذهب (٢٣٦/٥).

(٢) انظر درء التعارض (٢٦٢/٣)، وشرح الطحاوية (ص١٥٨).

(٣) انظر درء التعارض (٢٦٢/٣).

(٤) المصدر السابق (٢٦٣/٣).

(٥) أبو إسحاق، إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري، الشافعي ولد سنة (٦٤٠هـ) وتوفي سنة (٧٣٢هـ). انظر شذرات الذهب (٩٧/٦-٩٨).

(٦) انظر درء التعارض (٢٦٣/٣).

٤- قال ابن واصل الحموي:[١] "... أبيت بالليل، وأستلقي على ظهري، وأضع الملحفة على وجهي، وأبيت أقابل أدلة هؤلاء، بأدلة هؤلاء، وبالعكس، وأصبح وما ترجح عندي شيء[٢].

٥- قال ابن رشد -في تهافت التهافت- : "...ومن الذي قال في الإلهيات شيئاً يُعتد به..."[٣].

٦- قال الرازي في كتاب أقسام اللذات:

نهاية إقدام العقول عقال وغاية سعي العالمين ضلال
وأرواحنا في وحشة من جسومنا وحاصل دنيانا أذى ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا
فكم قد رأينا من رجال ودولة فبادوا جميعاً مسرعين وزالوا
وكم من جبال قد علت شرفاتها رجال فزالوا والجبال جبال

ثم قال: لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلا، ولا تروي غليلا. ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، أقرأ

---

(١) محمد بن سالم بن نصر الله بن واصل الحموي، ولد سنة (٦٠٤هـ) بحماة، وبها توفي سنة (٦٩٧هـ). انظر شذرات الذهب (٥/٤٣٨-٤٣٩).

(٢) درء التعارض (٣/٢٦٣-٢٦٤)، شرح الطحاوية (ص١٥٨).

(٣) شرح الطحاوية (ص١٥٧).

في الإثبات: ﴿الرَّحْمَـٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: آية ٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: آية ١٠]. وأقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...﴾ [الشورى: آية ١١] ﴿وَلا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً...﴾ [طه: آية ١١٠]. ثم قال: ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي[١].

٧- قال الشهرستاني:

لعمري لقد طفت المعاهد كلها وسيرت طرفي بين تلك المعالم

فلم أر إلا واضعاً كف حائـر على ذقنٍ أو قارعاً سن نادم[٢]

٨- قال أبو المعالي الجويني: "... يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام، فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي إلى ما بلغ ما اشتغلت به.

وقال عند موته: "... لقد خضت البحر الخضم، وخليت أهل الإسلام وعلومهم، ودخلت في الذي نهوني عنه، والآن فإن لم يتداركني ربي برحمته، فالويل لابن الجويني. وها أنا ذا أموت على عقيدة أمي. أو قال على عقيدة عجائز نيسابور[٣].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق (ص١٥٨).

(٣) المصدر السابق.

٩- قال شمس الدين الخسروشاهي[1] -وكان من تلامذة الرازي- لبعض الفضلاء، وقد دخل عليه يوماً: فقال: "... ما تعتقده؟ قال: ما يعتقده المسلمون. فقال: وأنت منشرح الصدر لذلك مستيقن به؟ فقال: نعم. فقال: اشكر الله على هذه النعمة، لكن والله ما أدري ما أعتقد، والله ما أدري ما أعتقد، والله ما أدري ما أعتقد. وبكى حتى أخضل لحيته[2].

وهذه حال معروفة عن هؤلاء، ونهاية محتومة للكلام وأهله... ولقد وقف الآمدي -وهو من هو في الكلام- محتاراً في مسائل الاعتقاد الكبار!!

وانتهى أمر الغزالي أيضاً إلى الوقف، والحيرة في المسائل الكلامية، حتى أعرض عن تلك الطرق، ومات وصحيح البخاري على صدره[3].

ولقد أحسن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في وصفهم بأنهم "لا للإسلام نصروا، ولا للفلاسفة كسروا.."[4].

---

(١) عبد الحميد بن عيسى بن عمويه، أبو محمد، شمس الدين، توفي بدمشق سنة (٦٢٥هـ). انظر سير أعلام النبلاء (٢٨١/٢٣).

(٢) شرح الطحاوية (ص١٥٨).

(٣) المصدر السابق (ص١٥٧).

(٤) مجموع الفتاوى (٥/٥٤٤-٥٤٥).

بل إن ما ابتدعوا من الكلام، افسدوا به حقيقة الإسلام، إضافة إلى إفساد عقول وقلوب أتباعهم، مع كونهم قد فتحوا لعدو الإسلام باباً إلى مقصوده.

وأختم الكلام في هذا، بنقل نصيحة للإمام الخطابي في هذا الشأن:

قال رحمه الله: "... فلا تشتغل رحمك الله بكلامهم، و لا تغتر بكثرة مقالاتهم، فإنها سريعة التهافت، كثيرة التناقض، وما من كلام نسمعه لفرقة منهم، إلا ولخصومهم عليه كلام يوازيه، أو يقاربه، فكل بكل معارض، وبعض ببعض مقابل؛ وإنما يكون تقدم الواحد منهم، وفلجه على خصمه، بقدر حظه من البيان، وحذقه في صنعة الجدل والكلام. وأكثر ما يظهر به بعضهم على بعض، إنما هو إلزام من طريق الجدل على أصول مؤصلة، ومناقضات على مقالات حفظوها عليهم، فهم يطالبونهم بعودها وطردها، فمن تقاعد عن شيء منها سموه من طريق الجدل منقطعاً، وجعلوه مبطلا، وحكموا بالفلج لخصمه عليه، والجدل لا يبين به حق، ولا تقوم به حجة، وقد يكون الخصمان على مقالتين مختلفتين، كلتاهما باطلة، ويكون الحق في ثالثة غيرها. فمناقضة أحدهما صاحبه غير مصحح مذهبه، وإن كان مفسداً به قول خصمه، لأنهما مجتمعان معاً في الخطأ مشتركان فيه، كقول الشاعر فيهم:

حجج تهافت كالزجاج تخالها　　　　حقاً وكل كاسر مكسور

وإنما الأمر كذلك، لأن واحداً من الفريقين لا يعتمد في مقالته التي ينصرها أصلاً صحيحاً. وإنما هو أوضاع وآراء تتكافأ وتتقابل، فيكثر المقال، ويدوم الاختلاف، ويقل الصواب"[1] أ.هـ

(١) درء التعارض (٣١٣/٧)، صون المنطق (ص٩٩).

المسألة الحادية عشرة: في أول واجب على المكلف[1]:

نقل المؤلف رحمه الله عن الشيخ محمد عبده كلاماً جاء فيه: "... والحق الذي يرشد إليه الشرع والعقل، أن يذهب الناظر المتدين إلى إقامة البراهين الصحيحة على إثبات صانع واجب الوجود، ثم منه إلى إثبات النبوات، ثم يأخذ كل ما جاءت به النبوات بالتصديق والتسليم، بدون فحص فيما تكنه الألفاظ، إلا فيما يتعلق بالأعمال على قدر الطاقة، ثم يأخذ طريق التحقيق في تأسيس جميع عقائده بالبراهين الصحيحة..."[2] أ.هـ

وهذا الذي قرره إنما هو مذهب أصحاب المسلك الكلامي البدعي، وليس هو مسلك أهل السنة، والذي بنوه على نصوص الوحي...

فأهل الكلام يجعلون أول الواجبات النظر، أو القصد إلى النظر... أو ما يقارب ذلك من الأقوال الفاسدة، على خلاف بينهم في ذكر تفاصيلها...[3].

---

(١) غالب هذا الموضوع إنما هو مستفاد من مبحث للشيخ عبد الله الغنيمان حفظه الله في مجلة الجامعة الإسلامية في السنة السادسة عشرة، عدد (٦٢) لعام (١٤٠٤هـ) وبقية المبحث في العدد (٦٣).

(٢) المناهل (١/٥١٥).

(٣) انظر مقالات المتكلمين في هذه المسألة في مثل "المواقف في علم الكلام" (ص٣٢)، شرح جوهرة التوحيد (ص٣٧-٤٠).

وإذا رجعنا إلى القرآن العظيم، نجده يقرر خلاف ذلك، وكذا السنة، وهو المجمع عليه بين أهلها.

فأول الواجبات عند أهل السنة هو توحيد الله عز و جل، بإلهيته، وربوبيته، وأسمائه وصفاته...

وتوحيد الأسماء والصفات كان معروفاً عند سائر الأمم السالفة... وإنما وقع الانحراف فيه لما ظهرت الجهمية، ومن هم على شاكلتهم، كما هو معلوم في كتب المقالات.

وأما توحيد الربوبية، فإنه يعتبر من البدهيات... ومن الأمور الفطرية.. و لم يذهب إلى نقيضه طائفة معروفة من الناس، لأن القلوب فُطرت على الإقرار به ﴿**أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ...**﴾ [إبراهيم: آية ١٠]. وقد جاء في القرآن الكريم عن فرعون أنه قال: ﴿**وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ...**﴾ [الشعراء: آية ٢٣]، وقال: ﴿**أَنَا رَبُّكُمُ الأَعْلَى...**﴾ [النازعات: آية ٢٤]، وقال: ﴿**مَا علمت لكم من إلهٍ غيري...**﴾ [القصص: آية ٣٨] وما شابه ذلك، مما يدل على إنكاره لهذا النوع من التوحيد.

لكن هذا الإنكار إنما هو من قبيل المكابرة، ولم يكن يقر بهذا الإنكار في الباطن؛ قال الله عز و جل: ﴿**وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْماً وَعُلُوّاً...**﴾ [النمل: آية ١٤]. ولذا كان جواب موسى له

حينما قال: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَـؤُلاءِ إلا رَبُّ السَّمَـوَاتِ وَالأَرْضِ بَصَائِرُ...﴾ [الإسراء: آية ١٠٢].

و لم يُنقل عــن أحـد أنـه قـال بإثبـات صـانعين للعـالم، متمـاثلين في الصفات والأفعال، لا الثنوية، و لا النصارى، و لا غيرهـم[1].

وهذا النوع الفطري هو الذي أعيا المتكلمون أنفسهم بإثباته، وتتبع الأدلة لتقريره، بل هو الغاية عندهم[2].

ولقد كان مشركو العرب مقرين به، كما أخـبر ا لله عنهـم بقولـه: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ...﴾ [لقمان: آيـة ٢٥]، وبقولـه: ﴿قُـلْ لِمَـنِ الأَرْضُ وَمَـنْ فِيهَـا إِنْ كُنْتُـمْ تَعْلَمُـونَ. سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلا تَذَكَّرُونَ﴾ [المؤمنون: آية ٨٤-٨٥]. ونظائر هـذه الآيات كثيرة في القرآن، وهو أمر لا يحتاج إلى بيان.

وإنما بُعث الرسول ﷺ، كما بُعث من قبله من الرسل، للدعـوة إلى توحيد الألوهية... وهذا النوع هو الذي وقـع فيـه الانحـراف منـذ وقـت مبكر جداً؛ وذلك في قوم نوح ﷺ.

---

(١) انظر شرح الطحاوية (ص٢٤-٢٦).

(٢) انظر المصدر السابق.

ولقد كان هذا التوحيد هو أول دعوة الرسل لأقوامهم، من نوح إلى محمد صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين. قال الله تعالى: ﴿**لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَـٰقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُ...**﴾ [الأعراف: آية ٥٩]. وقال صالح عليه الصلاة والسلام: ﴿**اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَـٰهٍ غَيْرُهُ...**﴾ [الأعراف: آية ٧٣]. وكذلك قال شعيب عليه السلام(١).

ومما يدل على ذلك أيضاً، قوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ...**﴾ [النحل: آية ٣٦]. وقوله تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَّسُولٍ إِلا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلا أَنَا فَاعْبُدُون**﴾ [الأنبياء: آية ٢٥].

فألزمهم بعبادته وتأليهه تبارك وتعالى أولا. وأصل العبادة: عبادة القلب، والتي تستلزم عبادة الجوارح. قال ﷺ: ((... ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت، فسد الجسد كله، إلا وهي القلب))(٢).

---

(١) انظر الآية رقم (٨٥) من سورة الأعراف.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب: (فضل من استبرأ لدينه). حديث رقم (٥٢) ١٢٦/١، ومسلم: كتاب المساقاة، باب: (أخذ الحلال وترك الشبهات)، حديث رقم (١٥٩٩) ١٢١٩/٣.

وبمثل هذه النصوص، تعرف أن توحيد العبادة هو أول دعوة المرسلين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين. وهذا مغاير لما يذهب إليه أصحاب الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية... فإنهم لا يعرفون هذا النوع من التوحيد، كما تقدم، وإنما غاية ما يصلون إليه، إنما هو توحيد الربوبية. وأصحاب هذه الطرق يخالفون الرسل في جعلهم الإيمان بالله وعبادته وحده أول دعوتهم... فيوجبون خلاف ذلك.

ذلك أن أصحاب تلك الطرق يبدؤون بنفوسهم، فيجعلونها هي الأصل الذي يُفرّعون عليه، فيتكلمون في إدراكاتهم للعلم، وأنه يكون مرة بالحس، وأخرى بالعقل، أو بهما. وهم يجعلون العلوم الحسية، والبدهية، هي الأصل الذي لا يحصل علم إلا بها.

وذلك كالأمور الطبيعية، والحسابية، والأخلاقية. ثم بنوا سائر العلوم على هذه الأمور الثلاثة.

ولذا تجدهم يمثلون بهذه الأمور في أصول العلم والكلام، كقولهم: الواحد نصف الاثنين والجسم لا يكون في مكانين، والضدان لا يجتمعان، كالسواد والبياض... هذا في الحسابية والطبيعية.

وأما الأخلاقية، فمثل استحسان العلم، والعدل، العفة، والشجاعة... ثم إذا تجاوزوا هذه الأمور إلى العالم العلوي، فمقصودهم إثبات خالق العالم، والدلائل التي بها تثبت النبوة، على طريقتهم... فإذا

ثبتت النبوة، تلقوا عنها السمعيات، وقد تقدم مثل هذا في الكلام الذي نقله المؤلف عن الشيخ محمد عبده...

فهذه الطريقة كما ترى مخالفة لما درج عليه الرسل صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، مع ما فيها من فساد كثير في الوسائل والمقاصد على حد سواء...

أما الوسائل فمع صعوبتها ففيها خطورة، ومزلات عظيمة.

وأما المقاصد فغايتها -إن سلمت من كثير من الانحرافات- إثبات ربوبية الله تعالى للكون، وقد قدمنا لك أن هذا الأمر بدهي. فهي كما قيل: "لحم جمل غث، على رأس جبل وعر، لا سهل فيرتقي و لا سمين فينتقل."

وإن ما نقلنا لك عن منهج الرسل في دعوتهم لأقوامهم، يكفي لإبطال هذه الطريقة المعوجة.

قال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ...﴾ [البينة: آية ٥]، فلم يذكر شيئاً أُمروا به غير ذلك، لا النظر و لا القصد إلى النظر.

وهكذا رسول الله ﷺ، فإنه لم يدع إلى النظر، ولم يأمر به أصحابه ليستدلوا به على وجود الله عز و جل؛ بل ولم يأمرهم حينما أرسلهم إلى من يدعونهم إلى الإسلام أن يأمروا أحداً بذلك.

روى الشيخان وغيرهما عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (لما بعث النبي ﷺ معاذاً إلى نحو أهل اليمن، قال له: إنك تقدم على قوم من أهل الكتاب، فليكن أول ما تدعوهم إلى أن يوحدوا الله تعالى...)[1].

وأخرج الشيخان أيضاً عن النبي ﷺ قال: ((أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله...))[2].

وقد أجمع الصحابة فمن بعدهم على أن الكافر إنما يُدعى إلى النطق بالشهادتين، فمن أتى بهما عصم دمه وماله، إلا بحق الإسلام.

فليس في الكتاب، ولا في السنة، أن النظر أول الواجبات، وليس فيهما إيجابه على المكلفين.

وغاية ما هنالك الأمر بالتفكر لبعض الناس الذين لا يحصل لهم الإيمان إلا به، كقوله تعالى: ﴿أَوَ لَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ، إِنْ

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب: (ما جاء في دعاء النبي ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى). حديث رقم (٧٣٧٢) ١٣/٣٤٧، وانظر الأرقام: (١٣٩٥، ١٤٥٨، ١٤٩٦، ٢٤٤٨، ٤٣٤٧، ٧٣٧١)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب: (الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام). حديث رقم (١٩) ١/٥٠.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الزكاة، باب: (وجوب الزكاة). حديث رقم (١٣٩٩) ٣/٢٦٢، وانظر الأرقام: (١٤٠٧، ٦٩٢٤، ٧٢٨٤)، ومسلم: كتاب الإيمان، باب: (الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله....). حديث رقم (٢٠) ١/٥١.

هُوَ إِلا نَذِيرٌ مُبِينٌ . أَوَ لَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ...﴾ [الأعراف: الآيتان ١٨٤-١٨٥].

ثم كيف يُقال بإيجابه على كل أحد، فيُلزم البالغ أن يفعله بعد البلوغ، وقد فعله قبله؟ خصوصاً إذا كان النظر مستلزماً للشك المنافي لما حصل له من المعرفة والإيمان. فيكون التقدير أن يُقال: اكفر ثم آمن، واجهل ثم اعرف، وهذا كما أنه محرم شرعاً، فهو ممتنع عقلاً. فإن تكليف العَالِم بالجهل بما علم، من باب التكليف بما لا يُطاق... فإن الجاهل يمكن أن يصير عالماً بما جهل، لكن يمتنع أن يصير العالم جاهلا بما علم، مع كونه مستحضراً المعلوم في ذهنه.

ومع كون أئمة السلف متفقين على أن أول ما يُؤمر به العبد الشهادتين، كذلك هم متفقون على أن من فعل ذلك قبل البلوغ لم يُؤمر بتجديد ذلك قبل بلوغه.

وبهذا تعلم أن التوحيد أول واجب، وهو أول ما يُدخل به في الإسلام، وهو آخر واجب، كما أنه آخر ما يُخرج به من الدنيا، كما

قال ﷺ: ((من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة))[1]. فهو أول واجب، وآخر واجب[2].

قال ابن مندة رحمه الله في كتاب الإيمان: "... ذِكْرُ أول ما يُدعى إليه العبد، وهو التوحيد والمعرفة، ثم الصلوات الخمس، ثم الزكاة..." أ.هـ ثم ذكر أحاديث، منها حديث ابن عباس لما أرسل النبي ﷺ معاذاً إلى اليمن... وحديث أبي هريرة مرفوعاً: ((أُمرت أن أُقاتل الناس... " الخ[3].

إيقاظ:

نقل المؤلف رحمه الله كلاماً للشيخ محمد عبده جاء فيه: "... و لابد في كمال النجاة ونيل السعادة الأبدية، من أن ينضم إلى ذلك التخلي عن الرذائل، والتحلي بالأخلاق الكاملة، والأعمال الفاضلة...

---

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الجنائز، باب: (التلقين). حديث رقم (٣١٠٠) ٣٨٥/٨، ورواه الحاكم في المستدرك: كتاب الجنائز، ٣٥١/١، وصححه ووافقه الذهبي. وهو من حديث معاذ رضي الله عنه.

(٢) انظر شرح العقيدة الطحاوية (ص٢٢-٢٣).

(٣) الإيمان لابن مندة (٣٧٩/١-٣٨١).

وسالك هذا الطريق إما أن يكون سلوكه من قِبَلِ الالتفات إلى ما جاء في الكتاب والسنة، وكلام أولي الفضل، من الراشدين قديماً، وحديثاً، فذلك هو الحكيم العلي، والمؤمن المتوسط.

وإما أن يكون مع ذلك قد سلك بنفسه مدارج الأنوار، ووقف على ما في ذلك من دقائق الأسرار، حتى جلس في حياته هذه في مقعد صدق عند مليك مقتدر، فهو الصوفي، وهو صاحب المقصد الأسنى، والمطلوب الأعلى..."[1] أ.هـ

وأنت ترى النزعة الصوفية ظاهرة في هذا الكلام، فالناس كما أخبر الله عز وجل مؤمنون وكفار وأهل نفاق. والمؤمنون على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: سابقون بالخيرات.

القسم الثاني: مقتصدون.

القسم الثالث: ظالمون لأنفسهم.

هذا من حيث القيام بحق الله عز و جل.. وأما فيما يتعلق بالانتساب، فينبغي التعويل على النِّسب الشرعية، كالإيمان، والصدق، والإسلام، والبر، والصلاح، وما يقابل ذلك ويضاده، كالكفر، والنفاق، والفجور، والفسوق، ونحو ذلك[2]... أما قولهم: "صوفي" ونحو هذه العبارات، فإن ذلك لم يرد في

---

(١) المناهل (٥١٦/١).

(٢) لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى كلام كثير طيب في بيان هذا الجانب، ذكره في العديد من كتبه، انظر على سبيل المثال: درء تعارض العقل والنقل (٢٧١/١-٢٧٥)، الوصية الكبرى (ص٤٧-٥٢)، مجموعة الرسائل والمسائل (١٦١/١).

كتاب ا لله تعالى، ولا في سنة رسول ا لله ﷺ، و لم يكن مثل هذا اللقب معروفاً عند أصحاب النبي صلوات ا لله وسلامه عليه، فينبغي تركه.

أما ما يدخل تحت مثل هذا اللقب البدعي من المخالفات فَحَدِّث و لا حرج، وأصحابه متفاوتون في تحمل تلك المخالفات، ما بين مقل ومكثر، وا لله المستعان.

ثم كيف يُقال عمن كان تلقيه وتعويله على ما جاء في الكتاب والسنة إنه متوسط.. ويُقال عمن سلك السبل -وهي التي أشار إليها بقوله: "سلك بنفسه مدارج الأنوار، ووقف على ما في ذلك من دقائق الأسرار، حتى جلس في حياته هذه، في مقعد صدق عند مليك مقتدر- إنه صاحب المقصد الأسنى، والمطلوب الأعلى؟.

إن هذا الأخير بزعمهم، هو صاحب الكشف، والتجليات، والشطحات، والذي عمي عن مشاهدة الخلق بمشاهدة الحق، بل قد يصل الأمر عند بعضهم إلى عقيدة الحلول والاتحاد، وا لله المستعان.

وإنما أردت التنبيه على ما في هذه العبارات فقط، لئلا يغتر بها مغتر، دون الكلام على مسلك المتصوفة، وا لله أعلم.

المسألة الثانية عشرة: في الترجيح بين التفسير بالرأي والاجتهاد، وبين التفسير بالأثر عند التعارض.

قال المؤلف رحمه الله: "... إن التفسير بالمأثور الثابت بالنص القطعي، لا يمكن أن يُعارض بالتفسير بالرأي، لأن الرأي إما ظني، وإما قطعي، أي مستند إلى دليل قطعي، من عقل أو نقل، فإن كان قطعياً فلا تعارض بين قطعيين؛ بل يؤول المأثور ليرجع إلى الرأي المستند إلى القطعي، إن أمكن تأويله، جمعاً بين الدليلين. وإن لم يمكن تأويله حمل اللفظ الكريم على ما يقتضيه الرأي والاجتهاد تقديماً للأرجح على المرجوح.

أما إذا كان الرأي ظنياً، بأن خلا من الدليل القاطع، واستند إلى الأمارات والقرائن الظاهرة فقط، فإن المأثور القطعي يُقدم على الرأي الظني، ضرورة أن اليقين أقوى من الظن.

هذا كله فيما إذا كان المأثور قطعياً..."[1] أ.هـ

وقبل الشروع في مناقشة المؤلف، أود أن أبين هنا مراده بالتفسير بالرأي، الذي أشار إليه في هذا الموضع، من كلامه في موضع قبله، حيث قال:

"المراد بالرأي هنا: الاجتهاد. فإن كان الاجتهاد موفقاً، أي مستنداً إلى ما يجب الاستناد إليه، بعيداً عن الجهالة، والضلالة، فالتفسير به

---

(١) المناهل (١/٥٣٢-٥٣٣).

محمود، وإلا فمذموم. والأمور التي يجب استناد الرأي إليها في التفسير نقلها السيوطي في الإتقان عن الزركشي، فقال ما ملخصه: "... للناظر في القرآن لطلب التفسير مآخذ كثيرة، أمهاتها أربعة:

الأولى: النقل عن رسول الله ﷺ، مع التحرز عن الضعيف والموضوع.

الثانية: الأخذ بقول الصحابي، فقد قيل: إنه في حكم المرفوع مطلقاً. وخصه بعضهم بأسباب النزول، ونحوها مما لا مجال للرأي فيه.

الثالثة: الأخذ بمطلق اللغة، مع الاحتراز عن صرف الآيات إلى مالا يدل عليه الكثير من كلام العرب.

الرابعة: الأخذ بما يقتضيه الكلام، ويدل عليه قانون الشرع..." [(1)]ا.هـ

وهذه الضوابط التي ذكرها للتفسير بالرأي الجائز جيدة و لا اعتراض عليها... لكن.. لنرجع إلى كلام المؤلف في التعارض والترجيح بين التفسير بالرأي الجائز والتفسير بالمأثور، كما نقلنا لك أولا، ولنسر مع المؤلف سيراً متدرجاً فنقول:

أولاً: من حيث الافتراض الذي ذكره، فيما لو تعارض تفسير بالمأثور الثابت بالنص القطعي، مع تفسير برأي مستند إلى دليل قطعي،

---

(١) المصدر السابق (ص٥١٧-٥١٨).

وأنه يؤول المأثور، ليرجع إلى الرأي المستند إلى القطعي، إن أمكن تأويله، وإلا فيحمل اللفظ القرآني على ما اقتضاه الرأي!!

وأنت على ذكر من الأمور التي يستند إليها التفسير بالرأي الجائز، وهي الأربعة التي سبق ذكرها قريباً نقلا عن المؤلف؛ فلننظر فيما قال المؤلف، مع مراعاة تلك الضوابط السابقة فنقول:

١- إن كان الرأي مستنداً إلى دليل قطعي، وقد عارضه -في الظاهر- نص قطعي؛

فإن هذا في الحقيقة تعارض بين نصين قطعيين، فينظر بالطرق المتبعة -عند الأصوليين وغيرهم- فيما يتعلق بالتعارض والترجيح، من حيث النظر إلى موضوع النسخ، وكذا التوفيق بينهما، أو الترجيح بواحد من طرقه الكثيرة جداً.

لكن لا ينبغي أن يتوهم أن هذا تعارض بين رأي مجرد وأثر صحيح!! لأن الآيات والأحاديث لا تعارض بآراء الناس وأقوالهم وكما قيل:

ما العلم نصبك للخلاف سفاهة... بين الرسول وبين رأي فقيه.

أما لو كان الرأي إنما هو مجرد فهم من المفسر لبعض النصوص، فإن هذا لا يعارض به النصوص الشرعية، كما هو معروف.

لكن لو كان التفسير مستنداً إلى مجرد العقل -وإن زعم صاحبه أنه قطعي في هذا الموضع- فإنه لا يُلتفت إليه مطلقاً... لأن العقل الصحيح

لا يعارض النقل الصريح الصحيح بحال من الأحوال... فإن كان ثمة تعارض في الظاهر، مع كون النقل ثابتاً، فإن العلة تكون في العقل لا محالة!! و لا أريد الخوض هنا في الرد على المتكلمين الذين يقدمون عقولهم وأفهامهم الفاسدة على نصوص الوحي والشرع، فإن هذا الموضع لا يحتمل الوقوف عند هذه المسألة...

وأما قول المؤلف عن الرأي المستند إلى دليل قطعي: "من عقل أو نقل" فلعل قوله: "من عقل" سبق قلم، وإلا فهو لم يذكر العقل مُستنداً للتفسير بالرأي الجائز كما سبق.

ولو أن أحداً قال بالمعارضة بين العقل والنقل، وتقديم العقل، لكان مكابراً، وهذا مسلك بدعي كلامي معروف[1].

والذي يقتضيه إحسان الظن بالمؤلف رحمه الله، أنه لا يريد ذلك، والله أعلم.

---

(١) في الكلام على منع التعارض بين العقل والنقل، وأنه لا يُقدم العقل على النقل الصحيح بحال. انظر على سبيل التمثيل: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٣/٣٣٨-٣٣٩، ٥/٢٨-٣٠، ٦/٥١٤-٥١٥، ١٦/٤٤٠-٤٤٣، ٤٦٣، ٤٦٩، ١٧/٢٨٨-٢٨٩، ٤٤٣-٤٤٤، ١٩/٢٢٨-٢٨٩، ٣٣/١٧٢-١٧٣)، درء تعارض العقل والنقل (١/٧٨، ٨٠، ٨٦، ٣/٤٥٣-٤٥٤، ٥/٢٤٢)، مختصر الصواعق (ص٧٤، ٧٧، ٨٤-١٠٣، ١١٨)، شرح الطحاوية (ص١٤٩)، صون المنطق والكلام (ص١٧٨)، وانظر الصفحات التي بعدها...، التنكيل (٢/٣١٥).

٢- أما إذا كان أحد الدليلين أقوى من الآخر من جهة الثبوت، و لم يمكن التوفيق بينهما، وليس أحدهما ناسخاً للآخر، فيمكن حينئذ أن نرجح الأقوى ثبوتاً على الأضعف.

٣- وأما إذا كان مستنداً إلى قول صحابي ليس له حكم الرفع، فإنه لا يعارض به ما ثبت عن النبي ﷺ.

٤- أما إذا كان الاجتهاد مستنداً إلى لغة، أو أخذ بما يقتضيه الكلام، ويدل عليه قانون الشرع، فهذا النوع لا يصلح أن يكون معارضاً لنصوص الكتاب والسنة أبداً.

وبهذا تكون قد عرفت أن التعارض إن وقع في نظر المستدل بين نصوص الكتاب والسنة، فهذا له مسلك معروف، وسبق أن أشرنا إليه... وإنما يكون الترجيح، أو التوفيق ونحوه، بين دليلين من أدلة الكتاب والسنة، لا بين نص واجتهاد!!

فإن كل ما عارض الكتاب والسنة فهو باطل، لا يلتفت إليه.

ثانياً: اعلم أن كلام المؤلف هذا، قد ناقضه بنفسه في موضعين، وهما:

الموضع الأول: أنه قال عند ذكره "... ما يجب على الذي يفسر القرآن بالرأي الجائز أن يسلكه": أولا: أن يطلب المعنى من القرآن، فإن لم يجده طلبه من السنة، لأنها شارحة للقرآن، فإن أعياه الطلب رجع إلى قول الصحابة، فإنهم أدرى بالتنزيل وظروفه...

ثانياً: إن لم يظفر بالمعنى في الكتاب والسنة ومأثورات الصحابة، وجب عليه أن يجتهد وسعه متبعاً ما يأتي: [ثم ذكر الرجوع إلى اللغة، والأسباب في النزول وغيرها..][1] أ.هـ

فقد جعل الاجتهاد هنا بعد فقد النص... وهذا هو المقرر والمعروف في علم الأصول. فالأدلة هي الكتاب، والسنة، والإجماع، ثم يأتي القياس، وبعده الاجتهاد... وعلى هذا الترتيب جرى المؤلفون في أصول الفقه قديماً وحديثاً.

الموضع الثاني: وهو قوله عقب الكلام الأول الذي نقلناه: "... أما إذا كان المأثور غير قطعي في دلالته لكونه ليس نصاً أو في متنه، لكونه خبر آحاد، ثم عارضه التفسير بالرأي، فلا يخلو الحال: إما أن يكون ما حصل فيه التعارض مما لا مجال للرأي فيه، وحينئذ فالمعول عليه المأثور فقط، ولا يقبل الرأي.

وإن كان الرأي فيه مجال، فإن أمكن الجمع فبها ونعمت، وإن لم يمكن قُدم المأثور عن النبي ﷺ، أو عن الصحابة، لأنهم شاهدوا الوحي، وبعيد عليهم أن يتكلموا في القرآن بمجرد الهوى والشهوة..."[2] أ.هـ

---

(١) المناهل (١/٥٢٧-٥٢٨).

(٢) المصدر السابق (١/٥٣٣).

فهذه مناقضة صريحة لما سبق. فأنت ترى أنه يرى تقديم المأثور، سواء كان مرفوعاً أو موقوفاً على الرأي والاجتهاد؛ وسواء كان المأثور قطعياً أو ظنياً؛ بينما هناك يرى تقديم الرأي المستند إلى دليل قطعي على النص القطعي، إذا عارضه و لم يمكن الجمع والتوفيق بينهما!!.

المسألة الثالثة عشرة: حول مصطلح أهل السنة والجماعة:

كثيراً ما يذكر المؤلف هذا المصطلح وهو يريد به الأشاعرة... فعلى سبيل المثال: حينما تكلم المؤلف عن تفسير البيضاوي قال: "... وقرر الأدلة على أصول أهل السنة.."[1] أ.هـ

ولما تكلم عن تفسير أبي السعود قال: "... مع سلامة في الذوق، وتوفيق في التطبيق، ومحافظة على عقائد أهل السنة..."[2] أ.هـ

وفي معرض كلامه عن تفسير النسفي قال: "... ومرشح لأقاويل أهل السنة والجماعة..."[3] أ.هـ

ومعلوم أن هؤلاء كلهم من الأشاعرة، وليسوا من أهل السنة والجماعة... كما يرى المؤلف!!

و قد قال عند كلامه على تفاسير الفرق المختلفة: "... وقد تكلمنا تحت العنوان السابق على نماذج من تفاسير أهل السنة..."!!

وقال تحت عنوان "تفسير أهل الكلام": "... وكذلك تجد في أهل السنة أنفسهم من هو قاصد في تأييد عقيدته بتفسيره، كأولئك الذين ترجمناهم، وترجمنا تفاسيرهم من قبل...

---

(١) المصدر السابق (٥٣٥/١).

(٢) المصدر السابق (٥٣٦/١).

(٣) المصدر السابق.

ومن أهل السنة من استبسل في الدفاع عن عقيدتهم في تفسيره، وعلى رأس هؤلاء، الإمام فخر الدين الرازي، الذي شنها حرباً شعواء في كل مناسبة على أهل الزيغ والانحراف في العقيدة..."[1] أ.هـ

وهذا الذي جرى عليه المؤلف ليس مُستغرباً؛ بل هو أمر قديم جداً..!!

فإنك إذا نظرت في كثير من كتب المتكلمين، سواء في التفسير أو الأصول أو غير ذلك... رأيت الكثير منهم يذكر الأقوال المختلفة في المسألة، ولا يشير إلى قول أهل السنة!! بل إنك تجده في غالب الأحيان -كما هو الحال هنا- ينسب مقالات أهل البدع وطرقهم إلى أهل السنة! وذلك لأنه لم يعرف منهبهم، ولم يقرأ كتبه..؛ ولم يسمع به! وقد يكون سمع بشيء من مذهبهم، لكن سمعه على سبيل النقد والتشويه من كتب شيوخه ومنظري مذهبه![2].

السنة وأهلها:

"السنة هي الطريق المسلوك، وذلك يشمل التمسك بما كان عليه النبي ﷺ وخلفاؤه الراشدون من الاعتقادات والأعمال، والأقوال... وهذه هي السنة الكاملة.

---

(١) المصدر السابق (١/٥٦٤-٥٦٥)، وانظر أيضاً (٢/١٢٧).

(٢) في هذا الموضوع انظر مجموع فتاوى ابن تيمية (١٢/٣٠٨-٣٠٩، ١٧/١٦٧)، مجموعة الرسائل والمسائل (١/٣٥٨).

ولهذا كان السلف قديماً لا يطلقون اسم السنة إلا على ما يشمل ذلك كله، وقد روي معنى ذلك عن الحسن، والأوزاعي، والفضيل بن عياض"[1].

ثم صار ذلك في عرف كثير من المتأخرين عبارة عما سلم من الشبهات في الاعتقادات، خاصة في مسائل الإيمان با لله، والملائكة، والكتب، والرسل، واليوم الآخر، والقدر...

ولهذا نجد أنهم سموا كثيراً من مصنفاتهم في هذا الباب باسم "السنة"...

وإنما خصوها بهذا النوع من المسائل لأن المخالف فيها على خطر عظيم، وعلى شفا هلكة[2].

فالحاصل أن المراد بالسنة هنا: الطريقة التي كان عليها رسول ا لله ﷺ وأصحابه، قبل ظهور البدع والمقالات المنحرفة.

واعلم أن أولئك، ومن كان على طريقهم هم : "الجماعة"[3].

فكل من كان على الحق فإنه من الجماعة، وإن كان وحيداً.

---

(١) جامع العلوم والحكم (ص٢٣٠).

(٢) انظر معالم الانطلاقة (ص٤٤).

(٣) انظر شرح الهراس على الواسطية (ص١٦-١٧).

قال الشاطبي عند ذكره بعض إطلاقات السنة: "... ويُطلق أيضاً في مقابلة البدعة، فيُقال: "فلان على سنة" إذا عمل على وفق ما عمل عليه النبي ﷺ؛ كان ذلك مما نص عليه في الكتاب، أو لا. ويُقال: "فلان على بدعة": إذا عمل على خلاف ذلك؛ وكأن هذا الإطلاق إنما اعتُبر فيه عمل صاحب الشريعة، فأُطلق عليه لفظ السنة من تلك الجهة، وإن كان العمل بمقتضى الكتاب.

ويُطلق أيضاً لفظ السنة على ما عمل عليه الصحابة، وُجد ذلك في الكتاب، أو السنة، أو لم يوجد، لكونه اتباعاً لسنة ثبتت عندهم لم تُنقل إلينا..."[1] أ.هـ

وبناء على ما سبق، يكون أحق الناس بهذا الوصف هم أهل التوحيد، والمتمسكون بالأصلين ظاهراً وباطناً، دون أن يخلطوا ذلك بشيء من البدع، سواء في أبواب العلم والاعتقاد، أو العمل والإرادات.

فهم على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، علماً وعملاً.

وقد يُنسب إليها في بعض الإطلاقات من خالف الجهمية في أبواب الأسماء والصفات فأثبتها... وخالف الجبرية وغيرهم من المنحرفين في باب القدر.. فأثبته..

---

(١) الموافقات (٤/٤).

وتُطلق أيضاً على من كان على طريقة السلف في أبواب الإمامة والتفضيل، والكف عما شجر بين الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين... وهذا كله من باب إطلاق الاسم على بعض مسمياته..

أما الإطلاق الذي يُقابل "الرفض" فيدخل فيه الأشاعرة والماتريدية ونحوهم ممن يثبت خلافة الخلفاء الثلاثة.

قال أبو العباس ابن تيمية: "فلفظ أهل السنة يُراد به من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة، فيدخل في ذلك جميع الطوائف إلا الرافضة، وقد يُراد به أهل الحديث والسنة المحضة، فلا يدخل فيه إلا من يثبت الصفات لله تعالى، ويقول إن القرآن غير مخلوق، وإن الله يُرى في الآخرة، ويثبت القدر، وغير ذلك من الأصول المعروفة عند أهل الحديث والسنة..."[1] أ.هـ

قال الإمام أحمد: "... أصول السنة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاقتداء بهم، وترك البدع، وكل بدعة فهي ضلالة، وترك الخصومات، والجلوس مع أصحاب الأهواء، وترك المراء والجدال، والخصومات في الدين.

والسنة عندنا آثار رسول الله ﷺ. والسنة تفسر القرآن، وهي دلائل القرآن. وليس في السنة قياس، و لا تضرب لها الأمثال، ولا تدرك بالعقول، ولا الأهواء؛ إنما هي الاتباع وترك الهوى.

---

(١) منهاج السنة (٢/٢٢١).

ومن السنة الـمُلازِمَة التي من ترك منها خصلة لم يقلها ويؤمن بها لم يكن من أهلها:

الإيمان بالقدر خيره وشره، والتصديق بالأحاديث فيه، والإيمان بها؛ لا يقال لِمَ؟ ولا كيف؟ إنما هو التصديق والإيمان بها.

ومن لم يعرف تفسير الحديث، ويبلغه عقله، فقد كُفي ذلك، وأُحكم له، فعليه الإيمان له، والتسليم له، مثل حديث الصادق والمصدوق، وما كان مثله في القدر.

ومثل أحاديث الرؤية كلها، وإن نَبَتْ عن الأسماع، واستوحش منها المستمع، فإنما عليه الإيمان بها، وأن لا يرد منها جزءاً واحداً وغيرها من الأحاديث المأثورات عن الثقات.

لا يخاصم أحداً، و لا يناظره، ولا يتعلم الجدل، فإن الكلام في القدر، والرؤية، والقرآن، وغيرها من السنن، مكروه منهي عنه، ولا يكون صاحبه -إن أصاب بكلامه السنة- من أهل السنة حتى يدع الجدل ويُسَلِّم..."[1] ا.هـ ثم ذكر جملة من اعتقادات أهل السنة في القرآن وغيره، تركنا نقلها طلباً للاختصار.

وقد ساق اللالكائي رحمه الله، عند ذكر معتقد علي بن المديني رحمه الله نحواً مما ساقه عن الإمام أحمد رحمه الله[2].

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/١٥٦-١٥٨).

(٢) المصدر السابق (١/١٦٥-١٦٦).

وإذا أردت معرفة موقع الأشاعرة من أهل السنة فاعرض مذهبهم على كلام الإمام أحمد رحمه الله، لتعرف أنهم ليسوا من أهل السنة والجماعة، إلا إن كان ذلك في مقابلة الرافضة كما تقدم.

فكل من خالف معتقد أهل السنة كان مبتدعاً خارجاً عن طريقهم.

ومعلوم أن الأشاعرة يخالفون أهل السنة في عامة الأصول الهامة في المعتقد. دعك من التفريعات الأخرى.

ويمكن أن أُلخص هنا بعض الأساسيات التي يخالفون فيها أهل السنة وهي:

١- مصدر التلقي؛ فهو عندهم العقل، والنقل عاضد له، فإذا خالفه -بزعمهم- قُدم العقل.

٢- إثبات وجود الله تعالى؛ وذلك أنهم يثبتونه بدليل واحد يسمونه "دليل الحدوث والقِدَم" بخلاف أهل السنة، الذين يثبتونه بالأدلة التي لا تحصى من الكتاب والسنة والعقل والفطرة...

٣- التوحيد؛ فهو عندهم نفي التثنية، أو نفي التعدد والتبعيض والتركيب والتجزئة؛ وبنوا على هذه الاصطلاحات البدعية نفي كثير من الصفات والأفعال للرب تبارك وتعالى.

ثم إنهم فسروا الإله بأنه الخالق، أو القادر على الاختراع... أما توحيد الأسماء والصفات، وتوحيد الألوهية، فهذا شيء لا يُعرف عندهم..!

٤- يرون أن أول واجب على المكلف النظر، أو القصد إلى النظر... أو غير ذلك، مما يشبهه من البدع... بخلاف أهل السنة الذين يرون أن أول واجب هو التوحيد والعبادة.

٥- عندهم الإيمان بمعنى التصديق القلبي، بخلاف أهل السنة الذين قرروا أنه اعتقاد بالجنان، وعمل بالأركان، وقول باللسان.

٦- يرون أن ألفاظ القرآن التي بين أيدينا في المصاحف مكتوبة، وفي الصدور محفوظة؛ مخلوقة وكلام الله هو معنى قائم في النفس... إلخ. بخلاف أهل السنة الذين كَفَّروا من قال بخلق القرآن، فهم يرون أنه كلام الله لفظاً ومعنى، حقيقة لا مجازاً.

٧- القدر والكسب في أفعال العبد... فحقيقة مذهبهم الجبر، خلافاً لأهل السنة.

٨- السببية والتأثير. فهم يرون عدم تأثير شيء من المخلوقات في شيء آخر... ولا يكون شيءٌ سببا لشيء آخر إطلاقاً... فالنار لا تحرق، ولم يودع الله فيها خاصية الإحراق...!! وإنما يحصل الاحتراق عند وضع الشيء فيها، ولم يحصل بها الإحراق...إلخ كلامهم المعروف في هذه المسألة خلافاً لأهل السنة.

٩- ينفي الأشاعرة الحكمة والتعليل في أفعال الله تبارك وتعالى، خلافاً لأهل السنة في إثبات ذلك.

١٠- النبوات؛ فعندهم أن إرسال الرسل راجع إلى المشيئة المحضة، وعندهم أنه لا دليل على صدق النبي إلا المعجزة... كما يرون أن أفعال السحرة والكهان من جنس المعجزات، لكنها لا تكون مقرونة بادعاء النبوة والتحدي.

١١- يرون أن العقل لا يُحسِّن و لا يُقبِّح، وإنما ذلك مقصور على الشرع، الذي قد يحسن ما قبحه العقل، والعكس!!

١٢- التأويل أصل بنوا عليه كثيراً من اعتقاداتهم، وبسببه نفوا كثيراً من صفات الله عز وجل، وحرفوا فيه نصوص الوحيين؛ بخلاف أهل السنة في هذا الباب.

١٣- ينفي الأشاعرة كثيراً من صفات الله عز وجل بحجة التنزيه له سبحانه.

ولهم من المخالفات غير هذا كثيرا[1]، وإنما نكتفي بالتنبيه والإشارة بالبعض إلى الكل، والله المستعان.

---

(١) هذه المخالفات تجدها في رسالة "منهج الأشاعرة". وهي رسالة جديرة بالعناية. وراجع لوامع الأنوار البهية (١/٧٣)، صون المنطق والكلام (ص١٦٥)، فما بعدها.

وقد سُطِّرت كثير من مقالات أهل العلم، من مختلف المذاهب، في بيان فساد مسلك الأشاعرة، وانحراف منهجهم؛ وسبق ذكر شيء من ذلك[1]، ولا مانع من أن نذكِّر ببعضه:

١- قول ابن خويز منداد في كتاب الشهادات من كتابه في الخلاف -في تأويل قول مالك: لا تجوز شهادة أهل البدع وأهل الأهواء- قال: "...أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام، فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع، أشعريا كان أو غير أشعري، ولا تقبل له شهادة في الإسلام أبداً، ويهجر، ويؤدب على بدعته، فإن تمادى عليها أُستُتيب.."[2] أ.هـ

٢- قال البربهاري:[3] "... إذا أردت الاستقامة على الحق وطريق أهل السنة قبلك، فأحذر الكلام، وأصحاب الكلام، والجدال، والمراء، والقياس، والمناظرة في الدين... وما كانت قط زندقة، ولا بدعة، ولا هوى، ولا ضلالة، إلا من الكلام، والجدال، والمراء، والقياس، وهي أبواب البدع والشكوك والزندقة..."[4] أ.هـ

---

(١) راجع (ص٥٩٧-٥٩٩).

(٢) جامع بيان العلم (٢/٩٦).

(٣) شيخ الحنابلة، الإمام أبو محمد، الحسن بن علي بن خلف البربهاري. توفي في رجب سنة (٣٢٨هـ). انظر السير (١٥/٩٠).

(٤) طبقات الحنابلة (٢/٣٨).

٣- قدمنا فيما سبق شيئاً من شدة الشيخ أبي حامد الاسفرائيني على الباقلاني وأصحاب الكلام، وذكرنا قول أبي الحسن الكرجي الشافعي: "... ولم يزل الأئمة الشافعية يأنفون، ويستنكفون أن يُنسبوا إلى الأشعري، ويتبرءون مما بنى الأشعري مذهبه عليه، وينهون أصحابهم عن الحوم حواليه....".

وذكرنا ما نُقل عن الاسفرائيني أنه كان إذا سعى إلى الجمعة يدخل بعض الأربطة ويقول: "اشهدوا علي بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، كما قال أحمد بن حنبل، لا كما يقول الباقلاني... وأن ذلك تكرر منه جمعات.. فقيل له في ذلك، فقال: حتى ينتشر في الناس، وفي أهل الصلاح، ويشيع الخبر في البلاد، أني بريء مما هم عليه -يعني الأشعري- وبريء من مذهب أبي بكر الباقلاني..

حتى بلغ به الأمر أن ميَّز أصول فقه الشافعي من أصول الأشعري، واقتدى به في ذلك جماعة منهم الشيرازي[1].

ولقد كان الباقلاني يخرج إلى الحمام متبرقعاً خوفاً من الشيخ أبي حامد!![2].

---

(١) انظر الفتاوى الكبرى (٥/٢٨٤-٢٨٧).

(٢) انظر درء تعارض العقل والنقل (٢/٩٦-١٠١).

والخلاصة أن الأشعري[1] ليس سنياً بالاعتبار السابق؛ لكن من قال من الأشاعرة بما في كتاب الإبانة الذي صنفه أبو الحسن رحمه الله في آخر عمره... ولم يُظهر مقالة تناقض ذلك؛ فهذا يُعد من أهل السنة، لكن مجرد الانتساب إلى الأشعري بدعة[2].

---

(١) أي المنتسب إلى ذلك المذهب.

(٢) هذا ملخص كلام شيخ الإسلام.

المسألة الرابعة عشرة: حقيقة الإيمان[1].

يرى المؤلف -رحمه الله- أن الإيمان بمعنى التصديق في اللغة والشرع!! وإليك كلامه الذي يُعلق به على كلام نقله من الزمخشري: "... فينفي الإيمان -أي الزمخشري- عن سليم العقيدة، ما دام أنه أخل بواجب العمل. وهو محجوج من أهل السنة بأن هذا التفسير لا يوافق اللغة والشرع. أما اللغة فلأن معنى الإيمان: التصديق لا غير؛ وكذا الشرع، بدليل عطف العمل عليه، والعطف يقتضي المغايرة بين المتعاطفين..."[2] ا.هـ.

---

(١) في هذا الموضوع انظر: تعظيم قدر الصلاة للمروزي (١/٢٩٢-٤٣٧)، شرح السنة (١/٧،٣٣)، (كتاب الإيمان)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/٨٣٠-٨٥١، ٥/٨٨٥-٨٨٩)، الإبانة الكبرى (١/٦٢٨-٨٢٧)، الإبانة الصغرى ص١٧٧، مجموعة الرسائل والمسائل (٢/٣٣٩-٣٤٣)، شرح الطحاوية (ص٢٨٣-٣٠٠)، لوامع الأنوار البهية (١/٤٠٣-٤١١)، معارج القبول (٢/١٥-٣٢). وهناك كتب ومؤلفات أُفردت في هذا الموضوع، ككتاب الإيمان لابن منده (١/٢٩٤-٤٦٥)، الإيمان للعبسي، الإيمان لأبي عبيد، الإيمان لابن أبي شيبة، الإيمان الكبير لابن تيمية، وانظر منه على سبيل المثال الصفحات (١١٢-١٢٥، ١٣٥-١٤١، ١٥٢، ١٦٢، ١٧٠،١٧٥، ١٧٨-١٨١، ١٩٠، ٢٠٧، ٢٤٥، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨١-٢٨٧، ٣٠٠).

(٢) انظر مناهل العرفان (١/٥٣٩).

ولا شك أن هذا من أقوال المرجئة[1]، الذين شدد السلف والأئمة في النكير عليهم، ورد بدعتهم. قال في الجوهرة:

وفسر الإيمان بالتصديق والنطق فيه الخلف بالتحقيق[2]

ونحن لا نسلم أن لفظ الإيمان مرادف للفظ التصديق؛ فالتصديق يستعمل في كل خبر... فيُقال لمن أخبر بالأمور المشهورة كالواحد نصف الاثنين، والسماء فوقنا...: صدقت، وصدَّقْنا بذلك. لكن لا يُقال آمنا لك. ولا آمنا بهذا. لأن هذا إنما يكون في الأمور الغائبة، كما قال إخوة يوسف: ﴿**وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا...**﴾ [يوسف: آية ١٧] أي بمقر لنا، ومصدق لنا، لأنهم أخبروه عن غائب، ومنه قوله: ﴿**أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبعكَ الأَرْذَلُونَ...**﴾ [الشعراء: آية ١١١]. وقوله: ﴿**يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ**﴾ [التوبة: آية ٦١]، وقوله: ﴿**أَنُؤْمِنُ لِبَشرين مثلنا وقومهما لنا عابدون**﴾ [المؤمنون: آية ٤٧] وقوله: ﴿**وَإِنْ لَمْ تُؤْمِنُوا لِي فَاعْتَزِلُون**﴾ [الدخان: آية ٢١] وقوله: ﴿**فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إلا ذُرِّيَّة مِنْ قَوْمِهِ...**﴾ [يونس: آية ٨٣] أي أقرَّ له.

وذلك لأن الإيمان يفارق التصديق في اللفظ والمعنى..

---

(١) انظر هذا المذهب في شرح العقائد النسفية (ص١١٨-١٣٠)، وانظر أيضاً شرح العقيدة الطحاوية (ص٢٨٩-٢٩٠).

(٢) شرح جوهرة التوحيد للبيجوري (ص٤٢-٤٣).

أما وجه مفارقته له من جهة اللفظ فمن ناحيتين:

الأولى: أن لفظ التصديق يتعدى بنفسه إلى المصدَّق فنقول: "صدقته"؛ بينما لا يوجد ذلك في لفظ "الإيمان" فلا يقال: "آمنته" إلا إن كان من الأمان، الذي هو ضد الإخافة. لكن تقول: آمنت له.

الثانية: ما تقدم من أن الإيمان لا يُستعمل في جميع الإخبار، بل في الإخبار عن الأمور الغائبة ونحوها مما يدخلها الريب، فإذا أقر بها المستمع قيل: آمن. بخلاف لفظ التصديق، فإنه عام متناول لجميع الإخبار.

وأما وجه مفارقته له من جهة المعنى:

فذلك أن الإيمان مأخوذ من الأمن، الذي هو الطمأنينة، كما أن لفظ الإقرار مأخوذ من قرَّ يَقِرّ، وهو قريب من آمن؛ لكن الصادق يُطمأن إلى خبره، والكاذب بخلاف ذلك.

فالمؤمن دخل في الأمن، كما أن المقر دخل في الإقرار، ولفظ الإقرار يتضمن الالتزام، ثم إنه يكون على وجهين:

أحدهما: الإخبار: وهو من هذا الوجه كلفظ التصديق والشهادة ونحوهما، وهذا هو معنى الإقرار الذي يُذكر في كتب الفقه.

الثاني: إنشاء الالتزام، كما في قوله تعالى: ﴿ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِيْ قَالُوا أَقْرَرْنَا، قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران: آية ٨١]. وليس هو هنا بمعنى الخبر المجرد فإنه تعالى قال: ﴿وَإِذْ

أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ، ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ، قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي...﴾ [آل عمران: آية ٨١]. فهذا الالتزام، والنصر للرسول.

وكذلك لفظ الإيمان، فإن فيه إخباراً وإنشاءاً، والتزاماً، بخلاف لفظ التصديق المجرد، فمن أخبر الرجل بخبر لا يتضمن طمأنينة إلى المُخبر؛ لا يقال فيه: آمن له، بخلاف الخبر الذي يتضمن طمأنينة إلى المُخبَر، والمُخْبِر قد يتضمن خبره طاعة المستمع له، وقد لا يتضمن إلا مجرد الطمأنينة إلى صدقه.

فإذا تضمن طاعة المستمع لم يكن مؤمناً للمُخبِر؛ إلا بالتزام طاعته، مع تصديقه؛ بل قد استُعمل لفظ الكفر المقابل للإيمان في نفس الامتناع عن الطاعة، والانقياد؛ وقياس ذلك أن يُستعمل لفظ الإيمان كما استعمل لفظ الإقرار في نفس التزام الطاعة والانقياد.

وأيضاً فإن لفظ التصديق إنما يُستعمل في جنس الإخبار، فإن التصديق إخبار بصدق المخبر، والتكذيب إخبار بكذب المخبر، فقد يصدق الرجل الكاذب تارة، وقد يكذب الرجل الصادق أخرى؛ فالتصديق والتكذيب نوعان من الخبر، وهما خبر عن الخبر، فالحقائق الثابتة في نفسها، التي قد تُعلم بدون خبر، لا يكاد يستعمل فيها لفظ التصديق والتكذيب، بخلاف الإيمان والإقرار، والإنكار والجحود، ونحو ذلك، فإنه يتناول الحقائق، والإخبار عن الحقائق أيضاً.

وأيضاً فإن الذوات التي تُحب تارة، وتُبغض أخرى، وتُوالى تارة، وتُعادى أخرى، وتُطاع تارة، وتُعصى أخرى، ويُذل لها تارة، ويُتكبر عنها أخرى... تختص هذه المعاني فيها بلفظ الإيمان، والكفر، ونحو ذلك؛ وأما لفظ التصديق، والصدق، فيتعلق بمتعلقاتها، كالحب، والبغض، فيقال: حب صادق، وبغض صادق، فكما أن الصدق والكذب في إثبات الحقائق ونفيها متعلق بالخبر النافي والمثبت دون الحقيقة ابتداءاً. فكذلك في الحب والبغض ونحو ذلك يتعلق بالحب والبغض دون الحقيقة ابتداءاً، بخلاف لفظ الإيمان والكفر: فإنه يتناول الذوات بلا واسطة إقراراً أو إنكاراً، أو حباً أو بغضاً، أو طمأنينة أو نفوراً.

وهذا هو المعروف في الكتاب والسنة وكلام السلف، فإنه لم يرد "تصديقاً بالله" أو "صدق بالله" ونحو ذلك، وإنما يُقال: آمن بالله، ويؤمن بالله...

ولفظ الإيمان يستعمل في الخبر أيضاً، كما قال تعالى: ﴿**كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ**...﴾ [البقرة: آية ٢٨٥] أي أقر له، والرسول يُؤْمَنُ له من جهة أنه مخبر، ويُؤْمَنُ به من جهة أن رسالته مما أخبر به، كما يؤمن بالله وملائكته.

فالإيمان متضمن للإقرار بما أخبر به، والكفر يكون تارة بالنظر إلى عدم تصديق الرسول والإيمان به.. وهذا الباب يشترك فيه كل ما أخبر به؛ وتارة بالنظر إلى عدم الإقرار بما أخبر به.. ثم مجرد تصديقه في الخبر

والعلم بثبوت ما أخبر به إذا لم يكن معه طاعة لأمره، لا باطناً و لا ظاهراً، و لا محبة لله، ولا تعظيماً له، لم يكن ذلك إيماناً.

ومعلوم أن كفر إبليس وفرعون واليهود ونحوهم لم يكن أصله من جهة عدم التصديق والعلم، فإن إبليس لم يخبره أحد بخبر، بل أمره الله بالسجود لآدم فأبى واستكبر فكفره بالإباء والاستكبار؛ لا لأجل التكذيب.

والحاصل مما سبق أن لفظ الإيمان ليس مطابقاً للتصديق، بل لابد وأن يكون تصديقاً عن غيب، بخلاف لفظ التصديق.

وأيضاً فإن الإيمان في القلب لا يكون إيماناً بمجرد تصديق ليس معه عمل القلب وموجبه من محبة الله ورسوله، ونحو ذلك من الأمور التي يقتضيها تصديق القلب.

ولو سُلِّم الترادف بينهما... فإن التصديق يكون بالأفعال أيضاً، كما في الحديث ((... العينان زناهما النظر، والأذنان زناهما الاستماع...)) -إلى أن قال-: ((... ويصدق ذلك الفرج، ويكذبه.))[1]

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاستئذان. باب: (زنا الجوارح دون الفرج)، حديث رقم: (٦٣٤٣) ١١/٢٦، ومسلم: (واللفظ له) كتاب القدر. باب: (قدر على ابن آدم حظه من الزنا)، حديث رقم: (٢٦٥٧) ٤/٢٠٤٦.

وعلى فرض أنه بمعنى التصديق أيضاً... فإنه تصديق مخصوص، كما في الصلاة ونحوها؛ وليس هذا نقلاً للفظ، ولا تغييراً له؛ فإن الله لم يأمر بإيمان مطلق، بل بإيمان خاص، وصفه وبينه[1].

الإيمان عند أهل السنة والجماعة:

ذهب أهل السنة والجماعة إلى أن الإيمان قول وعمل؛ قول بالقلب، وقول باللسان، وعمل بالقلب، وعمل باللسان والجوارح.

وبهذا جاءت النصوص من الكتاب والسنة، كما سيأتي بيان ذلك فيما يلي:

أما الأدلة على كونه قولا بالقلب:

أي تصديقاً، وإقراراً، ويقيناً، ومعرفة، فهي قول الله تعالى: ﴿**وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ**﴾ [الزمر: آية ٣٣] وقوله: ﴿**وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ**

(١) فيما يتعلق بذكر الفرق بين الإيمان والتصديق انظر: كتاب الإيمان الكبير لابن تيمية (ص١١٢-١٢٥، ٢٧٤-٢٨١-٣٠٠)، فقد بينه بياناً شافياً، وانظر أيضاً: الإيمان الأوسط له (ص٧٠-٧٧، ١٧٨-١٧٩)، وعامة ما ذكرت من الفرق بين الإيمان والتصديق إنما استفدته من كلامه رحمه الله، وانظر شرح الطحاوية (ص٢٩٠-٢٩٢)، معارج القبول (٢/٢١-٢٥).

وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾ [الأنعام: آية ٧٥] وقوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾ [الحجرات: آية ١٥]. وقوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ...﴾ [البقرة: آية ٣] وغير ذلك من الآيات الدالة على هذا المعنى...

فإذا انتفى تصديق القلب، مع العلم بالحق، فإن صاحبه يقع في كفر الجهل والتكذيب. كما قال تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ...﴾ [يونس: آية ٣٩] وقال: ﴿أَكَذَّبْتُمْ بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْماً...﴾ [النمل: آية ٨٤].

لكن الإقرار والتصديق بالقلب وحده لا يكفي، خلافاً للمرجئة، فقد كان فرعون واليهود، ومن كان مثلهم يعلمون صدق المرسل إليهم في قرارة نفوسهم، لكنهم جحدوا ذلك، وأبوا أن يدخلوا في دين الله عز وجل، فكانوا كفاراً بذلك، قال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْماً وَعُلُوّاً...﴾ [النمل: آية ١٤] وقال عز وجل: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ، وَإِنَّ فَرِيقاً مِنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: آية ١٤٦] وقال: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ...﴾ [البقرة: آية ٨٩].

وأما ما يدل على أنه لا بد فيه من القول باللسان:

قوله تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ...﴾ [البقرة: آية ١٣٦] وقال تعالى: ﴿وَقُلْ آمَنْتُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ...﴾ [الشورى: آية ١٥] وقال: ﴿قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ...﴾ [آل عمران: آية ٨٤] وقال: ﴿وَإِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ قَالُوا آمَنَّا بِهِ إِنَّه الْحَقُّ مِنْ رَبِّنَا...﴾ [القصص: آية ٥٣] وقال: ﴿إِلا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ...﴾ [الزخرف: آية ٨٦] وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا...﴾ [فصلت: آية ٣٠].

وقال النبي ﷺ: ((... قل آمنت با لله فاستقم))[(١)]، وقال أيضاً: ((أُمرتُ أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا ا لله))[(٢)].

فإذا انتفى هذا الأمر مع العلم بصدقه، كان ذلك الكفر كفر جحود وكتمان كما دلت على ذلك بعض الآيات التي سبق ذكرها، كقوله تعالى: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ...﴾ [النمل: آية ١٤]

---

(١) أخرجه مسلم: كتاب الإيمان، باب: (جامع أوصاف الإسلام). حديث رقم (٣٨) (٦٥/١).

(٢) مضى تخريجه (ص٦١٢).

وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ...﴾ [البقرة: آية ١٤٦].

لكن هذا الإقرار باللسان وحده لا يكفي، خلافاً للكرامية، كما دل على ذلك القرآن الكريم. قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: آية ٨]، وقال عن المنافقين: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: آية ١]، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ...﴾ [المائدة: آية ٤١]، فمن أقر بلسانه وأعرض بقلبه كان منافقاً.

وأما ما يدل على أنه عمل بالقلب أيضاً:

قوله تعالى: ﴿وَلا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ...﴾ [الأنعام: آية ٥٢]، وقوله: ﴿وَمَا لأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى . إِلا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأَعْلَى...﴾ [الليل: الآيتان ١٩-٢٠]، وقوله: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ...﴾ [الإنسان: آية ٩]، وقوله: ﴿الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ...﴾ [الأنفال: آية ٢]، وقوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوا وَقُلُوبُهُم وَجِلَةٌ...﴾ [المؤمنون: آية ٦٠]، وقوله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ...﴾ [الرعد: آية ٢٨]،

وقوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ...﴾ [البقرة: آية ١٦٥]، وقوله: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ...﴾ [الحجرات: آية ٧]، والآيات في هذا كثير جداً، وما ذكرناه منها ينبه ويدل على غيره... فالخوف والحب والبغض والإرادة و ما شابه ذلك، كل ذلك من الأمور والأعمال القلبية.

فإذا انتفى عمل القلب من النية والإخلاص والمحبة والإذعان مع الانقياد في الجوارح الظاهرة، فإن ذلك يكون كفر نفاق، سواء وجد التصديق في الباطن، أو انتفى، كما هو معروف من أحوال المنافقين.

وهو أيضاً عمل باللسان والجوارح:

وعمل اللسان هو ما لا يؤدى إلا به، كقراءة القرآن، وسائر الأذكار... قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرّاً وَعَلانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَنْ تَبُور﴾ [فاطر: آية ٢٩]، وقال: ﴿وَاتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ...﴾ [الكهف: آية ٢٧]، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْراً كَثِيراً وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾ [الأحزاب: آية ٤٢]، وقال: ﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعاً وَخِيفَةً...﴾ [الأعراف: آية ٢٠٥]، وقال: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَداً...﴾ [الإسراء: آية ١١١]، وقال: ﴿وَاسْتَغْفِرُوا

اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المزمل: آية ٢٠]، وقال: **﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَاماً وَقُعُوداً وَعَلَى جُنُوبِهِمْ...﴾** [آل عمران: آية ١٩١].

وعمل الجوارح ما لا يُعمل إلا بها كقوله تعالى: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا...﴾** [الحج: آية ٧٧]، وقال: **﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ...﴾** [محمد: آية ٤]، وقال تعالى: **﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ** - إلى قوله- **الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ. أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقّاً...﴾** [الأنفال: الآيتان ٢-٤] وقد بين النبي ﷺ هذا بقوله: ((الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة، فأفضلها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق))[1].

هذا وإن كل شعبة من هذه الشعب، تسمى إيماناً؛ فالصلاة من الإيمان، وكذلك الزكاة والحج، وسائر الأعمال الظاهرة والباطنة، كالحياء، والخوف... حتى تنتهي هذه الشعب إلى إماطة الأذى عن الطريق.

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب الإيمان، باب: (أمور الإيمان). حديث رقم: (٩) ٥١/١، ومسلم (واللفظ له): كتاب الإيمان، باب: (بيان عدد شعب الإيمان). حديث رقم (٣٥) ٦٣/١.

وهذه الشعب منها ما يزول الإيمان بزوالها إجماعاً، كالشهادتين، ومنها ما لا يزول إجماعاً، كإماطة الأذى عن الطريق، ومنها ما هو بين ذلك[1] قال ﷺ: ((أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً))[2]. وقال في الحديث الآخر: ((البذاذة[3] من الإيمان))[4] وقال أيضاً: ((من أحب لله، وأبغض لِلّه، وأعطى لِلّه، ومنع لِلّه، فقد استكمل الإيمان...))[5].

---

(١) انظر شرح الطحاوية (ص٢٩٢).

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب الرضاع، باب: (ما جاء في حق المرأة على زوجها). حديث رقم (١١٦٢) ٤٥٧/٣، وأبو داود في السنة: باب: (الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه). حديث رقم (٤٦٥٧) ٤٣٩/١٢.

(٣) البذاذة: رثاثة الهيئة والتقحل. والمراد التواضع في اللباس. انظر مجمع بحار الأنوار (مادة: بذذ) (١٥٣/١).

(٤) أخرجه أبو داود: كتاب الترجل، حديث رقم (٤١٤٣) ٢١٩/١١، وابن ماجة: كتاب الزهد. باب: (من لا يؤبه به). حديث رقم (٤١١٨) ١٣٧/٢، والحاكم (٩/١) وعبد الله بن أحمد في السنة: رقم (٧٨٠) ٣٦٢/١، والطبراني في الكبير: الأرقام: (٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠)، وانظر السلسلة الصحيحة: رقم (٣٤١).

(٥) أخرجه أحمد: (٤٣٨/٣، ٤٤٠)، وأبوداود: كتاب السنة، باب: (الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه). حديث رقم (٤٦٥٥) ٤٣٨/١٢.

فالتكاليف المتعلقة بالقلب من الإيمان، والتكاليف المتعلقة بالجوارح واللسان هي من الإيمان أيضاً على اختلاف مراتبها... فمنها ما يتعلق بالسمع، ومنها ما يتعلق بالبصر، وهكذا... قال تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ...﴾ [القصص: آية ٥٥]، وقال: ﴿وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَاماً...﴾ [الفرقان: آية ٧٢]، وقال: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ...﴾ [النور: آية ٣٠].

فإذا انتفى عمل القلب وعمل الجوارح، مع المعرفة بالقلب، والاعتراف باللسان، كان هذا كفر عناد واستكبار، ككفر إبليس وغالب اليهود..[1].

ولقد نفى الله تبارك وتعالى الإيمان عمن قال بلسانه وقلبه، إذا لم يعمل بجوارحه، فقال: ﴿قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا، قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا، وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ...﴾ [الحجرات: آية ١٤] إلى قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: آية ١٥]، وقال: ﴿وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا، ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ، وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: آية ٤٧]. والتولي هنا هو التولي

---

(١) انظر معارج القبول (٢/١٨-٢٠).

عن الطاعة لله ولرسوله ﷺ، كما قال تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُوْلِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِنْ تُطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْراً حَسَناً وَإِنْ تَتَوَلَّوْا كَمَا تَوَلَّيْتُم مِنْ قَبْلُ يُعَذِّبكُمْ عَذَاباً أَلِيماً...﴾ [الفتح: آية ١٦]، وقال: ﴿فَلا صَدَّقَ وَلا صَلَّى . وَلَكِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى...﴾ [القيامة: الآيتان ٣١-٣٢]، وقال: ﴿لا يَصْلَاهَا إِلا الأَشْقَى. الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى...﴾ [الليل: الآيتان ١٥-١٦]، وقال: ﴿إِنَّا قَدْ أُوحِيَ إِلَيْنَا أَنَّ الْعَذَابَ عَلَى مَنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى...﴾ [طه: آية ٤٨]، وقال: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ . قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ . وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ...﴾ [المدثر: الآيات ٤٢-٤٤]. فالتولى هنا هو التولى عن الطاعة، ويكون معه التكذيب في بعض الأحيان... والتصديق ضده التكذيب، والطاعة ضدها التولي[١] و لهذا قال: ﴿فَلا صَدَّق وَلا صَلَّى. وَلَكِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى...﴾ [القيامة: آية ٣١].

ومن المعلوم أيضاً أن الله تعالى قد رتب الفوز والفلاح على التكلم بالشهادتين، مع الإخلاص والعمل بمقتضاهما.

---

(١) انظر كتاب الإيمان لابن تيمية (ص١٣٦-١٣٧).

والحاصل أن للإيمان أصولاً وفروعاً، وهو مشتمل على أركان وواجبات ومستحبات، كالحج والصلاة، والزكاة... فاسم الحج مثلا يتناول كل ما يُشرع فيه من فعل أو ترك، كالإحرام، وترك المحظورات فيه، كما أنه مشتمل على أركان متى تُركت لم يصح الحج كالوقوف بعرفة... وعلى ترك محظور متى فعله فسد حجه، وهو الوطء.. وعلى واجبات يأثم بتركها، وتجبر بدم... وعلى مستحبات من فِعلٍ وترك، يكمل بها الحج، ولا شيء في تركها. فمن أتى بالواجب وترك المحظور، فقد تم حجه، ويعد مقتصداً في هذه العبادات... ومن أتى بالمستحب، فهو أكمل، وهو السابق بالخيرات... ومن ترك المأمور، وفعل المحظور، لكنه أتى بالأركان، وترك مفسداته، فهو حج ناقص... ويسقط عنه أصل الفرض. ومن أخل بركن، أو فعل مفسداً، فقد فسد حجه.

فهذا في مثل هذه الأعمال... وكذلك هو في الأعيان، كالشجرة فإن لها أصلا وفروعاً وأوراقاً... فإذا أُزيل الورق، فهي شجرة على حالها... وإذا أزيلت الفروع والأغصان، كانت شجرة ناقصة... وإذا أُزيل الأصل والساق، زالت الشجرة، وهكذا الإيمان[1].

---

(١) انظر شرح الطحاوية (ص٢٩٢)، مجموعة الرسائل والمسائل (٢/٣٤٠-٣٤١).

هذا واعلم أن مما لبَّس على هؤلاء في فهم هذا الأمر، أنهم نظروا إلى كثير من النصوص التي تدل على المطالبة بالإقرار بالشهادتين، والتصديق بما تضمنتا من توحيد الله عز وجل، وتصديق رسول الله ﷺ... ولإزالة هذا اللبس يقال: لا شك أن الله عز وجل قد جعل بدء الإيمان شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله... فأقام ﷺ بمكة بعد النبوة عشر سنين، يدعو إلى هذه الشهادة؛ ولم يكن هناك سواها في أول الأمر، ولم تنزل كثير من الشرائع والفرائض إلا بعد الهجرة... فكان من أجاب إليها -قبل فرض غيرها- كان مؤمناً، ولم يجب عليه بعد زكاة ولا صيام ولا غير ذلك، وإنما كان هذا التخفيف على العباد رفقاً بهم.

قال عثمان بن حنيف:[1] "... كان رسول الله ﷺ مقامه بمكة يدعو الناس إلى الإيمان بالله، والتصديق به، قولاً بلا عمل، والقبلة إلى البيت المقدس، فلما هاجر إلينا نزلت الفرائض، فنسخت المدينة مكة... ونسخ البيت الحرام بيت المقدس، فصار الإيمان قولا وعملا."[2] وعن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿**لِيَزْدَادُوا إِيمَاناً مَعَ إِيمَانِهِمْ**...﴾ [الفتح: آية ٤]، قال: (... إن الله بعث نبيه ﷺ بشهادة

---

(١) عثمان بن حنيف بن واهب الأنصاري الأوسي، أبو عمرو المدني، صحب النبي ﷺ، توفي في خلافة معاوية. انظر التقريب (٢/٧).

(٢) الإبانة الكبرى رقم: (٨١٦).

أن لا إله إلا الله، فلما صدق بها المؤمنون زادهم الصلاة، فلما صدقوا بها زادهم الزكاة، فلما صدقوا بها زادهم الصيام، فلما صدقوا به زادهم الحج، فلما صدقوا به زادهم الجهاد، ثم أكمل لهم دينهم فقال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ...﴾ [المائدة: آية ٣](١).

وسأل رجل سفيان بن عيينة عن الإيمان فأجابه: "... قول وعمل." فقال السائل: يزيد وينقص؟! فقال سفيان: يزيد ما شاء الله، وينقص، حتى لا يبقى منه -يعني مثل هذه- وأشار سفيان بيده. قال الرجل: كيف نصنع بقوم عندنا يزعمون أن الإيمان قول بلا عمل؟ فقال سفيان: كان القول قولهم قبل أن تنزل أحكام الإيمان وحدوده؛ إن الله عز و جل بعث محمداً ﷺ إلى الناس كافة أن يقولوا لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، فإذا قالوها حقنوا بها دماءهم وأموالهم، إلا بحقها، وحسابهم على الله، فلما علم صدق ذلك في قلوبهم، أمره أن يأمرهم بالصلاة، فأمرهم ففعلوا، والله لو لم يفعلوا ما نفعهم الإقرار الأول، فلما علم الله صدق ذلك من قلوبهم، أمره أن يأمرهم بالهجرة إلى المدينة، فأمرهم ففعلوا، والله لو لم يفعلوا ما نفعهم الإقرار الأول، و لا صلاتهم، فلما علم الله صدق ذلك من قلوبهم، أمره أن يأمرهم بالرجوع إلى مكة فيقتلوا آباءهم وأبناءهم، حتى يقولوا كقولهم، ويصلوا صلاتهم، ويهاجروا

---

(١) المصدر السابق رقم: (٨١٥)

هجرتهم، فأمرهم ففعلوا... وا لله لو لم يفعلوا ما نفعهم الإقرار الأول، ولا صلاتهم، و لا مهاجرهم، فلما علم ا لله تعالى صدق ذلك من قلوبهم أمره أن يأمرهم بالطواف بالبيت تعبداً، وأن يحلقوا رؤوسهم تذللاً، ففعلوا، وا لله لو لم يفعلوا ما نفعهم الإقرار الأول، و لا صلاتهم، و لا مهاجرهم، و لا قتلهم آباءهم، فلما علم ا لله صدق ذلك من قلوبهم، أمره أن يأخذ من أموالهم صدقة تطهرهم، فأمرهم ففعلوا... فلما علم ا لله تعالى الصدق من قلوبهم فيما تتابع عليهم من شرائع الإيمان وحدوده، قال ا لله تعالى لهم: ﴿اَلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ...﴾ [المائدة: آية ٣] فمن ترك خلة من خلال الإيمان جحوداً بها، كان عندنا كافراً، ومن تركها كسلا ومجوناً، أدبناه، وكان ناقصاً. هكذا السنة..."(١).

وليس معنى دعوته إلى الشهادتين دون غيرهما في أول الإسلام أنه يكفي التصديق بمقتضاهما ومضمونهما مع الإقرار والنطق؛ بل لابد من الأعمال القلبية، كالحب والبغض، والخوف والرجاء، ونحو ذلك مما لابد منه.

هذا واعلم أن عامة السور المكية إنما هي في هذا الإيمان العام المشترك بين سائر الأنبياء جميعهم، وإن كان هذا القدر المشترك يتفاوت

---

(١) الإبانة الكبرى رقم: (٨١٧) وقد قال ابن بطة أيضاً نحو هذا الكلام الذي قاله سفيان. انظر الإبانة الكبرى (ص٧٧٦-٧٧٨) من المجلد الثاني.

بين مختلف الملل، فهو في بعضها أعظم قدراً ووصفاً. فإن ما جاء به الرسول ﷺ من صفات الله تعالى وأسمائه، وذكر اليوم الآخر، أكمل مما جاء به سائر الأنبياء...

فلما تقرر هذا القدر في القلوب، وتمكن منها، وتعلقت به، زادهم الله الشرائع المختلفة -كما سبق في الروايات التي ذكرنا- فصرف الصلاة إلى الكعبة.. ثم خاطبهم وهم بالمدينة باسم الإيمان المتقدم لهم فقال: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا...**﴾ [المائدة: ٦] وقال في النهي: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافاً مُضَاعَفَةً...**﴾ [آل عمران: آية ١٣٠].

وعلى هذا كانت كل مخاطبة لهم فيها أمر أو نهي بعد الهجرة؛ وإنما سماهم بهذا الإسم بالإقرار وحده، إذ لم يكن هناك فرض غيره، فلما نزلت الشرائع بعد ذلك وجبت عليهم وجوب الأول سواء، فلما أجابوا إلى قبول الصلاة كإجابتهم إلى الإقرار الأول، صارا يومئذ جميعاً هما الإيمان. ولهذا سمى الله عز وجل صلاتهم إلى بيت المقدس قبل تحويل القبلة إيماناً فقال: ﴿**وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ...**﴾ [البقرة: آية ١٤٣] ثم فرضت الزكاة في إيمانهم إلى ما قبلها، فلو امتنعوا عن ذلك لم يكن إقرارهم وصلاتهم نافعاً لهم؛ ويشهد لهذا إجماع الصحابة على قتال مانعي الزكاة، وسموهم جميعاً مرتدين، وجاهدوهم كجهادهم لأهل الشرك. ومعلوم أن منهم من لم يكن جاحداً لها!!

وهكذا الأمر في كل الشرائع التي نزلت، فهي من الإيمان، وإن كان بعضها لا يكون تركه مخرجاً من الملة، كما تقدم.

فإن الإيمان لم ينزل جملة، وإنما نزل بالتدريج، كما سبق، ويدل على ذلك قوله تعالى: **﴿وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَاناً، فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَاناً وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾** [التوبة: آية ١٢٤]. فلو كان الإيمان مكملا بذلك الإقرار ما كان للزيادة بعده معنى!!

ومما يدل على ذلك أيضاً زيادات قواعد الإيمان ومبانيه، بعضها بعد بعض... ففي بعض الأحاديث أنها أربع، وفي بعضها غير ذلك..

عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن وفد عبد القيس قدموا على رسول الله ﷺ فقالوا: "... يا رسول الله إنا هذا الحي من ربيعة، وقد حالت بيننا وبينك كفار مضر، فلسنا نخلص إليك إلا في شهرٍ حرام، فمرنا بأشياء نأخذ بها، وندعو إليها من وراءنا، قال: ((آمركم بأربع، وأنهاكم عن أربع: الإيمان بالله شهادة أن لا إله إلا الله، وعقد واحدة- وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تؤدوا لله خمس ما غنمتم...))[1].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المغازي، باب: (وفد عبد القيس). حديث رقم (٤٣٦٩) ٨/٨٥، ومسلم في الإيمان: باب: (الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ). حديث رقم (١٧) ١/٤٦.

وبهذا تعلم أن مسمى الدين والإيمان في أول الإسلام، ليس هو مسماه في آخر زمان النبوة؛ بل إن مسماه في الآخر أكمل من مسماه في أول البعثة، وأوسطها، كما قال تعالى في آخر الأمر: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي...﴾ [المائدة: آية ٣]، وقال بعدها: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ...﴾ [المائدة: آية ٤]. ولهذا قال الإمام أحمد رحمه الله: "... كان الإيمان في أول الأمر ناقصاً فجعل يتم..".

ثم إن مسمى الإيمان والدين قد يتنوع بتنوع الأشخاص، وبحسب ما يلزم كل واحد منهم... وكذلك بحسب ما يفعله مما أمر به، وبحسب إقباله وحضوره وإخلاصه؛ فإن المؤمنين مشتركون في الإيمان بالله واليوم الآخر والعمل الصالح، ولكن بينهم تفاوت ما في القلوب إذا ذكر الله وما في اليوم الآخر، ما تفاوت به الإيمان بينهم تفاوتاً كبيراً، وكذلك بينهم تفاوت الأعمال الصالحة الخالصة لله عز وجل، وهي أيضاً من أمور الإيمان كما سبق(١).

---

(١) انظر شرح الطحاوية (ص٢٨٧-٢٨٩)، مجموعة الرسائل والمسائل (٢/٣٤١-٣٤٣)، وانظر الإيمان لأبي عبيد [وقد أفدت منه كثيراً فيما كتبت] (ص٦-١٨، ٢٧-٣١).

ذكر بعض الآثار والأقوال الواردة عن الأئمة في ذلك:

١- قال الشافعي رحمه الله: "... وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ممن أدركناهم: أن الإيمان قول وعمل ونية، و لا يجزي واحد من الثلاثة إلا بالآخر"[١].

٢- قال الحميدي: "... وأخبرت أن ناساً يقولون: من أقر بالصلاة والزكاة والصوم والحج، و لم يفعل من ذلك شيئاً حتى يموت، أو يصلي مستدبر القبلة حتى يموت، فهو مؤمن، ما لم يكن جاحداً... فقلت: هذا الكفر الصراح، وخلاف كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وفعل المسلمين. قال الله عز وجل: **﴿وَمَا أُمِرُوا إِلا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ...﴾** [البينة: آية ٥][٢].

٣- قال البخاري: "... كتبت عن ألف نفر من العلماء وزيادة، و لم أكتب إلا عمن قال: الإيمان قول وعمل، و لم أكتب عمن قال: الإيمان قول"[٣].

---

(١) شرح أصول أهل السنة والجماعة رقم: (١٥٩٣).

(٢) المصدر السابق رقم: (١٥٩٤).

(٣) المصدر السابق رقم: (١٥٩٧) وانظر رقم: (١٥٩٨).

٤- قال يحيى بن سليم:[١] "... سألت عشرة من الفقهاء عن الإيمان؟ فقالوا: قول وعمل. سألت سفيان الثوري، فقال قول وعمل[٢][٣].

٥- قال وكيع: "... أهل السنة يقولون: الإيمان قول وعمل"[٤].

٦- قال الوليد بن مسلم:[٥] "...سمعت الأوزاعي، ومالك بن أنس، وسعيد بن عبد العزيز[٦]، ينكرون قول من يقول: إن الإيمان قول بلا عمل، ويقولون: لا إيمان إلا بعمل، و لا عمل إلا بإيمان[٧].

---

(١) يحيى بن سليم الطائفي، نزيل مكة، ونسب إلى الطائف لكونه يتردد عليها، توفي سنة (١٩٣هـ). انظر التقريب (٢/٣٤٩).

(٢) وعد ابن جريج، ومحمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان، والمثنى بن الصبَّاح، ونافع بن عمر بن جميل، ومحمد بن مسلم الطائفي، ومالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، كلهم يقولون كقول سفيان.

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة رقم: (١٥٨٤).

(٤) المصدر السابق رقم: (١٥٨٥).

(٥) الوليد بن مسلم القرشي، مولاهم، أبو العباس الدمشقي، مات آخر سنة (١٩٤هـ). انظر التقريب (٢/٣٣٦).

(٦) سعيد بن عبد العزيز التنوخي، الدمشقي، إمام ثقة، سوَّاه أحمد بالأوزاعي، توفي سنة (١٦٧هـ). انظر التقريب (١/٣٠١).

(٧) شرح أصول اعتقاد أهل السنة رقم: (١٥٨٦).

٧- قال أبو إسحاق الفزاري:[١] "... يقولون: إن فرائض الله على عباده ليس[٢] من الإيمان، وإن الإيمان قد يُطلب بلا عمل، وإن الناس لا يتفاضلون في إيمانهم، وإن برّهم وفاجرهم في الإيمان سواء.

وما هكذا جاء الحديث عن رسول الله ﷺ، فإنه بلغنا أنه قال: ((الإيمان بضعة وسبعون -أو بضعة وستون- ...)) وقال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحاً...﴾ [الشورى: آية ١٣] والدين هو التصديق، وهو الإيمان والعمل؛ فوصف الله عز وجل الدين قولا وعملا فقال: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوا الزَّكَوةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ...﴾ [التوبة: آية ١١]، والتوبة من الشرك، وهو الإيمان. والصلاة والزكاة عمل، كما قال الأوزاعي: "... لا يستقيم الإيمان إلا بالقول، و لا يستقيم الإيمان والقول إلا بعمل، ولا يستقيم الإيمان والقول والعمل إلا بنية موافقة للسنة، فكان من مضى ممن سلف لا يفرقون بين الإيمان والعمل من الإيمان، والإيمان من العمل، فجمع هذه الأديان: اسمها، وتصديقه العمل؛ فمن آمن بلسانه، وعرف بقلبه، وصدق ذلك بعمله، فذلك العروة الوثقى التي لا انفصام لها...

---

(١) إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن حفص بن حذيفة الفزاري، توفي سنة (١٨٥هـ). التقريب (٤١/١).

(٢) هكذا في المطبوع.

ومن قال بلسانه، ولم يعرف بقلبه، ولم يصدق بعمله لم يقبل منه وكان في الآخرة من الخاسرين[1].

٨- وقال ابن عبد البر في التمهيد: "... أجمع أهل الفقه والحديث على أن الإيمان قول وعمل، ولا عمل إلا بنية، والإيمان عندهم يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، والطاعات كلها عندهم إيمان..."[2].

٩- قال ابن بطة: "... ومعناه -أي الإيمان- التصديق بما قاله، وأمر به، وافترضه، ونهى عنه، من كل ما جاءت به الرسل من عنده، ونزلت فيه الكتب، وبذلك أرسل المرسلين فقال عز وجل: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَّسُولٍ إِلا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلا أَنَا فَاعْبُدُون...**﴾ [الأنبياء: آية ٢٥]. والتصديق بذلك قول باللسان، وتصديق بالجنان، وعمل بالأركان، يزده[3] كثرة العمل والقول بالإحسان، وينقصه العصيان..."[4].

وقال أيضاً في التعليق على قوله تعالى: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ...**﴾ [المائدة: آية ٣]: "... فقد علم العقلاء من المؤمنين، ومن

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة رقم: (١٥٩١) وانظر (٤/٨٠٩-٨٥١).

(٢) التمهيد (٩/٢٣٨).

(٣) هكذا في المطبوع.

(٤) انظر الشرح والإبانة (ص١٧٦-١٧٨).

شرح الله صدره ففهم هذا الخطاب من نص الكتاب وصحيح الرواية بالسنة أن كمال الدين وتمام الإيمان إنما هو بأداء الفرائض، والعمل بالجوارح، مثل الصلاة والزكاة... مع القول باللسان والتصديق بالقلب..."[1].

وقال: "... إن الله جل ثناؤه، وتقدست أسماؤه، فرض على القلب المعرفة به، والتصديق له، ولرسله، ولكتبه، وبكل ما جاءت به السنة؛ وعلى الألسن النطق بذلك والإقرار به قولا؛ وعلى الأبدان والجوارح العمل بكل ما أمر به وفرضه من الأعمال. لا تجزئ واحدة من هذه إلا بصاحبتها، ولا يكون العبد مؤمنا إلا بأن يجمعها كلها حتى يكون مؤمناً بقلبه، مقراً بلسانه، عاملا مجتهداً بجوارحه، ثم لا يكون أيضاً مع ذلك مؤمناً حتى يكون موافقاً للسنة في كل ما يقوله ويعمله، متبعاً للكتاب والعلم في جميع أقواله وأعماله..."[2].

وقال: وفرض الله الإيمان على جوارح ابن آدم، وقسّمه عليها، وفرّقه فيها، فليس من جوارحه إلا وهي موكلة من الإيمان بغير ما وكلت به صاحبتها، فمنها قلبه الذي يعقل به، ويتقي به، ويفهم به، وهو أمير بدنه الذي لا ترد الجوارح و لا تصدر إلا عن رأيه وأمره، ومنها لسانه

---

(١) الإبانة الكبرى رقم: (٨٢١).

(٢) المصدر السابق (٢/٧٦٠-٧٦١).

الذي ينطق به، ومنها عيناه اللتان ينظر بهما، وسمعه الذي يسمع به، ويداه اللتان يبطش بهما، ورجلاه اللتان يخطو بهما... فليس من هذا جارحة إلا وهي موكلة من الإيمان بغير ما وُكلت به صاحبتها، بفرض من الله تعالى، ينطق به الكتاب، ويشهد به علينا، ففرض على القلب غير ما فرض على اللسان، وفرض على اللسان غير ما فرض على العينين، وفرض على العينين غير ما فرض على السمع... وأما ما فرض على القلب فالإقرار والإيمان والمعرفة والتصديق والعقل والرضا..."[1].أ.هـ

وهذا هو قول مالك[2] والشافعي[3]، وأحمد[4]، والأوزاعي[5]،

---

(١) المصدر السابق (٧٦٦/٢).

(٢) انظر السنة لعبد الله بن أحمد رقم: (٦١٢،٦٣٦،٦٣٨،٧٠٢، ٧٢٦)، الإبانة الكبرى رقم: (١٠٩١، ١٠٩٦، ١١١١،١١١٣)، التمهيد (٢٤٣/٩)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة رقم: (١٥٨٧، ١٥٨٩)، شرح الطحاوية (ص٢٨٤).

(٣) انظر التمهيد (٢٤٣/٩)، شرح الطحاوية ص٢٨٤.

(٤) المصدران السابقان، والسنة لعبد الله رقم: (٦٠٠)، الإبانة الكبرى رقم: (١١١٥،١١١٦).

(٥) انظر الإبانة الكبرى رقم: (١٠٩٧)، التمهيد ٢٤٣/٩، شرح الطحاوية (ص٢٨٤).

وإسحاق[1]، والليث[2]، والفضيل بن عياض[3] ومجاهد[4] والبخاري[5]. وأبي بكر بن عياش[6][7]، وسهل التستري[8][9]، وعبد العزيز بن أبي سلمة[10]، والمؤمل بن إسماعيل[11][12]، وحماد بن سلمة[13]، وابن

---

(١) انظر التمهيد (٩/٢٤٣)، شرح الطحاوية (ص٢٨٤).

(٢) انظر التمهيد (٩/٢٤٣).

(٣) انظر السنة لعبد الله رقم: (٢٩٤، ٦٢٧، ٦٣٨، ٧٠٢، ٧٤٢)، الإبانة الكبرى رقم: (١٠٩١، ١١٠٤، ١١١٣)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة رقم: (١٥٨٩).

(٤) انظر السنة لعبد الله رقم: (٦١١)، الإبانة الكبرى رقم: (١٠٩٥).

(٥) انظر صحيح البخاري: كتاب الإيمان، باب: (١) وانظر ما بعده من التراجم.

(٦) أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي، الكوفي، المقرئ، الحناط، واسمه كنيته على الأرجح، توفي سنة (١٩٤هـ). انظر التقريب (٢/٣٩٩).

(٧) انظر السنة لعبد الله رقم: (٦١٢)، الإبانة الكبرى رقم: (١٠٩٦)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة رقم: (١٥٨٧).

(٨) أبو محمد، سهل بن عبد الله التستري، الصوفي، توفي سنة (٢٨٣هـ). انظر السير (١٣/٣٣٠).

(٩) انظر الإبانة الكبرى (٢/٨١٤).

(١٠) انظر السنة لعبد الله رقم: (٦١٢)، والإبانة الكبرى رقم: (١٠٩٦)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة رقم: (١٥٨٧).

(١١) المؤمل بن إسماعيل البصري، أبو عبد الرحمن، نزيل مكة. توفي سنة (٢٠٦هـ). انظر التقريب (٢/٢٩٠).

(١٢) انظر الإبانة الكبرى رقم: (١١١٦).

(١٣) انظر السنة لعبد الله رقم: (٦١٢). الإبانة الكبرى رقم: (١٠٩٦)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة رقم: (١٥٨٧).

جرير[1]، وحماد بن زيد[2][3]، وداود الظاهري[4]، وابن جريج[5]، وأبي إسحاق الفزاري[6]، وابن المبارك[7]، والنضر بن شميل[8][9]، وبقية ابن الوليد[10][11]،

---

(١) انظر التمهيد (٩/٢٤٣).

(٢) حماد بن زيد بن درهم الأزدي، الجهضمي، أبو إسماعيل البصري، توفي سنة (١٧٩هـ) وعمره (٨١) سنة. انظر التقريب (١/١٩٧).

(٣) انظر السنة لعبد الله رقم: (٦١٢)، الإبانة الكبرى رقم: (١٠٩٦)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة رقم: (١٥٨٧).

(٤) انظر التمهيد (٩/٢٤٣).

(٥) انظر السنة لعبد الله رقم: (٦٢٩، ٦٣٨، ٧٠٢)، الإبانة الكبرى رقم: (١١٠٦، ١١١٤)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة رقم: (١٥٨٩).

(٦) انظر السنة لعبد الله رقم: (٦٣٠)، الإبانة الكبرى رقم: (١١٠٧).

(٧) انظر السنة لعبد الله رقم: (٦٣١)، الإبانة الكبرى رقم: (١١٠٨، ١١١٢).

(٨) النضر بن شميل المازني، أبو الحسن النحوي، نزيل مرو، توفي سنة (٢٠٤هـ) وعمره (٨٢)سنة. انظر التقريب (٢/٣٠١).

(٩) انظر السنة لعبد الله رقم: (٦٣٢)، الإبانة الكبرى رقم: (١١٠٩).

(١٠) بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي، أبو محمد، توفي (١٩٧هـ) وعمره (٨٧) سنة. انظر التقريب (١/١٠٥).

(١١) انظر السنة لعبد الله رقم: (٦٣٤)، الإبانة الكبرى رقم: (١١١٠).

وإسماعيل بن عياش[1]،والحسن البصري[2]، وشريك[3]، وعبيد بن عمير[4][5]، وخالد بن الحارث[6][7]، وسفيان الثوري[8]، وعبد الرزاق الصنعاني[9]، ومعمر[10]، وجرير بن عبد الحميد[11]. وابن عيينة[12]،

---

(١) المصدران السابقان.

(٢) انظر السنة لعبد الله رقم: (٦٣٧، ٧١٦، ٧٣٤)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة رقم: (١٥٧٨، ١٥٨١)، الإبانة الكبرى رقم: (١٠٩٠، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١١١٣).

(٣) انظر السنة لعبد الله رقم: (٦١٢، ٦٣٨)، الإبانة الكبرى رقم: (١٠٩٦)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة رقم: (١٥٨٧، ١٥٨٩).

(٤) عبيد بن عمير بن قتادة الليثي، أبو عاصم المكي ولد على عهد النبي ﷺ، وعده بعضهم في كبار التابعين. توفي قبل ابن عمر رضي الله عنهما. انظر التقريب (٥٤٤/١).

(٥) انظر السنة لعبد الله رقم: (٦٣٩)، الإبانة الكبرى رقم: (١٠٩٢).

(٦) خالد بن الحارث بن عبيد بن سليم الهجيمي، أبو عثمان البصري، ثقة ثبت توفي سنة (١٨٦هـ)، وكان مولده سنة (١٢٠هـ). انظر التقريب (٢١١/١).

(٧) انظر السنة لعبد الله رقم: (٦٩٩).

(٨) انظر السنة لعبد الله رقم: (٧٠٣، ٧٢٦)، الإبانة الكبرى رقم: (١٠٩١، ١١١٤)، التمهيد (٢٤٣/٩).

(٩) انظر السنة لعبد الله رقم: (٧٢٦).

(١٠) انظر المصدر السابق رقم: (٧٢٦).

(١١) انظر الإبانة الكبرى رقم: (١١٠٣).

(١٢) انظر السنة لعبد الله رقم: (٧٢٦، ٧٣٥، ٧٣٨، ٧٤٥)، الإبانة الكبرى رقم: (١٠٩١، ١١١٣، ١١١٤).

والزهري[١]، وعبيد الله بن عبيد بن عمير[٢]، وأبي عبيد[٣] وأبي بكر بن أبي شيبة[٤][٥]، وابن عبد البر[٦]، ووكيع[٧]، وغير هؤلاء كثير.

وهو قول سائر أهل الحديث، وأهل المدينة، وأهل الظاهر، وجماعة من المتكلمين[٨].

قال ابن القيم رحمه الله في نونيته:

واشهد عليهم أن إيمان الورى   قول وفعل ثم عقد جنان[٩]

---

(١) انظر السنة لعبد الله رقم: (٧٥٢).

(٢) انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة رقم: (١٥٧٩).

(٣) انظر الإيمان لأبي عبيد (ص٦).

(٤) هو عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل، أبو بكر ابن أبي شيبة الكوفي، توفي سنة (٢٣٥هـ). انظر التقريب (١/٤٤٥).

(٥) انظر الإيمان لأبي بكر بن أبي شيبة (٤٦).

(٦) انظر التمهيد (٩/٢٣٦، ٢٣٨).

(٧) انظر الإبانة الكبرى رقم: (١٠٩١، ١٠٩٨).

(٨) انظر شرح الطحاوية (٢٨٤)، والسنة لعبد الله بن أحمد رقم: (١/٣٠٧) فما بعدها. وقد ذكر ابن بطة في الإبانة الكبرى جماعة من الأئمة ورتبهم على الأمصار كمكة، والمدينة واليمن، والشام... الإبانة الكبرى (١/٨١٤-٨٢٧)، وانظر اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٤/٨٣٢).

(٩) شرح نونية ابن القيم لابن عيسى (٢/١٣٣).

قال البيهقي: "... وقد روينا ذلك عن الخلفاء الراشدين... ثم عن عبد الله بن رواحة، ومعاذ بن جبل، وعبد الله بن مسعود، وعمار بن ياسر، وأبي الدرداء، وعبد الله بن عباس، وأبي هريرة، وعثمان بن حنيف، وعمير بن حبيب[1]، وجندب، وعقبة بن عامر رضي الله عنهم...."[2] أ.هـ وذكر خلقاً غير هؤلاء من التابعين وفقهاء الأمصار.

وقفات مع المؤلف:

الوقفة الأولى:

قال المؤلف (١/٠٤٥) مبيناً لحقيقة الظلم: "وحقيقته أنّه التّصرُّف في ملك الغير بغير إذنه ولا ملك إلا لِلَّه..."أ.هـ.

وهذا الذي قرره المؤلف في هذا المعنى غير صحيح، وإنّما هو قول الأشاعرة وغيرهم من الجبرة كجهم ومن وافقه.

أمَّا أهل السنة والجماعة، فيقولون: إنَّ الظلم هو وضع الشيء في غير موضعه، والعدل: هو وضع الشيء في موضعه. والله تعالى حَكَم عدل يضع الأشياء في مواضعها ولا يضع شيئاً إلا في موضعه الذي يناسبه

---

(١) عمير بن حبيب بن حباشة بن جويبر بن عبيد بن غيان بن عامر بن خطمة، وهو في عداد الصحابة رضي الله عنهم أجمعين. انظر طبقات ابن سعد (٩٢/٢/٤).

(٢) الاعتقاد (ص٨٣)، وانظر أيضاً (ص٧٩، ٨٥).

وتقتضيه الحكمة والعدل. كما أنّه تعالى لا يفرق بين متماثلين ولا يُسوّي بين مختلفين، ولا يعاقب إلا من يستحق العقوبة، فيضعها موضعها لما في ذلك من الحكمة والعدل[1].

الوقفةالثانية:

ذكر المؤلف رحمه الله كلاماً تضمن الإشارة إلى نفي العلو وما يسمونه[2] بـ"الجهة"؛ فقال: "... إن الزمخشري لم يذكر على إحاطة الرؤية عقلا دليلا ولا شبه دليل، سوى أنه استبعد أن يكون المرئي لا في جهة. وهذا نعارضه بالمثل فنقول: يلزمكم استبعاد أن يكون الموجود لا في جهة، إذ الإتباع للوهم يبعدها جميعاً، والانقياد للعقل يبطل هذا الوهم ويجيزهما معاً"[3] ا.هـ

وهذا الكلام كما ترى، يقرر فيه المؤلف إثبات الرؤية لله عز وجل في الآخرة، لكنها رؤية على مذهب الأشاعرة (أصحاب التناقضات الغريبة، كما أشرنا إلى شيء من ذلك فيما سبق).

---

(١) لشيخ الإسلام رسالة في هذا الموضوع بعنوان: (رسالة في معنى كون الرب عادلاً وفي تنزهه عن الظلم) وهي ضمن جامع الرسائل (١/١٢١).

(٢) أعني المتكلمين.

(٣) مناهل العرفان (١/٥٤١).

إن الأشاعرة يزعمون أنهم يثبتون الرؤية لله عز وجل، لكنها رؤية لا في جهة، خلافاً لأهل السنة والجماعة، فإنهم يثبتون الرؤية كما يثبتون صفة العلو لله تبارك وتعالى.

وقد تبين لك مذهبهم في العلو[1]، كما تبين لك مذهب الأشاعرة في ذلك، وأيضاً سيأتي الكلام على لفظ "الجهة"[2]، وما يحتمله من معنى صحيح، ومعان باطلة، لأنه من الألفاظ البدعية المجملة.

وإنما جاء التنبيه على هذا لئلا يغتر بهذا الكلام من لا دراية له بمذهبهم في مسألة الرؤية... لكن لا حاجة للتفصيل، لما عرفت سابقاً في الكلام على المسألتين، والله أعلم.

الوقفة الثالثة:

يسمي المؤلف علم التوحيد "علم الكلام"، وذلك في مواضع متعددة من كتابه، فعلى سبيل التمثيل أورد لك أحد المواضع من كلامه حيث يقول: ".... فحبل النقاش بين أهل السنة والمعتزلة طويل، وميدان الأخذ والرد بينهما علم الكلام..."[3] أ.هـ

---

(١) انظر (ص٢٦٢).

(٢) انظر (ص٨٣٢،٨٦٤).

(٣) مناهل العرفان (٥٤١/١).

والحقيقة أن كتب التوحيد، عند الأشاعرة، والماتريدية، والمعتزلة، ومن نحا نحوهم من أصحاب المناهج الفلسفية، والجدلية الكلامية، تستحق هذه التسمية، بل هي الأليق بها، لأنها عبارة عن جدل صرف، وكلام كثير، مع خوض في آيات الله وأسمائه وإلحاد فيها...

وغالب أصحاب هذه المناهج لا يعرفون كتب أهل السنة و لا مذهبهم -كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق-[1] بل لا يعرفون نصوص الكتاب والسنة.. و لا يعرفون من التوحيد إلا ما في كتبهم ، وما تلقوه عن شيوخهم.

أما كتب أهل السنة، فهي كتب أثرية، مليئة بنصوص الوحي، وكلام الصحابة، والتابعين، لا ككتب غيرهم... وهذه المؤلفات... بل هذا العلم، وهو علم التوحيد، لا يليق تسميته بعلم الكلام.

ويمكن أن يرد على المؤلف بما ساقه هو بنفسه، في موضع آخر من كتابه، نقلا عن الغزالي، في تغيير مصطلحات العلوم، ونقلها إلى أمور كانت بعيدة أشد البعد عنها، فراجعه[2].

---

(١) انظر (ص٦٢٥).

(٢) انظر مناهل العرفان (١/٥١٣).

الوقفة الرابعة:

لما تكلم المؤلف عن تفاسير الشيعة قال: "... ومنهم قوم معتدلون لم يسقطوا في هاوية الكفر..."[1] أ.هـ

وهذا وصف وتعبير مرفوض جملة وتفصيلاً... إذ إن كل من انحرف عن منهج الكتاب والسنة، والسلف الصالح، فهو مجانب للاعتدال بقدر انحرافه؛ وسواء في ذلك من كان انحرافه من جراء التقصير في الدين، وترك القيام بما أمر الله، أو كان ذلك الانحراف من جراء الغلو فيه.

والوسطية والاعتدال إنما يكونان في اتباع الحق، والتمسك به، مع العمل، ولا يجوز أن نطلق على من كان منحرفاً وصف الاعتدال، أو التوسط.

لكن يمكن أن نقول: إن الشر بعضه أهون من بعض، وبعض الطوائف المنحرفة سواء من الشيعة، أم من غيرها... أقرب إلى الحق من غيرها ممن هي شر منها لكنها ليست من الاعتدال في شيء.

ثم يقال: مَنْ مِنْ مفسري الشيعة يوصف بالاعتدال؟ لعل المؤلف كبعض من يضرب لذلك مثلا بالطبرسي[2]، مع أن أهون ما في تفسيره من الكفريات القول بنقص القرآن وتحريفه[3].

---

(١) المصدر السابق (٥٤٥/١).

(٢) أبو علي، الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي، المشهدي، الإمامي، الرافضي، توفي سنة (٥٤٨هـ). انظر الأعلام (١٤٨/٥).

(٣) راجع رسالة "الاتجاه الرافضي في تفسير الطبرسي" المقدمة لنيل درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية.

وإنما أحببت التنبيه على هذا لكثرة ما ترد هذه العبارات على بعض الألسنة وفي بعض المؤلفات. ومثلها في الشر قول بعضهم عن بعض المستشرقين بأنهم "معتدلون" فتأمل.

تنبيه:

وقع للمؤلف نحو هذا أيضاً في موضع آخر حينما قال: "... ورأيتَ كيف كان الزمخشري في اعتزاله مقتصداً مستخفياً..."[1].

الوقفة الخامسة:

قال المؤلف عن تفسير التُستري: "... وهذا الكتاب صغير الحجم، غير أنه غزير المادة في موضوعه، مشتمل على كثير من علاج الشبهات، ودفع الإشكالات.."[2] أ.هـ

وأذكر أني اطلعت على هذا الكتاب مخطوطاً في جامعة الإمام، فألفيته غزير المادة كما ذكر المؤلف، لا بالعلم، وإنما بالإشارات على منوال المثال الذي ضربه المؤلف لما ذكره."[3]

وهذا المنهج في التفسير وهذا الكلام الذي يذكره هؤلاء، هو عبارة عن تلبيس وتشبيه على الناس، فكيف يكون مثل ذا كاشفاً للشبه والإشكالات؟.

---

(١) مناهل العرفان (١/٥٦٤).

(٢) المصدر السابق (١/٥٥٤).

(٣) انظر المصدر السابق (١/٥٥٤).

الوقفة السادسة:

تحدث المؤلف عن نتائج اختلاط المسلمين بالأمم والأقوام الذين فُتحت بلادهم من قِبَل المسلمين، وأشار إلى أن ذلك نتج عنه أمران: الأول: فساد اللغة.

ثم قال: "... ثانيهما: أن تُرجمت علوم هذه الأمم الداخلة في الإسلام، ونُقّحت، وذاعت ثقافتها بين المسلمين على اختلاف أجناسهم، فكان من مقتضيات الحكمة التوفيق بينها وبين القرآن من ناحية، وفهم القرآن في ضوئها من ناحية أخرى، وإنما كان ذلك من مقتضيات الحكمة، لأن الإسلام ليس عدواً للعلم..."[1] أ.هـ

وهذا كلام فيه تعميم وإجمال، فإن حركة الترجمة التي قادها المأمون، وحمل لواءها، قد أثّرت في عقيدة المسلمين وديانتهم أسوأ تأثير... حتى قيل عن المأمون بأنه "ذبح عقيدة المسلمين بغير سكين" فدخل الجدل والكلام والفلسفة في العقائد... وأخذت الطوائف والفرق من ذلك بنصيب وافر لتتدرع به وتتحصن ضد خصومها ومخالفيها...

وطُبّقت تلك المناهج والفلسلفات على العقائد والنصوص الشرعية فأفسدتها[2] وازداد الخرق واتسع على راقعه.. فهذه النتائج شر محض، وفساد بيّن، لا ينبغي أن يُغض الطرف عنه.

---

(١) المصدر السابق (٥٦٦/١).

(٢) انظر مجموع الفتاوى (٢١/٤، ٢٢/٥-٢٣).

لكن يُؤخذ من العلوم ويُترجم ما ليس له اتصال بالعقائد والأديان... كعلوم الطب، والنبات، والمعادن، وما إلى ذلك، مما لا يكون فيه مخالفة، لديننا...

أما أن نأخذ الفلسفة والجدل، ثم نريد أن نوفق بينهما وبين النصوص، فهذا انتكاس، بل نفاق وكفر[1]، كما قال المنافقون: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقاً﴾ [النساء: آية ٦٢].

وبهذا تعرف ما في كلام المؤلف -رحمه الله- من الإجمال الذي دَاخَلَه، والله أعلم.

---

(١) انظر شرح العقيدة الطحاوية (ص١٨).

المبحث الثالث عشر: في ترجمة القرآن الكريم وحكمها تفصيلا

وتشمل الدراسة:

أولاً: مدى استيفاء المؤلف لمادة هذا المبحث وذكر القضايا التي ناقشها فيه.

ثانياً: إضافات المؤلف في هذا المبحث.

وقفات مع المؤلف:

أولاً: مدى استيفاء المؤلف لمادة هذا المبحث وذكر القضايا التي ناقشها فيه.

لقد عالج المؤلف -رحمه الله- موضوع الترجمة من جميع جوانبه... فلم يدع شيئاً يستحق الذكر والبيان إلا وذكره وبينه بما لا يحتاج إلى مزيد.

أما القضايا التي تعرض لها في هذا المبحث فهي كثيرة، ويمكن أن نجملها فيما يلي:

١- بين أهمية هذا الموضوع، وذكر في ذلك ثلاثة جوانب تجعله جديراً بالعناية والاهتمام...

كما ذكر أول ترجمة للقرآن... والطابع العام على أكثر ترجماته..

٢- بين معنى الترجمة في اللغة والعرف، وشرح التعريف.

٣- قسَّم الترجمة بالمعنى العرفي إلي قسمين: (حرفية وتفسيرية) وبين المراد بكل قسم منهما، مع التمثيل.

٤- أشار إلى ما لابد من توفره عند الترجمة، سواء كانت تفسيرية أو حرفية.

ثم بين ما لابد من توفره عند الترجمة الحرفية الخاصة.

٥- نبه على الفروق بين الترجمة والتفسير، وذلك من أربعة أوجه.

٦- ذكر الفرق بين الترجمة وبين التفسير الإجمالي بغير لغة الأصل.

ثم نبه إلى عدم وجود الفرق بين الترجمة الحرفية والتفسيرية من حيث الحقيقة؛ كما نبه إلى تساوي تفسير الأصل بلغته، مع تفسيره بغير لغته.

٧- أشار إلى المراد بالقرآن، وجعل معانيه على نوعين، وربط ذلك بقضية الترجمة، ومدى إمكانية تحقيق تلك المعاني فيها.

٨- نبه المؤلف على مقاصد القرآن ومنها هدايته، وأنها تمتاز بالعموم والتمام والوضوح، ثم وضح وجه ذلك وبينه، مع التمثيل.

ثم ذكر مقصدين آخرين -غير الهداية- وهما الإعجاز والتعبد بالتلاوة، مع توضيح كلا المقصدين.

٩- ذكر المؤلف حكم ترجمة القرآن على وجه التفصيل، وجعل ذلك مرتباً على معاني الترجمة الأربعة التي سبق له ذكرها، مع بيان حكم كل واحد منها.

كما بين الراجح، واستدل له؛ مع ذكر بعض المحترزات والتحفظات حول الترجمة بالمعنى الذي اختاره.

١٠- بين فوائد الترجمة بالمعنى المختار.

١١- ذكر بعض الإيرادات والإشكالات والشُبه حول القول الذي ذهب إليه وأجاب عنها.

١٢- أطال المؤلف النَّفَس في بيان منع ترجمة القرآن، بمعنى نقله إلى لغة أخرى.

وأشار إلى مفاسد ذلك النوع من الترجمة، مع رد الاعتراضات من قِبَلِ المؤيدين لها.

١٣- تعرض المؤلف لذكر حكم قراءة الترجمة، والصلاة بها، مشيراً إلى بعض ما سطره أصحاب المذاهب الأربعة في كتبهم حول هذا الموضوع.

١٤- بين موقف الأزهر من ترجمة القرآن... وأشار إلى قراره وضع تفسير عربي دقيق للقرآن، تمهيداً لترجمته ترجمة دقيقة.. وذكر قواعد ذلك التفسير المقترح، والطريقة التي ستسلك فيه.

هذه أهم وأبرز الأمور التي تعرض لها المؤلف في مبحث "الترجمة" وهناك جزئيات وأمور لم أر الحاجة داعية للتنبيه عليها.

ثانياً: ذِكْر إضافات المؤلف في هذا المبحث:

يعتبر ما كتبه المؤلف في هذا المبحث إضافة علمية جمة، بز فيها المؤلف كثيراً ممن كتبوا، أو حاولوا الكتابة في هذا الموضوع.

وقد طالعت بعض ما كُتب في هذا الموضوع من قِبَلِ علماء وكُتّاب سبقوا المؤلف في تاريخ الكتابة فيه... إلا أنهم لم يبينوا ما بين، كما لم يستوعبوا ما استوعب.

بل إن بعض العلماء[1] -ممن ألف في علوم القرآن- اكتفى بإشارات قليلة لبعض جزئيات هذا الموضوع الدقيق... كالتنبيه على حكم القراءة بالأعجمية في الصلاة...

هذا بالإضافة إلى جودة الطرح -عند المؤلف- لمسائل هذا المبحث وحسن المناقشة لإشكالاته.

وقفتان مع المؤلف:

الوقفة الأولى:

قال المؤلف رحمه الله: "... بيد أنّا نلفت نظرك إلى أن المراد هنا في مبحث الترجمة هو اللفظ المعجز، لا الصفة القديمة، صفة الكلام، ولا

---

(١) مثل السيوطي في الإتقان، والزركشي في البرهان.. فإنهما لم يعالجا موضوع الترجمة ولا حكمها وأنواعها.. إلخ.

الكلمات النفسية الحكمية، ولا النقوش المكتوبة على ما قررناه ثمة. وإنما ....." أ.هـ إلخ كلام المؤلف[1].

وقد بينا لك ما في هذا الكلام وأمثاله من الغلط، فراجعه إن شئت..[2].

الوقفة الثانية:

لما ذكر المؤلف أقوال بعض أئمة المذهب الحنبلي في حكم القراءة بغير العربية في الصلاة، عد منهم ابن حزم رحمه الله... حتى قال: "... وقال ابن حزم الحنبلي في كتابه المحلى"[3] وهذا وهم من المؤلف رحمه الله، فإن ابن حزم ظاهري المذهب ولم يكن حنبلياً قط.

---

(١) المناهل (١٧/٢).

(٢) انظر (ص١٦٠) فما بعدها.

(٣) المصدر السابق (٥٨/٢).

المبحث الرابع عشر: في النسخ

وتشمل الدراسة:

أولاً: مدى استيفاء المؤلف لمادة هذا المبحث وذِكْر القضايا التي ناقشها فيه.

ثانياً: إضافات المؤلف في هذا المبحث.

ثالثاً: مناقشة المؤلف في قضايا ومسائل من هذا المبحث.

أولاً: مدى استيفاء المؤلف لمادة هذا المبحث، وذِكْر القضايا الـتي ناقشها فيه:

تعتبر المادة العلمية في هذا المبحث تامة شاملة لجميع القضايا والمسائل التي تدعو الحاجة إلى معرفتها وفهمها؛ إلا أن المؤلف اقتصر على ذكر الآيات التي أوردها السيوطي في كتابه "الإتقان"، ولم يزد عليها! علماً بأن الآيات التي ادُّعي فيها النسخ كثيرة جداً..!!

لكن نعتذر عن المؤلف بأن أكثر ما ادُّعي فيه النسخ هو بعيد في الحقيقة عن مضمون تلك الدعوى؛ وأن الآيات التي أوردها السيوطي -قد- تعتبر من أقرب ما حُكي فيه وقوع النسخ، وا لله أعلم.

أما القضايا التي عرض لها المؤلف في مبحثه هذا، فهي كثيرة جداً، وقد أوردها بأسلوب علمي رصين بعيد عن التكلف..

وإليك أهم المسائل التي عالجها:

١- بيّن معنى النسخ في اللغة، وفي الاصطلاح، مع شرح التعريف الاصطلاحي شرحاً وافياً، مصحوباً بذكر محترزات التعريف المختار.

كما وضح ما يشمله هذا التعريف من مسائل النسخ.

٢- ذكر شروط النسخ التي لايُحكم بوقوعه إلا بتوفرها.

٣- بين الفرق بين النسخ والبَدَاء.. وأبطل شبهة القائلين بالبَدَاء، أو الذين يسوون بينه وبين النسخ؛ بل ساق أدلة كل فريق، ثم أبطلها من وجوه عدة..

٤- بين المؤلف رحمه الله الفرق بين النسخ والتخصيص من سبعة أوجه.

٥- ذكر مذاهب أهل الأديان والفرق في إثبات النسخ وعدمه.. مع إيراد أدلة كل قول.. ثم عرج عليها بالإبطال والرد من واقع كتبهم وغيرها. مع بيان أدلة ثبوته -أي النسخ- من جهة العقل والسمع.

٦- بين الحكمة من النسخ بجميع أنواعه.

٧- بين طرق معرفة النسخ التي وافق عليها، مع عرض الطرق التي لاتُعتمد في هذا المجال..

٨- وضَّح المؤلف ما يصلح أن يتناوله النسخ، وما لايصلح لذلك، كأمهات الأخلاق، وأصول العبادات ونحوها.

كما نبه إلى عدم جواز نسخ الأخبار، وأن النسخ لا يقع إلا في الإنشاء.

هذا بالنسبة للأخبار المحضة.. أما إن كان الخبر بمعنى الإنشاء فرجح فيه جواز النسخ.. كما رجح جواز نسخ ألفاظ الأخبار المحضة دون مدلولاتها.

٩- ذكر الأنواع الثلاثة للنسخ في القرآن، مع توضيح كل نوع منها بضرب الأمثلة.

كما رد على شبه المانعين من جواز نسخ الحكم دون التلاوة، ونسخ التلاوة دون الحكم.

١٠- تحدث المؤلف عن مسألة البدل في النسخ، وبين الراجح، مع الجواب عن شبه المخالفين.

ثم ذكر بعض المسائل المتعلقة بهذه المسألة.. كالنسخ ببدل أخف أو مساو أو أثقل. وحكم كل منها، مع ذكر القول الراجح، والجواب عن أدلة المخالفين.

١١- ذكر أقوال أهل العلم في مسألة النسخ قبل التمكن من الامتثال، مع بيان الراجح منها بدليله، والجواب عن أدلة المخالفين.

١٢- ساق المؤلف الكلام على نسخ القرآن بالقرآن، ونسخ القرآن بالسنة، ونسخ السنة بالقرآن، ونسخ السنة بالسنة.. مع التعرض لذكر الخلاف في مواضعه، ومناقشة الآراء وأدلتها، ثم الترجيح بالدليل.

كما تحدث المؤلف عن نسخ القياس، والنسخ به، وكذا الإجماع.

١٣- صنّف العلماء الذين كتبوا في الناسخ والمنسوخ إلى ثلاثة أصناف.. صنف مقتصد، وصنف مقصر، وصنف مبالغ.. ثم بين منشأ غلو الغالين، وتقصير المقصرين إجمالا، ثم أعقبه بالتفصيل.

١٤- ختم المؤلف هذا المبحث بذكر الآيات التي اشتهرت بأنها منسوخة.. فعد اثنتين وعشرين آية من القرآن الكريم.. وهي التي ذكرها السيوطي رحمه الله في إتقانه.

ثانياً: ذِكْرُ إضافات المؤلف في هذا المبحث:

يمكن حصر إضافات المؤلف رحمه الله فيما يلي:

١- تعرض المؤلف لبيان أهمية موضوع النسخ، وذكر في ذلك خمسة أوجه.. بينما نلاحظ أن غيره قد يكتفي بالرواية التي تشير إلى أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مر بقاص يقص..إلخ.

٢-شرح تعريف النسخ في الاصطلاح شرحاً حسناً، مع ذكر محترزات التعريف، والأمور التي تندرج تحته ويدل عليها.

٣- بين معنى البَدَاء، والفرق بينه وبين النسخ.. كما بين استحالة البَدَاء على الله تعالى، وأنه مغاير للنسخ، خلافاً لما تدعيه اليهود.. ثم ذكر مذهب القائلين بالبَدَاء، مع عرض شبههم، والرد عليها.

٤- ذكر الفرق بين النسخ والتخصيص.. وذلك من سبعة أوجه، كما بين وجه الشبه بينهما، مع تعريف كل منهما.

٥- ساق المؤلف أقوال الناس في النسخ.. ثم أورد أدلة ثبوته من جهة العقل والنقل.

٦- تعرض لبيان حكمة النسخ بجميع أقسامه.

٧- ذكر شبهات المنكرين للنسخ عقلا، وأجاب عنها.

٨- ذكر شبهات المنكرين للنسخ سمعاً -على اختلاف مذاهبهم- ثم أجاب عنها.

٩- بين المؤلف المسالك الـتي لايصـح اعتمادهـا في معرفـة النسـخ، وهي سبعة.

١٠- أشـار المؤلـف إلى شـبه المنكريـن لوقـوع نسخ الحكـم دون التلاوة، والعكس. وأجاب عن ذلك.

١١- ذكر المؤلـف شـبه المنكريـن لوقـوع النسـخ مـن الأخـف إلى الأثقل سمعاً وعقلا، وأجاب عن ذلك.

١٢- بين المؤلف جواز وقـوع النسـخ قبـل التمكـن، مضيفـاً شـبه المنكرين، والجواب عنها.

ثالثاً: مناقشة المؤلف في قضايا ومسائل من هذا المبحث وهي:

المسألة الأولى: في التحسين والتقبيح.

المسألة الثانية: نسخ الآحاد للمتواتر.

المسألة الثالثة: تخصيص الآحاد للمتواتر.

وقفات مع المؤلف.

المسألة الأولى: في التحسين والتقبيح.

أورد المؤلف شبهة للمنكرين لجواز النسخ عقلا فقال: "يقولون: إن النسخ يستلزم اجتماع الضدين، واجتماعهما محال. وبيان ذلك أن الأمر بالشيء يقتضي أنه حسن وطاعة ومحبوب لله، والنهي عنه يقتضي أنه قبيح ومعصية ومكروه له تعالى.

فلو أمر الله بالشيء ثم نهى عنه، أو نهى عن الشيء ثم أمر به، لاجتمعت هذه الصفات المتضادة في الفعل الواحد الذي تعلق به الأمر والنهي.

ثم بدأ الجواب عنها بقوله: "وندفع هذه الشبهة بأن الحسن والقبح وما اتصل بهما ليست من صفات الفعل الذاتية حتى تكون ثابتة فيها لاتتغير: بل هي تابعة لتعلق أمر الله ونهيه بالفعل. وعلى هذا يكون الفعل حسناً وطاعة، ومحبوباً لله، مادام مأموراً به من الله، ثم يكون هذا الفعل نفسه قبيحاً ومعصية ومكروهاً له تعالى مادام منهياً عنه منه تعالى..."[(١)].

وقال في موضع آخر من هذا المبحث: "... أن نهي الشارع عن الشيء المطلوب قبل التمكن من أدائه يتبين منه أن ذلك الشيء قبيح عقلا متى نهى الله عنه..."[(٢)].

---

(١) المناهل (٢/٩٧).

(٢) المصدر السابق (٢/ ١٢٧).

وهذا الذي صرح به المؤلف هو مذهب الأشاعرة.. الذين نفوا أن يكون للأفعال صفات ذاتية من حيث الحسن والقبح، كما نفوا تحسين العقل وتقبيحه، وجعلوا ذلك مقصوراً على الشرع فقط.

فالعقل عندهم قد يُقَبِّح ما يحسنه الشرع ويأمر به، كذبح الحيوان، وإيلام الأطفال، وما شابه ذلك!

وبالتالي نفوا دخول العقل في مجال التحسين والتقبيح فراراً من هذا التناقض!

وبناء على هذا الأصل الذي أصَّلوه فإنهم يُجَوِّزُون أن يأمر الشرع بكل شيء من القبائح، كالزنا والكذب ونحو ذلك.. ويكون حسناً بعد أن يأمر به..!!

كما جوزوا أن ينهى الشرع عن البر والعفاف.. ويكون ذلك قبيحاً..!! وقد ناقضهم المعتزلة حينما قصروا التحسين والتقبيح على العقل، وجعلوا الحُسْن والقبح من الصفات الذاتية اللازمة للفعل، وقصروا دور الشرع على الكشف عن تلك الصفات دون أن يكون سبباً لشيء منها!! وكل واحد من الفريقين يجيز المعارضة بين العقل والشرع!! بخلاف أهل السنة، فإنهم يرون خلاف ذلك.. إذ العقل الصحيح لا يعارض النقل الصحيح الصريح.. فإن وقع شيء من التعارض، وكان النقل صحيحاً صريحاً، فالعلة في العقل ولا محالة. فإن الشرع جاء بما يوافق العقول السليمة، والفطر القويمة، لا بما يناقض ذلك!!

وقد قيل لأعرابي: بم عرفت أنه رسول الله؟ فقال: ما أمر بشيء فقال العقل ليته ينهى عنه، ولا نهى عن شيء فقال: ليته أمر به[1].

والشارع تبارك وتعالى قد يأمر بالشيء -أو الفعل- المشتمل على مصلحة -أو ينهى عن الفعل المشتمل على المفسدة- وتكون هذه الصفة -أعني المصلحة أو المفسدة- معلومة بالعقل، ولو لم يرد الشرع بذلك.

فإنَّ كثيراً من الأفعال معلومة المصلحة أو المفسدة بالعقل.. كالصدق والعفة والكرم والشجاعة والعدل.. كل ذلك معلوم حسنه وصلاحه بالعقل؛ كما أن بعض الأوصاف والأفعال كالظلم والكذب والزنا والجبن والبخل.. معلوم قبحها في العقل أيضا. وهذه وتلك من الصفات الذاتية للفعل كما هو معلوم؛ فهذا النوع هو حسن وقبيح؛ وقد يُعلم بالعقل والشرع قبح ذلك. وليس معنى هذا أنه أثبت للفعل صفة لم تكن! مع أننا نقول بعدم التلازم بين كونه قبيحاً، وبين العقاب على فعله في الآخرة إذا لم يرد شرع بذلك؛ قال تعالى: **﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِيْنَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُوْلا﴾** [الإسراء: آية ١٥] وقال: **﴿رُسُلاً مُبَشِّرِيْنَ وَمُنذِرِيْنَ لِئَلا يَكُوْنَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُل﴾** [النساء: آية ١٦٥] وقال: **﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَى يَبْعَثَ فِيْ أُمِّهَا رَسُوْلا..﴾** [القصص: آية ٥٩] إلى غير ذلك من النصوص الدالة على هذا المعنى.

---

(١) مفتاح دار السعادة (٦/٢).

هذا واعلم أيضاً أن الشارع إذا أمر بشيء صار حسناً، وإذا نهى عن شيء صار قبيحاً.. واكتسب الفعل صفة الحسن والقبح بخطاب الشارع.. وإن لم يدرك ذلك العقل.. مع أننا ننفي التعارض بينهما.. لكن العقل قد تخفى عليه كثير من الأمور والحِكم. كما هو معلوم؛ لأن نطاقه محدود في ذلك.

كما أن الشارع قد يأمر بشيء ليمتحن العبد هل يطيعه أو لا! ولا يكون المراد فعل المأمور به! كما أمر ابراهيم بذبح ابنه.. فلما أسلما وتله للجبين حصل المقصود، ففداه بذبح عظيم.

وبهذا تعلم أن الأمر أو النهي قد يقع أحدهما على ما عُلم وصفه (من حيث الحُسْن أو القُبْح) عقلا؛ وقد يُؤمر بالشيء، او يُنهى عنه، ويصير حسناً إن كان مأموراً، أو قبيحاً إن كان منهياً، مع أن العقل قد لا يدرك حسنه أو قبحه.

وقد يأمر بالشيء ليمتحن به عباده من جهة الامتثال وعدمه –كما تقدم– مع كونه لايريد فعل المأمور في العاقبة. فالحكمة منشؤها من نفس الأمر، لامن نفس المأمور به، وهذا النوع والذي قبله ضل فيه المعتزلة، وزعموا أن الحُسْن والقُبْح لا يكون إلا لما هو متصف بذلك، بدون أمر الشارع، بخلاف الأشاعرة الذين ادعوا أن جميع الشريعة من قسم الامتحان، وأن الأفعال ليست لها صفة، لاقبل الشرع ولا بعده، ثم

هدى الله أهل السنة إلى الحق والوسطية، فأثبتوا الأقسام الثلاثة، وهذا هو الحق الذي لا محيد عنه[1].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوْا فَاحِشَةً قَالُوْا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللهُ أَمَرَنَا بِهَا، قُلْ إِنَّ اللَّهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ..﴾ [الأعراف: آية ٢٨] " والفاحشة أُريد بها كشف السوءات، فيستدل به على أن في الأفعال السيئة من الصفات ما يمنع أمر الشرع بها، فإنه أخبر عن نفسه في سياق الإنكار عليهم أنه لا يأمر بالفحشاء، فدل ذلك على أنه منزه عنه، فلو كان جائزاً عليه لم يتنزه عنه.

فعلم أنه لايجوز عليه الأمر بالفحشاء، وذلك لا يكون إلا إذا كان الفعل في نفسه سيئاً، فعُلم أن كل ما كان في نفسه فاحشة فإن الله لا يجوز عليه الأمر به، وهذا قول من يثبت للأفعال في نفسها صفات الحُسن والسوء، كما يقوله أكثر العلماء..."أ.هـ[2].

---

(١) في هذا الموضوع انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٨/٩٠-٩٣، ١٢٣-١٢٤، ٣٠٨-٣١١، ٤٢٨-٤٣٦، ١١/٦٧٥-٦٨٦، ١٤/٢٥٧-٢٥٩، ١٩/٤١٢-٤١٦)، درء تعارض العقل والنقل (٨/ ٤٩٢-٤٩٣).

(٢) مجموع الفتاوى (١٥/٨،٩).

المسألة الثانية: نسخ الآحاد للمتواتر.

منع المؤلف رحمه الله جواز نسخ المتواتر بالآحاد -شرعاً- سواء كان ذلك المتواتر قرآناً أم سنة.. وإليك شيئاً من كلامه:

"قانون التعارض: وعلى ذكر التعارض في هذا الباب، نبين لك أن النصين المتعارضين إما أن يتفقا في أنهما قطعيان، أو ظنيان؛ وإما أن يختلفا، فيكون أحدهما قطعياً، والآخر ظنياً. أما المختلفان فلا نسخ بينهما، لأن القطعي أقوى من الظني، فيؤخذ به، وما كان اليقين ليُتْرك بالظن.

وأما المتفقان: فإن عُلم تأخر أحدهما بطريق من تلك الطرق الثلاث المعتمدة فهو الناسخ، والآخر المنسوخ؛ وإن لم يدل عليه واحد منها وجب التوقف..."ا.هـ[1].

وقال في موضع آخر: "أماخبر الواحد، فالحق عدم جواز نسخ القرآن به للمعنى المذكور، وهو أنه ظني، والقرآن قطعي، والظني أضعف من القطعي، فلا يقوى على رفعه..." [2]ا.هـ

وهناك مواضع أخرى غير ما ذكرت لا داعي للإطالة بنقلها[3] في هذه العجالة، والله المستعان.

---

(١) المناهل (٢/١٠٧).

(٢) المصدر السابق (٢/١٣٧).

(٣) انظر الصفحات (١٣٨، ١٤٣-١٤٤،١٤٥) من الجزء الثاني.

والذي أظنه -والله تعالى أعلم- أن المؤلف لم يخالفه التوفيق فيما ذهب إليه..! وإليك بيان هذا وتوضيحه:

ذكر مذاهب العلماء في هذه المسألة:

المذهب الأول:

أن الآحاد لا ينسخ المتواتر. وهو قول الجمهور.

أدلتهم:

استدلوا على ذلك بما ذكره المؤلف[1] من رد عمر لخبر فاطمة بنت قيس[2] في السكنى والنفقة للمبتوتة في الطلاق.

كما استدلوا بدليل آخر من النظر، وهو أن المتواتر مقطوع، والآحاد مظنون، فلا يقوى الظن على رفع القطع!

المذهب الثاني:

أن ذلك جائز في زمن النبي ﷺ خاصة.. دون غيره من الأزمان.

وبه قال أبو الطيب، والغزالي، والباجي، والقرطبي[3].

---

(١) انظر المصدر السابق (١٤٣/٢).

(٢) فاطمة بنت قيس بن خالد الفهرية، أخت الضحاك، كانت من المهاجرات الأول. التقريب (٦٠٩/٢).

(٣) انظر إرشاد الفحول (ص١٩٠)، شرح الروضة لابن بدران (٢٢٧/١-٢٢٨)، المسودة (ص٢٠٧) شرح تنقيح الفصول (ص٣١١)، شرح الكوكب المنير (٥٦٢/٣).

أدلتهم:

عللوا ذلك بتوافر القرائن في زمن النبي ﷺ، ولأنه كان يبعث رسله إلى الأطراف ومعهم الناسخ والمنسوخ، وهم آحاد.

المذهب الثالث:

أن ذلك جائز مطلقاً، طالما كان الخبر الناسخ برواية العدول الضابطين، و لم يكن شاذاً ولا معللا.

وبه قالت الظاهرية[1]، ومنهم ابن حزم، وهو رواية عن الإمام أحمد[2]، وبه قال الطوفي[3]، وابن السبكي[4]، والمحلي[5]، ومحمد الأمين الشنقيطي[6]، وهو الراجح إن شاء الله تعالى.

---

(١) انظر شرح تنقيح الفصول (ص٣١١)، شرح الروضة لابن بدران (١/٢٢٧)، حاشية العطار على شرح المحلي (٢/١١٢) شرح الكوكب المنير (٣/٥٦١)، الإحكام لابن حزم (١/١٠٥-١٠٦، ٤/٤٧٧-٤٨٣)، الإحكام للآمدي (٣/١٣٤)، إرشاد الفحول (١٩٠).

(٢) انظر المسودة (ص٢٠٢، ٢٠٦)، إرشاد الفحول (١٩٠).

(٣) انظر شرح الكوكب المنير (٣/٥٦١)، شرح الروضة لابن بدران (١/٢٢٨-٢٢٩).

(٤) انظر شرح المحلي على جمع الجوامع (٢/١١٢، ١١٤).

(٥) انظر المصدر السابق.

(٦) انظر المذكرة في أصول الفقه (ص٨٦-٨٧).

أدلة أصحاب هذا القول:

الدليل الأول: الوقوع.

ومثلوا على ذلك بأمثلة متعددة، كنسخ الوصية للوالدين والأقربين بحديث: ((لا وصية لوارث))[1].

وكنسخ قوله تعالى: ﴿قُلْ لا أَجِدُ فِيْمَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّماً عَلَى طَاعِمٍ يَّطْعَمُهُ﴾ [الأنعام: آية ١٤٥] بنهيه -ﷺ- عن كل ذي ناب من السباع، ومخلب من الطير.[2].

وكنسخ قوله: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ..﴾ [النساء: آية ٢٤] بنهيه ﷺ أن تنكح المرأة على عمتها، ولا على خالتها [3] وكنسخ التوجه إلى بيت المقدس في الصلاة، بالتوجه إلى الكعبة، بالنسبة لأهل قباء، حينما أتاهم آت وأخبرهم بتحول القبلة، فاستداروا وهم في الصلاة[4][5].

---

(١) انظر المحصول (٥٥١/١)، شرح الشيخ محمد الأمين الشنقيطي لمراقي السعود (ص٧٠) (مخطوط).

(٢) انظر المحصول (٥٥١/١)، شرح مختصر ابن الحاجب (٥٣٧/٢، ٥٣٩).

(٣) انظر المحصول (٥٥١/١).

(٤) انظر المحصول (٥٥٢/١)، شرح مختصر ابن الحاجب (٥٣٦/٢، ٥٣٧)، الإحكام للآمدي (١٣٥/٣).

(٥) تنبيه: حينما أعزو هذه الأحاديث إلى بعض كتب الأصول لا أقصد بذلك تخريجها، وإنما أردت أن أشير إلى الكتاب الذي ساقه دليلا على الوقوع.

تنبيه:

هذا الدليل -أعني الوقوع- إنما ذكرته لأن عامة من ذكر أدلة أصحاب هذا القول قد ذكره دليلا لهم.. كما أنهم استدلوا به..

وإلا فيمكن أن يُقال بجواز نسخ السنة الآحادية للمتواترة عقلا وشرعاً، بغض النظر عن كونه قد وقع أو لم يقع..

ثم إن جميع الأمثلة التي تُذكر في هذا قد يُنَازَع فيها ولا تُسَلَّم لهم؛ ولذا وقع في النفس شيء من التردد في نقلها عنهم! وهذا هو السر في الاكتفاء بعزو كل مثال إلى بعض المصادر التي مَثَّلت به، دون بذل الجهد في التخريج من المصادر الحديثية الأصلية.

وعلى كلٍ فإن الجواب عن بعض الأمثلة السابقة أو كلها لا يُبطل أصل المسألة.

قال في مراقي السعود:

والشأن لا يُعترض المثال   إذ قد كفى الفرض والاحتمال[1].

الدليل الثاني: أن خبر الآحاد يوجب العمل قطعاً، وعليه فهو قطعي، فلا يضرنا التردد في أصله مع القطع بوجوب العمل به[2].

---

(١) نشر البنود (٢/٢٤٤).

(٢) انظر شرح الشيخ محمد الأمين على مراقي السعود (ص٧٠).

الدليل الثالث: أنكم جوزتم تخصيص المتواتر به، فكذلك جوزوا به النسخ له[1]؛ لأن النسخ أحد البيانين، فكان جائزاً بخبر الواحد كالتخصيص[2].

وكما أن التخصيص رفع في الأعيان، فالنسخ رفع في الأزمان[3].

الرابع: أن خبر الواحد دليل من أدلة الشرع، فإذا صار معارضاً لحكم المتواتر وجب تقديم المتأخر، قياساً على سائر الأدلة[4].

الخامس: إنفاذ النبي ﷺ آحاد الرسل والولاة إلى الأطراف، وفي جملة ما معهم الناسخ والمنسوخ.. [5].

السادس: ما قدمنا لك فيما سبق من أن خبر الواحد قد يفيد العلم[6]، وعليه فلا يُقال: "مظنون عارض مقطوعاً فلا يُحتج به" وإنما قد يكون كل واحد منهما مفيداً للعلم.

---

(١) انظر المحصول (٥٥١/١).

(٢) انظر الإحكام للآمدي (١٣٤/٣، ١٣٥).

(٣) انظر شرح تنقيح الفصول (٣١٢)، إجابة السائل شرح بغية الآمل للصنعاني (ص٣٨٠).

(٤) انظر المحصول (٥٥١/١)، الإحكام للآمدي (١٣٤/٣).

(٥) انظر المحصول (٥٥٢/١)، الإحكام للآمدي (١٣٥/٣)، شرح مختصر ابن الحاجب (٥٣٧/٢، ٥٣٨).

(٦) انظر (ص٥٢٤) فما بعدها.

السابع: نحن وأنتم متفقون على جواز نسخ التلاوة ووقوعه، فبأي شيء كان ذلك؟

إن قلتم بمتواتر! فعليكم الإثبات؛ وهيهات لكم ذلك في غالب الوقائع، إن لم تكن كلها.. فبقي أن تقولوا بأخبار الآحاد.

الثامن: معلوم أن الأدلة إذا تعارضت أمام الناظر أو المستدل، أنه يسير معها على خطوات ومراحل متتابعة، لا يتجاوز شيئاً منها إلى ما بعدها حتى تتعذر الأولى.

وهذه الخطوات هي:

١- محاولة الجمع بين الأدلة المتعارضة.. فإن تعذر انتقل إلى المرحلة الثانية وهي:

٢- إذا علم أن أحد الدليلين متقدم والآخر متأخر، صار إلى النسخ.. فإن أعياه معرفة ذلك انتقل إلى المرحلة الثالثة وهي:

٣- الترجيح بين الأدلة ببعض وجوه الترجيح الكثيرة جداً، والتي منها قوة الإسناد، ودقة الرواة وتثبتهم.. إلخ.

هذا الذي صرح به جماعات من أهل العلم، منهم: الحازمي[1][2]،

---

(١) هو: الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حازم الحازمي الهمذاني، ولد سنة (٥٤٨هـ) وتوفي سنة (٥٨٤هـ) وعمره (٣٦سنة). سير أعلام النبلاء (١٦٧/٢١).

(٢) انظر الاعتبار (٩/١٠).

والنووي[١]، والعراقي[٢]، والحافظ ابن حجر[٣]، والسيوطي[٤]، وغيرهم[٥].

قال العراقي:

والمتن إن نافاه متن آخر ... وأمكن الجمع فلا تنافر

كمتن لا يورد مع لاعدوى ... فالنفي للطبع وفر عدوا

أولا فإن نَسْخٌ بدا فاعمل به ... أولا فرجح واعملن بالأشبه[٦]

فلا أدري كيف قفز أولئك -الذين رجحوا المتواتر على الآحاد- المرحلة الثانية- وهي النسخ- وصاروا إلى الترجيح!!

وبهذا الذي ذكرت هنا تعرف أيضاً ضعف كلام المؤلف في قانونه الذي ذكره ونقلته عنه فيما سبق فراجعه.

ذكر أدلة المانعين والجواب عنها:

استدل من منع من نسخ الآحاد للمتواتر بما يأتي من الأدلة:

---

(١) انظر إرشاد طلاب الحقائق (٢/٥٧٣-٥٧٥)، التقريب (مع شرحه التدريب) (٢/١٩٧-١٩٨).

(٢) انظر التبصرة والتذكرة (٢/٣٠١)، التقييد والإيضاح (٢٨٥-٢٨٨).

(٣) انظر النخبة وشرحها (نزهة النظر) (٣٧-٣٩).

(٤) انظر تدريب الراوي (٢/١٩٦-٢٠٢).

(٥) ومن المعاصرين الشيخ أحمد شاكر رحمه الله. انظر الباعث الحثيث (١٧٠-١٧١).

(٦) التبصرة والتذكرة (٢/٣٠١).

الدليل الأول: قالوا: إن الصحابة كانوا يتركون خبر الواحد إذا رفع حكم الكتاب، ومثلوا على ذلك برد عمر رضي الله عنه لخبر فاطمة بنت قيس في النفقة والسكنى لمن بُتَّ طلاقها [1].

والجواب عن هذا من ثلاثة أوجه:

١- أن هذا الاستدلال ضعيف.. لأنا نقول: هب أن هذا الحديث دل على أنهم ما قبلوا ذلك الخبر في نسخ المتواتر، فكيف يدل على إجماعهم على أنهم ما قبلوا خبراً من أخبار الآحاد في نسخ المتواتر!! [2] مع العلم أنهم كانوا يقبلون تلك الأخبار ويُعملونها.

٢- ما أجاب به العلامة محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله بقوله: "وأما قول عمر رضي الله عنه: "لا ندع كتاب ربنا" إلخ، فالحق في ذلك ليس معه رضي الله عنه، بل مع المرأة المذكورة.. وعندما سمعت قول عمر.. قالت: بيني وبينكم كتاب الله، قال الله تعالى: ﴿**فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ**﴾ [الطلاق: آية ١] حتى قال: ﴿**لا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْراً**﴾ [الطلاق: آية ١] فأي أمر يحدث بعد الثلاث.

---

(١) انظر المحصول (٥٥١/١).

(٢) المصدر السابق.

وصرح أئمة الحديث بأنه لم يثبت من السنة ما يخالف حديثها، فالسنة معها، وكتاب الله معها، فلا وجه للاستدلال بمخالفة عمر لما سمعته من النبي ﷺ لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ" أ.هـ [(١)].

٣- أن رد عمر رضي الله عنه لهذا الخبر بعينه لايدل ذلك على قاعدة عنده في رد أخبار الآحاد إذا خالفت المتواتر!! لأنه لامانع من أن يكون امتناعه من قبوله عدم حصول الظن بصدقه[(٢)] أو لوقوع شبهة فيه. قال ابن بدران رحمه الله: "وعلى كلٍ فهذا لا يفيد أن خبر الواحد لا ينسخ الكتاب والمتواتر، بل يفيد جوازه، وذلك لأن عمر إنما رد خبر فاطمة لشبهة احتمال أنها نسيت؛ وهذا يدل على أن خبرها لو أفاده الظن، و لم تقع له الشبهة المذكورة، لعمل به"أ.هـ [(٣)].

الثاني من أدلتهم:

يقولون بأن الخبر المتواتر مقطوع، والآحاد مظنون، والمظنون لا يقابل المقطوع، بل يطرح المظنون ويعمل بالمقطوع. [(٤)] .

---

(١) المذكرة في أصول الفقه (ص٨٧).

(٢) انظر الإحكام للآمدي (١٣٤/٣).

(٣) شرح روضة الناظر لابن بدران (١/ ٢٢٨-٢٢٩).

(٤) انظر شرح مختصر ابن الحاجب (٥٣٦/٢)، إجابة السائل (٣٨٠).

والجواب عن ذلك من ستة أوجه هي:

١- أنه لا تعارض البتة بين خبرين مختلفي التاريخ، لإمكان صدق كل منهما في وقته، وقد أجمع جميع النظار أنه لا يلزم التناقض بين قضيتين إلا إذا اتحد زمنهما، أما إن اختلفا فيجوز صدق كل منهما في وقتها، فلو قلت: النبي صلى إلى بيت المقدس، وقلت أيضاً: لم يصل إلى بيت المقدس، وعنيت بالأولى ما قبل النسخ، وبالثانية ما بعده، لكانت كل منهما صادقة في وقتها.[1].

٢- أن المتواتر وإن كان قطعياً من جهة الثبوت، فإنه ليس بقطعي الدلالة، بل دلالته ظنية[2].. وعليه فإنه يجوز مقابلة الآحاد المقطوع بحسب الثبوت، بالمتواتر المظنون بحسب الدلالة. [3].

فالناسخ في الحقيقة إنما جاء رافعاً لاستمرار حكم المنسوخ ودوامه، وذلك ظني[4]، وإن كان دليله قطعياً.. فالمنسوخ إنما هو هذا الظني. [5].

---

(١) انظر المذكرة في أصول الفقه (٨٦-٨٧).

(٢) انظر المحلي على جمع الجوامع (١١٢/٢)، إجابة السائل (٣٨٠)، شرح الشيخ محمد الأمين على المراقي (ص٧١) (مخطوط).

(٣) انظر شرح مختصر ابن الحاجب (٥٣٦/٢).

(٤) انظر إرشاد الفحول (١٩١)، إجابة السائل (٣٨٠).

(٥) انظر ابن بدران على الروضة (٢٢٨/١-٢٢٩).

٣- أن ما ذكروه باطل بالتخصيص[١] الذي يدخل على المتواتر من جهة الآحاد وغيره..

فهو وإن كان أضعف من المتواتر من جهة كونه آحاداً، إلا أنه أقوى من المتواتر من جهة كونه خاصاً، والمتواتر عاماً، والظن الحاصل من الخاص إذا كان آحاداً أقوى من الظن الحاصل من العام المتواتر؛ لأن تطرق الضعف إلى الواحد من جهة كذبه واحتمال غلطه، وتطرق الضعف إلى العام من جهة تخصيصه واحتمال إرادة بعض ما دل عليه دون غيره، واحتمال تطرق التخصيص إلى العام أكثر من تطرق الخطأ والكذب إلى العدل، فكان المستفاد من خبر الواحد أقوى. [٢].

٤- أنَّا لا نُسَلِّم أن المقطوع لا يُرفع بالمظنون!! فبراءة الذمة من التكليف مقطوع بها، مع أنه يجب التكليف بالأدلة الظنية[٣].

٥- أن الثابت باليقين يحتمل الرفع بخبر الواحد، لأن الموجب لغيره لا يوجب البقاء، وإنما يكون البقاء لعدم دلالة الرفع، والثابت لعدم الأدلة يرتفع بأدنى دليل، مثل تحويل القبلة فيما سبق[٤].

---

(١) انظر إجابة السائل (٣٨٠).

(٢) انظر الإحكام للآمدي (٣/ ١٣٤-١٣٥).

(٣) انظر شرح الشيخ الأمين على المراقي (٧٠-٧١) (مخطوط).

(٤) انظر المسودة (ص٢٠٥).

فإن قيل: نسخ التلاوة بالآحاد يبطل قرآنية الآية، وقرآنيتها قطعية فالجواب أن قرآنيتها وإن كانت قطعية، فدوامها ليس بقطعي. والنسخ بالآحاد إنما أبطل دوام القرآنية المظنون، لا أصلها القطعي.[1].

٦- قولهم: إن الآحاد ظني الثبوت. غير مُسَلَّم بل إن خبر الآحاد قد يفيد العلم في أحوال كثيرة -كما وضحنا لك ذلك فيما سبق[2]- فيكون التعارض -أحياناً- بين خبرين كلاهما يفيد العلم.

---

(١) انظر شرح الشيخ محمد الأمين على المراقي (ص٢٠٥) (مخطوط).

(٢) انظر (ص٥٢٤) فما بعدها.

المسألة الثالثة: في تخصيص الآحاد للمتواتر[١].

لقد منع المؤلف من تخصيص الآحاد للمتواتر بقوله: "إننا نمنع جواز تخصيص المتواتر بخبر الواحد..." [٢] أ.هـ

وهذا المذهب مردود!! ويكفينا في رده ما ذكرناه سابقاً من جواز نسخ المتواتر بالآحاد[٣].. وهو أشد، لأن الدفع أسهل من الرفع، كما هي القاعدة المعروفة في ذلك. فالنسخ رفع، والتخصيص ونحوه كالتقييد دفع. فإذا جاز النسخ فمن باب أولى جاز التخصيص..

وتتميماً للفائدة -ومع ما سبق في الجواب عمن منع من نسخ الآحاد للمتواتر- نذكر لك أشهر المذاهب في هذه المسألة، ونبين الراجح منها بدليله، مع الجواب عن أدلة المخالفين بشيء من الاختصار.

ذكر مذاهب العلماء في هذه المسألة:

المذهب الأول: أن المقدم هو العموم! [٤].

---

(١) انظر شرح تنقيح الفصول (ص٢٠٨-٢٠٩)، شرح مختصر ابن الحاجب (٣١٨/٢-٣٢٤)، المستصفى (٢/ ١١٤).

(٢) المناهل (١٤٤/٢).

(٣) انظر (ص٦٩٤).

(٤) انظر المحصول (٤٣٢/١).

أدلة أصحاب هذا المذهب مع الجواب عنها:

الدليل الأول: الإجماع. قالوا: إن عمر رضي الله عنه رد خبر فاطمة بنت قيس في السكنى والنفقة لمن بُتَّ طلاقها، وأن الصحابة أقروه على ذلك.

والجواب عن هذا بما سبق أن بيناه لك في المسألة السابقة [1] فلا نطيل بإعادته.. ثم إن دعوى الإجماع هذه غير مُسَلَّمة لهم!

إضافة إلى أنّا لا نستجيز تخصيص العموم بكل ما جاء من أخبار الآحاد حتى لو كان ضعيفاً! فتحتجون علينا بخبر عمر رضي الله عنه! وإنما نجوزه بالخبر الذي لا يكون راويه متهما بالكذب أو النسيان، وهذا الشرط لم يكن حاصلا -عند عمر- هنا؛ ذلك أن عمر قدح في روايتها بذلك -أي النسيان- فلا يكون هذا قادحاً في القول بجواز التخصيص بما ثبت من الآحاد..

وخبر عمر رضي الله عنه الذي أشاروا إليه حجة لنا، لأن عمر رضي الله عنه بين أن روايتها إنما صارت مردودة لكون الراوي غير مأمون من النسيان، ولو كان خبر الواحد المقتضي لتخصيص الكتاب مردوداً كيف ما كان لما كان لذلك التعليل من وجه [2].

---

(١) انظر (٦٩٤).

(٢) انظر المحصول (١/٤٣٤-٤٣٥).

الثاني من أدلتهم: هو ذلك الحديث المروي عن النبي ﷺ بألفاظ مختلفة أنه قال: "سيأتيكم عني أحاديث مختلفة، فما جاءكم موافقاً لكتاب الله ولسنتي فهو مني، وما جاءكم مخالفاً لكتاب الله ولسنتي فليس مني"[1].

قالوا: والخبر الذي يخصص الكتاب، يدل على مخالفة الكتاب: فوجب رده[2].

ويمكن أن يجاب على هذا بما يأتي:

١- أن هذا القول يقتضي أن لا يجوز تخصيص الكتاب بالسنة المتواترة!

فإن قلتم: إن ما يقتضي تخصيص الكتاب لا يكون على خلافه. قلنا في مسألتنا مثل ذلك. فالتخصيص ليس بمخالفة.

٢- أن هذا الحديث الذي استدللتم به باطل من جهة السند والمتن.

أما وجه بطلانه من جهة السند؛ فقد أورده الهيثمي في المجمع (١٧٠/١) من حديث ثوبان، وعزاه إلى الطبراني في الكبير، وقال: "فيه يزيد بن ربيعة[3]، وهو متروك منكر الحديث" أ.هـ

---

(١) سنن الدار قطني (٢٠٨/٤)، التاريخ لابن معين رقم (٢٩٨٨)، الإبانة الكبرى (٢٦٦/١) ، وانظر الآداب الشرعية (٣٠٨/٢).

(٢) المحصول (٤٣٤/١).

(٣) يزيد بن ربيعة، أبو كامل الرحبي الدمشقي، الصنعاني (صنعاء دمشق). قال عنه البخاري في الكبير: "حديثه مناكير" أ.هـ. التاريخ الكبير (٣٣٢/٨).

كما أورده من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وعزاه إلى الطبراني في الكبير أيضاً، ثم عقبه بقوله: " فيه أبو حاصر، عبد الملك ابن عبد ربه[1] وهو منكر الحديث" أ.هـ[2].

وقد أورد هذا الحديث الصَغَّاني[3] في موضوعاته، (برقم ١٣٥)، وقال الفيروزابادي: "وباب إذا سمعتم عني حديثاً فاعرضوه على كتاب الله، فإن وافقه فاقبلوه، وإلا فردوه؛ لم يثبت فيه شيء؛ وهذا الحديث من أوضع الموضوعات، بل صح خلافه: "ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه" أ.هـ[4].

وذكره العجلوني[5] في "كشف الخفاء" بلفظ: "إذا حُدثتم عني بحديث يوافق الحق فصدقوه..." وقال: "قال السخاوي: رواه الدارقطني

---

(١) عبد الملك بن عبد ربه بن زيتون، أبو حاصر (وفي التاريخ الكبير "أبوحاضر". حديثه في الشاميين. التاريخ الكبير (٥/٤٢٤).

(٢) مجمع الزوائد (١/١٧٠).

(٣) هو: الإمام رضي الدين، أبو الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر علي القرشي العدوي العمري من ولد عمر بن الخطاب رضي الله عنه. ولد بلاهور سنة (٥٧٧هـ) وتوفي ببغداد سنة (٦٥٠هـ). شذرات الذهب (٥/٢٥٠).

(٤) سفر السعادة (ص١٥٢).

(٥) هو: إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي بن عبد الغني الشافعي العجلوني ولد بعجلون سنة (١٠٨٧هـ)، توفي في دمشق سنة (١١٦٢هـ).معجم المؤلفين (٢/ ٢٩٢).

في الأفراد، والعقيلي في الضعفاء، وأبو جعفر بن البحتري[1] في فوائده، عن أبي هريرة مرفوعاً، والحديث منكر جداً. وقال العقيلي: ليس له إسناد يصح. ومن طرقه ما عدا[2] الطبراني عن ابن عمر مرفوعاً "...وأنه ستفشوا عني أحاديث، فما أتاكم من حديثي فاقرأوا كتاب الله واعتبروا، فما وافق كتاب الله فأنا قلته..." وقد سئل شيخنا -يعني الحافظ ابن حجر- عن هذا الحديث فقال: إنه جاء من طرق لا تخلوا عن مقال، وقد جمع طرقه البيهقي في كتابه المدخل. أ.هـ[3]..." إلخ ما نقله العجلوني.

وقد قال عنه الشافعي في الرسالة: "ما روى هذا أحد يثبت حديثه في شيء صغر ولا كبر... وهذه أيضاً رواية منقطعة عن رجل مجهول، ونحن لا نقبل مثل هذه الرواية في شيء" أ.هـ[4].

وقد أورده الزرقاني[5] في مختصر المقاصد الحسنة (برقم ٥٣).. بلفظ العجلوني وقال: "ضعيف". أ.هـ

---

(١) محمد بن القاسم الكرخي، البحتري، أبو جعفر، محدث من أهل كرخ البصرة، توفي سنة (٣٤٣هـ). معجم المؤلفين (١٤٣/١١).

(٢) هكذا في المطبوع ولعل الصواب (عند) بدل (ما عدا).

(٣) كشف الخفاء رقم (٢٢٠).

(٤) الرسالة (ص٢٢٤-٢٢٥).

(٥) أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن علوان الزرقاني المصري ، الأزهري المالكي، ولد سنة (١٠٥٥هـ) في القاهرة، وتوفي بها سنة (١١٢٢هـ). الرسالة المستطرفة (ص١٩١)، معجم المؤلفين (١٢٤/١٠).

وهذا الحديث مُخَرَّج عند الدارقطني في السنن (٢٠٨/٤) من حديث أبي هريرة بلفظ " سيأتيكم عني أحاديث مختلفة، فما جاءكم موافقاً لكتاب الله ولسنتي فهو مني..." إلخ وعقبه بقوله: "صالح بن موسى[١] ضعيف لا يحتج بحديثه" أ.هـ

وأخرجه أيضاً من طريق آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه (٢٠٨/٤) بلفظ: "إذا حُدثتم عني بحديث تعرفونه ولا تنكرونه فصدقوا به، وما تنكرونه فكذبوا به".

قال العظيم آبادي[٢] في تعليقه على الدارقطني عند هذا الحديث: "... والحديث منكر جداً" أ.هـ

كما رواه الدارقطني أيضاً (٢٠٨/٤) من حديث علي رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: "إنها تكون بعدي رواة يروون عني الحديث، فاعرضوا حديثهم على القرآن، فما وافق القرآن فخذوا به...".

قال الدارقطني: "هذا وهم؛ والصواب عن عاصم بن زيد عن علي ابن الحسين[٣] مرسلا عن النبي ﷺ". وقال العظيم آبادي في تعليقه عليه:

---

(١) صالح بن موسى بن إسحاق بن طلحة التيمي، الكوفي. قال عنه في التقريب: "متروك، من الثامنة" أ.هـ التقريب (٣٦٣/١).

(٢) محمد شمس الحق العظيم آبادي، الهندي، أبو الطيب، المحدث، ولد في ذي القعدة سنة (١٢٧٣هـ). معجم المؤلفين (٧٢/١٠).

(٣) هو: المقلب بزين العابدين وشهرته تغني عن تعريفه.

"فيه جبارة بن المُغَلِّس[1]، ضعفه ابن معين، وقال البخاري: مضطرب الحديث" أ.هـ

وأورده في اللسان في ترجمة "أشعث بن براز الهجيمي"[2] من حديث أبي هريرة ولفظه: "إذا حُدثتم عني بحديث يوافق الحق فخذوا به ...". وقال: منكر جداً... أ.هـ[3].

كما ساقه ابن تيمية رحمه الله في "أحاديث القُصَّاص" وعقبه بقوله: "هذا مروي، لكنه ضعيف، ضعفه غير واحد من الأئمة، كالشافعي وغيره"[4] أ.هـ

وأورده العقيلي في الضعفاء، عند ترجمته لأشعث بإسناده عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.. وعقبه بقوله: "وليس لهذا اللفظ عن النبي ﷺ إسناد صحيح، وللأشعث هذا غير حديث منكر" أ.هـ[5].

---

(١) جبارة بن المغلس الحِمَّاني، أبو محمد الكوفي. قال عنه في التقريب: "ضعيف من العاشرة ، مات سنة إحدى وأربعين" أ.هـ التقريب (١/١٢٤).

(٢) قال عنه البخاري في الكبير: "سمع علي بن زيد، سمع منه زيد بن حباب، ومسلم بن إبراهيم. كان يوهنه يحيى بن يحيى، كنيته: أبو عبد اللّه الهجيمي البصري". أ.هـ التاريخ الكبير (١/٤٢٨).

(٣) لسان الميزان (١/٤٥٤) رقم الترجمة (١٤٠٥).

(٤) أحاديث القصاص رقم (٥١).

(٥) الضعفاء الكبير (١/ ٣٢) رقم الترجمة (١٤).

وذكره ابن الجوزي في "الموضوعات (١/٢٥٧-٢٥٨) من طريق أشعث من حديث أبي هريرة المتقدم، وعقبه بكلام العقيلي المتقدم، ثم قال: قال يحيى بن معين: "أشعث ليس بشيء" وذكر أبو سليمان الخطابي، عن الساجي عن يحيى بن معين قال: هذا الحديث وضعته الزنادقة. قال الخطابي: هو باطل لا أصل له. وقال: وقد روي من حديث يزيد بن ربيعة، عن أبي الأشعث، عن ثوبان. ويزيد مجهول، وأبو الأشعث لا يروي عن ثوبان؛ إنما يروي عن أبي أسماء الرحبي[1]، عن ثوبان." أ.هـ.

وممن جمع طرق الحديث، وبين علله، ابن حزم رحمه الله في كتابه الإحكام[2].

وقال أحمد شاكر رحمه الله: "هذا المعنى لم يرد فيه حديث صحيح ولا حسن، بل وردت فيه ألفاظ كثيرة كلها موضوع، أو بالغ الغاية في الضعف، حتى لا يصلح شيء منها للاحتجاج أو الاستشهاد"[3] أ.هـ.

---

(١) عمرو بن مرثد الرحبي الدمشقي، ويقال اسمه عبد الله، توفي في خلافة عبد الملك ابن مروان. التقريب (٢/٧٨).

(٢) انظر الإحكام (١/١٩٧-٢٠٢).

(٣) انظر تحقيقه لكتاب "الرسالة" للشافعي رحمه الله (ص٢٢٤-٢٢٥).

وأما من ناحية المتن فإن فيه طعناً في السنة، وانتقاصاً لها، وتشكيكاً، وقد جلى ذلك ابن حزم رحمه الله في كتابه الإحكام[1]، فراجعه إن شئت.

الثالث من أدلتهم: أن الكتاب مقطوع به، وخبر الواحد مظنون، والمقطوع أولى من المظنون[2].

والجواب عن هذا -بالإضافة إلى ما في المسألة السابقة- بأمور[3]:

١- أن دخول أصل محل الخصوص في العموم، وكونه مراداًبه، مظنون ظناً ضعيفاً يستند إلى صيغة العموم، فكيف ينفع كون أصل الكتاب مقطوعاً به فيما لا يقطع بكونه مراداً بلفظه؟ [4].

٢- أنه لو كان مقطوعاً به للزم تكذيب الراوي قطعاً! ولا شك في إمكان صدقه. [5].

---

(١) انظر الإحكام (١/١٩٧-٢٠٢).

(٢) انظر المحصول (١/٤٣٤)، التبصرة (١٣٤).

(٣) هذا مع التحفظ على ما سيرد في هذه الأجوبة من إطلاق القول بأن دلالة العام على ما تحته من أفراد أمر مظنون. كما في الجواب رقم (١،٦).

(٤) انظر المستصفى (٢/١١٥-١١٨)، المحصول (١/٤٣٥).

(٥) المصدران السابقان.

٣- أن براءة الذمة قبل ورود السمع مقطوع بها.. ثم ترفع بخبر الواحد لأنه مقطوع به[١]، بشرط أن لا يرد سمع.. وكذلك العموم ظاهر في الاستغراق بشرط أن لا يرد خاص.

٤- أن وجوب العمل بخبر الواحد مقطوع به.. وإنما الاحتمال في صدق الراوي.. ولا تكليف علينا في اعتقاد صدقه؛ فإن سفك الدم، وتحليل البضع واجب بقول عدلين قطعاً، مع أنا لا نقطع بصدقهما؛ فوجوب العمل بالخبر مقطوع به، وكون العموم مستغرقاً غير مقطوع به.[٢].

٥- أن خبر الواحد لما كان العمل به مقطوعاً، فكذلك يكون حكمه وحكم ما قُطع بصحته واحد.

٦- أن الكتاب إنما يُقطع بورود لفظه عاماً، فأما مقتضاه من العموم فغير مقطوع به، لأنه يحتمل أن يُراد به غير ما تناوله خصوص السنة؛ والخاص لا يحتمل غير ما تناوله، فوجب أن يُقدم عليه. يبين صحة هذا أنه لو قُطع بعمومه لقُطع على كذب الخبر، وهذا لا يقوله أحد؛ ويخالف ما ذكروه من الإجماع إذا عارضه خبر الواحد. فإن الإجماع لا

(١) المصدران السابقان.

(٢) المصدران السابقان.

إجمال فيما تناوله، وخبر الواحد يحتمل أن يكون منسوخاً، فقدمنا الإجماع عليه، وهاهنا عموم القرآن محتمل لما يقتضيه، وخصوص السنة غير محتمل، فقُدم خصوص السنة[1].

٧- لانُسَلِّم أن خبر الواحد مظنون؛ بل قد يفيد العلم، وقد سبق بيان ذلك في موضعه من هذا الكتاب فراجعه إن شئت. [2].

الدليل الرابع لهم: أن النسخ تخصيص في الأزمان، والتخصيص تخصيص في الأعيان؛ فنقول: لو جاز التخصيص بخبر الواحد في الأعيان لكان لأجل أن تخصيص العام أولى من إلغاء الخاص؛ وهذا المعنى قائم في النسخ: فكان يلزم جواز النسخ بخبر الواحد، ولما لم يجز ذلك علمنا أن ذلك أيضاً غير جائز[3].

والجواب عن هذا أنَّا نقبل النسخ بخبر الواحد -كما تبين فيما سبق- والتخصيص أهون منه فجوازه من باب أولى.

---

(١) انظر التبصرة (ص١٣٥).

(٢) انظر (ص٥٢٤) فما بعدها.

(٣) انظر المحصول (١/٤٣٤).

المذهب الثاني:

وهو التوقف لتقابل الأدلة -(العام والخاص)- إلى ظهور دليل آخر.

وبه قال الباقلاني[1].

دليل أصحاب هذا المذهب:

هو أن العموم وحده دليل مقطوع الأصل، مظنون الشمول، والخبر وحده مظنون الأصل، مقطوع به في اللفظ والمعنى، وهما متقابلان، ولا دليل على الترجيح فيتعارضان فيكون الرجوع إلى دليل آخر[2].

والجواب عن هذا أن يقال: هذا الاحتجاج قائم على المطالبة بالدليل فقط، وهذا ما سنثبته عند بيان أدلة القول الراجح -وهو الرابع- إن شاء الله تعالى.

ونلفت نظرك هاهنا إلى أن احتمال إرادة الخصوص أرجح من احتمال النسخ، ذلك أن كثيراً من العمومات مخصصة، وأكثر الأحكام مُقَرَّرة غير منسوخة[3].

---

(١) انظر المحصول (١/٤٣٢)، الإحكام للآمدي (٢/ ٣٠١)، المسودة (ص١١٩)، شرح مختصر ابن الحاجب (٢/٣١٨).

(٢) انظر المستصفى (٢/١٢٠-١٢١)، روضة الناظر (مع شرحها لابن بدران) (٢/١٦٣-١٦٤)، شرح الكوكب المنير (٣/ ٣٦٣).

(٣) انظر روضة الناظر (مع شرحها نزهة الخاطر العاطر) (٢/ ١٦٦).

وأما قولهم: إن العموم مقطوع به من حيث الأصل، وهو مظنون من جهة الشمول، والخبر بعكسه؛ فالجواب عنه قد تقدم قريباً عند الجواب عن بعض أدلة أصحاب المذهب الأول.

المذهب الثالث:

وهو أن العموم إن كان مما دَاخَلَهُ التخصيص بدليل قاطع فقد ضعف وصار مجازاً، فالخبر أولى منه، وإلا فالعموم أولى. وبه قال عيسى بن أبان[1]،[2] وحُكي عن أبي حنيفة[3] رحمه الله، كما حكي عنه موافقة الجمهور في القول الذي سيأتي إن شاء الله.

حجة أصحاب هذا القول:

هي أن الكتاب مقطوع به، والخبر مظنون، فلا يُترك به المقطوع[4].

---

(١) عيسى بن أبان بن صدقة أبو موسى، الحنفي، كان من أصحاب الحديث ثم غلب عليه الرأي، وتفقه على محمد بن الحسن. وكانت وفاته سنة (٢٢١هـ). تاريخ بغداد (١١/ ١٥٧).

(٢) انظر المستصفى (٢/١١٥)، الإحكام للآمدي (٢/٣٠١)، المحصول (١/٤٣٦).

(٣) انظر الروضة (مع شرحها لابن بدران) (٢/ ١٦٣)، شرح الكوكب المنير (٣/٣٦٣)، شرح مختصر ابن الحاجب (٢/ ٣١٨)، التبصرة (١٣٢).

(٤) انظر الروضة (وشرحها) (٢/ ١٦٣)، المسودة (١١٩)، المحصول (١/ ٤٣٢)، التبصرة (١٣٥).

وهذا القول فيما يبدو مبني على أن التخصيص نسخ، وهذا غير صحيح.. فيكفي فيه دون ما يكفي في النسخ، لأنه أسهل منه كما أشرنا إلى هذا مراراً فيما سبق.. وعلى فرض كونه نسخاً فإنّا نقول بجواز النسخ بخبر الواحد!! كما عرفت.

والحاصل أنك إذا فهمت ما ذكرنا سابقاً في هذه المسألة والتي قبلها، وما سنذكره من الاستدلال للقول الرابع، تعرف بُعد هذا المذهب عن الصواب، والله المستعان.

المذهب الرابع:

وهو تقديم المُخَصِّص وإن كان آحادياً. وبه قال مالك[1]، وأحمد[2]، والشافعي[3]، ومكي بن أبي طالب[4]، وابن قدامة[5] والجويني[6]، والصنعاني[7]، وابن حزم[8]، والآمدي[9]، والقرافي، والشيرازي[10]،

---

(١) انظر شرح الكوكب (٣/٣٦٢)، المسودة (ص١١٩).
(٢) انظر النسخ في القرآن الكريم /مصطفى زيد، فقرة رقم (١٨٠).
(٣) انظر المصدر السابق.
(٤) انظر الإيضاح (ص١٠١-١٠٢).
(٥) انظر الروضة (مع شرحها لابن بدران) (٢/ ١٦٤).
(٦) انظر المسودة (ص١١٩).
(٧) انظر إجابة السائل (ص٣٢٩).
(٨) انظر الإحكام (٢/١٨٩).
(٩) انظر الإحكام (٢/٣٠١)، إرشاد الفحول (١٥٨)، شرح مختصر ابن الحاجب (٢/٣١٨).
(١٠) التبصرة (١٣٢).

والرازي[1].. ومن المعاصرين محمد الأمين الشنقيطي[2]، وكثيرون. وعلى كلٍ فهو قول جماهير أهل العلم، وهو الراجح إن شاء الله تعالى لما سنبين.

أدلة هذا القول: [3].

١- أن الصحابة قد ذهبوا إلى ذلك، فخصصوا كثيراً من العمومات بروايات الآحاد. وأمثلة هذا كثيرة جداً، أكتفي بالإحالة على بعض من جمعها [في الحاشية] ليدل على غيره[4].

٢- أن إرادة الخاص بالعام غالبة معتادة، بل هي الأكثر، واحتمال النسخ كالنادر البعيد، وكذلك احتمال تكذيب الراوي، فإنه عدل جازم في الرواية[5].

٣- أن العموم وخبر الواحد دليلان متعارضان، وخبر الواحد أخص من العموم، فوجب تقديمه على العموم، لأن تقديم العموم عليه

---

(١) انظر المحصول (٤٣٢/١).

(٢) انظر المذكرة (ص٦٩، ٢٢٢-٢٢٣).

(٣) انظر مثلا: إجابة السائل (٣٢٩-٣٣٠)، الإحكام للآمدي (٣٠١/٢-٣٠٤)، إرشاد الفحول (١٥٨)، المذكرة في أصول الفقه (٢٢٣).

(٤) انظر المحصول (٤٣٢/١-٤٣٤)، التبصرة (١٣٣) وهناك كثير من المصنفات التي ساقت الأدلة والشواهد والوقائع في ذلك غير ما ذكرت.

(٥) انظر الروضة (٢/ ١٦٤-١٦٥).

يفضي إلى إلغائه بالكلية؛ أما تقديمه على العموم فإنه لا يفضي إلى إلغاء العموم بالكلية. فكان ذلك أولى كما في سائر المخصصات[1].

٤- أن خصوص القرآن أو السنة إنما قُدم على عمومهما لأنه يتناول الحكم بخصوصه على وجه لا يحتمل غير ما تناوله، وعمومهما يتناول الحكم بعمومه على وجه يحتمل أن يكون المراد به غير ما تناوله الخصوص، وهذا المعنى موجود في خصوص السنة وعموم القرآن، فوجب أن يقدم عليه[2].

٥- ما أشرنا إليه سابقاً وهو أنّا نعمل على الجمع بين الأدلة المتعارضة، فإن لم يمكن نظرنا في المتقدم والمتأخر حتى نعرف النسخ.. فإن لم يمكن نظرنا إلى وجوه الترجيح المختلفة! ومن منع لم يسر على هذا المسلك السليم عند النظر في الأدلة المتعارضة..

٦- ما ذكرنا سابقاً من إفادة خبر الآحاد العلم أحياناً. [3].

---

(١) انظر المحصول (٤٣٢/١)، التبصرة (١٣٤).

(٢) انظر التبصرة (١٣٤).

(٣) انظر (ص٥٢٤) فما بعدها.

وقفات مع المؤلف:

الوقفة الأولى:

أن المؤلف لما ذكر محترزات تعريف النسخ في الاصطلاح كان مما قال: "وقولنا: "بدليل عقلي" قيد ثان، خرج به رفع حكم شرعي بدليل عقلي، وذلك كسقوط التكليف عن الإنسان بموته أو جنونه أو غفلته، فإن سقوط التكليف عنه بأحد هذه الأسباب يدل عليه العقل..." (١) أ.هـ

والحق أن رفع التكليف عن هؤلاء إنما جاء عن طريق النقل، كقوله ﷺ: ((رُفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يشب، وعن المعتوه حتى يعقل)) (٢). وما أشبه هذا الحديث مما يدل على هذا المعنى، وإلا فكيف نعرف بالعقل حكم النائم، أو من قارب البلوغ و لم يبلغ بعد؟

---

(١) المناهل (٧٣/٢).

(٢) أخرجه الترمذي في السنن: كتاب الحدود، باب: (ما جاء فيمن لايجب عليه الحد). من حديث علي رضي اللّه عنه. حديث رقم (١٤٢٣) ٣٢/٤، وأبو داود: كتاب الحدود، باب: (في المجنون يسرق أو يصيب حداً). حديث رقم (٤٣٧٦-٤٣٨٠) ٧٤/١٢-٧٨)، كما أخرج أبو داود في نفس الباب نحواً منه عن عائشة رضي اللّه عنها مرفوعاً إلى النبي ﷺ، حديث رقم (٤٣٧٥) ٧٢/١٢، والنسائي : كتاب الطلاق، باب: (من لايقع طلاقه من الأزواج). رقم (٣٤٣٢) ١٥٦/٦، وقال في الإرواء: "صحيح" (رقم ٢٩٧) وانظر الأرقام (٩١١، ٩٨٤، ١٤٥٠، ٢٠٤٣، ٢٣١٠، ٢٥٦٦، ٢٧٠١).

الوقفة الثانية:

ذكر المؤلف عند تعريف النسخ اصطلاحاً بعض النقاط التي أراد التنبيه عليها، ومن ذلك قوله: "أولاها: أن التعبير برفع الحكم يفيد أن النسخ لا يمكن أن يتحقق إلا بأمرين:

أحدهما: أن يكون هذا الدليل الشرعي متراخياً...

والآخر: أن يكون بين هذين الدليلين تعارض حقيقي، بحيث لا يمكن الجمع بينهما وإعمالهما معاً. أما إذا انتفى الأمر الأول، ولم يكن ذلك الدليل الشرعي متراخياً عن دليل الحكم الأول فلا نسخ، وذلك كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾..." [البقرة: آية ١٨٧] أ.هـ [١] [٢].

والاعتراض هنا إنما هو على المثال الذي مَثَّل به، فإنه لم يفقد الأمر الأول الذي هو التراخي فحسب، بل تخلف عنه أيضاً الشرط الآخر الذي هو التعارض الحقيقي.

---

(١) المناهل (٧٣/٢).

(٢) تنبيه: وقع خطأ -مطبعي- في كتابة الآية في المناهل (٧٣/٢) وهي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ البقرة (١٨٧) حيث كُتبت الآية هكذا: ﴿وأتموا...﴾.

وأنت إذا نظرت في المثال السابق تجد أنه قد وضع للأكل والشرب والجماع غاية ينتهي عندها.. كما وضع للصوم غاية ينتهي عندها كذلك. فالآية تقول: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ، عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ، فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ، وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ، ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ...﴾ [البقرة: آية ١٨٧]

الوقفة الثالثة:

قال المؤلف رحمه الله: "وخلاصة هذا التوجيه أن النسخ تبديل في المعلوم لا في العلم، وتغيير في المخلوق لا في الخالق، وكشف لنا وبيان عن بعض ما سبق به علم الله القديم..."[(١)] اهـ

والذي أردت التنبيه عليه هنا هو قوله: "علم الله القديم" فهذه العبارة مما ينبغي تركه والإعراض عنه في باب أسماء الله تعالى وصفاته. وإن كانت من باب الخبر أيضاً. -وإن كان الأمر فيه أوسع- لأن القديم هو المتقدم على غيره.. فتقول: "هذا قديم" للعتيق، "وهذا حديث" للجديد.

قال في شرح الطحاوية: "..ولم يستعمل هذا الاسم إلا في المتقدم على غيره، لا فيما لم يسبقه عدم، كما قال تعالى: ﴿حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ

---

(١) المناهل (٢/٧٩).

﴿الْقَدِيمِ﴾ [يس: آية ٣٩]، والعرجون القديم: الذي يبقى إلى حين وجود العرجون الثاني، فإذا وجد الحديث قيل للأول: قديم..." أ.هـ[1].

الوقفة الرابعة:

قال المؤلف رحمه الله عند الكلام على حكمة الله في النسخ: "..أما حكمته سبحانه في أنه نسخ به الأديان كلها، فترجع إلى أن تشريعه أكمل تشريع يفي بحاجات الإنسانية في مرحلتها التي انتهت إليها، بعد أن بلغت أشدها واستوت...

وبيان ذلك أن النوع الإنساني تقلب كما يتقلب الطفل في أدوار مختلفة. ولكل دور من هذه الأدوار حال تناسبه غير الحال التي تناسب دوراً غيره.

فالبشر أول عهدهم بالوجود، كانوا كالوليد أول عهده بالوجود سذاجة وبساطة وضعفاً وجهالة، ثم أخذوا يتحولون من هذا العهد رويداً رويداً، ومروا في هذا التحول أو مرت عليهم أعراض متباينة من ضآلة العقل، وعماية الجهل، وطيش الشباب، وغشم القوة، على تفاوت في ذلك بينهم، اقتضى وجود شرائع مختلفة لهم تبعاً لهذا التفاوت، حتى إذا بلغ العَالَمُ نضجه واستواءه، وربطت مدنيته بين أقطاره وشعوبه، جاء

---

(١) شرح الطحاوية (ص٥٧-٥٨)، وانظر أيضاً مجموع الفتاوى (١/٢٤٥)، لوامع الأنوار البهية (١/٣٨) (تعليق العلامة: عبد الله البابطين).

هذا الدين الحنيف ختاماً للأديان، ومتمماً للشرائع، وجامعاً لعناصر الحيوية ومصالح الإنسانية، ومرونة القواعد جمعاً وفّق بين مطالب الروح والجسد..." أ.هـ[1].

وبعد أن قرأت كلام المؤلف رحمه الله لا إخالك إلا قد عرفت موضع العلة فيه!!

فإن كلام المؤلف هذا فيه تأثر ظاهر ببعض أصحاب نظريات التطور والتفسير المادي للتاريخ والحياة..!!

مع أننا نقطع أن المؤلف لا يوافقهم على كفرياتهم -حاشاه من ذلك- ولكنه وافقهم في شيء مما ذهبوا إليه.

فأنت تراه يعد النوع الإنساني متقلباً في أطوار شتى كتقلب الطفل في أدوار شتى حتى يصير إلى النضج التام!!

فهو يرى أن الإنسان في أول عهده كان ساذجاً كالطفل عند ولادته!! ثم بدأ يتطور..!

وأنت تعلم جيداً من هو ذلك الإنسان الأول!!

إنهم يزعمون أنه مر بمراحل شتى.. فمن العماية والسذاجة والجهالة.. إلى السفة والطيش والغشم.. حتى وصل إلى مرحلة النضج!!

---

(١) المناهل (٢/٩٠)، وانظر أيضاً (ص٨٤) من الجزء نفسه.

وأنت على دراية بأن أولئك لا يقصرون ذلك التطور على جانب من الجوانب المتعلقة بالإنسان، أو الكون والحياة... وإنما يجعلون ذلك عاماً لكل شيء..!

فلا شيء عندهم ثابت على وجه الأرض البتة، لا إنسان ولا غيره!!

وهم يعدون هذا التطور حتمية لازمة لا محيد عنها.. طال الزمن أم قصر!

قال سبركين وياحنوت: "وانتصار الجديد قانون لا مفر منه، حتمي مثل حتمية مجيء النهار بعد الليل" أ.هـ[1].

ويقولون بأن المجتمعات الإنسانية مرت بأشكال وأطوار احتماعية[2] خمسة هي: المشاعية البدائية، ونظام الرق والإقطاع، والرأسمالية، والاشتراكية.

ونحن نخالف هؤلاء في هذا كله! ذلك لأن الله تعالى خلق الإنسان على أكمل حال وأتمه، "في أحسن تقويم"، فخلق الله تبارك وتعالى آدم بيده، وأسكنه جنته، وأسجد له ملائكته!! وهو أول الأنبياء.. كما أنه أُعطي الحسن كله! وعلمه ربه عزوجل الأسماء كلها.. فكان في تمام النضج والعقل والاهتداء بهدى الله تعالى.. وبقي الناس بعده على

---

(١) "موقف الإسلام من نظرية ماركس للتفسير المادي للتاريخ" (ص١٥٣).

(٢) المصدر السابق (ص١٨٨).

التوحيد عشرة قرون -وهذا تمام النضج- حتى وقع الشرك في قوم نوح عليه السلام.. ثم أُغرق أهل الأرض و لم يبق أحد إلا أهل التوحيد والاستقامة..

وكانت ذرية نوح ﷺ هم الباقين.. ثم وقع الشرك.. وتتابع الرسل والأنبياء عليهم السلام يدعون أقوامهم إلى التوحيد، إلى أن بُعث خاتمهم نبينا محمد ﷺ وقد قامت حضارات - فيما بين ذلك- مادية ضخمة.. في عصور متباينة.. وبقاع مختلفة.. كالحضارة الفارسية والهندية والإغريقية واليونانية والرومانية والفرعونية وغير ذلك كثير..

كما أنه وُجد أفراد جعل الله عزوجل لهم من الإمكانات الشيء الكثير جداً.. كداود وسليمان عليهما السلام وذي القرنين.

وقد أخبر الله تعالى عن بعض ما أمدهم به في كتابه الذي أنزله على خاتم رسله صلوات الله وسلامه عليه..

كما وُجد أقوام وجماعات آتاهم الله عز وجل من أسباب التقدم والقوة المادية الشيء الكثير.. ولا زالت بعض آثارهم موجودة إلى اليوم.. يقف العالم إزاءها مشدوهاً..!

كما بقيت بعض أمور حضاراتهم سراً أعجز خبره علماء القرن العشرين!! وأحسب أن مثل هذه الأمور معلومة لدى القريب والبعيد!!

ولقد بين الله عزوجل لمن داخلهم الغرور بقوتهم -لما بعث النبي ﷺ- أنه قد أهلك من هم أشد قوة وأنكى.. وأكثر آثاراً في الأرض وعلماً..!!

فقال عن المنافقين: ﴿كَالَّذِيْنَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوْا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً، وَأَكْثَرَ أَمْوَالاً وَأَوْلاَداً، فَاسْتَمْتَعُوْا بِخَلاَقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلاَقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِيْنَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلاَقِهِمْ، وَخُضْتُمْ كَالَّذِيْ خَاضُوْا أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِيْ الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَأُولَئِكَ هُمُ الخَاسِرُوْنَ﴾ [التوبة: آية ٦٩].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ قَارُوْنَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوْسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ، وَآتَيْنَاهُ مِنْ الكُنُوْزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوْءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِيْ القُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لاَ تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الفَرِحِيْن -إلى قوله- قَالَ إِنَّمَا أُوْتِيْتُه عَلَى عِلْمٍ عِنْدِيْ، أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِنْ قَبْلِهِ مِنَ القُرُوْنِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعاً وَلا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوْبِهِمُ المُجْرِمُوْنَ﴾ [القصص: الآيات ٧٦-٧٨]، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيْرُوْا فِيْ الأَرْضِ فَيَنْظُرُوْا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِيْنَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوْا أَشَدَّ مِنْهُم قُوَّةً وَأَثَارُوْا الأَرْضَ وَعَمَرُوْهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوْهَا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالبَيِّنَاتِ، فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوْا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُوْنَ﴾ [الروم: آية ٩]، وقال عزوجل: ﴿أَوَلَمْ يَسِيْرُوْا فِيْ الأَرْضِ فَيَنْظُرُوْا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِيْنَ

مِنْ قَبْلِهِمْ، وَكَانُوْا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَةً، وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِيْ السَّمَاوَاتِ وَلا فِيْ الأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيْماً قَدِيْراً﴾ [فاطر: آية ٤٤]، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيْرُوْا فِيْ الأَرْضِ فَيَنظُرُوْا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِيْنَ كَانُوْا مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوْا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَآثَاراً فِي الأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ اللهُ بِذُنُوْبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنَ اللهِ مِنْ وَاقٍ﴾ [غافر: الآيتان ٢١]، وقال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيْرُوْا فِيْ الأَرْضِ فَيَنْظُرُوْا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِيْنَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوْا أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَآثَاراً فِيْ الأَرْضِ فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوْا يَكْسِبُوْنَ، فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالبَيِّنَاتِ فَرِحُوْا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ العِلْمِ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوْا بِهِ يَسْتَهْزِءُوْنَ﴾ [غافر: الآيات ٨٢-٨٣]، وقال تعالى: ﴿وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِنْ نَبِيٍّ فِيْ الأَوَّلِيْن، وَمَا يَأْتِيْهِمْ مِنْ نَبِيٍّ إِلا كَانُوْا بِهِ يَسْتَهْزِءُوْنَ، فَأَهْلَكْنَا أَشَدَّ مِنْهُمْ بَطْشاً وَمَضَى مَثَلُ الأَوَّلِيْن﴾ [الزخرف: الآيتان ٦-٧]، وقال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرْيَتِكَ الَّتِيْ أَخْرَجَتْكَ أَهْلَكْنَاهُمْ فَلا نَاصِرَ لَهُمْ﴾ [محمد: آية ١٣]، وقال تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُمْ بَطْشاً فَنَقَّبُوْا فِيْ البِلادِ هَلْ مِنْ مَحِيْص﴾ [ق: آية ٣٦].

فهذه النصوص وغيرها تدل على وجود أمم قوية متمكنة في الأرض.. سبق أن قامت وظهرت.. والتاريخ حافل بأخبارهم وأحوالهم..

لكن الإنسان الذي يعيش في عصر من العصور يرى ويشاهد دقائق ذلك العصر التي تمر به.. لأنه عاش كل لحظة من لحظاته التي أدركها.. وبذلك تتضخم في عينيه.. ويرى غير هذا العصر الذي يعيش فيه.. خبراً أو حدثاً مضى وانتهى كأنه كان في ساعة أو لحظة!! وقد يعرف بعض الوقائع العظام الشهيرة من ذلك العصر.. لكن تلك المعرفة لا تقارن بمعرفته للعصر الذي عاش فيه!! وبالتالي يرى عصره ضخماً جداً.. كأن لم يوجد في التاريخ مثله أو ما يقاربه!! كحال الذي يركز النظر على جسم أو جزء صغير حوله.. فهو يراه بدقة ووضوح.. فإذا ابتعد عنه خطوات فإنه يتضاءل في عينيه حتى يعود صغيراً جداًا!! وهكذا حال المرء بالنظر إلى عصره والعصور السابقة له!!

ولهذا قالت عاد: ﴿مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً﴾؟ [فصلت: آية ١٥].

وهكذا يقول الكثير من الناس في كل عصر..

وأنت ترى أهل هذا الزمان يرون أنهم بلغوا من القوة والمجد والحضارة ما لم يخطر ببال أحد ممن قبلهم!!

نعم لقد بلغوا في بعض جوانب التقدم مستوى لم يوجد في الأمم الماضية.. لكنْ هناك أمورٌ كانت عند بعض من سبق لم توجد أيضاً في هذا العصر.. كما أن هناك أموراً كانت موجودة في هذا العصر وفي العصور قبله أو بعضها!!

والحاصل أننا ننكر أن الإنسان بدأ جاهلا ساذجا، ثم صار في مرحلة المراهقة والطيش وزهو الشباب وغروره..!!

لأن هذا القول مخالف للأدلة النقلية والعقلية والواقعية!!

كما أنه يتضمن قدحاً في الرسل وأتباعهم، بدءاً من آدم إلى العصر الذي بلغت فيه الإنسانية مرحلة النضج..!! حسب ما قال المؤلف!

ومما تجدر الإشارة إليه، ويقدح في تلك النظريات، أن النبي ﷺ قد جاء في كلامه في عدد من الأحاديث ما يدل أو يشير إلى أن الناس سيعودون إلى السيوف والخيول مرة أخرى وا لله أعلم.

وليس الغرض هنا هو الرد على تلك النظريات، وإنما أردنا التنبيه على بعض ما داخل كلام المؤلف رحمنا ا لله وإياه وا لله المستعان[1].

---

(١) راجع في هذا الموضوع "موقف الإسلام من نظرية ماركس للتفسير المادي للتاريخ" للعوايشة. فإنه مهم جداً ومفيد، وكتاب معركة التقاليد، ومذاهب فكرية معاصرة، والتطور والثبات في حياة البشر لمحمد قطب، والإسلام في مواجهة التحديات المعاصرة للمودودي، وكتاب ما أصل الإنسان؟ إجابات العلم والكتب المقدسة" لموريس بوكاي.

الوقفة الخامسة:

مع قول المؤلف رحمه الله: "ويؤيد ذلك ما أخرجه أبو داود في صحيحه"[(١)] وهذا -ولاشك- سبق قلم من المؤلف رحمه الله.. وإلا فمن المعلوم أن كتاب أبي داود في السنن لا يسمى صحيحاً، وإنما هو موسوم بـ"السنن" وهذا ظاهر من اسمه.

كما أن أبا داود رحمه الله لم يشترط الصحة في هذا الكتاب، بل أخرج فيه الصحيح وما يقاربه ويشبهه.. ولم يخرج عن أحد أجمعوا على تركه.

وهذه قضية لا تحتاج إلى إثبات لوضوحها.

الوقفة السادسة:

مع قول المؤلف عن قوله تعالى: ﴿**فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ**﴾ [البقرة: آية ١١٥]. " ثم إن معناها هكذا: إن الآفاق كلها لله، وليس سبحانه في مكان خاص منها، وليس له جهة معينة فيها" أ.هـ[(٢)].

وهذا الكلام نلفت نظرك فيه إلى ثلاثة أمور:

الأول: وهو نفي المؤلف تعلق هذه الآية بصفات الله عزوجل وأعني من ذلك على وجه التحديد "صفة الوجه".

---

(١) المناهل (١٣٩/٢).

(٢) المصدر السابق (١٥٢/٢).

وهذه الآية اختلف فيها أهل السنة -من حيث دلالتها على صفة الوجه- على قولين:

الأول: أنها من آيات الصفات، وأنها تثبت للّهِ تعالى صفة الوجه.

وهذا ما ذهب إليه جماعة من المتقدمين والمتأخرين من أهل السنة والجماعة، كالإمام عثمان بن سعيد الدارمي، وابن جرير الطبري، وابن قيم الجوزية، والشيخ عبد الرحمن السعدي رحمهم اللّه تعالى. واستدلو على ذلك بأدلة كثيرة لا مجال لذكرها هنا.[1].

والقول الآخر: وهو أن صفة الوجه ثابتة بغير هذه الآية، أما هذه الآية فلا دلالة فيها على تلك الصفة، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[2].

هذا وقد تركت الإطالة والتفصيل في هذه المسألة نظراً لأن الخلاف في دلالة الآية على تلك الصفة أمر يسير، ولا يخل بمعتقد صاحبه طالما أنه يثبت صفة الوجه للّهِ (عزوجل) من النصوص الأخرى.

---

(١) انظر تفسير ابن جرير (٥٣٣/٢)، رد الدارمي على المريسي (١٥٧-١٦٣)، مختصر الصواعق المرسلة (٣٥٤-٣٥٩) وانظر أيضاً (ص٣٥٠)، تيسير الكريم الرحمن (٦٢/١).

(٢) انظر مجموع الفتاوى (٤٢٧/٢-٤٣٤، ١٩٣/٣، ١٥/٦-١٧).

الثاني: تجد في كلام المؤلف تعريضاً بنفي صفة العلو، وقد بينا معتقد أهل السنة في هذه المسألة ولا حاجة لإعادته.[1].

الثالث: ينفي المؤلف هنا الجهة عن اللّه تعالى، وسيأتي بيان مرادهم من ذلك كما ستعرف موقف أهل السنة والجماعة من هذا الإطلاق[2].

الوقفة السابعة:

عند قول المؤلف: "...أما القول بإحكامها -أي آية الوصية- فتكلف ومشي في غير سبيل، لأن الوالدين -وقد جاء ذكرهما في الآية- لايحرمان من الميراث بحال..." أ.هـ[3].

فقوله عن الوالدين بأنهما لا يُحرمان من الميراث بحال قول -أحسبه واللّه أعلم- قد خرق به إجماع أهل العلم!!

لأن من المعلوم أن موانع الإرث متنوعة.. فبعضهم يجعلها ستة، وبعضهم يذكر أقل من ذلك.. لكنهم يتفقون على ثلاثة منها؛ وهي التي ذكرها صاحب الرحبية بقوله:

---

(١) انظر (ص٢٦٢).

(٢) انظر (ص٨٣٢،٨٣٨،٨٦٤).

(٣) المناهل (٢/١٥٣).

ويمنع الشخص من الميراث ... واحدة من علل ثلاث

رق وقتل واختلاف دين ... فافهم فليس الشك كاليقين[1]

وهذه الموانع الثلاثة سارية في الجميع من الورثة والله أعلم[2].

---

(١) متن الرحبية (ص٣).

(٢) انظر في هذا الموضوع: العذب الفائض (١/٢٣-٤١)، التحفة الخيرية (ص٥٤-٦٤)، حاشية البقري (١١-١٣)، شرح سبط المارديني على الرحبية (ص٣٥-٣٩) أصول علم المواريث (ص٣-٤)، الفوائد الجلية في المباحث الفرضية (ص٨)، تسهيل الفرائض (ص٢٥-٣٠) وانظر كذلك المغني (٧/١٣٠، ١٦١-١٧٠).

المبحث الخامس عشر: في محكم القرآن ومتشابهه

وتشمل الدِّراسة:

أولاً: مدى استيفاء المؤلف لمادة هذا المبحث وذِكْر القضايا الَّتي ناقشها فيه.

ثانياً: إضافات المؤلف في هذا المبحث.

ثالثاً: مناقشة المؤلف في قضايا ومسائل من هذا المبحث.

وقفات مع المؤلف.

أولاً: بيان مدى استيفاء المؤلف لمادة هذا المبحث وذِكْر القضايا التي ناقشها فيه:

لم يهمل المؤلف شيئاً مما تجدر العناية به من هذا المبحث كما هو ظاهر لمن قرأه؛ إذ إنّه عالج جميع مسائله المهمة.

أما ما يتعلق بالقضايا التي تطرق إلى عرضها وبيانها فهي كثيرة نجملها فيما يلي:

١- بين معنى الإحكام والتشابه من جهة اللغة.

٢- تطرق لبيان وجه إطلاق التشابه على القرآن في بعض النصوص، وإطلاق الإحكام في نصوص أخرى، والتفصيل في موضع ثالث.

٣- ذكر أقوال أهل العلم في بيان معنى المحكم والمتشابه من حيث الاصطلاح... ثم وازن بين تلك الأقوال، وأشار إلى تداخل كثير منها في بعض. ثم أضاف إليها آراء أخرى رأى أنها أضعف من سابقتها.

٤- شرح المؤلف منشأ التشابه، وذكر أقسامه، ومثل لكل قسم منها.

٥- جعل المؤلف المتشابه من حيث إمكان الوصول إليه، والاطلاع على معناه، ثلاثة أنواع وبين كل نوع منها.

٦- أشار المؤلف إلى الحكمة من ورود المتشابهات في القرآن بأنواعها.

٧- تحدث المؤلف عن متشابه الصفات -كما أطلق عليه- وخلط فيه تخليطاً بينا لمن عرف العقيدة السنية؛ ثم جعل عنواناً قال فيه: "الرأي الرشيد في متشابه الصفات". وذكر مذاهب الناس في هذه المسألة، سوى أهل السنة والجماعة، فإنه لم يتعرض لذكرهم. ثم شرع المؤلف بالتحذير من مذهب أهل السنة والجماعة، والتنفير من مسلكهم!

٨- عرض المؤلف بعض الشبة، وحاول الجواب عنها؛ علماً بأن هذه التي سماها شبهاً هي -في الغالب- أدلة لأهل السنة والجماعة، والله المستعان.

ثانياً: إضافات المؤلف في هذا المبحث:

ليست هناك إضافة مهمة في هذا المبحث سوى ما ذكره المؤلف من تعريف المحكم والمتشابه من حيث اللغة بشيء من التفصيل.

ثالثاً: مناقشة المؤلف في قضايا ومسائل من هذا المبحث:

وهي:

المسألة الأولى: بيان غلط من زعم أن ظواهر نصوص الصفات غير مرادة.

المسألة الثانية: في ثبوت صفة الاستواء لله عز وجل.

المسألة الثالثة: إبطال القول بأن ظاهر النصوص يقتضي التشبيه.

المسألة الرابعة: إثبات جملة من الصفات التي نفاها المؤلف.

المسألة الخامسة: الكلام في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلا هُوَ﴾.

المسألة السادسة: في بيان جواز الإشارة إلى ا لله عز وجل بالعلو.

المسألة السابعة: في إثبات النزول لله عز وجل كما أخبر.

المسألة الثامنة: بيان موقف أهل السنة من التأويل لنصوص الصفات.

* وقفات مع المؤلف:

المسألة الأولى: في بيان غلط من زعم أن ظواهر نصوص الصفات غير مرادة.

أكثر المؤلف في هذا المبحث من القول بأن ظواهر نصوص الصفات غير مرادة لله تعالى !

وإليك بعضاً من أقواله في هذه المسألة:

١- قال في ص (١٨٢) من الجزء الثاني: "فأول ما اتفقوا عليه - يعني العلماء-صرفها- أي آيات الصفات- عن ظواهرها المستحيلة، واعتقاد أن هذه الظواهر غير مرادة للشارع قطعا..." أ.هـ

٢- وقال في (ص ١٨٣) حاكياً مذهب السلف: "... وهو تفويض معاني هذه المتشابهات إلى الله وحده بعد تنزيهه تعالى عن ظواهرها المستحيلة..." أ.هـ

٣- وقال في ص (١٨٤) حينما ذكر قول مالك في الاستواء: "... لكن هذا الظاهر غير مراد قطعاً، لأنه يستلزم التشبيه المحال على الله بالدليل القاطع" أ.هـ.

وهناك مواضع أخرى مثلها غير ما ذكرت، وهي كثيرة جداً في هذا الكتاب[1].

(١) انظر على سبيل المثال الصفحات (١٨٦، ١٨٧، ١٨٨) من الجزء الثاني.

والحاصل أن القول بأن ظواهر تلك النصوص غير مرادة في اللفظ والمعنى، أو في اللفظ فقط، قول باطل[1] والذي أبطل منه نسبة هذا المذهب الفاسد إلى السلف الصالح... فإنه قد تواتر النقل عنهم أن نصوص الصفات تجرى على ظاهرها، وأنها كما أخبر الله تعالى وأخبر رسوله ﷺ، دون التعرض لذلك بالتحريفات الفاسدة والتي يسمونها تأويلاً !

ولقد حكم الأئمة الأعلام من علماء هذه الأمة وسادتها على من تأول الاستواء، والنزول، والفوقية، والكلام، ونحو ذلك من الصفات بالتجهم !!

ولم يُنقل عن أحد منهم خلاف ما ذكرت، والله المستعان.

أما من أطلق أمثال تلك العبارة، فإنه اعتقد أن ظاهر النصوص يقتضي التمثيل والتشبيه.. -كما صرح المؤلف بذلك في مواضع عدة سيأتي ذكرها والرد عليها- بصفات المخلوقين[2].

والحقيقة الثابتة أن السلف -أهل السنة والجماعة- لم يكونوا يعتقدون إذا أطلقوا الإثبات في نصوص الصفات، أن ظاهرها يماثل

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (٣: ٤٣-٤٨، ٦٦-٦٨، ٢٠٧- ٦/٣٥٥-٣٥٨، ٢٠/٢١٨، ٣٣/١٧٧-١٨٢).

(٢) انظر المصدر السابق (٣/٤٣،٤٤، ٦/٣٥٥-٣٥٨، ٢٢/٩٢).

صفات المخلوقين، ولا أن مفهومها اللائق بجلال الله وعظمته غير مراد[1]، وإنما درجوا على وفق قول الله عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وهُوَ السَمِيْعُ البَصِيرُ﴾ [الشورى: آية ١١].

ثم نقول لهؤلاء: إذا كنتم تقرون بأن ظاهر الصفات السبع التي أثبتموها لا يقتضي التشبيه فيلزمكم مثل هذا الإقرار في سائر الصفات، وإلا وقعتم في التناقض !![2].

قال شيخ الإسلام أبو العباس رحمه الله: "واعلم أن من المتأخرين من يقول: مذهب السلف إقرارها على ما جاءت به مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد، وهذا اللفظ "مجمل" فإن قوله ظاهرها غير مراد يحتمل أنه أراد بالظاهر نعوت المخلوقين، وصفات المحدثين؛ مثل أن يراد بكون "الله قِبَل وجه المصلي" أنه مستقر في الحائط الذي يصلي إليه... فلا شك أن هذا غير مراد.

ومن قال: إن مذهب السلف أن هذا غير مراد، فقد أصاب في المعنى، لكن أخطأ بإطلاق القول بأن هذا ظاهر الآيات والأحاديث، فإن هذا المُحال ليس هو الظاهر على ما قد بيناه في غير هذا الموضع...

---

(١) انظر المصدر السابق (٤٣/٣، ٤٧، ٤٨، ٣٥٦/٦، ٣٥٨).

(٢) انظر المصدر السابق (٤٦/٣-٤٨).

وإن كان الناقل عن السلف أراد بقوله: "الظاهر غير مراد عندهم" أن المعاني التي تظهر من هذه الآيات والأحاديث مما يليق بجلال الله وعظمته، ولا يختص بصفة المخلوقين، بل هي واجبة لله، أو جائزة عليه جوازا ذهنياً، أو جوازاً خارجياً غير مراد. فهذا أخطأ فيما نقله عن السلف، أو تعمد الكذب، فما يمكن لأحد قط أن ينقل عن واحد من السلف ما يدل -لا نصاً ولا ظاهراً- أنهم كانوا يعتقدون أن الله ليس فوق العرش، ولا أن الله ليس له سمع ولا بصر ولا يد حقيقة.

وقد رأيت هذا المعنى ينتحله بعض من يحكيه عن السلف، ويقولون إن طريقة أهل التأويل هي في الحقيقة طريقة السلف -بمعنى أن الفريقين اتفقوا على أن هذه الآيات والأحاديث لم تدل على صفات الله سبحانه وتعالى -ولكن السلف أمسكوا عن تأويلها، والمتأخرين رأوا المصلحة في تأويلها لمسيس الحاجة إلى ذلك. ويقولون: الفرق بين الطريقتين: أن هؤلاء قد يعينون المراد بالتأويل، وأولئك لا يعينون، لجواز أن يراد غيره.

وهذا القول على الإطلاق كذب صريح على السلف؛ أما في كثير من الصفات فقطعاً؛ مثل أن الله تعالى فوق العرش، فإن من تأويل كلام السلف المنقول عنهم -الذي لم يُحْكَ هنا عُشْرُهُ- علم بالاضطرار أن القوم كانوا مصرحين بأن الله فوق العرش حقيقة، وأنهم ما اعتقدوا خلاف هذا قط، وكثير منهم قد صرح في كثير من الصفات بمثل ذلك.

والله يعلم أني بعد البحث التام، ومطالعة ما أمكن من كلام السلف، ما رأيت كلام أحد منهم يدل -لا نصاً ولا ظاهراً، ولا بالقرائن- على نفي الصفات الخبرية في نفس الأمر؛ بل الذي رأيته أن كثيراً من كلامهم يدل -إما نصاً وإما ظاهراً- على تقرير جنس هذه الصفات... وإنما ينفون التشبيه، وينكرون على المشبهة... مع إنكارهم على من ينفي الصفات أيضاً؛ كقول نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري: "من شبه الله بخلقه فقد كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس ما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيهاً".

وكانوا إذا رأوا الرجل قد أغرق في نفي التشبيه من غير إثبات الصفات، قالوا: هذا جهمي معطل. وهذا كثير جداً في كلامهم، فإن الجهمية والمعتزلة إلى اليوم يسمون من أثبت شيئاً في الصفات مشبهاً -كذباً منهم وافتراءاً- حتى إن منهم غلا[1] ورمى الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم بذلك، حتى قال ثمامة بن الأشرس[2] من رؤساء الجهمية: ثلاثة من الأنبياء مشبهة؛ موسى حيث قال: ﴿إِنْ هِيَ إلا

---

(١) هكذا في المطبوع ولعل فيه كلمة ساقطة وهي "من".

(٢) أبو معن النميري البصري المتكلم، من رؤوس المعتزلة، عاصر الرشيد والمأمون. سير أعلام النبلاء (٢٠٣/١٠).

فِتْنَتُكَ﴾ [الأعراف: آية ١٥٥]، وعيسى حيث قال: **﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفسِي ولا أَعْلَمُ ما في نَفْسِكَ﴾** [المائدة: آية ١١٦]، و محمد ﷺ حيث قال: "ينزل ربنا". وحتى إن جُلَّ المعتزلة تُدخل عامة الأئمة مثل: مالك وأصحابه، والثوري وأصحابه، والأوزاعي وأصحابه، والشافعي وأصحابه، وإسحاق بن راهوية، وأبي عبيد، وغيرهم في قسم المشبهة..." أ.هـ[1].

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/١٠٨-١١١).

المسألة الثانية: في ثبوت صفة الاستواء لله عز وجل[1].

عمد المؤلف إلى صفة الاستواء لِلّه عز وجل فنفاها وعطّلها، بحجة أنها تقتضي التجسيم والتحيز والتشبيه،فقال معقّباً على قول مالك في الاستواء: "يريد رحمه الله: أن الاستواء معلوم الظاهر بحسب ما تدل عليه الأوضاع اللغوية، ولكن هذا الظاهر غير مراد قطعاً، لأنه يستلزم التشبيه المحال على الله بالدليل القاطع، والكيف مجهول، أي تعيين مراد الشارع مجهول لنا لا دليل عندنا عليه، ولا سلطان لنا به، السؤال عنه بدعة ! أي الاستفسار عن تعيين هذا المراد على اعتقاد أنه مما شرعه الله بدعة..." أ.هـ[2] و هناك مواضع أخرى من كلام المؤلف تشبهه أيضاً[3].

---

(١) انظر الأسماء والصفات للبيهقي (٥١٣-٥٢٣)، التوحيد لابن خزيمة (١/٢٣١-٢٥٤)، الرد على الجهمية للدارمي (١٧-٣٦)، الرد على المريسي (٢٣-٢٥، ٧١-١٠٧)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣٨٧-٤٠٢)، التمهيد (٧/١٢٨-١٥٩)، الفتح (١٣/٤٠٣-٤١٥)، لوامع الأنوار (١/١٩٠-١٩٩)، شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري للغنيمان (١/٣٥٥-٣٧١).

(٢) المناهل (٢/١٨٤).

(٣) انظر الصفحات (١٨٦، ١٨٩) من الجزء الثاني.

ويجاب عن هذا بأمور:

الأول: في معنى الاستواء[1]:

فسر أهل السنة الاستواء بمعان هي: "علا، وارتفع"[2]، وقد روى هذه المعاني البخاري في صحيحه تعليقاً حيث قال: "قال أبو العالية: استوى إلى السماء: ارتفع... وقال مجاهد: استوى: علا على العرش[3].

وأخرج ابن جرير عن الربيع بن أنس: ﴿**ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ**﴾ يقول: "ارتفع إلى السماء"[4].

وروى اللالكائي عن بشر بن عمر قال: "سمعت غير واحد من المفسرين يقول: الرحمن على العرش استوى "ارتفع".

وقال ابن عبد البر: "الاستواء: الاستقرار في العلو، وبهذا خاطبنا الله عز وجل فقال: ﴿**لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعمَةَ رَبِّكُم إذا استَوَيتُم عَلَيْه**﴾ [الزخرف: آية ١٣]. وقال تعالى: ﴿**واستَوَتْ عَلَى الجُودِيِ**﴾ [هود: آية ٤٤]، وقال أيضاً: ﴿**فإذا استَوَيتَ أنت ومَنْ مَعَكَ عَلَى الفُلكِ**﴾[المؤمنون: آية ٢٨].

---

(١) انظر الأسماء والصفات للبيهقي (٥٢٠-٥٢٣)، التمهيد (١٣١/٧-١٣٢).

(٢) المصدران السابقان.

(٣) صحيح البخاري. كتاب التوحيد، باب: (وكان عرشه على الماء). (٤٠٣/١٣).

(٤) ابن جرير (٤٢٩/١).

وقال الشاعر:

فأوردتهم ماء بفيفاء قفرة   وقد حَلَّقَ النجم اليماني

وهذا لايجوز أن يتأول فيه أحد استولى، لأن النجم لا يستولي.

ونقل عن الخليل قوله: أتيت أبا ربيعة الأعرابي، وكان من أعلم من رأيت؛ فإذا هوعلى سطح، فسلمنا، فرد علينا السلام، وقال لنا: استووا، فبقينا متحيرين و لم ندر ما قال ؟! قال: فقال لنا أعرابي إلى جنبه: إنه أمركم أن ترتفعوا.

قال الخليل: هو من قول الله عز وجل: ﴿ثُمَّ استَوَى إِلَى السَّمَاءِ وهِيَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: آية ١١] ا. هـ[٢].

وأنت تعلم أن البيت الذي ذكره ابن عبد البر رحمه الله تعالى لا يحتمل حمله على الاستيلاء البتة ! فأين يذهبون!

وقال ابن جرير: وأولى المعاني بقول الله جل ثناؤه: ﴿ثُمَّ استَوَى إِلَى السَّمَاءِ...﴾ علا عليهن وارتفع..." أ.هـ[٣].

---

(١) اللسان مادة: صبح (٤٠٢/٢)، تهذيب اللغة مادة: صبح.

(٢) التمهيد (١٣١/٧-١٣٢).

(٣) تفسير ابن جرير (٤٠٣/١).

الثاني: إبطال تأويل الاستواء بالاستيلاء: (١)

إن عامة المؤولين لهذه الصفة يصرفون معناها إلى الاستيلاء. ولقد أبطل ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية من اثنى عشر وجهاً(٢) كما أبطله تلميذه ابن القيم من اثنين وأربعين وجهاً يمكن أن نلخص أهما فيما يأتي مع بعض الزيادات على ما ذكر..

وهذه الأوجه:

١- أن هذا اللفظ في اللغة نوعان: مطلق ومقيد.. فالمطلق ما لم يُوصَل معناه بحرف، مثل قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّه وَاستَوَى﴾ [القصص: آية ١٤] و هذا معناه كمل.

أما المقيد فثلاثة أضرب:

أ- مقيد بـ"إلى".. مثل قوله: ﴿ثُمَّ استَوَى إِلَى السَّمَاءِ ﴾ [البقرة: آية ٢٩]، وهو في موضعين من القرآن. وهذا يكون بمعنى العلو والارتفاع بإجماع السلف.

ب- مقيد بـ "على" مثل قوله: ﴿لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾ [الزخرف: آية ١٣] وهذا معناه العلو والارتفاع والاعتدال بإجماع أهل اللغة.

---

(١) انظر شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (١/٣٦٤-٣٦٦).

(٢) انظر الفتاوى (٥/١٤٤-١٤٩، ٢٢٦، ١٦/٣٩٣-٤٠٧)، وانظر (٣٣/١٨١-١٨٧).

جـ- الاستواء المقرون (بواو مع) التي تعدي الفعل إلى المفعول معه نحو: استوى الماء والخشبة؛ بمعنى: ساواها.

هذه هي معاني الاستواء في كلامهم، ليس في شيء منها معنى الاستيلاء، كما لم ينقله أحد من الأئمة المعتبرين.

٢- القائلون بالاستيلاء لم يقولوه نقلا، فإنه مجاهرة بالكذب، وإنما قالوه استنباطاً وحملا منهم للفظة "استوى" على "استولى" مستدلين بقول الشاعر:

قد استوى بشر[١] على العراق...إلخ[٢].

وهذا البيت ليس من شعر العرب كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

٣- إنكار أهل اللغة لذلك... فقد سأل ابن أبي دؤاد ابن الأعرابي: أتعرف في اللغة استوى بمعنى "استولى" ؟ فقال: لا أعرف[٣].

---

(١) بشر بن مروان بن الحكم الأموي، ولي العراقين لأخيه بعد مقتل مصعب. توفي بالبصرة سنة خمس وسبعين، وله نيف أربعون سنة. سير أعلام النبلاء (١٤٥/٤).

(٢) انظر شرح الأصول الخمسة ٢٢٦، اجتماع الجيوش (١٨١/٢)، اللسان مادة: "سوى" (٢٤٨/٢).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة رقم (٦٦٧)، مختصر العلو رقم (٢٤٠).

وأتاه رجل فقال: يا أبا عبد الله: ما معنى قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾؟ قال: هو على عرشه كما أخبر. فقال الرجل: ليس كذلك إنما معناه استولى. فقال: اسكت؛ ما يدريك ما هذا ؟! العرب لاتقول للرجل استولى على الشيء حتى يكون له فيه مضاد؛ فأيهما غلب قيل: استولى، والله تعالى لا مضاد له وهو على عرشه كما أخبر. ثم قال: الاستيلاء بعد المغالبة، قال النابغة:

إلا لمثلك أو من أنت سابقُهُ   سبق الجواد إذا استولى على الأمد[1]

٤- مانقل عن الخطابي: "أن البيت لم يقله شاعر معروف يصح الاحتجاج بقوله، ولو كان الاستواء ها هنا بمعنى الاستيلاء لكان الكلام عديم الفائدة، لأن الله تعالى قد أحاط علمه وقدرته بكل شيء، وكل قطر وبقعة من السماوات والأرضين وتحت العرش...فما معنى تخصيصه العرش بالذكر ؟!

ثم إن الاستيلاء إنما يتحقق معناه عند المنع من الشيء، فإذا وقع الظفر به قيل استولى عليه؛ فأي منع كان هناك حتى يوصف بالاستيلاء بعده.

---

(١) انظر شرح أصول اعتقاد أهل السنة رقم (٦٦٦)، الأسماء والصفات (ص٥٢٣)، مختصر العلو رقم (٢٤١)، الفتح (٣/٤٠٦)، والبيت في ديوان النابغة (ص ١٣).

٥- أن قولهم هذا يُعد تفسيراً للقرآن بالرأي المجرد الذي لم ينقل عن صاحب ولاتابع، ولا أحد من أئمة المسلمين.

٦- أن إحداث قول في التفسير على خلاف تفسيرات السلف.. يستلزم أحد أمرين: إما أن يكون خطأ في نفسه، أو تكون أقوال السلف المخالفة له خطأ.

والأول هو الواقع.

٧- اطراد هذا اللفظ في الكتاب والسنة بلفظ "الاستواء" دون "الاستيلاء" ولو كان معناه "استولى" لكان استعماله في أكثر موارده كذلك.

فإذا جاء موضع أو موضعان بلفظ "استوى" حمل على معنى استولى، لأنه المألوف المعهود، وأما أن يُؤتى إلى لفظ قد اطرد استعماله في جميع موارده على معنىً واحد فيُدَّعى صرف الجميع إلى معنى لم يُعهد استعماله، فهذا فاسد.

هذا لو لم يكن في السياق ما يأبى حمله على غير معناه الذي اطَّرد استعماله فيه؛ فكيف وفي السياق ما يأبى ذلك.

٨- إتيانه بلفظ "ثم" الدالة على الترتيب والمهلة، ولو كان المعنى القدرة على العرش والاستيلاء.. لم يتأخر ذلك إلى ما بعد خَلْقِ السماوات والأرض؛ فالعرش كان موجوداً قبل خلقهما كما ثبت ذلك

في الصحيحين وغيرهما. قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرشه عَلَى الْمَاءِ..﴾ [هود: آية ٧].

٩- أن التغاير حاصل بين الاستواء والاستيلاء.. في اللفظ والمعنى. فحمل أحدهما على الآخر إن ادعى بأنه بطريق الوضع فكذب ظاهر؛ فالعرب لم تضع لفظ الاستواء للاستيلاء. وإن كان بطريق الاستعمال في اللغة فكذب كذلك، لأنه لم ينقل فلا وجود له.

١٠- أن هذا المؤوِّل شاهد على الله تعالى أنه أراد بكلامه هذا المعنى، وهذه شهادة لا علم لقائلها بمضمونها، بل هي قول على الله بلا علم. فلو فُرض أن اللفظ محتمل لها في اللغة لم يجز أن يُشهد على الله أنه أراد هذا المعنى، بخلاف من أخبر عن الله تعالى أنه أراد الحقيقة والظاهر، فإنه شاهد بما أجرى الله سبحانه عادته من خطاب خلقه بحقائق لغاتهم وظواهرها كما قال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَسُولٍ إِلا بِلِسَانِ قَومِهِ﴾ [ابراهيم: آية ٤] فإذا كان الاستواء في لغة العرب معلوماً كان هو المراد، لكون الخطاب بلسانهم.. فإذا خاطبهم بغير ما يعرفونه كان بمنزلة خطاب العربي بالعجمية.

١١- الإجماع على إثبات الاستواء لله تعالى حقيقة[1]، كما نقل ذلك الطلمنكي[2]، وابن عبد البر، والقرطبي، كما حكى الأشعري الإجماع على بطلان تأويل الاستواء بالاستيلاء.

١٢- أن استدلالهم بذلك البيت باطل من وجوه:

أ- أن هذا البيت محرف وإنما هو هكذا:

بشر قد استولى على العراق...إلخ.

وهذا لو كان البيت معروفاً في أشعار العرب، فكيف والحال أنه مجهول!

ب- لو صح البيت لفظاً ونسبة لكان حجة عليهم.. وهو على حقيقة الاستواء المعروفة؛ فإن بشراً كان أميراً على العراق، فاستوى على سريرها، كما هو عادة الملوك ونوابهم أن يجلسوا فوق سرير الملك مستوين عليه، وهذا هو المطابق لمعنى هذه اللفظة في اللغة،كقوله تعالى: ﴿لِتَستَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ...﴾ [الزخرف:آية١٣]

---

(١) انظر الفتاوى (٥/١٨٢-١٨٣).

(٢) هو: الإمام المحدث، الحافظ، أبو عمر، أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي عيسى المعافري الأندلسي الطلمنكي. توفي سنة (٤٢٩هـ). السير (١٧/٥٦٦).

وقوله ﴿وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ [هود: آية ٤٤]، ولا يوجد في شيء من ذلك مامعناه الاستيلاء والقهر.

جـ- أن استواء الشيء على غيره يتضمن استقراره وثباته وتمكنه عليه، كما قال تعالى في السفينة: ﴿وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ﴾ [هود: آية ٤٤]، أي رست عليه واستقرت على ظهره. وقال في الزرع: ﴿فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ﴾ [الفتح:آية٢٩]، فإنه قبل ذلك يكون فيه ميل واعوجاج لأجل ضعف سوقه، وإذا استغلظ الساق واشتدت السنبلة استقرت؛ ومنه هذا البيت. فإنه يتضمن استقراره وثباته عليها، ودخوله دخولاً مستقراً ثابتاً غير مزلزل.. وهذا يستلزم الاستيلاء، أو يتضمنه؛ فالاستيلاء لازم معنى الاستواء، لا في كل موضع، بل في الموضع الذي يقتضيه، ولا يصح الاستيلاء في كل موضع يصلح فيه الاستواء، بل هذا له موضع، وهذا له موضع، ولذا لايصلح أن يقال: استولت السنبلة على ساقها، ولا استولت السفينة على الجبل، ولا استولى الرجل على السطح إذا ارتفع فوقه.

د- لو كان المراد بالبيت استيلاء القهر لكان المستوي هو عبد الملك ابن مروان، لا بشر بن مروان، فقد كان نائباً له؛ بخلاف الاستواء الحقيقي، وهو الاستقرار فيها، والجلوس على سريرها.

هـ- لا يقال لمن استولى على بلدة ولم يدخلها، ولم يستقر فيها، بل بينه وبينها بُعد كثير، إنه قد استوى عليها.. فلا يقال: استوى أبو بكر على الشام، مع أنه قد استولى عليها.

و- أن الأمر إذا دار بين تحريف لغة العرب، وحمل لفظها على معنى لم يعهد استعماله فيه البتة، وبين حمل المضاف المألوف حذفه كثيراً إيجازاً واختصاراً، فالحمل على حذف المضاف أولى، وهذا البيت كذلك. فإنا إن حملنا لفظ "استوى" فيه على استولى حملناه على معنى لم يعهد استعماله فيه البتة، وإن حملناه على حذف المضاف وتقديره "قد استوى على سرير العراق" حملناه على معهود مألوف. فيقولون: قعد فلان على سرير الملك. فيذكرون المضاف إيضاحاً وبياناً، ويحذفونه تارة إيجازاً واختصاراً. إذ قد علم المخاطب أن القعود والاستواء والجلوس الذي يضاف ويقصد به الملك يستلزم سرير الملك، فَحَذْفُ المضاف أقرب إلى لغة القوم من تحريف كلامهم.

١٣- كيف يجوزأن ينزل آيات متعددات في كتابه الذي أنزله بلسان العرب، ويكون معنى ذلك الخطاب مشهوراً على لغتهم، معروفاً في عادة نظامهم، فلا يريد ذلك المعنى، ويأتي بلفظ يدل على خلافه، ويطرد استعماله في موارده كلها بذلك اللفظ الذي لم يرد معناه، ولا يذكر في موضع واحد باللفظ الذي يريد معناه، فمن تصور هذا جزم ببطلانه.

١٤- لو أراد ذلك المجاز لذكر في اللفظ قرينة تدل عليه، فإن المجاز إن لم يقترن به قرينة وإلا كانت دعواه باطلة، لأنه خلاف الأصل، وليس في موارد الاستواء في النصوص قرينة صارفة، ولا في موضع واحد. فكيف إذا كان السياق يقتضي بطلان ما ذكر من المجاز، وأن المراد هو الحقيقة !

١٥- أن تجريد الاستواء من اللام، واقترانه بحرف "على" وعطف فعله بـ ثم على خلق السماوات والأرض، وكونه بعد أيام التخليق... وذكر تدبير أمر الخليقة معه، الدال على كمال الملك.. قرائن تفيد القطع بأن الاستواء على حقيقته.

١٦- لو كان الاستواء بمعنى الملك والقهر لجاز أن يقال: "استوى" على ابن آدم والجبل والشجر..

١٧- نقول لهؤلاء: العقل إما أن يحيل حمل الاستواء على حقيقته أولا. فإن أحاله، و لم يتكلم أحد من الصحابة أو التابعين وأئمة الإسلام في تفسيره بخلاف ما يحيله العقل، بل تفاسيرهم كلها مما يحيله العقل، لزم القدح في علم الأمة، ونسبتها إلى أعظم الجهل، لسكوتهم عن بيان الحق، وتكلمهم بالباطل، وهذا شر من قول الرافضة، وإن لم يحله العقل، وجب حمله على حقيقته، لأنها الأصل، والعقل لا يمنع منها.

١٨- اتفاق الأئمة على أن ذلك التأويل مأخوذ عن الجهمية والمعتزلة والخوارج، وهؤلاء لاتعتمد أقوالهم في مثل هذه المسائل.

١٩- أن الاستيلاء يكون مع مزايلة المستولي للمستولى عليه ومفارقته، كما يقال: استولى عثمان على خراسان.. فجعله مستولياً عليه بعد مفارقته له، والاستواء لا يكون إلا مع مجاورة الشيء الذي يستوى عليه، كما استوت على الجودي، ولا يصح أن يقال: استوى على الدابة والسطح إذا نزل عنها وفارقها.

٢٠- أن نقل معنى الاستواء كنقل لفظه. فالأمة كلها تعلم بالضرورة أن الرسول ﷺ أخبر عن ربه بأنه استوى على عرشه، من يحفظ القرآن منهم ومن لا يحفظ.

وهذا كمعنى السمع والبصر والإرادة عندهم... فإنها معلومة المعنى.. فإخراج الاستواء عن حقيقته المعلومة كإنكار ورود لفظه بل أبلغ.

٢١- أن اللفظ إنما يرادلمعناه ومفهومه، فهو المقصود بالذات، واللفظ مقصود قصد الوسائل، والتعريف بالمراد، فإذا انتفى المعنى، وكانت إرادته محالا، لم يبق في ذكر اللفظ فائدة، بل كان تركه أنفع من الإتيان به، فإن الإتيان به إنما حصل منه إيهام المحال والتشبيه، وأوقع الأمة في اعتقاد الباطل، ولا ريب أن هذا إذا نسب إلى آحاد الناس كان ذمه أقرب من مدحه، فكيف يليق نسبته إلى من كلامه هدى وشفاء، وبيان ورحمة ؟!

٢٢- أن ظاهر الاستواء: هو العلو والارتفاع. وقد صرح المنكرون بأن الله لا يجوز أن يتكلم بشيء ويعني به خلاف ظاهره، كما قال الرازي وغيره عند رده على المرجئة: واحتجوا بأنَّ ذلك عبث، وهو محال على الله. ونحن نحتج عليه بمثل ذلك.

٢٣- أن حقيقة هذا التأويل: أنه ليس فوق السماوات رب... ولا عرج إليه بالرسول حقيقة، ولا رفع المسيح حقيقة.. ولا يراه المؤمنون عياناً فوقهم....

هذه حقيقة هذا المجاز، وهذا أشد مناقضة لما جاءت به الرسل منه للمعقول.

٢٤- أن الله تعالى ذم المحرفين للكلم.. وهو نوعان:

١- تحريف في اللفظ وهو معروف.

٢- تحريف في المعنى، وهو الذي توسع فيه هؤلاء وسموه تأويلاً.

وهو العدول بالمعنى عن وجهه وحقيقته،وإعطاء اللفظ معنى لفظ آخر بقدر ما مشترك بينهما.

٢٥- أن استواء الرب المُعدَّى بأداة "على" المعلق بعرشه،المعرف باللام،المعطوف بثم على خلق السماوات والأرض، المطرد في موارده على أسلوب واحد ونمط واحد، لا يحتمل إلا معنى واحداً، لا يحتمل معنيين البتة فضلا عن ثلاثة، أو خمسة، أو عشرة، كما قال بعضهم[1].

---

(١) انظر مختصر الصواعق المرسلة (ص٣٢٠-٣٣٦).

٢٦- أن لفظ العلو والفوقية والنزول -والذي يتكرر في النصوص كثيراً- يقتضي علو ذاته فوق العرش[١].

٢٧- أن القول في الاستواء كالقول في سائر الصفات؛ فإذا أثبتم لِلّه سمعاً وبصراً وإرادة لا تماثل صفات المخلوقين، فيلزمكم نظير ذلك في الاستواء[٢].

٢٨- من نفى الاستواء فراراً من التشبيه والتمثيل، فإنه يلزمه نظير ذلك فيما ذهب إليه[٣] من التأويل بالاستيلاء، أو القهر ونحوه، بل إن تأويله بالاستيلاء يحمل معنى لايليق با لله عز وجل كما تقدم.

الثالث: الاحتجاج لمذهب أهل السنة من النقل:

أولاً من القرآن الكريم:

لقد تعدد ورود هذا اللفظ في القرآن في سبعة مواضع، كلها يدل على تعظيم ا لله عز وجل، وإجلاله، وهذه المواضع هي:

١- في سورة الأعراف، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمْ ا للهُ الَّذِيْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ﴾ [الأعراف: آية ٥٣].

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (٥/٥٧٩).

(٢) انظر المصدر السابق (٥/١٩٤-١٩٥).

(٣) انظر المصدر السابق (٥/٣٥١).

٢- في سورة يونس، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمْ ا للهُ الَّذِيْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّام ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ يُدَبِّرُ الأَمْرَ، مَا مِنْ شَفِيعٍ إلا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ﴾ [يونس: آية ٣].

٣- في سورة الرعد وهو قوله تعالى: ﴿ا للهُ الَّذِيْ رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ استَوَى عَلَى العَرشِ، وَسَخَّرَ الشَمْسَ وَالقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِيْ لأَجَلٍ مُسَمَّى﴾ [الرعد:آية ٢].

٤- في سورة طه، وهو قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: آية ٥].

٥- في سورة الفرقان، وهو قوله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الحَيِّ الَّذِيْ لا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بحَمْدِهِ وَكَفَى بِهِ بذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيراً . الَّذِيْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بينَهُمَا في سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ الرَّحْمنُ فاسْأَلْ بِه خَبِيراً﴾ [الفرقان: الآيتان ٥٨-٥٩].

٦- في سورة السجدة، وهو قوله تعالى: ﴿ا للهُ الَّذِيْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ والأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا في سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى العَرْشِ، مَا لَكُمْ مِنْ دُوْنِه مِنْ وَلِيٍّ وَلا شَفِيْعٍ أَفَلا تَتَذَكَّرُونَ﴾ [السجدة: آية ٤].

٧- في سورة الحديد، وهو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ والأرضَ في ستَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ استَوَى عَلَى الْعَرْشِ..﴾ [الحديد: آية ٤].

ثانياً: ذكر بعض النصوص الدالة على ذلك من السنة:

١- حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: ((إن الله خلق السماوات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يوم السابع))[١].

٢- حديث قتادة بن النعمان [٢]رضي الله عنه مرفوعاً: ((لما فرغ الله من خلقه استوى على عرشه))[٣].

---

(١) أخرجه أحمد (٢/٣٢٧)، وأبو يعلي في المسند رقم (٦١٣٢)، والنسائي في تفسير سورة السجدة رقم (٤١٢) (٢/١٥٣) من كتاب التفسير له. والبخاري في تاريخه الكبير (١/٤١٣)، وابن معين في تاريخه (١/٣١٨)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٤٨٦-٤٨٧)، والدولابي في الكنى (١/١٧٥)، في ترجمة أبي رافع الصائغ، والحاكم في معرفة علوم الحديث ٣٣، وانظره في تحفة الأشراف برقم (١٣٥٥٧،١٤١٩٣)، والسلسلة الصحيحة برقم (١٨٣٣)، والمشكاة (٥٧٣٤)، وليس عند بعضهم ذكر الاستواء فيه. وهو في مختصر العلو برقم (٧١).

(٢) قتادة بن النعمان بن زيد بن عامر الأنصاري، الظفري، صحابي شهد بدراً وهو أخو أبي سعيد لأمه، توفي سنة ٢٣هـ. التقريب (٢/١٢٣).

(٣) اجتماع الجيوش الإسلامية (ص١٠٨)، مختصر العلو برقم ٣٨، وصححه الألباني.

٣- حديث عمران بن حصين رضي الله عنهما مرفوعاً، وفيه: ((... كان الله على العرش، وكان قبل كل شيء...))(١).

ثالثاً: من أقوال الصحابة:

١- قول ابن مسعود رضي الله عنه: (العرش فوق الماء، والله فوق العرش لا يخفى عليه شيء من أعمالكم)(٢).

٢- قول عائشة رضي الله عنها: (... ولكن عَلِمَ الله فوق عرشه أني لم أحب قتله)(٣). [تعني عثمان رضي الله عنه].

---

(١) البخاري. كتاب بدء الخلق، باب: (ماجاء في قول الله تعالى: (وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده) حديث رقم (٣١٩٠) ٦/٢٨٦، وانظر الأرقام: (٣١٩١، ٤٣٦٥، ٤٣٨٦، ٧٤١٨)، واللفظ المذكور عند الذهبي في العلو. انظر مختصر العلو رقم (٤٠، ٤٤).

(٢) العظمة لأبي الشيخ (٢/٥٦٥، ٦٨٨)، رد الدارمي على المريسي (ص٧٣، ١٠٥)، الرد على الجهمية للدارمي (ص٢٦)، التوحيد لابن خزيمة (١/٢٤٢-٢٤٤)، والطبراني في الكبير برقم (٨٩٨٧)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص٥٠٧)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة رقم (٦٥٩) والهيثمي في المجمع (١/٨٦)، وانظره في مختصر العلو برقم (٤٨)، والفتح (١٣/٤١٣).

(٣) الدارمي في الرد على الجهمية (ص٢٧)، مختصر العلو رقم (٥٢).

٣- عن ناس من أصحاب النبي ﷺ في قوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: آية ٢٩]. قال: "إن الله تعالى كان على عرشه على الماء، ولم يخلق شيئاً قبل الماء... فلما فرغ الله عز وجل من خلق ما أحب استوى على العرش"[١].

هذا وقد نُقل إثبات هذه الصفة عن غير هؤلاء من الصحابة، كأم سلمة[٢]، وعبد الله بن سلام[٣].

رابعاً: من أقوال التابعين ومن بعدهم في هذه الصفة:

١- قال المزني: "لا يصلح لأحد توحيد حتى يعلم أن الله على العرش بصفاته..."[٤].

٢- قيل ليزيد بن هارون: من الجهمية؟ قال: "من زعم أن الرحمن على العرش استوى على خلاف ما يقر في قلوب العامة فهو جهمي".

---

(١) البيهقي في الأسماء والصفات (٤٨٢-٤٨٣)، التوحيد لابن خزيمة (٨٨٦/٢)، مختصر العلو رقم (٥٤).

(٢) اللالكائي رقم (٦٦٣)، الفتح (٤٠٦/١٣).

(٣) التاريخ لابن معين (٣٢٨/١).

(٤) العلو (١٣٥)، وانظر السير (٤٩٤/١٢)، مختصر العلو رقم (٢٤٨).

وعقبة الذهبي بقوله: "... والعامة: مراده بهم جمهور الأمة وأهل العلم، والذي وقر في قلوبهم من الآية هو مادل عليه الخطاب، مع يقينهم بأن المستوى ليس كمثله شيء. هذا الذي وقر في فطرهم السليمة، وأذهانهم الصحيحة، ولو كان له معنى وراء ذلك لتفوهوا به ولما أهملوه، ولو تأول أحد منهم الاستواء لتوفرت الهمم على نقله، ولو نُقل لا شتهر، فإن كان في بعض الجهلة الأغبياء من يفهم من الاستواء ما يوجب نقصاً أو قياساً للشاهد على الغائب، وللمخلوق على الخالق، فهذا نادر، فمن نطق بذلك زُجر وعُلم. وما أظن أن أحداً من العامة يقر في نفسه ذلك، وا لله أعلم" أ.هـ[1].

٣- سمع القعنبي[2] رجلا من الجهمية يقول: "الرحمن على العرش استولى... فقال القعنبي: "من لا يوقن أن الرحمن على العرش استوى كما يقر في قلوب العامة فهو جهمي"[3].

---

(١) العلو (١١٦-١١٧)، وانظر مختصر الصواعق (ص٣٣١)، مختصر العلو (١٦٧).

(٢) عبد الله بن مسلمة بن قعنب، الإمام الثبت القدوة، أبو عبد الرحمن الحارثي المدني، نزيل البصرة، ثم مكة، ولد سنة (١٣٠هـ). وتوفي سنة (٢٢١هـ). السير (٢٥٧/١٠).

(٣) العلو (١٢١)، وانظر مختصر العلو رقم (٢٠٤).

٤- قال سعيد بن عامر الضبعي[(١)] [وقد ذكر الجهمية]: "هم شر قولا من اليهود والنصارى. قداجتمع اليهود النصارى وأهل الأديان مع المسلمين على أن الله عز وجل على العرش، وقالوا هم: ليس على شيء"[(٢)].

٥- قال الأصمعي: "قدمت امرأت جهم، فقال رجل عندها: الله على عرشه. فقالت: محدود على محدود. قال الأصمعي: هي كافرة بهذه المقالة"[(٣)].

٦- قال ربيعة: "الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة"[(٤)].

٧- قال أبو مطيع البلخلي: "سألت أبا حنيفة عمن يقول: لا أعرف ربي في السماء أو في الأرض. فقال: قد كفر. لأن الله تعالى

---

(١) سعيد بن عامر الضبعي. أبو محمد البصري، قال عنه في التقريب: "ثقة، صالح، وقال أبو حاتم ربما وهم" ا. هـ توفي سنة ٢٠٨هـ وعمره (٨٦) سنة. التقريب (٢٩٩/١).

(٢) العلو (١١٧) وانظر مختصر العلو رقم (١٨٣).

(٣) العلو (١١٨) وانظر مختصره رقم (١٨٩).

(٤) اللالكائي رقم (٦٦٥)، البيهقي في الأسماء والصفات (ص٥١٦)، ابن القيم في مختصر الصواعق (ص٣٣٦)، الفتح (٤٠٦/١٣). مختصر العلو رقم (١١١).

يقول: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ وعرشه فوق سماواته. فقلت: إنه يقول: أقول على العرش استوى ولكن قال: لا يدري العرش في السماء أو في الأرض. قال: إذا أنكر أنه في السماء فقد كفر"[1].

٨- قال الأوزاعي: "كنا والتابعون متوافرون نقول: "إن الله عز وجل فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته"[2].

وهذا منقول عن جماعات لا يحصون من الأئمة الأعلام، كالحميدي[3]، وهشام بن عبيد الله الرازي[4][5]، ومحمد بن مصعب العابد[6] [7]، وسُنيد ابن داود المصيصي[8][9]، وبشر الحافي[10]، وأحمد بن

---

(١) العلو (١٠١) وانظر مختصر العلو رقم (١١٨).

(٢) الأسماء والصفات (ص٥١٥)، والفتح (٤٠٦/١٣). مختصر العلو رقم (١٢١، ١٢٢).

(٣) العلو (١٢٢) وانظر مختصر العلو رقم (٢٠٧).

(٤) هشام بن عبيد الله الرازي، السني، الفقيه، وهو من بحور العلم. توفي سنة ٢٢١هـ. السير (٤٤٦/١٠).

(٥) العلو (١٢٣)، مختصر العلو رقم (٢١٠).

(٦) محمد بن مصعب العابد، أبو جعفر الدعاء. كان أحد القراء العباد، أثنى عليه أحمد ووصفه بالسنة، توفي ببغداد سنة (٢٢٨هـ). تاريخ بغداد (٢٧٩/٣).

(٧) العلو (١٢٤) وانظر مختصر العلو رقم (٢١٣).

(٨) سنيد بن داود المصيصي، المحتسب، واسمه حسين. قال عنه الحافظ: "ضعيف مع إمامته ومعرفته، لكونه كان يُلقِّن حجاج بن محمد شيخه" ا. هـ توفي سنة ٢٢٦هـ. التقريب (٣٣٥/١).

(٩) انظر العلو (١٢٦)، وانظر مختصر العلو (١٨٣).

(١٠) انظر العلو (١٢٧)، وانظر مختصره (١٨٥).

نصر الخزاعي[1][2]، وقتيبة بن سعيد[3][4]، وابن المديني[5]، وأحمد بن حنبل[6]، وإسحاق[7]، والشعبي[8]، و محمد بن إسحاق[9]، وابن المبارك[10]، وبشر بن عمر الزهراني[11]، ومنصور بن عمار[12][13]،

---

(١) أحمد بن نصر بن مالك بن الهيثم، الخزاعي، أبو عبد الله، قتل ظلماً في فتنة خلق القرآن سنة ٢٣١هـ. السير (١١/١٦٦)، التقريب (١/١٢٣).

(٢) العلو (١٢٨)، وانظر مختصر العلو رقم (٢٢٠).

(٣) قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف الثقفي، أبو رجاء البغلاني، يقال اسمه يحيى وقيل علي. توفي سنة) (٢٤٠هـ)، وعمره تسعين سنة. التقريب (٢/١٢٣).

(٤) انظر العلو (١٢٨)، وانظر مختصر العلو رقم (٢٢٢).

(٥) انظر العلو (١٢٩)، وانظر مختصره رقم (٢٢٥).

(٦) انظر العلو (١٣٠)، اللالكائي رقم (٦٧٤، ٦٧٥).مختصر العلو رقم (٢٢٦).

(٧) انظر العلو (١٣١-١٣٣)، وانظر مختصر العلو رقم (٢٣٣، ٢٣٨)، وقد نقل عليه الإجماع.

(٨) انظر العظمة (٢/٥٩٣).

(٩) انظر العلو (١٠٨)، وانظر مختصر العلو رقم (١٤٧).

(١٠) انظر العلو (١١٠)، وانظر مختصره رقم (١٥٠).

(١١) انظر العلو (١١٣)، انظر مختصره رقم (١٦٧).

(١٢) منصور بن عمار بن كثير الواعظ، أبو السري السلمي الخراساني، وقيل البصري، وكانت وفاته في حدود المائتين والله أعلم. السير (٩/٩٣).

(١٣) انظر العلو (١١٤)، وانظر مختصر العلو رقم (١٦٩).

ووكيع بن الجراح[1]، والخليل بن أحمد[2]والفراء[3] وعبد الله بن أبي جعفر الرازي[4][5]، والشافعي[6] و كعب الأحبار[7]و مالك بن دينار[8] والضحاك[9]و مقاتل بن حيان[10]ومالك بن أنس[11]و أبو الحسن الأشعري[12]في عدد من كتبه، والباقلاني[13] والذهلي[14]، والبخاري[15]،

---

(١) انظر العلو (١١٧)، وانظر مختصره رقم (١٨٤).

(٢) انظر العلو (١١٨)، وانظر مختصره رقم (١٩٠).

(٣) انظر العلو (١١٨)، وانظر مختصره رقم (١٩١).

(٤) عبد الله بن أبي جعفر الرازي. قال عنه في التقريب: "صدوق يخطئ، من التاسعة" ا. هـ التقريب (٤٠٧/١).

(٥) انظر العلو (١١٩)، وانظر مختصر العلو رقم (١٩٤).

(٦) انظر العلو (١٢٠)، وانظر مختصره رقم (١٩٦).

(٧) انظر العلو (٩٢)، وانظر مختصره رقم (٩٧).

(٨) مختصر العلو (٩٧)، وانظر رقم (١٠٩).

(٩) انظر العلو (٩٨)، وانظر مختصره رقم (١١٣).

(١٠) انظر اللالكائي رقم (٦٧٠)، مختصر العلو رقم (١٢٤، ١٢٥).

(١١) انظر اللالكائي رقم (٦٦٤)، مختصر الصواعق (٣٣٦)، مختصر العلو رقم (١٣١، ١٣٢، ٢٠٨).

(١٢) انظر العلو (١٥٩)، وانظر لوامع الأنوار (١٩٧/١)، مختصر الصواعق (٣٢٦).

(١٣) انظر العلو (١٧٣)، انظر لوامع الأنوار (١٩٨).

(١٤) انظر العلو (١٣٦)، وانظر مختصر العلو رقم (٢٤٩).

(١٥) انظر العلو (١٣٧)، وانظر مختصره رقم (٢٥٠).

وأبو زرعة الرازي[١]، ويحيى بن معاذ الرازي[٢][٣]، وعبد الوهاب الوراق[٤]، وحرب الكرماني[٥][٦]، وعثمان بن سعيد الدارمي[٧].

ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة[٨]، وسهل التستري[٩]، ومحمد بن حرير الطبري[١٠]، والبوشنجي[١١][١٢]، وابن خزيمة[١٣]،

---

(١) انظر العلو (١٣٧)، وانظر مختصره رقم (٢٥٢، ٢٥٣).

(٢) يحيى بن معاذ الرازي، الواعظ، من كبار المشايخ والزهاد، له كلام جيد، توفي سنة ٢٥٨هـ. السير (١٣/١٥)، الشذرات (٢/١٣٨).

(٣) انظر العلو (١٣٩)، وانظر مختصر العلو رقم (٢٥٧).

(٤) انظر العلو (١٤٢)، ومختصره رقم (٢٦٠).

(٥) هو: الإمام أبو محمد، حرب بن إسماعيل الكرماني الفقيه، تلميذ أحمد بن حنبل رحمه الله. توفي سنة (٢٥٨هـ). السير (١٣/٢٤٤).

(٦) انظرالعلو (١٤٣)، وانظر مختصر العلو رقم (٢٦١).

(٧) انظرالعلو (١٤٤)، وانظر مختصره رقم (٢٦٢).

(٨) انظر العلو (١٤٨)، وانظر مختصره رقم (٢٦٨).

(٩) انظرالعلو (١٤٨)، وانظر مختصره رقم (٢٦٩).

(١٠) انظر العلو (١٥٠)، وانظر مختصره رقم (٢٧٣).

(١١) هو: الإمام الحافظ، ذو الفنون، شيخ الإسلام أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم ابن سعيد العبدي، الفقيه المالكي، ولد سنة (٢٠٤هـ) وتوفي سنة (٢٩١هـ) وقيل غير ذلك. السير (١٣/٥٨١).

(١٢) انظر العلو (١٥١)، وانظر مختصر العلو رقم (٢٧٥).

(١٣) انظر العلو (١٥٢)، وانظر مختصره رقم (٢٧٦).

وابن سريج[1][2]، وعبد القادر الجيلاني[3]، وابن عيينة[4]، والطلمنكي[5]، وابن عبد البر[6]. وابن أبي زيد القيرواني[7][8]، والقاضي عبد الوهاب المالكي[9]، والقرطبي[10]، والخطابي[11].

---

(١) هو: الإمام الفقيه أبو العباس، أحمد بن عمر بن سريج البغدادي، القاضي الشافعي، ولد سنة بضع وأربعين ومائتين، توفي سنة ٣٠٣هـ. السير (٢٠١/١٤).

(٢) انظر العلو (١٥٢)، وانظر مختصره (٢٧٧).

(٣) انظر مجموع الفتاوى (٨٥/٥، ٨٦).

(٤) انظر العلو (١١٥)، وانظر مختصر الصواعق (٢٣٦).

(٥) انظر العلو (١٧٨)، وانظر مختصره رقم (٣٢٤).

(٦) انظر العلو (١٨١)، وانظر مختصره رقم ٣٢٤.

(٧) هو: عبد الله بن أبي زيد، عبد الرحمن النفزي القيرواني ولد بالقيروان سنة (٣١٠هـ) وتوفي سنة (٣٨٦هـ). السير (١٠/١٧).

(٨) انظر مختصر الصواعق (٣٢٤).

(٩) المصدر السابق (٣٢٥).

(١٠) المصدر السابق (٣٢٥).

(١١) المصدر السابق (٣٢٥).

المسألة الثالثة:- في إبطال القول بأن ظاهر النصوص يقتضي التشبيه:

لما ذكر المؤلف رحمه اللّه قول مالك رحمه اللّه في الاستواء عقبه بقوله: "يريد رحمه اللّه أن الاستواء معلوم الظاهر بحسب ما تدل عليه الأوضاع اللغوية، ولكن هذا الظاهر غير مراد قطعاً، لأنه يستلزم التشبيه المحال على اللّه..." [1] أ.هـ.

وقد ذكر نحواً من هذا في غير ما موضع من هذا المبحث[2].

ويجاب عن هذا بأن ظواهر نصوص الصفات مرادة ولاشك بمعنى أنّا نثبت ونؤمن بما تضمنته من المعاني دون تحريف لها.. لكن لانشبه شيئاً من ذلك بصفات المخلوقين.. كما كان موقف السلف كذلك أيضاً.

ولكن كثيراً من المتأخرين أصبحوا لا يفهمون من ظواهر تلك النصوص إلا المشابهة لصفات المخلوقين.. ولاشك أن ذلك الذي فهموه من تلك الظواهر غير مراد.

وحينما نطلق عليها "ظواهر" فإن ذلك تسامحاً معهم، وإلا فإن أهل السنة لم يكونوا يسمون هذا ظاهراً لها، ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفراً وباطلاً. واللّه تبارك وتعالى أعلم وأحكم وأجل من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفر أو ضلال.

---

(١) المناهل (١٨٤/٢).

(٢) انظر على سبيل المثال المناهل (١٨٦/٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه اللّه: "والذين يجعلون ظاهرها ذلك -أي الكفر والتشبيه- يغلطون من وجهين:

الأول: تارة يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ، حتى يجعلوه محتاجاً إلى تأويل يخالف الظاهر. مثل قوله في الحديث: ((عبدي جعت فلم تطعمني))... إلخ وفي الأثر الآخر: "الحجر الأسود يمين الله في الأرض، فمن صافحه أو قبّله فكأنما صافح الله، وقبّلَ يمينه"...

فيقال لهم: لو أعطيتم النصوص حقها من الدلالة لعلمتم أنها لم تدل إلا على حق.

أما قوله: "الحجر الأسود" صريح في أن الحجر الأسود ليس هو صفة الله، ولا هو نفس يمينه، لأنه قال: "يمين الله في الأرض". وقال: "فمن قبّلَه وصافحه فكأنما صافح الله وقبّلَ يمينه". ومعلوم أن المشبه ليس هو المشبه به، ففي نفس الحديث بيان أنَّ مستلمه ليس مصافحاً لِلّه وأنّه ليس هو نفس يمينه. فكيف يجعل ظاهره كفراً لأنه محتاج إلى تأويل، مع أن هذا الحديث إنما يُعرف عن ابن عباس[1].

---

(١) الواقع أنَّ هذا الخبر لا يصح مرفوعاً ولا موقوفاً. ولمعرفة وجوه ضعفه راجع: العلل المتناهية (٢/٨٤-٨٥) رقم الأثر (٩٤٤-٩٤٥)، مختصر المقاصد الحسنة (ص٩٦) رقم الأثر (٣٦٥)، سلسلة الأحاديث الضّعيفة (٢٥٧/١) رقم الأثر (٢٢٣)، ضعيف الجامع رقم (٢٧٧١).

وأما قوله: "جعت فلم تطعمني..." -إلى قوله- "أما علمت أن عبدي فلاناً جاع فلو أطعمته لوجدت ذلك عندي..." فهذا صريح في أن الله سبحانه لم يمرض، ولم يجع، ولكن مرض عبده وجاع عبده، فجعل جوعه جوعه، ومرضه مرضه، مفسراً ذلك بأنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي. ولو عدته لوجدتني عنده، فلم يبق في الحديث لفظ يحتاج إلى تأويل.

الثاني: تارة يردون المعنى الحق الذي هو ظاهر اللفظ لاعتقادهم أنه باطل كما هو الحال في نفيهم الاستواء واليد والوجه وغير ذلك كثير... لأنهم توهموا أنه يقتضي المشابهة للمخلوقين!!

والواجب على العبد أن يعتقد في ظاهر هذه النصوص -نصوص الصفات- المتنازع في معناها -بين أهل السنة وغيرهم- أنها من جنس ظاهر النصوص المتفق على معناها.

والظاهر من النص هنا وهناك هو المراد في الجميع؛ فإن الله لما أخبر أنه بكل شيء عليم اتفق أئمة المسلمين على أن هذا على ظاهره، وأن هذا الظاهر مراد... ولم يتوهم أحد منهم أن علمه كعلمنا... وكذلك الكلام في الحياة والقدرة والإرادة والسمع والبصر... كما أنه هو ذات قولهم في الصفات الأخرى التي ينازع فيها أمثال المؤلف، كالمحبة والرضى والاستواء والوجه.. إلخ فإنها لاتماثل صفات المخلوقين...

ونحن نلزمهم أن يقولوا فيما نفوا بما قالوا فيما أثبتوا.

وإذا كان المستمع يظن أن ظاهر الصفات التي أقر بها تماثل صفات المخلوقين، فإنه يلزمه أن لا يكون شيء من ظاهر ذلك مراداً!

وإن كان يعتقد أن ظاهرها ما يليق بالخالق ويختص به، لم يكن له نفي هذا الظاهر، وكذا نفي كونه مراداً، إلا بدليل يدل على النفي، وليس في العقل ولا السمع ما ينفي هذا إلا من جنس ما ينفي به سائر الصفات، فيكون الكلام في الجميع واحداً.

وبيان هذا أن صفاتنا منها ما هي أعيان وأجسام، وهي أبعاض لنا، كالوجه واليد؛ ومنها ما هو معان وأعراض، وهي قائمة بنا، كالسمع والبصر والكلام والعلم والقدرة.

ثم إن من المعلوم أن الرب تبارك وتعالى لما وصف نفسه بأنه حي عليم قدير لم يقل المسلمون إن ظاهر هذا غير مراد، لأن مفهوم ذلك في حقه مثل مفهومه في حقنا؛ فكذلك لما وصف نفسه بأنه خلق آدم بيديه لم يوجب ذلك أن يكون ظاهره غير مراد، لأن مفهوم ذلك في حقه كمفهومه في حقنا! بل صفة الموصوف تناسبه.

فإذا كانت نفسه المقدسة ليست مثل ذوات المخلوقين، فصفاته كذاته ليست كصفات المخلوقين، ونسبة صفة المخلوق إليه كنسبة صفة الخالق إليه[1].

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/٤٣-٤٧) (بتصرف).

ذِكْر بعض المحاذير التي يقع فيها من نفى بعض الصفات بدعوى أن إثباتها يقتضي التشبيه[1]:

١- كونه قد وقع هو في التمثيل حقيقة؛ لأنه هذا الذي فهمه من النصوص، وظن أن مدلول النص هو التمثيل!!

٢- إذا جعل مفهومها التمثيل ثم عطله، بقيت النصوص معطلة عما دلت عليه من إثبات الصفات اللائقة با لله. فيبقى مع جنايته على النصوص، وظنه السيئ الذي ظنه با لله وبرسوله ﷺ -حيث ظن أن الذي يفهم من كلام ا لله وكلام رسوله ﷺ هو التمثيل الباطل- قد عطل مادل عليه كلام ا لله وكلام رسوله ﷺ من إثبات الصفات لله والمعاني الإلهية اللائقة بجلال ا لله تعالى.

٣- أن هذا ينفي تلك الصفات عن ا لله عز وجل بغير علم، فيكون معطلالما يستحقه الرب تبارك وتعالى.

٤- أنه يصف الرب تعالى بنقيض تلك الصفات، من صفات الأموات والجمادات، أو صفات المعدومات، فيكون قد عطل به صفات الكمال التي يستحقها الرب تعالى، ومثّله بالمنقوصات والمعدومات، وعطل النصوص عمّا دلت عليه من الصفات، وجعل مدلولها هو التمثيل بالمخلوقات، فيجمع في كلام ا لله وفي ا لله بين التعطيل والتمثيل، فيكون ملحداً في أسماء ا لله وآياته.

---

(١) انظر مجموع الفتاوى (٣/٤٨-٥٣).

المسألة الرابعة: في إثبات جملة من الصفات التي نفاها المؤلف.

بعد أن تحدث المؤلف عن مسألة الاستواء، ونقل الأقوال فيها.. أشار إلى بعض الصفات الأخرى التي ينفيها الأشاعرة ويؤولونها إلى معاني أخرى، كما في صفة الاستواء التي سبق الكلام عليها.

ويحسن هنا أن أسوق لك بعض المقاطع من كلام المؤلف، وما تضمنه من القضايا التي لا يُقر عليها.. وبعد ذلك يأتي الكلام على كل واحدة من هذه الصفات على وجه خاص..

قال المؤلف: "... وقل مثل ذلك في نحو ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ﴾، ﴿ولتصنع على عيني﴾، ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾، ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾، ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾، ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾، فالسلف يفوضون في معانيها تفويضاً مطلقاً بعد تنزيه الله عن ظواهرها المستحيلة، والأشاعرة يفسرونها بصفات سمعية زائدة على الصفات التي نعلمها، ولكنهم يفوضون الأمر في تعيين هذه الصفات إلى الله... والمتأخرون يفسرون الوجه بالذات، ولفظ: ﴿ولتصنع على عيني﴾ بتربية موسى ملحوظاً بعناية الله وجميل رعايته، ولفظ اليد بالقدرة، ولفظ اليمين بالقوة، والفوقية بالعلو المعنوي دون الحسي، والمجيء في قوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ بمجيء أمره، والعنديه في قوله: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾ بالإحاطة والتمكن، أو بمثل ذلك في الجميع"[1] أ.هـ.

---

(١) المناهل (١٨٧/٢).

وله كلام نحو هذا وأصرح منه في مواضع متفرقة من هذا الكتاب.. وهو -كما صرح- يقطع بنفي ظواهر هذه النصوص، فتبقى دائـرة بـين التفويض والتحريف الذي يُسمى بالتأويل.

ولقد علمت من قبل أن السلف لايفوضون معاني تلك النصـوص.. وإنما يفوضون الكيفية والكنه فقـط.. كمـا علمـت أيضـا أن القـول بـأن ظواهر نصوص الصفات من المستحيلات على الله عز وجل إنما هو تَقَوُّل علـى الله عـز وجـل، وتقديـم بـين يديـه، وطعـن في كلامـه وكـلام رسوله ﷺ.

وتصرف الأشاعرة إزاء هذه الصفـات لايُسـمى تفسـيراً ولاتـأويلاً، وإنما هو تحريف واعتداء على النصوص، والله المستعان.

وبعد هذه التوطئة المختصرة، فقد آن الكـلام علـى كـل صفـة مـن هذه الصفات التي تعرض لها المؤلف في كلامه الآنف الذكر.

الصفة الأولى: الوجه[1]

جاء التصريح بهذا الوصف الذاتي لله عز وجل في مواضع متعددة من الكتاب والسنة، كقوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ، وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: الآيتان ٢٦-٢٧].

فـ"ذو" في هذه الآية عائد على الوجه، ووصف له وقد جاء في السياق مرفوعاً، وهذا مما يبطل تأويله بالذات![2].

قال ابن خزيمة: "ذكر الوجه مضموماً في هذا الموضع مرفوعاً، وذكر الرب بخفض الباء بإضافة الوجه، ولو كان قوله: ﴿ذُو الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ﴾ مردوداً إلى ذكر الرب في هذا الموضوع[3] لكانت القراءة -

---

(١) انظر الرد على المريسي للدارمي (ص١٥٧-١٦٩)، التوحيد لابن خزيمة (٢٤/١-٩٦) وما ذكره في بيان المراد بقوله: ﴿للذين أحسنوا الحسنى وزيادة﴾، وقوله: ﴿وجوه يومئذ ناضره إلى ربها ناظرة﴾. ومن أقوال الأئمة في إثبات الوجه للهِ تعالى انظر: التوحيد لابن خزيمة (٤٤٣/١-٤٥٨)، الأسماء والصفات (ص٣٨٣-٣٩٤) حيث أكثر من النصوص الدالة على ذلك، اللالكائي (ص٤١٢-٤٣٣)، مختصر الصواعق (ص٣٥٠-٣٥٩)، لوامع الأنوار (٢٢٥/١-٢٢٨).

(٢) انظر شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (٢٧٨/١).

(٣) في النسخة التي علق عليها الهراس (٢٢) "الموضع" وهو المناسب هنا. والله أعلم.

ذي الجلال والإكرام- مخفوضاً كما كان الباء مخفوضاً في ذكر الرب جل وعلا. ألم تسمع قوله تبارك وتعالى: ﴿تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: آية ٧٨]. فلما كان الجلال والإكرام في هذه الآية صفة للرب، خفض "ذي" خفض "الباء" الذي ذكر في قوله: "ربك" ولما كان الوجه في تلك الآية مرفوعة التي كانت صفة الوجه مرفوعة[١] فقال: ﴿ذُو الْجَلَالِ وَالإِكْرَامِ﴾ ... وفي هاتين الآيتين دلالة أن وجه الله صفة من صفات الله، صفات الذات، لا أن وجه الله هو الله، ولا أن وجهه غيره، كما زعمت المعطلة الجهمية، لأن وجه الله لو كان الله لقُرئ: "ويبقى وجه ربك -ذي- الجلال والإكرام"... وزعمت الجهمية أن أهل السنة، ومتبعي الآثار، القائلين بكتاب ربهم وسنة نبيهم ﷺ، المثبتين لله عز وجل من صفاته ما وصف الله به نفسه في محكم تنزيله المثبت بين الدفتين، وعلى لسان نبيه المصطفى ﷺ بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه، مشبهة، جهلاً منهم بكتاب ربنا وسنة نبينا ﷺ، وقلة معرفتهم بلغة العرب الذين بلغتهم خوطبنا" أ.هـ[٢].

---

(١) هكذا العبارة في الكتاب! وقد رجح المحقق أن يكون الكلام هكذا: "ولما كان الوجه في تلك الآية مرفوعاً، كانت صفة الوجه مرفوعة، فقال: ﴿ذو الجلال والإكرام﴾. (١/٥٢) حاشية.

(٢) التوحيد لابن خزيمة (١/٥١-٥٣)، وانظر مختصر الصواعق (ص٣٥١).

قال الإمام البخاري رحمه الله: "باب قول الله عز وجل: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلا وَجْهَهُ﴾[1]. وذكر تحت هذا الباب حديث جابر رضي الله عنه: "لما نزلت هذه الآية ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَاباً مِنْ فَوْقِكُمْ﴾ قال النبي ﷺ: ((أعوذ بوجهك. فقال: ﴿أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ فقال النبي ﷺ: ((أعوذ بوجهك)). قال: ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعاً﴾. فقال النبي ﷺ: هذا أيسر))[2]. وأخرجه مسلم في صحيحه بسنده، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: (قام فينا رسول الله ﷺ بخمس كلمات فقال: ((إن الله عز وجل لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القسط ويرفعه، يُرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل حجابه النور، لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه))[3].

كما أخرج الشيخان من حديث عبد الله بن قيس رضي الله عنه مرفوعاً: ((جنتان من فضة، آنيتهما وما فيهما، وجنتان من ذهب،

---

(١) البخاري مع الفتح (٣٨٨/١٣).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التوحيد. باب: (قول الله عز وجل: ﴿كل شيء هالك إلا وجهه﴾ حديث رقم (٧٤٠٦) ٣٨٨/١٣.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، باب: (قوله عليه السلام: إن الله لاينام...). حديث رقم (١٧٩) ١٦١/١.

آنيتهما وما فيهما. وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم إلا رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن))[1].

وجاء في حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه -في ذكر الدعاء الذي سمعه من النبي ﷺ- وفيه: ((... وأسألك لذة النظر إلى وجهك، وأسألك الشوق إلى لقائك، في غير ضراء مضرة، ولا فتنة مضلة...))[2].

قال ابن خزيمة رحمه الله: "ألا يعقل ذوو الحجا، ياطلاب العلم، أن النبي ﷺ لا يسأل ربه ما لا يجوز كونه؟! ففي مسألة النبي ﷺ ربه لذة النظر إلى وجهه أبين البيان، وأوضح الوضوح، أن لِلّه عز وجل وجهاً يتلذذ بالنظر إليه مَنْ مَنَّ الله جل وعلا عليه، وتفضل بالنظر إلى وجهه"أ.هـ[3].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التوحيد.باب: (قول اللّه تعالى: ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾. حديث رقم (٧٤٤٤) ٤٢٣/١٣، ومسلم: كتاب الإيمان، باب: (إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى). حديث رقم (١٨٠) ١٦٣/١.

(٢) أحمد (٢٦٤/٤)، والنسائي في السنن: كتاب السهو، باب: (نوع آخر من الدعاء، حديث رقم (١٣٠٥) ٥٤/٣، الرد على المريسي للدارمي (ص١٦٠)، التوحيد لابن خزيمة رقم (١٣) ٢٩/١-٣٠.

(٣) التوحيد (٣٠/١).

ذِكْر الرد على من زعم أن الوجه مجاز:

أبطل ابن القيم رحمه ا لله القول بأن الوجه الوارد في مثل تلك النصوص مجاز من ستة وعشرين وجهاً، ألخص لك بعضها فيما يأتي:

١- أن المجاز لا يمتنع نفيه، وعليه فلا يمتنع أن يقال: ليس لله وجه، ولا حقيقة لوجهه، وهذا تكذيب صريح لما أخبر به عن نفسه وأخبر عنه رسول ا لله ﷺ.

٢- أنه خروج عن الأصل والظاهر بغير موجب.

٣- أن ذلك يستلزم كون حياته وسمعه وبصره.. وسائر صفاته مجاز لا حقيقة.

٤- أن دعوى المعطل أن الوجه صلة، كذب على ا لله، وعلى رسوله، وعلى اللغة، فإن هذه الكلمة ليست مما عُهد زيادتها.

٥- لو ساغ ذلك لساغ لآخر إدعاء الزيادة في قوله: "أعوذ بعزة ا لله وقدرته" ويكون التقدير: أعوذ با لله.. وهكذا في السمع والبصر... إلخ.

٦- أن هذا يتضمن إلغاء وجهه لفظاً ومعنى؛ وأن لفظه زائد، ومعناه منتف.

٧- ماسبق ذكره من إضافة الوجه إلى الذات، وإضافة النعت إلى الوجه، فقال ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ﴾... وهذا يدل على أن ذكر الوجه ليس بصلة وأن قوله ﴿ذُو الْجَلالِ وَالإِكْرَامِ﴾ صفة للوجه، وأن الوجه صفة للذات.

٨- لا يعرف في لغة من لغات الأمم وجه الشيء بمعنى ذاته ونفسه.

٩- أن حمله على الثواب باطل، لأن اللغة لاتحتمله.

١٠- أن الثواب مخلوق، وقد صح عن النبي ﷺ أنه استعاذ بوجه الله فقال: "أعوذ بوجهك"[١]. ولا يُظن بالنبي ﷺ أن يستعيذ بمخلوق.

١١- كان من دعاء النبي ﷺ: (((أسألك لذة النظر إلى وجهك...))[٢]. ولم يكن ليسأل لذة النظر إلى الثواب، ولا يُعرف تسمية ذلك وجهاً لغة ولا شرعاً ولا عرفاً.

١٢- لو كان المراد بوجهه مخلوقاً من مخلوقاته لما جاز أن يقسم عليه ويسأله به.

١٣- ما جاء في صحيح مسلم، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه: ((... حجابه النور، لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه))[٣]. فإضافة السبحات التي هي الجلال والنور إلى الوجه، وإضافة البصر إليه، تبطل كل مجاز، وتبين أن المراد وجهه.

---

(١) مضى تخريجه (ص ٧٨٣).

(٢) مضى تخرجه (ص ٧٨٤).

(٣) مضى تخريجه (ص ٧٨٣).

١٤- اتفاق أهل القرون الثلاثة المفضلة، وجميع أهل السنة، على أن المؤمنين يرون وجه ربهم في الجنة.. فمن أنكر حقيقة الوجه لم يكن للنظر عنده حقيقة، ولا سيما إذا أنكر الوجه والعلو، فيعود النظر عنده إلى خيال مجرد.

١٥- أن الوجه ورد مضافاً إلى الذات في جميع موارده.. والمضاف إلى الرب نوعان: أعيان قائمة بنفسها، كبيت الله وناقة الله.. فهذا إضافة تشريف، وهي إضافة مملوك إلى مالكه. والثاني: صفات لا تقوم بنفسها، كعلم الله، وسمعه، وبصره.. فهذا إذا وردت مضافة إليه، فهي إضافة صفة إلى الموصوف بها.

وعليه فإنه إذا ورد إضافة الوجه إليه، وجب أن يكون من باب إضافة الوصف لا الخلق[1].

---

(١) انظر مختصر الصواعق ٣٥٠-٣٥٤.

الصفة الثانية: العينان[1].

وقد دل على ثبوت هذه الصفة الكتاب والسنة:

أما ما دل عليها من القرآن:

فقوله تعالى: ﴿**تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا**﴾ [القمر: آية١٤]. قال اللالكائي: وروي عن ابن عباس في تفسير: "أعيننا" أنه أشار إلى عينيه"[2].

وقال عز وجل: ﴿**وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا**﴾ [هود: آية ٣٧].

وأنت إذا تأملت هذه النصوص وغيرها من النصوص القرآنية الواردة في هذه الصفة وجدتها وأبصرتها على حالين:

الأولى: هي إيراد هذه الصفة على سبيل الإفراد، كما في قوله: ﴿**ولتصنع على عيني**﴾ [طه: آية ٣٩].

---

(١) انظر كتاب التوحيد لابن خزيمة (١/٩٦-١٠٥)، حيث ذكر الكثير من الروايات لا سيما طرق وألفاظ الحديث الذي وصف فيه الدجال وسيأتي قريباً إن شاء الله. وانظر لوامع الأنوار البهية (١/٢٣٨-٢٤١)، الأسماء والصفات (٣٩٥-٣٩٧) اللالكائي (٤١٢-٤٣٢)، شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (١/٢٨١-٢٩٠).

(٢) اللالكائي رقم (٦٩٢).

الثانية: ورودها في صيغة الجمع، كقوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر:آية ١٤].

هذا واعلم أن ذكر العين مفردة كما في الحالة الأولى، لا يدل على أنها عين واحدة فقط. ذلك أن المفرد المضاف، يراد به أكثر من واحد. كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لاتُحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: آية ٣٤، النحل: آية ١٨]. والمراد: نعم الله المتنوعة.. وأنت تقول: نظرت بعيني.. ولا تريد العين الواحدة فقط، بل ولا يخطر هذا المعنى على ذهن السامع أبداً[1].

قال ابن القيم رحمه الله: "إذا أُضيفت العين إلى اسم الجمع ظاهراً ومضمراً، فالأحسن جمعها مشاكلة للفظ، كقوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾، ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾" ا.هـ[2].

وبعد أن عرفت أن هذه الصفة قد جاء ذكرها في الكتاب مفردة ومجموعة، بقي أن تعلم أن السنة قد نطقت بإضافتها إليه مثناة،كما جاء ذلك في حديث الدجال الذي سنذكره بعد قليل إن شاء الله تعالى.

---

(١) انظر مختصر الصواعق (ص٢٢).

(٢) المصدر السابق (ص٢٤).

ذكر ما يدل على ذلك من السنة:

١- حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً في ذكر صفة الدجال وفيه:((... إنه أعور، وإن الله ليس بأعور))[1] وفي لفظ:((إن الله لايخفى عليكم، إن الله ليس بأعور. -وأشار بيده إلى عينه- وإن المسيح الدجال أعور عين اليمنى))[2].

٢- حديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً، وفيه: ((... ألا إنه أعور، وإن ربكم ليس بأعور...)) [3].

وقد بوب الإمام البخاري رحمه الله لهذا فقال: "باب قول الله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ تغذى. وقوله جل ذكره: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾[4].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الفتن، باب: (ذكر الدجال). حديث رقم (٧١٢٧) ١٣/٩٠، ومسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة. باب: (ذكر ابن صياد). حديث رقم (٢٩٣١) ٤/٢٢٤٥-٢٢٤٧.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التوحيد، باب: (قول الله تعالى: ﴿ولتصنع على عيني﴾. حديث رقم (٧٤٠٧) ١٣/٣٨٩.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الفتن، باب: (ذِكْر الدجال). حديث رقم (٧١٣١) ١٣/٩١. وانظر رقم (٧٤٠٨)، ومسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب: (ذِكْر الدجال وصفة ما معه). حديث رقم (٢٩٣٣) ٤/٢٢٤٨.

(٤) الفتح (١٣/٣٨٩).

وحديث الدجال آنف الذكر صريح بأنه ليس المراد إثبات عين واحدة، فإن ذلك عور ظاهر، تعالى الله عنه. وهل يفهم من قول الداعي: اللهم احرسنا بعينك التي لا تنام، أنها عين واحدة ليس إلا، إلا ذهن أقلف، وقلب أغلف.؟! [1].

قال ابن المُنَيِّر: "وجه الاستدلال على إثبات العين لله من حديث الدجال من قوله: "إن الله ليس بأعور" من جهة أن العور عرفاً عدم العين، وضد العور ثبوت العين. فلما نزعت هذه النقيصة... لزم ثبوت الكمال بضدها، وهو وجود العين" أ.هـ[2].

هذا وقد أثبت السلف وأئمة المسلمين ذلك لله عز وجل، ولم ينكره منكر منهم، وهم على الصراط السوي سائرون، وبالوحي مستمسكون، أسأل الله أن يحشرنا في زمرتهم.

---

(١) انظر مختصر الصواعق (٢٤-٢٥).

(٢) الفتح (١٣/٣٩٠).

الصفة الثالثة: اليد: (1)

سبق أن نقلنا شيئاً عن كلام المؤلف، والذي تعرض فيه لذكر هذه الصفة. ونزيد هنا في النقل عن المؤلف من موضع آخر من المبحث نفسه إذ يقول: "نقول لهؤلاء: ماذا تقولون في قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ بإفراد اليد، مع قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ بتثنيتها، ومع قوله: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ بجمعها. فإذا كنتم تُعْمِلُون النصوص على ظواهرها حقيقة، فأخبرونا: أَلَهُ يد واحدة، بناء على الآية الأولى؟ أم له يدان اثنتان، بناء على الآية الثانية؟ أم له أيد أكثر من اثنتين، بناء على الآية الثالثة؟!" أ.هـ(2).

<u>والجواب عما ذكره المؤلف فيما يلي:</u>

"لقد ورد لفظ اليد في القرآن والسنة، وكلام الصحابة، والتابعين، في أكثر من مائة موضع، وروداً متنوعاً، مُتَصَرَّفاً فيه، مقروناً بما يدل على

(1) انظر العظمة لأبي الشيخ (٢/٤٢٠-٥١٤)، الرد على المريسي (ص٢٥-٤١) التوحيد لابن خزيمة (١/١١٨-٢٠١)، الأسماء والصفات (٣٩٩-٤٢٩)، اللالكائي (٤١٢)، الشريعة (ص٣١٦-٣٢٥)، مجموع الفتاوى (٥/٨٧-٩٨) لوامع الأنوار البهية (١/٢٢٨-٢٣٨)، شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (١/٢٩٧-٣٣٤).

(2) المناهل (٢/١٩١).

أنها يد حقيقيةً؛ من الإمساك والطي، والقبض، والبسط، والحثيات، والخلق باليدين، والمباشرة بهما، وكتب التوراة بيده، وغرس جنة عدن بيده، وتخمير طينة آدم بيده، ووقوف العبد بين يديه، وكون المقسطين عن يمينه... وتخيير آدم بين ما في يديه، وأخذ الصدقة بيمينه يربيها لصاحبها، وكتابته بيده على نفسه أن رحمته تغلب غضبه، وأنه مسح ظهر آدم بيده ثم قال له ويداه مفتوحتان: اختر فقال: اخترت يمين ربي...، وأن يمينه ملأى لا يغيضها نفقه، سحاء الليل والنهار، وبيده الأخرى القسط، يرفع ويخفض، وأنه خلق آدم من قبضة قبضها من جميع الأرض، وأنه يطوي السماوات يوم القيامة، ثم يأخذهن بيده اليمنى...، وأنه خط الألواح التي كتبها لموسى بيده"[1]. وغير ذلك كثير مما يدل دلالة قاطعة على بطلان مذهب المؤولة، وصحة مذهب أهل السنة.

بيان وجه ورود لفظ اليد مفردة ومثناة ومجموعة:

إذا أُضيفت اليد إلى اسم الجمع ظاهراً أو مضمراً، فالأحسن جمعها مشاكلة للفظ، كقوله: ﴿**بِيَدِهِ الْمُلْكُ**﴾ [الملك: آية ١]، في حال الإضافة إلى ضمير المفرد، أما في حال إضافتها إلى ضمير الجمع فكقوله: ﴿**أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَاماً**﴾ [يس: آية ٧١].

(١) مختصر الصواعق (ص٣٤٨-٣٤٩). (بتصرف).

ومثال إضافتها إلى إسم الجمع الظاهر قوله: ﴿بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاس﴾ [الروم: آية ٤١].

قال ابن القيم رحمه الله: "إن لغة العرب متنوعة في إفراد المضاف، وتثنيته وجمعه، بحسب أحوال المضاف إليه، فإن أضافوا الواحد المتصل إلى مفرد أفردوه،وإن أضافوه إلى اسم جمع ظاهراً أو مضمراً جمعوه وإن أضافوه إلى إسم مثنى فالأفصح في لغتهم جمعه، كقوله: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: آية ٤] وإنما هما قلبان. وكقوله:﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: آية ٣٨]. وتقول العرب: أضرب أعناقهما. وهذا أفصح استعمالهم؛ وتارة يفردون المضاف فيقولون: لسانهما وقلبهما، وتارة يثنون كقوله: "ظهراهما مثل ظهور الترسين". والقرآن إنما نزل بلغة العرب، لا بلغة العجم... و إذا كان من لغتهم وضع الجمع موضع التثنية، لئلا يجمعوا في لفظ واحد بين تثنيتين، ولا لبس هناك، فلأن يوضع الجمع موضع التثنية فيما إذا كان المضاف إليه تثنية أولى بالجواز. يدل عليه أنك لاتكاد تجد في كلامهم عينان وزيدان ونحو ذلك، ولايلتبس على السامع قول المتكلم: "نأخذك بأيدينا" ولا يفهم منه أحد أيد كثيرة على وحه واحد ".

وقال أيضاً: "إن لفظ اليد حاء في القرآن على ثلاثة أنواع: مفرداً، ومثنى، ومجموعاً؛ فالمفرد كقوله: ﴿بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾ [الملك: آية ١]،

والمثنى كقوله: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: آية ٧٥]، والمجموع مثل: ﴿عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ [يس: آية ٧١]، فحيث ذكر اليد مثناة أضاف الفعل إلى نفسه بضمير الإفراد، وعَدَّى الفعل بالباء إليها فقال ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: آية ٧٥]، وحيث ذكرها مجموعة أضاف العمل إليها، و لم يُعَدِّ الفعل بالباء. فهذه ثلاثة فروق، فلا يحتمل: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ من المجاز ما يحتمله: ﴿عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ [يس: آية ٧١]، فإن كل أحد يفهم من قوله ﴿عَمِلَتْ أَيْدِينَا﴾ ما يفهمه من قوله: عملنا، وخلقنا، كما يفهم ذلك من قوله: ﴿بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: آية ٣٠]. وأما قوله ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[ص: آية ٧٥] فلو كان المراد منه مجرد الفعل لم يكن لذكر اليد بعد نسبة الفعل إلى الفاعل معنى، فكيف وقد دخلت عليها الباء؟ فكيف إذا ثنيت؟.

وسر الفرق، أن الفعل قد يضاف إلى يد ذي اليد،، والمراد الإضافة إليه، كقوله: ﴿بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ [الحج: آية ١٠]، ﴿بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: آية ٣٠]، وأما إذا أُضيف إليه الفعل، ثم عُدي بالباء إلى يده مفردة أو مثناة، فهو مما باشرته يده، ولهذا قال حكيم بن جابر[1]: " أُخبرتُ أن ربكم عز وجل لم يمس إلا ثلاثة أشياء: غرس الجنة

(١) حكيم بن جابر بن طارق بن عوف الأحمسي، أرسل عن النبي ﷺ وروى عن جماعة من الصحابة منهم عمر وعثمان رضي الله عن الجميع. مات في آخر إمارة الحجاج. التهذيب (٢/٣٨٢).

بيده، وجعل ترابها الورس والزعفران، وجبالها المسك، وخلق آدم عليه السلام، وكتب التوراة لموسى عليه السلام"[1]. فلو كانت اليد هي القدرة، لم يكن لها اختصاص بذلك؛ ولا كانت لآدم فضيلة بذلك على كل شيء مما خلق بالقدرة.

وقد أخبر النبي ﷺ أن أهل الموقف يأتونه يوم القيامة فيقولون: ((يا آدم أنت أبو البشر، خلقك الله بيده))[2]. وكذلك قال آدم لموسى في محاجته له: ((اصطفاك الله بكلامه، وخط لك الألواح بيده)). وفي لفظ آخر: ((كتب لك التوراة بيده))[3]. وهو من أصح الأحاديث.

فلما فهم المسلمون أن قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: آية ٧٥] يوجب له تخصيصاً وتفضيلاً بكونه مخلوقاً باليدين على من أمر أن يسجد له، وفهم ذلك أهل الموقف حين جعلوه

---

(١) عبد الله بن أحمد في السنة. رقم: (٥٧٠) ٢٩٥/١، والآجري في الشريعة -واللفظ له- ص٣٠٣. وانظر مختصر العلو (ص١٣٠). وقد ورد في المصنفات السابقة عن بعض السلف آثار في هذا المعنى.

(٢) مضى تخريجه (ص٥١٠).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب القدر، باب: (تحاج آدم وموسى عند الله). حديث رقم (٦٦١٤) ٥٠٥/١١، ومسلم كتاب القدر، باب: (حجاج آدم وموسى عليهما السلام). حديث رقم (٢٦٥٢) ٢٠٤٢/٤.

من خصائصه، كانت التسوية بينه وبين قوله: ﴿**أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَاماً**﴾ [يس: آية ٧١] خطأ محضاً، كذلك قوله ﷺ في الحديث الصحيح: ((يطوي الله عز وجل السماوات يوم القيامة. ثم يأخذهن بيده اليمنى...)) الحديث[١]. وقوله ﷺ: "يمين الله ملأى، لا يغيضها سَحَّاءُ الليلُ والنهارُ، أرأيتم ما أنفق مذ خلق السماء والأرض؟ فإنه لم يغض ما في يمينه" قال: "وعرشه على الماء، وبيده الأخرى القَبْضُ، يرفع ويخفض"[٢]. وقال تعالى: ﴿**وَقَالَتِ الْيَهُوْدُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُوْلَة، غُلَّتْ أَيْدِيْهِمْ وَلُعِنُوْا بِمَا قَالُوْا، بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوْطَتَانِ**﴾ [المائدة: آية ٦٤][٣].

ثم ذكر رحمه الله أيضاً نصوصاً أخرى كثيرة في هذا الموضوع.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التوحيد، باب: (قول الله تعالى: ﴿لما خلقت بيدي﴾. حديث رقم (٧٤١٢) ١٣/٣٩٣، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار. حديث رقم (٢٢٧٨) ٤/٢١٤٨.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التوحيد، باب: (قول الله تعالى: ﴿لما خلقت بيدي﴾. حديث رقم (٧٤١١) ١٣/٣٩٣ ومسلم -واللفظ له- كتاب الزكاة. باب: الحث على النفقة وتبشير المنفق بالخلف. حديث رقم (٩٩٣) ٢/٦٩٠-٦٩١.

(٣) مختصر الصواعق (بتصرف) (ص٢٤-٢٩).

تنبيه:

كان من جملة ما أورده المؤلف في كلامه السابق، أن ساق قول الله تعالى: ﴿**وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ**﴾ [الذاريات: آية ٤٧]. وعدها من جملة الآيات الواردة في ذكر هذه الصفة، ونريد هنا أن نبين أن هذه الآية الكريمة ليست من ذاك الباب، وإنما لها معنى آخر وهو القوة.

قال ابن خزيمة في معرض الرد على من أول اليدين في حديث "خلق آدم" بالقوة: "فزعم أن اليد هي القوة، وهذا من التبديل أيضاً، وهو جهل بلغة العرب، والقوة إنما تسمى الأيد في لغة العرب، لا اليد، فمن لا يفرق بين اليد والأيد فهو إلى التعليم والتسليم إلى الكتاتيب أحوج منه إلى الترؤس والمناظرة.

قد أعلمنا الله -عزوجل- أنه خلق السماء بأيد، واليد واليدان غير الأيد؛ إذ لو كان الله خلق آدم بأيد كخلقه السماء دون أن يكون الله خص خلق آدم بيديه، لما قال لإبليس: ﴿**مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ**﴾ [ص: آية ٧٥]. ولاشك ولا ريب أن الله عزوجل قد خلق إبليس -عليه لعنة الله- أيضاً بقوته، أي إذا كان قوياً على خلقه، فما معنى قوله: ﴿**مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ**﴾ [ص: آية ٧٥] عند هؤلاء المعطلة والبعوض والنمل وكل مخلوق، فالله خلقهم عنده بأيد وقوة" أ.هـ[1].

---

(١) التوحيد لابن خزيمة (١/١٩٩).

وقال ابن كثير رحمه الله عند قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاودَ ذَا الأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّاب﴾ [ص: آية ١٧].

"يذكر تعالى عن عبده ورسوله داود عليه الصلاة والسلام، أنه كان ذا أيد، والأيد: القوة في العلم والعمل. قال ابن عباس رضي الله عنهما، والسدي، وابن زيد[1]: الأيد: القوة. وقرأ ابن زيد: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوْسِعُوْنَ﴾ [الذاريات: آية ٤٧]، وقال مجاهد: الأيد: القوة في الطاعة. وقال قتادة: أعطي داود عليه الصلاة والسلام قوة في العبادة..." أ.هـ[2].

ذِكْرُ بعض الأدلة من القرآن على ثبوت صفة اليد للّهِ تعالى:

١- قال اللّه عزوجل: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُوْدُ يَدُ اللّهِ مَغْلُوْلَةٌ، غُلَّتْ أَيْدِيْهِمْ وَلُعِنُوْا بِمَا قَالُوْا، بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ...﴾ [المائدة: آية ٦٤]. ولفظ اليدين بصيغة التثنية لم يُستعمل في النعمة، ولا في القدرة، لأن من لغة العرب استعمال الواحد في الجمع، كقوله: ﴿إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي

---

(١) هو: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم، المفسر، قال عنه في التقريب "ضعيف" أ.هـ توفي سنة (١٨٢هـ). التقريب (٤٨٠/١).

(٢) تفسير ابن كثير (٢٩/٤) وانظر كلامه رحمه اللّه أيضاً عند قوله: ﴿والسماء بنيناها بأيد﴾ (٢٣٧/٤).

خُسْرٍ﴾ [العصر: آية ٢]. ولفظ الجمع في الواحد، كقوله: ﴿الَّذِيْنَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ...﴾ [آل عمران: آية ١٧٣] والقائل واحد، ولفظ الجمع في الاثنين، كقوله: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوْبُكُمَا﴾ [التحريم: آية ٤]. أما استعمال لفظ الواحد في الاثنين، والاثنين في الواحد، فلا أصل له في اللغة، لأن هذه الألفاظ عدد، وهي نصوص في معناها، لايتجوز بها؛ فلا يجوز أن تقول: عندي رجل. وأنت تريد اثنين، ولا عندي رجلان، وأنت تريد واحداً، ولا عندي رجلان. وأنت تريد الجنس، لأن اسم الواحد يدل على الجنس، والجنس فيه شياع؛ وكذلك اسم الجمع فيه معنى الجنس، والجنس يحصل بحصول الواحد.

فقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: آية ٧٥] لايجوز أن يراد به القدرة، أن القدرة واحدة، ولا يجوز أن يعبر بالاثنين عن الواحد.

ولا يجوز أن يراد به النعمة، لأن نعم اللّه لا تحصى، فلا يجوز أن يعبر عن النعم التي لا تحصى بصيغة التثنية.

ولا يجوز أن يكون كما قالوا: لما خلقت أنا، لأن العرب إذا أرادوا ذلك أضافوا الفعل إلى اليد، فتكون إضافته إلى اليد إضافة له إلى الفاعل، كقوله: ﴿بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ﴾ [الحج: آية ١٠]، ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيْكُمْ﴾ [آل عمران: آية ١٨٢]. ومن هذا قوله: ﴿أَوَ لَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِيْنَا أَنْعَاماً﴾ [يس: آية ٧١]. إذا أُضيف الفعل

إلى الفاعل، وعُدِّي الفعل إلى اليد بحرف الجر، كقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: آية ٧٥] فإنه يكون نصاً في أنه فعل ذلك بيديه.[١].

٢- قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوْا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالأَرْضُ جَمِيْعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَاتٌ بِيَمِيْنِه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُوْنَ﴾ [الزمر: آية ٦٧].

٣- قال تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيْهِمْ﴾ [الفتح: آية ١٠].

٤- قال تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِيْ بِيَدِهِ المُلْكُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيْر﴾ [الملك: آية ١].

٥- قال تعالى: ﴿بِيَدِكَ الخَيْرُ، إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيْر﴾ [آل عمرآن: آية ٢٦].

٦- قال تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ..﴾ [ص: آية ٧٥]. ولايمكن هنا أن يقال: بقدرتَيَّ!

قال ابن بطال: "... ويكفي في الرد على من زعم أنهما بمعنى القدرة، أنهم أجمعوا على أن له قدرة واحدة في قول المثبتة، ولا قدرة له

(١) مجموع الفتاوى (٦/٣٦٥-٣٦٦) (بتصرف) وانظر كلام ابن خزيمة على هذه الآية في كتاب التوحيد (١/١٩٨).

في قول النفاة... ويدل على أن اليدين ليستا بمعنى القدرة، أن في قوله تعالى لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ..﴾ [ص: آية ٧٥] إشارة إلى المعنى الذي أوجب السجود، فلو كانت اليد بمعنى القدرة لم يكن بين آدم وإبليس فرق، لتشاركهما فيما خلق كل منهما به، وهي قدرته، ولقال إبليس: وأي فضل له علي وأنا خلقتني بقدرتك، كما خلقته بقدرتك، فلما قال: ﴿خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [ص: آية ٧٦] دل على اختصاص آدم بأن اللّه خلقه بيديه. قال: ولا جائز أن يراد باليدين النعمتان، لاستحالة خلق المخلوق بمخلوق، لأن النعم مخلوقة..." أ.هـ[١].

ثم إن النعم لاتحصى ولا تعد، فكيف يقال "بنعمتي" ؟

ذكر بعض الأحاديث الواردة في إثبات هذه الصفة:

سبق وأن نقلنا لك شيئاً من كلام ابن القيم رحمه اللّه، والذي يشير فيه إلى تنوع الأدلة الدالة على ثبوت هذه الصفة، من ذكر الأصابع، والقبض، والبسط، والتثنية، وذكر اليمين..إلخ.

قال الإمام البخاري رحمه الله: "باب قول اللّه تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾. وذكر تحته أحاديث، منها:

---

(١) الفتح (١٣/٣٩٣-٣٩٤) وانظر لوامع الأنوار البهية (١/٢٣١-٢٣٢).

١- حديث الشفاعة الطويل، والذي يرويه أنس بن مالك رضي اللّه عنه مرفوعاً إلى النبي ﷺ، وفيه: ((فيأتون آدم فيقولون: يا آدم، أما ترى الناس؟ خلقك اللّه بيده...))[١]. فجعل ذلك مزية لآدم من بين الخلق، مما يدل دلالة واضحة على أن اليد على ظاهرها، وأنها يد حقيقية، وإلا لم يكن لآدم اختصاص بهذا!.

٢- حديث أبي هريرة رضي اللّه عنه مرفوعاً إلى النبي ﷺ: ((يد اللّه ملأى، لايغيضها نفقة، سحَّاء الليل والنهار. وقال: أرأيتم ما أنفق منذ خلق اللّه السماوات والأرض فإنه لم يغض ما في يده. وقال: عرشه على الماء، وبيده الأخرى الميزان، يخفض ويرفع"[٢].

٣- حديث ابن عمر مرفوعاً: "إن اللّه يقبض يوم القيامة الأرض، وتكون السماوات بيمينه ثم يقول: "أنا الملك."[٣].

---

(١) تقدم تخريجه (ص٥١٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التوحيد، باب: (قول اللّه تعالى: ﴿لما خلقت بيدي﴾. حديث رقم (٧٤١١) ١٣/٣٩٣، ومسلم: كتاب الزكاة، باب: (الحث على النفقة وتبشير المنفق بالخلف). حديث رقم (٩٩٣) ٢/٦٩٠.

(٣) البخاري: كتاب التوحيد، باب: (قول اللّه تعالى: ﴿لما خلقت بيدي﴾. حديث رقم (٧٤١٢) ١٣/٣٩٣، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار، حديث رقم (٢٧٨٨) ٤/٢١٤٨.

٤- حديث ابن مسعود رضي اللّه عنه: ((أن يهودياً جاء إلى النبي ﷺ فقال يا محمد، إن اللّه يمسك السماوات على إصبع، والأرضين على إصبع، والجبال على إصبع، والشجر على إصبع، والخلائق على إصبع، ثم يقول: أنا الملك. فضحك رسول اللّه ﷺ حتى بدت نواجذه، ثم قرأ: ﴿وَمَا قَدَرُوْا اللّه حَقّ قَدْرِهِ﴾ [الزمر: آية ٦٧] ... قال عبد الله: فضحك رسول اللّه ﷺ تعجباً وتصديقاً له)). [(١)].

٥- حديث أبي هريرة رضي اللّه عنه مرفوعاً: ((احتج آدم وموسى، فقال له موسى يا آدم: أنت أبونا خيبتنا وأخرجتنا من الجنة؟!

قال له آدم: يا موسى، اصطفاك اللّه بكلامه، وخط لك بيده...)) [(٢)].

٦- حديث أبي موسى رضي اللّه عنه مرفوعاً: ((إن اللّه يبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل، ويبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار، حتى تطلع الشمس من مغربها)).[(٣)].

---

(١) البخاري كتاب التوحيد، باب: قول اللّه تعالى: ﴿لما خلقت بيدي﴾ حديث رقم (٧٤١٤،٧٤١٥) ١٣/٣٩٣ ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار. حديث رقم (٢٧٨٦) ٤/٢١٤٧.

(٢) مضى تخريجه (ص٧٩٦).

(٣) أخرجه مسلم: كتاب التوبة، باب: (قبول التوبة من الذنوب، إن تكررت الذنوب والتوبة.). حديث رقم (٢٧٥٩) ٤/٢١١٣.

٧- حديث عبد اللّٰه بن عمرو مرفوعــاً: ((إن المقسـطين عنـد اللّٰـه على منابر من نور عن يمين الرحمن عزوجل، وكلتا يديه يمين...))[(١)].

٨- حديث أبي هريرة رضــي اللّٰـه عنـه مرفوعـاً: ((يقبـض اللّٰـه تبارك وتعالى الأرض يوم القيامة، ويطوي السماء بيمينه، ثم يقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض))[(٢)].

هذا وقد أبطل ابن القيم رحمه اللّٰه تأويل اليد بــالقدرة أو النعمـة من عشرين وجهاً[(٣)]، فراجعها إن شئت.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الإمارة، باب: (فضيلة الإمام العادل). حديث رقم (١٨٢٧) ١٤٥٨/٣.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتـاب التوحيـد، بـاب: (قـول اللّٰـه تعـالى: ﴿لما خلقت بيدي﴾. حديث رقم (٧٤١٣) ٣٩٣/١٣، ومسلم: كتاب صفة القيامة والجنة والنار. حديث رقم (٢٧٨٧) ٢١٤٨/٤.

(٣) انظر مختصر الصواعق (٣٣٦-٣٤٩)، وانظـر مجمـوع الفتـاوى (٣٦٥/٦-٣٧٣).

الصفة الرابعة: الفوقية:

تعرض المؤلف لهذه الصفة في موضعين من هذا المبحث.. الأول سبق ذكره في أول الكلام على هذه الصفات التي نفاها المؤلف[١]. والثاني: هو عندما شرع في التحذير من مذهب أهل السنة والجماعة.. وذكر بعض معتقدهم.. وكان مما قاله: "... وله[٢] من الجهات الست جهة الفوق...".[٣].

ولكي تعرف الحق في هذه الصفة راجع ما كتبناه في مسألة العلو[٤]، والاستواء[٥]، ونزول القرآن[٦] .. وما سيأتي قريباً إن شاء الله تعالى من الكلام على النزول الإلهي[٧]

---

(١) انظر (ص ٧٧٩) مما سبق.

(٢) أي أن أهل السنة يعتقدون ذلك.

(٣) المناهل (١٨٧/٢).

(٤) انظر (ص ٢٦٢).

(٥) انظر (ص ٧٤٨).

(٦) انظر (ص ٢٤٦).

(٧) انظر (ص ٨١٣).

الصفة الخامسة: المجيء[1].

وقد سبق ذكر كلام المؤلف على هذه الصفة[2] قبل الصفة الأولى من هذه الصفات. وهذه الصفة تعد من جملة الصفات الفعلية التي تليق بجلاله وعظمته، وهكذالإتيان.. ونحوه مما ورد في الكتاب والسنة من الصفات الإلهية.

وهذه الصفة -التي لم يقر بها المؤلف- ورد ذكرها في القرآن والسنة، كما في قوله عزوجل: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: آية ٢٢]. وهذا يكون يوم القيامة لفصل القضاء.. وقد درج الأئمة من أهل السنة على إثبات هذه الصفة من هذه الآية وغيرها دون تحريف لمعناها الذي دلت عليه.

هذا وقد ورد ذكر هذه الصفة أيضاً بلفظ الإتيان، كما في قوله جل ذكره: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِيْ ظُلَلٍ مِنَ الغَمَامِ وَالْمَلائِكَةُ..﴾ [البقرة: آية ٢١٠] وقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: آية ١٥٨].

---

(١) انظر الأسماء والصفات (٥٦٣-٥٧٩).

(٢) راجع (ص ٧٧٩) مما سبق.

ولا يجوز هنا أن يقال: "مجيء أمره أو ملائكته" لأن الله تعالى فرق بينهما.

قال ابن جرير رحمه الله عند قوله عزوجل: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ..﴾. [البقرة: آية ٢١٠]: "يعني بذلك جل ثناؤه، هل ينظر المكذبون بمحمد ﷺ وما جاء به إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة" أ.هـ ثم ذكر أقوال المفسرين فيها فراجعه إن شئت[1].

وقال عند قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ..﴾ [الأنعام: آية ١٥٨]: "هل ينتظر هؤلاء العادلون بربهم الأوثان والأصنام، إلا أن تأتيهم الملائكة بالموت فتقبض أرواحهم، أو أن يأتيهم ربك يا محمد بين خلقة في موقف القيامة..." أ.هـ.

ثم ذكر الآثار الواردة في ذلك.[2].

وقال ابن كثير عند قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: آية ٢٢] يعني لفصل القضاء بين خلقه... فيجيء الرب تبارك وتعالى لفصل القضاء كما يشاء، والملائكة يجيئون بين يديه صفوفا..." أ.هـ[3].

---

(١) تفسير الطبري (٤/٢٦٠-٢٦٩).

(٢) المصدر السابق (١٢/٢٤٥-٢٤٦).

(٣) تفسير ابن كثير (٤/٥١٠)، وانظر أضواء البيان (٢/٢٨٣).

وكذا قال أيضاً عند قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُوْنَ إلا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِيْ ظُلَلٍ مِنَ الغَمَامِ..﴾ [البقرة: آية ٢١٠] (١).

وعند قوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُوْنَ إلا أَنْ تَأْتِيَهُمُ المَلائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ..﴾ [الأنعام: آية ١٥٨] (٢).

وقد رد ابن القيم رحمه اللّه تعالى على من جعل المجيء من قبيل المجاز من عشرة أوجه فراجعها. (٣)

---

(١) انظر ابن كثير (١/٢٤٨-٢٤٩).

(٢) انظر المصدر السابق (١٩٣/٢).

(٣) انظر مختصر الصواعق (٣٠٧-٣٠٩) وانظر (ص ٣٨٢-٣٨٣).

المسألة الخامسة : الكلام في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلا هُوْ..﴾ [الأنعام: آية ٥٩].

لما ذكر المؤلف أن مذهب السلف تفويض معاني الصفات .. عقبه بمذهب الخلف.. وكان من بين الأمثلة التي ذكرها وطبقها على هذين المذهبين قوله تعالى: **﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الغَيْبِ﴾** [الأنعام: آية ٥٩] وذكر تأويل الخلف لها بـ"الإحاطة والتمكن".(١)

والذي يعتقده أهل السنة هو أن الله تعالى متصف بالعلو على جميع المخلوقات... ومن أنواع الأدلة التي يستدلون بها على ذلك: "إخباره تعالى بأن بعض الأشياء عنده تبارك وتعالى دون بعض(٢)، كقوله: **﴿وَلَهُ مَنْ فِيْ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لايَسْتَكْبِرُوْنَ عَنْ عِبَادَتِهِ..﴾** [الأنبياء: آية ١٩] وقال: **﴿إِنَّ الَّذِيْنَ عِنْدَ رَبِّكَ لا يَسْتَكْبِرُوْنَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُوْنَهُ وَلَهُ يَسْجُدُوْنَ﴾** [الأعراف: آية ٢٠٦]. ففرق تعالى بين من له، ومن عنده من ملائكته وعبيده. كما في الآية التي سبقت وهي قوله: **﴿وَلَهُ مَنْ فِيْ السَّمَـٰوَاتِ...﴾**، ولو كان موجب هذه العنديه معنى عاماً لدخولهم تحت قدرته ومشيئته

(١) المناهل (١٨٧/٢).

(٢) انظر مختصر العلو (١٢٢-١٢٣)، شرح الطحاوية (٢٣٩).

وإحاطته، لكان كل مخلوق عنده، ولم يكن أحد مستكبراً عن عبادته، بل مسبح له وساجد.[1].

وقال تعالى عن الشهداء: ﴿أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمرآن: آية ١٢٩]. وقد أخبر عن دعاء امرأة فرعون وأنها قالت: ﴿رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتاً فِي الجَنَّةِ﴾ [التحريم: آية ١١].

وقد ثبت هذا المعنى في السنة، كما في حديث أبي هريرة رضي اللّه عنه مرفوعاً: ((ما اجتمع قوم في بيت من بيوت اللّه -إلى قوله- وذكرهم اللّه فيمن عنده)).[2].

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي اللّه عنه مرفوعاً قال: ((احتج آدم وموسى عند ربهما)) [3].

---

(١) انظر لوامع الأنوار البهية (١/١٩٣).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والإستغفار، باب: (فضل الاجتماع على تلاوة القرآن، وعلى الذكر). حديث رقم (٢٦٩٩، ٢٧٠٠) ٤/٢٠٧٤.

(٣) مضى تخريجه (ص٧٩٦).

المسألة السادسة: في بيان جواز الإشارة إلى اللّه تعالى بالعلو:

بعد أن شرع المؤلف في التحذير من مذهب أهل السنة قال: "... ومن المحزن أنهم ينسبون ما يقولون إلى سلفنا الصالح، ويخيلون إلى الناس أنهم سلفيون، ومن ذلك قولهم: إن اللّه تعالى يُشار إليه بالإشارة الحسية"[1] أ.هـ.

ومثلك يعلم أن الإشارة إلى العلو ثابتة عن النبي ﷺ، وذلك حينما سأل الجارية: "أين الله؟!".

كما ثبت ذلك أيضاً عنه ﷺ في خطبته عام حجة الوداع، حينما كان يرفع أصبعه إلى السماء، ثم ينكتها عليهم.. وقد مر ذلك كله فلا نطيل بإعادته هنا[2].

وعليه فيكون إنكار المؤلف متجهاً إلى النبي ﷺ أولا، وإلى أصحابه ثانياً، ثم إلى سائر أهل السنة ثالثاً، واللّه المستعان!!

---

(١) المناهل (١٨٧/٢).

(٢) راجع تخريج هذه الأحاديث (ص٢٦٦).

المسألـة السابعـة: في إثبات النزول لِلّه عزوجل كما أخبر[1]:

ينفي المؤلف ما ثبت من نزول الله عزّوجل في الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ، فبعد أن ساق حديث النزول قال في معرض الرد على أهل السنة: "...فكيف تأخدون بظاهر هذا الخبر، مع أن الليل مختلف في البلاد باختلاف المشارق والمغارب؟ وإذا كان ينزل لأهل كل أفق نزولا حقيقياً في ثلث ليلهم الأخير، فمتى يستوي على عرشه حقيقة كما تقولون؟ ومتى يكون في السماء حقيقة كما تقولون؟ مع أن الأرض لاتخلومن الليل في وقت من الأوقات، ولافي ساعة من الساعات، كما هو ثابت مسطور، لا يماري فيه إلا جهول مأفون!!

ثم قال: "نقول لهؤلاء ماقاله حجة الإسلام الغزالى، ونصه: "نقول للمتشبث بظواهر الألفاظ: إن كان نزوله من السماء الدُّنيا ليسمعنا

---

(١) انظر الرّد على الجهمية للدّارمي (ص٣٨-٥٠)، الرد على المريسي (ص١٩-٢٣)، التوحيد لابن خزيمة (١/٢٨٩-٣٢٧)، الشريعة (ص٣٠٦-٣١٣)، اللالكائي (ص٤٣٤-٤٥٣)، التمهيد (٧/١٢٨)، شرح حديث النزول لابن تيمية (وهو في مجموع الفتاوى (٥/٣٢١-٥٨٥) [وقد أفاض الكلام فيه في بيان ثبوت هذا الوصف، وعالج شبه أهل الشبه حوله]، مختصر الصواعق (ص٣٧٧-٤٠٧) [وقد ذكر فيه الرد على من قال بأن النزول مجاز من نحو عشرة أوجه]، لوامع الأنوار البهية (١/٢٤٢-٢٥٠).

نداءه، فما أسمعنا نداءه، فأي فائدة في نزوله ؟ ولقد كان يمكنه أن ينادينا كذلك، وهو على العرش، أو على السماء العليا. فلا بد أن يكون ظاهر النزول غير مراد، وأنَّ المراد به شيء آخر غير ظاهره. وهل هذا إلا مثل من يريد وهو بالمشرق إسماع شخص في المغرب فتقدم إلى المغرب بخطوات معدودة، وأخذ يناديه وهو يعلم أنه لايسمع نداءه، فيكون نقله الأقدام عملا باطلا و سعيه نحو المغرب عبثاً صرفاً لا فائدة فيه. وكيف يستقر هذا في قلب عاقل"[1] أ.هـ.

والجواب عما أورده المؤلف يتحقق بأمور وهي:

أولا: أن هذه الصفة قد تواتر نقلها عن النبي ﷺ بلا ريب وقد نقل هذا التواتر جماعة من أهل العلم منهم ابن عبد البر[2]، وشيخ الإسلام ابن تيمية[3]، وتلميذه ابن القيم[4]، والذهبي حيث قال: "قد ألفت أحاديث النزول في جزء، وذلك متواتر أقطع به"[5] أ.هـ.

---

(١) المناهل (١٩١/٢).

(٢) انظر التمهيد (١٢٨/٧).

(٣) انظر مجموع الفتاوى (٣٧٢/٥).

(٤) انظر مختصر الصواعق (٣٧٨،٣٨٠،٣٩٨).

(٥) العلو (ص٧٩).

قال اللالكائي: "رواه عن النبي ﷺ عشرون نفساً، وروى ذلك عن بعض الصحابة، كابن مسعود، وابن عباس، وأم سلمة" [١]. أ.هـ.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية اتفاق سلف الأمة وعلمائها على التصديق بحديث النزول[٢].

قال ابن القيم: "وتواترت الرواية عن رسول الله ﷺ بنزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا"[٣]. وقال "رواه عنه نحو ثمانية وعشرين نفساً من الصحابة، وهذا يدل على أنه كان يبلغه في كل موطن ومجمع"[٤]. أ.هـ. ثم عد رحمة الله هؤلاء الصحابة الذين رووه.

ومن هؤلاء الأصحاب [أبو هريرة، وأبوسعيد، وعلي، وأبوبكر، وجابر، ورفاعة بن عرابة الجهني[٥]، وأبوالدرداء، وابن مسعود، وجبير

---

(١) اللالكائي (٤٣٤-٤٣٥) وقد نقلته بتصرف، لأن عبارته في المطبوع تشعر بوجود خطأ فيه، فهؤلاء الذين عزى إليهم -وهم الثلاثة الذين سماهم- جاءت الرواية عنهم موقوفة. وانظر كذلك الشريعة (ص٣٠٧).

(٢) انظر مجموع الفتاوى (٥/٦١،٦٢،٣٢٢).

(٣) مختصر الصواعق (ص٣٧٨،٣٨٠،٣٩٨).

(٤) المصدر السابق (ص٣٨٠).

(٥) رفاعة بن عرابة الجهني المدني، صحابي جليل، له حديث. التقريب (١/٢٥١).

ابن مطعم، وأبو ثعلبة الخشني، وعمرو بن عبسة[1]، وعقبة بن عامر، وأبوموسى الأشعري، وعائشة أم المومنين] [2] وعثمان بن أبي العاص، وعبادة بن الصامت[3]. وقد نُقل أيضاً عن جماعة من الصحابة موقوفاً، منهم ابن مسعود وابن عباس، وأم سلمةرضي ا الله عنهم كما تقدم من كلام اللالكائي.

ثانياً: إيراد بعض الأحاديث في هذا الموضوع:

١- حديث أبي هريرة رضي ا الله عنه مرفوعاً: ((إن ا الله تبارك وتعالى إذاكان يوم القيامة نزل إلى العباد....)) [4] إلخ.

٢-حديث ابن مسعود مرفوعاً، وفيه -في صفة الحشر-: ((فينزل ا الله عزوجل في ظلل من الغمام...)) [5].

---

(١) عمرو بن عبسة بن عامر بن خالد السلمي، أبو نجيح، صحابي جليل، أسلم قديماً، وهاجر بعد أُحد، ثم نزل الشام. التقريب (٧٤/٢).

(٢) انظر اللالكائي (٤٣٤-٤٥٣).

(٣) انظر الشريعة (٣٠٨).

(٤) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه: رقم (٢٤٨٢) ١١٥/٤، والحاكم: كتاب الزكاة (٤١٩/١) والذهبي في العلو. انظر المختصر رقم (٦٨).

(٥) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة: رقم (١٢٠٣) والطبراني في الكبير: رقم (٩٧٦٣) ٤١٦/٩، وانظر مختصر العلو رقم (٦٩).

٣-حديث أبي هريرة رضى ا لله عنه مرفوعاً: ((ينزل ربنا عزوجل كل ليلة إذا مضى ثلث الليل الأول...)) [١].

والرواية المشهورة إنما هي: "حيث يبقي ثلث الليل الآخر..." [٢].

ثالثاً: ذِكْر بعض الآثار المنقولة عن سلف الأمة وأئمتها في هذا الشأن[٣]:

١- قال عبد العزيز بن المغيرة[٤]: "ثنا حماد بن سلمة بحديث نزول الرب جل جلاله فقال: من رأيتموه ينكر هذا فاتهموه"[٥].

٢-قال حنبل بن إسحاق: "سألت أبا عبد ا لله، أحمد بن حنبل، عن الأحاديث التي تروى عن النبي ﷺ، ((إن ا لله ينزل إلى السماء الدنيا))؟. فقال أبو عبدا لله: نؤمن بها، ونصدق بها، ولا نرد شيئاً منها،

---

(١) أحمد (٢٦٧/٢، ٢٨٣، ٤٣٣/٢)، وانظر: الإرواء (٤٥٠)، مختصر العلو (٧٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب التهجد. باب: (الدعاء والصلاة في آخر الليل). حديث رقم (١١٤٥) ٢٩/٣، وانظر الأرقام: (٦٣٢١، ٧٤٩٤). ومسلم: كتاب صلاة المسافرين، باب: (الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل والإجابة فيه). حديث رقم (٧٥٨) ٥٢١/١).

(٣) انظر اللالكائي (ص٤٤٩-٤٥٣).

(٤) عبد العزيز بن المغيرة بن أمي المنقري، أبو عبد الرحمن الصفار البصري، نزيل الري. قال عنه الحافظ: "صدوق من صغار التاسعة" أ.هـ. التقريب (٥١٣/١).

(٥) العلو (ص١٠٥)، وانظر مختصر العلو رقم (١٣٩).

إذا كانت أسانيد صحاح، ولا نرد على رسول الله قوله، ونعلم أن ما جاء به الرسول حق. حتى قلت لأبي عبد الله: ينزل إلى السماء الدنيا ؟قال: قلت: نزوله بعلمه، بماذا ؟!

فقال لي: اسكت عن هذا! مالك ولهذا! أمض الحديث على ما رُوي بلا كيف، ولاحد، إنما جاءت به الآثار، وبما جاء به الكتاب..."[1].

٣-قال الآجري: "باب الإيمان والتصديق بأن الله عزوجل ينزل إلى سماء الدنيا كل ليلة... الإيمان بهذا واجب، ولايسع المسلم العاقل أن يقول: كيف ينزل؟ ولا يرد هذا إلا المعتزلة؛ وأما أهل الحق فيقولون: الإيمان به واجب بلا كيف لأن الأخبار قد صحت عن رسول اللّه ﷺ أنَّ اللّه عزوجل ينزل إلى السماء الدنيا كل ليلة والذين نقلوا إلينا هذه الأخبار هم الذين نقلوا إلينا الأحكام، من الحلال والحرام، وعلم الصلاة، والزكاة، والصيام... كما قبل العلماء منهم ذلك، كذلك قبلوا منهم هذه السنن، وقالوا: من ردها فهو ضال خبيث يحذرونه ويحذرون منه"[2].

---

(١) اللالكائي (ص٤٥٣) رقم (٧٧٧).

(٢) الشريعة (ص٣٠٦).

٤- قال عباد بن العوام[١]: " قدم علينا شريك واسطاً، فقلنا له: إن عندنا قوماً ينكرون هذه الأحاديث إن اللّه عزوجل ينزل إلى السماء الدنيا ونحوه فقال شريك: إنّما جاءنا بهذه الأحايث من جاء بالسنن عن رسول اللّه ﷺ؛ الصلاة والصيام والزكاة والحج، وإنما عرفنا الله عزوجل بهذه الأحاديث"[٢].

٥- قال الشافعي: "وليس في سنة رسول الله ﷺ إلا اتباعها بفرض الله عزوجل. والمسألة بكيف؟ في شيء قد أتت به السنة، مما لايسع عالماً، والله أعلم"[٣].

٦- قال إسحاق الكوسج[٤]: "قلت لأحمد:"ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة..." أليس تقول بهذه الأحاديث؟ قال أحمد: كل هذا صحيح. قال إسحاق: هذا صحيح، ولا يدعه إلا مبتدع، أو ضعيف الرأي"[٥].

---

(١) عباد بن العوام بن عمر الكلابي مولاهم، أبو سهل الواسطي، مات سنة (١٨٥هـ) أو بعدها، وعمره نحو سبعين سنة. التقريب (١/٣٩٣).

(٢) الشريعة (ص٣٠٦).

(٣) المصدر السابق.

(٤) هو: الإمام الحافظ، أبو يعقوب، إسحاق بن منصور بن بهرام المروزي، نزيل نيسابور. ولد بعد السبعين ومائة. وتوفي بها سنة (٢٥١هـ). السير (١٢/٢٥٨).

(٥) الشريعة (ص٣٠٧).

وقد نُقل إقرار هذه الصفة عن غير هؤلاء ممن لايحصيهم إلا خالقهم عزوجل، كمحمد بن الحسن[1]، وعبيد بن عمير[2]، وإسحاق بن راهويه[3]، [وعطاء، وعمر بن عبد العزيز، ومكحول، وكعب الأحبار][4].

رابعاً:

أن القول في النزول، كالقول في سائر الصفات الواردة في الكتاب والسنة، ولا يجوز التفريق بين تلك الصفات إلا بدليل مقبول[5].

"وقد وقع كثير من الذين تابعوا المتكلمين في كثير من أصولهم وقواعدهم، في تناقضات كثيرة. والمتكلمون يعرفون من حقائق أصولهم ولوازمها مالا يعرفه كثيرمن موافقيهم على أصل المقالة و لم يعرف حقيقتها ولوازمها. وهذا الذي يُوجِدُ الكثير من التناقضات في كلام أمثال هؤلاء.

فإن نصوص الكتاب والسنة، وآثار السلف، متظاهرة بالإثبات، وليس على النفي دليل واحد، لا من كتاب، ولا من سنة، ولا من أثر،

---

(١) انظر العلو (ص١١٣)، وانظر مختصر العلو رقم (١٦٤).

(٢) انظر العلو (ص٩٣) وانظر مختصره رقم (٩٩).

(٣) انظر العلو (ص١٣١)، وانظر مختصر العلو الأرقام (٢٣٤-٢٣٧).

(٤) ما بين الحاصرتين تجده في اللالكائي (ص٤٣٤-٤٥٣).

(٥) انظر الفتاوى (٥/١٩٤-١٩٥)، لوامع الأنوار البهية (١/٢٤٧).

وإنما أصله قول الجهمية، فلما جاء ابن كلاب ففرق.. ووافقه كثير من الناس على ذلك فصار كثير من الناس يقر بما جاء عن السلف، وما دل عليه الكتاب والسنة، وبما يقوله النفاة مما يناقض ذلك، ولا يهتدي للتناقض"[1].

خامساً:

لا يجوز أن تقاس صفات الخالق على صفات المخلوق، ثم تُنفى صفات الخالق جل وعلا؛ كما يفعله أهل التعطيل، الذي وقعوا فيه بعد التمثيل!! فإن للخالق وصفه الذي يليق به، كما أن للمخلوق وصفه الذي يليق به.. كما أن الأذهان والأفهام لا تحيط بوصف الخالق، ولا تدري وتدرك كيفيته... سبحانه وتعالى.. وإذا امتنع على الذهن إدراك الكيفية والحقيقة للصفات، فليس هذا مبيحاً له نفيها وتعطيل الخالق منها، بل عليه التسليم كما أمره ربه جل وعلا.

وعليه يقال: "إن النزول الذي لا يكون من جنس نزول أجسام العباد، فهذا لا يمتنع أن يكون في وقت واحد لخلق كثير[2]، ويكون قدره لبعض الناس أكثر... بل لا يمتنع أن يقرب إلى خلق من عباده دون بعض، فيقرب إلى هذا الذي دعاه، دون هذا الذي لم يدعه.

---

(١) الفتاوى (٥/٤٦٧) (بتصرف).

(٢) راجع مجموع الفتاوى (٥/٤١٨،٤٦٤-٤٨٣).

وجميع ما وصف به الرب عز وجل نفسه من القرب، فليس فيه ما هو عام لجميع المخلوقات، كما في المعية؛ فإن المعية وصف نفسه فيها بعموم وخصوص. وأما قربه مما يقرب منه، فهو خاص لمن يقرب منه، كالداعي والعابد، وكقربه عشية عرفة، ودنوه إلى السماء الدنيا لأجل الحجاج؛ وإن كانت تلك العشية بعرفة قد تكون وسط النهار في بعض البلاد، وتكون ليلا في بعض البلاد، فإنَّ تلك البلاد لم يدن إليها، ولا إلى سمائها الدنيا وإنّما دنا إلى السماء الدنيا التي على الحجاج، وكذلك نزوله بالليل، وهذا كما أن حسابه لعباده يوم القيامة يحاسبهم كلهم في ساعة واحدة، وكل منهم يخلو به، كما يخلو الرجل بالقمر ليلة البدر، فيقرره بذنوبه، وذلك المحاسَب لايرى أنه يحاسب غيره، كذلك قال أبو رزين[1] للنبي ﷺ، لما قال النبي ﷺ: ((ما منكم من أحد إلا سيخلو به ربه، كما يخلو أحدكم بالقمر ليلة البدر. قال: يا رسول الله كيف ونحن جميع وهو واحد؟ فقال: سأنبئك بمثل ذلك في آلاء الله: هذا القمر، كلكم يراه مخلياً به، فالله أكبر))[2].

---

(١) لقيط بن صبرة، صحابي جليل، ويقال إن صبرة جده، واسم أبيه عامر، وهو أبو رزين العقيلي. والأكثر على أنهما اثنان. التقريب (١٣٨/٢).

(٢) أخرجه أحمد (١١/٤، ١٢، ١٣، ١٤)، وأبو داود: كتاب السنة. باب: (في الرؤية). حديث رقم (٤٧٠٥) ٥٥/١٣، وابن ماجة في المقدمة. باب: (فيما أنكرت الجهمية). حديث رقم (١٨٠) ٦٤/١، والآجري في الشريعة ص(٢٦٢)، واللالكائي (٤٨٣/٤)، وابن خزيمة في التوحيد (٤٣٨/١)، وابن أبي عاصم في السنة (٢٠٠/٢)، وانظر تعليق الألباني على المشكاة (٩٨/٣)، ظلال الجنة (٢٠٠/١).

وقال رجل لابن عباس رضي الله عنه: كيف يحاسب الله العباد في ساعة واحدة ؟ قال: (كما يرزقهم في ساعة واحدة).

وكذلك ما ثبت في صحيح مسلم عن أبى هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: ((يقول الله قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين: فنصفها لي، ونصفها لعبدي، ولعبدي ما سأل. فإذا قال العبد: الحمد لله رب العالمين، قال الله حمدني عبدي. فإذا قال العبد: الرحمن الرحيم. قال الله: أثنى علي عبدي. فإذا قال العبد: ما لك يوم الدين قال الله: مجدني عبدي...))[1] الخ. فهذا يقوله سبحانه وتعالى لكل مُصَلٍّ قرأ الفاتحة، فلو صلى الرجل ما صلى من الركعات قيل له ذلك، وفي تلك الساعة يصلى من يقرأ الفاتحة من لا يحصي عدده إلا الله، وكل واحد منهم يقول الله له كما يقول لهذا، كما يحاسبهم كذلك، فيقول لكل واحد ما يقول له من القول في ساعة واحدة. وكذلك يسمع كلامهم كلهم، مع اختلاف لغاتهم وحاجاتهم، ويسمع دعاء بعضهم سماع إجابة... ويسمع كل ما يقولون سمع علم وإحاطة، لا يشغله سمع عن سمع، ولا تغلطه المسائل، ولا يتبرم بإلحاح الملحين، فهو سبحانه الذي خلق هذا كله. وهو الذي يرزق هذا كله... وكرسيه قد وسع السماوات والأرض، ولا يؤوده حفظهما، فإذا كان لا يؤوده خلقه ورزقه على هذه التفاصيل، فكيف يؤوده العلم

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الصلاة، باب: (وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة...). حديث رقم (٣٩٥) ١/٢٩٦.

بذلك؛ أو سمع كلامهم؛ أو رؤية أفعالهم؛ أو إجابة دعائهم سبحانه وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيراً. ﴿**وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالأَرْضُ جَمِيعاً قبضته يوم القيامة، والسمَٰوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ**﴾ [الزمر: آية ٦٧] وقد ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ أنه قال: ((يقبض الله الأرض، ويطوي السماوات بيمينه، ويقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض؟!!))(١).

وفي حديث ابن عمر رضي الله عنهما أبلغ من ذلك -والسياق لمسلم- عن النبي ﷺ قال: ((يطوي الله السماوات يوم القيامة، ثم يأخذهن بيده اليمنى، ثم يطوي الأرضين بشماله، ثم يقول أنا الملك، أين الجبارون، أين المتكبرون))(٢).

وفي حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: ((يأخذ الله عزوجل سماواته وأرضيه بيديه. فيقول: أنا الله (ويقبض أصابعه ويبسطها)، أنا الملك حتى نظرت إلى المنبر يتحرك من أسفل شيء منه. حتى إني لأقول : أساقط هو برسول الله ﷺ؟.))(٣).

---

(١) مضى تخريجه (ص٨٠٣).

(٢) مضى تخريجه ص٧٩٧.

(٣) مضى تخريجه ص٧٩٧.

فإذا كان سبحانه يطوي السماوات كلها بيمينه، وهذا قدرها عنده؛ كما وردفي الخبر: "ما السماوات السبع، والأرضون السبع، وما فيهن، وما بينهن في يدالرحمن، إلا كخردلة في يد أحدكم "[1]. وهو سبحانه بين لنا من عظمته بقدر ما نعقله.

فمن هذه عظمته، كيف يحصره مخلوق من المخلوقات، سماء أو غير سماء ؟! حتى يقال: إنه إذا نزل إلى السماء الدنيا صار العرش فوقه، أو يصير شيء من المخلوقات يحصره ويحيط به سبحانه"[2].

وأما ما أورده الغزالي من أنه إن كان ينزل ليسمعنا نداءه فما أسمعنا.. وعليه فيكون نداؤه إذا نزل، ونداؤه فوق العرش سواء!

فهذا الاعتراض مردود، فلم يدَّع أحد من أهل السنة أنه نزل من أجل إسماعنا هذا النداء!

وإنما أُخبرنا عن هذا النزول الإلهي، عن طريق رسول الله ﷺ، من أجل أن يزداد التقرب إليه، والمناجاة والرغبة...

ثم إن في النزول من المعاني ما فيه! من قرب الرب تبارك وتعالى لعبده، وتنزل رحمته، وإحسانه، وعطاءه، وجوده، ومغفرته، وغير ذلك مما لَم يَفْقَهْ أفراخ الجهمية وأشياعهم، والله المستعان!!

---

(١) أخرجه ابن جرير في التفسير (٢٥/٢٤). وانظر الدر المنثور (٣٣٦/٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٤٧٨/٥-٤٨٣) (بتصرف). وانظر (٤٧٤/٥-٤٧٦).

المسألة الثامنة في بيان موقف أهل السنة من التأويل لنصوص الصفات.

نقل المؤلف اتفاق العلماء على ثلاثة أمور تتعلق بـ"متشابه الصفات كما سماه المؤلف.. [١]

والأول منها: صرفها عن ظواهرها..

والثاني: وجوب تأويلها إذا توقف الدفاع عن الإسلام على ذلك.

والثالث: إن كان للمتشابه تأويل واحد يفهم منه فهماً قريباً وجب القول به إجماعاً. ومثل له بالمعية[٢].. وقد تحدثنا عن بعض ما تضمنه هذا الكلام فيما سبق، ومرادنا هنا الكلام على مسألة التأويل دون ما عداها من المسائل.

وقد قال المؤلف في موضع آخر: "... إن القول بكون السلف والخلف مجمعين على تأويل المتشابه قول له وجه من الصحة، لكن بحسب المعنى اللغوي، أو ما يقرب من المعنى اللغوي..." [٣] أ.هـ.

وقال: "أما التأويل القائم على تحكيم البراهين القاطعة، واتباع الهداية الراشدة، فليس من هذا القبيل الذي حظره الله وحرمه..." [٤] أ.هـ.

---

(١) انظر المناهل (١٨٢/٢، ١٩٧-١٩٨).

(٢) المصدر السابق (١٨٢/٢).

(٣) المصدر السابق (١٩٧/٢).

(٤) المصدر السابق (١٩٧/٢).

وقال أيضاً: "... فمن لم يصرف لفظ المتشابه عن ظاهره الموهم للتشبيه، أو المحال، فقد ضل، كالظاهرية، والمشبهة..." [(١)] أ.هـ.

وقد سبق أن بيَّنا[(٢)] أن لفظ التأويل يُراد به التفسير المبين لمراد الله تعالى، وهذا يُحمد ولا يُعاب.

ويُراد به أيضاً الحقيقة التي استأثر الله بعلمها، فذلك الذي لا يعلمه إلا الله..

والتأويل المذموم هو تأويل أهل التحريف والتبدع، الذين يتأولون القرآن على غير تأويله.. ويصرفون اللفظ عن مدلوله إلى غيره بلا دليل يوجب ذلك.

هذا وإن ما يزعمونه من المحاذير التي تكون في ظاهر اللفظ، لازمة لهم فيما أثبتوه بطريق العقل. فهم يصرفونه إلى معان هي نظير المعاني التي نفوها عنه، وفروا من الإقرار بها. فيكون ما نفوه من جنس ما أثبتوه، فإن كان الثابت حقاً ممكناً، كان المنفي مثله، وإن كان المنفي باطلاً ممتنعاً، كان الثابت مثله[(٣)].

وهذا النوع من التأويل -وهو المذموم- هو المشهور في اصطلاح كثير من المتأخرين!! علماً بأنه لم يكن معروفاً عند سلف هذه الأمة.

---

(١) المصدر السابق (١٩٨/٢).

(٢) انظر (ص٥٠١) من هذا الكتاب.

(٣) انظر الفتاوى (٣/٦٦-٦٧).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "إن جميع ما في القرآن من نصوص الصفات، فليس عن الصحابة اختلاف في تأويلها. وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة، وما رووه من الحديث، ووقفت من ذلك على ما شاء الله تعالى من الكتب الكبار والصغار، أكثر من مائة تفسير، فلم أجد إلى ساعتي هذه عن أحد من الصحابة أنه تأول شيئاً من آيات الصفات، وأحاديث الصفات، بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف، بل عنهم من تقرير ذلك وتثبيته، وبيان أن ذلك من صفات الله، ما يخالف كلام المتأولين، مالا يحصيه إلا الله..." [(١)]. أ.هـ.

قال ابن عبد البر: "أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئاً من ذلك... وأما أهل البدع، من الجهمية والمعتزلة والخوارج فينكرونها، ولا يحملونها على الحقيقة، ويزعمون أن من أقرّ بها مُشَبِّه..." [(٢)]. أ.هـ.

ولقد نقل هذا المذهب عن السلف كثير من أهل العلم، كالقاضي أبي يعلى في كتابه: "إبطال التأويل" والبيهقي في "الأسماء والصفات"[(٣)].

---

(١) المصدر السابق (٦/٣٩٤).

(٢) المصدر السابق (٥/١٩٨).

(٣) المصدر السابق (٥/٨٩).

قال أبو يعلى: "ويدل على إبطال التأويل: أن الصحابة ومن بعدهم من التابعين حملوها على ظاهرها، ولم يتعرضوا لتأويلها، ولا صرفوها عن ظاهرها، فلو كان التأويل سائغاً لكانوا أسبق إليه..." [1]. أ.هـ.

وكذا جاء النقل عن أبي الحسن الأشعري[2]، وأبي المعالي الجويني[3] رحمهما الله.

بيان ما يقبل التأويل من الكلام ومالا يقبله:

"لما كان وضع الكلام للدلالة على مراد المتكلم؛ وكان مراده لا يُعلم إلا بكلامه، انقسم كلامه إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: ما هو نص في مراده، لا يقبل احتمالا غيره.

الثاني: ما هو ظاهر في مراده، وإن احتمل غيره.

الثالث: ما ليس بنص ولا ظاهر في المراد، بل هو محتمل محتاج إلى البيان.

فالأول: يستحيل دخول التأويل فيه، لأن تأويله كذب ظاهر على المتكلم.

وهذا شأن عامة نصوص القرآن الصريحة في معناها، خصوصاً آيات الصفات والتوحيد. إذ دلالتها على مرادها كدلالة لفظ العشرة والثلاثة على مدلولها.

---

(١) المصدر السابق (٥/٩٠).

(٢) المصدر السابق (٥/٩٠).

(٣) المصدر السابق (٥/١٠٠-١٠١).

فهذا القسم إن سُلّط التأويل عليه عاد الشرع كله مؤوّلا، لأنه أظهر أقسام القرآن ثبوتاً، وأكثرها وروداً ودلالة، ودلالة القرآن عليه متنوعة غاية التنوع.

القسم الثاني: ما هو ظاهر في مراد المتكلم، ولكنه يقبل التأويل، فهذا ينظر في وروده، فإن اطرد استعماله على وجه واحد استحال تأويله بما يخالف ظاهره، لأن التأويل إنما يكون لموضع جاء خارجاً عن نظائره، متفرداً عنها، فيؤول حتى يرد إلى نظائره، وتأويل هذا غير ممتنع إذا عُرف من عادة المتكلم باطراد كلامه في توارد استعماله معنىً ألفه المخاطب، فإذا جاء موضع يخالفه رده السامع إلى ما عهد من عرف المخاطب إلى عادته المطردة.

وقد صرح أئمة العربية، بأن الشيء إنما يجوز حذفه إذا كان الموضع الذي ادُّعي فيه حذفه قد استُعمل فيه ثبوته أكثر من حذفه؛ فلابد أن يكون موضع ادعاء الحذف قد استعمل فيه ثبوته أكثر من حذفه، حتى إذا جاء ذلك محذوفاً في موضع، عُلم بكثرة ذكره في نظائره أنه قد أُزيل في هذا الموضع فحُمل عليه فهذا شأن من يقصد البيان، وأما من يقصد التلبيس والتعمية فله شأن آخر.

القسم الثالث: الخطاب بالمجمل الذي أُحيل بيانه على خطاب آخر، فهذا أيضاً لايجوز تأويله إلا بالخطاب الذي يبينه، وقد يكون بيانه معه، وقد يكون بيانه منفصلا عنه.

والمقصود أن الكلام الذي هو عرضة التأويل ما يكون له عدة معان وليس معه ما يبين مراد المتكلم، فهذا التأويل فيه مجال واسع، وليس في كلام الله ورسوله منه شيء من الجمل المركبة، وإن وقع في الحروف المفتتح بها السور"[١].

ذكر بعض التّعقبات المجملة على تحذير المؤلف من مذهب أهل السنة[٢]:

قال المؤلف تحت عنوان "إرشاد وتحذير": "لقد أسرف بعض الناس في هذا العصر، فخاضوا في متشابه الصفات بغير حق، وأتوا في حديثهم عنها وتعليقهم عليها بما لم يأذن به الله". أ.هـ.

وأنت خبير بأن كلام أهل السنة في مسائل الصفات التي وصفها بالتشابه.. لم يتجاوز ما نُقل إليهم فى الكتاب والسنة الثابتة عن النبى ﷺ، فكيف يقال بأن كلامهم فيها لم يأذن به الله ؟!

---

(١) مختصر الصواعق (ص٤٤-٤٩) (بتصرف).

(٢) انظر المناهل (٢/١٨٧-١٨٩).

ويضيف المؤلف: "... ولهم فيها كلمات غامضة، تحتمل التشبيه والتنزيه، وتحتمل الكفر والإيمان، حتى باتت هذه الكلمات نفسها من المتشابهات، ومن المؤسف أنهم يواجهون العامة وأشباههم بهذا" أ.هـ.

ويرد عليه بأن الله تعالى قد صرح بصفاته فى القرآن، كما صرح بها نبيه ﷺ فى الكثير من أحاديثه الشريفة،... و لم يكن ﷺ يخص بحديثه عنها قوماً دون قوم، بل يخاطب في ذلك أمثال تلك الجارية، راعية الغنم.

وقال المؤلف: "ومن المحزن أنهم ينسبون ما يقولون إلى سلفنا الصالح، ويخيلون إلى الناس أنهم سلفيون" أ.هـ. وقد بينا لك مذهب أهل السنة فيما سبق في كثير من المواضع. كما بينا لك الطائفة التى تستحق هذا اللقب(١) ... فلا يضرك مثل هذا التشويش...

وقال المؤلف: " ...ومن ذلك قولهم: إن الله يشار إليه بالإشارة الحسية، وله من الجهات الست: جهة الفوق، ويقولون إنه استوى على عرشه بذاته استواء حقيقياً... غير أنهم يعودون فيقولون ليس كاستقرارنا، وليس على ما نعرف، وليس لهم مستند فيما نعلم إلا التشبث بالظواهر ..." أ.هـ.

---

(١) انظر (ص٦٢٤).

ومعلوم - كما بينا- أن مستند أهل السنة في اعتقادهم إنما هو الكتاب و السنة.

ثم قال: "ولقد علمت أن حمل المتشابهات في الصفات على ظواهرها، مع القول بأنها باقية على حقيقتها، ليس رأياً لأحد من المسلمين، وإنما هو رأى لبعض أصحاب الأديان الأخرى، كاليهود، والنصارى، وأهل النحل الضالة، كالمشبهة، والمجسمة.

أما نحن معاشر المسلمين، فالعمدة عندنا في أمور العقائد، هي الأدلة القطعية، التي توافرت على أنه تعالى ليس جسماً، ولا متحيزاً، ولا متجزئاً، ولا متركباً، ولا محتاجاً لأحد، ولا إلى مكان، ولا إلى زمان". أ.هـ.

وهذا الكلام الذي قرأت لا يستغرب صدوره من المؤلف، لأن كلامه في مسائل الاعتقاد يدلنا دلالة قاطعة على أنه لا يعرف مذهب أهل السنة، ولا يفقه منه شيئاً!!

ولهذا تجده هنا يدعي أن مذهبهم لم يقل به إلا بعض اليهود والنصارى؟!

ونحن -والحمد لِلّه على نعمة الهداية- لا نشك طرفة عين، أنّه مذهب الرسل صلوات ا لله عليهم أجمعين، من أولهم حتى خاتمهم ﷺ.. وهو مذهب أصحابه من بعده... كما هو مذهب جميع أهل السنة والجماعة، بخلاف الجهمية وأضرابهم.

ولقد عرفت من قبل ما يعنيه المؤلف بالأدلة القطعية... وبينا لك هناك وجه الصواب في ذلك في أكثر من موضع من هذا الكتاب... ومن ذلك ذكرته عند الكلام على أحاديث الآحاد وحجيتها[1]، وكذلك عند الكلام على دفع التعارض بين العقل والنقل[2]...

وأما قوله عن الرب تبارك وتعالى: "إنه ليس جسماً...الخ" فإن هذه الأوصاف و الإطلاقات ليست من دين المسلمين في شيء، و لم ترد في كتاب ولا سنة.. وإنما هي طرق كلامية بدعية، مقتبسة من الفلاسفة والصابئة، وبقايا اليهود والنصارى. فضلا عن أن تكون قد ثبتت بالأدلة القواطع، بالإضافة إلى ما تحمله من الإجمال والإيهام، والذي نحن في غنى عنه وسعة...

وعليه فلا يجوز إطلاقها على الله تعالى لا نفياً ولا إثباتاً...

وكذلك فإن قول المؤلف عن الله عزوجل: "ليس جسماً" فإنه يريد به نفي الاستواء وغيره كثير من الصفات، كصفات الذات، مثل الوجه ونحوه...

وكذا قوله: "ولا متحيِّزاً"، فإنَّه يُراد بهذه العبارة المُغلَّفَة نفي العلو والاستواء.

---

(١) انظر (ص٥٢٤).

(٢) انظر (ص٦١٧).

وكذا قوله: "ولا متجزِّئاً، ولا متركباً، ولا محتاجاً لأحد، ولا إلىمكان، ولا زمان" أ.هـ.

فإنه بهذا يرمي إلى نفي كثير من الصفات الثابتة لِلّه عزوجل، كاليد، والاستواء، وغيره ذلك..

ولقد أطال المؤلف في هذا التحذير على مثال النمط السابق...

ومنهج البحث لايسمح بتتبع كل ما ذكره من المغالطات في هذا التحذير لوضوح الحق فيه، وا لله المستعان.

هذا بالإضافة إلى أن المسائل التي تضمنها كلامه قد سبق الكلام عليها وبُيِّنَ الحق فيها، وا لله أعلم.

التعقيب على ما نقله المؤلف عن محمد عبده[1].

نقل المؤلف كلاماً لمحمد عبده قال فيه: "... فإن قلت: إن كلام ا لله، وكلام النبي ﷺ، مُؤَلَّفٌ من الألفاظ العربية، ومدلولاتها معلومة لدى أهل اللغه، فيجب الأخذ بمدلول اللفظ كائنا ما كان.

قلت: حينئذ لايكون ناجياً إلا طائفة المجسمة الظاهريون، القائلون بوجوب الأخذ بجميع النصوص... مع أنه لايخفى ما في آراء هذه الطائفة من الضلال والإضلال"[2] أ.هـ.

---

(١) انظر المناهل (٢/١٩٢-١٩٣).

(٢) المصدر السابق (٢/١٩٢-١٩٣).

والذي ندين الله به هو أن الطائفة الناجية، هم أهل السنة والجماعة، دون من سواهم وخالفهم.. ولهذا المخالف من البعد عنهم بقدر مخالفته.

أما نسبة أهل السنة إلى الضلال والإضلال، فليس بمستغرب من أضرابه من الجهمية.. ولقد اتهم عمرو بن عبيد ابن عمر رضي الله عنه بأنه حشوي..! بل اتهم بعضهم بعض الأنبياء بالتشبيه كما مر بك سابقاً[1].. وهؤلاء هم أسلافه الذين يقتدي بهم، ﴿**تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ**﴾ [البقرة: آية١١٨]، ﴿**أَتَواصَوْا بِهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ**﴾ [الذاريات: آية ٥٣].

ثم يضيف: "... مع سلوكهم طريقاً ليس يفيد اليقين بوجه، فإن للتخاطبات مناسبات ترد بمطابقتها، فلا سبيل إلا الاستدلال العقلي، وتأويل ما يفيد بظاهره نقصاً إلى ما يفيد الكمال، وإذا صح التأويل للبرهان، في شيء صح في بقية الأشياء حيث لا فرق بين برهان وبرهان ولا لفظ ولفظ" أ.هـ.

وأنت تعلم جيداً مراده بالطرق اليقينية.. والأدلة القطعية.. وقد سبق الكلام مستوفى في ذلك، كما تبين لك أيضا فساد مثل قوله:

---

(١) انظر (ص٧٤٦).

"وتأويل ما يفيد بظاهره نقصاً إلى ما يفيد الكمال" وأن في هذا الكلام قدحاً في المتكلم بالقرآن، كما أنه قدح في القرآن نفسه.. وقدح في الرسول ﷺ، وفي كلامه.. كما أنه قدح في سلف الأمة، الذين آمنوا به على ظاهره، دون التعرض له بتحريف.. وهذه المقولة تحوي شراً عظيماً، إذ يلزم منها أن صاحبها أحكم وأعلم وأبين من المتكلم بهذا القرآن؛ وا لله المستعان.

ثم إنا لانسلم له جواز التأويل -أعني التحريف- في بعض النصوص، حتى يلزمنا بجوازه في الباقي منها!! وإنما هذا الإلزام ينصب على أهل طريقته، نفياً وإثباتاً.

وسيأتي الكلام في موقف السلف من التأويل قريباً إن شاء ا لله.

ومن كلامه أيضا: "إن الوحي من ا لله للنبي ﷺ تنزيلا وإنزالا ونزولاً لبيان علو مرتبة الربوبية، لا أن هناك نزولا حسياً من مكان مرتفع إلى مكان منخفض!

ومن العجيب أنهم يقولون في الرد على هذا: إن علو ا لله على خلقه حقيقة أثبتها لنفسه في كتابه، لاحاجة لتأويله بعلو مرتبة الربوبية"أ.هـ.

وقد سبق أن بينا لك بطلان هذا الكلام، عند الحديث عن نزول القرآن ومعناه[1]، وبينا هناك أدلة العلو أيضا، كما أفردنا مسألة العلو

---

(١) انظر (ص ٢٤٦).

بكلام خاص في موضع آخر[1]، وتحدثنا عن الاستواء وثبوته للرب تبارك وتعالى في موضع ثالث[2].

ثم يقول: "وليت شعري إذا لم تؤول بعلو مرتبة الربوبية، فماذا تريد منه؟! وهل بقي بعد ذلك شيء غير العلو الحسي، الذي يستلزم الجهة والتحيز؟ ولايمكن نفي ذلك اللازم عنه، متى أردنا العلو الحسي، فإن نفي التحيز عن العلو الحسي غير معقول، ولا معنى للاستلزام إلا هذا"أ.هـ.

ونقول له: أهل السنة يثبتون العلو الحقيقي، كما أثبته الله تعالى لنفسه، وكما أثبته له رسوله ﷺ، أما كون ذلك يستلزم الجهة والتحيز، فنسأل هذا القائل ما يعني بالجهة والتحيز؟ كما تقدم[3].

وهؤلاء ينفون الجهة ويريدون نفي العلو! كما ينفون التحيز ويريدون نفي الاستواء..!!

لكن إن كان المراد بالتحيز أو الجهة أن شيئاً من مخلوقاته يحصره أو يحيط به، فهو منزه عن ذلك ولاريب.

وقال أيضا: "... المتتبع لكلامهم يجد فيه العبارات الصريحة في إثبات الجهة لله تعالى، وقد كَفَّر العراقي وغيره مثبت الجهة لله تعالى،

---

(١) انظر (ص٢٦٢).

(٢) انظر (ص٧٤٨).

(٣) انظر (ص٦٦٩،٨٣٢) وانظر ٨٦٤.

وهو واضح. لأن معتقد الجهة لا يمكنه إلا أن يعتقد التحيز والجسمية، ولا يتأتى غير هذا..."أ.هـ.

ومن المعلوم أن أهل السنة يثبتون العلو.. لكن لفظ الجهة مُحْدَث، وفيه إجمال سبق وأن بيناه..

فإن كان يريد بالجهة العلو -وهو يعني ذلك- فإن هذا ثابت في الكتاب والسنة المتواترة، وعليه أجمع أهل السنة..

وعليه يقال لمن كَفَّر مثبت العلو، إنك تنسب الكفر لمن نقل تلك النصوص المتواترة في إثبات العلو وآمن بها!![1].

أما كون إثبات الجهة يستلزم التحيز والجسمية، فهذا يتوقف على المعنى المُراد بلفظ الجهة! فإن كان المُراد بالجهة أمراً مخلوقاً فإن هذا الكلام يكون مُسَلَّماً.

وأما إن كان المُراد به ما فوق العالم، وهو العلو المطلق، فلا يُسَلَّم كلامه.

ثم إن الكلام في الصفات كالكلام في الذات، والكلام في بعض الصفات كالكلام في بعضها الآخر...

---

(١) هذا بالإضافة إلى أن كثيراً من الأئمة الكبار قد نصوا على تكفير من نفى الاستواء والفوقية.

التعقيب على ما نقله المؤلف عن ابن اللبان[1].

نقل المؤلف كلاماً لابن اللبان من كتابه "رد الآيات المتشابهات إلى الآيات المحكمات"، وقد اشتمل هذا النقل على كثير من المغالطات التي لابد من التنبيه عليها، وإن كان الكلام على أصلها قد مضى عند الكلام على مواضع أُخرى من كلام الزرقاني.

ومن الخلاصة التي نقلها المؤلف عن ابن اللبان قوله: "ليس في الوجود فاعل إلا الله، وأفعال العباد منسوبة الوجود إليه تعالى بلا شريك ولا معين؛ فهي في الحقيقة فعله، وله بها عليهم الحجة ﴿**لايُسْأَل عَمَّا يَفْعَل وَهُمْ يُسْأَلُون**﴾ [الأنبياء: آية٢٣].

ومن المعلوم أن أفعال العباد لا بد فيها من توسط الجوارح مع أنها منسوبة إليه تعالى"[2]. ا.هـ.

وهذا الكلام الذي نقله المؤلف مقرراً له هو مذهب الأشاعرة في أفعال العباد، وقد صرح بذلك شيخهم الذي ينتسبون إليه أبو الحسن الأشعري في كتابه اللمع وقرر أنه لافاعل للفعل إلا الله تعالى وحده[3].

---

(١) انظر ترجمته (ص١١٥) مما سبق، وانظر معجم المؤلفين (٨/٢٨٦).

(٢) المناهل (٢/١٩٣).

(٣) انظر اللمع (الصفحات ٧٢،٧٣،٧٤)، وانظر منهاج السنة (٣/١٣-١٤).

فهو يفرق بين من فعل الفعل وبين من قام به الفعل، فالأول -عنده- هو الله تعالى، والثاني هو العبد[1].

وحقيقة هذا المذهب: الجبر المحض كما صرح بذلك طائفة من علمائهم[2]، وفي كلام ابن اللبان السابق ما يشير إلى ذلك حيث يقول: "فهي في الحقيقة فعله، وله بها عليهم الحجة ﴿**لايُسْأَل عَمَّا يَفْعَل وَهُمْ يُسْأَلُون**﴾ [الأنبياء: آية٢٣].

والأشاعرة أكثر الطوائف اضطراباً في هذا الباب ﴿**ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً**﴾ [النساء: آية٨٢] مما يدل على فساد مذهبهم هذا، وإذا طالعت كلام أئمتهم في هذا الباب فإنك لاتكاد تجد إمامين منهم يتفقان على رأي واحد؛ بل لاتجد وفاقا في تفسير نظرية الكسب التي وضعها أبو الحسن الأشعري وتناقلوها عنه. وقد صرح بعض كبرائهم بأن معنى "الكسب" عند الأشعري صعب، وأن المحققين قد اضطربوا في تحرير معناه[3]؛ بله الشناعة التي تلزم من هذا الاعتقاد والمذهب؛

---

(١) انظر اللمع (ص٧٤).

(٢) ومن هؤلاء: الغزالي كما في كتابه "المقصد الأسنى" (ص٧١،١٢٩)، والرازي في بعض كتبه "كالمباحث المشرقية" (٥١٧/٢)، والإيجي في المواقف (ص٣٢٤)، والبيجوري في شرح الجوهرة (ص١٠٥).

(٣) انظر بعض تصريحاتهم في ذلك: طبقات الشافعية الكبرى (٣٨٥/٣)، الدرة الوضية في توحيد رب البرية (ص٦٠).

ذلك أن الفعل -حقيقة- يُنسب إلى فاعله، ويعود إليه حكمه، فإذا كان العبد غير فاعل لما يصدر عنه من الأفعال الحسنة والقبيحة، وكان الفاعل لذلك -كما يزعم الأشاعرة- هو الله تعالى، فإن هذا يقتضي نسبة تلك القبائح إلى الله عز وجل. تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

قال شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية رحمه الله: "إنه من المستقر في فطر الناس: أن مَنْ فعل العدل فهو عادل، ومن فعل الظلم فهو ظالم، ومن فعل الكذب فهو كاذب، فإذا لم يكن العبد فاعلاً لكذبه وظلمه وعدله، بل الله فاعل ذلك، لزم أن يكون هو المتصرف بالكذب والظلم"[1]. أ.هـ.

وهذا مما جَرَّأ عليهم القدرية، حيث نسبوا للمثبتين للقدر نسبة القبائح إلى الله تعالى، قال شيخ الإسلام: "ولهذا قامت الشناعة عليهم من جماهير الناس المثبتين للقدر والنافين له، وأرادت القدرية من المعتزلة والشيعة وغيرهم بهذه الزلة من هؤلاء أن يتوسلوا بذلك إلى إبطال قول أهل السنة في القدر، وأن الله لم يخلق أفعال العباد"[2]. أ.هـ.

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/١١٩-١٢٠).

(٢) الصفدية (١/١٥٢)، وانظر مجموع الفتاوى (٨/١٢٨).

وإن مما أوقع الأشاعرة وأضرابهم في الغلط في هذا الباب هو أنهم لم يفرقوا بين ما يتعلق با لله تعالى ويقوم به وبين ما يتعلق بالعبد ويقوم به؛ أي: لم يفرقوا بين الفعل والمفعول والخلق والمخلوق.

أما أهل السنة فقد هداهم ا لله لمعرفة الحق في هذا الباب وبيانه. حيث قرروا أن الخلق الذي هو فعل ا لله تعالى صفة من صفاته كما قال تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غير ا لله﴾ [فاطر: آية٣]، وقال: ﴿أَلا لَه الْخَلْقُ وَالأَمْرُ﴾ [الأعراف: آية٥٤]، وأن المخلوقات أثر من آثار تلك الصفة.

قال الإمام البخاري رحمه ا لله في كتابه الصحيح: "باب ما جاء في تخليق السماوات والأرض وغيرهما من الخلائق وهو فعل الرب تبارك وتعالى وأمره، فالرب بصفاته وفعله وأمره وهو الخالق المكون غير مخلوق، وما كان بفعله وأمره وتخليقه وتكوينه فهو مفعول مخلوق مكون"[1].أ.هـ. وله كلام أكثر بسطاً ذكره في كتاب خلق الأفعال فراجعه إن شئت[2].

---

(١) صحيح البخاري: مع الفتح (٤٣٨/١٣).

(٢) انظر خلق أفعال العباد (١٨٦-١٨٨).

وقال شيخ الإسلام: "وأئمة السنة وجمهورهم يقولون: إن الله خالق هذا كله، والخلق عندهم ليس هو المخلوق، فيفرقون بين كون أفعال العباد مخلوقة مفعولة للرب وبين أن يكون نفس فعله الذي هو مصدر فعل يفعل فعلاً، فإنها فعل العبد، بمعنى المصدر، وليست فعلاً للرب تعالى بهذا الاعتبار، بل هي مفعولة له، والرب تعالى لا يتصف بمفعولاته"[1]. أ.هـ.

والحاصل أن أفعال العباد ذات جهتين:

الأولى: لاتصلح إلا لله، وهي كونه خالقاً لأفعال العباد.

الثانية: لاتصلح إلا للعبد، وهي كونه فاعلاً لفعله على الحقيقة، وفعله قائم به، ويعود إليه حكمه. والله تعالى لا يتصف بمخلوقاته ولا تقوم به، خلافاً لما سيذكره الزرقاني نقلاً عن ابن اللبان كما سترى بعد قليل إن شاء الله تعالى.

هذا وقد سبق الكلام في الكسب[2] وأفعال العباد[3] فلا نطيل بذكره هنا[4]، وإنما قصدت التنبيه هنا على بعض العبارات التي لم يرد لها ذكر فيما سبق.

---

(١) منهاج السنة (١١٢/٣)، ولشيخ الإسلام كلام مفيد في هذه المسألة في غير موضع من كتبه، انظر مثلاً: منهاج السنة (٢٣٩/٣-٢٤٠)، مجموع الفتاوى (١٢١/٨-١٢٣،٢٢٦).

(٢) انظر ص٥٦٧).

(٣) انظر (ص٥٦٧،٥٧٨).

(٤) من المفيد مراجعة الرسالة المقدمة لنيل درجة الماجستير في الجامعة الإسلامية بعنوان (أفعال العباد بين أهل السنة ومخالفيهم) عام ١٤١١هـ.

وبعد هذا البيان نعود إلى ما نقله المؤلف عن ابن اللبان حيث قال: "ومن المعلوم أن أفعال العباد لابد فيها من توسط الجوارح مع أنها منسوبة إليه تعالى، وبذلك يُعلم أن لصفاته تعالى في تجلياتها مظهرين: مظهر عبادي منسوب لعباده، وهو الصور والجوارح الجثمانية. ومظهر حقيقي منسوب إليه، وقد أجرى عليه أسماء المظاهر العبادية المنسوبة لعباده على سبيل التقريب لأفهامهم والتأنيس لقلوبهم ..."[1]. أ.هـ.

ومراده بالمظهر الأول: أفعال العباد، وهذا بناءً على مذهبهم الفاسد وهو أنه لا فاعل إلا الله وحده، وقد عرفت أنهم يقولون بأن كل ما يصدر عن العبد من أفعال إنما هي أفعال الله وإن كانت تقوم بالعبد. فهي على هذا مضافة إلى الله إضافة فعل إلى فاعله، ومعلوم أن الفعل صفة للفاعل. وأما العبد فإن فعله صوري مجازي لاأثر له في الحقيقة. وجوارح العبد واسطة في إيجاد أفعال الله. تعالى الله عما يقولون علواً كبيرا.

وهذا القول أقرب ما يكون إلى عقيدة أصحاب وحدة الوجود الذين قال قائلهم:

وكل كلام في الوجود كلامه   سواء علينا نثره ونظامه[2]

---

(١) المناهل (٢/١٩٣-١٩٤).

(٢) انظر درء التعارض (٢/٢٥٢، ٧/٢٦٧)، الفتاوى (٢/٣٧٧).

وأما مراده بالمظهر الحقيقي للصفات: فصفات الجلال والكمال التي وصف الله بها نفسه ووصفه بها رسوله ﷺ كاليد، والوجه، والمحبة، والرضا...، وغير ذلك من صفات الرب تعالى وتقدس.

فهذه الصفات ونظائرها مما نفاه الجهمية وأضرابهم إنما ذُكرت على سبيل التقريب والتفهيم، وليس لها حقيقة، وهذه المقالة هي حقيقة مذهب أهل التخييل والتي جَرَّت إلى تأويل نصوص الصفات والمعاد والجنة والنار بله الأحكام العملية من أركان الإسلام وغيرها كالصلاة والصيام والزكاة والحج....

وقد سبق الكلام على موضوع الصفات في أكثر من موضع من هذا الكتاب فراجعه إن شئت.

ثم يقول ابن اللبان كما في تلخيص المؤلف: "ولقد نبه في كتابه تعالى على القسمين، وأنه منزه عن الجوارح في الحالين"[(١)]. أ.هـ.

وأنت تعلم ما يريد المؤلف بالجوارح هنا. وأهل السنة يردون مثل هذه التسمية التي لم ترد في الكتاب ولا في السنة، والتي يُقصد من ورائها نفي الصفات الذاتية غير المعنوية، كاليد، والوجه... إلخ. مما ثبت لله عز وجل كما أخبر.

(١) المناهل (٢/١٩٤).

ثم يقول: "فنبه على الأول بقوله: ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾ [التوبة: آية١٤]، فهذا يفيد أن كل ما يظهر على أيدي العباد فهو منسوب إليه تعالى"[1]. أ.هـ.

وقد عرفت ما في هذا الكلام من الغلط؛ وأما الآية فلا حجة فيها على مدَّعاه، ذلك أن الله تبارك وتعالى يوقع بأسه بمن شاء من عباده بأصناف العقوبات؛ فتارة ينزل العذاب على صورة آفات سماوية، وتارة بقوارع أرضية كالزلازل ونحوها، وتارة بإدالة أعدائهم عليهم فيصيبون منهم في أنفسهم وأموالهم.. وهذا الأخير هو المذكور في الآية، فهي أبعد ما تكون في المعنى عن مُراد ابن اللبان فهي من هذه الحيثية من جنس قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ﴾ [الحشر: آية٦]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ﴾ [آل عمران: آية١٢٣]، وقوله: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ -إلى قوله- وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾ [التوبة: آية ٢٥-٢٦]، ونحو ذلك من الآيات. لاأن معناها أن كل ما يظهر على أيدي العباد فهو منسوب إليه تعالى بمعنى أنه فعله على الحقيقة[2].

---

(١) المناهل (١٩٤/٢).

(٢) المصدر السابق (١٩٤/٢).

ثم يقول ابن اللبان: "ونبه على الثاني بقوله فيما أخبر عنه نبيهﷺ في صحيح مسلم: "ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أُحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها"[1]. وقد حقق الله ذلك لنبيه بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ [الفتح: آية١٠]، وبقوله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: آية ١٧]". أ.هـ.

فهو يريد أن يقرر ما ذكر في الأمر الثاني أو المظهر الثاني -من أن النصوص الواردة في الصفات إنما هي على سبيل التقريب دون أن يكون لها حقيقة- بالأدلة.

ونحن نقول: أما الحديث فإن معناه على خلاف ما فهم ابن اللبان بل إن معناه يلوح من ظاهره "فإن ولي الله لكمال محبته لِلّه وطاعته لِلّه يبقى إدراكه لِلّه وبالله، وعمله لِلّه وبالله، فما يسمعه مما يحبه الحق أحبه،

---

(١) الحديث مخرج في الصحيحين. انظر البخاري: كتاب التوحيد. باب: (قول الله تعالى: ﴿ويحذركم الله نفسه﴾. حديث رقم (٧٤٠٥) ١٣/٣٨٤، وانظر الأرقام: (٧٥٠٥،٧٥٣٧)، ومسلم: كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار. باب: (فضل الذكر والدعاء، والتقرب إلى الله تعالى)، حديث رقم (٢٦٧٥) ٤/٢٠٦٧.

وما يسمعه مما يبغضه الحق أبغضه، وما يراه مما يحبه الحق أحبه، وما يراه مما يبغضه الحق أبغضه، ويبقى في سمعه وبصره من النور ما يميز به بين الحق والباطل... فولي الله فيه من الموافقة لله: ما يتحد به المحبوب والمكروه، والمأمور والمنهي، ونحو ذلك، فيبقى محبوب الحق محبوبه، ومكروه الحق مكروهه، ومأمور الحق مأموره، وولي الحق وليه، وعدو الحق عدوه... فهؤلاء يحبهم ويحبونه، ويوافقونه فيما يحبه ويرضاه، ويأمر به...

ولما رضوا ما يرضى وسخطوا مايسخط كان الحق يرضى لرضاهم، ويغضب لغضبهم، إذ ذلك متلازم من الطرفين.

ولا يقال في أفضل هؤلاء: إن الرب والعبد شيء واحد ليس بينهما فرق! لكن يقال لأفضل الخلق كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: آية١٠]، وقال: ﴿مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: آية٨٠]، وقال: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يرضوه﴾ [التوبة: آية٦٢]، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ﴾ [الأحزاب: آية٥٧]، وأمثال ذلك"[1].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/٣٧٣-٣٧٥).

فالمقصود بالحديث الاتحاد الوصفي[1] وهو أن يحب العبد ما يحبه الله ويبغض ما يبغضه الله... إلخ لا الاتحاد الذاتي[2] كما تبادر إلى ذهن ابن اللبان.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: آية١٧] فمعناه: "وما أوصلت إذ حذفت ولكن الله أوصل المرمى؛ فإن النبي ﷺ كان قد رمى المشركين بقبضة من تراب وقال: "شاهت الوجوه"[3] فأوصلها الله إلى وجوه المشركين وعيونهم؛ وكانت قدرة النبي ﷺ عاجزة عن إيصالها إليهم، والرمي له مبدأ، وهو الحذف، ومنتهى وهو الوصول؛ فأثبت الله لنبيه المبدأ بقوله: ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾ ونفى عنه المنتهى، وأثبته لنفسه بقوله: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾

---

(١) انظر المصدر السابق (٢/٣٤٠،٤٦٢).

(٢) المصدر السابق (٢/٣٤١،٣٧١-٣٧٥).

(٣) ورد ذلك من حديث ابن عباس وحكيم بن حزام. انظر الطبراني في الكبير الأرقام: (٣١٢٧،٣١٢٨) ٣/٢٠٣، ورقم: (١١٧٥٠) ١١/٢٨٥، وابن جرير: الأرقام: (١٥٨٢١-١٥٨٢٧) ١٣/٤٤٣-٤٤٥، أسباب النزول للواحدي (ص١٧٤)، وانظر مجمع الزوائد ٦/٨٤، الصحيح المسند من أسباب النزول (ص٧٠).

وإلا فلا يجوز أن يكون المُثْبَت عين المنفي؛ فإن هـذا تناقض"[1]، و"لم يرد به أن فعل العبد هو فعل الله تعالى -كما تظنه طائفة من الغالطين- فإن ذلك لو كان صحيحا لكان ينبغي أن يقال لكل أحد، حتى يقال للماشي: ما مشيت إذ مشيت ولكن الله مشى، ويقال للراكب: وما ركبت إذ ركبت ولكن الله ركب، ويقال للمتكلم: ما تكلمت إذ تكلمت ولكن الله تكلم، ويقال مثل ذلك للآكل والشارب والصائم والمصلي ونحو ذلك.

وطرد ذلك يستلزم أن يُقال للكافر: ما كفرت إذ كفرت ولكن الله كفر، ويقال للكاذب: ما كذبت إذ كذبت ولكن الله كذب.

ومن قال مثل هذا: فهو كافر ملحد خارج عن العقل والدين"[2].

ثم يقول ابن اللبان: "وبهذا يفهم ما جاء من الجوارح منسوباً إليه تعالى، فلا يفهم من نسبتها إليه تشبيه ولا تجسيم، ولكن الغرض من ذلك

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/٣٧٥)، وانظر (ص٣٣٢)، (٨/١٨، ١٥/٤٠)، شفاء العليل (٥٩)، وفي التفاسير: ابن جرير (١٣/٤٤١-٤٤٢)، ابن كثير (٢/٢٩٥).

(٢) مجموع الفتاوى (٢/٣٣١)، وراجع كلام ابن جرير رحمه الله على هذه الآية في جامع البيان (١٣/٤٤١-٤٤٢).

التقريب للأفهام، والتأنيس للقلوب"أ.هـ. وقد عرفت مما مضى ما في هذا الكلام من المغالطات.

ثم يقول: "والواجب سلوكه إنما هو رد المتشابه إلى المحكم على القواعد اللغوية، وعلى مواصفات العرب، وعلى ما كان يفهمه الصحابة والتابعون من الكتاب والسنة"[1].أ.هـ.

وهذا القول مناقض لما سبق من كلامه، فإنا إن رددنا المتشابه إلى المحكم في هذه المسائل تجلى لنا أن ﴿ا لله خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: آية٦٢]، ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: آية٩٦]، فتبين أن ا لله خالق وأن العبد فاعل، وله مشيئة وللرب مشيئة ﴿وَمَا تَشَاؤُون إِلا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: آية٣٠].

وفي أبواب الإثبات والتنزيه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: آية١١]، فإذا اشتبه على العبد معنى شيء مما أخبر ا لله به أو أخبر به رسوله ﷺ من أوصاف الكمال المضافة لله عز وجل فالواجب عليه أن يرد ذلك إلى المحكم، فيثبت لله ما أثبته لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ إثباتاً منزهاً عن أكدار التشبيه، على قاعدة ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: آية١١].

---

(١) المناهل (١٩٤/٢).

وهذا الذي ذكرت هو الجاري على القواعد اللغوية، إذ لايجوز صرف الكلام عن ظاهره المتبادر إلا بدليل يدل على ذلك، وهو هنا غير موجود، فلزم إجراء هذه النصوص وأمثالها على ظاهرها.

وهذا عين ما فهمه الصحابة والتابعون رضي الله عنهم بخلاف ما تزعمه الجهمية.

* وقفات مع المؤلف:

الوقفة الأولى:

ذكر المؤلف أن آيات الصفات من المتشابه[1]، في مواضع متعددة من هذا المبحث.. وقد سبق الكلام عن هذا، فلا نطيل بإعادته[2].[3].

الوقفة الثانية:

عند تعداد المؤلف للحِكَم من وجود المتشابه الذي استأثر الله بعلمه قال: "ثالثتها: ما ذكره الفخر الرازي بقوله: "إن القرآن يشتمل

---

(١) انظر مناهل العرفان (٢/١٧٥،١٧٧،١٧٩،١٨٢-١٩٨).

(٢) راجع (ص٥٢١) من هذا الكتاب.

(٣) تنبيه: ومن جملة ما عده المؤلف من المتشابه من حيث المعنى، النصوص التي تخبر عن أهوال القيامة، أو عن نعيم الجنة، أو عذاب النار... -كما في (٢/١٧٥)- وهذا غير صحيح، لأن المعاني التي وردت بها أمثال تلك النصوص معروفة... وإنما التشابه من حيث الحقيقة والكُنْه.

على دعوة الخواص والعوام، وطبائع العوام تنبو في أكثر الأمور عن إدراك الحقائق، فمن سمع من العوام في أول الأمر إثبات موجود ليس بجسم، ولا متحيز، ولا مشار إليه؛ ظن أن هذا عدم، ونفي محض، فيقع في التعطيل، فكان الأصلح أن يخاطبوا بألفاظ دالة على بعض ما يناسب ما تخيلوه وما توهموه، ويكون ذلك مخلوطاً بما يدل على الحق الصريح..."[(١)].أ.هـ.

وهذا الكلام المنقول عن الرازي فيه كثير من المغالطات اكتفي بالإشارة إليها بإيجاز، فمنها: أن كلام الفخر هذا فيه تأثر واضح بكلام بعض الفلاسفة -أهل التخييل- الذين زعموا أن الرسل خيلوا للعوام أموراً كثيرة لميلهم إليها..!! فوصفوا لهم الجنات بصفات كثيرة.. وأبرزوا لهم ما فيها من النعيم والملذات بشكل واسع.. كل ذلك -بزعمهم- لأن العوام لا يجلبهم إلا مثل هذا.. بخلاف خواص الخلق!! فلهم حال تختلف عن حال هؤلاء تماماً..!!

فكلام الرازي هنا مثل كلام أولئك هناك!! ولا فرق!![(٢)].

إنه يزعم -والمؤلف يقرره- أن الرسل والكتب قد تواطأت على مخاطبة العامة -فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته- بما يتناسب مع وثنياتهم التي أخرجهم الإسلام منها!!

---

(١) المناهل (٢/١٧٩).

(٢) انظر لوامع الأنوار البهية (١/١٩٣-١٩٥).

ولذا -على زعمهم- جاء ذكر الاستواء، واليد، والوجه، والعين، وما شابه ذلك صريحاً في كلام الله وكلام رسوله ﷺ، مع أن ذلك كله على خلاف الحقيقة!! فليس ثمة استواء، ولايد، ولاوجه، ولاعين!! وإنما عبر بذلك لأن العوام لا تقتنع عقولهم بمعبود إلا وله مثل هذه الأوصاف، والتي هي عند الخواص كالرازي والزرقاني في عداد الأبعاض والأعضاء التي يتنزه الله تعالى عنها ولا تليق به بحال!!

وعليه فيكون القرآن الذي نزل للهداية والبيان.. موهماً للباطل، بل دالا عليه -بزعمهم- لاقتضاء المصلحة ذلك!! تعالى الله، وتنزه كتابه، ورسوله، عما يقولون ويَدَّعون، والله المستعان.

ثم إن هذا الفهم الذي نسبه للعوام -عندما يُقال لهم عن معبودهم بأنه ليس بجسم ولامتحيز ولا مشار إليه إلى آخر كلامهم المعروف في هذا، وهو العدم المحض، صحيح تماماً.. فلو طُلب من هؤلاء المتكلمين أن يُعرِّفوا العدم لم تجُد قرائحهم بأبلغ من هذا الوصف المنمق.

بالإضافة إلىأن هذه الألفاظ التي ساقها الرازي ألفاظ مجملة حادثة مبتدعة.. "كالجسم والتحيز.." وهم يريدون بها معان باطلة قطعاً..

فهم ينفون الجسمية ويريدون بذلك نفي الصفات الذاتية والفعلية.. كاليد، والوجه، والنزول، والاستواء، ونحو ذلك من الصفات، بناء على قواعدهم المعروفة.

كما ينفون التحيز ويريدون به نفي العلو والفوقية والاستواء على العرش..!! وما شابه ذلك من عقائدهم الفاسدة، كنفي شيوخهم من المعتزلة للرؤية.. وإثبات هؤلاء التلاميذ لها، لكن لا في جهة.. إلخ كلامهم في هذه المسألة.

وأما قوله عن الرب تعالى: "ولا مشار إليه" فهو يريد به نفي العلو عنه تعالى؛ ويكفي في رد هذه الشبهة سؤال النبي ﷺ للجارية بقوله: "أين الله" قالت: "في السماء" قال: "من أنا؟" قالت: "أنت رسول الله ﷺ" قال: ((أعتقها فإنها مؤمنة)) [1]. قال الإمام الذهبي رحمه الله عقب هذا الحديث: "هذا حديث صحيح... أخرجه مسلم، وأبو داود، والنسائي، وغير واحد من الأئمة في تصانيفهم، يمرونه كما جاء، ولا يتعرضون له بتأويل ولا تحريف"[2].أ.هـ.

وقال في موضع آخر: "وهكذا رأينا كل من يُسأل: أين الله؟ يبادر بفطرته ويقول: في السماء؛ ففي الخبر مسألتان:

إحداهما: شرعية قول المسلم: أين الله؟

وثانيهما: قول المسؤول: في السماء. فمن أنكر هاتين المسألتين فإنما ينكر على المصطفى ﷺ"[3]. أ.هـ.

---

(١) مضى تخريجه (ص٢٦٧).

(٢) العلو (ص٢٦).

(٣) العلو (ص٢٦).

ومن ذلك أيضاً حديث جابر رضي الله عنه: "أن رسول الله ﷺ قال في خطبته يوم عرفة: ألا هل بلغت؟ فقالوا: نعم -فجعل يرفع أصبعه إلى السماء وينكتها إليهم- ويقول: اللهم اشهد"[1]. وليس هذا مجال التدليل والإثبات لهذه المسألة، فقد مر الكلام عليها فيما سبق.

الوقفة الثالثة:

ما نقله عن بعض العارفين (كما عبَّر المؤلف) وفيه: "...فخضعوا لباريهم لاستنزال العلم اللدني بعد أن استعاذوا به من الزيغ النفساني"[2]. أ.هـ.

والمطلوب هو لفت النظر إلى أن هذه العبارة يكثر تداولها عند أرباب التصوف.. ويمثلون له بعلم الخضر.. ويدعون مثل هذا العلم لأوليائهم وأوتادهم وأقطابهم!

الوقفة الرابعة:

ما نقله المؤلف عن الرازي حيث قال: "لو كان -أي القرآن- كله محكماً بالكلية، لما كان مطابقاً إلا لمذهب واحد. وكان بصريحه مبطلا لجميع المذاهب المخالفة له. وذلك مُنَفِّر لأرباب المذاهب الأخرى عن

---

(١) مضى تخريجه (ص٢٦٦).

(٢) المناهل (١٨٠/٢).

النظر فيه، أما وجود المتشابه والمحكم فيه فيطمع كل ذي مذهب أن يجد ما يؤيد مذهبه، فيضطر إلى النظر فيه، وقد يتخلص المبطل عن باطله، إذا أمعن النظر فيصل إلى الحق"[1]. أ.هـ.

فهو يرى أن القرآن لايطابق مذهباً واحداً!! وأنه ليس بصريحه يبطل المذاهب الأخرى، المخالفة لذلك المذهب!

وهذا مرفوض تماماً، لأن القرآن إنما هو كتاب منزل للهداية والبيان.. وقد يَسَّره الله تعالى وقَرَّبه للأفهام ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾ [القمر: آية١٧]، وهو يدل على مذهب سلف هذه الأمة وأئمتها لاغير؛ كما أنه يُبطل مذهب من خالفهم!

هذا هو الواجب اعتقاده في القرآن.. لاأن يقال بأنه ليس بتلك المثابة، فإن في ذلك طعناً فيه، وفي منزله، تعالى الله عن ذلك. ولذا نجد أن المتمسكين به هم أهل ذلك المذهب المحمود..! أما أولئك المخالفون.. فإنهم إن وجدوه موافقاً لمذهبهم قبلوه.. وإلا تسلطوا عليه بالتأويلات الفاسدة، والأحكام الجائرة.. كزعمهم أنه ظني الدلالة في الموضع الذي خالفهم فيه! أو كقدح بعضهم -وهو الرازي- في الدليل النقلي مطلقاً بعشرة قوادح، تلجئ قائلها إلى عدم الانتفاع بهذا القرآن.. وهذا ما حصل فعلاً، حيث جعلوا العقل مقدماً عليه، وهو تابع له وعاضد، ولايصلح -في زعمهم- أن يكون عمدة في الاستدلال.

---

(١) المناهل (٢/١٨٠).

الوقفة الخامسة:

قال المؤلف تحت عنوان: "الرأي الرشيد في متشابه الصفات: علماؤنا -أجزل الله مثوبتهم- قد اتفقوا على ثلاثة أمور تتعلق بهذه المتشابهات، ثم اختلفوا فيما وراءها: فأول ما اتفقوا عليه: صرفها عن ظواهرها المستحيلة، واعتقاد أن هذه الظواهر غير مرادة للشارع قطعاً. كيف وهذه الظواهر باطلة بالأدلة القاطعة، وبما هو معروف عن الشارع نفسه في محكماته؟.

ثانيه: أنه إذا توقف الدفاع عن الإسلام على التأويل لهذه المتشابهات وجب تأويلها بما يدفع شبهات المشتبهين، ويرد طعن الطاعنين.

ثالثه: أن المتشابه إن كان له تأويل واحد يفهم منه فهماً قريباً، وجب القول به إجماعاً، وذلك كقوله سبحانه: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَمَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: آية٤]، فإن الكينونة بالذات مع الخلق مستحيلة قطعاً، وليس لها بعد ذلك إلا تأويل واحد هو الكينونة معهم بالإحاطة علماً وسمعاً..." [(١)]. ا.هـ.

وبعد أن قرأت كلام المؤلف، أود أن أشير لبعض المآخذ على هذا الكلام الذي سماه رشيداً، لتعرف بعده عن الرشد.. دون الإطالة

---

(١) المناهل (١٨٢/٢).

في الكلام على المسائل التي غلط فيها لأن ذلك كله قد سبق. فـأقول: إن هذه الأمور الثلاثة التي صرح باتفاق العلماء عليها يخالفه أهل السنة في جميعها فأهل السـنة يجـرون صفـات الله تعـالى علـى ظاهرهـا، مـع إيمانهم بها، وعلمهم بمعناها الذي دلـت عليـه هـذه الظواهـر، مقرونـاً ذلك كله بتنزيه الله تعالى عن مشابهة المخلوقين.. فالله تعالى خاطبنـا في هذا القرآن بلغتنا التي نعرف معانيها.. وقد أمرنا بتدبره والتفكر في معانيه.. ولم يقل إن ظواهر هذه النصوص غير مرادة لي، وإنما هي دالة علـى ضـلال محـض، وكفـر عظيـم -[علـى حـد زعـم المتكلمـين وأضرابهم]-!!

فأهل السنة لايذهبون إلى تـأويل الصفـات وصرفهـا عـن ظواهرهـا كما نقل المؤلف الاتفاق على ذلك!![1].

ثم ما هي هذه الأدلـة القاطعـة الـتي أبطلـت هـذه الظواهـر!! أهـي الأدلة العقلية، أم الأدلة النقلية؟ أما العقلية فقد بينا فيما سبق أنها موافقـة لما جاء عن الشارع[2].. وأما النصوص النقلية فإنها متوافقة في ذلـك تمـام التوافق.. فقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِـهِ شَيْءٌ﴾ [الشـورى: آيـة١١] نفـي للمشـابهة، وهـو مُعَقَّب بالإثبـات في قولـه: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾

---

(١) سبق بيان موقف أهل السنة من التأويل لنصوص الصفات (ص٨٢٦).

(٢) انظر (ص٨٢٦).

[الشورى: آية١١]. وأما قوله بوجوب تأويلها إذا توقف الدفاع عن الإسلام على ذلك فإنه باطل قطعاً.. لأنه انهزامية ظاهرة وضعف وخور! كما أنه تخلٍ عن الدين من أجل الدفاع عنه!!

والحقيقة أن هذا الدين قوي ثابت شامخ، لايحتاج إلى مثل هذه الدفاعات الهشة، والتنازلات السخية..!!

وقد بينا شيئاً من هذا فيما سبق فراجعه إن شئت[1].

وقوله: "إن المتشابه إن كان له تأويل واحد يُفهم منه فهماً قريباً، وجب القول به إجماعاً، وذلك كقوله سبحانه: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: آية٤]" [إلخ كلام المؤلف الذي سبق نقله] غير مُسَلَّم لأن دعوى الإجماع هنا غير صحيحة.. فأهل السنة والجماعة يردون التأويل ولم يجروه في شيء من صفات الله تعالى.. بخلاف المتكلمين ومن وافقهم.

أما المثال الذي مَثَّل به وهو: "المعية" فإن أهل السنة يرون أنها معية حقيقية، كما أخبر الله تعالى في كتابه، لكن لا تقتضي المخالطة.. وإنما تكون بالعلم والنصرة والتأييد والرعاية والحفظ، وما إلى ذلك..

ومما يدل على أنها معية حقيقية دون أن يلزم من ذلك المخالطة للمخلوقين، قولك سرت والكوكب، أو سرت والقمر.. فإن هذا القول

---

(١) انظر (ص١٣٤).

منك حقيقةً على ظاهره، وليس بمجاز.. ولا يحتاج من السامع إلى تكلف في الفهم أو تأويل للمعنى..!

مع كون القمر غير مخالط لك، ولا ملاصق! إذ إن معية كل شيء بحسبه.

الوقفة السادسة:

نسب المؤلف -رحمه الله- مذهب السلف إلى التفويض، عند عده لمذاهب العلماء في آيات الصفات فقال:

"المذهب الأول: مذهب السلف، ويسمى مذهب المفوضة... وهو تفويض معاني هذه المتشابهات إلى الله وحده، بعد تنزيهه تعالى عن ظواهرها المستحيلة.."[1]. أ.هـ.

وقد كرر هذه النسبة في مواضع متعددة من هذا المبحث[2]... ولما كان الحديث عن هذا قد سلف فلا حاجة لإعادته هنا والله المستعان[3].

الوقفة السابعة:

لما ذكر المؤلف أن مذهب السلف هو التفويض، شرع بذكر أدلتهم على ما ذهبوا إليه فقال: "ويستدلون على مذهبهم هذا بدليلين:

---

(١) المناهل (١٨٣/٢).

(٢) انظر المصدر السابق (ص١٨٣،١٨٤،١٨٦،١٨٧،١٨٩،١٩٧).

(٣) انظر (ص٤٩٩) فما بعدها.

أحدهما عقلي، وهو أن تعيين المراد من هذه المتشابهات إنما يجري على قوانين اللغة واستعمالات العرب، وهي ظنية".. إلخ كلام المؤلف في سياق هذا الدليل[1].

والحقيقة التي يجب أن تُعلم هي أن هذا المذهب، وهذا الدليل يتبرأ السلف منهما براءة الذئب من دم يوسف ﷺ..!!

فتبرؤا منها براءة حيدر وبراءة المولود من عثمان[2]

وقد تبين فيما مضى أن مذهب المفوضة هو شر المذاهب في الصفات.. وقد سبق الكلام على ذلك[3]..

والحاصل أن هذه الأدلة التي ساقها المؤلف[4] إنما هي أدلة المفوضة، لا أدلة السلف كما ظن!!

ولذا لاحاجة بنا إلى مناقشتها.. ولكن يكفي في رد منهبهم ما ساقه المؤلف نفسه عند عرضه لأدلتهم.. من قول الإمام مالك رحمه الله: "الاستواء معلوم..." إلخ فهذا يدل -كما بينا سابقاً- على أن التفويض ليس بمذهب للسلف.

بالإضافة إلى أن تلك الأدلة تحوي عدداً من المتناقضات!

---

(١) المناهل (١٨٣/٢).

(٢) انظر نونية ابن القيم (ص١٨).

(٣) انظر (ص ٤٩٩) فما بعدها.

(٤) انظر المناهل (١٨٣/٢-١٨٥).

الوقفة الثامنة:

في القول بأن الله في جهة، أو ليس في جهة!

تعرض المؤلف لهذه المسألة في هذا المبحث في موضعين[1] اثنين.. وقد سبق الحديث عن هذه المسألة بما يكفي فلا نعيده[2].

ولقد حاول المؤلف أن يدفع الاعتراض الوارد عمن يصف الله تبارك وتعالى بأنه "ليس فوق ولا تحت ولا يمين ولا شمال..." بأن ذلك يستلزم أن الله تعالى غير موجود..

وهذا إيراد صحيح قوي لأنا لو طلبنا منهم وصف المعدوم بأبلغ من هذا لعجزوا عن ذلك!!

وقد تناقض المؤلف حينما حاول الجواب عن هذه الشبهة حيث قال:

"وندفع هذه الشبهة بأمور: أولها: أن هذا قياس للغائب على الشاهد، وقياس الغائب على الشاهد فاسد، ذلك أن الله تعالى ليس يشبه خلقه حتى يكون حكمه كحكمهم في وجوب أن يكون له جهة من الجهات الست مادام موجوداً..."[3]. إلخ أ.هـ.

---

(١) انظر المناهل (٢/١٨٩،١٩٢).

(٢) انظر (ص ٦٦٩،٨٣٢،٨٣٨).

(٣) المناهل (٢/١٩٠).

ونحن نلزم المؤلف بما قال هنا حيث نفى العلو، والوجه، والعينين، واليد، والاستواء، والنزول، والمجيء، وغير ذلك من الصفات التي تعرض لها في هذا الكتاب بالتأويل والتحريف.. بحجة أن إثباتها يوقع في التجسيم والتشبيه، ففر إلى التعطيل بعد أن وقع في التشبيه أولا..!!

ويقال له قد وقعت قبل ذلك بيسير بقياس الغائب على الشاهد فخالفت أصلك هذا الذي بنيت؛ فعلى أي الطريقين تثبت؟!

وهذا التناقض يقع فيه أهل الطرق الكلامية كثيراً.. فيقررون في مواضع الإثبات من التأصيلات والأجوبة ما يناقضونه تماماً في مواضع النفي عندهم.. وهذا هو مآل وسبيل من خالف الأصلين، ورتب له أصولا غيرها، والله المستعان.

وباقي كلام المؤلف في الجواب عن هذه المسألة ليس بعيداً عن هذا الجواب الذي نقلته!!

فهو يقول في الجواب الثاني عن هذا الاعتراض:

"ثانياً: نقول لهؤلاء: أين كان الله قبل أن يخلق العرش والفرش والسماء والأرض؟ وقبل أن يخلق الزمان والمكان، وقبل أن تكون هناك جهات ست؟! فإن قالوا: لم يكن له جهة ولامكان. نقول: قد اعترفتم بما نقول نحن..." [1]. أ.هـ.

---

(١) المناهل (٢/١٩٠).

فيقال له: نحن لانثبت إلا ماثبت في الكتاب والسنة، ولانتعرض لشيء من ذلك بتحريف ولا تأويل.. فليس أحد أعلم با لله من ا لله ﴿ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾ [البقرة: آية١٤٠]

أما ما لا ورود له في كتاب ولاسنة، فلا نخوض فيه.. ونكل علمه إلى عالمه.. وقد عرفت الكلام في موضوع الجهة[1]، وعليه فلا يرد عليك الإشكال من كلام المؤلف بوجه من الوجوه.

وأما جوابه الثالث فهو مبني على حمل كلام ا لله عز وجل على غير محمله.. وضرب بعضه ببعض..!! فيقول: "...ماذا تفعلون بمثل قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: آية١٦]، مع قوله: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الأَرْضِ﴾ [الأنعام: آية٣] أتقولون إنه في السماء حقيقة، أم في الأرض حقيقة، أم فيهما معاً حقيقة؟

وإذا كان في الأرض وحدها حقيقة فكيف تكون له جهة فوق؟..." [2]. أ.هـ.

وهذا الذي ذكر، أمره جلي لاخفاء فيه و لله الحمد..! فأهل السنة يقولون ا لله عز وجل متصف بالعلو، فهو في السماء لكن "في" هنا[3]

---

(١) انظر (ص٦٦٩،٨٣٢،٨٣٨،٨٦٤).

(٢) المناهل (٢/١٩٠-١٩١).

(٣) في الآية الأولى.

لاتعني الظرفية، تعالى الله أن يحيط به شيء من مخلوقاته! وإنما هي بمعنى "على" كما قال تعالى حكاية عن فرعون ﴿وَلأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: آية٧١]. ومعلوم أنه لايريد صلبهم في داخل الجذوع! وإنما يصلبهم عليها.

وأما قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَٰوَاتِ وَفِي الأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: آية٣]. فإن للسلف فيها ثلاثة أقوال ذكرها ابن كثير في تفسيره، وهي:

١- أنه المدعو في السماوات وفي الأرض. أي يعبده ويوحده ويقر له بالإلهية من في السماوات ومن في الأرض، ويسمونه ويدعونه، رغباً ورهباً، إلا من كفر من الجن والإنس.

وهذه الآية على هذا القول كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: آية٨٤] أي هو إله من في السماء وإله من في الأرض، وعلى هذا فيكون قوله: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: آية٣] خبراً أو حالاً. وهذا الذي رجحه ابن كثير من الأقوال الثلاثة.

٢- أن المراد أنه الذي يعلم ما في السماوات وما في الأرض، من سر وجهر، فيكون قوله يعلم متعلقاً بقوله: ﴿فِي السَّمَٰوَاتِ وَفِي الأَرْضِ﴾ تقديره: وهو الله يعلم سركم وجهركم في السماوات وفي الأرض ويعلم ما تكسبون.

٣- أن قوله: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ﴾ وقف تام، ثم استأنف الخبر فقال: ﴿وَفِي الأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾. وهذا اختيار ابن جرير[١]. وهم جميعاً متفقون على إبطال قول الجهمية بأنه في كل مكان، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

وبهذا يتضح أن الآية الأولى لاتعني أن السماء تحصره! وأن الآية الثانية لا تدل على الحلول البتة[٢].

وأما جوابه الرابع: فيدور حول صفة اليد وقد مر الكلام على ذلك[٣].

وأما جوابه الخامس، والسادس، فيدوران حول صفة النزول. وقد سبق بيانه[٤].

---

(١) انظر ابن جرير (٢٦١/١١).

(٢) انظر الفتاوى (٤٠٤/٢، ٥٢/٣، ٦٨/٥، ٦٩، ١٠٦، ٢٥٦، ٢٥٨).

(٣) انظر (ص٧٩٢).

(٤) انظر (ص٨١٣).

المبحث السادس عشر: في أسلوب القرآن

وتشمل الدراسة:

أولا: مدى استيفاء المؤلف لمادة هذا المبحث، وذِكْر القضايا التي ناقشها فيه.

ثانيا: إضافات المؤلف في هذا المبحث.

ثالثا: مناقشة المؤلف في قضايا ومسائل من هذا المبحث.

أولا: بيان مدى استيفاء المؤلف لمادة هذا المبحث، وذِكْر القضايا التي ناقشها فيه.

تعرض المؤلف رحمه الله في هذا المبحث لجميع مهماته ومسائله التي تدعو الحاجة لذكرها وبيانها. فجاء هذا المبحث شاملا لما يندرج تحت ذلك العنوان الذي وضعه وهو: "أسلوب القرآن الكريم".

هذا وقد بين المؤلف في صدر هذا المبحث معنى الأسلوب في اللغة والاصطلاح، بغض النظر عن تعلقه بالقرآن الكريم أو غيره.. ثم أعقب ذلك ببيان معنى أسلوب القرآن الكريم خاصة.

كما نبه المؤلف إلى ما يقع من الخلط بين الأسلوب وبين المفردات والتراكيب، فأشار إلى الفرق بين الأمرين، ومثّل لذلك.

ثم شرع المؤلف بتوضيح مراده من الأسلوب بأن نبه القارئ إلى تفاوت ألفاظ اللغة ومفرداتها من حيث التآلف والتنافر، والغرابة والرقة، وغير ذلك مما هو معروف من حال المفردات العربية، فضلا عن التراكيب.. وعليه فيتفاوت الناس تفاوتا كبيرا في القدرة على استخدام الكلمات المناسبة للموضوعات التي يتحدثون عنها.. وبهذا يتميز البلغاء من غيرهم.

وبعد أن عَرَّف القارئ بما سبق؛ أخذ يعدد خصائص الأسلوب القرآني؛ والتي جعلت له طابعا معجزا في لغته وبلاغته، فذكر ثماني خصائص اختص بها عن غيره من الكلام.

ثم ختم المؤلف ذلك بذكر مثال استفاده من كتاب النبأ العظيم، يدل عظم بلاغة هذا القرآن، ودقة أسلوبه.

ثانيا: ذكر إضافات المؤلف في هذا المبحث.

لو رجعنا إلى الزركشي رحمه الله في كتابه ((البرهان))، ونظرنا في النوع السادس والأربعين، والموسوم بـ ((أساليب القرآن، وفنونه البليغة)). لوجدنا أنه يعرض ويبين ذات الأساليب التي توجد في القرآن الكريم(١)، ويعنى بتفاصيلها.. فهو يتكلم عن التأكيد، ويشرح تفريعاته، ويبين أقسامه مع إطالة النفَس في ذلك كله، حتى يصلح كلامه في ذلك أن يكون مُؤَلّفا مستقلا.

ثم يدخل في الأسلوب الثاني، وهو الحذف، ويغوص فيه كما فعل في الذي قبله، وهكذا.. بينما نجد السيوطي في الإتقان قد فرّق ما جمعه الزركشي في هذا المبحث فقسمه وجزأه على مباحث متعدده، جعل لكل واحد منها عنوانا يُعرف به.

والحقيقة أن الموضوع الذي تحدث عنه الزركشي مجتمعا، وبينه السيوطي مُجَزَّءاً، يختلف عما تعرض له الزرقاني في هذا المبحث! إذ إن ذينك الإمامين إنما قصدا بيان أنواع الأساليب التي يستخدمها القرآن وشرحها وتفصيلها..

في حين عمد الزرقاني إلى بيان خصائص الأسلوب القرآني.. فهو لب موضوعه، ومحور مقالته. وقد قدم بين يديه تعريف الأسلوب

---

(١) انظر البرهان (٣٨٢/٢).

القرآني، وبين مراده به بما يرى أنه يكفي للدخول في عرض خصائص الأسلوب القرآني.

وهذه الخصائص -بالشكل الذي ذكره المؤلف- لم أرها في شيء من ذينك الكتابين.. لكن المؤلف أخذ عامتها من كتاب النبأ العظيم للدكتور دراز، مع شيء من الزيادة والنقص..

وإن كان في هذا المبحث من إضافة، فهي في بيانه لمعنى الأسلوب في اللغة، والاصطلاح، وشرحه لذلك، واحترازه عما ينبغي الاحتراز منه.

ملحوظة حول العنوان الذي عقده المؤلف ليدل على موضوع مبحثه وهو: "أسلوب القرآن"

وقد اتضح لك مما سبق أن الموضوع الذي يدور عليه هذا المبحث هو: "خصائص الأسلوب القرآني" وليس الكلام عن أساليب القرآن نفسها، وإذا أردت أن تعرف حقيقة هذا الأمر، فقارن بين ما كتبه المؤلف تحت هذا المبحث بما كتبه الزركشي في البرهان[٢].

فالعنوان الذي يناسب هذا المبحث هو: "خصائص الأسلوب القرآني".

(٢) المصدر السابق (٣٨٢/٢).

المبحث السابع عشر: في إعجاز القرآن وما يتعلق به

وتشمل الدراسة:

أولا: مدى استيفاء المؤلف لمادة هذا المبحث، وذِكْر القضايا التي ناقشها فيه.

ثانيا: إضافات المؤلف في هذا المبحث.

ثالثا: مناقشة المؤلف في قضايا ومسائل من هذا المبحث.

أولا: بيان مدى استيفاء المؤلف لمادة هذا المبحث، وذِكْر القضايا التي ناقشها فيه.

ذكر المؤلف في هذا المبحث وجوهاً متعددة استدل بها على وقوع الإعجاز.. وإذا دققت النظر فيها رأيت أن عدداً منها لايصلح عده وجهاً من وجوه الإعجاز وإنما يدل على أمر آخر، كإثبات كون القرآن من عند اللّه عز وجل، وليس نابعاً من نفس النبي ﷺ.

ولهذا ناسب أن يكون عنوان هذا المبحث: "بيان مصدر القرآن الكريم" فإن التدليل على كونه من عند اللّه عز وجل يدخل تحته بيان وجوه الإعجاز، وغيرها مما ذكره المؤلف.. ولعل الذي أوقع المؤلف في هذا الأمر، أنه استمد كثيراً من مادة هذا المبحث من كتاب "النبأ العظيم" للدكتور محمد عبد اللّه دراز رحمه الله. وهذا واضح في كثير من مادة هذا المبحث.

وقد صرَّح بذلك المؤلف رحمه الله بنفسه في المبحث الَّذي قبله حيث قال: "يحلو لي أن أسوق إليك هنا كلمة قيمة فيها تعليق وتمثيل... وهي لصديقنا العلامة الجليل الشَّيخ محمد عبد الله دراز في كتابه "النَّبأ العظيم" الَّذي اقتبسنا منه فيما يتصل بإعجاز القرآن كثيراً"ا.هـ[1].

---

(١) المناهل (٢/٢٢٢).

ومن المعلوم لمن قرأ كتاب النّبأ العظيم أنَّ موضوعه يدور حول إثبات كون القرآن من عند الله عزّوجل.. ويدلل مؤلفه على ذلك بالأدلة المتنوِّعة، والّتي منها ما يتعلّق بإعجاز القرآن.

والزُّرقاني وإن كان قد نبّه في بداية هذا المبحث على تخصيصه للنّبي ﷺ بالذكر في نفي نسبة القرآن إليه[1].. فإنَّ ذلك لا يبرر كون الموضوع مغايراً للعنوان الّذي عقده المؤلف من أجله.

وأمَّا ما يتعلّق باستيفاء المؤلف لمادة هذا المبحث، فلا أراه إلا قد استوعب مهماته كلها.. كما يتبيَّن ذلك بالمقارنة مع غيره، سواء ممَّن سبقه أو جاء بعده.

وأمَّا القضايا الّتي تعرض لها المؤلف في هذا المبحث، فهي كثيرة، نوجزها فيما يأتي:

١- بيَّن المؤلف المراد بإعجاز القرآن أولا؛ ثم شرع في تعداد وجوه الإعجاز وهي:

أ- الإعجاز في لغته وأسلوبه، وتعرض المؤلف عند ذلك إلى ذكر القدر المعجز من القرآن؛ وتحدي الله عزّوجل الثقلين أن يأتوا بسورة من مثله.. وعجزهم عن ذلك. كما بيَّن المؤلف خلود هذه المعجزة القرآنية بخلاف معجزات الأنبياء السَّابقين، وأوضح الحكمة الإلهية في بقاء خلود هذه المعجزة من بين سائر المعجزات.

---

(١) انظر المصدر السابق (٢/٢٢٧).

ثم نبَّه المؤلف إلى الفارق الكبير بين الأسلوب القرآني وبين أسلوب الحديث النَّبوي، ليبرهن على أنَّ القرآن ليس من كلام النَّبي ﷺ، مع التَّعرُّض لبعض الجوانب في صفات النَّبي ﷺ، والَّتي تدلُّ على أمانته وصدقه.

ب- الإعجاز في طريقة تأليفه؛ حيث إنَّه جاء بهذا التَّرابط والإحكام، مع أنَّه لم ينزل دفعة واحدة، بل نزل في ثلاث وعشرين سنة.

جـ- الإعجاز في علومه ومعارفه. مع كونه قد جاء على لسان رسول أمي!

د- وفاؤه بحاجات البشر، واشتماله على أصول هدايتهم.

هـ- الإعجاز في موقفه من العلوم الكونيَّة، وما رُوعي فيه من الاعتبارات حول هذه القضيَّة.

و- سياسته الفذَّة في الإصلاح، وذلك في أمور عدَّة منها: تدرجه بالارتقاء بالمكلفين في درجات التَّكليف، وكذلك نزوله منجَّماً، وكذا مجيء القرآن علىغير المعهود في تأليف العلوم والفنون والآداب، من حيث التَّبويب والتَّقسيم.. وغير ذلك ممَّا يربط النَّاس به ربطاً محكماً، فيأخذون ما فيه..

ز- احتواؤه على أمور غيبية في الماضي والمستقبل، وكذا الحاضر. ومثَّل المؤلف لكل نوع من هذه الأنوع الثلاثة. ثم عقَّب ذلك بنماذج من المعجزات الَّتي كشف عنها العلم الحديث.

حـ- ما رود فيه من آيات يعاتب الله عزَّوجل فيها رسوله ﷺ.. فلو كان القرآن من الرَّسول ﷺ لكان الحري به أن لا توجد مثل هذه الأمور.!! كما تحدث المؤلف في هذه النُّقطة عن وقوع الخطأ من الأنبياء في غير أمور البلاغ، وبيَّن أنَّ الخطأ ليس معصية.. ثم بيَّن الحكمة من وقوع الخطأ من النَّبي ﷺ في اجتهاده.

ط- ما نزل بعد طول انتظار. مثل آيات الإفك.. مع شدة الحاجة لنزول ذلك مبكراً.. فلو كان القرآن من الرَّسول ﷺ لما انتظر طوال هذه المدة، في تلك الحالة الحرجة.

ي- مظهر النَّبي ﷺ، وحاله عند هبوط الوحي.. وما كان منه من استعجال تلقفه في أول الأمر، والشدة الَّتي كان يجدها عند نزوله، وشاهدها أصحابه.

ك- آية المباهلة، وما وقع للنَّبي ﷺ مع نصارى نجران.. وهذا يدل على أنَّه مُويد بالوحي، ولا ينطق عن الهوى، وإلا لما تجرَّأ على طلب المباهلة منهم، لا سيما وأنَّهم أهل كتاب.

ل- عجز الرَّسول ﷺ عن الإتيان ببدله لما طلب منه المشركون ذلك، كما أخبر الله تبارك وتعالى.

م- تجرد الرسول ﷺ من نسبته إليه.. مع أنَّ في تلك النِّسبة أعظم الفخر والرِّفعة والكمال!!

ن- قوة تأثير القرآن، وتغييره للنُّفوس والمجتمعات والأفراد في فترة وجيزة، ممَّا حدا بهم أن يتركوا مألوفاتهم، وما توارثوه، من أجل ما عرفوه من هذا الكتاب العظيم. وسواء كان هذا التَّأثير حاصلاً في نفوس أعدائه، أو أوليائه، وقد مثَّل المؤلف لذلك بأمثلة متعددة.

٢- أعقب المؤلف ذكر وجوه الإعجاز بوجوه أخرى اعتبرها معلومة، أو متداخلة مع ما سبق ضمنيًّاً.

٣- ذكر المؤلف القول بالصَّرْفَة، وأجاب عنه بأجوبة متعددة.

٤- شرع المؤلف بذكر الشبه والجواب عنها.

تنبيه:

لا يخفى عليك -إن شاء الله- أنَّ الوجوه الَّتي عدَّها المؤلف أدلة للإعجاز، والَّتي تبدأ من الوجه الثَّامن (ح)، وتنتهي بالوجه الثالث عشر (ن)، لا تصلح وجوهاً لذلك كما هو ظاهر.. لكن قد تصلح أن يدلل بها على كون القرآن إنَّما نزل من عند الله تبارك وتعالى.

ثانياً: إضافات المؤلف في هذا المبحث:

ليس هناك إضافة في هذا المبحث تستحق الذكر .. لأنَّ ما ذكره المؤلف في هذا المبحث تجده في "الإتقان"، و"النّبأ العظيم"، أو كتاب "إعجاز القرآن" للرّافعي..

وقد يُذكر الشّيء في تلك الكتب مختصراً فيشرحه المؤلف.. وقد يُذكر مطولاً فيختصره.. أو يأتي عرضاً في بعض المباحث، فيجعل له المؤلف عنواناً خاصَّاً وهكذا.. والذي يُعَدُّ للمؤلف في هذا المبحث، حسن السبك، وجودة التّرتيب والتّقسيم، مع وضوح الفكرة وإبرازها.

ثالثاً: مناقشة المؤلف في مسائل من هذا المبحث:

وهي:

١- في أنّه لا يقال: "الإنسان خليفة الله في الأرض".

٢- حول نظرة الإسلام للرق.

٣- في بيان المراد بالأرضين السبع المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾.

٤- حكم إسلام الكافر إن عُلّق بشرط فاسد، وهل يُقبل منه ذلك تأليفاً له؟

* وقفات مع المؤلف:

المسألة الأولى: في أنَّه لا يقال: "الإنسان خليفة الله في الأرض"[(١)].

لما ذكر المؤلف الوجه الثالث من وجوه إعجاز القرآن قال في بيانه:
"وبينا تراه- أي القرآن- يصحح ما حرَّفه أهل الأديان في دياناتهم، إذ تراه يقدم للإنسان مزيجاً صالحاً من عقيدة راشدة، ترفع همة العبد، وعبادة قويمة، تطهر نفس الإنسان، وأخلاق عالية تؤهل المرء لأن يكون خليفة الله في الأرض" أ.هـ[(٢)].

وهذا -الأخير- الَّذي قاله المؤلف غير صحيح؛ إذ إنَّه لا يجوز أن يقال عن شيء من المخلوقات بأنَّه خليفةٌ لِلَّه عزَّوجل؛ فالله تبارك وتعالى أجل قدراً وأعظم شأناً من ذلك..

أمَّا ما ورد في القرآن من الآيات الَّتي قد يُتوهم منها ذلك المعنى الَّذي ذكره المؤلف كقوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً**﴾ [البقرة: آية ٣٠]. وكقوله: ﴿**وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلاَئِفَ الأَرْضِ**﴾ [الأنعام: آية ١٦٥]. ونظائر ذلك من الآيات الواردة في هذا المعنى، فإنَّها محمولة على وقوع الخلافة بين الخلق؛ فبعضهم يخلف بعضاً.. وسواء كان ذلك بين البشر والملائكة، أو الجن، أو بين البشر بعضهم مع بعض، كما سيتبيَّن ذلك عند ذكر أقوال المفسرين..

---

(١) انظر السلسلة الضعيفة رقم (٨٥)، معجم المناهي اللفظية (ص١٥٦).

(٢) المناهل (٢/٢٣٨).

قال ابن جرير -رحمه الله-: "والخليفة الفعيلة من قولك: خلف فلان فلاناً في هذا الأمر، إذا قام مقامه فيه بعده، كما قال جل ثناؤه: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾. [يونس: آية ١٤] يعني بذلك أنّه أبدلكم في الأرض منهم فجعلكم خلفاء بعدهم. من ذلك قيل للسلطان الأعظم خليفة، لأنّه خلف الّذي كان قبله، فقام بالأمر مقامه، فكان منه خلفاً... وكان ابن إسحاق يقول...: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ يقول: ساكناً وعامراً يسكنها ويعمرها خلفاً ليس منكم.

وليس الّذي قال ابن إسحاق في معنى الخليفة بتأويلها -وإن كان الله جل ثناؤه إنّما أخبر ملائكته أنّه جاعل في الأرض خليفة يسكنها- ولكن معناها ما وصفت قبل.

فإن قال قائل: فما الّذي كان في الأرض قبل بني آدم لها عامراً، فكان بنو آدم منه بدلا، وفيها منه خلفاً؟ قيل: قد اختلف أهل التّأويل في ذلك" أ.هـ.

ثم ساق الروايات في ذلك، ومنها ما جاء عن ابن عباس[1] -رضي الله عنهما- في أنَّ أول من سكن الأرض الجن حتّى أفسدوا فيها، إلى أن بعث الله عليهم جنداً من الملائكة فقاتلوهم... إلى أن نزل فيها آدم -عليه السلام-..

---

(١) بإسناد ضعيف. انظر ابن جرير (تحقيق أحمد محمد شاكر) (١/٤٥٠).

وعلى هذ القول فيكون آدم خليفة من الجن... وقد نقل ابن جرير أيضاً عن الربيع بن أنس نحو الّذي نقل عن ابن عباس -رضي الله عنهما-.

قال ابن جرير: "وقال آخرون في تأويل قوله: ﴿**إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً**﴾ [البقرة: ٣٠] أي خلفاً يخلف بعضهم بعضاً، وهم ولد آدم، الذين يخلفون أباهم آدم، ويخلف كل قرن منهم القرن الّذي سلف قبله، وهذا قول حُكي عن الحسن البصري" أ.هـ[1].

وقال أيضاً: "وأنَّ معنى الخلافة الّتي ذكرها الله إنّما هي خلافة قرن منهم قرناً غيرهم..."[2].

وقال ابن كثير في قوله تعالى: ﴿**إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً**﴾ [البقرة: آية ٣٠] "أي قوماً يخلف بعضهم بعضاً، قرناً بعد قرن، وجيلاً بعد جيل، كما قال تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلائِفَ الأَرْضِ**﴾ [الأنعام: آية ٦٥] وقال: ﴿**وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الأَرْضِ**﴾ [النّمل: ٦٢] وقال: ﴿**وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الأَرْضِ يَخْلُفُونَ**﴾ [الزخرف: آية ٦٠] وقال: ﴿**فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ**﴾. [الأعراف: آية ١٦٩] أ.هـ[3].

---

(١) ابن جرير (١/٤٤٩-٤٥٣) (تحقيق أحمد شاكر).

(٢) تفسير ابن جرير (١/٤٥٣).

(٣) تفسير ابن كثير (١/٧٠).

وقال الشّوكاني رحمه الله: " والخليفة هنا معناه الخالف لمن كان قبله من الملائكة، ويجوز أن يكون بمعنى المخلوف؛ أي يخلفه غيره. قيل: هو آدم، وقيل: كل من له خلافة في الأرض..." أ.هـ[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "وقوله: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ يعم آدم وبنيه... والخليفة: هو من كان خلفاً عن غيره، فعيلة بمعنى فاعلة... والمراد بالخليفة أنّه خلف من كان قبله من الخلق... وقد ظنَّ بعض الغالطين -كابن عربي- أنَّ الخليفة عن الله، مثل نائب الله؛ وزعموا أنَّ هذا بمعنى أن يكون الإنسان مستخلفاً... والله لا يجوز له خليفة؛ ولهذا لما قالوا لأبي بكر: يا خليفة الله! قال: لست بخليفة الله؛ ولكني خليفة رسول اللّه ﷺ، حسبي ذلك؛ بل هو سبحانه يكون خليفة لغيره؛ قال النّبي ﷺ: ((اللهم أنت الصّاحب في السّفر والخليفة في الأهل...))[2]. وذلك لأنَّ الله حي شهيد مهيمن قيوم رقيب حفيظ غني عن العالمين، ليس له شريك ولا ظهير، ولا يشفع أحد عنده إلا بإذنه.

والخليفة إنّما يكون عند عدم المُسْتَخْلِف بموت أو غيبة، ويكون لحاجة المُسْتَخْلِف إلى الاستخلاف. وسُمّي "خليفة" لأنّه خلف عن

---

(١) فتح القدير (٦٢/١).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الحج، باب: (ما يقول إذا ركب إلى سفر الحج وغيره). حديث رقم (١٣٤٢) ٩٧٨/٢.

الغزو، وهو قائم خلفه. وكل هذه المعاني منتفية في حق الله تعالى، وهو منزَّه عنها؛ فإنَّه حَيٌّ قيُّوم شهيد، لا يموت ولا يغيب، وهو غني يرزق ولا يُرزق، يرزق عباده وينصرهم، ويهديهم ويعافيهم بما خلقه من الأسباب الَّتي هي من خلقه، والتي هي مفتقرة إليه كافتقار المسببات إلى أسبابها، فالله هو الغني الحميد، له ما في السَّماوات وما في الأرض وما بينهما، ﴿يَسْأَله مَنْ فِي السَّمَٰوَاتِ وَالأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾. [الرحمن: آية ٢٩] ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الأَرْضِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف: آية ٨٤] ولا يجوز أن يكون أحد خلفاً منه، ولا يقوم مقامه، لأنَّه لا سمي له، ولا كفء له، فمن جعل له خليفة فهو مشرك به" أ.هـ[1].

تنبيه:

من المفسرين من ذهب إلى أنَّ آدم خليفة الله في أرضه بمعنى أنَّه يُحَكِّمُ شريعته ويطبق حدوده في أرضه.. [2].

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٥/٤٢-٤٥).

(٢) انظر أقوال المفسرين في هذه المسألة في: البغوي (١/٦٠)، زاد المسير (٥٨-٦٠)، مفاتيح الغيب (٢/١٦٥)، القرطبي (١/٣٦٢)، ابن كثير (١/٦٩-٧١) أبي السعود (١/٨١-٨٢)، القاسمي (٢/٩٤-٩٥)، أضواء البيان (١/٥٦-٥٨).

المسألة الثانية: حول نظرة الإسلام للرق:

عند ذكر المؤلف لبعض مقاصد القرآن النّبيلة، وهداياته المشرقة قال: "تاسعاً: محاربة الاسترقاق في المستقبل..." أ.هـ[1].

وهذا الكلام الّذي ذكره المؤلف هو جزء من المسلك الدّفاعي الّذي يلوح في كتاباته رحمه الله حيناً بعد حين!!

وهذا المسلك يجر صاحبه إلى تنازلات وتقولات على الله عزّوجل، وعلى رسوله ﷺ، وعلى شريعته، لم ينزل بها من سلطان، كما أشرنا سابقاً.

فالقول بأنّ الإسلام يحارب الاسترقاق في المستقبل غير صحيح، بل هو غلط محض!! حيث إنّ الإسلام أقرّ الرق والاسترقاق، وبقي هذا الأمر معمولاً به في حياة النّبي ﷺ وحياة أصحابه وأتباعه، إلى أن جاء المستعمر فأبعد تحكيم هذه الشّريعة من بلاد المسلمين، وحرم عليهم الرق، واعتبره جريمة يُعاقب عليها القانون!!

ويمكننا أن نجلي موقف الإسلام من الرق[2] بأن نقول بأنّ الإسلام أقرّه لكنّه حدّد مصادره.. فبعد أن كان الرق يقع في الجاهلية على الرّجل الّذي لم يستطع وفاء دينه.. وبعد أن كان يقع من غارات السلب

---

(١) المناهل (٢/٢٤٨).

(٢) انظر أضواء البيان (٣/٤٢٤-٤٢٧).

والنَّهب، وتسلط القوي على الضعيف.. جعل الإسلام أصله الكفر؛ فالاسترقاق يقع على الكافر الَّذي وقع في أيدي المسلمين بعد تغلبهم وكسرهم لأهل الكفر.. فهم مخيرون فيه بين الفداء أو المن أو القتل أو الاسترقاق.. هذا هو حكم الأسارى من المشركين.

فإن وقع على أحد منهم الرق فإنَّه يسري في ذريته -وإن كانوا قد دخلوا في الإسلام- ما لم يقع عليهم العتق. هذا فيما يتعلق بمصدره..!

ثم إنَّ الإسلام بعد أن حصر منافذه وموارده، رغَّب كثيراً في العتق، وشرعه في الكفارات وغيرها كما ذكر المؤلف.

وبهذا تعلم أنَّ الإسلام أقر الرِق و لم يحاربه، لكنَّه رغَّب في العتق. بل لو كان الإسلام يحارب الرِّق لكان محرماً!! و لم يقل أحد بذلك!! [1].

هذا وقد كان الرق في مختلف الجاهليات يوقع الرقيق في أسوأ المعاملات.. ويبخسه جميع حقوق الآدميين.. بل وحتى حق الحيوان..!! فتجده بأسوأ اللِّباس يبرز.. ويجوع الجوع الَّذي يشارفه على الموت!! ويصفد في الأغلال ليعمل في الحقول والإقطاعات، كما كان يحصل عند الرُّومان مثلاً.!! بل يكون في بعض الأحيان مسلاة وأداة يروح فيها أهل البطر عن أنفسهم، ويزجون فيها أوقاتهم، فيُعطى الرَّقيق عصاً ويوضع في قفص مع سبع أو حيوان مفترس.. ويحضر الأغنياء للفرجة!! وأحياناً

---

(١) راجع "شبهات حول الإسلام" (ص٣٧).

يُؤتى برقيقين ويُعطى لكل واحد منهما سيف، فيقتتلان حتّى يموتا أو يموت أحدهما!! وأهل التّرف يتفرجون!!.

فجاء الإسلام وأمر بأن يُكسى الرقيق ويطعم مما يطعم منه السيد ويلبس!! وأمر بالإحسان إليه، وعدم تكليفه ما لا يطيقه من العمل..!! ونهى أن يُسب أو يجرح بأدنى الكلام وأقله.. بل نهى الإسلام السيد أن يقول: عبدي وأمتي.. وإنّما أمره أن يقول: فتاي وفتاتي.. ونحو ذلك من العبارات الطيبة..!!.

وهناك نصوص مستفيضة تدل على ما ذكرت، وكذلك وقائع من حال الصحابة والتّابعين مع الأرقاء، والله المستعان.

المسألة الثالثة: في بيان المراد بالأرضين السبع المذكورة في قوله تعالى ﴿وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: آية ١٢]

نقل المؤلف متقتطفات -وصفها بأنها قيمة- من كلام الشَّيخ عبد العزيز جاويش[1] جاء فيها: "لم يذكر القدماء شيئاً في أمر تعدد الأرضين سوى ما نقله ابن سينا عن قدماء حكماء الفرس من أنَّ هناك أراضي كثيرة غير أرضنا. وما زال الرَّأي السَّائد بين الحكماء والفلاسفة يقول بعدم تعددها، حتّى جاء غاليلو (المتوفى سنة ١٦٤٢م) بمناظيره المكبرة والمقربه. وكذلك من جاءوا بعده فأثبتوا بمشاهداتهم العينية الصادقة أنَّ السيَّارات جميعها أراض كأرضنا، وقد يكون بها ما بأرضنا من الجبال والوهاد والماء والهواء والخلائق والعمران؛ ولم يعتمدا في هذا التجويزإلا على الحدس والظن، فإن مناظيرهم لم تثبت لهم ذلك بعد، أمَّا القرآن فقد صرَّح بتعدد الأرضين في آية: **﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنْ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾** [الطلاق: آية ١٢] ففي تفسير أبي السعود (من مفسري القرن التاسع للهجرة) أن الجمهور على أنَّها سبع

---

(١) عبد العزيز بن خليل جاويش، أديب، كاتب، خطيب، صحافي، أصله من تونس، وولد بالإسكندرية، وتعلم بالأزهر ودار العلوم، ثم اختير أستاذاً للأدب العربي في جامعة كمبردج، ثم عاد إلى مصر وبها توفي سنة (١٣٤٧هـ). وكان مولده سنة (١٢٩٣هـ). معجم المؤلفين (٥/٢٦٤).

أرضين، بعضها فوق بعض، وفي تفسير النّيسابوري أنّها سبع أرضين، ما بين كل واحدة منها إلى الأخرى مسيرة خمسمائة عام، وفي كل أرض منها خلق -إلى أن قال- وهم يشاهدون السماء من جانب أرضهم، ويشهدون الضياء منها. ومن أصرح الآيات في أنَّ السيارات أراض مأهولة آية الشورى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَـٰوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِنْ دَابَّةٍ﴾ [الشورى: آية ٢٩] إذ المراد بالسماوات هنا السَّيارات على ما يأتي لنا من التّأويل. ومن الآيات البينة في هذا الموضوع قوله تعالى: ﴿وَلَوِ اتَّبع الحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَـٰوَاتُ وَالأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ بَلْ أَتَيْنَـٰهُمْ بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَنْ ذِكْرِهِمْ مُعْرِضُونَ﴾. [المؤمنون: آية ٧١] ومن قصرت عقولهم استبعدوا وجود الحيوان في الأجرام السَّماويَّة، ولكن نفى الزَّمخشري والبيضاوي وغيرهما استبعاد أن يخلق الله فيها صنوفاً من الحيوان، يمشون فيها مشي الإنسان على الأرض؛ فالله خلق كما قالوا: ما نعلم ومالا نعلم" أ.هـ[1].

فأنت ترى أنّه يقول بأنَّ المراد بالأراض المذكورة في الآية هي السَّيارات!!

وهذا القول يُعدُّ من تحريف الكلم عن مواضعه، ومن العبث بكلام الله عزَّوجل، وحمله على غير محامله!!

---

(١) المناهل (٢/٢٥٦-٢٥٧).

إنَّ الله عزَّوجل هو الَّذي خلق الأرض والسماء وجميع الخلق.. وهو الَّذي أخبرأنَّه خلق سبع أرضين، فلسنا بحاجة إلى تقرير غاليلوا ولا إلى مكبراته!! ﴿أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾؟ [الملك: آية ١٤]

ثم كون الكواكب أو السَّيارات ليست ذات طبيعة متوقدة ملتهبة وإنَّما هي جامدة كالأرض لا يعني ذلك بحال من الأحوال أنَّها تسمى أراض!! فإنَّ هذا الإطلاق -أعني الأرض- مختص بهذا الكوكب فقط، أمَّا غيره فإنَّه لا يسمى أرضاً، وإنَّما قمراً، أو مريخاً، أو غير ذلك من الأسماء المعروفة..!!

ثم أولئك يتخرصون بوجود هواء وماء وعمران!.. وغير ذلك مما يدَّعون وجوده هناك! وهو يؤكد تخرصهم هذا من القرآن -على حد تعبيره- ومن أقوال المفسرين!! فيستدل بقوله تعالى: ﴿وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: آية ١٢] وبقوله: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَثَّ فِيهِمَا مِنْ دَابَّةٍ﴾ [الشورى: آية ٢٩] ويعدُّ هذه الآية من أصرح الآيات على أنَّ السيارات أراض مأهولة!!. وهو مع هذا كله يعرض إعراضاً تامَّاً عن الأحاديث الَّتي تبين تلك الحقيقة الغيبية، وعن كلام أئمة المفسرين في هذه الآية، كابن جرير، وابن كثير رحمهما الله تعالى!!. ومن العجيب أنَّه فسَّر السَّماوات في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ..﴾ [الشورى: آية ٢٩] بالسيارات، وهذا التَّفسير

مخالف لنصوص الكتاب والسنة، وكلام جميع العلماء؛ بل والعقلاء!!.
فالسَّماوات هي السَّماوات السَّبع.. ونحن نعلم عن طريق النقل أنَّ ا لله تعالى أوجد في سماواته ملائكة لا يعلم عدتهم إلا هو سبحانه.. ولم يعلمنا عن خلق آخرين غيرهم.. فيبقى هذا غيباً لا نخوض فيه، مع أنَّنا نعلم شيئاً عن صعود الأرواح، وما ورد ذكره في الكتاب والسنة في هذا الشَّأن، وما تضمنه حديث الإسراء والمعراج من رؤية النَّبي ﷺ لكثير من الأنبياء في تلك الرِّحلة، لكنَّ كلام الَّذي نقل عنه المؤلف غير هذا، وهو لا يريده!!.

والذي دلَّت عليه النُّصوص أنَّ ا لله عزَّوجل خلق سبع أراض بعضها فوق بعض -أي طبقات- أمَّا الكلام في كونها متلاصقة أو متباعدة ومتباينة فإنَّ هذا ينبغي السكوت عنه، لأنَّه لم يرد التَّصريح به في القرآن، ولم يصل إلينا حديث صحيح عن النَّبي ﷺ في هذا الموضوع، وإنَّما ورد فيه أحاديث ضعيفة وموضوعة..! وإن كان قد ورد عن بعض الصَّحابة -موقوفاً- وقد صحَّ سنده كما سيأتي.

أمَّا قول ا لله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾. [الطلاق: ١٢] فإنَّ المذكور فيما يتعلَّق بالسَّماوات -بهذه الآية- العدد والخلق، وعليه فالمثلية في قوله: ﴿وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾. عائدة إلى الأمرين، وهما الخلق والعدد.. فالآية صريحة فيهما، أمَّا ما

عداهما ممَّا علمنا وصفه -بالنسبة للسماوات- من غير هذه الآية، كالانفصال، والتباين، فلا يدخل هنا في الدلالة، وا لله أعلم[1].

هذا وقد تظافرت أقوال المفسرين في تقرير كون الأراض طباقاً، بعضها فوق بعض، بغض النّظر عن كونها متلاصقة أو لا.

أمَّا قول جاويش بأنّها السيارات فلم أر قائلاً به، ولا أظنه يوجد في قول أحد من علمائنا.

قال الكلبي: "خلق سبع سماوات بعضها فوق بعض مثل القبة، ومن الأرض مثلهنَّ في كونها طباقاً متلاصقة..." أ.هـ[2].

وقال القرطبي: "﴿وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ يعني سبعاً. واختلف فيهنَّ على قولين: أحدهما -وهو قول الجمهور-: أنّها سبع أرضين طباقاً، بعضها فوق بعض، بين كل أرض وأرض مسافة كما بين السَّماء والسماء".

---

(١) قال القرطبي رحمه ا لله في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾: "وقد اُختُلف فيه فقيل: ومن الأرض مثلهن، أي في العدد، لأنَّ الكيفيَّة والصفة مختلفة بالمشاهدة والإخبار، فتعين العدد. وقيل: ﴿وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ أي في غلظهن وما بينهن؛ وقيل: هي سبع إلا أنّه لم يفتق بعضها من بعض. قاله الدّاوودي. والصَّحيح الأول، وأنّها سبع كالسَّماوات السَّبع" أ.هـ. ثم ساق جملة من الأحاديث الدَّالة على ما ذكر. انظر الجامع لأحكام القرآن (١/٢٥٨-٢٥٩).

(٢) مفاتيح الغيب (٣٩/٣٠).

وقال الضحاك: "﴿وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ أي سبعاً من الأرضين، ولكنّها مطبقة بعضها على بعض من غير فتوق، بخلاف السماوات. والأول أصح[1]، لأنَّ الأخبار دالّة عليه في التّرمذي والنسائي وغيرهما". أ.هـ[2]. ثم ساق رحمه الله النصوص الدالة على ما ذكر، مع ذكر بعض التّفصيلات في ذلك[3].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "وقد خلق الله سبع أرضين، بعضهنَّ فوق بعض، كما ثبت في الصحاح عن النّبي ﷺ أنّه قال: "من ظلم شبراً من الأرض طُوِّقه من سبع أرضين يوم القيامة". وقد ذكر أبو بكر الأنباري الإجماع على ذلك، وأراد به إجماع أهل الحديث والسنة" أ.هـ[4]. ونقل الحافظ عن الدّاودي قوله في الآية: "فيه دلالة على أنَّ الأرضين بعضها فوق بعض مثل السّماوات" أ.هـ[5].

---

(١) هذا من كلام القرطبي.

(٢) الجامع لأحكام القرآن (١٨/١٧٤-١٧٥) وانظر فتح القدير (٥/٢٤٧-٢٤٨)، وأبا السعود (٨/٢٦٥).

(٣) انظر الجامع لأحكام القرآن (١٨/١٧٤-١٧٥).

(٤) مجموع الفتاوى (٦/٥٩٥).

(٥) الفتح (٦/٢٩٢-٢٩٤). هو الّذي ذهب إليه الحافظ رحمه الله، كما يظهر من كلامه، وساق الأدلة عليه.

هذا وإن ممّا يوضح المقصود بالآية النّظر في بعض الأحاديث الواردة عن النّبي ﷺ، والّتي فيها بيان للمراد.

قال الإمام البخاري في صحيحه: "باب ما جاء في سبع أرضين، وقول الله تعالى: ﴿**اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ، يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ، لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْماً**﴾ [الطلاق: ١٢] وذكر تحت هذا الباب جملة من الأحاديث الّتي توضح معناه؛ منها حديث عائشة رضي الله تعالى عنها مرفوعاً: ((من ظلم قيد شبر في الأرض طُوِّقه من سبع أرضين))[(١)]. ومنها حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه مرفوعاً: ((من ظلم من الأرض شيئاً طُوِّقه من سبع أرضين))[(٢)]. والحديث أخرجه مسلم مع بعض الاختلافات في اللفظ، فقد أورده بلفظ: "طوقه الله إياه يوم القيامة من سبع أرضين" وبلفظ: ((طوقه في سبع أرضين)). وبلفظ: طوقه إلى سبع

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، باب: (إثم من ظلم شيئاً من الأرض). حديث رقم (٢٤٥٣) ١٠٣/٥، وانظر رقم (٣١٩٥)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب: (تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها). حديث رقم (١٦١٢) ١٢٣١/٣.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، باب: (إثم من ظلم شيئاً من الأرض). حديث رقم (٢٤٥٢) ١٠٣/٥، وانظر رقم (٣١٩٨)، ومسلم: كتاب المساقاة، باب: (تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها). حديث رقم (١٦١٠) ١٢٣٠/٣.

أرضين". وأخرجه أبو يعلى في مسنده ولفظه: ((من أخذ من الأرض ما ليس له طوقه إلى السَّابعة))[1].

وفي لفظ آخر: ((من أخذ شبراً من الأرض طوقه إلى سبع أرضين))[2].

وأخرج البخاري عن ابن عمر مرفوعاً: ((من أخذ من الأرض شيئاً بغير حقه خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين))[3].

وأخرج ابن حبان من حديث أبي هريرة مرفوعاً: ((من أخذ شبراً من الأرض بغير حقه طوقه من سبع أرضين)) [4].

---

(١) أخرجه أبو يعلى في مسنده رقم (٩٥٠). وفي سنده ابن إسحاق، إلا أنّه قد صرَّح بالتَّحديث، ولا مطعن في سنده، وأخرجه أحمد من طريق يزيد بن هارون بمثل إسناد أبي يعلى (١/١٨٩).

(٢) مسند أبي يعلى رقم (٩٦٢)، والحلية (١/٩٦).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب المظالم، باب: (إثم من ظلم شيئاً في الأرض). حديث رقم (٢٤٥٤) ٥/١٠٣، وانظر رقم (٣١٩٦).

(٤) أخرجه ابن حبان: (الإحسان) كتاب الغصب، باب: (ذكر وصف عذاب الله من ظلم أخاه المسلم على شبر من أرضه). حديث رقم (٥١٣٩) ٧/٢٠٣، وأخرجه ابن أبي شيبة: كتاب البيوع والأقضية، باب: (في الرجل يسرق من الرجل الحذاء والأرض). حديث رقم (٢٠٥٨) ٦/٥٦٦، وأخرجه ابن حبان من طريق آخر عنه: كتاب الغصب، باب: (ذكر البيان بأنَّ قوله ﷺ : ((من أخذ شبراً)) إنَّما هو الإشارة إلى نفس هذا الفعل لا الإشارة إلى الشبر فقط). حديث رقم (٥١٤٠). ٧/٣٠٢، وأخرجه عبد الرَّزاق في المصنف موقوفاً على أبي هريرة. انظر المصنف: كتاب الجامع، باب: (سرقة الأرض). حديث رقم (١٩٧٥٤). ١١/١٠.

وهو عند مسلم بلفظ: ((لا يأخذ أحد شبراً من الأرض بغير حقه إلا طوقه الله إلى سبع أرضين يوم القيامة)) [1].

وقال ابن حبان في صحيحه: "ذكر البيان بأنَّ الظَّالم الشبر من الأرض فما فوقه يكلف حفرها إلى أسفل من سبع أرضين بنفسه ثم يطوق إياها ذلك" ثم ساق بسنده من حديث يعلى بن مرة[2]: "سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((أيما رجل ظلم شبراً من الأرض كلّفه الله أن يحفره حتّى يبلغ سبع أرضين، ثم يطوقه يوم القيامة، حتّى يفصل بين النّاس)) [3].

---

(١) مسلم: كتاب المساقاة، باب: (تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها). حديث رقم (١٦١١) ١٢٣١/٣.

(٢) يعلى بن مرة بن وهب بن جابر بن عتاب بن مالك بن كعب الثقفي، صحابي شهد الحديبية، وخيبر، والفتح مع النّبي ﷺ. تهذيب التّهذيب (٣٥٥/١١).

(٣) ابن حبان: (الإحسان) كتاب الغصب، باب: (ذكر البيان بأنَّ الظالم الشبر من الأرض فما فوقه يكلف حفرها إلى أسفل من سبع أرضين...). حديث رقم (٥١٤٢) ٣٠٣/٧، وأخرجه ابن أبي شيبة بلفظ آخر. انظر: المصنف: كتاب البيوع والأقضية. (في الرجل يسرق الحذاء والأرض). حديث رقم (٢٠٥٥) ٥٦٥/٦. وأورده الهيثمي في المجمع١٧٥/٤، وعزاه الحافظ في الفتح (١٠٤/٥) للطبري.

وأخرج أبو يعلى بسنده عن سعد مرفوعاً: ((من أخذ شيئاً من الأرض بغير حله طوقه من سبع أرضين...)) (١).

وقال الحافظ في الفتح: ((ولأبي يعلى بإسناد حسن عن الحكم بن الحارث السلمي(٢) مرفوعاً: ((من أخذ من طريق المسلمين شبراً جاء يوم القيامة يحمله من سبع أرضين)) (٣).

وأخرج الإمام أحمد بسنده، من طريق ابن لهيعة، به، عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: "قلت: يا رسول الله، أي الظلم أعظم؟! قال: ((ذراع من الأرض ينتقصه من حق أخيه، فليست حصاة من الأرض أخذها إلا طوقهايوم القيامة إلى قعر الأرض، ولا يعلم قعرها إلا الّذي خلقها)) (٤).

---

(١) مسند أبي يعلى برقم (٧٤٤)، وفي إسناده ضعف. والبزار (البحر الزخار) حديث رقم (١١٣٧). ٣٣٩/٣. وذكره الهيثمي في المجمع (١٧٥/٤)، وعزاه إلى أبي يعلى والبزار، والطبراني في الأوسط، وقال: "فيه حمزة بن أبي محمد ضعفه أبو حاتم وأبو زرعة، وحسن التِّرمذي حديثه"ا.هـ.

(٢) انظره في الطبقات الكبرى (٥٣/٧).

(٣) الفتح (١٠٤/٥).

(٤) المسند (٣٩٦/١،٣٩٧)، وساقه ابن كثير في البداية والنِّهاية (١٩/١) وقال: "تفرد به أحمد، وهذا إسناد لا بأس به"ا.هـ. وهذا الإسناد فيه ابن لهيعة وليس الرَّاوي عنه ممن أخذ عنه قبل الاختلاط.انظر من روى عنه قبل الاختلاط (ص٢٣٦) مما سبق، لكن ما قبله من الأحاديث تكون من قبيل الشَّواهد ويتقوى بها، والله أعلم. راجع تعليق الشيخ أحمد شاكر على المسند رقم ٣٧٦٧.

وهناك أحاديث أخرى تشبه ما ذكرت، كحديث أبي مالك الأشعري[1] رضي الله عنه وغيره.

وبعد هذا العرض لهذه الأحاديث، فإنّي أُجلي لك المعنى لتراه ساطعاً لا يشوبه غبش، وذلك بجمع مواضع الاستشهاد من تلك الأحاديث الّتي سبقت، لتستخرج المعنى الحق بنفسك، بناءً على الأدلة، فقد ورد في بعضها: "طوقه من سبع أرضين" وفي آخر: "فإنّه يطوقه يوم القيامة من سبع أرضين". وفي لفظ: "طوقه الله إياه.." الخ. وفي لفظ: "طوقه إلى سبع أرضين". وفي آخر: "طوقه إلى السّابعة". وفي لفظ آخر: "خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين". وفي بعضها: "كلفه الله أن يحفرها حتّى يبلغ سبع أرضين، ثم يطوقه يوم القيامة...". وفي بعض آخر: "جاء يوم القيامة يحمله من سبع أرضين". وفي الحديث الآخر: "فليست حصاة من الأرض أخذها إلا طوقها يوم القيامة إلى قعرها، ولا يعلم قعرها إلا الّذي خلقها".

فهذه الألفاظ المتنوعة لما جُمعت بين بعضها بعضاً. فلاح معناها واضحاً لا يخالطه غموض أو ريب، وهو أنّ الأرضين السّبع المذكورة في

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة: كتاب البيوع والأقضية، باب: (في الرجل يسرق من الرجل الحذاء والأرض). حديث رقم (٢٠٦٠). ٥٦٧/٦، وحسّنه الحافظ في الفتح (١٠٥/٥).

الآية والأحاديث، إنّما هي مترادفة بعضها فوق بعض كما هو ظاهر من التّعبير بـ"إلى" وبالخسف إلى سبع أرضين، أو الحفر حتّى يبلغ السّابعة، أو التّطويق بما اغتصب إلى قعرها.

وبعد أن عرفت هذا وتبينته، فإنّي أذكر لك بعده بعض أقوال أهل العلم في شرح بعض جمل تلك الأحاديث.

قال الحافظ نقلاً عن الخطابي: "قوله: "طُوقه" له وجهان: أحدهما: معناه أنّه يكلف نقل ما ظلم منها في القيامة إلى المحشر، ويكون كالطوق في عنقه، لا أنّه طوق حقيقة. الثّاني: معناه أنّه يعاقب بالخسف إلى سبع أرضين، أي فتكون كل أرض في تلك الحالة طوقاً في عنقه" أ.هـ. (كلام الخطابي) وهذا يؤيده حديث ابن عمر المتقدم بلفظ: ((خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين)) [1].

وقال الحافظ أيضاً: "فيه أنَّ الأرضين متراكمة لم يفتق بعضها من بعض لأنّها لو فتقت لاكتفي في حق هذا الغاصب بتطويق الّتي غصبها لانفصالها عمّا تحتها. أشار إلى ذلك الدّاودي. وفيه أنَّ الأرضين السبع طباق كالسماوات، وهو ظاهر قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾

(١) الفتح (٥/١٠٤) (بتصرف).

خلافاً لمن قال: إنَّ المراد بقوله: "سبع أرضين" سبعة أقاليم لأنَّه لو كان كذلك لم يطوق الغاصب شبراً من إقليم آخر. قاله ابن التِّين"[1] أ.هـ[2].

وقال ابن كثير رحمه الله بعد أن ساق جملة من الأحاديث الدَّالة على ما ذكرت: "فهذه الأحاديث كالمتواترة في إثبات سبع أرضين، والمراد بذلك أنَّ كل واحدة فوق الأخرى، والَّتي تحتها في وسطها عند أهل الهيئة، حتَّى ينتهي الأمر إلى السَّابعة وهي صماء لا جوف لها...

واختلفوا هل هنَّ متراكمات بلا تفاصل أو بين كل واحدة والَّتي تليها خلاء؟ على قولين...

والظَّاهر أنَّ بين كل واحدة منهنَّ وبين الأخرى مسافة لظاهر قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الأَمْرُ بَيْنَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢] الآية". أ.هـ[3].

وهذا الأخير الَّذي ذكره ابن كثير رحمه الله ورد عن ابن مسعود رضي الله عنه ما يؤيده -إن ثبت عنه-[4] والله أعلم بحقيقة

---

(١) هو الإمام عبد الواحد بن التين السفاقسي له شرح على صحيح البخاري. كشف الظنون (١/٥٤٦).

(٢) الفتح (٥/١٠٥).

(٣) البداية والنهاية (١/٢٠)، وانظر: "ما جاء في سبع أرضين" (١/١٨-٢٢).

(٤) انظره في تفسير ابن جرير (٢٨/١٥٣).

هذا الأمر -أعني كونها متلاصقة أو متباينة- فإنَّ هـذا ممـا لم نطلـع عليه، ولم نكلف بمعرفته[1].

(١) تنبيه: لمعرفة المزيد من أقوال المفسرين انظر: ابـن جريـر (٢٨/١٥٣-١٥٤)، البغـوي (٤/٣٦١)، زاد المسـير (٨/٢٩٩-٣٠٠)، القرطـبي (١٨/١٧٤-١٧٦)، ابن كثير (٤/٣٠٣،٣٨٥)، فتح القدير (٥/٢٤٧-٢٤٨)، القـاسمي (١٦/٢٠٨-٢٠٩).

المسألة الرابعة: في حكم إسلام الكافر إن عُلّق بشرط فاسد، وهل يُقبل منه ذلك تأليفاً له؟!

قال المؤلف في ذكر الوجه السَّابع من وجوه الإعجاز القرآني: "سابعها: ترتيبه الأوامر والنّواهي ترتيباً يسع جميع النّاس، على تفاوت استعدادهم ومواهبهم.

فالأوامر الدِّينيَّة درجات: هذا إيمان، وهذا إسلام، وهذا ركن، وهذا فرض، وهذا واجب... والمناهي كذلك درجات: هذا نفاق، وهذا شرك، وهذا كفر، وهذه كبيرة، وهذه صغيرة، وهذا مكروه تحريماً، وهذا مكروه تنزيهاً... وما وراء هذه الأوامر والنّواهي فمباحات، لكل أن يأخذ، وأن يدع منها ما شاء، ولا ريب أن وضع التّشريع على هذا الوجه فيه متسع للجميع، وفيه إغراء للنفوس الضعيفة أن تتشرّف باعتناق الإسلام، ولو في أدنى درجة من درجاته، حتّى إذا أنست به، وذاقت حلاوته، تدرجت في مدارج الرقي، فمن إيمان إلى إسلام، إلى أداء ركن، إلى أداء فرض، إلى أداء واجب، إلى أداء مندوب مؤكد، إلى مندوب غير مؤكد. ومن ترك نفاق، إلى ترك شرك وكفر، إلى ترك كبيرة، إلى ترك صغيرة، إلى ترك مكروه تحريماً، إلى ترك مكروه تنزيهاً، إلى ترك ما لا بأس به حذراً ممّا به بأس. ومن مجرد أداء للنوافل، إلى زيادة فيها وإكثار منها..." أ.هـ[1].

---

(١) المناهل (٢/٢٦٠-٢٦١).

وهذا الّذي ذكره المؤلف عليه مآخذ متعددة أوجزها فيما يأتي:

الأول: أنّه مخالف لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ [البقرة: آية ٢٠٨] ونظائرها من آي الكتاب العظيم. والّتي تأمرنا بالدُّخول في هذا الدِّين بلا تفرقة بين شرائعه، أو اقتصار على بعض فرائض الله عزَّوجل على عباده دون بعض آخر منها.

هذا وقد أنكر الله تبارك وتعالى على من فعل ذلك فقال: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِك مِنْكُمْ إِلا خِزْيٌ فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ القِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ العَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: آية ٨٥]

الثاني: أنَّ هذا التَّفريق الّذي ذكره المؤلف، من كون هذا واجباً، وهذا فرضاً، وهذا سنة مؤكدة، وهذا سنة غير مؤكدة..إلخ لم يكن معروفاً عند السلف من الصَّحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين.

وإنَّما كانوا أحرص ما يكونون على العمل والتّلقّي مع التَّطبيق لكل ما جاء عن الله عزَّوجل، وجاء عن رسوله ﷺ.

الثالث: اعتبر المؤلف ترتيب الأمور الدِّينيَّة من إيمان، وإسلام،وشرك؛ وركن، وواجب، ومندوب. من المرغبات في الإسلام، لأنّه بهذه الطَّريقة يكون قد رتب الأوامر والنّواهي ترتيباً يسع جميع النّاس على تفاوت استعدادهم ومواهبهم!!

ويُردُّ عليه بأنّه لا يسع المكلف إلا الانقياد والإذعان لِلّه تبارك وتعالى، فلا يسعه الكفر ولا النّفاق. ومن وقع في شيء من ذلك فيلزمه الرُّجوع والتّوبة، لا كما قال المؤلف: "إنَّ وضع التّشريع على هذا الوجه فيه متسع للجميع، وفيه إغراء للنُّفوس الضعيفة أن تتشرف باعتناق الإسلام، ولو في أدنى درجة من درجاته" أ.هـ!! [1].

وقد يعجل القارئ فيقول: إنَّ المؤلف لم يأت بما ينكر عليه، فإن تفاوت المراتب الدِّينيَّة والتّكاليف الشَّرعيَّة مما يسهل على النَّاس، ويوسع الأمر عليهم في الاستجابة للإسلام!!.

وهذا صحيح؛ لكن لا ينبغي أن يدخل مع ذلك ترك الفرائض، والوقوع في الكفر والشرك والنّفاق.

والمؤلف يقول بعد كلامه السابق مباشرة: "حتى إذا أنست به، وذاقت حلاوته، تدرجت في مدارج الرقي؛ فمن إيمان مباشرة إلى إسلام، إلى أداء ركن، إلى أداء فرض، إلى أداء واجب. ومن ترك نفاق إلى ترك شرك، إلى ترك كبيرة، إلى ترك صغيرة..." أ.هـ [2].

وهذه الجمل من كلامه لا تُسَلَّم له بحال من الأحوال! ومن أجلها جاءت هذه المناقشة في هذا الموضع.. والمؤلف يستدل على كلامه هذا

---

(١) المناهل (٢/٢٦٠-٢٦١).

(٢) المصدر السابق (٢/٢٦٠-٢٦١).

-الأخير- بأدلة ثلاثة نقلية، والرابع مستنبط من سَيْرِ التّشريع وتدرجه. فاستمع إليه وهو يقول: "على ضوء هذه السِّياسة الشَّرعيَّة الحكيمة، الَّتي نزل بها القرآن، كان ﷺ يتدرج بالأقوام رويداً رويداً، كما كان يتساهل معهم تأليفاً لقلوبهم، واستمالة لهم إلى اعتناق الدِّين على أي وجه، ومن ذلك ما رواه الإمام أحمد بسنده عن نصر بن عاصم اللَّيثي، عن رجل منهم أنَّه أتى النَّبي ﷺ فأسلم على أن يصلي صلاتين (لا خمساً) فقبل منه[1]. وجاء في رواية أخرى: على ألا يصلي إلا صلاة، فقبل. وعن وهب قال: سألت جابراً عن شأن ثقيف إذ بايعت فقال: اشترطت على النَّبي ﷺ أنَّ لا صدقة عليها ولا جهاد، وأنَّه سمع النَّبي ﷺ يقول بعد ذلك: "سيتصدقون ويُجاهدون". رواه أبو داود[2].

وعن أنس أنَّ رسول الله ﷺ قال لرجل: "أسلم" قال: أجدني كارهاً. قال: "أسلم وإن كنت كارهاً" رواه أحمد[3].

---

(١) المسند (٥/٢٤).

(٢) أبو داود: كتاب الخراج والفيء والإمارة، باب: (ما جاء في خبر الطَّائف). حديث رقم (٣٠٠٩) ٨/٢٦٥. وقد أخرجه الإمام أحمد من طريق آخر فيه ابن لهيعة (٣/٤٣١)، وانظر سلسلة الأحاديث الصَّحيحة رقم (١٨٨٨)، صحيح أبي داود رقم (٢٦١٤).

(٣) المسند (٣/١٠٩، ١٨١) وهو من ثلاثياته، وانظر صحيح الجامع رقم (٩٨٥) وسلسلة الأحاديث الصَّحيحة رقم (١٤٥٤).

قال الشّوكاني في نيل الأوطار بعد أن سرد هذه الأحاديث: "فيها دليل على أنّه يجوز مبايعة الكافر وقبول الإسلام منه وإن شرط شرطاً باطلاً" أ.هـ(١).

فظهر لك من كلام المؤلف أنَّ الإسلام يتساهل مع النّاس في اعتناقه على أي وجه كان!!

والأحاديث الّتي ساقها المؤلف ثابتة من جهة السند؛ لكن ورد ما يعارضها من جهة المعنى! ومن ذلك ما أخرجه أبو داود في سننه من طريق الحسن عن عثمان بن أبي العاص: "أنَّ وفد ثقيف لما قدموا على رسول الله ﷺ أنزلهم المسجد ليكون أرق لقلوبهم، فاشترطوا عليه أن لا يُحْشَرُوا، ولا يُعْشَرُوا ولا يُجَبُّوا. فقال رسول الله ﷺ: ((لكم أن لا تُحْشَرُوا ولا تُعْشَرُوا، ولا خير في دين ليس فيه ركوع))(٢).

---

(١) المناهل (٢٧١/٢).

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب الفيء والخراج والإمارة، باب: (في خبر الطّائف). حديث رقم (٣٠١٠) ٢٦٧/٨)، وانظر شرحه في عون المعبود (٨/٢٦٧-٢٦٨)، نيل الأوطار (١٩٩/٧). قال المنذري بعد أن ساقه في مختصر السنن: "قد قيل إنَّ الحسن البصري لم يسمع من عثمان بن أبي العاص"أ.هـ. مختصر السنن (٢٤٤/٤)، وقد جزم بذلك الحافظ في التّهذيب (٢٣١/٢)، وعليه فيكون منقطعاً؛ لكن يشهد للشق الأول منه وهو قوله: "فاشترطوا عليه أن لا يحشروا، و لا يعشروا" الحديث السّابق عن وهب عند أحمد وأبي داود. وهو دليل للمؤلف كما سبق.

قال الخطابي: "قوله لا تحشروا: معناه الحشر في الجهاد، والنّفير له.

وقوله: "أن لا تعشروا" معناه: الصَّدقة. أي لا يوخذعشر أموالكم.

وقوله: "أن لا يجبوا" معناه: لا يُصَلُّوا وأصل التّجبية: أن يكب الإنسان على مقدمه، ويرفع مؤخره.

قلت -الخطابي- ويشبه أن يكون النّبي ﷺ إنّما سمح لهم بالجهاد والصَّدقة لأنّهما لم يكونا واجبين في العاجل، لأنَّ الصَّدقة إنّما تجب بحلول الحول، والجهاد إنّما يجب بحضور العدو، فأمَّا الصلاة فهي راهنة في كل يوم وليلة في أوقاتها الموقوتة، و لم يجز أن يشترطوا تركها.

وقد سُئل جابر بن عبد الله عن اشتراط ثقيف أن لا صدقة عليها ولا جهاد؟ فقال: "علم أنّهم سيتصدّقون ويجاهدون إذا أسلموا" أ.هـ[1].

والحديث ضعيف، لكنّه يتقوى بحديث وهب عن جابر، دون الزّيادة الّتي في آخره، وهي اشتراطهم عدم الصّلاة، وجواب النّبي ﷺ لهم في ذلك.

وقول الخطابي: "يشبه أن يكون النّبي ﷺ إنّما سمح لهم بالجهاد والصَّدقة لأنّهما لم يكونا واجبين في العاجل..." إلخ، فيه بعد؛ لأنّه يترتب على هذا الشَّرط عدم إرسال النّبي ﷺ لهم مبعوثاً لجلب الصَّدقة! وإلا فيكون قد خالف الشَّرط الّذي قبله منهم.

---

(١) معالم السنن (٢٤٤/٤).

وكذا يُقال في اشتراط عدم الجهاد! والأقرب هو ما أجاب به جابر رضي اللّه عنه، وهو أنَّ النّبي ﷺ علم أنَّهم سيجاهدون ويتصدَّقون! وهو مؤيد بالوحي ﷺ.

ويشهد لهذا المعنى حديث جابر المتقدم، والذي أخرجه الإمام أحمد، وأبو داود، وهو قوله ﷺ: ((سيتصدَّقون ويجاهدون)). فيكون هذا من خصوصياته ﷺ.

وممَّا يخالف تلك الرِّوايات أيضاً: ما أخرجه الإمام أحمد رحمه الله بسنده، من طريقين إلى مغيرة عن شباك[1]، عن الشَّعبي، عن رجل من ثقيف قال: "سَأَلْنَا رسول الله ﷺ ثلاثاً فلم يرخص لنا. فقلنا: إنَّ أرضنا أرض باردة، فسألناه أن يرخص لنا في الطهور، فلم يرخص لنا، وسألناه أن يرخص لنا في الدُّباء فلم يرخص لنا فيه ساعة، وسألناه أن يرد إلينا أبا بكرة فأبى، وقال: هو طليق الله وطليق رسوله..."[2]. وإسناده صحيح.

وقد ساق ابن القيم رحمه الله في زاد المعاد عن ابن إسحاق: "...وقد كان فيما سألوا رسول الله ﷺ -أي وفد ثقيف- أن يَدَعَ لهم

---

(١) هو: شباك الضبي الكوفي، الأعمى، قال عنه في التَّقريب: "ثقة"، له ذكر في صحيح مسلم، وكان يدلس، من السَّادسة"ا.هـ. التَّقريب (١/٣٤٥).

(٢) المسند (٤/١٦٨).

الطّاغية، وهي اللات، لا يهدمها ثلاث سنين، فأبى رسول الله ﷺ. فما برحوا يسألونه سنة سنة، ويأبى عليهم؛ حتّى سألوه شهراً واحداً بعد قدومهم، فأبى عليهم أن يدعها شيئاً مسمى، وإنّما يريدون بذلك فيما يظهرون أن يَسْلَمُوا بتركها من سفهائهم ونسائهم وذراريهم. ويكرهون أن يروعوا قومهم بهدمها، حتّى يدخلهم الإسلام. فأبى رسول الله ﷺ إلا أن يبعث أبا سفيان بن حرب، والمغيرة بن شعبة يهدمانها. وقد كانوا يسألونه مع ترك الطّاغية أن يعفيهم من الصّلاة، وأن لا يكسروا أوثانهم بأيديهم. فقال رسول الله ﷺ: ((أما كسر أوثانكم بأيديكم فسنعفيكم منه، وأمّا الصلاة فلا خير في دين لا صلاة فيه))[1].

كما ساق ابن القيم أيضاً عن موسى بن عقبة: "...قال: فقدم وفدهم -أي ثقيف- ومنهم كنانة بن عبد ياليل[2] وهو رأسهم يومئذ، وفيهم عثمان بن أبي العاص وهو أصغر الوفد... فمكث الوفد يختلفون إلى رسول الله ﷺ، وهو يدعوهم إلى الإسلام فأسلموا. فقال كنانة بن

---

(١) زاد المعاد (٣/٤٩٨-٥٠٠)، وانظر الطبري (٣/١٤٠-١٤١)، والبداية والنهاية (٥/٢٩-٣٤)، وتهذيب سيرة ابن هشام (٣٣٨).

(٢) كنانة بن عبد ياليل الثقفي، كان رئيس ثقيف في زمانه، وكان من أشرافهم الذين قدموا على النّبي ﷺ بعد حصار الطّائف فأسلموا وهو معهم، وقيل: إنّه بقي على الشرك وانتقل إلى أرض الروم. والله أعلم. الإصابة (٣/٣٢٤).

عبد ياليل: هل أنت مقاضينا حتى نرجع إلى قومنا؟! قال: نعم، إن أنتم أقررتم بالإسلام أقاضيكم، وإلا فلا قضية ولا صلح بيني وبينكم. قال: أفرأيت الزِّنى فإنَّا قومٌ نغترب، ولا بد لنا منه؟! قال: هو عليكم حرام. فإنَّ الله عزَّوجل يقول: ﴿**وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً...**﴾. [الإسراء: آية ٣٢] قالوا: أفرأيت الربا فإنَّه أموالنا كلها؟! قال: لكم رؤوس أموالكم، إنَّ الله تعالى يقول: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ**﴾ [البقرة: آية ٢٧٨] قالوا: أفرأيت الخمر، فإنَّه عصير أرضنا لا بد لنا منها؟ قال: إنَّ الله قد حرَّمها. وقرأ: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ...**﴾ [المائدة: آية ٩٠] فارتفع القوم. فخلا بعضهم ببعض فقالوا: ويحكم. إنَّا نخاف إن خالفناه يوماً كيوم مكة، انطلقوا نكاتبه على ما سألناه. فأتوا رسول الله ﷺ فقالوا: نعم لك ما سألت، أرأيت الربة[1] ما ذا نصنع فيها؟ قال: اهدموها. قالوا: هيهات!! لوتعلم الربة أنَّك تريد هدمها لقتلت أهلها... وقالوا لرسول الله ﷺ: تول أنت هدمها، فأمَّا نحن فلا نهدمها أبداً. قال: فسأبعث إليكم من يكفيكم هدمها..[2].

---

(١) يعنون اللات.

(٢) زاد المعاد (٣/٥٩٦-٦٠٠)، وانظر البداية والنهاية (٥/٢٩-٣٤).

وهناك أحاديث وروايات تدل على مثل هذا المعنى، كحديث الرجل الّذي جاء يستأذن النّبي ﷺ في الزنا!![1] وغيره من الأخبار الّتي تفيد خلاف ما استدل به المؤلف في المعنى، كما يشهد القرآن لذلك أيضاً.

وعليه فيكون التّوفيق بين مجموع الرّوايات الواردة في هذا الموضوع هو القول بأنَّ النّبي ﷺ علم عدم تمسكهم أبداً بذلك الشّرط فأمضاه لهم. وكذا قد يقال في خبر ذلك الرّجل الّذي أراد الاقتصار على صلاتين.

وليس لقائل أن يعترض على هذا الجمع بين الرّوايات بأنَّ النّبي ﷺ مشرع للأمة، وهي مطالبة بالاقتداء به!! وعليه فلا وجه للخصوصية!!

ويجاب عنه: بأنَّ كون فعله ﷺ تشريع للأمة هو الأصل، إن لم توجد قرينة تدل على التّخصيص فيلجأ إليه كما هنا وا لله أعلم.

أمّا حديث أنس في خبر الرّجل الّذي قال له النّبي ﷺ: ((أسلم وإن كنت كارهاً)). فلا دليل فيه على ما ذهب إليه، لأنَّ الرجل قد يكره الدخول في الإسلام خوفاً من قومه وعشيرته، وقد يكره ذلك لهوى في نفسه وشهوة.. فإذا أسلم فإنّه يخشى فوات هذا المطلوب، أو حصول ذلك المكروه، وكذا من كان له منصب أو جاه ووجاهة من الكفار، فإنّه

---

(١) مسند أحمد (٥/٢٥٦).

يكره الدخول في الإسلام خوفاً على منصبه وجاهه في بعض الأحيان، بل في أغلبها!! لكن عليه أن يتغلب على نفسه وهواه ويذعن لدين الله عزّوجل، وإن كرهت تلك النّفس، وهذا واضح والحمد لِلّه.

هذا وينبغي أن يُفرق بين إقرار المشرك على شيء من الشرك، أو العاصي على المعصية، وبين تأخير الأمر أو النّهي، سواء كان ذلك للاشتغال بأمره بالأهم أو نهيه عن مثل ذلك، أو كان ذلك لعدم قابليته له في الحال.. قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "فأمّا إذا كان المأمور والمنهي لا يتقيد بالممكن؛ إمّا لجهله، وإمّا لظلمه، ولا يمكن إزالة جهله وظلمة، فربما كان الأصلح الكف والإمساك عن أمره ونهيه، كما قيل: إنَّ من المسائل مسائل جوابها السكوت، كما سكت الشارع في أول الأمر عن الأمر بأشياء، والنّهي عن أشياء حتّى علا الإسلام وظهر، فالعالم في البيان والبلاغ كذلك قد يؤخر البيان والبلاغ لأشياء إلى وقت التّمكن، كما أخر الله سبحانه إنزال آيات وبيان أحكام إلى وقت تمكن رسول الله ﷺ. تسليماً إلى بيانها.

يبين حقيقة الحال هذا أنَّ الله يقول: **﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾** [الإسراء: آية ١٥] والحجة على العباد إنّما تقوم بشيئين: بشرط التّمكُّن من العلم بما أنزل الله، والقدرة على العمل به. فأمّا العاجز عن العلم كالمجنون، أو العاجز عن العمل، فلا أمر عليه ولا نهي،

وإذا انقطع العلم ببعض الدِّين، أو حصل العجز عن بعضه، كان ذلك في حق العاجز عن العلم أو العمل بقوله، كمن انقطع عن العلم بجميع الدِّين، أو عجز عن جميعه، كالمجنون مثلاً؛ وهذه أوقات الفترات، فإذا حصل من يقوم بالدِّين من العلماء أو الأمراء أو مجموعهما، كان بيانه لما جاء به الرَّسول شيئاً فشيئاً بمنزلة بيان الرَّسول لما بُعث به شيئاً فشيئاً، ومعلوم أنَّ الرَّسول لا يُبَلِّغ إلا ما أمكن علمه والعمل به، و لم تأت الشَّريعة جملة، كما يقال: إذا أردت أن تطاع فأمر بما يستطاع. فكذلك المجدد لدينه، والمحيي لسنته، لا يُبَلِّغ إلا ما أمكن علمه والعمل به، كما أنَّ الدَّاخل في الإسلام لا يمكن حين دخوله أن يُلَقَّن جميع شرائعه ويؤمر بها كلها، وكذلك التَّائب من الذُّنوب، والمتعلِّم، والمسترشد لا يمكن في أول الأمر أن يؤمر بجميع الدِّين، ويُذكر له جميع العلم فإنَّه لا يطيق ذلك، وإذا لم يطقه لم يكن واجباً عليه في هذه الحال، وإذا لم يكن واجباً لم يكن للعالم والأمير أن يوجبه جميعه ابتداءً، بل يعفو عن الأمر والنَّهي بما لا يمكن علمه وعمله إلى وقت الإمكان، كما عفى الرَّسول عمَّا عفى عنه إلى وقت بيانه، ولا يكون ذلك من باب إقرار المحرمات وترك الأمر بالواجبات، لأنَّ الوجوب والتَّحريم مشروط بإمكان العلم والعمل، وقد فرضنا انتفاء هذا الشَّرط، فتدبَّرهذا الأصل فإنَّه نافع.

ومن هنا يتبيَّن سقوط كثير من الأشياء وإن كانت واجبة أو محرمة في الأصل لعدم إمكان البلاغ الَّذي تقوم به حجة الله في الوجوب أو التَّحريم فإنَّ العجز مسقط للأمر والنَّهي وإن كان واجباً في الأصل". أ.هـ[1].

وبهذا تكون قد عرفت الجواب عن دليله الرَّابع، وهو الاحتجاج بتدرج التَّشريع، والله أعلم.

الرَّابع من الملاحظات في هذا الجزء من كلام المؤلف هو قوله: "تدرجت في مدارج الرقي فمن إيمان إلى إسلام"[2] أ.هـ مع كون الإيمان أرفع درجة من الإسلام، كما دل على ذلك القرآن في مواضع كثيرة كقوله تعالى: ﴿**قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ**﴾ [الحجرات: آية ١٤] وهذا الأمر مستفيض في السنة؛ ومن ذلك حديث جبريل المشهور، والله أعلم.

الخامس: وهو قوله عند ذكره ذلك التَّدرُّج: "...فمن إيمان إلى إسلام إلى أداء إلى ركن إلى أداء فرض إلى أداء واجب..." أ.هـ مع أنَّ الفرض هو نفس الواجب ولا فرق كما هو مقرر عند جماهير الفقهاء والأصوليين عدا الحنفيَّة.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٠/٥٧-٦١).

(٢) المناهل (٢/٢٦١).

قال في المراقي:

وهـو من ذاك أعـم مطلقـــا   والفرض والواجب قد توافقا

كالحتـم واللازم مكتوب وما   فيه اشتبـاه للكرهـة انتمى[1]

وقفات مع المؤلف:

الوقفة الأولى:

قال المؤلف رحمه الله في بيان توجيه القرآن الكريم للغرائز البشرية، واستغلاله لها: "وهذه غريزة حب البقاء والعلو في الإنسـان قـد نـأى بهـا القرآن أيضاً عن الظُّلم والبغي، وذهب بها إلى حيث الدِّفـاع عـن النَّفـس والعرض والدِّين والوطن..." أ.هـ[2].

فهذا الكلام قد يُفهم منه أنَّ الجهاد شُرع للدِّفاع فقط!! لكـن كلامـه غير صريح بهذا.. وللمؤلف رحمه الله كلام تحت عنوان: "ما نـزل في أمـر الجهاد والدِّفاع"[3] وذكر كلاماً لا تستطيع من خلاله القطع بمراده.. ونحن نحمل كلام المؤلف على أحسـن المحامل ونقـول بـأنَّ المؤلـف لا يريـد ذلـك المعنى الباطل، وهو كون الجهاد أمراً دفاعيًّـاً فقـط، بـل هـو يعلـم -إن شـاء الله- ويقر بأنَّه أمر دفاعي وهجومي، كما دلَّ على ذلك نصـوص الكتـاب

---

(١) نشر البنود (٣٤/١).

(٢) المناهل (٢٥٩/٢).

(٣) المصدر السابق (٩٤/١).

والسنة، وكما يشهد لذلك جهاد الرَّسول ﷺ، وبعوثه وسراياه.. وسيرة خلفائه من بعده، ومن جاء بعدهم من الأئمَّة والأُمراء...

وإنَّما أردنا التَّنبيه هنا لئلا يتوهَّم أحد من كلام المؤلف ذلك المعنى البعيد، والله المستعان.

الوقفة الثانية:

عند كلام المؤلف على فوائد الصِّيام قال: "للصِّيام فوائد في ثلاث جهات: أولاها وأهمها: الجهة الرُّوحية، وهذه أتركها لعلماء الدِّين والمتصوِّفة منهم.

ثانياً: الجهة الأخلاقية، وهذه أتركها لعلماء الأخلاق..." أ.هـ[1].

وهذا الكلام يمكن أن يؤخذ عليه أمران:

الأول: في قوله: "علماء الدِّين والمتصوِّفة منهم" فإنَّ فائدة الصِّيام قد نصَّ الله عزَّوجل عليها بقوله: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**﴾ [البقرة: آية ١٨٣] وبعد هذا فلسنا بحاجة إلى خزعبلات المتصوفة، لأنَّهم ليسوا أهلاً لاستخراج حِكَم التَّشريع، والله المستعان.

---

(١) المصدر السابق (٢/٢٨٠).

الثاني: ذلك التّقسيم الّــذي ذكـره، حيـث جعـل استخراج فوائـد الصَّوم الرُّوحيَّة لعلماء الدِّين، وفوائده الأخلاقيَّة لعلمـاء الأخـلاق!! فـإنَّ هذا ممَّا تسرَّب إلينا من الأعداء! فالدِّين يشمل الأخلاق والسِّياســة وغـير ذلك من مهمَّات الحياة.. وقد بُعث النَّبي ﷺ لِيُتَمِّمَ مكارم الأخلاق.

الوقفة الثالثة:

قـال المؤلـف تحـت عنـوان: "الوجـه التَّاسـع: مـا نـزل بعـد طـول انتظار": "ثالثها: ما رود أنَّ النَّبي ﷺ سُئل عن أصحاب الكهــف، وعـن ذي القرنين، وعن الرُّوح. فقال لسائليه: "ائتوني غداً أخـبركم" ولم يقـل إن شاء الله، فأبطأ عليه الوحي، حتّى شــق ذلـك عليـه، وكذبته قريـش وقالوا: ودعه ربه وقلاه. أي تركه ربه وأبغضه. فأنزل الله: ﴿**وَالضُّحَى. وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى . مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى**﴾ [الضحى: الآيات ١-٣] ثم نهاه مولاه أن يترك المشيئة مرة أخرى! إذ قال لـه في سـورة الكهـف: ﴿**وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً. إِلا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَاذْكُـرْ رَبَّـكَ إِذَا نَسِيتَ...**﴾ [الكهف: الآيتان ٢٣-٢٤] ولما نـزل جبريل بعـد هـذا الإبطاء والتَّمهُّل قال له ما حكاه الله عنه في سورة مريـم: ﴿**وَمَا نَتَنَزَّل إلا بأمر ربِّك..**﴾. [مريم: آية ٦٤] أ.هـ[1].

---

(١) المناهل (٢/٢٩٣).

وهنا لابد من بيان ثلاثة أمور:

الأول: أن سبب نزول صدر سورة الضُّحى هو ما أخرجه الشَّيخان وغيرهما من حديث جندب البجلي رضي الله عنه قال: "اشتكى رسول الله ﷺ، فلم يقم ليلة أو ليلتين، -وفي رواية: ليلتين أو ثلاثاً- فجاءته امرأة فقالت: يا محمد، إنّي لأرجو أن يكون شيطانك قد تركك، لم أره قربك منذ ليلتين أو ثلاث.

قال: فأنزل الله عزَّوجل: ﴿**وَالضُّحَى . وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى . مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى**﴾ [الضُّحَى: الآيات ١-٣] وفي رواية: "أبطأ جبريل على رسول الله ﷺ، فقال المشركون: قد ودع محمد. فأنزل الله عزَّوجل: ﴿**وَالضُّحَى...**﴾"[1].

الثاني: أنَّ سبب نزول قوله تعالى: ﴿**وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَداً . إلا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ...**﴾ [الكهف: الآيتان ٢٣-٢٤] هو ما جاء عن ابن عباس بسند ضعيف أنَّه قال: "بعثت قريش النَّضر بن الحارث وعقبة بن أبي معيط، إلى أحبار يهود بالمدينة، فقالوا لهم: سلوهم

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: تفسير سورة "الضحى"، باب: (قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾. حديث رقم (٤٩٥١) ٧١١/٨، وانظر الأرقام (١١٢٤،١١٢٥، ٤٩٥٠،٤٩٨٣)، وأخرجه مسلم: في الجهاد، باب ما لقي النّبي ﷺ من أذى المنافقين، حديث رقم (١٧٩٧). ١٤٢١/٣.

عن محمد، وصفوا لهم صفته، وأخبروهم بقوله، فإنّهم أهل الكتاب الأول، وعندهم ما ليس عندنا من علم الأنبياء، فخرجا حتّى أتيا المدينة، فسألوا أحبار يهود عن رسول الله ﷺ، ووصفوا لهم أمره، وبعض قوله. وقالا: إنّكم أهل التّوراة، وقد جئناكم لتخبرونا عن صاحبنا هذا، قال: فقالوا لهم سلوه عن ثلاث نأمركم بهن. فإن أخبركم بهنَّ فهو نبي مرسل، وإلا فرجل متقول، تروا فيه رأيكم.

سلوه عن فتية ذهبوا في الدّهر الأول، ما كان من أمرهم... فأقبل النّضر وعقبة حتّىقدما على قريش فقالا: يا معشر قريش قد جئناكم بفصل ما بينكم وبين محمد، قد أمرنا أحبار يهود أن نسأله عن أمور، فأخبروهم بها. فجاءوا إلى رسول الله ﷺ فقالوا: يا محمد، أخبرنا. فسألوه عمّا أمروهم به، فقال لهم رسول الله ﷺ: أخبركم غداً عما سألتم عنه، ولم يستثن، فانصرفوا عنه، ومكث رسول الله ﷺ خمس عشرة ليلة لا يحدث الله إليه في ذلك وحياً، ولا يأتيه جبرائيل عليه السلام حتّى أرجف أهل مكة وقالوا: وعدنا محمد غداً واليوم خمس عشرة قد أصبحنا فيها لا يخبرنا بشيء عما سألناه عنه، وحتّى أحزن رسول الله ﷺ مكث الوحي عنه، وشقَّ عليه ما يتكلّم به أهل مكة؛ ثم جاءه جبرائيل عليه السلام من الله عزّوجل بسورة أصحاب الكهف، فيها معاتبته إياه على حزنه عليهم، وخبر ما سألوه عنه..." [1].

---

(١) انظر تفسير ابن كثير (٣/٧٢-٧٣).

الثالث: أنَّ سبب نزول قوله تعالى: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إلا بِأَمْرِ رَبِّكَ...﴾ [مريم: آية ٦٥] هو ما أخرجه البخاري وغيره عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ لجبريل عليه السلام: "ما يمنعك أن تزورنا أكثر مما تزورنا؟ فنزلت: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إلا بِأَمْرِ رَبِّكَ...﴾"[1].

الوقفة الرابعة:

قال المؤلف رحمه الله في الوجه الثالث عشر من وجوه الإعجاز وهو الآيات الّتي تُجرد الرَّسول ﷺ من نسبته إليه: "...بل كان ﷺ يخاف انقطاع هذا المدد الفياض عنه، فإذا فتر الوحي عراه من الحزن على فترته والتَّلهُّف على عودته، ما يجعله يمشي في الشعاب والجبال كأنَّه يلتمسه، حتّى لقد كاد يتردى مرة من شاهق وهو يطلبه..." أ.هـ[2].

وهذا الأمر الّذي ذكر -وهو محاولته ﷺ التردي من شاهق- لا يصح أبداً؛ إذ هو مناف للعصمة الّتي عصم الله تعالى بها رسوله ﷺ عن الإقدام على مثل هذا الفعل الشَّنيع!!

---

(١) أخرجه البخاري: تفسير سورة مريم، باب قوله: ﴿وَمَا نَتَنَزَّل إلا بِأَمْرِ رَبِّكَ﴾. حديث رقم (٤٧٣١) ٨/٤٢٨، وانظر الأرقام (٣٢١٨،٧٤٥٥).

(٢) المناهل (٢/٢٩٩).

وقد مرَّ بك في ثنايا هذا الكتاب كثرة رد المؤلف لقضايا -هي في الحقيقة من الشرع- أو تمييعها بحجة الدِّفاع عن الإسلام ضد الطَّاعنين!! والعجيب أنَّه أورد مثل هذا الكلام دون ذكر إثبات له!!

وهذه الحادثة تجدها في الصَّحيح، في كتاب التَّعبير، تحت باب: "أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرُّؤيا الصَّالحة".

ثم قال: ثنا يحيى بن بكير[1]، ثنا الليث، عن عقيل[2]، عن ابن شهاب.

وحدثني عبد الله بن محمد[3]، ثنا عبد الرزاق، ثنا معمر، قال الزُّهري: فأخبرني عروة، عن عائشة رضي الله عنها أنَّها قالت: أول ما بُدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرُّؤيا الصَّادقة في النَّوم -وساق الحديث المعروف والذي في آخره قول ورقة- "...وإن يدركني يومك أنصرك نصراً مؤزراً. ثم لم ينشب ورقة أن توفي، وفتر الوحي فترة، حتَّى

---

(١) يحيى بن عبد الله بن بكير، المخزومي مولاهم، المصري، وقد ينسب إلى جده، توفي سنة (٢٣١هـ). التَّقريب (٣٥١/٢).

(٢) عقيل بن خالد بن عقيل الأيلي، أبو خالد الأموي مولاهم، سكن المدينة ثم الشام ثم مصر، توفي سنة (١٤٤هـ). التَّهذيب (٢٢٨/٧)، التَّقريب (٢٩/٢).

(٣) عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر الجعفي، أبو جعفر البخاري، المعروف بالمسندي. توفي سنة (٢٢٩هـ). التقريب (٤٤٧/١).

حزن النّبي ﷺ فيما بلغنا حزناً غدا منه مراراً كي يتردَّى من رءوس شواهق الجبال، فكلَّما أوفى بذروة جبل لكي يلقي منه نفسه تبدى له جبريل فقال: يا محمد، إنّك رسول ا لله حقّاً. فيسكن لذلك جأشه، وتقر نفسه فيرجع، فإذا طالت عليه فترة الوحي غدا لمثل ذلك، فإذا أوفى بذروة جبل تبدى له جبريل فقال له مثل ذلك"[1].

فهذا الجزء الأخير من الحديث يُعَدُّ من بلاغات الزُّهري، ولم يصل إلينا موصولاً، فالقائل "فيما بلغنا" هو الزهري، كما نبَّه على ذلك الحافظ بقوله: "وقوله هنا: "فترة حتّى حزن النّبي ﷺ فيما بلغنا" هذا وما بعده من زيادة معمر على رواية عقيل ويونس[2]. وصنيع المؤلف يوهم أنّه داخل في رواية عقيل، وقد جرى على ذلك الحميدي في جمعه، فساق الحديث إلى قوله: "وفتر الوحي" ثم قال انتهى حديث عقيل المفرد عن ابن شهاب إلى حيث ذكرنا. وزاد عنه البخاري في حديثه المقترن بمعمر عن الزهري فقال: "وفتر الوحي فترة حتّى حزن" فساقه إلى آخره، والذي عندي أنَّ هذه الزّيادة خاصة برواية معمر، فقد أخرج طريق

---

(١) البخاري: كتاب التّعبير، باب: (أول ما بُدئ به رسول ا لله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة). حديث رقم (٦٩٨٢). ٣٥١/١٢.

(٢) يونس بن يزيد بن أبي النّجاد، ويقال: ابن النجاد الأيلي، أبو يزيد، مولى معاوية ابن أبي سفيان. توفي سنة (١٥٩هـ) على ما قيل، وا لله أعلم. التّقريب (٣٩٥/١١).

عقيل أبو نعيم في مستخرجه من طريق أبي زرعة الرازي، عن يحيى بن بكير شيخ البخاري فيه في أول الكتاب بدونها.

وأخرجه مقروناً هنا برواية معمر، وبين أنَّ اللفظ لمعمر، وكذلك صرَّح الإسماعيلي[1] أنَّ الزِّيادة في رواية معمر، وأخرجه أحمد ومسلم والإسماعيلي وغيرهم، وأبو نعيم أيضاً من طريق جمع من أصحاب الليث عن الليث بدونها، ثم إنَّ القائل: "فيما بلغنا" هو الزُّهري، ومعنى الكلام أنَّ من جملة ما وصل إلينا من خبر رسول الله ﷺ في هذه القصَّة وهو من بلاغات الزُّهري وليس موصولاً. وقال الكرماني[2]: هذا هو الظَّاهر؛ ويحتمل أن يكون بلغه بالإسناد المذكور، ووقع عند ابن مردويه في التَّفسير من طريق محمد بن كثير[3]، عن معمر بإسقاط قوله: "فيما بلغنا" ولفظه: "فترة حزن النَّبي ﷺ منها حزناً غدا منه" إلى آخره. فصار كله

---

(١) هو: الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الجرجاني الإسماعيلي الشَّافعي، ولد سنة (٢٧٧هـ) وتوفي سنة (٣٧١هـ). السير (٢٩٢/١٦).

(٢) هو: الشيخ شمس الدِّين، محمد بن يوسف بن علي بن عبد الكريم الكرماني الشَّافعي، نزيل بغداد، ولد سنة (٧١٧هـ) وتوفي سنة (٧٨٦هـ)، وقيل: سنة (٧٨٧هـ)، وله شرح على صحيح البخاري. شذرات الذهب (٢٩٤/٦).

(٣) محمد بن كثير بن عطاء الثقفي الصغاني، أبو يوسف، نزيل المصيصة، قال عنه في التَّقريب: "صدوق كثير الغلط، من صغار التَّاسعة مات سنة بضع عشرة" أ.هـ. التَّقريب (٢٠٣/٢).

مدرجاً على رواية الزُّهري، وعن عروة عن عائشة، والأول هو المعتمد..." أ.هـ[1].

والحديث أخرجه بطوله أحمد رحمه الله من طريق عبد الرزاق عن معمر، عن الزُّهري بنحوه، وقد ساق جزأه الأخير بنحو ما مرَّ في الصَّحيح آنفاً بقوله "فيما بلغنا"[2].[3].

---

(١) فتح الباري (١٢/٣٥٩-٣٦٠).

(٢) المسند (٦/٢٣٢،٢٣٣).

(٣) انظر أيضاً كلام الشيخ الألباني -حفظه الله- على هذه الزِّيادة في كتابه "سلسلة الأحاديث الضَّعيفة والموضوعة" رقم (١٠٥٢)، ومختصره لصحيح البخاري (١/٥).

الخاتمــة

أحمد الله تبارك وتعالى على عونه وتيسيره، وأشكره على تفضله وإنعامه وتوفيقه..وبعد:

فقد تبيَّن لنا جليًّا -من خلال هذا الكتاب- أهمية هذا الفن (علوم القرآن) ومسيس الحاجة إليه؛ الأمر الَّذي دفع الجم الغفير من العلماء، قديماً وحديثاً، إلى الكتابة والتَّأليف فيه، أو في بعض جوانبه.

وقد جاءت طلائع تلك المؤلفات في وقت مبكر جداً؛ حيث ظهرت بعض الكتابات في القرن الأول من الهجرة؛ كما قام بعض الأئمَّة في الكتابة في مجموعة من مهمات هذا العلم (حسب الاصطلاح المتأخر) منذ زمن بعيد، واستمر التَّأليف فيه إلى يومنا هذا.

وكان كتاب "مناهل العرفان" من أهم وأشمل ما كُتب في هذا الموضوع، حيث إنَّ مؤلفه تعرض فيه لأهم مباحث هذا العلم وأكثرها فائدة؛ كما قام بدمج الموضوعات والأنواع المتشابهة في مبحث واحد، ولم يفرقها كما فعل غيره؛ مع صياغته لعبارة هذا الكتاب بأسلوب رفيع، ودملجة[1] محكمة، في الوقت الَّذي جمع فيه مادته العلمية من مؤلفات

---

(١) الدملجة: تسوية صنعة الشيء. القاموس، مادة (الدَّمْلَج) (ص٢٤٢).

كثيرة ومتنوعة، تزيد على المائة -حسب عزو المؤلف إليها[٢]- ولم يكن نقل المؤلف واستفادته منها مقتصراً على بعض دون بعض.

ومع استفادة المؤلف من كلام غيره من أهل العلم إلا أنَّ ذلك لم يحوله إلى مجرد ناقل لما يكتبون؛ بل له أسلوبه الخاص، ومنهجه المستقل في البحث والنّظر، مع كون بعض مباحث هذا الكتاب تُعَدُّ إعادة صياغة لما كتبه السُّيوطي في الإتقان.

لكنَّ ذلك ليس بغالب على الكتاب ولِلّه الحمد؛ فإنَّ فيه مباحث ومسائل هامة، بل مباحث كاملة زائدة على البرهان للزركشي، والإتقان للسيوطي؛ الأمر الّذي جعل من الكتاب مرجعاً مهما يستقي منه من جاء بعد مؤلفه، ممَّن أراد التّأليف في هذا الفن.

والمؤلف رحمه الله وإن لم يكن قد استوعب جميع أنواع هذا الفن إلا أنّه أحاط بالضّروري منها تقريباً.

ومع محاسن ومزايا الكتاب هذه إلا أنَّ الكتاب لا يخلو من بعض الملحوظات والمآخذ المهمة؛ كتقرير مؤلفه لعقيدة الأشاعرة في عامة المواضع ذات التّعلق بموضوع الاعتقاد، مع تلقيب الأشاعرة -دائماً- بـ"أهل السنة"، إضافة إلى النّيل من أهل السنة والتّشنيع عليهم في بعض المواضع!

---

(٢) مع أنّه تبيَّن من خلال البحث أنَّ المؤلف نقل عن كثير منها بواسطة كتاب آخر، والله أعلم.

كما وقع للمؤلف رحمه الله نوع من المجاراة لأصحاب التّصوُّف في بعض عباراتهم ولحونهم...

هذا مع تأثر ظاهر بالعصر الّذي عاش فيه المؤلف، حيث أصبح المسلك الدّفاعي -عن الإسلام- سمة بارزة في ذلك الكتاب.

لذلك نجد المؤلف يكثر من إيراد الشبه بعد كل مبحث ثم يحاول الجواب عنها.

ومن الجدير بالذكر هنا أنَّ بعض الشبه تعتبر من صنع المؤلف وتركيبه[3] والبعض الآخر نطق به أعداء الإسلام، وثالث الأنواع هو عبارة عن أقوال لبعض الأئمة في مسائل متنوعة من أمور العلم الّتي يختلفون فيها.

وقد بَيَّنّا فيما سبق عدم جواز عرض الشبه الّتي تثير الشك في الدِّين والمعتقد، كما بينا موقف أهل السنة من سماعها فضلاً عن محاولة الرَّد عليها، إلا في بعض الحالات الضيقة.

هذا وقد كان لمدرسة الأفغاني وتلميذه محمد عبده أثر بَيِّنٌ في منهج المؤلف.

---

(٣) انظر على سبيل المثال المناهل (١/٨٠، ٢/١٣٧).

ومِمَّا يُلاحظ على الكتاب غير ما سبق، كثرة الاستطرادات مـع شـيء من الإسهاب إضافة إلى حاجته إلى توثيـق في كثـير مـن مادتـه؛ سـواء في النُّقولات الَّتي يوردها المؤلف، أو في كثير من مسائل العلم الَّتي يقررها.

كما أنَّه بحاجة إلى صياغة متينة محكمة للتَّعـاريف الَّـتي يوردهـا مؤلفـه حيث إنَّه يصوغ كثيراً منها بطريقة إنشائية.

وبعد.. فلا يفوتني في آخر هذه الخاتمة أن أثني بـالحمد للمـولى تبـارك وتعالى على عظيـم نعمـه المتتابعـة، وأسـأله تبـارك وتعـالى أن يتقبـل هـذا العمل ويجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجزل المثوبة لكل من أعان على إتمامه وإخراجه بهذه الصُّورة.

وصلَّـى الله وبـارك علـى نبينـا محمـد وعلـى آلـه وصحبـه وسـلم تسليماً كثيراً.

١ ـ فهرس المصادر والمراجع

- الإبانة عن أصول الدّيانة: أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة، الرِّياض، (١٤٠٠هـ).
- أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي وكتابه التّعديل والتّجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصَّحيح: أبو لبابة حسين، دار اللّواء، الرِّياض، الطَّبعة الأولى، (١٤٠٦هـ).
- الإتقان في علوم القرآن: جلال الدِّين السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريَّة، بيروت، (١٤٠٧هـ).
- إجابة السائل شرح بغية الآمل: محمد بن إسماعيل الصَّنعاني. تحقيق: حسين بن أحمد السياغي، حسن بن محمد الأهدل، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، الطَّبعة الأولى، (١٤٠٦هـ).
- اجتماع الجيوش الإسلاميَّة: ابن القيم الجوزية. تحقيق: عواد عبد اللّه المعتق، مطابع الفرزدق، الرِّياض، الطَّبعة الأولى، (١٤٠٨هـ).
- الأجوبة الفاخرة: شهاب الدِّين أحمد بن يونس بن إدريس القرافي المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطَّبعة الأولى، (١٤٠٦هـ).
- أحاديث القصاص: تقي الدِّين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية. تحقيق: محمد لطفي الصَّباغ، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، الطَّبعة الثانية، (١٤٠٥هـ).

- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان: الأمير علاء الدِّين علي بن بلبان الفارسي. تقديم وضبط: كمال يوسف الحوت، توزيع: دار الباز، مكة المكرمة، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٧هـ).
- الإحكام في أصول الأحكام: سيف الدِّين علي بن أبي علي الآمدي، (لا يوجد معلومات عن الطبعة).
- الإحكام في أصول الأحكام: علي بن حزم الأندلسي، النّاشر: زكريا علي يوسف، مطبعة العاصمة، القاهرة.
- إحياء علوم الدِّين: أبو حامد الغزالي، دار المعرفة، بيروت، (١٤٠٣هـ).
- أخلاق حملة القرآن: أحمد بن الحسين الآجري. تحقيق: عبد العزيز بن عبد الفتاح القاري، مكتبة الدار، المدينة النبوية، الطّبعة الأولى، (١٤٠٨هـ).
- الأدلّة والشّواهد على وجوب الأخذ بخبر الواحد في الأحكام والعقائد: سليم الهلالي، شركة المطابع النموذجية المساهمة، الأردن، الطبعة الأولى، (١٤٠٧هـ).
- الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار: مُحيي الدِّين النّووي، المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٣٩٩هـ).

- الأربعين في دلائل التّوحيد: أبو إسماعيل الهروي، ومعه: رسالة في الذب عن أبي الحسن الأشعري: عبد الملك بن عيسى بن درباس. حققهما: علي بن ناصر الفقيهي، الطبعة الأولى (١٤٠٤هـ).
- كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد: أبو المعالي عبد الملك الجويني. تحقيق: أسعد تميم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ).
- أسباب النُّزول: علي بن أحمد الواحدي، الناشر: مكتبة الجمهورية العربية، مصر.
- الاستقامة: أبو العباس تقي الدِّين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية. تحقيق: محمد رشاد سالم، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة، الرياض، الطبعة الأولى، (١٤٠٣هـ).
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب: يوسف بن عبد اللّه بن عبد البر، (في هامش الإصابة)، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، مصورة عن: الطبعة الأولى (١٣٢٨هـ).
- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير: محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، الطبعة الرابعة (١٤٠٨هـ).
- الأسماء والصِّفات: أحمد بن الحسين البيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت.

- الإسماعيليَّة: إحسان إلهي ظهير، الناشر: إدارة ترجمان السنة، باكستان، طبع: دار عالم الكتاب، الرياض، الطبعة الأولى، (١٤٠٦هـ).
- أربح البضاعة في معتقد أهل السنة والجماعة: جمع: علي بن سليمان آل يوسف، المكتب الإسلامي، بيروت، (١٣٨٣هـ).
- إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق: محي الدين النّووي. تحقيق: عبد الباري السَّلفي، مكتبة الإيمان، المدينة النّبويَّة، الطبعة الأولى، طبع: دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت، (١٤٠٨هـ).
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي الشّوكاني، توزيع: دار الباز، مكة المكرمة، طبع: دار المعرفة، بيروت، (١٣٩٩هـ).
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث: الخليل بن عبد اللّه بن أحمد الخليلي القزويني. تحقيق: محمد سعيد بن عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، (١٤٠٩هـ).
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السَّبيل: ناصر الدّين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، (١٣٩٩هـ).
- أسباب النّزول: جلال الدّين السيوطي، دار قتيبة، دمشق، الطبعة الأولى، (١٤٠٧هـ).
- الإسلام في مواجهة التّحديات المعاصرة: أبو الأعلى المودودي، دار القلم، الكويت، الطبعة الثالثة، (١٣٩٨هـ).

- الإصابة في تمييز الصَّحابة: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار إحياء التُّراث العربي.
- أصل الاعتقاد: عمر بن سليمان الأشقر، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى، (١٣٩٩هـ).
- أصول الدِّين: أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، توزيع: دار الباز، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، (١٤٠٠هـ).
- أصول علم المواريث: أحمد عبد الجواد، مطبعة محمد هاشم الكتبي، دمشق، (١٣٩٥هـ).
- أصول الفقه: محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة.
- أضواء على العقيدة الدرزية: أحمد الفوزان، الطبعة الثانية، (١٤٠٣هـ).
- أطماع الشيعة في الخليج والجزيرة العربية: عبد الله بن محمد الغريب، الناشر: دار الإسلام، بيروت.
- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار: أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الهمداني. تحقيق: راتب حكمي، مطبعة الأندلس، حمص، الطبعة الأولى، (١٣٨٦هـ).

- الاعتقاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي. صحَّحه: أحمد محمد مرسي، الناشر: حديث أكادمي، باكستان، المطبعة العربية، باكستان.
- الأعلام: خير الدِّين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة، (١٩٨٠م).
- إعلام السَّائلين عن كتب سيد المرسلين: محمد بن طولون الدمشقي. تحقيق: محمود الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، (١٤٠٣هـ).
- الإفصاح في فقه اللغة: حسين يوسف موسى، عبد الفتاح الصعيدي، الطَّبعة الثانية، دار الفكر العربي، مطبعة المدني.
- أفعال العباد بين أهل السنة ومخالفيهم: (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الجامعة الإسلامية (١٤١١هـ) عبد العزيز الحميدي، مطبوعة على الرَّاقمة.
- الاقتصاد في الاعتقاد: أبو حامد الغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ).
- أمل والمخيمات: عبد الله محمد الغريب، الطبعة الأولى، (١٤٠٦هـ).
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدِّين القفطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٦هـ).

- الأنساب: عبد الكريم بن محمد السمعاني. تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٨هـ).
- الأنساب المتفقه: أبو الفضل محمد بن طاهر المعروف بابن القيسراني، مكتبة المثنى، بغداد.
- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به: أبو بكر بن الطيب الباقلاني. تحقيق: عماد الدِّين أحمد حيدر، عالم الكتب، بيروت، الطَّبعة الأولى، (١٤٠٧هـ).
- الإيمان: ابن تيمية. تحقيق: الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، (١٤٠١هـ).
- الإيمان: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة. تحقيق: الألباني، توزيع ونشر: دار الأرقم، الكويت، طبع: دار مصر للطباعة.
- الإيمان: أبو عبيد القاسم بن سلام. تحقيق: محمد ناصر الدِّين الألباني، مطبعة المدني، مصر.
- الإيمان: محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده. تحقيق: علي بن ناصر الفقيهي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، (١٤٠٦هـ).
- الإيمان الأوسط: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، توزيع: مكتبة الفرقان، ومكتبة الإيمان.

- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٣هـ).
- البحر الزَّخار (المعروف بمسند البزار): أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي البزار. تحقيق: محفوظ الرَّحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النَّبويَّة، الطبعة الأولى، (١٤٠٩هـ).
- بحوث في تاريخ السنة المشرفة: أكرم ضياء العمري، الطبعة الرابعة، (١٤٠٥هـ).
- بداية الهداية: محمد بن محمد الغزالي، مكتبة الغزالي، دمشق.
- البداية والنهاية: الحافظ ابن كثير، مكتبة المعارف، بيروت، الطبعة الثانية، (١٩٧٧م).
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السَّابع، محمد بن علي الشَّوكاني، دار المعرفة، بيروت، (وهي مصورة عن الطبعة الأولى بمطبعة السعادة بمصر)، عام (١٣٤٨هـ).
- البرهان في أصول الفقه: أبو المعالي الجويني. تحقيق: عبد العظيم الديب، دار الأنصار، القاهرة، الطبعة الثانية، (١٤٠٠هـ).
- البرهان في علوم القرآن: بدر الدِّين محمد بن عبد الله الزركشي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار المعرفة، بيروت.

- البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان: أبـو الفضـل عبـاس بـن منصـور السكسكي الحنبلي. تحقيق: بسام علي العموش، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولى، (١٤٠٨هـ).
- بصائر ذوي التّمييز في لطائف الكتـاب العزيـز: مجـد الدِّيـن محمـد بـن يعقـوب الفيروزآبـادي. تحقيـق: محمـد علـي النّجـار، المكتبـة العلميـة، بيروت.
- بغيـة الوعـاة في طبقـات اللغويـين والنحـاة: جـلال الدِّيـن السـيوطي. تحقيـق: محمـد أبـو الفضـل إبراهيـم، دار الفكـر، الطبعـة الثانيـة، (١٣٩٩هـ).
- البلغـة في تراجـم أئمّـة النحـو واللغـة: مجـد الدِّيـن محمـد بـن يعقـوب الفيروزآبادي. تحقيق: محمد المصري، الطبعـة الأولى، نشـر: جمعيـة إحيـاء التُّراث الإسلامي (مركز المخطوطات والتُّراث)، الكويت، (١٤٠٧هـ).
- بيـان المختصـر (شـرح مختصـر ابـن الحـاجب): محمـود بـن عبـد الرَّحمـن الأصفهاني. تحقيـق: محمـد مظهـر بقـا، مطبوعـات مركـز إحيـاء التُّراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطّبعة الأولى، (١٤٠٦هـ).
- بيان مذهب الباطنية وبطلانه: محمـد بـن الحسـن الديلمـي. صححَّـه: (شـروطمان)، الطبعـة الثانيـة، إدارة ترجمـان السـنة، باكسـتان، (١٤٠٢هـ).

- تاج العروس: السيد محمد مرتضى الزَّبيدي. (لا يوجد معلومات عن الطبعة).
- تاريخ ابن خلدون: عبد الرَّحمن بن خلدون، دار الكتاب اللبناني، مكتب المدرسة، لبنان، (١٩٥٧م).
- تاريخ بغداد: أحمد بن علي الخطيب البغدادي، نشر: دار الكتاب العربي، بيروت.
- تاريخ التُّراث العربي: فؤاد سزكين. ترجمة: محمود فهمي حجازي، طبع: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة، الرياض، (١٤٠٣هـ).
- تاريخ عجائب الآثار في التَّراجم والأخبار: عبد الرَّحمن الجبرتي، دار الجيل، بيروت.
- التاريخ الكبير: محمد بن إسماعيل البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تاريخ الأمم والملوك: محمد بن جرير الطَّبري، دار الفكر، بيروت، (١٣٩٩هـ).
- التَّبصرة في أصول الفقه: أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشِّيرازي. تحقيق: محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، (١٤٠٠هـ).
- التَّبصرة والتَّذكرة: زين الدين العراقي. تحقيق: محمد بن الحسن العراقي، دار الكتب العلمية، بيروت، توزيع: دار الباز، مكة المكرمة.

- التبيان في أقسام القرآن: ابن القيم. تحقيق: محمد الفقي، دار المعرفة، بيروت.
- تبيين كذب المفتري فيما نُسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري: أبو القاسم ابن عساكر، دار الكتاب العربي، بيروت، (١٣٩٩هـ).
- التّبيين لأسماء المدلسين: إبراهيم بن محمد بن خليل (سبط العجمي). تحقيق: يحيى شفيق، توزيع: دار الباز، مكة المكرمة، طبع: دار الكتب العملية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٦هـ).
- التّحرير في أصول الفقه: كمال الدّين محمد بن عبد الواحد الشّهير (بابن الهمام)، مطبعة البابي والحلبي، (١٣٥١هـ).
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: جمال الدّين يوسف بن الزكي المزي. تحقيق: عبد الصّمد شرف الدّين، إشراف: زهير الشّاويش، الدّار القيمة، الهند، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، (١٤٠٣هـ).
- تدريب الرّاوي في شرح تقريب النّواوي: جلال الدّين السّيوطي. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللّطيف، المكتبة السّلفية، المدينة النبوية، مطبعة السّعادة بمصر.
- التذكار في أفضل الأذكار في فضل القرآن وقارئه ومستمعه والعامل به وحرمة القرآن وكيفية تلاوته: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي. تحقيق: جماعة من العلماء، النّاشر: دار الباز، مكة المكرمة، طبع: المكتبة العلمية، بيروت.

- تذكرة الحفاظ: محمد بن أحمد الذهبي، ملتزم الطّبع والنّشر: دار الفكر العربي، بيروت.
- تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم: بدر الدين بن جماعة، دار الكتب العلمية، بيروت.
- التّراتيب الإداريّة: عبد الحي الكتاني، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة: الطّاهر أحمد الزاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الثانية.
- تسهيل الفرائض: محمد بن صالح العثيمين، مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، (١٤٠٣هـ).
- التّطوُّر والثّبات في حياة البشر: محمد قطب، دار الشُّروق، بيروت، الطّبعة الرّابعة، (١٤٠٠هـ).
- التّعريفات: علي بن محمد الجرجاني. تحقيق: عبد الرّحمن عميرة، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٧هـ).
- تعريف أهل التّقديس بمراتب الموصوفين بالتّدليس: أحمد بن علي بن حجر. تحقيق: عبد الغفار سليمان، محمد أحمد عبد العزيز، توزيع: دار الباز، مكة المكرمة، طبع: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ).

- تعظيم قدر الصَّلاة: محمد بن نصر المروزي. تحقيق: عبد الرَّحمن الفيروزآبادي، مكتبة الدَّار، المدينة النَّبويَّة، الطَبعة الأولى، (١٤٠٦هـ).
- التَّعليق المغني على سنن الدَّارقطني: محمد شمس الحق العظيم آبادي، حديث أكادمي، باكستان، مطبعة فالكن، لاهور.
- تفسير أبي السعود: محمد بن محمد العمادي، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، نشر: دار المصحف، القاهرة.
- تفسير البغوي: الحسين بن مسعود الفراء البغوي. إعداد وتحقيق: خالد العك -مروان سوار، دار المعرفة، بيروت، الطعبة الأولى، (١٤٠٦هـ).
- تفسير الطَّبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن): محمد بن جرير الطَّبري. تحقيق: محمود شاكر[1].
- تفسير القرآن العظيم: عماد الدِّين بن كثير، دار المعرفة، بيروت، (١٤٠٢هـ).
- التَّفسير الكبير: فخر الدِّين الرازي، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة.

(١) ملاحظة: اعتمدت الطبعة الَّتي حقَّقها محمود شاكر، النَّاشر: دار المعارف بمصر، الطَّبعة الثانية. ولما كانت تنتهي عند آية (٢٧) من سورة إبراهيم، اعتمدت فيما بعد ذلك طبعة الحلبي بمصر، وهي الطَّبعة الثالثة للكتاب (عام ١٣٨٨هـ).

- تفسير النَّسائي: أحمد بن شعيب بن علي النَّسائي. تحقيق: صبري عبد الخالق -سيد الجليمي، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى، (١٤١٠هـ).
- التَّفسير والمفسِّرون: محمد حسين الذهبي، دار الكتب الحديثة، مصر، الطبعة الثانية، (١٣٩٦هـ).
- تقريب التَّهذيب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللَّطيف، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، (١٣٩٥هـ).
- التَّقريب لفقه ابن قيم الجوزيَّة: بكر بن عبد الله أبو زيد، مطابع دار الهلال للأوفست، الرياض.
- التَّقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: زين الدِّين عبد الرَّحيم العراقي. تحقيق: عبد الرَّحمن محمد عثمان، دار الفكر، بيروت، النَّاشر: المكتبة السَّلفيَّة، المدينة النَّبويَّة.
- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرَّافعي الكبير: أحمد بن علي بن حجر. تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني، (١٣٨٤هـ).
- تمام المنة في التَّعليق على فقه السنة: محمد ناصر الدِّين الألباني، المكتبة الإسلاميَّة، عمان، دار الرَّاية، الرياض، الطبعة الثانية، (١٤٠٨هـ).
- تمهيد الأوائل وتخليص الدَّلائل: القاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني. تحقيق: عماد الدِّين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٧هـ).

- التَّمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميَّة بالمغرب.
- تنبيهات هامة على ما كتبه محمد علي الصابوني في صفات الله عزَّوجل: عبد العزيز بن باز، الدار السَّلفية، الكويت، الطبعة الأولى، (١٤٠٤هـ).
- تنقيح التَّحقيق في أحاديث التَّعليق: شمس الدِّين محمد بن أحمد بن عبد الهادي. تحقيق: عامر حسن صبري، نشر: المكتبة الحديثة، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، (١٤٠٩هـ).
- التَّنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: عبد الرَّحمن بن يحيى المعلمي. تحقيق: الألباني، النَّاشر: حديث أكادمي، فيصل آباد، باكستان، الطبعة الأولى، (١٤٠١هـ).
- تهذيب تاريخ دمشق الكبير: عبد القادر بدران، دار المسيرة، بيروت، الطَّبعة الثانية، (١٣٩٩هـ).
- تهذيب التَّهذيب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، الأولى، (١٤٠٤هـ).
- تهذيب سيرة ابن هشام: عبد السَّلام هارون، دار الفكر، دمشق.

- تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال: جمال الدِّين المزي. قدَّم له: عبد العزيز رباح -أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتُّراث، دمشق، (مصور عن النُّسخة الخطية بدار الكتب المصرية)، الطبعة الأولى، (١٤٠٢هـ).
- التَّوحيد محور الحياة: عمر سليمان الأشقر، مكتبة الفلاح، الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ).
- كتاب التَّوحيد وإثبات صفات الرَّب عزَّوجل: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة. دراسة وتحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، دار الرُّشد، الرِّياض، الطبعة الأولى، (١٤٠٨هـ).
- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: محمد بن إسماعيل الصَّنعاني. تحقيق: محمد محي الدِّين عبد الحميد، دار إحيار التُّراث العربي، بيروت، توزيع: مكتبة الخانجي، الطَّبعة الأولى، (١٣٦٦هـ).
- توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم الموسومة بالكافية الشَّافية في الانتصار للفرقة النَّاجية: أحمد بن إبراهيم ابن عيسى، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، (١٣٩٢هـ).
- التَّيسير في قواعد علم التَّفسير: محمد بن سليمان الكافيجي. تحقيق: ناصر المطرودي، دار القلم، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤١٠هـ).

- تيسير الكريم الرَّحمن في تفسير كلام المنان: عبد الرَّحمن بن ناصر السعدي، المطبعة السَّلفيَّة، مصر، (١٣٧٥هـ).
- الثِّقات: محمد بن حبان البستي، مؤسسة الكتب الثقافية، مصورة عن: مطبعة بمجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى، (١٣٩٣هـ).
- جامع بيان العلم وفضله: أبو عمر يوسف بن عبد البر، النَّاشر: دار الكتب العلمية، طبع: إدارة الطباعة المنيرية، (١٣٩٨هـ).
- جامع الأصول في أحاديث الرَّسول: المبارك بن محمد بن الأثير الجزري. تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، دار الفكر، بيروت، الطَّبعة الثانية، (١٤٠٣هـ).
- جامع التَّحصيل في أحكام المراسيل: صلاح الدِّين أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي. تحقيق: حمدي السلفي، طبع: الدار العربية، للطباعة، نشر: وزارة الأوقاف العراقية، الطبعة الأولى، (١٣٩٨هـ).
- الجامع الصَّحيح [سنن التِّرمذي]: محمد بن عيسى التِّرمذي. تحقيق: أحمد شاكر، مطبعة الحلبي، الطبعة الثانية، (١٣٩٧هـ).
- جامع العلوم والحكم: زين الدِّين أبو الفرج بن رجب الحنبلي، دار الدَّعوة.

- الجامع لأحكام القرآن: محمد بن أحمد القرطبي، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، (١٩٦٧م).
- الجامع لأخلاق الرَّواي وآداب السَّامع: الخطيب البغدادي. تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، (١٤٠٣هـ).
- الجامع لشعب الإيمان: أحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، الدار السلفية، الهند، الطبعة الأولى، (١٤٠٨هـ).
- الجرح والتَّعديل: عبد الرَّحمن بن أبي حاتم الرَّازي، دار الكتب العلمية، بيروت، مصور عن: الطَّبعة الأولى، (١٢٧١هـ)، والَّتي صدرت عن: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن، الهند.
- جلاء العينين في محاكمة الأحمدين: السيد نعمان خير الدِّين الشهير بابن الآلوسي البغدادي، مطبعة المدني، مصر، (١٤٠١هـ).
- جمال القراء وكما الإقراء: علم الدِّين السخاوي. تحقيق: علي حسين البواب، مكتبة التراث، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، مصر، (١٤٠٨هـ).
- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح: ابن تيمية. تحقيق: حمدان الحمدان وزملائه، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، (١٤١٤هـ).
- حاشية الشيخ محمد بن عمر البقري على شرح متن الرحبية للمارديني: مطبعة البابي الحلبي، مصر، (١٣٤٢هـ).

- حاشية العطار على جمع الجوامع: حسن العطار، دار الكتب العلمية، بيروت.
- حاشية على شرح السلم للمولوي: لأبي العرفان محمد بن علي الصبان، وبهامشه: شرح السُّلم المنورق: أحمد المولوي، البابي والحلبي، مصر، الطبعة الثانية، (١٣٥٧هـ).
- حاضر العالم الإسلامي وقضاياه المعاصرة: جميل عبد الله محمد المصري، دار أم القرى، الأردن، الطبعة الثانية، (١٤٠٩هـ).
- الحجة في بيان المحجة: أبو القاسم إسماعيل التَّيمي. تحقيق: محمد بن ربيع، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، (١٤١١هـ).
- الحدود في الأصول: أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي. تحقيق: نزيه حماد، مؤسسة الزعبي، بيروت، الطبعة الأولى، (١٣٩٢هـ).
- الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام: محمد ناصر الدِّين الألباني، (لا يوجد معلومات عن الطبعة).
- الحركات الباطنيَّة في العالم الإسلامي: محمد أحمد الخطيب، مكتبة الأقصى، عمَّان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، طبع: جمعية عمال المطابع التَّعاونيَّة، الأردن، (١٤٠٤هـ).
- الحكمة والتَّعليل في أفعال الله تعالى، محمد بن ربيع، مكتبة لينة، دمنهور، الطبعة الأولى، (١٤٠٩هـ).

- حلية الأولياء: أحمد بن عبد الله الأصفهاني (أبو نعيم)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الخصائص الكبرى: جلال الدِّين السيوطي. تحقيق: محمد خليل الهراس، مطبعة المدين، مصر، دار الكتب الحديثة، مصر.
- خلق أفعال العباد: محمد بن إسماعيل البخاري. تخريج وتعليق: بدر البدر، الدار السلفية، الكويت، الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ).
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور: جلال الدِّين السيوطي، دار المعرفة، بيروت.
- درء تعارض العقل والنَّقل: أبو العباس تقي الدِّين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية. تحقيق: محمد رشاد سالم، من مطبوعات جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلاميَّة، الرياض، الطبعة الأولى، (١٤٠٣هـ).
- دراسة حديث نضر الله امرءاً سمع مقالتي: عبد المحسن بن حمد العباد، مطابع الرشيد، المدينة النَّبويَّة، الطبعة الأولى، (١٤٠١هـ).
- الدراية في تخريج أحاديث الهداية: أحمد بن علي بن حجر. تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني، دار المعرفة، بيروت.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الجيل، بيروت.
- الدرر في اختصار المغازي والسير: يوسف بن عبد البر النمري. تحقيق: شوقي ضيف، دار المعرفة، مصر، الطبعة الثانية.

- الدرر المنثور في التّفسير بالمأثور: جلال الدِّين السيوطي، دار المعرفة، بيروت.
- الدرة الوضية في توحيد رب البرية: محمد بن درويش الحوت: (ضمن مجموعة بعنوان: رسائل في بيان عقائد أهل السنة والجماعة. جمعها وعلّق عليها: كما يوسف الحوت)، عالم الكتب، الطبعة الثانية، (١٤٠٤هـ).
- دلائل النُّبوة: أحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، النّاشر: عباس أحمد الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ).
- الدِّين الخالص: السيد محمد صديق حسن خان. تحقيق: محمد زهري النجار، مكتبة الفرقان، مصر.
- ديوان النّابغة الذبياني: شرح: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ).
- ديوان حسان بن ثابت: شرح: عبد أ. مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٦هـ).
- الرحبية في علم الفرائض: شرح سبط المارديني. تعليق: مصطفى ديب البغا، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة، (١٤٠٦هـ).
- رد الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد: عثمان ابن سعيد الدَّارمي. تحقيق: محمد بن حامد الفقي، مطبعة الأشرف، لاهور، (١٤٠٢هـ).

- الرد الشافي الوافر على من نفى أمية سيد الأوائل والأواخر: أحمد بن حجر آل بوطامي، مطابع قطر الوطنية، (١٣٩٩هـ).
- رد شبهات الإلحاد عن أحاديث الآحاد: عبد العزيز بن راشد، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، (١٤٠١هـ).
- الرد على الجهمية: أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي. تحقيق: زهير الشّاويش، تخريج: الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة، (١٤٠٢هـ).
- الرسالة: محمد بن إدريس الشافعي. تحقيق وشرح: أحمد شاكر (لا يوجد معلومات عن الطبعة).
- الرسالة التدمرية: تقي الدِّين أحمد بن تيمية، مطبوعات جامعة الإمام، الرياض، الطبعة الثانية، (١٤٠٠هـ).
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدِّين السيد محمود الآلوسي البغدادي، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت.
- الروض الأنف في تفسير السيرة النّبويّة لابن هشام: عبد الرَّحمن بن عبد الله السهيلي. تعليق: طه عبد الرؤف سعد، دار المعرفة للطباعة والنّشر، توزيع: دار الباز، مكة المكرمة، (١٣٩٨هـ).
- روضة الناظر وجنة المناظر: موفق الدِّين بن قدامة المقدسي، وشرحها: نزهة الخاطر العاطر: عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بدران، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية، (١٤٠٤هـ).

- رياض الجنّة بتخريج أصول السنة: أبو عبد الله بن أبي زمنين. تحقيق: عبد الله البخاري، مكتبة الغرباء الأثريَّة، المدينة النّبويَّة، الطبعة الأولى، (١٤١٥هـ).
- زاد المسير في علم التّفسير: جمال الدّين عبد الرَّحمن بن الجوزي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، (١٤٠٣هـ).
- زاد المعاد في هدي خير العباد: شمس الدّين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدّمشقي. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عبد القادر الأرنؤوط، موسسة الرِّسالة، بيروت، مكتبة المنار الإسلاميَّة، الكويت، الطّبعة الثانية، (١٤٠١هـ).
- سفر السّعادة: مجد الدّين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشيرازي، طبع: إدارة الطّباعة المنيريَّة، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، (١٣٩٨هـ).
- سلسلة الأحاديث الصَّحيحة: ناصر الدّين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت.
- سمط النُّجوم العوالي في أنباء الأوائل والتّوالي: عبد الملك بن حسين بن عبد الملك العصامي المكي، المطبعة السلفية، مصر.
- سنن ابن ماجه: أبو عبد الله محمد يزيد القزويني. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة العلمية، بيروت.

- سنن الدارمي: عبد الله بن عبد الرَّحمن الدَّارمي. تحقيق: السيد عبد الله هاشم، النَّاشر: حديث أكادمي، باكستان، (١٤٠٤هـ).
- السنن الكبرى: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، توزيع: مكتبة المعارف، طبع: دار المعرفة، لبنان.
- سنن النَّسائي (بشرح الحافظ جلال الدِّين السيوطي وحاشية السندي). ترقيم وفهرسة: عبد الفتاح أبو غدة، طبع: دار البشائر الإسلاميَّة، بيروت، نشر: مكتب المطبوعات الإسلاميَّة، حلب، الطبعة الأولى، (١٤٠٦هـ).
- السنة: أبو بكر أحمد بن محمد الخلال. تحقيق: عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، (١٤١٠هـ).
- السنة: عبد الله بن أحمد بن حنبل. تحقيق: محمد بن سعيد القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، الطبعة الأولى، (١٤٠٦هـ).
- السنة: عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني. تحقيق: الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٠هـ).
- السنة قبل التَّدوين: الدكتور محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، (١٤٠٠هـ).
- سير أعلام النُّبلاء: شمس الدِّين الذهبي، موسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٤هـ).

- شبهات حول الإسلام: محمد قطب، دار الشروق، بيروت، الطبعة الرابعة عشرة، (١٤٠١هـ).
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: عبد الحي بن العماد الحنبلي، نشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- شذور الذهب في معرفة كلام العرب: أبو محمد ابن هشام الأنصاري. تعليق: محمد محي الدّين عبد الحميد، (لا توجد معلومات عن الطّبعة).
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصّحبة والتّابعين من بعدهم: أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي. تحقيق: أحمد سعد حمدان، الناشر: دار طيبة، الرياض.
- شرح الألفية (ألفية العراقي في مصطلح الحديث): أبو يحيى زكريا الأنصاري. تحقيق: محمد بن الحسين العراقي، دارالكتب العلمية، بيروت، توزيع: دار الباز مكة المكرمة.
- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول: أحمد بن إدريس القرافي. تحقيق: طه عبد الرّؤوف، دار الفكر، مكتبة الكليات الأزهريّة، القاهرة، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، (١٣٩٣هـ).
- شرح جوهرة التّوحيد: إبراهيم البحوري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٣هـ).

- شرح السنة: للبغوي. تحقيق: زهير الشاويش، شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، (١٣٩٠هـ).
- شرح الطَّحاويَّة في العقيدة السَّلفيَّة: صدر الدين علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي. تحقيق: أحمد شاكر، الطبعة الثانية، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة، الرياض، (١٤٠٠هـ).
- شرح العقائد النَّسفيَّة: سعد الدِّين التفتازاني، المكتبة العزيزية، الناشر: المكتبة الإمدادية بديوبند.
- شرح العقيدة الطحاوية، عبد الغني الغنيمي الميداني الحنفي. تحقيق: محمد مطيع الحافظ، محمد رياض المالح، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، (١٤٠٢هـ).
- شرح العقيدة الواسطية: محمد خليل هراس، راجعه: عبد الرزاق عفيفي. تصحيح: إسماعيل الأنصاري، الطبعة الثانية، طبع: الرِّئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، (١٤٠٢هـ).
- شرح العقيدة الواسطية: صالح بن فوزان الفوزان، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الرابعة، (١٤٠٧هـ).
- شرح كتاب الفقه الأكبر: ملا علي القاري الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٤هـ).

- شرح الكوكب المنير: محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي. تحقيق: محمد الزُّحيلي، نزيه حماد، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، نشر: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، مكّة المكرمة، (١٤٠٠هـ).
- شرح مراقي السعود: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، (مخطوط).
- شرح معاني الآثار: أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطّحاوي. تحقيق: محمد سيد جاد الحق، الناشر: مطبعة الأنوار المحمدية، القاهرة، (١٣٨٦هـ).
- الشرح والإبانة على أصول السنة والدّيانة: عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري. تحقيق: رضا بن نعسان معطي، المكتبة الفيصليّة، مكة المكرمة، طبع: دار التّوفيق النموذجيّة، مصر.
- الشفا بتعريف حقوق المصطفى: عياض بن موسى اليحصبي. تحقيق: محمد أمين وزملائه: أسامة الرفاعي، جمال السيروان، نور الدّين قرة علي، عبد الفتاح السيد، مكتبة الفارابي، دمشق، مؤسسة علوم القرآن، دمشق.
- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتّعليل: ابن القيم الجوزية، دار المعرفة، بيروت، (١٣٩٨هـ).

- الصِّحاح تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة، إسماعيل بن حماد الجوهري. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، (١٤٠٤هـ).
- صحيح ابن خزيمة: محمد بن إسحاق بن خزيمة. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- صحيح الجامع الصَّغير وزيادته: ناصر الدِّين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، (١٤٠٢هـ).
- صحيح سنن ابن ماجه: ناصر الدِّين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، (١٤٠٧هـ).
- صحيح سنن التِّرمذي (باختصار السند): ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٨هـ).
- صحيح سنن النَّسائي: ناصر الدِّين الألباني. تعليق: زهير الشَّاويش، النَّاشر: مكتب التَّربية العربي لدول الخليج، الرياض، الطبعة الأولى، (١٤٠٩هـ).
- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج القشيري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الإسلاميَّة للطباعة والنَّشر، استانبول.
- صحيح مسلم بشرح النَّووي: دار إحياء التُّراث العربي، بيروت.

- الصَّحيح المسند من أسباب النُّزول: مقبل الوادعي،مكتبة المعارف، الرِّياض، (١٤٠٠هـ).
- الصِّراع بين الإسلام والوثنية: عبد الله بن علي القصيمي، القاهرة، الطبعة الثانية، (١٤٠٢هـ).
- صريح السنة: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري. تحقيق: بدر بن يوسف المعتوق، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ).
- الصَّفديَّة: ابن تيمية. تحقيق: محمد رشاد سالم، الطبعة الثانية، (١٤٠٦هـ).
- صفة الفتوى والمفتي والمستفتي: أحمد بن حمدان الحراني. تحقيق: الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الرابعة، (١٤٠٤هـ).
- الصَّواعق المرسلة الشُّهابية: سليمان بن سحمان الحنبلي. تحقيق: عبد السلام بن برجس، دار العاصمة، الرِّياض، النشرة الأولى، (١٤٠٩هـ).
- صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام: جلال الدِّين السيوطي. تعليق: علي سامي النشار، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الضُّعفاء الكبير: محمد بن عمرو العقيلي. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، توزيع: دار الباز، مكة المكرمة، طبع دار الكتب العلمية، بيروت.

- ضعيف سنن ابن ماجه: محمد ناصر الدِّين الألباني، إشراف: زهير الشَّاويش، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، (١٤٠٨هـ).
- طبقات الحنابلة: القاضي أبو الحسن محمد بن أبي يعلى، توزيع: دار الباز، مكة المكرمة، الناشر: دار المعرفة، بيروت.
- طبقات الشَّافعيَّة الكبرى: تاج الدِّين عبد الوهاب السبكي. تحقيق: عبد الفتاح محمودالطناحي، دار إحياء الكتب العربية.
- طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلام الجمحي، شرح محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.
- الطبقات الكبرى: عبد الوهاب الشعراني، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده، مصر.
- الطبقات الكبرى: محمد بن سعد، دار التَّحرير، القاهرة، (١٣٨٨هـ).
- طبقات المفسرين: جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٣هـ).
- طبقات المفسرين: شمس الدِّين محمد بن علي بن أحمد الدَّاوودي، نشر: دار الباز، مكة المكرمة، طبع: دار الكتب العلمية، بيروت.
- طريق الهجرتين وباب السَّعادتين: شمس الدِّين محمد بن أبي بكر بن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٢هـ).

- الطَّريقة المثلى للمحافظةعلى كرامة الإسلام ورد عادية الطاعنين عليه: محمد أحمد الغمراوي، المطبعة السلفية، القاهرة، (١٣٥٧هـ).
- العبر في خبر من غبر: شمس الدِّين الذهبي. تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ).
- العجالة السنية على ألفية السيرة النَّبويَّة: عبد الرَّزاق المناوي. تحقيق: إسماعيل الأنصاري، مكتبة التَّوعية الإسلاميَّة لإحياء التُّراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية، (١٤٠٦هـ).
- كتاب العرش وما ورد فيه: محمد عثمان ابن أبي شيبة. تحقيق: محمد ابن حمد الحمود، مكتبة المعلا، الكويت، الطبعة الأولى، (١٤٠٦هـ).
- العظمة: عبد الله بن محمد بن جعفر الأصبهاني (أبو الشيخ). تحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، النَّشرة الأولى، (١٤٠٨هـ).
- العقيدة أولا لو كانوا يعلمون: عبد العزيز القارئ، النَّاشر: مكتبة الدَّار، المدينة النَّبويَّة، الطبعة الأولى، (١٤٠٤هـ).
- علاقة الإثبات والتَّفويض بصفات ربِّ العالمين: رضى نعسان معطي، مطابع التُّراث، مكة المكرمة، الطَّبعة الأولى، (١٤٠٢هـ).
- علل الحديث: عبد الرَّحمن بن أبي حاتم، دار المعرفة، بيروت، (١٤٠٥هـ).

- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: عبد الرَّحمن بن الجوزي. تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة ترجمان السنة، لاهور.
- العلل الواردة في الأحاديث النَّبويَّة: علي بن عمر الدَّارقطني. تحقيق: محفوظ الرَّحمن زين الله، دار طيبة، الرِّياض، الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ).
- العلل ومعرفة الرجال: أحمد بن حنبل. تحقيق: وصي الله عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، دار الخاني، الرياض، الطبعة الأولى، (١٤٠٨هـ).
- العلم والعلماء: أبو بكر جابر الجزائري: دار الكتب السَّلفيَّة، القاهرة.
- العلو للعلي الغفار: شمس الدِّين الذهبي. تصحيح: عبد الرَّحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة النبويَّة، الطبعة الثانية، (١٣٨٨هـ).
- عمدة القارئ شرح صحيح البخاري: بدر الدِّين العيني، مطبعة الحلبي، الطبعة الأولى، (١٣٩٢هـ).
- عون المعبود شرح سنن أبي داود: أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي. تحقيق: عبد الرَّحمن محمد عثمان، طبعة: دار الفكر، الناشر: المكتبة السلفية، المدينة النَّبويَّة، الطبعة الثالثة، (١٣٩٩هـ).
- العين والأثر في عقائد أهل الأثر: عبد الباقي المواهبي الحنبلي. تحقيق: عصام رواس قلعجي، دار المأمون للتُّراث، دمشق، الطبعة الأولى، (١٤٠٧هـ).

- غاية النّهاية في طبقات القراء: لابن الجزري، نشرة: ج- برجستراسر، دار الكتب العلمية، الطبعة الثّانية، (١٤٠٠هـ).
- غريب الحديث: أبو عبيد القاسم بن سلام، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، (١٣٩٦هـ).
- غريب الحديث: أبو سليمان الخطابي. تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي، مطبوعات جامعة أم القرى، (١٤٠٢هـ).
- الفتاوى الكبرى: تقي الدِّين أحمد بن تيمية، الناشر: دار المعرفة، بيروت، (١٣٩٨هـ).
- فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني. ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، تصحيح: محب الدِّين الخطيب، توزيع: دار الباز للنشر والتّوزيع، مكة المكرمة، طبع دار المعرفة، بيروت.
- الفتح الرَّباني ترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشَّيباني، أحمد عبد الرَّحمن البنا، دار الشهاب، القاهرة.
- فتح القدير الجامع بين فني الرِّواية والدِّراية من علم التّفسير: محمد بن علي الشَّوكاني، دار الفكر، بيروت.
- الفرائض: عبد الصَّمد بن محمد الكاتب، مطابع الجامعة الإسلاميَّة، الطبعة الأولى، (١٤٠٨هـ).

- الفرق بين الفرق: عبد القاهر بن طاهر البغدادي. تحقيق: محمد محي الدِّين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.
- الفروق اللغويَّة: أبو هلال العسكري. تحقيق: حسام الدِّين القدسي، توزيع دار الباز، مكة المكرمة، طبع: دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٠١هـ).
- الفصول في سيرة الرَّسول ﷺ: للحافظ إسماعيل بن كثير، توزيع: دار الباز للنشر والتَّوزيع، مكة المكرمة، طبع: دار الكتب العلميَّة، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ).
- فضائح الباطنية: أبو حامد الغزالي، تحقيق: عبد الرَّحمن بدوي، مؤسسة دار الكتب الثقافيَّة، الكويت.
- فضائل القرآن: أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي. تحقيق: محمد تجاني جوهري، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة، مكة المكرمة، عام (١٣٩٣هـ)، إشراف: د- محمد مصطفى الأعظمي، (مطبوع على الراقمة).
- فضل الصَّلاة على النَّبي ﷺ: إسماعيل بن إسحاق القاضي. تحقيق: الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، (١٣٩٧هـ).
- فقه السِّيرة: محمد الغزالي، بتخريجات الشَّيخ ناصر الدِّين الألباني، دار الكتب الحديثة، مصر، الطبعة السادسة، (١٩٧٦م).

- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي (المخطوط)، طبع: المجمع الملكي بحوث الحضارة الإسلامية، (١٤٠٩هـ).
- الفهرست: محمد بن أبي يعقوب الوراق.
- الفوائد الجليَّة في المباحث الفرضيَّة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، الطبعة الرابعة، (١٣٩٢هـ).
- القرامطة: عبد الرَّحمن بن الجوزي. تحقيق: محمد الصَّباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة السادسة، (١٤٠٤هـ).
- قصيدة الحافظ أبي محمود المقدسي في المدلسين: شهاب الدِّين أحمد بن محمد المقدسي. تقديم وشرح: عاصم بن عبد الله القريوتي، مركز الصف الألكتروني، جدة، الطبعة الأولى، (١٤٠٧هـ).
- القصيدة النُّونية: ابن قيم الجوزية، دار المعرفة، بيروت.
- قواعد التَّحديث من فنون مصطلح الحديث: محمد جمال الدِّين القاسمي، دار إحياء السُّنة النَّبويَّة، طبع: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٣٩٩هـ).
- قواعد العقائد: أبو حامد الغزالي. تحقيق: موسى محمد علي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، (١٤٠٥هـ).
- القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى: محمد الصالح العثيمين، دار ابن القيم، الدمام، مكتبة ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، (١٤٠٦هـ).

- القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع: شمس الدِّين السخاوي، مطبعة الإنصاف، بيروت، الطبعة الثانية، (١٣٨٣هـ).
- الكافية في الجدل: إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك الجويني. تحقيق الدكتورة: فوقية حسين محمود، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، (١٣٩٩هـ).
- الكامل في التّاريخ: عز الدِّين بن الأثير، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الخامسة، (١٤٠٥هـ).
- الكامل في ضعفاء الرِّجال: عبد الله بن عدي الجرجاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، (١٤٠٥هـ).
- كشاف اصطلاحات الفنون: محمد علي بن علي التهانوي، دار قهرمان للنشر والتّوزيع، "استانبول"، بتصحيح: محمد وجيه، والمولوي عبد الحق، وغلام قادر، باهتمام: اسيبرنكر التيرولي، ووليم ناسوليس الارلندي، كلكته، سنة (١٨٦٢هـ).
- كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة: نور الدِّين علي بن أبي بكر الهيثمي. تحقيق: حبيب الرَّحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، (١٤٠٤هـ).
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة النّاس: إسماعيل بن محمد العجلوني. تحقيق: أحمد القلاشي، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، (١٤٠٣هـ).

- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، دار الفكر، بيروت، (١٤٠٢هـ).
- الكليات "معجم في المصطلحات والفروق اللُّغويَّة": لأبي البقاء أيوب ابن موسى الحسيني الكفوي. تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، نشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.
- الكنى والأسماء: محمد بن أحمد الدُّولابي، نشر: دار الباز، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، طبع: دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٠٣هـ).
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: علاء الدِّين علي المتقي بن حسام الدِّين الهندي البرهان فوري. ضبطه: بكري حياني، صحَّحه: صفوة السقا، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، الطَّبعة الخامسة، (١٤٠٥هـ).
- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرُّواة الثِّقات: محمد بن أحمد المعروف بابن الكيال. تحقيق: عبد القيوم عبد رب النَّبي، دار المأمون، دمشق، الطَّبعة الأولى، (١٤٠١هـ).
- لسان العرب المحيط: ابن منظور: إعداد وتصنيف: يوسف خياط، دار لسان العرب، بيروت.
- اللُّمع في أصول الفقه: أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشِّيرازي، النَّاشر: دار الباز، مكة المكرمة، طبع: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ).

- اللُّمع في الرَّد على أهل الزَّيغ والبدع: أبو الحسن الأشعري. تصحيح: محمود غرابة، مطبعة مصر، (١٩٥٥م).
- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثريَّة، شرح الدُّرة المضية في عقيدة الفرقة المرضية: محمد بن أحمد السفاريني، المكتب الإسلامي، بيروت، مكتبة أسامة، الرياض.
- ما أصل الإنسان؟ "إجابات العلم والكتب المقدسة": موريس بوكاي. ترجمة ونشر: مكتب التَّربية العربي لدول الخليج، الرياض، (١٤٠٦هـ).
- مباحث في علوم القرآن: مناع القطان، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، الطبعة الثانية عشرة، (١٤٠٣هـ).
- المباحث المشرقية في علم الإلهيات والطبيعيات: محمد بن عمر الرَّازي، مكتبة الأسدي، طهران، (١٩٦٦م).
- المبسوط في القراءات العشر: أحمد بن الحسين بن مهران. تحقيق: سبيع حمزة، مطبوعات مجمع اللُّغة العربية بدمشق.
- متن الرَّحبية في الفرائض والميراث على المذاهب الأربعة: محمد بن علي الرَّحبي، مكتبة القاهرة، طبع: دار القاهرة للطباعة.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: محمد بن حبان البستي. تحقيق: محمود إبراهيم زايد، نشر: دار الوعي، حلب، الطبعة الثانية، (١٤٠٢هـ).

- مجلة البحوث الإسلاميَّة، (مجلة دورية تصدر عن الرِّئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدَّعوة والإرشاد)، الرِّياض.
- مجلة الجامعة الإسلاميَّة، (مجلة دورية تصدر أربع مرات في العام)، مطابع الجامعة الإسلاميَّة، المدينة النَّبويَّة.
- مجمع بحار الأنوار: محمد طاهر الفتني، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، الطَّبعة الثانية، (١٤١٣هـ).
- مجمع الزَّوائد ومنبع الفوائد: نور الدِّين علي بن أبي بكر الهيثمي، بتحرير الحافظين: العراقي وابن حجر، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، (١٤٠٢هـ).
- المجموع شرح المهذب: محي الدِّين النَّووي، دار الفكر، بيروت.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرَّحمن ابن محمد بن قاسم وابنه محمد، إشراف: الرِّئاسة العامة لشئون الحرمين، تنفيذ: مكتبة النَّهضة الحديثة، مكة المكرمة، طبع إدارة المساحة العسكريَّة بالقاهرة، (١٤٠٤هـ).
- مجموعة الرَّسائل الكبرى: ابن تيمية، دار الفكر، بيروت.
- مجموعة الرَّسائل الكماليَّة، النَّاشر: مكتبة المعارف، الطَّائف.
- مجموعة الرَّسائل المنيريَّة، الناشر: إدارة الطباعة المنيرية.
- مجموعة الرَّسائل والمسائل: ابن تيمية، توزيع: دار الباز، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، (١٤٠٣هـ).

- محاسن التّأويل "تفسير القاسمي": محمد جمال الدِّين القاسمي. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، (١٣٩٨هـ).
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي. تحقيق: المجلس العلمي بفاس، مطبعة فضالة، المغرب، (١٣٩٩هـ).
- المحرر الوجيز في عد آي الكتاب العزيز، عبد الرَّزَّاق بن علي بن إبراهيم بن موسى، مكتبة المعارف، الرِّياض، الطبعة الأولى، (١٤٠٨هـ).
- المحصول في علم أصول الفقه: فخر الدِّين الرَّازي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٨هـ).
- المحلى: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، دار الفكر، بيروت.
- محمد رسول الله ﷺ: محمد رضا، دار الفكر، بيروت، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٣٩٥هـ).
- محيط المحيط، تأليف: بطرس البستاني، مكتبة لبنان، بيروت، مطابع مؤسسة جواد للطباعة، (١٩٧٧م).
- مختصر سنن أبي داود: عبد العظيم بن عبد القوي المنذري. تحقيق: أحمد شاكر، محمد الفقي، دار المعرفة، بيروت، (١٤٠٠هـ).
- مختصر الصَّواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة: اختصره: محمد بن الموصلي، دار النّدوة الجديدة، بيروت، (١٤٠٥هـ).

- مختصر العلو للعلي الغفار، اختصره وحقّقه: ناصر الدِّين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، (١٤٠١هـ).
- مختصر قيام اللّيل: محمد بن نصر المروزي: اختصره: أحمد بن علي المقريزي، حديث أكادمي، باكستان، الطبعة الأولى، (١٤٠٢هـ).
- مختصر المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة: محمد عبد الباقي الزُّرقاني. تحقيق: د- محمد لطفي الصَّباغ، منشورات: مكتب التَّربية العربي لدول الخليج، الرياض، (١٤٠١هـ).
- المختصر في أصول الفقه: علي بن محمد بن علي البعلي المعروف بابن اللحام. تحقيق: محمد مظهر بقا، جامعة الملك عبد العزيز، مركز البحث العلمي وإحياء التُّراث الإسلامي، مكّة المكرَّمة، (١٤٠٠هـ).
- مدارج السَّالكين: ابن القيم. تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت، (١٣٩٢هـ).
- مدخل إلى القرآن الكريم: محمد عبد الله دراز. ترجمة: محمد عبد العظيم علي، دار التَّعلم، الكويت، (١٤٠٤هـ).
- مذاهب الإسلاميين: عبد الرَّحمن بدوي، دار العلم للملايين، بيروت، الطَّبعة الثالثة، (١٩٨٣م).
- مذاهب فكرية معاصرة: محمد قطب، دار الشروق، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٣هـ).

- مذكرة أصول الفقه: محمد الأمين بن المختار الشنقيطي، المكتبة السلفية، المدينة النَّبويَّة.
- المرشد الوجيز إلى علومٍ تتعلَّق بالقرآن العزيز: أبو شامة. تحقيق: طيار آلتي قولاج، (١٣٩٥هـ).
- مرويات غزوة الحديبية، حافظ بن محمد الحكمي، الجامعة الإسلاميَّة – المجلس العلمي، إحياء التُّراث الإسلامي، المدينة النَّبويَّة.
- المزهر في علوم اللُّغة وأنواعها: جلال الدِّين السيوطي. تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، وزملائه، دار إحياء الكتب العربية، (الحلبي).
- مسألة القضاء والقدر: عبد الحليم محمد قنبس، خالد عبد الرَّحمن العك، دار الكتاب العربي، دمشق.
- مسائل الإمام أحمد: أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجستاني، توزيع: دار الباز، مكة المكرمة، طبع: دار المعرفة، بيروت.
- المستدرك على الصَّحيحين: أبو عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم النِّيسابوري، توزيع: دار الباز، مكة المكرمة.
- المستصفى من علم الأصول: أبو حامد الغزالي، دار العلوم الحديثة، بيروت.
- مسند الإمام أحمد: الإمام أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي، بيروت.

- مسند ابن الجعد: علي بن الجعد بن عبيد الجوهري. تحقيق: عبد المهدي، عبد القادر عبد الهادي، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ).
- مسند أبي داود الطيالسي: سليمان بن داود بن الجارود. [أبو داود الطّيالسي]، دار المعرفة، بيروت.
- مسند أبي يعلى الموصلي: أحمد بن علي بن المثنى التّميمي. تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتّراث، دمشق، الطبعة الأولى، (١٤٠٤هـ).
- المسند للحميدي: عبد الله بن الزّبير الحميدي. تحقيق: حبيب الرّحمن الأعظمي، عالم الكتب، بيروت، توزيع: مكتبة المتنبي بالقاهرة، مكتبة سعد الدّين دمشق.
- المسودة في أصول الفقه: آل ابن تيمية، جمعها: شهاب الدّين أبو العباس الحنبلي. تحقيق: محمد محي الدّين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت.
- مشكاة المصابيح: محمد بن عبد الله الخطيب التّبريزي. تحقيق: الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، (١٤٠٥هـ).
- المصنف: أبو بكر عبد الرّزاق بن همام الصّنعاني. تحقيق: حبيب الرّحمن الأعظمي، توزيع: المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، (١٤٠٣هـ).

- مصنف ابن أبي شيبة: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي. تحقيق: عبد الخالق الأفغاني، نشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلاميَّة، كراتشي، (١٤٠٦هـ).
- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: ابن حجر العسقلاني. تحقيق: حبيب الرَّحمن الأعظمي، توزيع: عباس أحمد الباز.
- معارج القبول: حافظ بن أحمد حكمي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٣هـ).
- المعارف: عبد الله بن مسلم بن قتيبة. تحقيق: ثروت عكاشة، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة.
- معالم السنن: أبو سليمان الخطابي. تحقيق: أحمد شاكر، محمد الفقي، دار المعرفة، لبنان.
- معالم الانطلاقة الكبرى: إعداد: محمد عبد الهادي المصري، دار طيبة، الرِّياض، الطَّبعة الأولى، (١٤٠٨هـ).
- معجم الأدباء: ياقوت الحموي، دار الفكر، الطبعة الثالثة، (١٤٠٠هـ).
- المعجم الأوسط: أبو القاسم الطبراني. تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرِّياض، الطبعة الأولى.

- المعجم الصَّغير للطَّبراني: أبو القاسم سليمان أحمد بن أيوب الطبراني. تصحيح ومراجعة: عبد الرَّحمن محمد عثمان، الناشر: المكتبة السلفية بالمدينة النَّبويَّة، دار النَّصر للطباعة، القاهرة، (١٣٨٨هـ).
- المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، (١٩٧٣م).
- المعجم الكبير: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني. تحقيق: حمدي السلفي، الطبعة الثانية، (١٤٠٥هـ).
- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت.
- معرفة علوم الحديث: الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النَّيسابوري. تحقيق: لجنة إحياء التُّراث العربي في: دار الآفاق الجديدة. تعليق: السيد معظم حسين، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- معرفة القراء الكبار: محمد بن أحمد الذهبي. تحقيق: بشار عواد، شعيب الأرناؤوط، صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٤هـ).
- المعرفة والتَّاريخ: يعقوب بن سفيان البسوي. تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، (١٤٠١هـ).
- مفتاح السَّعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، تأليف: أحمد ابن مصطفى، توزيع: دار الباز، مكة المكرمة، طبع: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ).

- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين: أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، صحَّحه: هلموت، ريتر، الطَّبعة الثالثة.
- مقدمة ابن خلدون: عبد الرَّحمن بن محمد بن خلدون، نشر: دار الأعلمي للمطبوعات، بيروت.
- مقدمة ابن الصَّلاح في علوم الحديث: أبو عمرو ابن الصَّلاح، دار الكتب العلمية، (١٣٩٨هـ).
- المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى: أبو حامد الغزالي. تحقيق: عثمان الخشت، مكتبة القرآن، القاهرة.
- مناهل العرفان في علوم القرآن: محمد عبد العظيم الزُّرقاني، دار إحياء الكتب العربية، (البابي الحلبي)، الطبعة الثالثة.
- المنتقى من السنن المسندة عن الرَّسول ﷺ، عبد الله بن علي بن الجارود، تخريج: السيد عبد الله هاشم اليماني، مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة، (١٣٨٢هـ).
- منهاج التَّأسيس والتَّقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس: عبد اللَّطيف بن عبد الرَّحمن بن حسن آل الشَّيخ، دار الهداية، الرِّياض، الطبعة الثانية، (١٤٠٧هـ).

- منهاج السنة النَّبويَّة: تقي الدِّين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية. تحقيق: محمد رشاد سالم، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة (إدارة الثقافة والنَّشر بالجامعة)، الطبعة الأولى، (١٤٠٦هـ).
- منهج الأشاعرة في العقيدة: سفر الحوالي، الدار السلفية، الطبعة الأولى، (١٤٠٧هـ).
- موارد الظَّمآن لزوائد ابن حبان: نور الدِّين علي بن أبي بكر الهيثمي. تحقيق: محمد عبد الرَّزاق حمزة، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الموافقات في أصول الشَّريعة: إبراهيم بن موسى اللَّخمي الغرناطي الشاطبي. تعليق: عبد الله دراز، ضبطه: محمد عبد الله دراز، المكتبة التِّجارية الكبرى، مصر.
- المواقف في علم الكلام: عضد الدِّين عبد الرَّحمن بن أحمد الإيجي، عالم الكتب، بيروت.
- موسوعة تاريخ مصر: أحمد حسين مطابع دار الشعب، القاهرة.
- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة: الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الرياض، الطبعة الأولى، (١٤٠٩هـ).
- الموضوعات: عبد الرَّحمن بن الجوزي. تحقيق: عبد الرَّحمن محمد عثمان، دار الفكر، بيروت، الطَّبعة الثانية، (١٤٠٣هـ).

- موضوعات الصَّغاني: أبو الفضائل الحسن بن محمد الصَّغـاني. تحقيـق: نجم عبد الرَّحمن خلف، دار نـافع للطباعـة والنَّشـر، الطبعـة الأولى، (١٤٠١هـ).
- موطأ الإمام مالك: الإمام مالك بن أنس، رواية يحيى بن يحيى الليثـي، دار النَّفائس، بيروت، الطبعة الخامسة، (١٤٠١هـ).
- موقف الإســلام مـن نظريـة مـاركس للتَّفسـير المـادي للتَّـاريخ: أحمـد العوايشة، المكتبة الإسلاميَّة، عمَّان، الطبعة الثانية، (١٤٠٤هـ).
- ميزان الاعتدال: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: علـي محمـد الجاوي، توزيع: دار الباز، مكة المكرمـة، طبـع: دار المعرفـة، بـيروت، الطبعة الأولى، (١٣٨٢هـ).
- النَّاسـخ والمنسـوخ: أحمدبـن إسمـاعيل النحـاس. تحقيــق: شـعبان محمـد إسماعيل، النَّاشر: مكتبة عالم الفكر، مصر، الطبعة الأولى، (١٤٠٧هـ).
- النَّاسخ والمنسوخ: قتـادة بـن دعامـة السدوسـي. تحقيـق: حـاتم صـالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٤هـ).
- النَّاسخ والمنسوخ: هبة الله بن سلامة. تحقيق: زهير الشَّـاويش، محمـد كنعان، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، (١٤٠٤هـ).
- النَّبأ العظيم: محمد عبد الله دراز، دار القلم، الكويت، الطبعـة الثانيـة، (١٣٩٠هـ).

- النبوات: ابن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٠٢هـ).
- نزهة النّظر شرح نخبة الفكر: علي بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٠١هـ).
- النّسخ في القرآن الكريم: مصطفى زيد، دار الوفاء، مصر، الطبعة الثالثة، (١٤٠٨هـ).
- نشر البنود على مراقي السعود: سيدي عبد الله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي، إشراف اللجنة المشتركة لنشر التّراث الإسلامي بين حكومة المغرب والإمارات، (صندوق إحياء التّراث الإسلامي).
- النّشر في القراءات العشر: محمد بن محمد الدّمشقي [ابن الجزري]. تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي، بيروت.
- نصب الرّاية لأحاديث الهداية: عبد الله بن يوسف الزّيلعي. تحقيق: المجلس العلمي بكراتشي، دار المأمون، القاهرة، الطبعة الأولى، (١٣٥٧هـ).
- النّصيحة في صفات الرّب جلا وعلا، (وتتضمّن عقيدة الإمام عبد الله ابن يوسف الجويني)، أحمد بن إبراهيم الواسطي الشافعي المعروف بابن شيخ الحزاميين. تحقيق: زهير الشّاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطّبعة الثالثة، (١٤٠٣هـ).
- نظرة في تاريخ العقيدة: عمر الأشقر، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ).

- نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب: أحمد بن محمد المقرئ، دار صادر، بيروت.
- النكت الظراف على الأطراف: أحمد بن علي بن حجر. تحقيق: عبد الصَّمد شرف الدِّين، إشراف: زهير الشَّاويش، الدار القيمة، الهند، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، (١٤٠٣هـ).
- النُّكت على كتاب ابن الصَّلاح: ابن حجر العسقلاني. تحقيق: ربيع ابن هادي، مطابع الجامعة الإسلاميَّة، المجلس العلمي، الطبعة الأولى، (١٤٠٤هـ).
- نهاية الاغتباط بمن رمي من الرُّواة بالاختلاط: علاء الدِّين علي رضا، دار الحديث، القاهرة، الطَّبعة الأولى، (١٤٠٨هـ).
- النِّهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدِّين بن الأثير. تحقيق: طاهر أحمد الزَّاوي، محمد محمود الطناحي، المكتبة الإسلاميَّة.
- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار القلم، بيروت.
- هدية العارفين: إسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر، بيروت، (١٤٠٢هـ).
- واقعنا المعاصر: محمد قطب، موسسة المدينة للصَّحافة، جدة، الطبعة الأولى، (١٤٠٧هـ).

- وجاء دور المجوس: عبد الله محمد الغريب، دار الجيل للطباعة، مصر، (١٩٨١م).
- الوصية الكبرى: ابن تيمية، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، (١٤٠٧هـ).
- وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى: نور الدِّين السَّمهودي. تحقيق: محمد محي الدِّين عبد الحميد، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، (١٤٠٤هـ).
- يحيى بن معين وكتابه التّاريخ، دراسة وتحقيق: أحمد محمود نور سيف، جامعة الملك عبد العزيز، مركز البحث العلمي، الطبعة الأولى، وإحياء التُّراث الإسلامي، مكة المكرمة، (١٣٩٩هـ).

٢ـ فهرس المسائل العلمية

التفسير وعلوم القرآن

العقيدة

الحديث وعلومه

أصول الفقه

الأحكام الفقهية

التصوف

مسائل متنوعة

٣ـ فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة